الفرائد البهية

في شرح

الفوائد الصمدية

(الشرح الصغير على الصمدية)

السيد علي خان المدني

(١١٢٠ هـ . ق)

حققه وعلق عليه

السيد حسين الخاتمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الفرائد البهية

في شرح

الفوائد الصمدية

(الشَّرحُ الصَّغيرُ على الصَّمدِيَّةِ)

السيد علي خان المدني

(١١٢٠ هـ . ق)

حققه وعلق عليه

السيد حسين الخاتمي

سرشناسه : مدنی ، علی خان بن احمد ، ۱۰۵۲-۱۱۲۰ ق .
عنوان : الفرائد البهيّة في شرح الفوائد الصّمديّة/مؤلف عليخان المدنی ؛ حققه و علق عليه حسين الخاتمی .
مشخصات نشر : قم /مهر بيكران ، ۱۳۸۹ .
مشخصات ظاهری : ٦٢٤ ص .ج ؛ ۱۷×۲٤ س م .
شابک : ۲۲۰۰۰۰ ریال : 978-600-60220-0-0 ISB
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی .
موضوع : شیخ بهائی ، محمد بن حسین ، ۹۵۳-۱۰۳۱ ق. الصمدیه فی النحو — نقد و تفسیر
موضوع : زبان عربی -- نحو
شناسنه افزوده : خاتمی ، حسین ، ۱۳٦۵-
شناسه افزوده : شیخ بهائی ، محمد بن حسین ، ۹۵۳-۱۰۳۱ ق. الصمدیه فی النحو . شرح
رده بندی کنگره : ۱۳۸۹ ۸۰۲!۱۸۵ص ۹ش/PJ٦١٥١
رده بندی دیویی : ٤۹۲/۷۵ شماره کتابشناسی ملی : ۲۲۱۹۲۱۳

العنوان: .... الفرائد البهية في شرح الفوائد الصّمديّة
المؤلف: .... السيد علي خان المدني الشيرازي
تحقيق: .... السيّد حسين الخاتمي
منشورات: .... مهر بيكران / ۰۹۱۲۷٤۹۰۹۹۸
القطع: .... وزيرى / ٦٢٤
طبع في: .... ۱۵۰۰ نسخة
الطبعة الأولى: .... ۱٤۳۲ هـ ق ـ ۱۳۸۹ هـ ش.
السعر مجلّداً: .... ۲۲۰۰۰ توماناً

Email: khatami65@gmail.com

مراكز التوزيع

- ۰۹۱۲۷۵۹۰۱٦۵
- قم، شارع إرم، عمارة الناشرين (ساختمان ناشران)، منشورات مكتبة أهل البيت، رقم المحلّ: ۲۸، هاتف: ۷۸۳۰۳۸۰، ۷۸۳۰۳۷۰ / ۲۵۱.
- قم، شارع إرم، بناية قدس (پاساژ قدس)، منشورات مهدى (محقّق)، هاتف: ۷۷۳۸۱٤۰ / ۰۲۵۱.
- قم، شارع إرم، بناية قدس (پاساژ قدس)، منشورات مدرّس، هاتف: ۰۹۱۲۷۵۱٦٦۰٤
- مشهد، شارع المفتّح، زقاق رقم ۳۱، مدرسة الإمام الباقر عليه السلام، هاتف: ۲۷٦٦۸۹۵ـ۲۷۳۱۲۵٦ / ۰۵۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلائق أجمعين، أبي القاسم المصطفى محمّد ﷺ، وعلى عترته وآله الطيّبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

وبعد:

فلا شكّ أنّ علم العربيّة من أجلّ العلوم فائدةً، وأفضلها عائدةً، وحكمةً وافرةً جمة، ومعرفته تفضي إلى معرفة العلوم المهمّة، والكتب المؤلَّفة فيها تفوت الإحصاء عدّاً، وتخرج عن الضبط جدّاً، وفي هذا البين **الفوائد الصمديّة في علم العربيّة** المؤلّف سنة ٩٧٥هـ، للعالم النحرير والأديب الكبير بهاء الدين محمّد بن الحسين بن عبدالصمد الجبعي العاملي الحارثي الهمداني، المعروف بالشيخ البهائي، تغمّده الله برحمته، المتوفّى سنة ١٠٣٠هـ، حاز من الميّزات والخصائص ما لم يدانه فيها تصنيف ولا تأليف، قبلَه ولا بعدَه، ومن أهمّ هذه الميّزات إتقان متنه وتشييده بحيث يخلو عن الأغلاط التي قد توجد في غيره، وإيجازه وتبويبه البديع، الشامل لعموم مسائل علم النحو، ولذا صار متنه مطرحَ نظرِ العلماء ومبذلَ جهدِ الفضلاء، وقد أُلّف إلى الآن أكثر من ثلاثين شرحاً عليه مطبوعاً وغير مطبوعٍ.

وفي هذا السُوق العلمي صار «الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمدية» المؤلّف سنة ١٠٧٩هـ، وهو أكبر ثلاثة شروح على الصمدية للأديب البارع، والأريب الفاضل

السيّد علي‌خان صدرالدين ابن أحمد نظام الدين بن معصوم المدني الشيرازي المتوفّى سنة ١١٢٠هـ، مشاراً إليه بالبنان، وبلغ أعلى مراتب التذييل والبيان، وهذا بعثني أن أبذل وسعي وجهدي في تحقيقه، وإخراجه إلى أيدي روّاد العلم بأفضل شكل ممكن، وبعد طبعه توفّرت رغبات المحصّلين على تعلّمه وتحصيله، وامتدّت أعناقهم نحو الإحاطة بجمله وتفاصيله، حتّى نفد كلّ ما كان عندي من مجلّدات الحدائق النديّة في أقلّ من شهر واحد، وهيّأته للطبعة الثانية، وأكثر الطلّاب قد حُرِموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من مطويّات الرموز والأسرار، لذا يسألونني كثيراً صرفَ الهمّة نحوَ تحقيق مختصره المسمّى بـ«الفرائد البهيّة في شرح الفوائد الصمديّة» المؤلَّف سنة ١١٠٨هـ للمؤلِّف نفسه، وإنّي قبل أن آخذ بتحقيقه كنت أظنّ أنّ نسبة مطالب الفرائد البهيّة إلى الحدائق النديّة نسبة الخاصّ إلى العام، فلم أرغب في تحقيقه، مضافاً إلى اشتغالاتي الكثيرة بمباحث علميّة أخرى، لكن بعد التفات دقيق وتوجّه عميق إلى المباحث المطروحة في الفرائد البهيّة رأيته حاوياً لنكت ودقائقَ وفرائدَ قد يخلو منها الحدائق النديّة.

هذا مع أنّ الفرائد البهيّة شرح صغير لابن معصوم المدني على الصمديّة والحدائق النديّة شرحه الكبير على الصمدية، كيف لا؟! والفرائد البهيّة ألّف بعد قريب من ثلاثين عاماً من تأليف الحدائق النديّة، وفي هذه الفترة ألّف الشارح ﵀ سلافة العصر (فرغ من تأليفه سنة ١٠٨٢هـ)، وأنوار الربيع في أنواع البديع (فرغ من تأليفه سنة ١٠٩٣هـ)، ورياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين (فرغ من تأليفه سنة ١١٠٦هـ)، فلذا يوجد في الفرائد البهيّة نكات ودقائق قد لا توجد في الحدائق النديّة.

ولأجل هذه المسائل أبرمت العزم على إتمام تحقيقه، وأشكر الله سبحانه وتعالى كثيراً لإتمام تحقيقه، وأسأله تعالى من فضله لي العفو عمّا طغى عنه القلم، أو زلّت به القدم، إنّه وليّ المغفرة ومقيل العثرة، وأن يمنّ عليّ بحسن القبول وهو حسبنا ونعم

الوكيل، وأن يمنح التوفيق لي لإتمام تحقيق **موضح الرشاد في شرح الإرشاد** للسيّد علي‌خان المدني و **ألفية** السيّد علي‌خان المدني في علم النحو وإخراجهما إلى عالم النور عن قريب إن شاء الله.

ولا يسعني هنا إلّا أن أتقدّم بالشكر الجزيل للأستاذ سماحة آية الله حجّت الهاشمي الخراساني، حيث شوّقني وحثّني وأرشدني حين التحقيق، والله سبحانه أرجو أن يجزيه خيراً ممّا يرجو. وأيضاً أشكُر كثيراً أصدقائي وأحبّائي سماحة الشيخ عبدالحليم عوض الحلّي، السيّد محمّد السلطاني، الشيخ مرتضى الفخّار، الشيخ محمد لطفي‌پور، وسماحة السيّد حميد العلوي في مركز الحوزة العلميّة في الخراسان حيث ساعدوني في تحقيق ونشر هذا الأثر الشريف.

وأشير فيما يلي من المقدّمة لبعض المسائل المهمّة ملخّصاً حسب الحاجة إليها، ومن أراد تفصيل البحث في بعض المقامات فليراجع مقدّمة الحدائق النديّة وغيرها من كتب القوم؛

- التعريف بالمصنّف
- التعريف بالشارح
- مباحث حول الكتاب
  - من هو مؤلّف الفرائد البهيّة؟
  - ما اسم هذا الكتاب؟ الفرائد البهيّة أو الفوائد البهيّة؟
  - متى ألّف الفرائد البهيّة؟
  - منهج المؤلّف في الفرائد البهيّة
- نسخ الكتاب
- منهج التحقيق
- كلمة الختام

الأوّل: التعريف بالمصنّف

هو: الشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسين بن عبدالصمد بن محمّد بن علي بن الحسين بن صالح الحارثي الهمداني العاملي الجبعي.

وُلِدَ ﵀ ببعلبك يوم الأربعاء لثلاث بقين من ذي الحجّة الحرام سنة ٩٥٣هـ.

والده: الشيخ عزّ الدين الحسين بن عبدالصمد، كان عالماً ماهراً محقّقاً مدقّقاً، من فضلاء تلامذة الشهيد الثاني ﵀، وله كتب ورسائل، توفّي سنة ٩٨٤هـ.

جدّه: الحارث الهمداني الذي كان من أصحاب أمير المؤمنين عليّ ﵇، وهو المخاطَب بالأبيات المشهورة التي هي:

قول علي لحارث عجبُ ... كم ثمّ أعجوبةً له حملا
يا حار همدانَ من يمت يرني ... من مؤمن أو منافق قبلا
يعرفني طرفة وأعرفهُ ... بعينه واسمه وما عَملا
وأنت عند الصراط تعرفني ... فلا تخف عثرةً ولا زللا
أسقيك من بارد على ضمأ ... تخاله في الحلاوة العسلا
أقول للنار حين توقف للعرض ... دعيه لا تقربي الرجلا
دعيه لا تقربيه إنّ له ... حبلاً بحبل الوصي متّصلا

وأساتذته كثيرون، نشير إلى بعضهم:

١. والده الشيخ عزّ الدين الحسين بن عبدالصمد.

٢. المولى عبدالله اليزدي المتوفّى سنة ٩٨١هـ، وهو صاحب الحاشية المشهورة في المنطق.

٣. الشيخ عبد العالي الكركي المتوفّى سنة ٩٩٣هـ، وهو ابن المحقّق الكركي.

وتلامذته والراوون عنه أيضاً كثيرون نشير إلى بعضهم:

١. العلّامة المجلسي الأوّل محمّد تقي.

٢. ملا محسن الفيض الكاشاني.

٣. الفاضل الجواد البغدادي.

٤. الشيخ زين الدين ابن الشيخ محمّد ابن صاحب المعالم.

٥. الشيخ محمود بن حسام الدين الجزائري الذي يروى عنه الشيخ فخرالدين الطريحي صاحب مجمع البحرين.

٦. سلطان العلماء السيّد حسين المرعشي صاحب الحواشي على الروضة والمعالم، وزير الشاه عبّاس الصفوي، وله منه إجازة.

وغيرهم.

أمّا آثاره العلميّة رحمه الله فكثيرة حتّى قيل تبلغ مائتين، بين كتاب كبير ورسالة صغيرة وقصيدة ولغز وغيرها، ونحن نذكر هنا أهمّ ما عثرنا عليه في موضوع الأدب والعلوم العربيّة:

١. الفوائد الصمديّة في علم العربيّة.

٢. أسرار البلاغة.

٣. الكشكول.

٤. قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وآله.

٥. وسيلة الفوز والأمان في مدح صاحب الزمان عليه آلاف التحيّة والثناء، وهي قصيدة من بحر الطويل تجدها في الكشكول.

٦. تهذيب البيان، رسالة في غاية الاختصار في النحو.

٧. ديوان الأشعار بالفارسيّة والعربيّة.

٨. شير و شكر بالفارسيّة.

٩. نان و حلوا بالفارسيّة.

١٠. موش و گربه بالفارسيّة.

١١. نان و پنير بالفارسيّة.

وتوفّي ﷺ في ١٨ من شهر شوّال سنة ١٠٣٠هـ بإصفهان، ثمّ نقل إلى مشهد الرضا عليه آلاف التحيّة والثناء، ودفن هناك في داره بجانب الحضرة المقدّسة الرضويّة عملاً بوصيّته، وقبره هناك مِشهور مزور إلى يومنا هذا.

وقال تلميذه المجلسي الأوّل: تشرّف بالصلاة عليه جميعُ الطلبة والفضلاء وكثيرٌ من الناس يقربون من خمسين ألفاً.

الثاني: التعريف بالشارح

وهو كما ستعرف عن قريب السيّد علي خان صدرالدين بن أحمد نظام الدين الحسيني الحسني المدني الدشتكي الشيرازي، وهو من الاشتهار والمعرفة بين أهل العلم والفضيلة بمكان يعلو التعريف بما يزبر في هذا المزبور، كما هو المعمول في بداية الكتب التي تخرج إلى أيدي روّاد العلم بالطبع في دهرنا ومن قبل هذا، والطالب لهذا يراجع مقدّمة كتاب الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة للمؤلّف، ولكن ملخّصاً نعرض بعض شئونه:

ولادته: سنة ١٠٥٢هـ بالمدينة الطيبة، لذا لقّب بالمدني.

نسبه ينتهي إلى محمّد بن زيد الشهيد بن الإمام السجّاد زين العابدين عليّ بن الحسين بن أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

أبوه: السيّد الفاضل والأديب الكامل الأمير نظام الدين أحمد بن الأمير محمّد معصوم الحسيني.

وأمّه: ابنة الشيخ محمّد بن أحمد المنوفي إمام الشافعيّة بالحجاز.

غادر مكّة المكرّمة متوجّهاً إلى حيدرآباد من بلاد الهند سنة ١٠٦٦هـ.

ثمّ غادر الهند بعد أن أقام فيها ستّاً وأربعين سنةً إلى مكّة المكرّمة، وبعد أداء مناسك الحجّ قصد المدينة المنوّرة فتشرّف بزيارة قبرالنبي والأئمّة المعصومين عليهم السلام، ثمّ عرّج إلى العراق وحظى بزيارة العتبات المقدّسة في النجف وكربلاء والكاظميّة وسامرّاء.

وبعد أن أتمّ زيارة العتبات المقدّسة في العراق توجّه إلى خراسان لزيارة مرقد الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه آلاف التحيّة والثناء، ثمّ ذهب إلى إصفهان وبعد أن

أقام هناك عدّة سنين عند السلطان حسين الصفوي ذهب إلى مدينة شيراز واختارها مقرّاً لسكناه وأقام بالمدرسة المنصوريّة التي بناها جدّه العلّامة غياث الدين منصور، وانصرف بكليّته للتدريس والتأليف.

أساتذته:

١. والده السيّد الأمير نظام الدين أحمد ابن الأمير محمّد معصوم الحسيني، وتوفّي سنة ١٠٦٨هـ في حيدرآباد إحدى بلاد الهند.

٢. العلّامة الشيخ محمّد بن علي بن محمود الشامي العاملي.

٣. أخوه السيّد محمّد يحيى.

٤. الشيخ جعفر بن كمال الدين البحراني المتوفّى سنة ١٠٦١هـ.

٥. جمال الدين ابن محمّد الشامي.

٦. ومن مشايخ شيوخه الشيخ محمّد بن علي بن أحمد الحرفوشي الشامي العاملي الحويزي.

تلامذته والراوون عنه: فلا نعلم منهم شيئاً غير عدد قليل كالسيّد الأمير محمّد حسين بن الأمير محمّد صالح الخاتون آبادي المتوفّى سنة ١١٥١هـ. والعلّامة المجلسي صاحب بحارالأنوار، والشيخ باقر بن المولى محمّد حسين المكّي.

أمّا آثاره العلميّة التي تدلّ بجمّتها على طول باعه وكثرة إطّلاعه في الأدب وعلم العربيّة فتبلغ نحو عشرين نذكر بعضها مختصراً حسب ترتيب تاريخ التأليف:

١. سلوة الغريب وأسوة الأديب، كتبه سنة ١٠٦٦هـ، وهي رحلته إلى حيدرآباد في الهند.

٢. موضح الرشاد في شرح الإرشاد، وهو شرحه ﷺ لإرشاد الهادي في النحو للعلّامة سعد الدين التفتازاني، والتفتازاني ألّف إرشاد الهادي لابنه، والسيّد الشارح

فرغ من تأليفه سنة ١٠٧٠هـ في البلاد الهنديّة، ورأيته بخط المؤلّف، وعندي صورة من هذه النسخة، وإن شاء الله سنحقّقه ونطبعه عن قريب فانتظر.

٣. الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمدية، وهو شرحه الكبير على الصمديّة، فرغ من تأليفه سنة ١٠٧٩هـ في البلاد الهنديّة وحقّقته في مجلّدين، وطبع في قم سنة ١٤٣٠هـ.

٤. سلافة العصر في محاسن الشعراء بكلّ مصر، فرغ من تأليفه سنة ١٠٨٢هـ في البلاد الهندية، وطبع في مصر وطهران مرّات.

٥. أنوار الربيع في أنواع البديع، فرغ من تأليفه سنة ١٠٩٣هـ في البلاد الهنديّة، وطبع في النجف الأشرف في سبع مجلّدات.

٦. نغمة الأغاني في عشرة الإخواني، أرجوزة نظمها في برهان پور بالهند سنة ١١٠٤هـ، ذكرها برمّتها الشيخ يوسف البحراني في كشكوله.

٧. رياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين عليه السلام، فرغ من تأليفه سنة ١١٠٦هـ، وهو أكبر شروح الصحيفة السجّاديّة، وفيه عناية خاصّة بمباحث الأدب.

٨. الفرائد البهيّة في شرح الفوائد الصمديّة، فرغ من تأليفه سنة ١١٠٨هـ، وهو شرحه الصغير على الصمديّة، وهو الكتاب الذي بين يديك.

٩. الطراز الأوّل والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل، موسوعة ضخمة في اللغة، عمله السيّد إلى حرف الصاد وتوفّي فلم يتمّه، طبع بعض مجلّداته في مشهد المقدّسة.

١٠. ديوان شعر سمّي بديوان ابن المعصوم طبع في النجف مرّات.

١١. الزهرة في النحو ورأيت منه نسخةً أيضاً.

١٢. الكلم الطيّب والغيث الصيّب في الأدعية المأثورة عن النبيّ وأهل البيت عليهم السلام، لم يتمّه، طبع في قم وطهران.

وغيرها.

بشرى سارّة

أثناء تحقيقي وتصفّحي لكتب السيّد المترجم له في المكتبات المختلفة عثرت على نسختين خطيّتين فريدتين من كتبه ﷺ ما رأيتهما قبلاً، بل لم يذكرهما أصحاب التراجم الذي ترجموا حياة السيّد علي خان ﷺ.

الأولى: ألفيّة السيّد علي خان المدني في علم النحو، وهي نظم الكافية الحاجبيّة لابن الحاجب النحوي المتوفّى سنة ٦٤٦هـ، أوّله:

قال علي خان الفقير الجاني　　　أحمد ربّاً واهب الأماني
ذا الطول والفضل على الدوام　　　لا تعتريه سنة الأنام
مصلّياً على النبي المنتجب　　　وآله هم خير عُجمٍ وعرب
وبعد فالمأمول من ربّ السماء　　　أن يمنح التوفيق لي لأنظما
منثور درّ الفاضل ابن حاجب　　　يسمو معاطيها على الكواكب
تقرّب القصيّ من كنوزها　　　وتبسط البذل لمن يجوزها
فائقةً ألفية ابن مالك　　　إذ لست في تعقيدها بسالك

ونهايته:

وإن يكن ماقبلها قد انفتح　　　فقلبها ألفاً لدى الوقف اتّضح

ولم يذكر فيه تاريخ نظمه لكن من المعلوم أنّ هذه الألفيّة نظم بعد تلقّبه بلقب «خان» بعد سنة ١٠٨٦هـ؛ ينظر الحدائق النديّة ١: ٤٧.

وإن شاء الله سأحقّقه مع مقدّمة نفيسة حول المنظومات التعليميّة لاسيّما منظومات النحويّة وأثرها في التعليم.

الثانية: تخميس البردة، وقصيدة البردة للبوصيري في مدح رسول الله ﷺ، وأوّله:

يا ساهر الليل يرعى النجم في الظلم ... وناحل الجسم من وجد ومن ألم
ما بال جفنك بالدمع كالغيم ... أمن تذكّر جيران بذى سلم
مزجت دمعاً جرى من مقلة بدم

ونهايته:

واجعل ملامك يغشاهم بما وجبا ... لهم من الفضل وارفع منهم الرتبا
وأهل دينك والأبدال والنجبا ... مارنحت عذبات البان ريح صبا
وأطرب العيس هادى العيس بالنعم

توفّي السيّد علي خان ابن معصوم المدني الشيرازي سنة ١١٢٠ﻫ على أرجح الأقوال، ودفن في حرم السيّد أحمد بن موسى المعروف بشاه چراغ.

مباحث حول الكتاب

الأول: من هو مؤلّف الفرائد البهيّة؟!

حين شرعت في تحقيق هذا الأثر النفيس لم أكن شاكاً أنّ الفرائد البهيّة للسيّد علي‌خان ابن معصوم المدني، لكن عرفت ممّا تقدّم أنّ كثيراً من العلماء عنوا «الفوائد الصمدية» لشيخنا البهائي وشرحوه، ومن هذه الفرقة السيّد الأجلّ بهاء الدين المختاري النائيني السبزواري المولود بإصبهان سنة ١٠٨٠هـ والمتوفّى حدود سنة ١١٤٠هـ، فألّف ثلاثة شروح على الصمديّة ظاهراً كالسيّد علي‌خان: الشرح الصغير والوسيط والكبير؛ ونقل في كتب التراجم أنّ اسم شرحه الصغير الفرائد البهيّة، ثمّ بعد مضيّ زمان طرأ عليّ بعض الشكوك من جانب بعض أصدقائي أنّه يمكن أن يكون هذا الكتاب أعني الفرائد البهيّة للسيّد بهاء الدين المختاري النائيني السبزواري، وأقام عليه بعض الدلائل، لكن بعد ما أمعنت النظر في القرائن الموجودة في المقام زال الشكّ عنّي واهتديت إلى الصواب بعون الملك العلّام، لذا في هذا المجال أفتح هنا عنوانين مستقلّين وأفردهما ببحث خاصّ:

الأوّل: في مقام الثبوت؛ هل كان للسيّد علي‌خان المدني شرح آخر على الصمديّة غير الحدائق النديّة أو لا؟

الثاني: في مقام الإثبات: أهذا الكتاب أعنى الفرائد البهيّة للسيّد علي‌خان المدني أو لبهاء الدين المختاري النائيني؟

المقام الأوّل:

هل كان للسيّد عليخان المدني شرح آخر على الصمديّة غير الحدائق النديّة؟

الجواب نعم البتّة، تكلّم عن الشرح الصغير السيّد محسن الأمين في أعيان الشيعة ٨: ١٥٣، عند ذكر مؤلّفات السيّد ﷺ يقول: شرحان مختصران على الصمديّة: متوسّط وصغير.

والعلّامة الأميني ﷺ حين يذكر شروح الصمدية يقول: شرح الفوائد الصمديّة للسيّد عليخان المدني صاحب سلافة العصر، كبيراً وصغيراً؛ ينظر الغدير ١١: ٢٧٠؛ وحين يذكر مؤلّفات السيّد عليخان في الغدير ١١: ٣٤٨ يقول: شرحان أيضاً على الصمديّة المتوسّط والكبير.

ويقول آقا بزرگ الطهراني في الذريعة ٦: ٢٩٠ عند تعريفه للحدائق النديّة: له شرحان آخران الشرح المتوسّط والشرح الصغير. وأيضاً يقول في الذريعة ١٣: ٣٦٢: شرح الصمدية الصغير للسيّد عليخان المدني أيضاً.

وأيضاً يقول آقا بزرگ الطهراني في الذريعة ١٦: ١٣٤: الفرائد البهيّة للسيّد عليخان المدني، صدر الدين علي بن نظام الدين أحمد الدشتكي الشيرازي، وهو شرح الفوائد الصمديّة، للشيخ البهائي، يوجد منه عدّة نسخ في سپهسالار ٨١٠٧، منها بخطّ عبدالجليل بن محمّد حسين الأفشار في ١٢٤٩هـ، كما في فهرسها، ونسخة في مكتبة شاه عبدالعظيم ٩٢١ بعنوان «الفوائد» بالواو في «درباره نسخههاى خطى ٢: ٤٧٢».

فترى أكابر القوم كالسيّد محسن الأمين والعلّامة الأميني وآقا بزرگ الطهراني صرّحوا بأنّه للسيّد عليخان المدني شرح صغير على الصمديّة.

مضافاً إلى نكتة أرشدني إليها أُستاذي سماحة آية الله حجّت هاشمي الخراساني في مجلس كنت عنده، وهي دقيقة لطيفة في بيان علّة توصيف الشارح ﷺ بـ«الكبير». أي

لماذا يسمّى السيّد المدني بالسيّد علي خان الكبير ؟ جوابه لمّا كان الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة كتاباً متداولاً بأيدي الطلّاب والنسّاخ يستنسخون منه كثيراً [كما أنّ نسخه الآن موجودة ومشاهدة في المكتبات] لأجل عدم اشتباه الشرح الكبير (الحدائق) بالشرح الصغير (الفرائد) كانوا يكتبون في صدر الكتاب قبل البسملة تحت عنوان كتاب : شرح الصمدية للسيّد علي خان الكبير ، فظاهر أنّ الكبير هنا صفة للشرح لا للسيّد ، [كما أنّهم يكتبون في نسخ الفرائد : شرح الصمدية للسيّد علي خان الصغير] فيظنّ من لا علم له أنّ الكبير صفة السيّد كما يقولون الآن : السيّد علي خان الكبير ، وهذا غلط فاحش .

وهذه الشهرة تساعدنا في بحثنا أنّ للسيّد شرح كبير وشرح صغير ؛ لأنّ الأصل في القيد أن يكون احترازياً لا توضيحياً !

فبكلّ هذه المقالات اتّضح أنّ للسيّد علي خان ابن معصوم المدني شرح صغير على الصمدية .

المقام الثاني:

أهذا الكتاب للسيّد علي خان المدني أو لبهاء الدين المختاري النائيني؟

مقدّمةً أقول بعد أن تتبّعت كتب التراجم علمت أنّ هنا ثلاثة شروح باسم الفرائد البهيّة على الفوائد الصمديّة ؛ الأوّل للسيّد علي خان المدني ، والثاني لبهاء الدين محمّد المختاري النائيني ، والثالث للسيّد محمّد تقي النقوي اللكهنوي المتوفّى سنة ١٢٨٩هـ؛ كما في الذريعة ١٦ : ٣٢٧، ولا شكّ هنا في خروج اللكهنوي عن مدار البحث ؛ لأنّ شرحه يقيناً مختلف مع الآخرين كما بيّن في محلّه ، فيدور البحث حول السيّد علي خان المدني والسيّد بهاءالدين المختاري النائيني ، وبعد أن تتبّعت القرائن عثرت على دلائل محكمة واطّلعت على شواهد قطعيّة وعلمت والله العالم أنّ هذا الكتاب

للسيّد علي خان المدني، لا لبهاء الدين المختاري، وأذكر هنا أهمّ هذه الدلائل:

١. إنّ مؤلّف الفرائد البهيّة ـ الكتاب الذي الآن بين يديك ـ يقول في مقدّمة الكتاب:

وقد شرحناه شرحاً ذلّل صعابه، وكشف عن وجهه نقابه، واستقصى الأصول الأصليّة، واستوفى الفوائد الجليلة، والنكات الدقيقة، والتنبيهات الرشيقة، فجاء بحمدالله قرّةَ عينٍ للناظر البصير، وحيوة قلب للسائر الخبير، وملجأ يلوذ به المنتهى في علم الإعراب، ومنهلاً يسقى من هو منه على أوثق الأسباب...

وهذا يدلّ على أنّ المؤلّف شَرَحَ الصمدية شرحاً كبيراً من أوّله إلى آخره أوّلاً ثمّ شرحه شرحاً صغيراً، ولا شكّ أنّه للسيّد علي خان المدني شرحٌ كذلك، وليس لبهاء الدين النائيني شرح كبير شامل لجميع الصمدية، بل شرحه الكبير كما رأيته بخطّه يشمل الحديقة الأولى من الصمدية؛ فهذا مخالف ما قاله المؤلّف في المقدّمة.

٢. كما يظهر من المقدّمة المذكورة التي نقلتها ومن متن الشرح حين يُرجِعُ المؤلّفُ بعضَ المسائل المطروحة إلى شرحه الكبير في أثناء الأبحاث لزم أن يؤلّف الفرائد البهيّة بعد الشرح الكبير، وهذه البعدية أيضاً تناسب لأن يكون هذا الكتاب للسيّد علي خان المدني؛ لأنّ تاريخ تأليف الفرائد البهيّة كما سنذكره في محلّه سنة ١١٠٨هـ، وتاريخ تأليف الحدائق النديّة سنة ١٠٧٩هـ، لكن ألّف السيّد بهاءالدين المختاري شرحه الكبير على الصمدية في ليلة الاثنين، ١٩ جمادي الأوّل ١١١٥هـ، وهذا لا يناسب القرائن الموجودة الدالّة على أنّ الشرح الصغير بعد الشرح الكبير.

٣. إنّ مؤلّف الفرائد البهيّة في ثمانية موارد يحول البحث إلى الشرح الكبير كما أشرت إليه، وأنا وجدت غالبها بلفظها والباقية بالإشارة في الحدائق النديّة، وأرجعتها.

مضافاً إلى أنّ بعض هذه الموارد في غير الحديقة الأولى، فتدبّر.

٤. القرائن الموجودة في نسخ الكتاب ترشدنا إلى أنّ الكتاب للسيّد علي خان المدني، مثلاً نسخة الفرائد البهيّة التي تمّت كتابتها سنة ١٢٤٢هـ، وهي أقدم نسخة

وجدتها وفي ظهرها تاريخ كتابته، يصرّح الكاتب في أوّلها بأنّ هذا الشرح للسيّد علي خان المدني، وأعجب من ذلك أنّ الناسخ في كثير من الصفحات يورد حواشي على المتن من الحدائق النديّة! فكيف يمكن أن يكون الفرائد البهيّة لبهاء الدين المختاري النائيني.

٥. مضافاً إلى هذه الدلائل الأربعة ـ أعني شمول شرح كبير المؤلّف لكلّ مطالب الصمديّة، وتأخّر الشرح الصغير عن الشرح الكبير والإرجاعات الموجودة إلى الشرح الكبير والقرائن الموجودة في النسخ ـ التي تناسب أن يكون الفرائد البهيّة فقط للسيّد علي خان المدني، عندي.قرينة أخرى يمكن أن تكون أهمّ من هذه الدلائل، وهي وحدة السياق؛ لأنّي لمّا حقّقت الحدائق النديّة وطالعت نسخه وراجعته كثيراً، وأيضاً طالعت رياض السالكين وموضح الرشاد وألفية السيّد علي خان المدني وسلافة العصر وغيرها من كتبه ﷺ، وجدت سياق الفرائد البهيّة كسياق باقي كتب وتأليفات السيّد؛ لذا يحصل العلم بأنّ الفرائد البهيّة للسيّد علي خان المدني، والله العالم.

فقط تبقى هنا قرينتان يمكن أن يستفيد الخصم منهما أنّ الفرائد البهيّة لبهاء الدين المختاري النائيني:

الأوّل: يقول المؤلّف في المقدّمة في بيان علّة تسمية الكتاب بالفرائد البهيّة: «فشقّقت من سمتي سمته» أي سمّيت البهية لاشتقاقه من اسمي، ونعلم خارجاً أنّ اسم المختاري النائيني: بهاءالدين؛ فهو مؤلّف الكتاب.

أقول: بعد أن أقمنا تلك الدلائل المحكمة على كون الكتاب للسيّد علي خان المدني لابدّ لنا توجيه هذه القرينة، غير أنّه لا حاجة إلى التوجيه؛ لأنّي رأيت في بعض نسخه الكتاب: «فشقّقت من سمته سمته» يعني: شقّقت من سمة الشيخ البهائي سمة هذا الكتاب! ويصير المشتقّ منه أيضاً: البهيّة.

الثاني: نسخة من هذا الكتاب موجودة في المكتبة المرعشيّة برقم ١٠٩٠٧ بخطّ

بهاءالدين المختاري النائيني، وهو يقول في نهايته؛ وتمّ بحمد الله وتوفيقه لتحريره وتنميقه على يد الفقير إلى رحمة ربّه الخبير البصير بكلّ ظاهر وضمير بهاء الدين محمّد بن محمّد باقر الحسيني المختاري النائيني، أفاض الله سبحانه عليه العلم اليقيني، سائلاً منه التوفيق لإصابة التحقيق وإتمام الشرحين الوسيط والكبير، إنّه على كلّ شيء قدير، والحمد لله ربّ العالمين.

فهذا يدلّ على أنّه المؤلّف للكتاب والكتاب له لا للسيّد علي خان المدني، وهذه النسخة هي النسخة الأصل بخطّ المؤلّف.

أقول: لو سلّم كون هذه النسخة بخطّه الشريف كيف يمكن أن تكون هي النسخة الأصل والحال أنّ فيه بعض النقائص الواضحة؛

أوّلاً: ليس لها مقدّمة المؤلّف التي وردت في باقي نسخه الفرائد وذكرناه في صدر الكتاب، وأوّل هذه النسخة: قال المصنّف قدّس الله روحه بعد البسملة: أحسن كلمة يبتدأ بها الكلام ... ؛ فترى أنّه لم يذكر فيه المقدّمة الواردة في باقي النسخ، ففيه سقط لا يغتفر.

ثانياً: أثبتنا أنّ الفرائد البهيّة ألّف بعد الشرح الكبير فكيف يدعو في آخر الكتاب أن يتمّ الشرح الكبير!

ثالثاً: هذه النسخة مغلوطة كثيراً، وفيها أغلاط فاحشة يبعد أن تكون للسيّد بهاءالدين المختاري، فضلاً عن أن تكون النسخة الأصل.

رابعاً: لو كانت هذه النسخة هي النسخة الأصل التي بخطّ المؤلّف لِمَ لم يتبع النسّاخُ بهاء الدين المختاري ولم يذكروا شيئاً ممّا ذكره بهاء الدين المختاري في نسخهم مع كثرة نسخ هذا الكتاب، وما رأيت حتّى نسخةً واحدةً تبع فيه نسخة السيّد بهاءالدين المختاري.

فكلّ هذه الأدلّة تلزمنا أن نذهب بأنّ السيّد علي خان المدني هو مؤلّف الكتاب، والله العالم.

الثاني: ما اسم هذا الكتاب؟ الفرائد البهيّة أو الفوائد البهيّة؟

اعلم لقد استعمل الفرائد والفوائد كلاهما في كتب التراجم والنسخ الخطيّة للكتاب، ولا فرق في الاستعمال بين من نسب الكتاب للسيّد علي خان المدني أو بهاء الدين المختاري النائيني.

فالطريقة الفريدة لحصول الجواب أن نراجع نفس الكتاب!

وعندما نراجع الكتاب نجد منهج المؤلّف أنّه يذكر بعد الأبحاث مطالب نفيسة أو نادرة قد يخلو منها باقي كتب النحو تحت عنوان «فريدة» أو «فريدتان» أو «فرائد»، فيحصل الجواب لنا أنّ اسم الكتاب «الفرائد البهيّة» لا الفوائد البهيّة؛ لتطابق الاسم المسمّى.

الثالث: متى ألّف الفرائد البهيّة؟

أشرت قريباً أنّ من أهم الدلائل التي تدلّ على أنّ هذا الكتاب للسيّد علي خان المدني هي وحدة السياق، ولا يستطيع أن يجيب سؤال العنوان إلّا من ألف الحدائق النديّة!

اعلم أنّ السيّد علي خان المدني في الحدائق النديّة عندما يريد أن يبيّن تاريخ تأليف كتابه لا يقول مثلاً: ألّفت الحدائق النديّة في سنة كذا، بل في باب العدد يمثّل بأمثلة مختلفة لتدريب القارئ، وفي النهاية يمثّل بمثالين، وإليك نفس عبارته من الحدائق النديّة ١: ٧٣١: «وإذا جاوزتهما عطفت النيّف عليهما على ما عرفت نحو: «مائة وثلاثة رجال»، و«ألف وثلاث نسوة» بعطف الأقلّ على الأكثر، إلّا في التواريخ فيقدّم الأقلّ؛ لكون الأكثر معلوماً، نحو: «سنة خمس وسبعين وتسعمائة» وهو تاريخ إتمام هذا المتن، و«سنة تسع وسبعين وألف» وهو تاريخ إتمام الشرح، انتهى كلام الشارح ﵀ في الحدائق النديّة.

وأمّا في الفرائد البهيّة في باب العدد يقول: ثمّ تعطف النيّف على مائة وألف وفروعهما، تقول: مائة أو ألف وثلاثمائة وثلاثة رجال أو ثلاث نسوة إلّا في التاريخ فإنّه بالعكس، كـ«سنة ثمانٍ ومائة وألف»؛ فعلمنا أنّ تاريخ تأليف الفرائد البهيّة هي سنة ١١٠٨هـ.

منهج المؤلّف في الفرائد البهيّة

منهج السيّد المؤلّف مختلف عمّا في الحدائق النديّة، وهذا لابدّ منه؛ كأنّه ﷺ فرض مخاطبيه في هذا الكتاب غالباً مبتدئين في علم الإعراب، فنقول قام أسّ منهجه في هذا الكتاب على:

١. الاختصار خلاف الحدائق النديّة، هنا يوضح المتن ويقتصر على مخّ الإعراب كما ذكر في المقدّمة، لاسيما أنّه أشار في آخر الكتاب أنّه كان على جناح السفر.

٢. عدم ذكر الأقوال المختلفة ولا أدلّتها، بل ذكر أهمّ الأقوال ولم يملّ المخاطب المبتدي بتطويل الآراء.

٣. بيان الألغاز النحويّة والشعريّة تشويقاً للطلّاب وترغيباً لهم في طلب الأجوبة.

٤. ذكر فرائد نفيسة لبيان المطالب التي لم تُذكر غالباً في كتب النحو ولم يذكرها الشارح في الحدائق النديّة، كما أشرنا إليه.

٥. عدم استعمال الشواهد الشعريّة كثيراً؛ فكلّ ما استعمل من الشواهد الشعريّة لم يبلغ مائةً، وهذا عُشر ما في الحدائق النديّة.

٦. إكثار الأمثلة النثرية لتدريب القارئ.

نسخ الكتاب

إنّ كتاب الفرائد البهيّة في شرح الفوائد الصمديّة من الكتب القيّمة التي لم تطبع قبل اليوم لا بالحجر ولا بالآلات الحديثة، وكان في جملة الكتب الثريّة المخطوطة، فرأينا ضرورةً ملحّةً لتحقيقه، خصوصاً في هذا الوقت الذي تزايدت فيه الهجمات المسعورة على تراث الشيعة في علم النحو من هنا وهناك، دون خوف من الله ولا وازع ضمير.

فشمّرنا عن ساعد الجدّ مستعينين بالله تعالى، خادمين الحقيقة ومذهب الحقّ محمّد وآل محمّد.

ومالي إلّا آل أحمد شيعة ومالي إلّا مذهب الحقّ مذهب

فاعتمدنا في تحقيق هذا الأثر النفيس على النسخ الأربع التالية:

النسخة «أ»

وهي نسخة المكتبة الرضويّة على مشرفها آلاف التحيّة والسلام، برقم ١٤٢٦٥، وهي بخط النسخ مجهولة الكاتب، فرغ من كتابتها سنة ١٢٤٢هـ، ويظهر أنّها أقدم نسخ الفرائد البهيّة الموجودة التي في ظهرها تاريخ الكتابة، وهي تتكوّن من ١١٥ ورقة بطول ٢٦ وعرض ١٦، وفي كلّ صفحة ١٧ سطراً، والنسخة كاملة صحيحة.

النسخة «ب»

نسخة المكتبة الرضوية برقم ٦٩٢١، وهي بخط النسخ، كاتبه محمّد حسن بن ملّا جمشيد الساوجي القمي، فرغ من كتابتها سنة ١٢٥٦هـ، وهي مؤلّفة من ١٠٩ ورقة وفي كلّ صفحة ١٧ سطراً بطول ٢٢ وعرض ١٧، وعليها بعض الحواشي التي نسبت إلى المؤلّف، وقفها على المكتبة الرضويّة درّة السلطنة ملكزاده كوثر في سنة ١٣٢٦هـ.

النسخة «ج»

وهي نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي برقم ٧٧٦٤، بخط النسخ في غاية الحسن، لكنّها مجهولة الكاتب والتاريخ، مؤلّفة من ١٨٢ ورقة، في كلّ صفحة ١٤ سطراً، بطول ٢١ وعرض ١٦.

النسخة «د»

وهي نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي برقم ١٥٤٣٧، سقط من أوّلها ورقة من المقدّمة، ومن آخرها من بحث «ما» إلى آخر الكتاب. مخطوطة بخطّ النسخ، مؤلّفة من ١٦٤ ورقة، وفي كلّ صفحة ١٧ سطراً بطول ١٨ وعرض ١٢.

منهج التحقيق

فقد اعتمدنا في تحقيق هذا السفر الجليل على نسخة صحيحة كاملة وهي أقدم النسخ، مع أنّ نسخ الفرائد البهيّة كثيرة في المكتبات وفي المدارس بأيدي الطلاب، حتّى أحصينا نحو عشرين نسخةً بين نسخة كاملة صحيحة ونسخة ناقصة مغلوطة، وهذا صَعَّبَ الأمر علينا، لكن من الله سبحانه استمددنا وعملنا وفق المراحل التالية:

١. عيّنّا أربع نسخ من نسخ الكتاب بعد تتبّع كثير وحصلنا على مصوّراتها.

٢. بنينا الأمر على أقدمها وأصحّها وقابلنا المتن بباقي النسخ.

٣. كتبنا اختلاف النسخ في الموارد التي يخلّ بالمقصود أو يوجب نكتة هامّة، وأثبتنا الموارد الهامّة في الهامش.

٤. في بعض هذا النسخ تعليقات وحواشي منسوبة للمؤلّف ولو كان فيها نكتة دقيقة أثبتناها في الهامش.

٥. لصغر حجم الفرائد البهيّة كتبنا بعض الحواشي والنكات الموضحة متن الشارح ولم نخف تطويل الكتاب.

٦. دقّقنا جميع الأقوال المنسوبة لقائليها مع مصادرها الأصليّة إن وجدت، ومع المصادر التي تنقل عنها بالواسطة إن لم توجد؛ فضبطنا الأقوال بشكل تامّ، وثبتنا رقم المجلد والصفحة في الهامش، ومضافاً عليها في كثير من الموارد ثبتنا متن المرجع من أصله كاملاً في الهامش؛ حتّى يقايس المخاطب متن الناقل والمنقول عنه، وهنا أشرنا لبعض الاختلافات الموجودة بينهما، أو بعض تسامحات الشارح في النقل مع الواسطة، أو بعض تسامحاته في الاستنباطات والاستنتاجات من المتن المذكور، أو بعض النكت الزائدة في متن الأصل.

٧. عندما يحيل الشارح بحثاً على المباحث الآتية أو يشير إلى المباحث الماضية ذكرنا رقم الصفحة لتسهيل التناول عليه.

٨. ترجمنا كلّ عَلَمٍ من الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب ترجمةً مختصرةً، وذلك عند وروده لأوّل مرّة في الكتاب، واكتفينا بذلك عند تكرّر الاسم في مواضع أخرى.

٩. حصرنا الآيات القرآنية المطابقات لقرائة المصحف بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾، ومضافاً لذكر رقم الآية والسورة ذكرنا كلّ الآية غالباً في الهامش لتسهيل الأمر على القارئ؛ لكي يستفيد من القرائن الموجودة حول شاهد البحث.

١٠. إذا اختلفت القراءة حصرناها بين قوسين صغيرين « »، وأشرنا إلى مصادرها وقرّائها في الهامش.

١١. مضافاً إلى تخريج الأشعار من الدواوين والكتب النحويّة في بعض الموارد ركّبناه وأعربناه تركيباً نحويّاً لتدريب القارئ.

١٢. خرّجنا أحاديث المعصومين عليهم السلام من مصادرها، وأمّا كلمات غيرهم فربّما اكتفينا بإخراجها من كتب النحو.

١٣. رقّمنا الأشعار التي وردت في الكتاب وفيها شواهد نحويّة، وأشرنا في الهامش إلى قائلها أو قائليها إن وجد، وأشرنا إلى مواضع تكرّرها في الكتاب، وعند تكرّرها نرجع التخريج إلى الموضع الأوّل.

١٤. الأشعار التي ليس فيها شاهد نحوى كالألغاز لم نضع لها رقماً وتسلسلاً خاصّاً.

١٥. ضبطنا نصوص الأمثال من كتب الأمثال المعتمدة والتي عليها المدار، وأشرنا إلى مواضعها في الهامش.

١٦. طبعنا عند كلّ بحث متن الصمديّة مستقلاً أوّل البحث، وذلك تسهيلاً للقارئ وطالب العلم ليعلم محلّ البحث ومورده.

١٧. لكي لا يلتبس متن الصمديّة بشرحها المزجي المسمّى بـ«الفرائد البهيّة» طبعنا المتن مشكولاً مضبوطاً بالحجم الأسود الخشن وحصرناه بين قوسين كاملي التزهير.

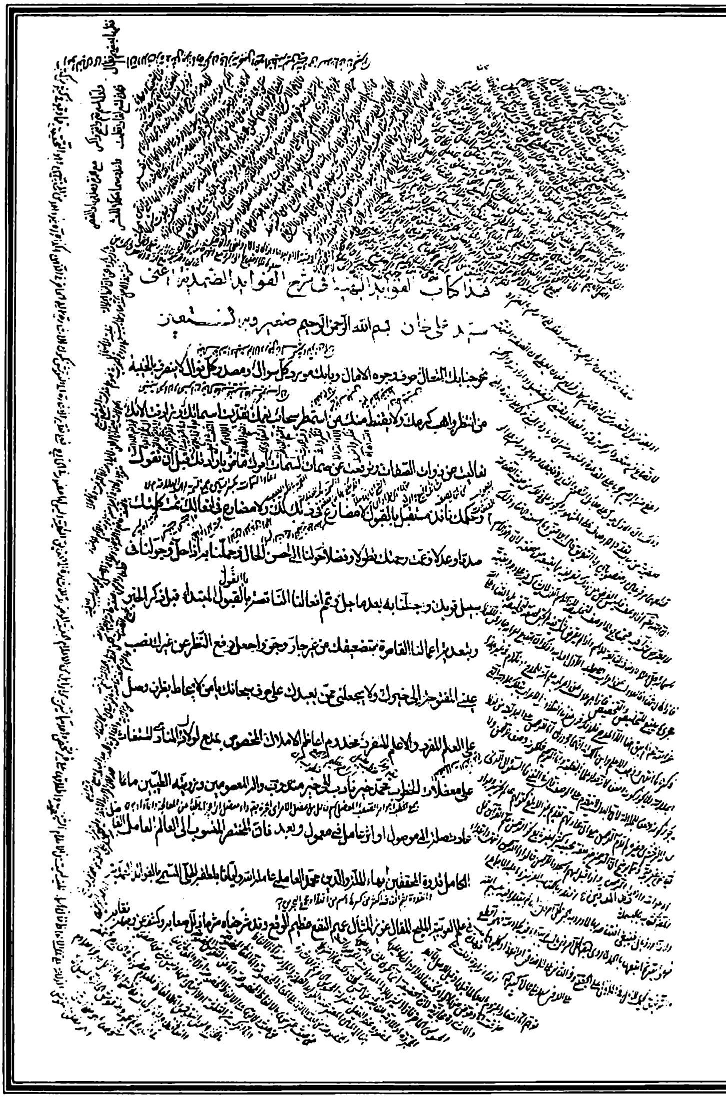
ختاماً:

لقد بذلنا قصارى جهودنا في تحقيق هذا الكتاب الجليل وإخراجه إلى عالم النـور بأفضل شكل ممكن، فما وجد فيه من خلل أو خطأ فهو عن قصور لا تقصير، آملين أن يتقبّل بعين الرضا، راجين من الله الثواب لنا ومن المؤمنين الدعاء.

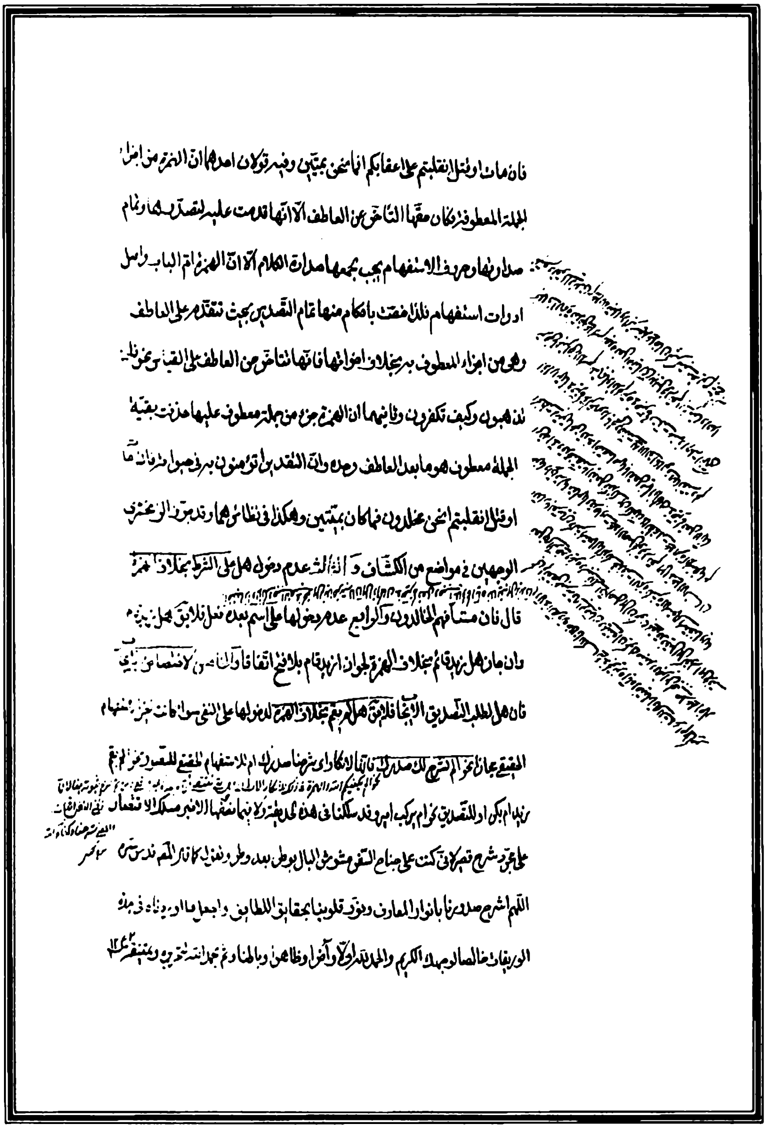
السيّد حسين الخاتمي

١١ ذي القعدة الحرام ١٤٣١هـ

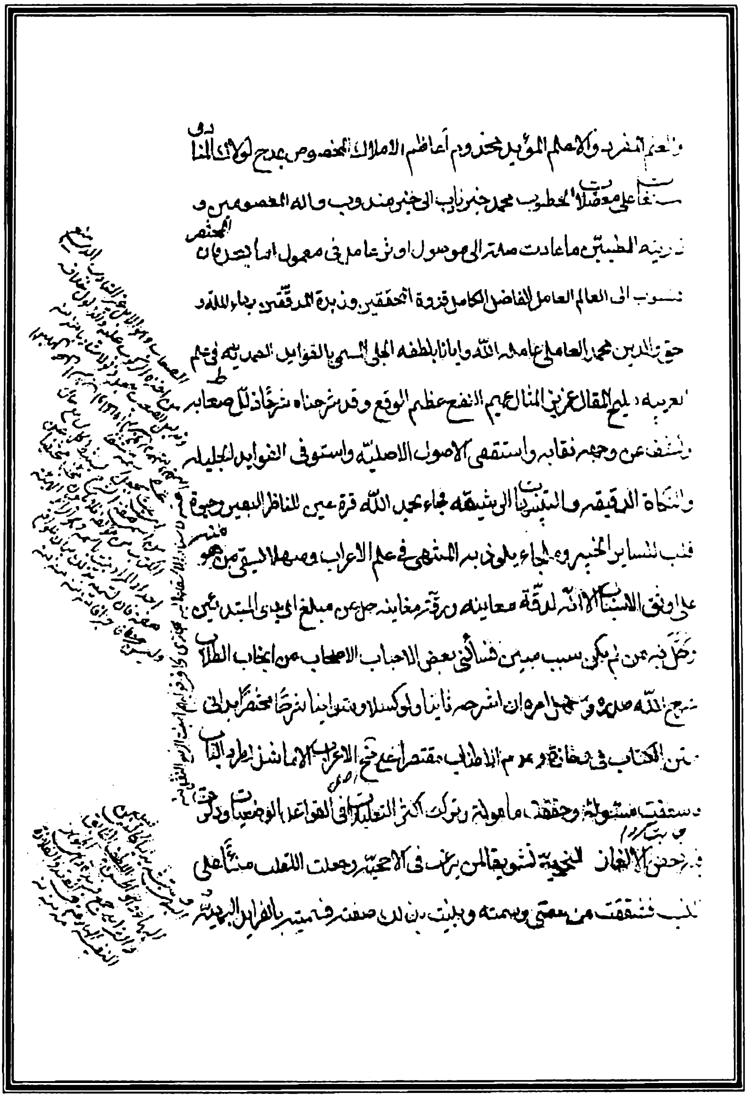
قم المقدّسة



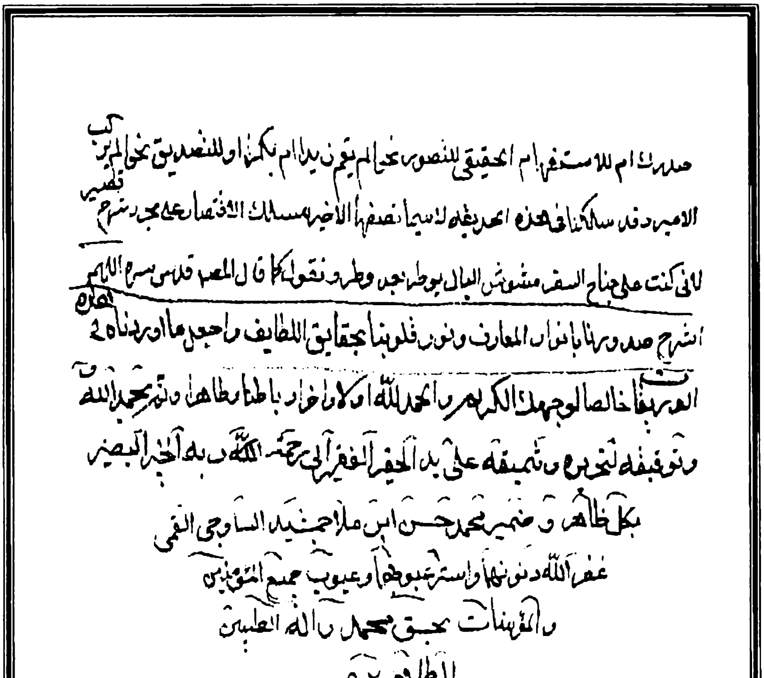
صورة الصفحة الأُولى من النسخة «أ»


فإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم [illegible] وفيه قولان أحدهما أن الهمزة من أجزاء
الجملة المعطوفة وكان حقها التأخر عن العاطف إلا أنها قدمت عليه لتصدرها [illegible] وتمام
صدارتها وهو حروف الاستفهام يجب تقدمها صدارة الكلام إلا أن الهمزة أم الباب وأصل
أدوات استفهام فلذا اختصت بأحكام منها تمام التصدير بحيث تتقدم على العاطف
وهي من أجزاء المعطوف به بخلاف أخواتها فإنها تتأخر عن العاطف على القياس نحو فأين
تذهبون وكيف تكفرون وثانيهما أن الهمزة جزء من جملة معطوف عليها محذوفة بقية
الجملة معطوف هو ما بعد العاطف وحده والتقدير [illegible] فإن مات
أو قتل انقلبتم [illegible] وهكذا في نظائرها [illegible] الزمخشري
الوجهين في مواضع من الكشاف [illegible] الثالث عدم دخول هل على الشرط بخلاف الهمزة
قال فإن مت فهم الخالدون والرابع عدم دخولها على اسم بعده فعل فلا يقال هل زيد [illegible]
[illegible] هل زيد قائم بخلاف الهمزة [illegible]
فإن هل لطلب التصديق الإيجابي فلا يقال هل لم يقم بخلاف الهمزة لدخولها على النفي سواء كانت [illegible]
[illegible] ألم نشرح لك صدرك [illegible]
[illegible]
[illegible]
اللهم اشرح صدورنا بأنوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما أوردناه في هذه
الوريقات خالصا لوجهك الكريم والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا [illegible]

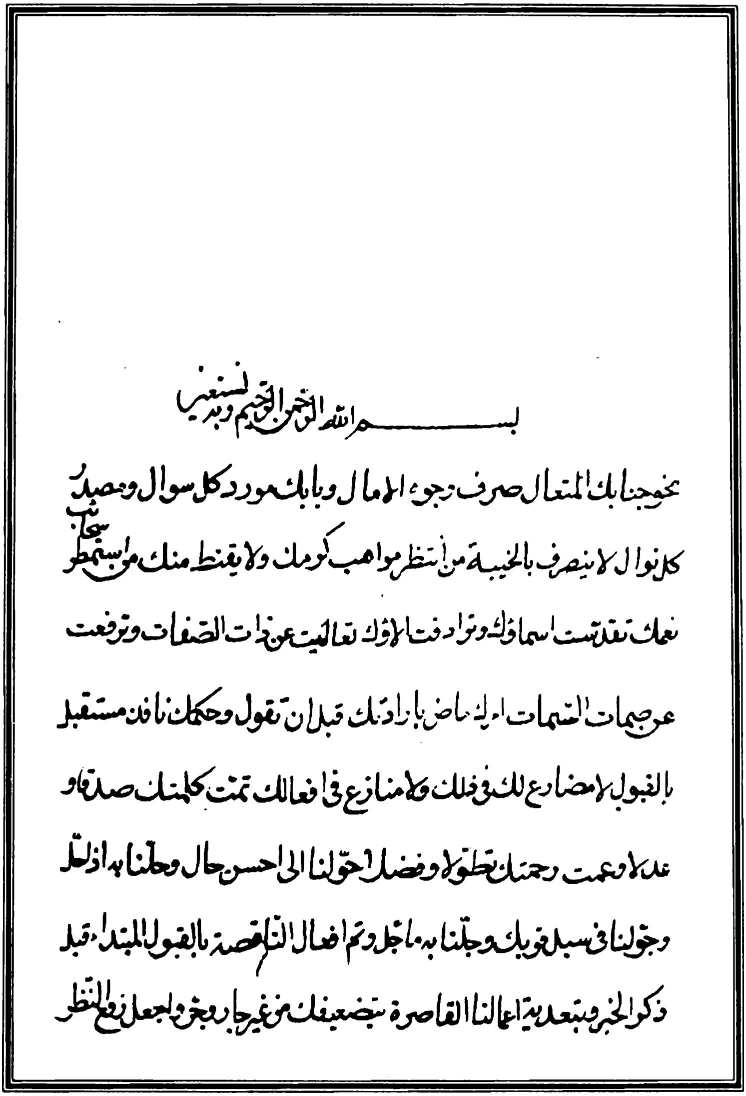
صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «أ»



صورة الصفحة الأولى من النسخة «ب»


... ام للاستفهام ام التحقيق للتصور نحو الم يقم زيد ام بكر او للتصديق نحو الم يركب
الامير وقد سلكنا في هذه الحاشية لا سيما نصفها الاخير مسلك الاقتصار على مجرد شرح
لاني كنت على جناح السفر مشوش البال [illegible] كما قال المصنف قدس سره اللهم
اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقايق اللطايف واجعل ما اوردناه في
الدرس خالصا لوجهك الكريم والحمد لله اولا واخرا باطنا وظاهرا وتم بحمد الله
وتوفيقه تحريره وتنميقه على يد الحقير الفقير الى رحمة الله ربه [illegible]
بكل ظاهر وضمير محمد حسن ابن ملا احمد [illegible] الساوجي القمي
غفر الله ذنوبهما واستر عيوبهما وعيوب جميع المؤمنين
والمؤمنات بحق محمد وآله الطيبين
الطاهرين
في سنة ١٢٥[illegible]
در يوم پنجشنبه بيست يكم شهر [illegible] جمادى الثاني در دار السلطنه
قزوين در مدرسه التفاتيه
صورت اختتام پذيرفت
در نهايت [illegible]
[illegible]

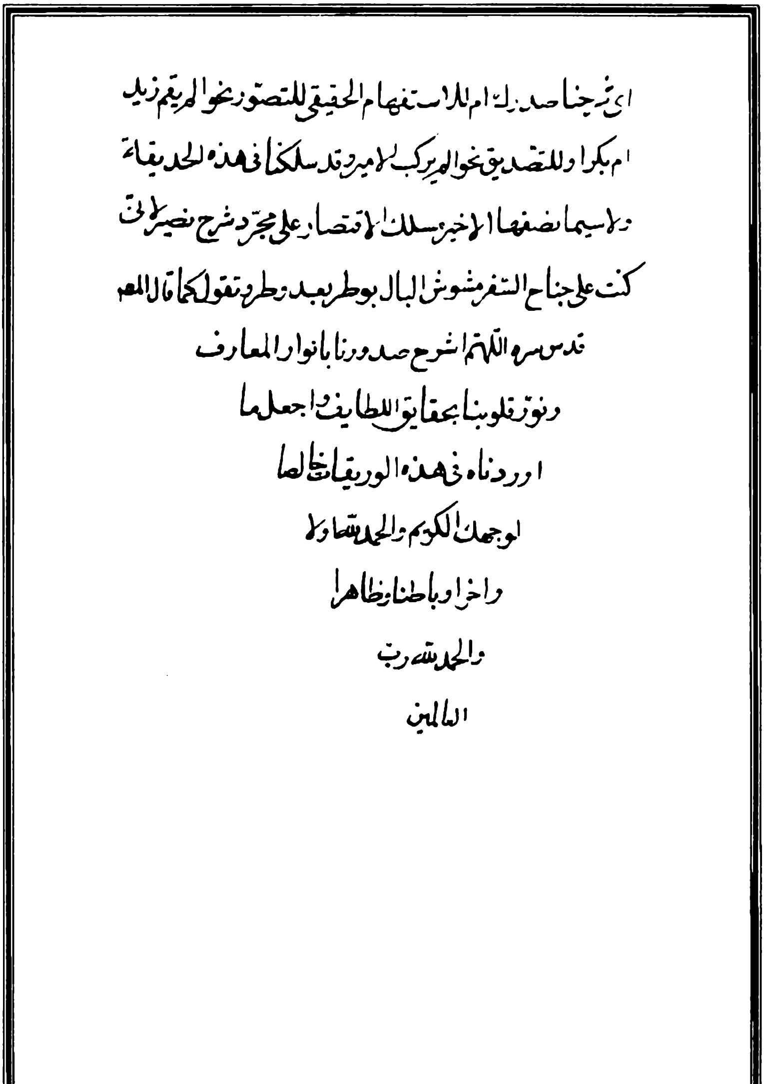
صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «ب»



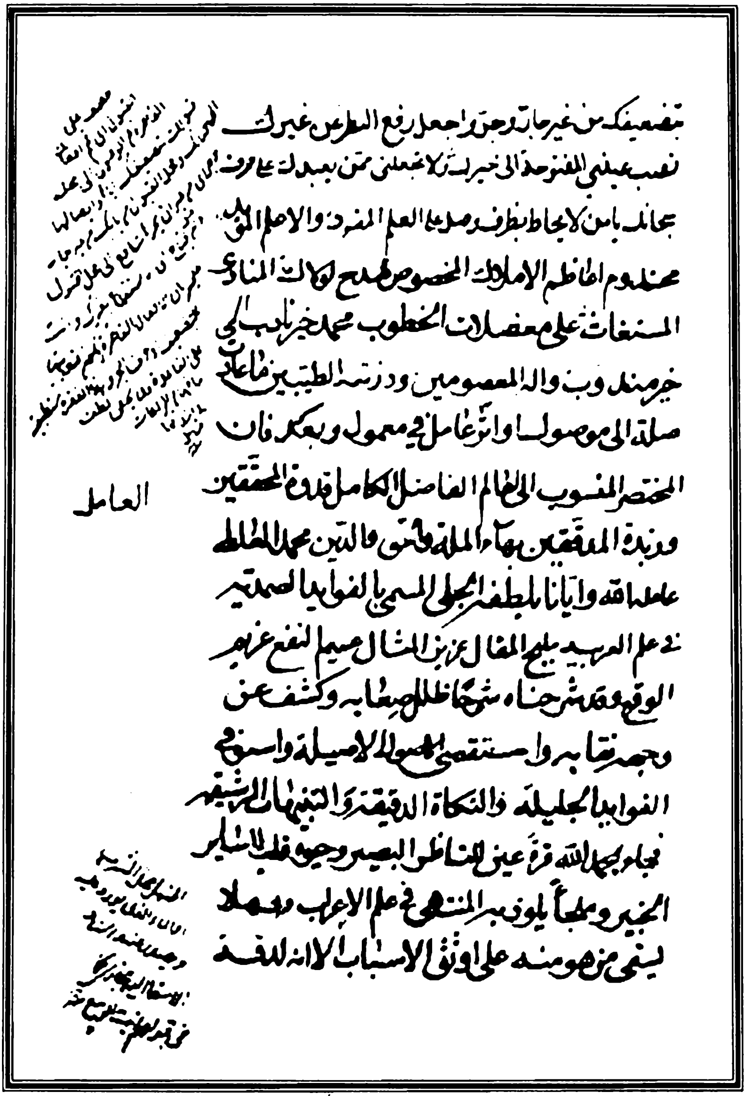
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحو جنابك المتعال صرف وجوه الآمال وبابك مورد كل سؤال ومقصد كل نوال لا ينصرف بالخيبة من انتظر مواهب كرمك ولا يقنط منك من استمطر نعمك تقدست اسماؤك وترادفت آلاؤك تعاليت عن ذات الصفات وترفعت عن جهات السمات ارادتك ماض بارادتك قبل ان تقول وحكمك نافذ مستقبل بالقبول لا مضارع لك في فعلك ولا منازع في افعالك تمت كلمتك صدقا وعدلا وعمت رحمتك تطولا وفضلا حولنا الى احسن حال وحلنا به اذ لحل وحولنا في سبل قربك وجلنا به ما اجل وتمم افعال الناقصة بالقبول المبتدأ قبل ذكر الخبر وبتعديته اعمالنا القاصرة بتضعيفك من غير جار بعجز ولجعل ... النظر

صورة الصفحة الأولى من النسخة «ج»

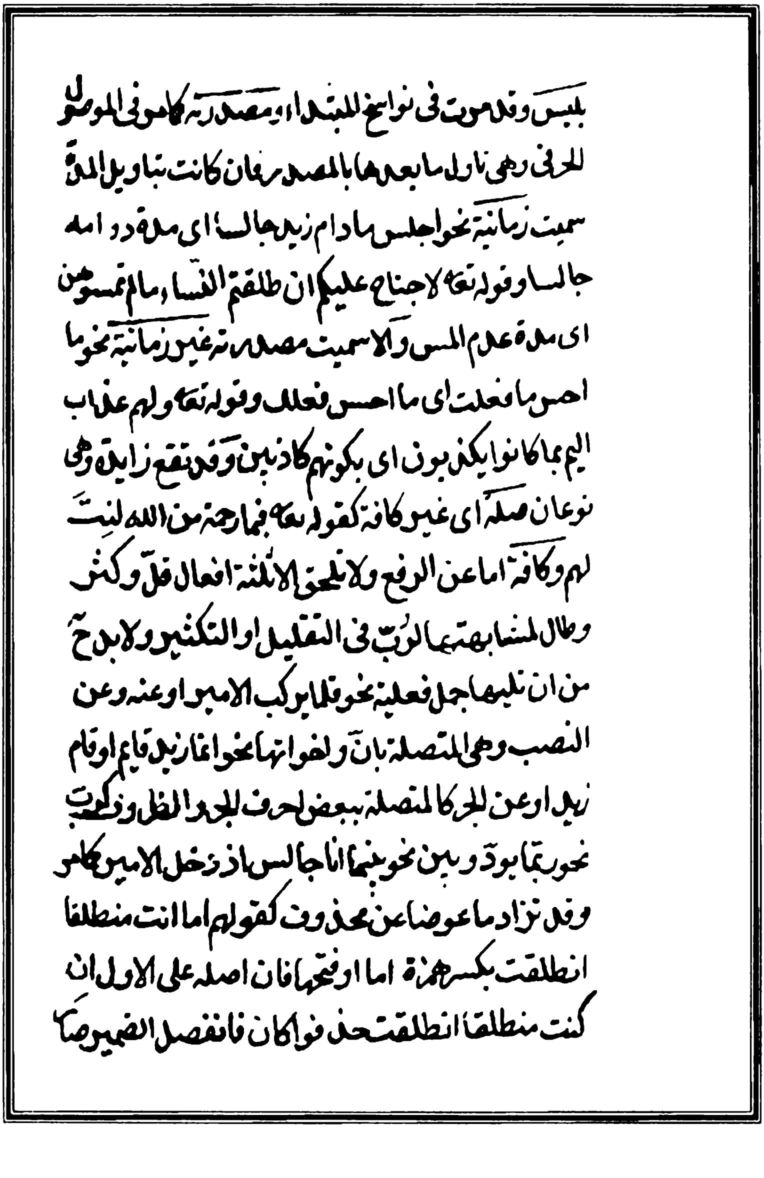

اي شرحنا صدرك ام لا استفهام الحقيقي للتصور نحو الم يقم زيد
ام بكرا وللتصديق نحو الم يركب الامير وقد سلكنا في هذه الحديقة
ولا سيما نصفها الاخير مسلك الاقتصار على مجرد شرح نصير لاني
كنت على جناح السفر مشوش البال بوطر بعد وطر ونقول كما قال الملهم
قدس سره اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف
ونور قلوبنا بحقايق اللطايف واجعل ما
اوردناه في هذه الوريقات خالصا
لوجهك الكريم والحمد لله اولا
واخرا وباطنا وظاهرا
والحمد لله رب
العالمين

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «ج»


تفضيلك من غير حاجة وجعل رفع الطرف عن غيرك
نصب عيني المفتوحة الى خيرك ولا تجعلني ممن يعبدك على حرف
بحالك يا من لا يحاط بظرف وصلى على العلم المفرد والاسم المؤ
صل بعموم اعاظم الاملاك المخصوص بمدح لولاك المنادى
المستغاث على معضلات الخطوب محمد خير داع الى
خير مدعو وبه واله المعصومين وذرية الطيبين ما عدي
صلة الى موصول واثر عامل في معمول وبعد فان
المختصر المنسوب الى العالم الفاضل الكامل قدوة المحققين
وزبدة المدققين بهاء الملة والحق والدين محمد العاملي
عامله الله وايانا بلطفه الجلي المسمى بالفوائد الصمدية
في علم العربية بليغ المقال عزيز المنال جسيم النفع عزيز
الوقع وقد شرحناه شرحا كاشفا لصعابه وكشف عن
وجه نقابه واستقصى الاصول الاصيلة واستوضح
الفوائد الجليلة والنكات الدقيقة والتنبيهات الرشيقة
فجاء بحمد الله قرة عين للناظر البصير وحيرة قلب الاسير
الخبير وملجأ يلوذ به المنتهي في علم الاعراب ومسهلا
لينبي من هو منه على اوثق الاسباب لا انه للافه

العامل

صورة الصفحة الأُولى من النسخة «د»



بلبس وقد مرت في نواسخ المبتدا او مصدرية كما مر في الموصول
الحرفي وهي نائبة مع ما بعدها بالمصدر فان كانت بتاويل المدة
سميت زمانية نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة دوامه
جالسا وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النسا ما لم تمسوهن
اي مدة عدم المس والا سميت مصدرية غير زمانية نحو ما
احسن ما فعلت اي ما احسن فعلك وقوله تعالى ولهم عذاب
اليم بما كانوا يكذبون اي بكونهم كاذبين وقد تقع زايدة وهي
نوعان صلة اي غير كافة كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت
لهم وكافة اما عن الرفع ولا تلحق الا ثلثة افعال قل وكثر
وطال لمشابهتها رب في التقليل او التكثير ولا بد حـ
من ان يليها جملة فعلية نحو قلما يركب الامير او عنه وعن
النصب وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما زيد قايم او قام
زيد او عن الجر كالمتصلة ببعض حروف الجر والظرف وكلمة
نحو ربما يود وبين نحو بينما انا جالس اذ دخل الامير كما مر
وقد تزاد ما عوضا عن محذوف كقولهم اما انت منطلقا
انطلقت بكسر همزة اما او فتحها فان اصله على الاول ان
كنت منطلقا انطلقت حذفوا كان فانفصل الضمير و...

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «د»

الفرائد البهيّة

في شرح

الفوائد الصمديّة

﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾
وَبِهِ نَسْتَعِينُ

نَحْوَ جَنَابِكَ المُتَعَالِ، صَرْفُ وُجُوهِ الآمَالِ، وَبَابُكَ مَوْرِدُ كُلِّ سُؤَالٍ، وَمَصْدَرُ كُلِّ نَوَالٍ(١)، لَا يَنْصَرِفُ بِالخَيْبَةِ(٢) مَنِ انْتَظَرَ مَوَاهِبَ كَرَمِكَ، وَلَا يَقْنُطُ(٣) مِنْكَ مَنِ اسْتَمْطَرَ سَحَائِبَ نِعَمِكَ، تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُكَ، وَتَرَادَفَتْ آلَاؤُكَ، تَعَالَيْتَ عَنْ ذَوَاتِ الصِّفَاتِ، وَتَرَفَّعْتَ عَنْ صِمَاتِ(٤) السِّمَاتِ(٥)، أَمْرُكَ مَاضٍ بِإِرَادَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقُولَ، وَحُكْمُكَ نَافِذٌ مُسْتَقْبَلٌ بِالقَبُولِ، لَا مُضَارِعَ(٦) فِي ذَلِكَ لَكَ، وَلَا مُنَازِعَ فِي أَفْعَالِكَ، تَمَّتْ كَلِمَتُكَ صِدْقاً وَعَدْلاً، وَعَمَّتْ رَحْمَتُكَ تَطَوُّلاً(٧) وَفَضْلاً، حَوِّلْنَا إِلَى أَحْسَنِ الحَالِ وحَمِّلْنَا بِهِ إِذَا حَلَّ، وَجَوِّلْنَا فِي سَبِيلِ قُرْبِكَ وَجُلَّنَا بِهِ بَعْدَ مَا جَلَّ، وَتَمِّمْ أَفْعَالَنَا النَّاقِصَةَ بِالْقَبُولِ المُبْتَدَأ قَبْلَ ذِكْرِ الخَبَرِ، وَبِتَعْدِيَةِ أَعْمَالِنَا القَاصِرَةِ بِتَضْعِيفِكَ مِنْ غَيرِ جَارٍّ وَجَرٍّ، وَاجْعَلْ رَفْعَ النَّظَرِ

---

(١) نَوَّلْتُهُ المالَ تنويلاً: أعطيتُهُ، والاسمُ النَّوال؛ المصباح المنير «نول».

(٢) خَابَ يَخيبُ خَيْبَةً: لم يظفر بما طَلَبَ؛ المصباح المنير «خيب».

(٣) قَنَطَ كـ«نَصَرَ» و«ضَرَبَ» و«حَسِبَ» و«كَرُمَ» قنوطاً: يَئِسَ؛ القاموس المحيط «قنط».

(٤) هو على صِمَاتِ الأمر، كـ«كِتاب»: على شَرَفٍ مِن قضائه؛ الطراز الأوّل «صمت».

(٥) جمع السِّمَةِ: السِّمات، مثل عدةٍ وعِدَات، وَسَمْتُ الشيءَ وَسْماً من باب «وَعَدَ»، والاسم السمة، وهي العَلَامَة؛ المصباح المنير «وسم».

(٦) المضارَعَة: المشابهة؛ المصباح المنير «ضرع».

(٧) تَطَوَّلَ عليهم: امتَنَّ، كـ«طال عليهم»؛ القاموس المحيط «طول».

مِنْ غَيرِكَ، نَصْبَ عَيْنِي المَفْتُوحَةِ إِلَى خَيْرِكَ، وَلَا تَجْعَلْنِي مِمَّنْ يَعْبُدُكَ عَلَى حَرْفٍ، سُبْحَانَكَ يَا مَنْ لَا يُحَاطُ بِظَرْفٍ.

وَصَلِّ عَلَى العَلَمِ المُفْرَدِ، وَالأَعْلَمِ المُؤَيَّدِ، مَخْدُومِ أَعَاظِمِ الأَمْلَاكِ، اَلمَخْصُوصِ بِمَدْحِ «لَولَاك»(١)، المُنَادَى المُسْتَغَاثِ عَلَى مُعْضِلَاتِ(٢) الخُطُوبِ(٣)، مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَادِبٍ(٤) إِلَى خَيْرِ مَنْدُوبٍ، وَآلِهِ المَعْصُومِينَ، وَذُرِّيَّتِهِ الطَّيِّبِينَ، مَا عَادَتْ صِلَةٌ إِلَى مَوْصُولٍ، وَأَثَّرَ عَامِلٌ فِي مَعْمُولٍ(٥).

وبعدُ؛ فإنّ المختصَرَ المنسوبَ إلى العالمِ العاملِ، الفاضلِ الكاملِ، قدوةِ المحقّقين وزبدة المدقّقين(٦)، بهاءِ الملّةِ والحقّ(٧) والدينِ، محمّدٍ العامليّ ـ عَامَلَهُ اللهُ وإيّانا بِلطفِهِ الجَلِيّ ـ المُسمَّى بـ«الفوائدِ الصمديّةِ في علمِ العربيّةِ»؛ مَليحُ المقالِ، عَزيزُ المثالِ، عَميمُ النَّفعِ، عظيمُ الوَقْعِ، وقد شرحناه شرحاً ذَلَّلَ صِعَابه، وكشفَ عن وجهِهِ نِقَابَه، واستقصَى الأُصولَ الأصليّةَ، واستوفَى الفوائدَ الجليلةَ، والنكاتَ الدقيقةَ، والتنبيهاتِ الرشيقة(٨)، فَجَاءَ بِحمدِ اللهِ قُرّةَ عَينٍ لِلنّاظرِ البصير، وحَيَوة قلبٍ للسائر الخبير، ومَلجأً

---

(١) إشارةٌ إلى حديث قدسي، حيث قال عزّ وجلّ لنبيّه: «لولاك لَمَا خَلَقْتُ الأَفْلاكَ»؛ مناقب آل أبي طالب: ١٨٦، بحارالأنوار ١٦: ٤٠٦، ٧١: ١١٦.

(٢) أَعضلَ الأمر: اشتد، ومنه: داءٌ عُضال أي شديد؛ المصباح المنير «عضل».

(٣) الخَطب: الأمر الشديدُ، والجمع: خُطوب، مثل: فَلْس وفُلُوس؛ المصباح المنير «خطب».
و«معضلات الخطوب» من باب إضافة الصفة إلى موصوفه.

(٤) ندبته إلى الأمر نَدْباً، من باب «قتل»: دعوتُه؛ المصباح المنير «ندب».

(٥) كنايةٌ عن عدم انقطاع الصلوة على النبيّ وآله، لأنّ العامل أبداً يعمل في المعمول والصلة كذلك يعود إلى الموصول.

(٦) قوله: «وزبدة المحقّقين» ساقط من «أ».

(٧) قوله: «والحقّ» ساقط من «أ».

(٨) الرشق: الرّمي بالنبل وغيره، ورجلٌ رشيق: حَسَنُ القَدِّ لطيفُهُ؛ القاموس المحيط «رشق».

يَلوذُ به[١] المنتهِي فِي علمِ الإعرابِ، ومنهلاً يَسقِي مَن هو منه على أوثقِ الأسبابِ، إلَّا أَنَّهُ لِدقَّةِ مَعانيهِ ورِقَّةِ مَغانِيهِ جَلَّ عَن مَبلَغِ أَيدِي المُبتدئينَ، وكَلٌّ فيه مَنْ لَم يَكُنْ عَلى سببٍ مُبينٍ[٢]، فسَأَلني بعضُ أحبابِ الأصحابِ مِن أَنجابِ الطُّلَّابِ ـ شَرحَ اللهُ صَدرَه، وسَهَّلَ أمرَه ـ أَن أشرحه ثَانياً ولو كَسِلاً ومُتَوانِياً، شَرْحاً مختصراً يُدَانِي متنَ الكتابِ، فِي الوَجازةِ وعَدَمِ الإطنابِ، مقتصِراً على مُخِّ الإعرابِ، إلَّا مَا شَذَّ لِطردِ البابِ، فَأَسعفتُ[٣] مسئولَه، وحَقَّقتُ مَأْمولَه، وَتَركْتُ أكثرَ التعليلاتِ، فِي القواعِدِ الوَضعيّاتِ، وذكرتُ فيه بعضَ الأَلغازِ النَّحويّةِ، تشويقاً لِمَن يَرغَبُ في الأُحْجِيَّةِ[٤]، وَجَعلتُ اللَّقبَ مُنْبِأً[٥] عَنِ النَّسبِ، فَشَقَّقتُ مِن سِمَتِي سِمتَه، وَبَنَيْتُ بِذلكَ صِفَتَهُ؛ فسمّيتُهُ بـ:

«الفرائدِ البَهِيَةِ فِي شرحِ الفَوائِدِ الصَّمَدِيَةِ»

بِنَصرِ اللهِ، يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ، وَهُوَ عَلى مَا نَقُولُ وكيلٌ، وَمِنهُ الاستعانةُ وبِهِ الاعتصامُ وعليهِ التعويلُ.

قال المصنّف قدّس الله روحه بعد البسملة:

---

(١) من قوله: «قرّة عين» إلى هنا لم يرد في «أ».

(٢) وفي نسخة «ج»: متين.

(٣) أسعفتُهُ بحاجته إسعافاً: قضيتها له، وأسعفتُه، أعنته على أمره؛ المصباح المنير «سعف».

(٤) الحِجَاكـ«إلى»: العقل والفطنة، وكلمةٌ مُحْجِيَة: مُخالِفَة المعنى للفظ وهي الأُحْجِيَة والأُحْجُوَّة؛ القاموس المحيط «حجى».

(٥) في نسخة «ج»: مبنيّاً.

﴿أَحْسَنُ كَلِمَةٍ يُبْتَدَأُ بِهَا الْكَلاَمُ، وَخَيْرُ خَبَرٍ يُخْتَتَمُ بِهِ الْمَرَامُ، حَمْدُكَ اللَّهُمَّ عَلَى جَزِيلِ الإِنْعَامِ، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلامُ عَلَى سَيِّدِ الأَنَامِ، وَآلِهِ البَرَرَةِ الكِرَامِ، سِيَّمَا ابنِ عَمِّهِ عليٍّ عليه السلامُ، الّذي نَصَبَهُ عَلَماً للإِسْلامِ، وَرَفَعَهُ فَكَسَرَ الأَصْنَامَ، جَازِمِ أَعْنَاقِ النَّواصِبِ اللِّئامِ، وَوَاضِعِ عِلمِ النَّحْوِ لِحِفْظِ الكَلاَمِ.

وبَعْدُ: فَهذِهِ الفَوَائِدُ الصَّمَدِيّةُ في عِلمِ العَرَبيّةِ حَوَتْ مِن هَذَا الفَنِّ مَا نَفْعُهُ أَعمُّ، ومَعْرِفَتُهُ لِلمُبتدِئِينَ أَهمُّ، وتَضَمَّنَت فَوَائدَ جَليلةً فِي قَوَانينِ الإِعرابِ، وفَرَائدَ لَمْ يَطَّلِعْ عليها إلّا أُولوا الألبابِ.

ووضعتُها للأخِ الأعزِّ عبدِالصمدِ، جَعَلَهُ اللهُ مِن العُلَماءِ العامِلينَ، وَنَفَعَهُ بها وجَمِيعَ المُؤْمنينَ. وتشتملُ عَلَى خَمْسِ حَدائقَ﴾:

أوّلُها: في تعريفِ الفنِّ وبيانِ موضوعِهِ وفائدتهِ وغيرِها ممّا يقربُ من المقدّمة.

والثانية: في ما يتعلّق بالأسماء.

والثالثة: في ما يتعلّقُ[1] بالأفعال.

والرابعة: في الجمل.

والخامسة: في المفردات.

والحديقةُ: الروضةُ ذاتُ الشجرِ والنّخلِ، شَبَّهَ بها مقاصدَ الكتابِ في النفع والإثمار.

---

(١) «ما يتعلّق بـ» لم يرد في «أ».

الحديقةُ الأُولىٰ: فيما أردتُ تقديمَه:

غُرّةٌ: النحوُ عِلمٌ بِقَوانينِ أَلفاظِ العَربِ مِن حيثُ الإِعرَابِ والبناءِ، وفائدتُه حفظُ اللسانِ عَنِ الخطأِ في المَقالِ.

وموضوعُه الكلمةُ والكَلامُ؛ فَالكلِمةُ لفظٌ موضوعٌ مفردٌ، وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. والكلامُ لفظٌ مفيدٌ بالإسناد، ولا يتأتّى إلّا في اسمينِ، أو فعلٍ واسمٍ.

إيضاحٌ: الاسمُ كلمةٌ معناها مستقلٌّ، غيرُ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، ويختصُّ بالجرِّ واللّامِ والتنوينِ والنداءِ والتثنيةِ والجمع.

والفعلُ كلمةٌ معناهَا مستقلٌّ مقترنٌ بأَحَدِها. ويختصُّ بـ«قد» و«لم».

والحرفُ كلمةٌ معناها غيرُ مستقلٍّ ولا مقترنٍ بأَحدِهَا، ويُعْرَفُ بعدمِ قَبولِ شيءٍ مِن خَوَاصِّ أَخوَيهِ.

تقسيمٌ: الإسمُ إنْ وُضِعَ لذاتٍ فاسمُ عينٍ كـ«زيد»، أو لِحَدَثٍ فاسمُ مَعنًى كـ«ضَرْب»، أو لمنسوبٍ إليهِ حَدَثٌ فمشتقٌّ كـ«ضارب».

وأيضاً: إنْ وُضِعَ لشيءٍ بعَينهِ فمعرفةٌ كـ«زيد» و«الرجل» و«ذا» و«الذي» و«هو»، والمُضافِ إلى أَحدِها معنًى، والمُعَرَّفِ بالنداءِ، وإلّا فَنكرةٌ.

وأيضاً: إن وُجِد فيه علامةُ التأنيث ولو تقديراً كـ«ناقة» و«نار» فمؤنّثٌ، وإلّا فمُذَكَّرٌ.

والمؤنّثُ إن كانَ ذَا فَرْجٍ فَحقيقيٌّ وإلّا فلفظيٌّ.

﴿الحديقةُ الأُولىٰ: فيما أردتُ تقديمَه﴾؛ لأنّه مقدّمة، أو كالمقدّمة.

﴿غُرّةٌ﴾: خبر لمبتدء محذوف كنظائره الآتية[1]، وغرّةُ الشهرِ أوّله، وغُرَّةُ الجبهةِ: بياضُها.

﴿النحوُ عِلمٌ بِقَوانينِ أَلفاظِ﴾لغةِ ﴿العَربِ﴾وقواعدها؛ فخرج العلم بغير القوانين وبقوانين غير الألفاظ، وألفاظ غير العرب، ودخل الصرف والمعاني والبيان، وخرجَتْ بقوله: ﴿مِن حيثِ الإعرَابِ والبناءِ﴾؛ لأنّ قوانينها متعلّقة بأبنية الألفاظ وصيغها، أو كيفيّة تأدية المراد بها وتطبيقها لمقتضى الحال، لا بإعرابها وبنائها.

﴿و﴾لذا خصّ[2] النحو بأنّ ﴿فائدتهُ حفظُ اللسانِ عَنِ الخطأِ في المَقالِ﴾إعراباً وبناءاً، بل حفظ الذهن أيضاً عن الخطأ في فهم المراد بالألفاظ المسبّب عن الخطأ في الإعراب والبناء، لاختلافه باختلافهما.

ثمّ موضوع كلّ علم ما يبحث فيه عن الأحوال اللّاحقة له أو لمساويه، ﴿وموضوعُهُ﴾أي النحوِ ﴿الكلمةُ والكَلامُ﴾كلاهما على الأصحّ[3].

﴿فَالكلِمةُ﴾ المعهودة الواحدة أي جنسها ﴿لفظٌ﴾ يصحّ أن يتلفّظ به حقيقةً كـ«زيد»، أو حكماً كالضمير المستتر، فإنّ التلفّظ بعامله في حكم التلفّظ به أيضاً.

---

(١) مثل: إيضاحٌ، تقسيم، تبصرةٌ، فصلٌ وغيرها.

(٢) في نسخة «ج»: اختصّ.

(٣) هذا أحد الأقوال الثلاثة في المسألة، ينظر تفصيل الأقوال في الحدائق النديّة ١: ١٣٤.

وإنّما لم يقل «لفظة» لأنّه أخصر، ولأنّه مصدر في الأصل، وإذا[١] أُريد به الملفوظ فلا يتحمّل التأنيث؛ لاستواء مذكّره ومؤنّثه كـ«هندٌ عدلٌ».

﴿موضوعٌ مفردٌ﴾؛ فخرج اللفظ المهمل نحو: «ديز» ممّا لم يُوضَعْ لمعنًى، والموضوع المركّب، وهو ما يدلّ جزءه على جزء معناه كـ«غلام زيد» و«قائمة»، ودخل نحو «عبدالله» عَلَماً؛ لأنّه مفرد. وقيل: إخراجه[٢] أنسب بقواعدهم؛ لأنّه كلمتان ولذا يُعرب بإعرابين، وفيه نظر؛ إذ الحقّ أنّه كلمة؛ لاتّحاد الوضع والموضوع له[٣]، فإنّه لا يتصوّر في أكثر من كلمة، وإنّما تسامحوا في إجرائه مُجرى كلمتين في الإعراب إبقاءاً له على ما كان عليه قبل العلميّة، وتلويحاً إلى هيئته الأصليّة، كما فعل عكسه في نحو «قائمة»؛ بإجرائهما مُجرى واحدة في الإعراب؛ لشدّة امتزاجهما وعدم استقلال الثانية.

﴿وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ﴾ لا غير؛ للاستقراء، ولأنّها إن استقلّت في الدلالة على معناها فإمّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو لا؛ الأوّل الفعل، والثاني الاسم، وإلّا فحرف.

﴿والكلامُ لفظٌ مفيدٌ﴾ لفائدةٍ تامّةٍ بحيثُ يصحُّ السكوتُ عليه **﴿بالإسناد﴾**؛ فخرج نحو: «غلام زيد» و«ضاربة»؛ لعدم الإفادة.

وهو لتوقّفه على الإسناد يتوقّف على مسند، ولا يصحّ له إلّا الاسم والفعل، وعلى مسند إليه ولا يصحّ له إلّا الاسم، **﴿و﴾** لذا **﴿لا يتأتّى﴾** الكلام ولا يحصل **﴿إلّا في﴾** ضمن **﴿اسمين﴾**، أحدهما مسندٌ إلى الآخر كـ«زيدٌ قائمٌ» و«أَضارِبٌ أو مضروبٌ الزيدانِ»، و:

---

(١) في نسخة «ج»: إن.

(٢) في نسخة «ج»: إخراجه عن حدّ الكلمة.

(٣) أي الوضع والموضوع له في نحو كلمة «عبدالله» خاصّان.

١ ـ [فَهَيهَاتَ] هَيهاتَ العقيقُ [ومَنْ بِهِ وهَيْهَاتَ وصلٌ بالعقيقِ تُـوَاصِـلُهُ][1]

و﴿أَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[2].

﴿أو فعلٍ واسمٍ﴾ مرفوعٍ به كـ«قَامَ أو قَتَلَ زيدٌ»، و«قُمْ»، أو بالابتداء[3] كـ«زيدٌ قامَ».

ولايحصل من فعلين، أو فعل وحرف؛ لعدم المسند إليه، ولا من حرف واسم؛ لعدم المسند إليه إن جعل الاسم مسنداً، أو عدم المسند إن جعل الاسم مسنداً إليه، ولا من حرفين؛ لعدمهما.

﴿إيضاحٌ: الاسمُ﴾ المعهودُ ﴿كلمةٌ معناها مستقلٌّ﴾ بالمفهوميّة منها بلا ضمّ وضميمة ﴿غيرُ مقترنٍ﴾ في الوضع ﴿بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ﴾: الماضي والحال والاستقبال؛ فخرج الحرف بقيد الاستقلال، والفعل بعدم الاقتران، ودخل اسم الفعل بالوضع؛ لأنّه مجاز في معنى الفعل[4]، نقل إليه عن المصدر كـ«صَه» و«هَيْهَاتَ»، وأمّا المنقول عن الجارّ والمجرور كـ«عَلَيكَ» و«أَمَامَكَ» فمركّب وضعاً، وليس اسماً ولا

---

(١) البيت من الطويل لجرير بن عطية في ديوانه: ٤٧٩، وورد مستشهداً به في شرح شواهد العيني ٣: ٧، ٤: ٣١١، شرح التصريح ٢: ٢٣٧، معاني القرآن للفرّاء ٢: ٢٣٥، شرح شذور الذهب: ٤٠٢، أوضح المسالك ٢: ١٩٣، ٣: ٤٢، والحدائق النديّة ١: ١٤٧، ٢: ٣٩٢، ونُقِلَ بدل «هيهات»: أيهات، وبدل «تواصله»: نواصله، ونُحاوِله.

(٢) ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنْكُم مَرِيضاً أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: ١٨٤.

(٣) قوله: «بالابتداء» معطوف على «به» أي مرفوع بالإبتداء.

(٤) قال الشارح في الحدائق النديّة ١: ١٤٩: المراد بعدم الاقتران [بأحد الأزمنة الثلاثة] كونه بحسب الوضع الأوّل: لتدخل أسماء الأفعال، نحو: «رويدَ» و«هيهاتَ»؛ لأنّها دوالُّ على معنًى مستقلّ هو الحدث غير مقترن في الوضع الأوّل؛ لأنّ الوضع الأوّل لها نفس الحدث وهذا المعنى المستقلّ موجودٌ في الوضع الأوّل غيرَ مقترن.

كلمةً. وأمّا نحو «الصبوح» و«التعشّي»[١] فهو وإن كان مقترناً بالزمان لكنّه لا يقترن بأحد الثلاثة من حيث إنّه أحدها، فدخل بقيد الثلاثة والحيثيّة المعتبرة في التعريفات.

﴿ويختصُّ﴾ الاسم متميّزاً عن أخويه ﴿بالجرِّ﴾؛ سواء كان بالحرف أو بالإضافة، ﴿واللّامِ﴾ أي «أل» التعريف، ﴿والتنوينِ﴾، وهو نونٌ ساكنةٌ ملفوظةٌ غيرُ مكتوبةٍ لتدلَّ على تمكّن الاسم في الإعراب، ويُسمَّىٰ تنوينَ التمكّنِ والصرفِ، أو على إبهامه ويُسمّى تنوين التنكير، أو لتخلّف[٢] عن محذوف عن حرف أصليّ كـ«جوارٍ» رفعاً وجرّاً عند سيبويه[٣]، أو مضاف إليه كـ«حينئذٍ»، ويسمّى تنوينَ العوض، أو لِيقابلَ في

---

(١) في كلا النسختين «التعشّي» لكنَّ الصحيح: «العشيّ»؛ لأنَّ التعشّي كما في المصباح المنير مادّة «عشي»: معناه أكلُ العشاء، حيث قال الفيّومي: «تعشّيت أنا»: أكلت العشاء، و«العشيّ» كما في المصباح: قيل مابين الزوال إلى الغروب، وقيل: هو آخر النهار، وقيل: العشي من الزوال إلى الصباح، وقيل: العشيّ والعشاء من صلوة المغرب إلى العتمة [أي ظلام أوّله عند سقوط نور الشفق]. فالظاهر أنَّ الصحيح العشي؛ لأنَّ البحث هنا في الأسماء الّتي تدلّ على الزمان.

(٢) في نسخة «ج»: التخلّف.

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين سيبويه أبو بشر، مولى بني الحارث بن كعب، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطّاب الأخفش وعيسى بن عُمَر، له تصنيفٌ معروف بالكتاب، قال الأزهري: وقد نظرت في كتابه فرأيت فيه علماً جمّاً، والمشهور أنّه مات بشيراز سنة ١٨٠هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٢٢٩، ٢٣٠.
أصل «جوارٍ»: جواري وهو على صيغة منتهى الجموع، فلذا لا ينوّن، ولكن أتي بالنون عوضاً عن الياء فصارَ «جوارٍ»، وهذا مذهب سيبويه والجمهور؛ انظر الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون ٣: ٣٠٨. حيث قال سيبويه: «واعلم أنَّ كلّ شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنّه ينصَرف في حال الجرّ والرفع، وذلك أنّهم حذفوا الياء فخفّ عليهم فصار التنوين عِوَضا، وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرتَ فإن كانَ نظيره من غير المعتلّ مصروفاً صرفته وإن كانَ غير مصروفٍ لم تَصرفه؛ لأنّك تُتمّ في حال النصب كما تتمّ غيرَ بنات الياء والواو. وإذا كانت الياء زائدةً وكانت حرفَ الإعراب وكان الحرف الذي قبلها كسراً فإنّها بمنزلة الياء الّتي من نفس الحرف إذ كانت حرف الإعراب، وكذلك الواو تُبدَلُ كسرةً إذا كان قبلها حرفٌ مضمومٌ وكانت حرف الإعراب وهي زائدةٌ تصير بمنزلتها إذا كانت من نفس

⇐

نحو: «مسلمات» نونَ الإعرابِ في نحو: «مسلمين»، ويُسمّى تنوينَ المقابلة. وأمّا تنوين الترنّم وهو ما يلحق الرَّويَّ ـ وهو آخر القافية ـ بدلاً عن حروف الإطلاق[١] للترنّم أو تركه[٢]، فلا يختصّ بالاسم، بل يلحق[٣] الفعل والحرف أيضاً، فإن لم يكن الرويّ مطلقاً[٤] يُسمّى تنوينه غالياً لتجاوزه عن حدّ الوزن، فقد ألغز الزمخشري[٥] فيها بقوله: أَخْبِرْنِي عَنْ تَنْوِينٍ يُجَامِعُ لَامَ التَّعْرِيف وَلَيسَ إِدْخَالُهُ عَلَى الفِعلِ مِنَ التَّحْرِيف[٦].

﴿والنداءِ﴾ بحَرف نائبٍ منابَ «أدعو» كـ«يا زيدُ»؛ إذ المنادى مفعولٌ به معنًى،

⇐ الحرف وهي حرف الإعراب فمِن الياءات والواوات اللواتي ماقبلها مكسورٌ قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذه مغازٍ، وهؤلاء جوارٍ».

(١) حروف الإطلاق هي الألف والواو والياء.

(٢) يمكن أن يكون اشارةً إلى الذي صرّح به سيبويه وغيره من المحقّقين أنّه جيء به لقطع الترنّم؛ الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون ٤: ٢٠٤ـ ٢٠٩.

(٣) في نسخة «ج»: قد يلحق.

(٤) أي يزاد هذا التنوين بعد حرف الروي المقيّد، وهو زيادةٌ تأتي في آخر البيت بعد تمامه، وقال الشارح في الحدائق ١: ١٥٧. القوافي المقيّدة أي الّتي آخرها ساكن ليس حرفَ مدّ.

(٥) محمود بن عمر بن محمّد بن أحمد الزمخشريّ أبوالقاسم جارُ الله، أخذ الأدب عن أبي الحسن عليّ بن المظفّر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وسمع من أبي سعد السُفاني وشيخ الإسلام الحارثي، وجاور مكّة، ومات يوم عرفة سنة ٥٣٨هـ. له من التصانيف: الكشّاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصّل في النحو، المقامات، المستقصى في الأمثال، ربيع الأبرار، شرح أبيات الكتاب، الأنموذج في النحو، الأحاجي النحوية وغير ذلك؛ بغية الوعاة ٢: ٢٧٩، ٢٨٠.

(٦) الأحاجي النحوية: ٢٠، المسألة ٢، قال الزمخشري في ذيل المسألة: هو التنوين الذي يقع في إنشاد الشعر مكانَ حرف الإطلاق، إذا وصل المنشد ولم يقف. وكذلك التنوين الذي يأتي به إذا وصل منيفاً على الوزن في الشعر المقيّد، انتهى ملخّصاً.

فلا يصلح له الفعل والحرف، وأمّا نحو: ﴿يَا لَيتَنِي﴾[١]، و«يا اسجدوا»[٢] فعلى حذف المنادى أو بتجريد «يا» عن النداء وجعله لمجرّد التنبيه.

﴿والتثنيةِ والجمعِ﴾ في نحو «زيدان» و«زيدون»، وأمّا في نحو «ضَرَبَا» و«ضَرَبُوا» فالفعل باقٍ على وحدته؛ إذ لم يقصد تكرير مفهومه، وإنّما وقع التكرير بالتثنية والجمع على ضمير الفاعل وهو اسم.

فهذه الأُمور الستّة هي خواصّ نوع الاسم لا توجد إلّا فيه؛ فلا يجب جواز وجودها في كلّ فرد منه، ولا يضرّ امتناع البعض في بعض[٣] كالتنوين في المضاف وذي اللّام والإضافة في الأعلام.

﴿والفعلُ كلمةٌ معناهَا مستقلٌّ﴾ بالمفهوميّة منها بلا ضميمة ﴿مقترنٌ﴾ بالوضع ﴿بأَحَدِها﴾ أي بأحد الأزمنة الثلاثة؛ سواء اقترن بواحدٍ آخر منها أيضاً، كالمضارع على المشهور من اشتراكه بين الحال والاستقبال، أو لا كالماضي.

فخرج الحرف بالاستقلال، والاسم بالاقتران، واسم الفعل بالوضع، ودخل به نحو: «عسى» ممّا انسلخ عن الزمان، وخرج بالثلاثة وحيثيّتها نحو «الصبوح» و«التعشّي»[٤].

﴿ويختصُّ﴾ الفعل ﴿بـ«قد» و«لم»﴾ بالمعنى المتقدّم[٥]؛ لامتناع دخول «لم» على غير المضارع، و«قد» على الفعل الإنشائي والجامد.

---

(١) ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَم تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ النساء: ٧٣.

(٢) أصله «يسجدوا»؛ النمل: ٢٥: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾، ولكن قرأ الكسائي من السبعة ورويس وأبو جعفر والشنبوذي وغيرهم من الشواذ: «يا اسجدوا»؛ معجم القراءات القرآنيّة ٤: ٣٤٦.

(٣) «في بعض» لم يرد في «ب».

(٤) فيه ما مرّ من أنّ الصحيح: العشيّ لا التعشّي.

(٥) أي ما تقدّم قريباً من أنّ هذه الأمور خواصّ نوع الإسم والفعل ولا يجب جواز وجودها في كلّ فرد منه.

﴿**والحَرفُ كَلِمةٌ مَعنَاهَا غيرُ مستقلٍّ**﴾ بالمفهوميّة، بل يحتاج في فهمه منها[١] إلى ضميمة، فخرج كِلا أخويه بعدم الاستقلال، فتَمَّ حدّه جمعاً ومنعاً، لكنّه أردفه بقوله: ﴿**ولا مقترنٍ بأَحد الأزمنة الثلاثة**﴾[٢] توضيحاً لماهيّة الحرف لا تتميماً لحدّه، ولفظة «لا» تأكيد للنفي المفهوم من لفظ «غير».

فإن قيل: يفهم معنى الظرفيّة من كلمة «في» مجرّدةً عن ضميمة المتعلّق.

قلنا: ليس معناها الظرفيّة العامّة المطلقة المفهومة منها مجرّدةً، بل معناها ظرفيّة خاصّة، فإنّها وُضِعتِ لكلّ ظرفيّة خاصّة من أفراد تلك الظرفيّة العامّة كما بُيِّن في محلّه[٣]، والخاصّة لا تفهم إلّا بذكر متعلّق خاصّ معها؛ لأنّ المعنى النسبي يكون عامّاً مع عموم متعلّقه، وخاصّاً بخصوصها.

﴿**ويُعْرَفُ**﴾ الحرف عن أخويه ﴿**بعدمِ قَبولِ شيءٍ مِن خَوَاصِّ أَخوَيهِ**﴾؛ لأنّ الكلمة إذا لم تقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل مطلقاً لم تكن منهما، فتعيّن للحرفيّة؛ لما مرّ من الحصر في الثلاثة[٤].

﴿**تقسيمٌ: الاسمُ إنْ وُضِعَ لذاتٍ**﴾ أي شيءٍ قائمٍ بنفسه ﴿**فاسمُ عينٍ**﴾ أي ذات ﴿**كـ«زيد»**﴾ و«رجل» و«ضارب»[٥]، ﴿**أو**﴾ وضع ﴿**لِحَدثٍ**﴾ أي معنًى مصدريّ قائم بغيره، ﴿**فاسمُ مَعنًى**﴾، ويُسمّى مصدراً أيضاً ﴿**كـ«ضَرْب»**﴾ و«موت»، ﴿**أو**﴾ وضع

---

(١) «منها» لم يرد في «أ».

(٢) عبارة المصنّف في المتن: «ولا مقترن بأحدها».

(٣) انظر الحدائق النديّة ١: ١٦٤ ـ ١٦٦؛ قال الشارح بعد شرح هذا البحث في الحدائق: حدّ الحرف ممّا أطال فيه المحقّقون الكلامَ واضطربت فيه آراء الأئمّة الأعلام، ونحن بحمد الله قد أتينا بلباب التحقيق فعليك بالتمسّك به، فإنّه بذلك حقيقٌ.

(٤) تقدّم في صفحة ٤٩.

(٥) تمثيله بـ«ضارب» لاسم عين غيرُ صحيح والظاهر صحّة التمثيل به للقسم الثالث.

﴿لمنسوبٍ﴾ أي شيءٍ مبهم نُسب ﴿إليهِ حَدَثٌ﴾ معيّنٌ نسبةً تقييديّة غير تامّة ﴿فمشتقٌّ﴾ غير جامد؛ فإن وضع لما صدر الحدث عنه فاسم فاعل ﴿كـ«ضارب»﴾[1]، أو ما ثبت له فصفةٌ مشبّهةٌ كـ«حَسَن»، أو ما وقع عليه فاسم مفعول كـ«مضروب»، أو ما تكرّر منه فصيغة مبالغة كـ«ظلّام»، أو ما وقع به فاسمُ آلةٍ كـ«مِقْرَاض»، أو فيه فاسمُ مكان أو زمان كـ«مَبعَث»، أو ما له فضل على غيره في الاتّصاف بذلك الحدث فاسم تفضيل كـ«أَعْلَم».

﴿وأيضاً: إنْ وُضِعَ﴾ الاسم ﴿لشيءٍ﴾ معيَّن ليستعمل فيه ﴿بعينه فمعرفةٌ﴾؛ سواء وضع لمعيَّن خاصّ بخصوصه كالعَلَم، أو لأيّ معيّن كان من أفراد نوع معيَّن كالضمير.

وهي سبعة:

الأوّل: العَلَم، وهو ما وُضِعَ لمعيّن خاصّ بخصوصه؛ شخصاً كان ﴿كـ«زيد»﴾ أو جنساً كـ«أُسامة» لجنس الأسد، ويُسمّى الأوّل عَلَمَ الشخصِ، والثاني عَلَمَ الجنس. ويُعرَف[2] بنصّ أهل اللغة أو انتصاب الحال عنه أو منع صرفه بعلّة واحدة غير العَلَميّة، أو امتناعه عن الإضافة و«أل».

فإن صُدِّرَ بـ«أب» أو «أُمّ» فكُنيةٌ كـ«أبي الحسن» و«أُمّ سلمة»، وإلّا فإن أفاد بوضع سابق مدحاً كـ«مرتضى» أو ذمّاً كـ«بطّة» فلقبٌ. وإلّا فاسم كـ«زيد»، وقد يُنَكَّر بتأويله بالمُسمّى به نحو: «كَمْ زيدٍ كريمٍ لقيته»، أو بوصف اشتهر به نحو: «لِكلِّ فرعونٍ مُوسىٰ»[3].

---

(١) «كضارب» سقط من النسختين، ولكن في المتن موجود.

(٢) أي يعرف علم الجنس عن علم الشخص.

(٣) أي لكلّ جبّارٍ قهّارٌ، أو لكلّ مبطلٍ مُحِقٌّ؛ الحدائق النديّة ١: ١٧٥.

واعلم انّ كلمة «فرعون» أصله غير منصرف للعلميّة والعجمة، لكن يستعمل في هذا المثال منصرفاً ويُنَوَّنُ جزاً لانتفاء العلميّة.

﴿و﴾ **الثاني**: المعرَّف بـ«ال» نحو: ﴿«**الرجل**»﴾؛ فإن أُريد به الجنس من حيث هو هو فـ«أل» جنسيّةٌ نحو: «الرجلُ خيرٌ من المرأةِ»، أو من حيث تحقّقه في ضمن كلّ أفراده فاستغراقيّةٌ نحو: «الإنسانُ ناطقٌ»، أو بعضها المبهم فللعهد الذهني كـ«أُدخلِ السوقَ»؛ حيث لا معهود معيّن في الخارج بين المخاطبين، أو المعيّن في الخارج فللعهد الخارجي كالرجل المعيّن معهوداً بينهما[1].

﴿و﴾ **الثالث**: اسم الإشارة، نحو: ﴿«**ذا**»﴾ لمفرد مذكّر.

﴿و﴾ **الرابع**: الاسم الموصول، نحو: ﴿«**الذي**»﴾ كذلك.

﴿و﴾ **الخامس**: الضمير، نحو: ﴿«**هو**»﴾ مثلهما[2]، وسيأتي بيان هذه الثلاثة في مباحثها[3].

﴿و﴾ **السادس**: ﴿**المُضافِ إلى أَحدِها**﴾ أي المذكورات إضافةً معنويّةً تُفيد ﴿**معنًى**﴾ لم يكن حاصلاً قبلها، ولو بواسطة أو أكثر كـ«غلام ابن أخيك».

﴿و﴾ **السابع**: ﴿**المُعَرَّف بالنداءِ**﴾ كـ«يا رجلُ» ولم يقل: «المنادى»؛ ليخرج منه

---

(١) خالف الشارح رحمه الله في هذا التقسيم لـ«أل»، التقسيمَ المتداول بين النحويين كتقسيم ابن هشام في المغني ١: ٧١ وابن أمّ قاسم المرادي في الجنى الداني ص١٩٢. ونفسه في الحدائق النديّة ١: ١٧٦: حيث أثبت العهد الذهني هنا للبعض المبهم والظاهر أنّه للبعض المعيّن المعهود بين المتكلّم والمخاطب. وأثبت العهد الخارجي والظاهر أوّلاً أنّه يُسمَّى عند النحاة العهدَ الحضوري وثانياً ليس للمعهود المعيّن بل للمعهود المعيّن الموجود في الخارج عند المتكلّم والمخاطب. وأظُنّ أنّه رحمه الله تبع في هذا التقسيمِ البيانيّينَ حيث صرّح الخطيب القزويني ويقول: وقد يأتي لواحدٍ باعتبار عهديّته في الذهن كقولك: «ادخل السوق» حيث لا عهد؛ المطوّل للتفتازاني: ٢٢٥. وترى إتباع الشارح له حتّى في اللفظ والمثال.

(٢) أي مثل «ذا» و«الذي» للمفرّد المذكّر.

(٣) انظر المبنيّات باب المضمر صفحة ٢٥٥، وباب أسماء الإشارة صفحة ٢٦٥، وباب الموصول صفحة ٢٦٩.

نحو: «يا رجلاً خُذْ بيدي»؛ لأنّه نكرةٌ كما يأتي[١]، ونحو: «يا زيدُ»؛ لتعريفه بالعَلَمِيّة قبل النداء في الأصحّ، وإن زَادَ وضوحُه به[٢].

﴿وإلّا﴾ يوضع لشيء بعينه ﴿فنكرةٌ﴾ كـ«رجل» و«ضارب».

﴿وأيضاً:﴾ الاسم ﴿إن وُجِد فيه علامةُ التأنيث﴾، وهي الألف المقصورة والممدودة وتاءُ نحوِ «قائمة»، دونَ «أُخت» و«مسلمات»؛ خلافاً للكوفيّين[٣]؛ لأنّها في «أُخت» و«بنت» بدل من الواو المحذوفة، وفي «مسلمات» علامة مع الألف لجمع المؤنّث إلّا أنّ اختصاصها بالمؤنّث أغنى عن علامة التأنيث.

فإن قلت: من أين يعلم أنّها ليست من تاء التأنيث؟

قلت: من أنّها لا تُقلب بالهاء وقفاً، وقد ألغز ذلك الزمخشري بقوله: أَخْبِرْنِي عَنْ نسبٍ بِغيرِ يائه وتأنيثٍ بتاءٍ ليسَ بِتَائه[٤].

---

(١) سيأتي في باب النداء، صفحة ٢٣٧.

(٢) أي زاد وضوح «زيد» بالنداء كما لا يخفىٰ.

(٣) الكوفيّون من الطوائف الأربع المشهورة من النحاة، وهي: البصريّون، والكوفيّون، والبغداديّون والأندلسيّون، إمامهم عليّ بن حمزة الكسائي، ثمّ خلفه الفرّاء، ثمّ الجرمي والمازني ثمّ جاء بعدهما المبرّد، وبعدَه الزجّاج وابن السرّاج وابن درستويه ومبرمان، ثمّ الفارسي والسيرافي والرمّاني، ثمّ ابن جنّي، ثمّ الشيخ عبدالقاهر الجرجاني، ثمّ الزمخشري، ثمّ ابن الحاجب.

وانظر مذهبهم هذا في الارتشاف تحقيق رمضان عبدالتوّاب: ٦٣٦؛ حيث قال أبو حيّان: وزاد الكوفيّون في علامات التأنيث تاءَ «أخت» و«بنت» والألفَ والتاءَ في «مسلمات» ونحوه.

وانظر تفصيل البحث في الحدائق النديّة ١: ١٨٥.

(٤) الأحاجي النحوية: ٢٧، المسألة ٨. قال الزمخشري في ذيل المسألة: النسب بغير يائه ما دُلّ عليه بالصيغة نحو: «عوّاج» و«بتّار» و«دارع» و«لابن»، والفرق بين البنائين أنّ «فعّالاً» مصوغٌ لما هو صفةٌ، و«فاعلاً» لمباشرة الفعل.

فإن قلت: أهو قياسٌ كالنسب بالعلامة أم يُقْصَرُ على السماع؟

⇐

﴿ **ولو تقديراً** ﴾ بأن تقدّر فيه تاء التأنيث ﴿ **كـ«ناقة»** ﴾ و«حُبْلى»[(١)] ﴿ **و«نار»** ﴾؛ فإنّ أصلها: «نارة» بدليل «نويرة»[(٢)] ﴿ **فمؤنّثٌ، وإلّا** ﴾ توجد فيه علامة التأنيث لا لفظاً ولا تقديراً ﴿ **فمُذَكّرٌ** ﴾ كـ«زيد».

﴿ **والمؤنّثُ إن كان** ﴾ حيواناً ﴿ **ذَا فَرْجٍ** ﴾ وعورةٍ ﴿ **فـ** ﴾ مؤنّثٌ ﴿ **حقيقيٌّ** ﴾؛ سواءٌ ظهرت علامة التأنيث كـ«ناقة»، أم لا كـ«زينب»، ﴿ **وإلّا** ﴾ يكن ذا فرج ﴿ **فـ** ﴾ مؤنّث ﴿ **لفظيٌّ** ﴾ ظهرت علامته كـ«رمة»[(٣)]، أم لا كـ«نار».

⇐ قلت: بل يقصر على السماع، قال سيبويه: وليس في كلّ شيء قيل هذا، ألا ترى أنّك لا تقول لصاحب البرّ: برّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه... والتأنيث بتاءٍ ليس بتائه في «بنت» و«أخت»؛ لأنّ تاءَهما بدلٌ من الواو التي هي لامٌ، إلّا أنّ اختصاصَ المؤنّث بالإبدال دون المذكّر قام علماً للتأنيث، فكانت هذه التاءُ مؤنّثةً لاختصاصها كتاء التأنيث، ونحوها التاءُ في «مسلمات» هي علامةٌ لجمع المؤنّث، فلاختصاصها بجمع المؤنّث كأنّها للتأنيث، ومن ثمَّ لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث؛ فلم يقولوا: «مسلمتات»، انتهى ملخّصاً.

(١) «حبلى» لم يرد في «أ» و«ج».

(٢) يُصَغَّرُ النّار على «نويرة».

(٣) الرّمة كـ«ثبة»: وادٍ. وفي نسخة «ج»: كـ«رمية».

تقسيمٌ آخرُ: الفعلُ إن اقترنَ بزمانٍ سابقٍ وضعاً فَماضٍ، ويختصُّ بِلُحوقِ إحدَى التاءاتِ الأَربعِ، أو بزمانٍ مُستقبلٍ أو حالٍ وضعاً فمُضارعٌ، ويختصُّ بالسينِ و«لَمْ» وإحدَى زوائدِ «أَنَيْتَ»، أو بالحالِ فقط وضعاً فأَمرٌ. ويُعرفُ بفَهمِ الأَمرِ منهُ مَعَ قَبُولِهِ نُونَي التأكيدِ.

تبصرةٌ: الماضي مبنيٌّ عَلى الفتحِ إلَّا إذا كانَ آخرُهُ أَلفاً، أو اتَّصلَ به ضميرُ رفعٍ متحرّكٌ أو واوٌ، والمضارعُ إذا اتَّصَلَ به نونُ إناثٍ كـ«يَقُمْنَ» بُنِيَ على السكونِ، أو نونُ تأكيدٍ مباشرةٌ فَعَلَى الفتحِ كـ«يَضْرِبَنَّ»، وإلَّا فَمَرفوعٌ إن تجرَّد عن ناصبٍ وجازمٍ، وإلّا فمنصوبٌ أو مجزومٌ. وفعلُ الأمرِ يُبْنَىٰ عَلى ما يُجزَمُ به مُضَارِعُهُ.

﴿ **تقسيمٌ آخرُ: الفعلُ إنِ اقْتَرَنَ** ﴾ معناه ﴿ **بزمانٍ سابقٍ** ﴾ على زمان التكلّم ﴿ **وضعاً فَماضٍ** ﴾ كـ«قام»، فخرج المقترن بغيره مطلقاً[1] كالمضارع، أو به لكن لا وضعاً نحو «لم يقم»؛ لأنَّ «لم» تقلب معنى المضارع إلى الماضي، ودخل نحو: «إن قمتَ قُمتُ»؛ لأنّهما للماضي وضعاً، وإن قلّبهما حرفُ الشرط إلى الاستقبال.

﴿ **ويختصُّ** ﴾ الماضي ﴿ **بِلُحوقِ إحدَى التاءاتِ الأَربعِ** ﴾؛ أحدها: تاء التأنيث الحرفيّة الساكنة وضعاً، وهي تلحق الفعل المتصرّف والجامد، إلّا «حبّذا» في المدح، و«عدا» و«خلا» و«حاشا» في الاستثناء، وقد تحرّك لالتقاء الساكنين والثلاثة البواقي: ضمائر الفاعل: المتكلّم كـ«قمتُ» بضمّ التاء، أو المخاطب كـ«قمتَ» بفتحها، أو المخاطبة كـ«قمتِ» بكسرها.

---

(١) سواءٌ كان ذلك الغير مستقبلاً أو حالاً أو كليهما.

﴿أو﴾ يقترن ﴿بزمانٍ مُستقبلٍ﴾ بكسر الباء أو فتحها ﴿أو﴾ بزمان ﴿حال﴾ المتكلّم ﴿وضعاً فمُضارعٌ﴾ بكسر الراء، وهو مشترك بينهما في المشهور، وقيل: حقيقة أو مجاز(١).

﴿ويختصُّ﴾ المضارع ﴿بالسينِ﴾ و«سوف» الموضوعتين لتخليصه للاستقبال ﴿و«لَمْ»﴾ وأخواتها ﴿وإحدَى زوائدِ﴾ أربع، هي حروف ﴿«أَنَيْتَ»﴾ أي همزة المتكلّم وحده، ونون المتكلّم مع غيره، وياء الغائب والغائبات، وتاء المخاطب أو الغائبة.

﴿أو﴾ يقترن ﴿بالحالِ فقط وضعاً فأَمرٌ﴾؛ فخرج أخواه. وقيل: الأمر مقترن بالمستقبل فقط، وهو الحقّ؛ لأنّه وضع لطلب حدث في الحال متعلّق بإيقاع المخاطب للمطلوب في الاستقبال، وهو الحدث الموضوع له الأمر، والطلب من قيوده كالإخبار في أخويه.

﴿ويُعرفُ﴾ الأمر عن غيره ﴿بفَهمِ﴾ معنى ﴿الأَمرِ منهُ﴾ بمجرّده و(٢) بنفسه(٣) وهو طلب إيقاع الفعل، لكن لابدّ في الأمر ﴿مَعَ﴾ ذلك من ﴿قَبُولِهِ﴾ إحدى ﴿نوني

---

(١) في دلالة المضارع على الحال أو الاستقبال خمسة أقوال:

أحدها: ما ذهب إليه المصنّف من وضع المضارع للحال والاستقبال معاً، وهو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه كما قال أبو حيّان في الارتشاف.

الثاني: حقيقة في الحال. مجازٌ في الاستقبال، واختاره الرضي.

الثالث: عكسه.

الرابع: إنّه حقيقةٌ في الحال ولا يستعمل في الاستقبال أصلاً، لا حقيقةً ولا مجازاً.

الخامس: عكسه؛ انظر الحدائق النديّة ١: ١٩٢.

(٢) «بمجرّده و» لم يرد في «أ» و«ج».

(٣) «بنفسه» أي لا بانضمام غيره إليه؛ ليخرج نحو: «لتقم»؛ فإنّه وإنْ فهم الأمر منه لكن ليس من الصيغة بل نشأ من اللام؛ الحدائق النديّة ١: ١٩٧.

التأكيدِ﴾ الثقيلة والخفيفة، فلو لم يقبل إحداهما لم يكن فعلَ أمرٍ، فإن فهم منه حينئذٍ[١] معنى الأمر كان اسمَ فعلٍ كـ«نَزَالِ» بمعنى «انزل».

﴿تبصرةٌ: الماضي مبنيٌّ﴾؛ لأنّ الأصل في الفعل البناء، وبني على الحركة لمشابهته للمضارع بوقوعهما خبراً وصفةً وصلةً وشرطاً وجزاءً، و **﴿على الفتحِ﴾**؛ لأنّه أخفّ الحركات، **﴿إلّا إذا كانَ آخرُهُ ألفاً﴾**؛ لأنّه حينئذٍ يُبنى على السكون لتعذّر تحريك الألف مع بقائه ألفاً كـ«رمى» و«غزا»، وفاقاً للتفتازانيّ في شرح تصريف الزنجاني[٢]، وخلافاً للأكثر: لأنّه عندهم مبنيٌّ على الفتح تقديراً، **﴿أو اتَّصَلَ به ضميرُ رفعٍ﴾** أي مرفوع **﴿متحرّكٌ﴾** كـ«ضربت» مثلّثة التاء[٣] و«ضربن» و«ضربنا»؛ فيبنى حينئذٍ على السكون؛ كراهةَ توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، فإنّ الفاعل لشدّة اتّصاله بالفعل لفظاً ومعنًى كان كجزئه، ولذا لم يُسكَّن مع الضمير

---

(١) أي حين قبوله نون التأكيد.

(٢) التفتازاني هو مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سعدالدين، قال ابن حجر: ولد سنة ٧١٢هـ ومات بسمرقند سنة ٧٩١هـ. له شرح العضد، شرح التلخيص: مطوّل وآخر مختصر، شرح القسم الثالث من المفتاح، التلويح على التنقيح في أصول الفقه، شرح العقائد، المقاصد في الكلام وشرحه، شرح الشمسيّة في المنطق، شرح تصريف العزّي، الإرشاد في النحو وغير ذلك؛ بغية الوعاة ٢: ٢٨٥.

والزنجاني هو عبدالوهّاب بن إبراهيم بن عبدالوهّاب ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني، صاحب شرح الهادي، ومتن الهادي له أيضاً، وله التصريف المشهور بتصريف العزّي ومؤلّفات في العروض والقوافي؛ بغية الوعاة ٢: ١٢٢.

قال التفتازاني في شرحه على تصريف الزنجاني: «... بني آخر الماضي على الفتح سواء كانَ مبنيّاً للفاعلِ أو مبنيّاً للمفعول؛ أمّا البناء فلأنّه الأصل في الأفعال، وأمّا الحركة فلمشابهته الاسمَ مشابهةً مّا في وقوعه موقعه نحو: «زيد ضَرَبَ» موقعَ «زيدٌ ضاربٌ»، وأمّا الفتح فلخفّته إلّا إذا اعتلّ آخره نحو: «غَزَا» و«رَمَىٰ»، أو اتّصل به الضمير المرفوع المتحرّك نحو: «ضربت» و«ضربن»، أو واو الضمير نحو: «ضربوا».

انظر شرح التصريف المطبوع في ضمن جامع المقدّمات طبع دار الهجرة ص١٦٣.

(٣) أي بضمّه وفتحه وكسره.

المنصوب كـ«ضَرَبَكَ»؛ لأنّه مفعول ليس كالجزء منه، ﴿أو﴾ اتّصل به ﴿واو﴾ الجمع فيبنى لمجانسة الواو على ضمّ ظاهر[١] كـ«ضربوا»، أو مقدّر كـ«رَمَوْا» و«غَزَوْا».

﴿و﴾ الفعل ﴿المضارعُ﴾ معربٌ؛ لمشابهته لاسم الفاعل لفظاً في عدد الحروف والحركات والسكنات وترتيبها، ولوقوعه محلّه صفةً وصلةً وخبراً[٢]، لكن ﴿إذا اتَّصَلَ به نونُ﴾ جماعة ﴿إناثٍ كـ«يَقُمْنَ»[٣]، بُنِي على السكونِ﴾؛ تشبيهاً له بالماضي المتّصل بنونهنّ، ﴿أو نونُ تأكيدٍ﴾ خفيفةٌ أو ثقيلةٌ ﴿مباشرةٌ﴾ أي متصلةٌ بالمضارع ﴿فـ﴾يُبنى ﴿على الفتحِ كـ«يَضْرِبَنَّ»﴾؛ لأنّ علّة إعرابه وهي مشابهة إسم الفاعل تضعف بلحوق نوني الإناث والتأكيد المختصّين بالفعل، ﴿وإلّا﴾ يتّصل به النونان؛ سواء تجرّد عنهما كـ«يقومُ» أو اتّصل بالثاني مع الفاصل بينهما ولو تقديراً كـ«يضربانِّ» و«يَضربُنَّ» و«تَضْرِبُنَّ»[٤] ﴿فَمَرفوعٌ﴾ معربٌ؛ للمشابهة المتقدّمة ﴿إن تجرَّد عن كلّ ﴿ناصبٍ و﴾ كلّ ﴿جازمٍ، وإلّا﴾ تجرّد عنهما ﴿فمنصوبٌ﴾ مع ناصبه ﴿أو مجزومٌ﴾ مع جازمه.

﴿وفعلُ الأمرِ يُبْنَىٰ﴾ كما هو أصل الفعل ﴿عَلى ما يُجزَمُ به مُضَارِعُهُ﴾؛ فالمضاعف يجوز فتحُهُ وكسرُهُ مع الإدغام، وسكونُهُ مع فكّه إن كان مفتوحَ العين أو مكسورها، وإلّا[٥] فالحركات الثلاث مع إدغامه، والسكون مع فكّه كـ«مُدَّ» مثلّثاً و«أُمدُدْ» ساكناً[٦].

---

(١) «على ضمّ ظاهر» متعلّق به قوله: «فيُبنىٰ»؛ أي يُبنىٰ على ضمّ ظاهر لمجانسة الواو.

(٢) وحالاً، أي يقع المضارعُ حالاً كالاسم.

(٣) في غالب نسخ الصمديّة حتّى في الحدائق النديّة بدل «يَقُمْنَ»: يضربن.

(٤) ويمكن أن يكون المثال الأخير بكسر الباء أي تضرِبِنَّ ليشملَ المخاطبةَ.

(٥) أي وإن لم يكن مفتوح العين أو مكسورها بل كان مضموم العين.

(٦) يقال في أمر «مَدَّ يَمُدُّ»: مُدَّ، مُدُّ، مُدِّ، اُمْدُدْ.

وما فيه نون الإعراب يُبنى الأمر منه على حذفه كـ«إضْرِبَا» و«أُغْزُوَا» و«إضرِبُوا» و«أُغْزُوا» و«إضْرِبِي» و«إغْزِي»، وعلى السكون في الواحد وجمع الإناث إن كان آخرُه صحيحاً كـ«إضْرِبْ» و«قُمْ» و«عِدْ» و«إضْرِبْنَ» و«قُمْنَ» و«عِدْنَ»، وعلى حذف حرف العلّة من الواحد إن كان آخره معتلاً كـ«أُغْزُ» و«إرْمِ» و«إخْشَ»، فإن كان فاؤه واواً وحذفت من مضارعه وجوباً ـ لكَسرِ عَينِه ـ بَقِيَ على حرف واحد وصلاً، وتلحقه الهاء وقفاً كـ«قِهْ» و«إهْ» مِن «وَقَى» و«وَأَىٰ»(١).

ثمّ إن وقع الأمر من «وَأَىٰ» بعد ساكن من كلمة أُخرى نُقِلت حركة الهمزة إليه وحُذفت على قياس تخفيف الهمزة بالنقل في نحو: «قُلْ إنّ»؛ فتقول: «قُلِ بِخَيرٍ» و«هِندٌ قَالتِ بِخَيرٍ» بتقدير: إِ الخَيرَ(٢)، أي: عِدْ بِهِ، فلا يبقى أمرٌ من فعل الأمر سوى كَسرتِهِ في لفظ آخر. وهذا ما ألغزه بعضهم بقوله:

مَا فِعلُ أَمرٍ جَائزُ الحذفِ سِوَىٰ حــركةٍ تَـبْقَى عَـلَى اللِّسَـانِ

وقال الأندلسي(٣) مُلغزاً فيه أيضاً:

حَــاجَيْتكُمْ نُـحَاتَنَا المـصريّة أولي الذّكا والفهمِ والتغمية(٤)

مَــا كَــلِمَاتٌ أَرْبَــعٌ نَـحْوِيَّة جُمِعْنَ فِـي حَـرفَيْنِ لِـلْأَحْجِيَة

فإنّه اجتمع في «قُلِ» فعلَا أمرٍ وضميرَاهُما المستكنّان فيهما. وقال أيضاً:

فِي أَيِّ قَولٍ يَا نُحَاةَ المِـلَّة حَرَكَةٌ قَامَتْ مَقَامَ الجُـمْلَة

---

(١) «وَأَىٰ» بمعنى: وَعَدَ، والأمر منه «إِ» ويصيرُ «إِنّ» مع نون التأكيد الثقيلة للمخاطبة، و«إِيَنَّ» للمخاطب.

(٢) في نسخة «ج»: إبخيرٍ.

(٣) القاسم بن أحمد بن الموفّق بن جعفر الأندلسي، قرأ القرآن والنحو ببغداد على أبي البقاء العكبري وأبي محمّد بن الأخضر، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل جيّداً إلى الغاية، صنّف شرح المفصّل في أربع مجلّدات وشرح الجزوليّة وشرح الشاطبيّة، مات سنة ٦٦١هـ بدمشق؛ بغية الوعاة ٢: ٢٥٠.

(٤) لم يذكر البيت الأوّل في نسخة «أ» و«ج».

وعليه تقول: «يَا زيدُ قُلِي هنداً» و«يَا هندُ»[١] بإبقاء الحركة وياء الضمير الذي كان متّصلاً بفعل الأمر المحذوف.

(١) أي يا هندُ قُلي هنداً.

فائدةٌ: الإعرابُ أثرٌ يَجْلِبُهُ العَامِلُ في آخرِ الكَلِمةِ لفظاً أو تقديراً، وأنواعه رفـعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ، فالأَوَّلانِ يُوجَدَانِ في الاسمِ والفعلِ، والثالثُ يَختصُّ بالاسمِ، والرابعُ بالفعلِ.

والبناءُ كيفيّةٌ لا يَجلبُهَا عاملٌ. وأنواعُهُ ضمٌّ وكسرٌ وفتحٌ وسكـونٌ. فـالأَوَّلانِ يُـوجدان فـي الإِسـمِ والحـرفِ نـحوُ: «حـيثُ» و«أَمسِ» و«مُـنذُ» ولامِ الجـرِّ. والأخيرَانِ يُوجَدَانِ في الكلمِ الثلاثِ نحوُ: «أينَ» و«قَـامَ» و«سـوفَ»، و«كَـمْ» و«قُمْ» و«هَلْ».

توضيح: علائِمُ الرَّفعِ أرْبَعٌ: الضمّةُ والأَلِفُ والواوُ والنونُ.

فـالضمّةُ فـي الاسـمِ المُـفرَدِ والجـمعِ المُكسَّـرِ، والجـمعِ المـؤنّثِ السـالمِ والمضارعِ. والألفُ في المثنّى ـ وهو مَا دَلَّ على اثنينِ وأغنَى عن مُتعاطفينِ ـ وملحقاتِهِ، وهي: «كـلا» و«كـلتا» مُـضـافَيْنِ إلى مـضمرٍ، و«إثـنـانِ» وفـرعَاهُ. والواوُ في الجمعِ المذكّرِ السالم ومُلحَقَاتِه، وهي «أولو» و«عشرون» وبـابُه، والأسماءِ الستّةِ، وهي «أبوه» و«أخوه» و«حموها» و«فـوه» و«هـنوه» و«ذو مالٍ»؛ مفردةً مكبّرةً مضافةً إلى غيرِ الياءِ.

والنونُ في المضارعِ المُتَّصلِ به ضميرُ رفعٍ لمثنًّى أو لِجمعٍ أو مخاطبةٍ، نحوُ: يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ ويفعلُونَ وتفعلُونَ وتَفعَلِينَ.

إكمال: علائمُ النصبِ خمسٌ: الفتحةُ والألفُ والياءُ والكسرةُ وحـذفُ النـونِ. فالفتحةُ في الإِسمِ المُفردِ والجمعِ المُكسَّرِ والمـضارعِ. والألفُ فـي الأسـماءِ الستّةِ. والياءُ في المثنّى والجـمعِ ومـلحقاتِهما. والكسـرةُ فـي جـمعِ المـؤنّثِ السالمِ. وحذفُ النونِ في الأفعالِ الخمسةِ.

وعلائمُ الجرِّ ثلاثٌ: الكسرةُ والياءُ والفتحةُ؛ فالكسرةُ في الاسمِ المفردِ والجمعِ المكسّرِ المُنْصَرِفَيْنِ والجمعِ المؤنّثِ السالمِ. والياءُ في الأسماءِ الستّةِ والمثنّى والجمعِ. والفتحةُ في غيرِ المنصرفِ.

وعلامتا الجزم: السكونُ والحذفُ؛ فالسكونُ في المضارعِ صحيحاً. والحذفُ فيه معتلّاً وفي الأفعالِ الخمسةِ.

فائدةٌ: تقديرُ الإعرابِ(١) في سبعةِ مواضع كَمَا هُو المشهورُ؛ فمطلقاً في الإسمِ المقصورِ كـ«موسى»، والمضافِ إلى الياءِ كـ«غلامي»، والمضارعِ المتّصلِ به نونُ تأكيدٍ غير مباشرةٍ كـ«يضرِبَانِّ»، ورفعاً وجرّاً في المنقوصِ كـ«قاضٍ»، ورفعاً ونصباً في المضارعِ المعتلِّ بالألفِ كـ«يحيى»، ورفعاً في المضارعِ المعتلِّ بالواوِ والياءِ كـ«يدعُو» و«يرمي»، والجمعِ المذكّرِ السالمِ المضافِ إلى الياء كـ«مُسْلِمِيَّ».

﴿فائدةٌ: الإعرابُ﴾ لغةً: الإظهار والبيان، وعرفاً(٢): ﴿أثرٌ﴾ كحركةٍ أو حرفٍ أو جزمٍ أو حذفٍ ﴿يَجْلبُهُ﴾ بكسر اللّام و﴿العَامِلُ﴾ فاعله و«﴿في آخرِ﴾» متعلّقٌ بـ«يجلب» أي العاملُ يُحْدِثُه في آخر حروف ﴿الكَلِمةِ﴾ المعمولة له؛ سواء كان آخرَ تحقيقاً، أم ظاهراً كَدَالَي «زيد» و«يد»(٣)؛ فإنّ أصله «يَديٌ». و ﴿لفظاً﴾ كان الأثرُ كما مرّ ﴿أو تقديراً﴾ لمانع عن ظهوره كما يأتي.

﴿و﴾ الإعراب ﴿أنواعُهُ﴾ أربعةٌ: ﴿رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ﴾ بحركة أو حرف و﴿جزمٌ﴾ بسكونٍ أو حذفٍ؛ ﴿فالأوَّلانِ يُوجَدَانِ في الاسمِ والفعلِ، والثالثُ

---

(١) هكذا في نسخ الفرائد البهيّة ولكن في بعض نسخ الصمديّة: «يقدّر الإعراب».

(٢) أي في عُرف النحاة أو اصطلاحاً.

(٣) حيث إنّ الدال في «زيد» آخر تحقيقاً والدال في «يد» آخر ظاهراً.

يَختصُّ بالاسمِ﴾، وقد مرّ في خواصّه(١). ﴿**والرابعُ**﴾ يختصّ ﴿**بالفعل**﴾. وأمّا الوقف على الاسم بالسكون فليس إعراباً.

﴿**والبناءُ**﴾ لغةً: حمل شيء على غيره، وعرفاً: ﴿**كيفيّةٌ**(٢) **لا يَجلبُهَا عاملٌ**﴾ بل مستندةٌ إلى الواضع، فلا يختلف باختلاف العوامل، والمراد الكيفيّة المشابهة للإعراب.

﴿**وأنواعُهُ**﴾ أربعةٌ: ﴿**ضمٌّ وكسرٌ وفتحٌ وسكونٌ**﴾، وهو الأصل لخفّته، ولأصالة عدم الحركة؛ فلا يبنى عليها إلّا لِعِلّةٍ كما مرّ.

﴿**فالأَوّلانِ يُوجَدانِ في الاسمِ والحرفِ**﴾ فقط ﴿**نحوُ: «حيثُ»**﴾؛ فإنّه ظرف بُني على الضمّ، وكسرُه وإعرابُهُ لغتان. ﴿**و«أَمسِ»**﴾ بُني على الكسر في الحجازيّين إذا لم يُضَف ولم يُعرَّف بـ«أل»، ولم يُصَغَّرْ، وأُريدَ به معيّنٌ، وكان ظرفاً، وإلّا يُعرَبُ منصرفاً، اتّفاقاً في غير الأخير(٣). ﴿**و«مُنذُ»**﴾ حرف بُني على الضمّ، ﴿**ولامِ الجرّ**﴾؛ فإنّه يُكسَر مع ياء المتكلّم، وكلٌّ ظاهرٍ غيرِ مستغاثٍ.

﴿**والأخيرَانِ يُوجَدَانِ في الكلمِ الثلاثِ**﴾ جميعاً، فالمفتوح من الاسم ﴿**نحوُ: «أينَ»**﴾ استفهاميّةً وشرطيّةً، ﴿**و**﴾ من الفعل ﴿**«قَامَ»**﴾، ﴿**و**﴾ من الحرف

---

(١) تقدّم في صفحة ٥١.

(٢) تعبيره بالكيفيّة في البناء والأثر في الإعراب إشارة إلى احتياج مؤثّر وعامل في الإعراب، بخلاف البناء؛ فإنّه يحتاج إلى دليل لا عامل.

(٣) قال أبو حيّان في الارتشاف: ١٤٢٧: «اسمٌ معرفةٌ متصرّف يستعمل في موضع رفع ونصب وجرّ، موضوع لليوم الذي يلي اليومَ الذي أنت فيه أو ما هو في حكمه في إفادة العرف، وكونُه معرفةً. فإن استُعمِلَ ظرفاً بني على الكسر خلافاً للزجّاج والزجّاجي، وإن استعمل غيرَ ظرفٍ فالحجازُ تبنيه على الكسر كحاله حين كان ظرفاً... واختلف النحاة في إعرابه مطلقاً إعرابَ ما لا ينصرف عند بعض تميم، فذهبَ إلى إثبات ذلك الأستاذ أبوالحسن ابن الباذش، وهو قول ابن عصفور وابن مالك». وانظر الحدائق النديّة ١: ٢٢٤، ٢٢٥ أيضاً.

﴿«سوفَ»﴾، ﴿و﴾ السّاكن من الاسم ﴿«كَمْ»﴾؛ استفهاميّةً وخبريّةً، ﴿و﴾ من الفعل ﴿«قُمْ»﴾، ﴿و﴾ من الحرف ﴿«هَلْ»﴾ للاستفهام.

فإن قلت: ما ذكر مِن أنّ الإعراب والبناء أثران في آخر حروف الكلمة، منقوضٌ بالمثنّى وجمع المذكّر السالم معربَينِ كـ«جاء الزيدانِ والزيدونَ»، ومبنيَّين كـ«يا رجلانِ» و«يا زيدونَ» و«لا رجلَينِ» و«لا ضارِبينَ»[١]؛ فإنّ آخرهما النون، وأثر الإعراب والبناء ـ وهو الألف والواو والياء ـ سابقٌ على الآخر.

قلت: النون فيهما بمنزلة التنوين في المفرد، فكما لا يخرج به آخر المفرد عن كونه آخراً فكذا النون فيهما؛ نصّ عليه الشيخ رحمه الله[٢].

نعم قد يتبع ما قبل آخر المعرب له في الاختلاف بالعوامل نحو: «امرء» و«ابنم»، تقول: «جاءَ امرُءٌ وابنُمٌ» بضمّ الراء والنون، و«رأيت امرَءاً وابنَماً» بفتحهما، و«مررت بامرِئٍ وابنِمٍ» بكسرهما، لكنّ الإعراب هو ما على الآخر. وأمّا حركةُ ما قبلَه فإتباعيّةٌ ليست بإعرابٍ. وألغز بعضهم بقوله:

مَا اسمٌ لَهُ تَغَيُّرٌ بِعَامِلٍ   مَحَلُّهُ مِنْ آخر حَرْفَانِ

هذا قول البصريّين[٣]، وقال الكوفيّون: هما معربان بإعرابَين؛ وهو مردود،

---

(١) إن أخذنا «لا» في المثالين لنفي الجنسِ.

(٢) المراد من الشيخ في قول الشارح رحمه الله، هو الإمام الفاضل، القدوة العلّامة، وحيد دهره وفريدُ عصره الشيخ رضي الدين الأسترآبادي صاحب شرح الكافية في النحو الذي لم يؤلّف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسنَ تعليل، ولقبُه نجم الأئمّة، وله شرح الشافية أيضاً، وتوفّي سنة ٦٨٤هـ أو سنة ٦٨٦هـ؛ بغية الوعاة ١: ٥٦٧. وانظر نصّه في شرح الكافية ١: ٨٥، حيث قال: «وكسرُ النون في المثنّى لكونه تنويناً ساكناً في الأصل».

(٣) البصريّون من الطوائف الأربع المسبوق ذكرُها، إمامهم عمرو بن عثمان سيبويه، ثمّ خلفُه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة وغير ذلك.

⇐

وفتح الراء والنون أبداً لغةٌ، والاتّباع أفصح.

﴿توضيحٌ: علائِمُ الرَّفعِ﴾ أي علاماته **﴿أرْبَعٌ﴾** لا غيرُ؛ للاستقراء: **﴿الضمّةُ﴾** وهي أصلها، **﴿والألِفُ والواوُ والنونُ﴾**، وهي تنوب عن الضمّة إذا تعذّرت.

﴿فالضمّةُ﴾ تكون **﴿في الاسمِ المُفرَدِ﴾** أي ما ليس بمثنًّى ولا مجموعٍ ولا يلحق بأحدهما، ولا من الأسماء الستّة المعربة بالحروف بقرينة المقابلة، كـ«قام زيدٌ وأحمدُ وموسى».

﴿و﴾ في **﴿الجمعِ المُكسَّرِ﴾** وهو ما تغيّر فيه بناءُ مفردِه بزيادة أو نقص بحرف أو حركة كـ«صنوان» لـ«صنو»[1]، و«غُرَف» لـ«غُرْفَة»، و«غِلْمان» لـ«غُلام»، و«طُرُق» لـ«طريق». ومنه نحو: «فُلك» ممّا جاء مفرداً وجمعاً، لتغيّر الحركة تقديراً، فإنّه مفرداً كـ«قُفل»، وجمعاً كـ«أُسْد» جمع «أَسَد».

﴿و﴾ في **﴿الجمعِ المؤنّثِ السالمِ﴾** فيه بناءُ مفردِه[2] أي ما كان بألف وتاء كـ«مسلمات» و«سجدات».

﴿و﴾ في **﴿المضارعِ﴾** للمتكلّم والمفرد مطلقاً سوى المخاطبةِ.

﴿والألفُ في﴾ الاسم **﴿المثنّى، وهو مَا﴾** أي اسمٌ **﴿دَلَّ عَلى اثنينِ﴾** متغايرينِ، **﴿وأغنَى﴾** المتكلّمَ **﴿عن﴾** ذكرِهما **﴿مُتعاطفينِ[3]﴾** من لفظه، بحيثُ لو لم يُثَنَّ

⇐ قال أبو حيّان في الارتشاف: ٨٣٦: «هذا الإتباع وجد نظيره في «امرئ» و«ابنم» على أجود اللغتين فيهما؛ فنقول: «هذا ابنُمٌ وامرُؤٌ»، و«رأيت ابنَماً وامرَءاً» و«مررت بابنِمٍ وامرِئٍ»؛ هذا مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أنّ امرَءاً وابنماً معربان من مكانين، فالحركة في النون والراء ليست لحركة الهمزة والميم».

(١) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط «صنو»: الصِّنْو بالكسر: الحفرُ المعطّل والأخ الشقيق، والابن، والعمّ، جمعه: أَصْنَاء وصِنْوَان.

(٢) «بناء مفرده» فاعل «السالم» من قول المصنّف.

(٣) «متعاطفين» في عبارة المصنّف مجرور «عن»، ولكن في عبارة الشارح حالٌ ومنصوب.

لاحتاجَ إلى تكريرِ مفردهِ بالعطف، فخرج ما لا مفردَ له من لفظه نحو: «كلا» و«اثنان» و«شَفْع» و«زَوْج»، ودخل نحو «قمرين» من باب التغليب(١)؛ لأنّه ثُنِّي بعد تسمية المغلّب عليه باسم المغلّب مجازاً مع أنّه لا يقدح خروجه؛ إذ الحدود للحقائق دون المجازات.

﴿و﴾ في ﴿ملحقاتِهِ، وهي: «كلا»﴾ لمذكّرَينِ ﴿و«كلتا»﴾ لمؤنّثَينِ حالَ كونهما ﴿مُضافَيْنِ إلى مضمرٍ﴾ كـ«كِلاهما» و«كِلاكما» و«كِلانا»، فإن أُضيفا إلى الظاهر فيُعْربان بحركات مقدّرةٍ، وأعربَهما بنو كنانة(٢) بالحروف مطلقاً(٣)، وبنو حارث(٤) بالحركات مطلقاً(٥)، وهما عند الكوفيّين مثنّيان حقيقيّان مفردهما «كِلٌّ» بالتشديد(٦). ﴿و«إثنانِ»﴾

---

(١) التغليب غلبة المتكلّم أحدَ اللفظَينِ أو الألفاظِ على الآخر أو الآخرين في الذكر.

قال التفتازاني في المطوّل (شرح تلخيص المفتاح) ص٣٢٣: «التغليب يجري في فنون كثيرة، منه: تغليب الذكور على الإناث ... كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ...﴾، ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، ومنه: «أبوان» ونحوه ...؛ ولا يخفى عليك أنّ أبوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾؛ إذ ليس تغليب أحدهما على الآخر بأن يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة إجرائه على الذكور خاصّةً، بل بأن يجعل أحدهما متّفقاً للآخر في اسمه، ثمّ يثنّى ذلك الاسم.

(٢) كنانة من القبائل العدنانيّة وهي: تميم، وهذيل، وقريش. تنسب إلى خندف، نسبةً إلى أمّهم ليلى بنت حلوان، زوجة إلياس بن مُضر، وديار كنانة كانت في الأودية الواقعةِ جنوب مكّة.

(٣) أي سواء أضيفا إلى الظاهر أو إلى المضمر.

(٤) بلحارث بن كعب كانت ديارهم حول نجران وهي بطنٌ مِن مَذْحِجٍ إحدىٰ قبائل كهلان القحطانيّة.

(٥) تنظر هذه اللغات في الحدائق النديّة ١: ٢٣٨، ٢٣٩، وشرح التصريح ١: ٢٣٢، ٢٣٣، شرح اللمحة البدريّة ١: ٢٢٠.

(٦) قالوا حذفت اللام الثانية للتخفيف والنون بالإضافة اللازمة، وزيد التاء بالمؤنّث تمييزاً عن المذكّر؛ هذه تعليقة في هامش نسخة «ب» منسوبةٌ إلى الشارح رحمه الله.

لمذكّرين ﴿وفرعَاهُ﴾: «اثنتان» في الحجاز، و«ثنتان» في تميم[١]؛ سواء أُضيفت إلى مضمر أو مظهر أم لا.

﴿والواوُ في الجمعِ المذكّرِ السالم﴾، وهو ماكان بواو ونون كـ«قال الزيدون»، ولا يجمع بهذا الجمع إلّا مفرد مذكّر عاقل مجرّد عن التاء إذا كان فيه أحد أمرين: الأوّل: العلميّة، مع عدم التركيب الإسنادي والمزجيّ، والثاني: الوصفيّة، مع أحد أمرين: قبول التاء كـ«قائم»، أو الدلالة على التفضيل كـ«أعلم»؛ فلا يجمع بالواو والنون نحو «زينب» و«حائض»؛ للتأنيث، ونحو «سابق» صفةً لفَرَسٍ، و«واشق» عَلَماً للكلب؛ لعدم العقل، ونحو «طلحة» و«علّامة»؛ لوجود التاء؛ فإنّه يجمع بالألف والتاء تغليباً لجانب لفظه على معناه، قال الزمخشري فيه: أَخْبِرْنِي عَنِ اسْمٍ مِن أَسْمَاءِ العُقَلَاء لَا يُجْمَعُ إِلَّا بِالأَلِفِ وَالتَّاء[٢].

ونحو «تَأَبَّطَ شَرّاً» و«مَعْدِي كَرَب» لتركيبه عَلَماً، ونحو «جريح» و«صبور» و«أحمر» و«سكران» للوصفيّةِ، وعدمِ الأمرين: قبولِ التاء والتفضيلِ، لكنّه إذا كان عَلَماً لا يُثنّىٰ ولا يُجمع إلّا بعد تنكيره، بتأويله بالمسمّى على الأصحّ، لمنافاة التعدّد للعَلَميّة، فهي مصحِّحةٌ لجمعه كذلك، وإزالتها بالتنكير شرط لتحقّقه، وهو غريب، وهذا ما ألغزه الدماميني[٣] بقوله:

فَيُسْئَلُ مَا أَمرٌ شَرَطْتُمْ وُجُودَهُ ... لِحُكمٍ فَلَم تَقْضِ النُّحَاةُ بِرَدِّهِ

---

(١) تنظر هذه اللغة في شرح التصريح ١: ٢٣١، والحدائق النديّة ١: ٢٤٠.

(٢) الأحاجي النحوية: ٨٩، المسألة ٤١. قال الزمخشري في ذيل المسألة، هو قولك في جمع «طلحة»: طلحات، قالوا لطلحة بن عبيدالله المخزومي: طلحة الطلحات.

(٣) محمّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرشي المخزومي الإسكندراني بدرالدين المعروف بابن الدماميني توفّي سنة ٨٣٧هـ بهند مسموماً، وله من التصانيف: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، شرح التسهيل، شرح البخاري، شرح الخزرجيّة، جواهر البحور في العروض وغيرها؛ بغية الوعاة ١: ٦٦، ٦٧.

فَلَمَّا وَجَدْنَا ذَلِكَ الأَمرَ حَاصِلاً مَنَعْتُمْ ثُبوتَ الحُكْمِ إلَّا بِفَقْدِهِ

﴿و﴾ في ﴿**مُلحقاتِهِ، وهي «أولو»**﴾، وهو اسمُ جمعٍ مفردُه «ذو»؛ ﴿**و«عشرون» وبابُه**﴾: ثلاثون إلى تسعين، ونحو «أَهْلون» و«أَرَضُون» ممّا جُمِعَ سالماً بالواو والنون مع فقد بعض الشروط.

﴿و﴾ في ﴿**الأسماء الستّة، وهي «أبوه» و«أخوه» و«حموها» و«فوه» و«هنوه» و«ذو مالٍ»**﴾، حالَ كونِها ﴿**مفردةً**﴾ لا مثنّاةً ولا مجموعةً، وكونِ الخمسةِ الأُوَلِ ﴿**مكبّرةً**﴾ لا مصغّرةً، و﴿**مضافةً إلى غيرِ الياءِ**﴾ كما ذكر هنا، لا إليها كـ«أبي» و«أخي»؛ لأنّها حينئذٍ كباب «غلامي» تُعرَبُ بحركاتٍ مقدّرة.

فإن ثُنّيت فبالألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً. وإن جمعت الخمسة مُكسّرةً فبالحركات الظاهرة[1] كـ«آباء» و«إخوة»، أو مصحّحةً فبالواو والياء كجمع «ذو»، تقول: «أَبُونَ» و«أَبِينَ» و«أَبَانِ» و«أَبَيْنِ» على لغة النقص[2]، وذَوُو وذَوِي مالٍ، فإذا سقط النون بالإضافة استوى في الخمسة لفظ الجمع والمفرد، تقول: هذا أبوك الكَرِيم، وهؤلاء أبوك الكِرَام، ورأيت أبيك الكِرَام، ومررت بأبيك الكِرَام أو الكَرِيم، فالواو والياء حرفا إعرابٍ فقط في الأوّل، وعلامتان للجمع أيضاً في الثاني، وحمل عليه قراءة بعضهم: «إِلَهَ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ»[3]. كما في الصحاح[4]، وقوله:

---

(١) «الظاهرة» لم يرد في «أ».

(٢) أي على لغة نقص «أب» عند الجمع بحذف واوها.

(٣) ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِى قَالُوا نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَـائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ البقرة: ١٣٣.

قرأ بدلَ «آبائك»: أبيك من الشواذ: ابن العبّاس وابن يعمر وأبو رجاء وعاصم الجحدري؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ١: ١١٨.

(٤) الصحاح في اللغة من تصانيف إسماعيل بن حمّاد الجوهري، وهو الكتاب الذي بأيدي الناس اليوم، ⇐

٢ ـ فقلنا أَسْلِمُوا إنَّا أَخُوكُمْ [فقد بَرئَتْ مِن الإحنِ الصُّدورُ][1]

وقد ألغزه بعضهم بقوله:

مَا كَلِمَةٌ مُفْرَدُهَا وَجَمْعُهَا بِوَاوِه قَدْ يَتَمَاثَلَانِ

مَا جَمْعٌ نَصْبُهُ كَالجَرِّ فِي مُفْرَدِهِ إذْ يَتَسَاوَيَانِ

أراد بالأوّل نحوَ «أبوك الكَريمُ» و«أبوك الكِرامُ» أو جميعَ ما مَرَّ، وبالثاني النصبَ في نحو «رأيت أبيك الكرام»، والجرّ في «مررت بأبيك الكريم»، وقلت ملغزاً:

مَا مُثَنًّى رَفْعُهُ كَالنَّصبِ فِي مُفْرَدِه حَيثُ هُمَا سِيَّانِ

الأوّل كـ«جَاءَ أَباكَ الكَريمانِ»، والثاني كـ«رأيت أباكَ الكريمَ».

﴿والنونُ في المضارعِ المُتَّصلِ به ضميرُ رفعٍ﴾ وُضِع ﴿لمثنًّى﴾ وهو الألف،

⇐ وعليه إعتمادهم، وفيه يقول إسماعيل النيسابوري:

هذا كتابُ الصِّحاحِ سَيِّدُما صُنِّفَ قَبلَ الصحاحِ والأدبِ

يشملُ أبوابَه ويَجْمعُ ما فُرِّق في غيرِه من الكتبِ

وقيل: بيَّضَه من باب الضاد المعجمة إلى آخره تلميذه إبراهيم بن صالح الورّاق، فلذا غلط فيه في مواضع. ومن تصانيفه أيضاً: كتاب في العروض، ومقدّمة في النحو. والظاهر أنّه مات في حدود سنة ٣٩٣هـ؛ بغية الوعاة ١: ٤٤٦.

قال في الصحاح: ٦: ٢٢٦ «أبا»: «والأب أصله أبو بالتحريك؛ لأنّ جمعه آباء، فالذاهب منه واو؛ لأنّك تقول في التثنية: أبوان، وبعض العرب يقول: أبان على النقص وفي الإضافة: أبيك، وإذا جمعت بالواو والنون قلت: أبون وكذلك: أخون وحمون وهنون، قال الشاعر:

فلمّا تعرفن أصواتنا بكينَ وفديننا بالأبينا

وعلى هذا قرأ بعضهم «إله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق»، يريد جمع أب، أي أبينك؛ فحذف النون للإضافة».

(١) البيت من الوافر للعبّاس بن مرداس السلمي؛ ينظر المقتضب للمبرّد ٢: ١٧٤، مجالس العلماء للزّجاجي: ٣٣٠، والأمالي لابن الشجري ٢: ٣٨، وذكر أنّه من أبيات الكتاب، وخزانة الأدب ٤: ٤٣٥، ومعجم شواهد العربيّة لعبدالسلام هارون: ٢١٣. وروي «وقد سلمت».

﴿أو لِجمع﴾ وهو الواو، **﴿أو﴾** لواحدة **﴿مخاطبةٍ﴾** وهو الياء **﴿نحوُ: «يَفْعَلانِ»﴾** لغائبين، **﴿و«تَفْعَلانِ»﴾** لمخاطبَينِ أو مخاطبتَينِ أو غائبتَينِ، **﴿و«يفعلُونَ»﴾** لجمع الغائبين، **﴿و«تفعلُونَ»﴾** لجمع الحاضرين، **﴿و«تَفعَلِينَ»﴾** لحاضرة، وتسمّى هذه الأفعال بالأفعال الخمسة.

وقال الفارسي[١]: هي معربة، ولا حرف للإعراب فيها؛ إذ لو كان النون حرفَ إعرابٍ لما حَذَفَه الجازم والناصب؛ وهو مردود بأنّ الضمّة في المفرد إعرابٌ اتّفاقاً وقد حذفت بهما[٢]، وأيضاً الإعرابُ ـ حركةً كانَ أو حرفاً ـ هو ما به اختلافُ آخرِ المعربِ باختلافِ العوامل، فلو التزم إبقائه مع العوامل المختلفة لم يكن إعراباً.

﴿إكمالٌ: علائمُ النصبِ خمسٌ: الفتحةُ﴾ وهي الأصل، **﴿والألفُ والياءُ والكسرةُ وحذفُ النونِ﴾** الإعرابيّة، وهذه فروع تنوب عن الفتحة.

﴿فالفتحةُ في الاسم المُفردِ والجمعِ المُكسَّرِ﴾؛ منصرفَينِ كانا أم لا، **﴿والمضارعِ﴾** إن اتّصل بناصب معرباً بالحركة؛ ظاهرةً أو مقدّرةً.

﴿والألفُ في الأسماء الستّةِ﴾ بشروطها السابقة[٣].

﴿والياءُ في المثنّى﴾ مطلقاً **﴿والجمعِ﴾** المذكّر السالم **﴿وملحقاتِهما﴾** المتقدّمة.

---

(١) الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار الإمام أبو علي الفارسي، أخذ عن الزجّاج وابن السرّاج ومبرمان، وبرع من طلبته جماعةٌ كابن جنّي وعليّ بن عيسى الربعي، تقدّم عند عضدالدّولة، وله صنّف الإيضاح في النحو والتكملة في التصريف، ومن تصانيفه: الحجّة، التذكرة، أبيات الإعراب، تعليقة على كتاب سيبويه، المسائل الحلبيّة، البغداديّة، القصريّة، البصريّة، الشيرازيّة، العسكريّة، الكرمانيّة، المقصور والممدود، الأغفال وغير ذلك. توفّي ببغداد سنة ٣٧٧هـ؛ بغية الوعاة ١: ٤٩٧.

قال أبو حيّان في الارتشاف: ٨٤٤ في كيفيّة إعراب المضارع: «ذهب الفارسي إلى أنّه معربٌ ولا إعراب فيه».

(٢) أي الجازم والناصب.

(٣) تنظر صفحة ٧٢.

﴿والكسرةُ في جمعِ المؤنَّثِ السالمِ﴾ وملحقَيْهِ: «أُولات» مؤنّثِ «أُولو»، وباب «عرفات» ممّا جُمِعَ بالألف والتاء ثمّ جُعِلَ عَلَماً.

﴿وحذفُ النونِ في الأفعالِ الخمسةِ﴾ السابقة(١)(٢) إذا دخلها ناصب، ولا يحذف نون الإناث؛ لأنّه ضمير، لا عوضٌ عن رفع المفرد كغيره من نونات المضارع، وبذلك يتميّز عنها في المشترك، وذلك في موضعين:

أحدهما: صيغة جماعة الإناث الغائبات من مضارع الناقص الواوي كـ«يَعْفُونَ» و«يَدْعُونَ»؛ لاشتراكهما بينهنّ وبين جمع المذكّر، وهي «يفعلن» على الأوّل من غير إعلال، و«يَفْعُونَ» على الآخر بحذف إحدى الواوين.

والثاني: صيغة جمع الإناث الحاضرة من الناقص اليائي كـ«تَخشينَ» و«ترمِينَ»(٣) لاشتراكهما بينهنّ وبين واحدتهنّ، فالجمع على أصله من غير إعلال، والواحدة «تَفْعِينَ» بحذف إحدى اليائين.

ومن روافع الاشتراك لفظاً حذف النون وعدمه مع مقتضيه(٤)، وبهما ينحلّ قول بعضهم:

مَا كلمةٌ في لفظِها وَاحِدُهَا　　وجَمْعُهَا قَدْ يَتَعَاقَبَانِ
كَذاكَ الجمعُ لفظٌ واحدٌ　　ذُكِّرَ أَوْ أُنِّثَ لَا لَفْظَانِ

الأوّل بالثاني والثاني بالأوّل.

﴿وعلائمُ الجرِّ ثلاثٌ: الكسرةُ﴾، وهي الأصل، **﴿والياءُ والفتحةُ﴾**، وهما في

---

(١) في نسخة «ج»: السالفة.

(٢) تقدّم في صفحة ٧٤.

(٣) في نسخة «ج»: وترضين.

(٤) «مع مقتضيه» لم يذكر في نسخة «أ».

الجرّ فرعان للكسرة، نائبان عنها، فلا ينافي في فرعيّتها ونيابتها عن الفتحة في النصب كما مرّ(١).

﴿فالكسرةُ في الاسمِ المفردِ والجمعِ المكسّرِ المُنْصَرِفَيْنِ﴾؛ لأنّ غير المنصرف لا ينكسر؛ فهما بالضمّة والكسرة والفتحة على الأصل. ﴿و﴾ في ﴿الجمعِ المؤنّثِ السالم﴾ فهو بالضمّة والكسرة.

﴿والياءُ في الأسماء السّتّة﴾ بالشروط المقدّمة(٢)، فهي بالواو والألف والياء، ﴿والمثنّى﴾ وملحقاتِهِ، وهي بالألف والياء، ﴿والجمع﴾ المذكّر السالم وملحقاته؛ فهي بالواو والياء.

﴿والفتحةُ في غيرِ المنصرفِ﴾؛ فهو بالضمّة والفتحة، إلّا مع «أل» والإضافة؛ فإنّه حينئذٍ يُجرّ بالكسر.

﴿وعلامَتَا الجزمِ: السّكونُ﴾ وهو الأصل، ﴿والحذفُ﴾ أي حذف حرف العلّة أو نون الإعراب، وهو الفرع.

﴿فالسكونُ في﴾ غير الأفعال الخمسة من ﴿المضارعِ﴾ حالَ كونِه ﴿صحيحاً﴾، وهو في عرف الفنّ(٣) ما كان آخرُهُ الذي هو محلّ الإعراب والبناء، صحيحاً؛ سواء اعتلّ عينُه أو فاؤُه أو كلاهما أم لا، وفي عرف الصرف ما صحّ كلّه(٤).

﴿والحذفُ فيه﴾ أي المضارعِ أيضاً؛ فيحذف نونُه بالجزم إن كان من الخمسة مطلقاً، وحرفُ العلّةِ(٥) إن كان ﴿معتلّاً﴾، وهو في عرفنا ما اعتلّ آخره؛ سواء اعتلّ غيره

---

(١) تقدّم في صفحة ٧٤.

(٢) تقدّم في صفحة ٧٢.

(٣) أي في عرف واصطلاح علم النحو لا في اصطلاح علم الصرف كما سيقول.

(٤) أي كلّ أصوله.

(٥) أي يحذف حرف العلّةِ.

أم لا، وفي الصرف ما اعتلّ أحد أُصوله أو أكثر، فإن كان حرف العلّة بدلاً من الهمزة جاز الحذف والإبقاء [﴿وفي الأفعال الخمسة﴾][(١)].

﴿فائدةٌ﴾: يجب ﴿تقديرُ الإعرابِ﴾ في المعرب إذا تَعَذَّرَ أو تَعَسَّرَ ظهورُه، وهو ﴿في سبعةِ مواضِعَ كما هُو المشهورُ﴾؛

﴿فـ﴾ يقدَّرُ ﴿مطلقاً﴾: رفعاً ونصباً وجرّاً، ﴿في الاسمِ المقصورِ﴾، وهو ما آخره ألف مقصورة، لتعذّر تحريكها، ﴿كـ«موسى»﴾ و«عصى»، ولذا لو نوّنتَ المقصور المنصرف حذفتَ ألفه للساكنين وأدخلت التنوين على سابقها كـ«هذا عَصًى»؛ فيكون الإعرابُ ومحلُّه الذي هو الآخر كلاهما مقدّرين، وفيه قال بعضهم:

مَـا مُـعْرَبٌ إعـرابُـهُ وحَـرْفُهُ   كِلَاهُمَا فِي الوَصْلِ[(٢)] مَحْذُوفَانِ

﴿و﴾ في الاسم المعرب بالحركات الظاهرة ﴿المضاف[(٣)] إلى الياءِ كـ«غلامي»﴾ و«أبي» و«مسلماتي» و«رجالي» و«مساجدي»؛ لأنّ ما قبل الياء مشغول بكسرة المجانسة، فلا يقبل غيرَها للإعراب.

﴿و﴾ يقدّر رفعاً ونصباً وجزماً في ﴿المضارعِ المتّصلِ﴾ أي اللّاحق ﴿به نونُ تأكيدٍ غير مباشرةٍ﴾ له، لفاصل بينهما ﴿كـ«يضرِبَانِّ»﴾ بالتشديد، أمّا الرفع فلأنّ علامتَهُ النونُ، وقد حذفت لاستثقال النونات، وأمّا النصب والجزم فلأنّ علامتهما وهو حذف النون وإن كان حاصلاً لكن لما مرّ من الاستثقال، لا لكونه علامةَ النصبِ أو الجزم، فليقدّر كونها محذوفةً لذلك، وفيه نظر ذكرناهُ في الشرح[(٤)].

---

(١) مابين المعقوفتين سقطت من النسخ لكنّها في المتن موجودةٌ.

(٢) في نسخة «ح»: في الأصل. والصحيح «في الوصل»؛ لأنّ الألف في مثل «عصى» يتلفّظ بها في الوقف وتحذف من التلفّظ في الوصل وليست محذوفة في الأصل.

(٣) «المضاف» في عبارة المصنّف صفحة «الاسم» في عبارة الشارح.

(٤) أي في الحدائق النديّة، ينظر ١: ٢٦٩ حيث قال: هذا مفهوم كلامه، وهو سهوٌ منه رحمه الله؛ فإنّ ⇐

﴿و﴾ يقدّر ﴿رفعاً وجرّاً﴾ فقط ﴿في﴾ الاسم ﴿المنقوصِ﴾، وهو ما آخرُه ياءٌ قبلَها كسرةٌ ﴿كـ«قاضٍ»﴾، لثقل الضمّة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها؛ فلا يقدّر مطلقاً مع سكونه؛ لعدم الثقل كـ«ظَبْي» و«كُرْسِيّ»، ولا الفتح نصباً مع كسره لخفّته ولو بعد الكسر كـ«رأيت قاضياً أو القاضيَ».

قال صاحب البسيط[1]: هذه المسألة ممّا يعاني عليها في باب «جوار»، ويقال: أيُّ اسم إذا تمّ لفظُه نقص حكمه، وإذا نَقَصَ لفظُه تَمَّ حُكمُه، والمراد بنقصان لفظه حذف يائه، وبتمام حكمِهِ لحوقُ التنوينِ.

﴿و﴾ يقدّر ﴿رفعاً ونصباً﴾ فقط ﴿في المضارع المعتلّ بالألف﴾؛ لتعذّر تحريكه،

⇐ الإعراب إنّما يقدّر في الصورة الأُولى فقط، وهي قولنا: هل تضربانّ، فإنّه المقدّر فيه ثبوت النون، والأصل: «هل تضربانن» بثلاث نونات: الأُولى: نون الرفع، والثانية: نون التوكيد الثقيلة، حُذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات فحيث حذفت قدّر ثبوتها؛ لأنّها علامة الرفع، بخلاف نحو: «أن لا تضربانّ» من قولك: أمرتكما يا زيدان أن لا تضربانِّ عمراً؛ فإنّ أصله قبل دخول الناصب «لا تضربانّ» بتخفيف نون الرفع، و«لا» نافية فدخل الناصب، فحذفت نون الرفع علامةً للنصب، ثمّ أكّد بالنون الثقيلة وجاز تأكيده بها لمكان «لا» النافية، فإنّه يجوز تأكيده بها بعدها بقلّة ـ كما مرّ ـ، وكذا نحو: «لا تضربانّ». وحرّكت نون التأكيد في الصور الثلاث لالتقاء الساكنين: الألف والنون المدغمة، ولم تحذف الألف لئلّا يلتبس بفعل الواحد، ولا النون لفوات المقصود منها، وحرّكت بالكسر تشبيهاً بنون التثنية الواقعة بعد الألف.

وقد ظهر أنّ المضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشرة لا يقدرّ فيه إلّا الرفع فقط بخلاف النصب والجزم؛ فإنّهما فيه لفظيّان.

وأظنّ المصنّف رحمه الله تبع في هذا السهو ابن هشام في الأوضح. لكن ابن هشام لم يذكر التقدير إلّا في صورة الجزم والمصنّف قاس النصب عليه على أنّ تأكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز إلّا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير أن تكون «لا» نافيةً و«أن» مصدريّةً، وإلّا فيجوز تقديرها ناهيةً فتكون «أن» مفسّرةً لا مصدريّةً فيجب الجزم حينئذٍ، ويجوز الرفع أيضاً على تقدير «لا» نافيةً و«أن» مفسّرةً.

(١) محمّد أبو عبدالله ضياء الدين بن العَلِج بكسر اللام المهملة، مؤلّف كتاب البسيط في النحو، انظر ترجمته في طبقات النحاة واللغويين لابن شهبة: ٢٩٨. ولم أعثر على قوله.

إذا لم تتّصل به إحدى النونات الثلاث، لبنائه مع نون الإناث والمؤكّدة المباشرة، وإعرابه مع نون الإعراب بها لفظاً ﴿كـ«يَحْيَىٰ»﴾ و«يَـخْشَىٰ»، وجزمُه بحذف ألفه، فلا تقديرَ.

﴿ورفعاً﴾ فقط ﴿في المضارعِ المعتلِّ بالواوِ والياءِ﴾، لثقل الضمّة عليهما ﴿كـ«يدعُو» و«يرمي»﴾، ويظهر فتحه نصباً لخفّته وجزمه بالحذف أيضاً.

فإن قلت: إنّ المصنّف ﷺ لمّا قال هنا بتقدير الحركة في المضارع المعتلّ، لم يجز له القول بأنّ جزمه بحذف الحرف، كما قال في علامتَي الجزم؛ إذ الجازمُ لا يُسْقِطُ الحرفَ مع وجود الحركة ولو مقدّرة، بل ينبغي أن يقول كسيبويه(١) وتابعيه بأنّ جزمه بإسقاط الحركة التقديريّة، وأنّ حذف الحرف ليس بالجازم بل مَعَه؛ للفرق بين صورتَي المرفوع والمجزوم دفعاً للالتباس.

قلت: وافق المصنّف ﷺ في ذلك كثيراً من النُّحاة، حيث جزموه بحذف الحرف مع قولهم بتقدير الحركة؛ نظراً إلى ظاهر الحال من عدم الحركة لفظاً، وإلى(٢) أنّ حذف الحرف للجزم أولى من حذفه للفرق؛ إذ الأوّل معهود ومعروف، بخلاف الثاني، ومنهم ابن الحاجب في الكافية(٣)، قال: «والمعتلّ بالواو والياء بالضمّة تقديراً، والفتحة لفظاً،

(١) ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ١: ١٣، ١٤ (تحقيق عبدالسلام هارون) أنّ الإعراب معنويّ، وهو تغييرٌ في آخر الكلمة، أو ماكالآخر لعاملٍ دخل عليها نفسها والحركات علاماتُ الإعراب ودلائل عليه، وتبعه في ذلك الأعلم؛ النكت على كتاب سيبويه ١: ١٢٠، وقال أبو حيّان في الارتشاف: ٨٤٨: «وإذا دخل الجازمُ على هذه الأفعال حذفت الواو والياء والألف، نحو: لم يَغْزُ، ولم يَخْشَ، ولم يرمِ، والمشهور المقرَّر أنّها حذفها الجازمُ، والذي قرّرناه في شرح وغيره: أنّها تحذف عند الجازمِ لا بالجازم». وانظر أيضاً الحدائق النديّة ١: ٢٧٣.

(٢) «إلى» لم يذكر في نسخة «ب».

(٣) عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب، صنّف في الفقه مختصراً، وفي الأصول ⇐

والحذف، والمعتلّ بالألف بالضمّة والفتحة تقديراً والحذف»، انتهى. وقال الشيخ ﵀ في شرحه: «إنّما جاز عند النُّحاة حذف الواو والياء والألف في الجزم لأنّ الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتلّ محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم، فلمّا دخل لم يجد في آخر الكلمة إلّا حرفَ علّةٍ مشابهة للحركة فحذفها»، انتهى[1].

ولعلّ المصنّف ﵀ أراد بعلامة الجزم ما يعمّ لازمه الدالّ عليه؛ سواء كان بالجازم أم معه، فلا ينافي وفاقَه ﵀ لسيبويه، فإنّ حذف الحرف عنده أيضاً علامةٌ للجزم بهذا المعنى، وإلّا فلم يكن فارقاً؛ فتأمّل.

﴿و﴾ رفعاً فقط في ﴿جمعِ المذكّرِ السالمِ المضافِ إلى الياء كـ«مُسْلِمِيَّ»﴾ في «جاء مسلميَّ»، أصله «مسلموي»، اجتمعت الواوُ والياءُ في كلمة واحدة مع سكون السابقة، فقلبت الواو ياءاً قياساً، وأُدغمت الياء في الياء، وكُسرت الميم للمجانسة، وقدّرت الواو علامةً للرفع.

وأمّا النصب والجرّ فعلامتهما ـ وهي الياء ـ ظاهرةٌ، وإن عرضها الإدغام؛ فتقول: «مسلميَّ» أبداً، لكنّ الياء الأُولى في الرفع منقلبةٌ وفي غيره على أصلها.

ويقدّر الإعراب في غير هذه السبعة أيضاً فيما حُذِفَ إعرابُه للساكنين كـ«أبُو القَوْمِ» و«زَائِرُو الحَرَمِ» و«طائفَا البيتِ». وفي المحكيِّ كـ«مَنْ زيداً؟» بالنصب، لمن قال:

⇐ مختصراً، وآخر أكبر منه سمّاه المنتهى، وفي النحو: الكافية وشرحها، ونظمها الوافية وشرحها، وفي التصريف: الشافية وشرحها، وفي العروض قصيدةً، وشَرَحَ المفصَّلَ بشرحٍ سمّاه الإيضاح، وله الأمالي في النحو، مات بإسكندريّة سنة ٦٤٦هـ؛ بغية الوعاة ١: ١٣٥.

وانظر كلامه في الكافية في النحو المطبوعة مع شرح الرضي ٤: ٢٢.

(١) شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٥.

«رأيت زيداً»، وبالجرّ لمن قال: «مررت بزيدٍ»، أو بالرفع لحكايته، فـ«مَن» مبتدأ مبنيّ، والمحكيّ خبرُهُ، وهو مرفوع تقديراً، وقد يُستغنى عن الخبر بحرف إعراب يلحق لفظَ «مَن»؛ ليدلّ على إعراب الخبر (١) المحكيّ المحذوف فيه، فيقال: «مَنُو» لحكاية المرفوع، و«مَنَا» للمنصوب، و«مَنِي» للمجرور، وفيه ألغز من قال:

مَا حَرفُ إعـرابٍ لِـمبنيٍّ وَقَـدْ نَابَ عَنِ اسمٍ حَلَّ فِي المَكَانِ

---

(١) كلمة «الخبر» لم يذكر في نسخة «ب».

الحديقةُ الثانيةُ فيما يَتعلَّقُ بالأسماءِ:

الاسمُ إنْ أَشْبَهَ الحرفَ فَمبنيٌّ، وإلَّا فَمُعْرَبٌ. والمعرباتُ أنواعٌ، الأوّلُ: مَا يَرِدُ مرفوعاً لا غيرُ، وَهُوَ أربعةٌ: الأوّلُ: الفاعلُ، وهو مَا أُسنِدَ إليه العاملُ فيه قائماً به، وهو إمّا ظاهرٌ أو مضمرٌ[1]؛ فالظاهرُ ظاهرٌ، والمضمرُ بـارزٌ ومسـتترٌ. والاستتارُ يَجِبُ في الفعلِ في ستّةِ مَواضِـعَ: فـعلِ الأمـرِ لـلواحـدِ المُـذكّرِ، والمضارعِ المبدُوءِ بـتاءِ خـطابِ الواحـدِ، أو بـالهَمزةِ أو بِـالنونِ، والفـعلِ الاستثنائِيِّ[2]، وفعلِ التعجّبِ، وأُلحِقَ بذلكَ: زيدٌ قامَ أو يقومُ. ومَا يظهرُ فِي بَعْضِ هذهِ المواضعِ كـ«أقوم أنا» فتأكيد كـ«قمت أنا».

تبصرةٌ: تُلازِمُ الفعلَ علامةُ التأنيثِ إن كانَ فـاعِلُهُ ظـاهراً حَـقِيقيَّ التأنـيثِ كـ«قامت هندٌ»، أو ضميراً متّصلاً مطلقاً كـ«هندٌ قَامَت» و«الشَّمسُ طَلَعَتْ»، ولك الخيارُ معَ الظاهرِ اللفظيِ كـ«طلعت أو طلعَ الشمسُ»، و يترجّح ذكرُهَا معَ الفصلِ بِغيرِ «إلّا» نحو: «دخَلَتْ أو دَخَلَ الدارَ هندٌ»، وتركُهَا مع الفصلِ بِها نحو: «ما قام إلّا امرأةٌ»، وفي باب «نعم» و«بئس» نحو: «نِعْمَ المرأةُ هندٌ».

مسألةٌ: والأصلُ في الفاعلِ تقدُّمُهُ على المفعولِ، ويجبُ ذلك إذا خِيفَ اللبسُ، أو كَانَ ضميراً متّصلاً والمفعولُ متأخِّراً عن الفـعلِ. ويـمتنعُ إذا اتَّـصَلَ بـه ضميرُ المفعولِ، أو اتَّصَلَ المفعولُ وهو غَيرُ متّصلٍ، وما وَقَـعَ مـنهما بـعد «إلّا» أو معناها وَجَبَ تَأخيرُهُ.

---

(١) في بعض نسخ الصمديّة: وهو ظاهرٌ ومضمر.

(٢) في بعض نسخ الصمديّة: وفعل الاستثناء.

﴿الحديقةُ الثانيةُ﴾

﴿في﴾ ذكر ﴿ما يتعلّق بالأسماءِ﴾

وربّما يذكر فيها غيره تبعاً أو اعتباراً لتعلّقه بالأسماء بالواسطة.

﴿**الاسمُ**﴾ إمّا معرب أو مبنيّ ؛ لأنّه ﴿**إنْ أَشْبَهَ الحرفَ**﴾ في الوضع على حرف أو حرفين أو عدم استقلال المعنى بالمفهوميّة[1] ﴿**فَمبنيٌّ**﴾؛ لمشابهته لمبنيّ الأصل ترجيحاً لمقتضاها[2]؛ لقوّتها على مقتضى أصله وهو الإعراب[3]، ﴿**وإلّا**﴾ يشبه الحرف؛ سواء انتفى الشبه عن أصله[4] أو شَبَّهَهُ ثمّ سقط بمعارض كالإضافة ونحوها من خواصّ الاسم المضعِّفةِ لشبه الحرف، المقوّية لجانب الاسميّة ومقتضاها الذي هو الإعراب ﴿**فَمُعْرَبٌ**﴾ على أصله، وحكمه اختلاف آخره باختلاف العوامل.

﴿**والمعرباتُ أنواعٌ، الأوّلُ: مَا يَرِدُ مرفوعاً لا غيرُ**﴾ بالبناء على الضمّ، لقطعه عن الإضافة المنويّة، تشبيهاً له بـ«قبل» و«بعد»، أي لا غيرَ مرفوعٍ، ﴿**وَهُوَ أربعة**﴾ أقسامٍ:

---

(١) أو غيرهما ممّا يوجب البناء عند عدم المعارض.

(٢) أي يُبنى لترجيح مقتضى مبنيّ الأصل الذي هو البناء.

(٣) أي لكون مقتضى مبنيّ الأصل أقوى من مقتضى أصل الأسم، وفيه نظرٌ.

(٤) أي انتفى الشبه أصلاً، وليس المراد من «أصله»: أصل الاسم.

القسم ﴿الأوَّلُ: الفاعِلُ﴾، ورفعُهُ واجبٌ كنصب المفعول، وجاز عكسه شاذّاً مع الأمن من إيهام خلاف المراد كقولهم: «خرق الثوبُ المسمارَ»؛ للقطع بأنّ الخارق هو المسمار لا الثوب، وجعله ابن الطراوة[1] قياساً مطّرداً.

ومن الغريب أيضاً اجتماع جرّ الفاعل وسكونه في قول طرفة[2]:

٣ ـ [بِجِفَانٍ تَعْتَرِي نَادِيَنَا] مِنْ سَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصِّنَّبِر

الصّنبر بكسر الباء وسكون الراء، وهو فاعل «هاج»، وأصله الصِّنَّبرِ بالجرّ، وُقِفَ عليه بالنقل. قال ابن جنّي في خصائصه[3]: كان حقّه بعد إسكان آخره ونقل حركته إلى

---

(١) سليمان بن محمّد بن عبدالله السبائي المالقي أبوالحسين ابن الطراوة، سمع على الأعلم كتاب سيبويه وعلى عبدالملك بن سِراج، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض وغيرهما، وألّف الترشيح في النحو وهو مختصر، المقدّمات على كتاب سيبويه، مقالةٌ في الاسم والمسمّى، توفّي سنة ٥٢٨هـ.
قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح ٢: ٢٤١: «وجعله ابن الطراوة قياساً مطرّداً واستأنس له بعضهم بقراءة عبدالله بن كثير «فتلقّى آدمَ من ربّه كلماتٌ» بنصب «آدم» ورفع «كلمات»، وفيه نظر؛ لإمكان حمله على الأصل: لأنّ من تلقّى شيئاً فقد تلقّاه الآخر».

(٢) طرفة بن العبد بن سفيان، اسمه عمرو، ولُقِّبَ ببيت قاله، وقيل هو أشعر الشعراء الجاهليّين بعد امرئ القيس، وله معلّقة بين المعلّقات السبع.
والبيت من رمل له في ديوانه: ٤٣، ينظر الخصائص ١: ٢٨١، ٢: ٢٥٤، ٣: ٢٠٠، والمحتسب ٢: ٨٣.
وروي «مجلسَنا».
الصنبر الريح الباردة، والسديف السنام أو شحمه، و«هاج» من الهيجان واضح.

(٣) أبوالفتح عثمان بن جنّي، بسكون الياء معرّب «كِنِّي»، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، لَزِمَ أبا علي الفارسي مدَّةَ أربعين سنةً، ولمّا مات أبو علي تصدَّر ابن جنّي مكانَه ببغداد، وأخذ عنه الثمانيني وعبدالسلام البصري، وأبوالحسن السَّمْسَمي، صنّف الخصائصَ في النحو، سرّ صناعة الإعراب، شرح تصريف المازني، شرح مستغلق الحماسة، اللمع في النحو، المذكّر والمؤنّث، محاسن العربيّة، المحتسب في إعراب الشواذّ، شرح الفصيح وغير ذلك، مات لليلتين بقيتا من صفر، سنة ٣٩٢هـ؛ بغية الوعاة ٢: ١٣٢.
وانظر كلامه بتغيير يسير في الخصائص (تحقيق محمّد علي النجّار) ١: ٢٨١.

ما قبله أن يكون الباء مضمومةً كـ«عَضُد»؛ لأنّه مرفوع بالفاعليّة، لكنّه جرّه بإضافة الظرف إلى الفعل بمعنى المصدر، كأنّه قال: حينَ هَيَجَانِ الصنبر، فنقلت كسرة الراء إلى الباء، جرُّهُ[1] بالإضافةِ معَ سكونِ آخرِه بالنقل، وفيهما ألغزت بقولي:

مَا فَاعِلٌ لِلفعلِ يَا مَنْ يـرع ... جَرٌّ مَعَ الإسكانِ فِيهِ اجتَمَع

وَالآخَرُ المنصوبُ بِالرَّافِعِ ... مَفْعُولُه إِذْ ذَاكَ قَدْ اِرْتَفَع

أردت بالثاني الأوّل، وبالأوّل الثاني. وفيه أيضاً ألغز بعضهم فقال:

مَا فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ لكِن جَرُّهُ ... مَعَ السُّكُونِ فِيهِ ثَابِتَانِ

وقال بعضهم:

مَا مُعْرَبٌ فِي لَفْظِهِ حَرَكَةُ الـ ... إعرابِ والسكونِ حَاصِلانِ

﴿وَهُوَ﴾ أي الفاعلُ لغةً: مَنْ صدر عنه الفعلُ، وعرفاً: ﴿مَا﴾ أي اسمٌ، بقرينةِ الحديقة[2]؛ سواء كان اسماً صريحاً أو مؤوّلاً. ﴿أُسنِدَ إليه العاملُ فيه﴾ الرافع له من فعله أو اسمه أو معناه أو مصدر أو مشتقّ، ولو رفعاً حكميّاً، كما إذا كان مجروراً بزائدٍ نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[3]، حال كون ذلك العامل ﴿قائماً به﴾ أي بذلك الاسم، ويعرف قيامُه به بصحّة وصفه بما وضع لما قام به الحدثُ كالصفة المشبّهة واسم الفاعل؛ سواء صدر الحدث عنه كـ«قام زيدٌ»، أم لا كـ«ماتَ بكرٌ»، وكان الإسناد إيجابيّاً أم سلبيّاً، خبريّاً أم إنشائيّاً كـ«قُمْ» و«قُمْتَ» و«لا تقومُ» و«لا تَقُمْ».

قال ابن الحاجب في أماليه: لا فرق في قيام العامل بفاعله بين أن يكون العامل مثبتاً

---

(١) الظاهرُ أنّ الصحيح: فجرّه.

(٢) أي لأنّ الحديقةَ الثانية في الأسماء وما يتعلّق بها.

(٣) ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ النساء: ٧٩.

أو منفيّاً، ومستفهماً عنه أو مشروطاً، ومأموراً به أو منهيّاً عنه؛ لأنّ الغرض ذكرُ العاملِ متعلّقاً بمَنْ هُو له على اختلاف الأحكام المتعلّقة به.

فخرج الخبر؛ لأنّه مسند، والمبتدأ؛ لأنّه مسند إليه لغير عامله، ونائب الفاعل؛ لأنّ عامله واقع عليه غير قائم به، وفيه كلام لا يسعه المقام.

﴿وهو﴾ أي الفاعل **﴿إمّا ظاهرٌ أو مضمرٌ: فالظاهرُ ظاهرٌ﴾** أي بارزٌ لا يستتر، أو بَيِّنٌ لايحتاج إلى البيان، **﴿والمضمرُ﴾** قسمان: **﴿بارزٌ﴾** ملفوظ كتاء «قمت»، **﴿ومستترٌ﴾** منويّ غير ملفوظ، كالمنويّ في «زيدٌ قامَ»، وهو ليس «هو»[1]، بل «هو» ضمير بارز، ولا لفظ للمستتر إلّا أنّهم يعبّرون عنه بلفظ مرادفه عند الحاجة إليه.

﴿و﴾ هذا **﴿الاستتارُ يَجِبُ في الفعلِ في ستّةِ مَواضِعَ﴾**؛ فيمتنع إبرازه وإظهاره، وهو المراد بوجوب الاستتار.

وهذه المواضع هي: **﴿فعل الأمرِ﴾** الموضوع **﴿للواحدِ المُذكّرِ﴾** الحاضر كـ«قُمْ»، دون المؤنّث كـ«قُومِي»، والمثنّى والجمع كـ«قُومَا» و«قُومُوا» و«قُمْنَ»؛ فإنّ الياء والألف، والواو والنون ضمائرُ بارزة للفاعل.

﴿والمضارع المبدُوء بتاءِ خطابِ الواحدِ﴾ المذكّر كـ«تقومُ يَا زيدُ»، لا تاء الغائبة؛ إذ يجوز فيها الإظهار والإبراز كـ«تَقومُ هندٌ أو هي»، **﴿أو﴾** المضارع المبدوء **﴿بِالهَمزةِ﴾** للمتكلّم وحده **﴿أو بِالنونِ﴾** له مع غيره كـ«أقوم» و«نقوم» لاثنين أو أكثر.

﴿والفعلِ الاستثنائي﴾ المخرِج مابعدَه عن حكم ما قبلَه، كـ«خلا» و«عدا» و«حاشا» و«ليس» و«لا يكون» كـ«جاء القوم عدا زيداً» بالنصب، وفي مرجع المستتر مذاهبُ ثلاثةٌ تأتي في الحديقة الخامسة[2].

---

(١) أي الفاعل المنويّ في «زيدٌ قام» ليس «هو».

(٢) سيأتي في صفحة ٥٦١.

﴿وفعل التعجّبِ﴾ نحو: «أَحْسِنْ بزيدٍ»؛ لأنّه في الأصل فعل أمرٍ للواحد، وإن انسَلَخَ عن معنى الأمر، و«مَا أَحْسَنَهُ» بصيغة الماضي؛ فإنّ فيه ضميراً عائداً إلى «ما» الموصولة أو الموصوفة على خلافٍ يأتي[١].

﴿وأُلحِقَ بذلكَ﴾ المذكور غيرُهُ أيضاً في وجوب الاستتار؛ فقد ألحق به ابن هشام[٢] نحو: ﴿«زيدٌ قامَ أو يقومُ»﴾ و«هندٌ قامت أو تقوم»، والحقّ خلافه، ولذا نسبه إلى غيره[٣]، بل ذلك يجوزُ استتارُه كما مرّ، ولا يجب لجواز إظهاره وإبرازه أيضاً.

﴿وَ﴾ أمّا ﴿مَا يظهرُ فِي بَعْضِ هذه المواضعِ﴾ الستّة السابقة من ظاهرأوضمير بارز ﴿كـ«أقوم أنا»﴾ و«نقوم نحن أو كلانا» ﴿فـ﴾ هو ﴿تأكيدٌ﴾ للمستتر تابعٌ له، لا فاعلٌ قائمٌ مقامَهُ، فليس من باب إظهار الفاعل وإبرازه لينافيَ وجوبَ استتارِه، بل من باب التأكيد للفاعل المستتر بظاهرٍ أوبارز ﴿كـ﴾ تأكيد الفاعل البارز بمثله في ﴿«قُمت أنا»﴾.

فإن قلت: لعلَّ الأمر في الموضعين الأخيرين[٤] أيضاًكذلك، فيكون «هو» و«هي» في الغائب والغائبة تأكيداً للفاعل لا فاعلاً، فما الفرق بينهما والمواضع الستّة[٥]؟

---

(١) سيأتي في صفحة ٤٢٨.

(٢) عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، النحوي الفاضل، والمحقِّق المشهور، تلا على ابن السرّاج وسمع على أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سَلمى، وحضر دروس التاج التبريزي، صنّف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، عمدة المطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، شرح التسهيل، شرح الشواهد الكبرى والصغرى، شرح بانت سعاد، قطر الندى وشرحه، شذور الذهب وشرحه، الجامع الكبير والصغير، شرح اللمحة البدرية، المسائل السفرية، وغيرها من الكتب. توفي ليلة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٦٩.

وانظر إلحاق ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١: ٨٨، حيث قال: «الاستتار في نحو: «زيدٌ قام» واجبٌ؛ فإنّه لا يقال: «قام هو» على الفاعليّة».

(٣) يعني: قال المصنّف: ألحِق، ولم يقل هذا من موارد وجوب الاستتار.

(٤) في نسخة «ب» بدل «الأخيرين»: الآخرين.

(٥) في نسخة «ب»: بين الستّة.

قلت: الفرق أنّ الفعل فيهما قد يرفع الظاهرَ بالفاعليّة، فعدم وجوب الاستتار فيه ثابت، فيجوز جعل البارز أيضاً فاعلاً، بخلاف هذه المواضع، فالعمدة في الباب ملاحظة حكم الإظهار؛ فما يجوز إظهاره لا يجب استتاره، وما لا يجوز إظهاره لم يجز إبرازه أيضاً، فيعلم أنّه يجب استتاره، وأنّ البارز تأكيد لا فاعل.

﴿**تبصرةٌ: تُلازِمُ الفعلَ علامةُ التأنيثِ**﴾، وهي تاء متحرّكة في أوّل المضارع وساكنةٌ في آخر الماضي، وأمّا نون الإناث وياء المخاطبة فضميران للفاعل لا حرفان لتأنيثه، ﴿**إن كانَ فاعِلُهُ**﴾ اسماً ﴿**ظاهراً حَقِيقيَّ التأنيثِ**﴾ غير مفصول عنه بأجنبيّ، ﴿**كـ«قامت**﴾ أو تقوم ﴿**هندٌ**﴾ أو الهندان أو الهنداتُ أو صالحةٌ أو صالحتانِ أو الصالحاتُ»، لا كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾[1]؛ للفصل بالمفعول.

ولا يعتدّ بالفصل بـ«أل» التعريف لأنّها كالجزء، وفيه ألغز من قال:

أَيـنَ غَـدَا التأنيثُ لِلفِعلِ لَـدَيْهِمُ حتماً مَعَ الفَصْلِ

﴿**أو**﴾ كان الفاعل ﴿**ضميراً متّصلاً**﴾ لغائبة ﴿**مطلقاً**﴾؛ سواءٌ كان تأنيثه حقيقياً ﴿**كـ«هندٌ قَامَتْ**﴾ أو تقوم»، أم لا نحو: ﴿السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[2]، ﴿**و«الشَّمسُ طَلَعَتْ»**﴾، ويستثنى منه المؤنّث اللفظي علماً لمذكّر كـ«طلحة»؛ فلا يجوز التأنيث له ولا لضميره خلافاً للكوفيّين[3].

---

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ...﴾ الممتحنة: ١٠.

(٢) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ الانشقاق: ١.

(٣) قال الشارح في الحدائق النديّة ١: ٢٩١: «وأمّا نحو: «طلحة» علماً لرجلٍ فلا يجوز في ضميره المتّصل إلحاق التاء؛ فلا يقال: «طلحةُ قامت». وأجازه بعض الكوفيّين نظراً إلى اللفظ، وهو بعيد؛ إذ يلزم منه اشتباه المذكّر بالمؤنّث، فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذورٌ».

﴿ولك الخيارُ﴾ بين تأنيثِ الفعلِ وتذكيرِه إذا كان ﴿مع﴾ فاعلٍ ﴿ظاهرٍ﴾[١] غيرِ مضمرٍ، من المؤنّث ﴿اللفظيّ كـ«طَلَعتْ أَوْ طَلَعَ الشَّمسُ»﴾؛ فالتأنيث للمعنى والتذكير للّفظ.

﴿و﴾ لكن ﴿يترجّحُ﴾ مع ثبوت الخيار ﴿ذكرُهَا﴾ أي علامة التأنيث ﴿معَ الفصلِ﴾ بين الفعل وفاعله ﴿بِغيرِ «إلّا»﴾ الاستثنائيّة ﴿نحو: «دخَلَتْ أو دَخَلَ الدارَ هندٌ»﴾؛ للفصل بالمفعول، فإنّ التأنيث على الأصل والتذكير مغتفرٌ لطول الكلام وبُعدِ الفعل عن فاعله بالفصل. ﴿و﴾ يرجّح أيضاً مع الخيار ﴿تركُهَا مع الفصلِ بِها﴾ أي بـ«إلّا» ﴿نحو: «ما قام إلّا امرأةٌ»﴾ مع جواز «قامت»؛ فإنّ ما بعد «إلّا» بدل عن الفاعل المحذوف وهو المستثنى منه، وبدل الفاعل فاعل، وفيه ألغز الزمخشري بقوله:
أَخْبِرْنِي عَنْ فَاعِلٍ خَفِيَ فَمَا بَدَا وَعَنْ آخَرَ لاَ يَخْفَىٰ أَبَدا[٢].

---

(١) عبارة الصمدية: مع الظاهر اللفظي.

(٢) الأحاجي النحويّة: ٣٧، المسألة ١٤.

قال الزمخشري في ذيل المسألة: «أفعل» و«نفعل» لا يكون فاعلهما اسماً ظاهراً، ولا يكون أيضاً ضميراً بارزاً.

فإن قلت: أما تقول: أفعل أنا، ونفعلُ نحن؟

قلت: ليسا بمسندين إلى هذين المنفصلين، إنّما استنادهما إلى مستترين وهذان مؤكّدان لهما، كما تقول: افعلوا أنتم في تأكيد المنفصلة.

والفاعل إذا وقع بعده «إلّا» لم يستتر أبداً؛ لأنّ «إلّا» ضربت سدّاً بينه وبين فعله، فأنّى يتّصل به حتّى يستتر فيه؟! فيلزم إمّا اسمٌ ظاهرٌ أو ضمير متّصل.

فإن قلت: فَلِمَ زعمت أنّه فاعل؟ أو ليس الفعل مسنداً إلى أعمّ العامّ وهذا مستثنى منه؟

قلت: هذا شيءٌ منسوخ الحكم غيرُ ملتفت إليه، والأمر عندهم مبنيّ على هذا الظاهر، وكذلك ما عداه من مقتضيات الفعل، كقولك: ما رأيتُ إلّا زيداً وما جئت إلّا جيئةً واحدةً، وما أزوره إلّا يومَ الجمعة.

ولذلك سمّى سيبويه «إلّا» هذه لغواً، أراد به أنّه لا فصل في حكم الإعراب بين وجودها وعدمها؛ لأنّ

⇐

أراد بالأوّل ما يجب استتاره، وبالثاني ما وقع بعد «إلّا».

﴿و﴾ يترجّح تركها أيضاً مع الخيار ﴿في باب «نِعْمَ» و«بِئْسَ»﴾ و«حبّذا» و«ساء»، ﴿نحو: «نِعْمَ المرأةُ هندٌ»﴾ مع جواز «نِعْمَتْ» مرجوحةً، فالتأنيث على الأصل، والتذكير بتأويل الفاعل بالجنس، أو لجمود الفعل وعدم تصرّفه.

وحكم المشتقّ وما يلحق به في العملِ كالمنسوب حُكم الفعل في جميع ما مرّ.

وأمّا إذا كان الفاعل مثنًّى أو مجموعاً فلايجوز تثنية الفعل أو جمعه لاستلزامهما اجتماع فاعلين لواحد إلّا في لغةٍ ضعيفةٍ يسمّونها لغةَ «أكلوني البراغيث»[1]. وأوّلها الجمهور بوجوه: إبدال الثاني من الضمير، أو تجريده عن معنى الضمير وجعله حرفاً متمحّضاً لعلامة الجمع أو التثنية، أو جعل الثاني مبتداءً والجملة خبراً متقدّماً.

﴿مسألةٌ: والأصلُ﴾ الراجح ﴿في الفاعلِ تقدُّمُهُ على المفعولِ﴾ بإيلائه للعامل؛ لأنّه كالجزء منه، ﴿و﴾ لكن ﴿يجبُ ذلك إذا خِيفَ اللبسُ﴾ أي التباسه بالمفعول كـ«ضرب غُلامِي عَدُوِّي»، و«هذا هذا»[2]؛ فإن أمن لقرينةٍ لفظيّةٍ كـ«ضَرَبَتْ زيدا هند»، أو معنويّةٍ كـ«أرضعَتِ الصُّغْرَى الكُبرى» جاز تأخيرُ الفاعل تعويلاً على القرينة.

﴿أو كان﴾ الفاعلُ ﴿ضميراً متّصلاً﴾ بالعامل؛ بارزاً أو مستتراً، ﴿و﴾ الحال أنّ

⇐ مقتضيات الفعل حالها معها كحالها قبل دخولها من كونها فاعلاً ومفعولات لا تتغيّر عن منهاجها، انتهى ملخّصاً.

(١) اعلم أنَّ الأصلَ في الفعلِ إذا أُسنِدَ إلى المُثنّى أو الجمع أنْ يُجرَّدَ ويأتي مفرداً، ولكن قد تلحقُه حروفٌ دالّةٌ على التثنية والجمع كالتاء الدالّة على التأنيث، كقول رسول الله صلّى الله عليه وآله: يتعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ باللّيل وملائكةٌ بالنّهار» (صحيح البخاري ١: ١٣٩)، وقولِ بعضهم: «أكَلُوني البراغيث»، ولذا سُمّيت هذا النوع من الاستعمال بـ«لغة أكلوني البراغيث»؛ أنظر النهجة المرضيّة في شرح الألفية تحقيق السيّد قاسم الحسيني: ١٤٨.

(٢) أي ضَرَبَ هذا هذا.

﴿المفعولَ متأخّرٌ[١] **عن الفعلِ﴾** العامل كـ«ضربتُ زيداً وضَرَبَ إيّاه»؛ فلو لم يقصد تأخّر المفعول عن الفعل جاز تقديمُه على الفعل والفاعل معاً كـ«زيداً ضربت».

﴿ويمتنع﴾ تقديم الفاعل **﴿إذا اتَّصَلَ به ضمير﴾** راجعٌ إلى **﴿المفعولِ﴾** كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[٢]؛ إذ لو قدّم الفاعل لزم الإضمار قبلَ الذكرِ لفظاً ورتبةً، وهو ممتنع[٣].

﴿أو اتَّصَلَ المفعولُ﴾ بفعله أي كان ضميراً متّصلاً به **﴿و﴾** الحال أنّ الفاعل **﴿هو غَيرُ متّصلٍ﴾**، بل ضميرٌ منفصل أو اسم ظاهر كـ«نَصَرَكَ هُوَ أو زيدٌ»؛ فلو قدّم الفاعل لزم انفصال المفعول مع إمكان اتّصاله، وهو لا يجوز، وأمّا مع اتّصال الفاعل أيضاً يجبُ تقديمُه كـ«ضربتك».

﴿وما وَقَعَ منهما﴾ أي من كلّ فاعل أو مفعول وقع **﴿بعدَ «إلّا» أو﴾** بعدَ **﴿معناها﴾** الذي في «إنّما»[٤]، فإنّه بمعنى «ما» النافية الداخلة على العامل و«إلّا» الاستثنائيّة الداخلة على ثانيهما[٥] **﴿وَجَبَ تأخيرُه﴾** أي الواقع بعد «إلّا» أو معناها. فإنّ الواقع بعد «إلّا» لفظاً أو معنًى هو المحصور فيه الآخرُ[٦] من حيث إنّه متعلّق العاملِ؛ حَصْرَ صفةٍ في

---

(١) عبارة المصنّف ﷺ في الصمديّة هنا هكذا: «والمفعولُ متأخّراً» برفع المفعُول ونصب متأخّر، على عطفهما باسم «كان» المتقدّمة وخبرها، والشارح ﷺ عكس الإعرابَ فجعلَ «المفعول» منصوباً، و«متأخّر» مرفوعاً؛ لجعلهما اسماً وخبراً لـ«أنّ».

(٢) ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ١٢٤.

(٣) أي هو هنا ممتنع؛ إذ ليس من الموارد الستّة المشهورة.

(٤) يعني: كلّ فاعل أو مفعول وقع بعد «إلّا» أو «إنّما» وجب تأخيره؛ لأنّ في «إنّما» أيضاً معنى الحصر الذي هو موجودٌ في «إلّا».

(٥) مثلاً قولك: «إنّما ضربكَ زيدٌ» بمنزلة «مَا ضَرَبَكَ إلّا زيدٌ».

(٦) لفظ «الآخر» هنا نائب فاعلُ المحصور أي الذي وقع بعد «إلّا» هو الذي حُصِرَ الآخرُ فيه فاعلاً أو مفعولاً.

موصوف، فلو كان ما بعد «إلّا» هو الفاعل انحصر فيه وصفُ الفاعليّة للعامل الواقع على المفعول المتقدّم، وإن كان المفعول انحصر فيه وصف المفعوليّة للعامل المسند إلى الفاعل السابق، فلو تبادلا مكاناً مع بقاء «إلّا» في محلّها متوسّطةً بينهما انقلب المعنى وصارالمحصورُ فيه محصوراً، وبالعكس، نحو: «ما ضربَ زيدٌ إلّا عمراً» و«إنّما ضربَ زيدٌ عمراً»، نعم لو قدّم المتأخّرُ المحصورُ فيه مع «إلّا» جاز؛ فتقول في المثال: «ما ضَرَبَ إلّا عمراً زيدٌ»، ولا ينقلب الحصر.

الثاني: نائبُ الفاعلِ، وهو المفعولُ القائمُ مَقَامَهُ، وصيغةُ فعلِهِ: «فُعِلَ» أو «يُفْعَلُ»، ولا يقعُ ثانِي بابِ «علمت» ولا ثَالث بابِ «أعلمت»، ولا مفعولاً له ولا مَعَه. ويتعيّنُ المفعولُ بِه له، فإن لم يَكُنْ فالجميعُ سواءٌ.

﴿**الثاني**﴾ من المرفوعات: ﴿**نائب الفاعل**﴾، ويسمّى «مفعول ما لم يسمَّ فاعله» أي مفعولَ فعلٍ لَمْ يُذْكَرْ فَاعِلُهُ، ﴿**وهو المفعول**﴾ معنًى ﴿**القائمُ مَقَامَهُ**﴾ أي مقام الفاعل لفظاً، ولذا ينسلخ عن لباس المفعول وهو النصب، ويتلبّس بالرفع علم الفاعل. ويُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ في الأحكام من أصالة تقدّمه على المفعول واتّصاله بعامله وكونه كالجزء منه، وامتناع تقديمه عليه، والمطابقة بينهما تذكيراً وتأنيثاً، والخيار بينهما على قياس ما عرفت في الفاعل وغير ذلك.

ويفترقان في صيغة الفعل العامل فيهما؛ فإنّ صيغة فعل الفاعل صيغة المعلوم، ﴿**وصيغةُ فعلِهِ**﴾ أي نائب الفاعل ﴿**«فُعِلَ» أو «يُفْعَلُ»**﴾ بضمّ أوّليهما[1] وكسر عين الأوّل وفتحها في الثاني أي صيغة المجهول الماضي أو المضارع؛ ثلاثيّاً كان أم غيرَه، فلو اتّفق فعلاهما صورةً فهما مفترقان في الأصل كما في بعض صيغ معتلّ العين كـ«بِعتُ»؛ فإنّه جاء معلوماً، فالتاء فاعل، ومجهولاً أيضاً فهي نائبة عنه، وهذا ما ألغزه السخاويّ[2] بقوله:

---

(١) في نسخة «ج»: أوّلهما، وهو الصحيح؛ كراهةَ اجتماع التثنيتين.

(٢) علي بن محمّد بن عبدالصَمد، عَلَم الدين أبوالحسن السخاوي، كان إماماً في النحو واللغة والتفسير عارفاً بالفقه وأصوله، أخذ عن الشاطبي، والتّاج الكندي، له من التصانيف: شرحان على المفصَّل، سفر ⇐

ما تاءُ فِعْلٍ إنْ تَقُل هِيَ فَاعِلٌ وَتَكُونُ مَفْعُولاً فَأَنْتَ مُصَدَّقُ
وَاسْمٌ لفَاعِلٍ إنْ نَطَقْتَ بِلَفْظِهِ وَعَنَيتَ مَفْعُولاً فَأَنْتَ مُحَقِّقُ

فُسّر الأوّلُ بتاء نحوِ: «بعت» مثلّث التاء، فإن قلت: «بِعتُ العبدَ» فهي فاعل وأصله «بَيَعْتُ» معلوماً، وإن قال العبد: «بِعْتُ» فهي مفعول وأصله «بُيِعْتُ» مجهولاً، وكذا «بِعْنَ» و«بِعْنَا» و«بِيعَا» و«بِيعُوا»، والثاني نحوُ «مختار» و«منقاد» ممّا يتّفق اسمَا فاعلِه ومفعوله لفظاً.

﴿ولا يقع﴾ نائب الفاعل ﴿ثانيَ﴾ مفعولَيْ ﴿بابِ «علمت»، ولا ثالثَ﴾ مفاعيلِ ﴿باب «أعلمت»﴾ مطلقاً عند القدماء، ومع خوف اللّبس عند المتأخّرين، فيجوز مع الأمن فقط(١)، إذا كان ثانيَ الأوّل وثالث الثاني نكرةً، والبواقي معارفَ؛ فيعلم أنّ المُنَكَّرَ هو الخبر، ولذا(٢) أيضاً جاز «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زيداً»، دونَ «أُعْطِيَ زيدٌ بكراً» إذا كان «زيد» مفعولاً ثانياً مأخوذاً لـ«بكر»؛ للالتباس بين الآخذ والمأخوذ. هذا بالنظر إلى القياس وإلّا فالجميع متّفقون على عدم سماع نيابة غير المفعول الأوّل في البابين؛ فالاقتصار عليه أولى.

﴿ولا﴾ يقعُ نائبُ الفاعلِ ﴿مفعولاً له﴾؛ فلا يقال: «ضُرِبَ التأديب»، ﴿ولا﴾ مفعولاً ﴿مَعَهُ﴾ ولا مفعولاً فيه مبهماً، ولا مفعولاً مطلقاً للتأكيد، ولا حالاً ولا تمييزاً ولا مستثنًى، ويقع غير ما ذُكِرَ.

﴿و﴾ إذا اجتمعت معمولات صالحة لنيابة الفاعل كالظرف والجارّ والمجرور

⇐ السعادة وسفير الإفادة، شرح أحاجي الزمخشري النحوية، شرح الشاطبية، وغيرها من الكتب، مات بدمشق سنة ٦٤٣هـ.

(١) قال الشارح ﷺ في الحدائق ١: ٣٠٧: «والمنع مطلقاً هو مذهب المتقدّمين، وأمّا المتأخّرون فأجازوه في الأمن من اللبس»، وانظر تفصيل الأقوالِ أيضاً في شرح التصريح ٢: ٣٢٩ـ٣٣٢.

(٢) أي لعدم اللبس جاز هذا دون ذاك.

والمفعول غير ما مرّ ﴿**يتعيَّنُ المفعول بِه لَه**﴾، تقول: «ضُرِب زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضرباً شديداً في المسجدِ».

﴿**فإن لم يَكُنْ**﴾ هناكَ مفعولٌ به ﴿**فالجميعُ**﴾ من غيره ﴿**سواءٌ**﴾ أي مستوٍ؛ نظراً إلى أنفسها، والرجحانُ منوطٌ بقصد المتكلّم.

هذا إذا لم يكن الجارُّ زائداً ولا كلمةَ «مُذْ» و«مُنْذُ» و«رُبَّ» والكافَ وحرفَ القَسمِ والاستثناءِ، وإلّا فيتعيّن المجرور للنيابة في الأوّل وغيرُه في غيرِه[1].

---

(١) أي إن كان الجارُّ زائداً يتعيّن المجرور للنيابة، وإن كان الجارّ «مذ» و«منذ» وغيرهما ممّا ذكرها الشارح يتعيّن غير المجرور للنيابة من الفاعل.

الثالثُ والرابعُ: المبتدأُ والخبرُ.

فالمبتدأُ هو الاسمُ المُجَرَّدُ عَن العواملِ اللفظيّةِ مُسنداً إليهِ، أو الصِّفةُ بعدَ نفيٍ أو استفهامٍ رافعةً لظاهرٍ أو ما في حكمِهِ، فإن طابَقَتْ مفرداً فوَجهانِ نحو: زيدٌ قائمٌ، وما قائمٌ أو أقائمٌ الزيدانِ أو زيدٌ. وقد يُذكَرُ المبتدأُ بدون الخبرِ نحو: كُلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُهُ، وضربي زيداً قائماً، وأكثرُ شُربي السَوِيقَ مَلْتوتاً، ولولا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ، ولَعمرُكَ لأقومَنّ. وَلا يكونُ نكرةً إلّا مع الفائدةِ.

والخبرُ: هُو المجرّدُ المسندُ بِهِ، وهو إمّا مشتقٌّ أو جامدٌ[1]، فالمشتقُّ غير الرافعِ لظاهرٍ يَتَحَمَّلُ ضميرَه فيطابِقُهُ دائماً، بخلافِ غيرِه نحو: الكلمةُ لفظٌ وهندٌ قائمٌ أبوها.

قاعدةٌ: المجهولُ ثبوتُه للشيءِ عندَ السامعِ في اعتقادِ المتكلّمِ يُجْعَلُ خبراً ويُؤَخَّرُ، وذلِكَ الشيءُ المعلومُ مبتدأً ويُقَدَّمُ، ولا يُعْدَلُ عَن ذلكَ فِي الغالبِ؛ فيُقالُ لِمَنْ عَرَفَ زيداً باسمِهِ وشخصِهِ ولم يَعْرِفْ أنّه أخُوهُ: زيدٌ أخُوكَ، ولِمَنْ عَرَفَ أنّ له أخاً ولم يَعْرِفْ اسمَهُ: أخوك زيدٌ؛ فالمبتدأُ هُوَ المقدَّمُ في الصورتَينِ.

﴿الثالثُ والرابعُ﴾ من المرفوعات: **﴿المبتدأُ والخبرُ﴾**.

﴿فالمبتدأُ هو الاسمُ﴾ الجامد من غير الصفات المشتقّة؛ بقرينة المقابلة[2]؛ سواء كان اسماً تحقيقيّاً أم تأويليّاً **﴿المُجَرَّدُ عن﴾** كلّ عاملٍ مِن **﴿العواملِ اللفظيّة﴾** غيرِ

---

(١) في نسخ الصمديّة: وهو مشتقٌّ وجامدٌ.

(٢) لأنّ في مقابل المبتدأِ الخبرُ وهو المشتقّ، فهذه قرينةٌ لكون المبتدأ جامداً، ولا يخفى أنّ جمود المبتدأ واشتقاق الخبر حكمٌ غالبيٌّ ولم يذكره أكثر النحاة.

الزائدة، وغير «لعلّ» ولا «لولا» فيمَن جرَّ بهما، وِ«رُبَّ»؛ فإنّها بحكم الزائد في عدم اقتضاء متعلَّقٍ. حالَ كونِ ذلك الاسمِ ﴿مسنداً إليه﴾ غيرُه.

﴿أو﴾ المبتدأُ هو ﴿**الصِّفةُ**﴾ المشتقّة من الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة واسم التفضيل، وفي حكمها المنسوبُ كـ«بصريّ»، حالَ كونِ تلك الصفة ﴿**بعدَ نفيٍ أو استفهامٍ**﴾ بحرفٍ أو اسمٍ، ﴿**رافعةً لظاهرٍ**﴾ على الفاعليّة أو نيابةً، ﴿**أو**﴾ لغير الاسم الظاهر مِن ﴿**مَا في حكمِه**﴾ في الاستقلالِ وعدمِ جزئيّته لغيرِه لفظاً كالضمير المنفصل نحو: «أقائمٌ أو مضروبٌ الزيدانِ»، ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي﴾[1]؛ فالصفة مبتدأٌ ومرفوعُها سادٌّ مسدّ الخبر مغنٍ عنه، فهي مبتدأ لا خبرَ له، وعكسُه الظرفُ في نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[2]؛ عندَ مَنْ جعل مرفوعَه فاعلاً مغنياً عن المبتدأ لا مبتدءاً[3]، وألغزُ فيها بقولي:

حاجَيْتُ أعلامَ الهُدَىٰ الأَخْيَارِ ... في المبتدا العارِي عَن الإِخْبَارِ
وَعَكْسُهُ أعنِي الخَبَرْ مُعَرًّى ... عَنْ مُبْتَدَاءٍ فِي كَلامِ البَارِي

فإن كانت الصفةُ رافعةً لضميرٍ متّصلٍ نحو: «أقائمانِ الزيدانِ»، و«أقائمونَ الزيدونَ» فهي خبرٌ مقدّمٌ، والاسمُ الظاهرُ مبتدأٌ لا فاعل، بل الفاعل مستتر في الصفة عائدٌ إلى

---

(١) ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً﴾ مريم: ٤٦.

(٢) ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ إبراهيم: ١٠.

(٣) قال ابن هشام في المغني ٢: ٥٧٨: «إذا وقع بعدهما [أي الجارّ والمجرور] مرفوعٌ، فإنْ تقدَّمهما نفيٌ أو استفهامٌ أو موصوفٌ أو موصولٌ أو صاحب خبرٍ أو حالٍ... ففي المرفوع ثلاثةُ مذاهبَ:
أحدها: أنّ الأرجح كونُه مبتدءاً مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.
والثاني: أنّ الأرجح كونُه فاعلاً واختاره ابن مالك، وتوجيهه أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير.
والثالث: أنّه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام [الخضراوي] عن الأكثرين».

المبتدأ المتقدِّمة رتبةً، إلّا على لغة «أكلوني البراغيث».

﴿**فإن طَابَقَتِ**﴾ الصفةُ الواقعةُ مبتدءاً في الإفرادِ، اسماً ﴿**مفرداً**﴾ مرفوعاً نحو: «أقائمٌ زيدٌ» ﴿**فـ**﴾فيه ﴿**وجهانِ**﴾: أحدهما: كونه مبتدءاً وكونها خبراً مقدّماً بتبعيّة الاستفهام أو النفي المصدّرين، وثانيهما: كونها مبتدءاً وكونُه مرفوعاً بها سادّاً مسدَّ الخبرِ، كما مرّ، ﴿**نحوُ: «زيدٌ قائمٌ»**﴾: مثالٌ للاسم المجرّد التحقيقي، وأمّا التأويلي فنحو: ﴿**وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[١]، ﴿**و«ما قائمٌ**﴾ الزّيدانِ» ﴿**أو «أقائمٌ الزيدانِ أو زيدٌ»**﴾ و«ما مضروبٌ أو أمضروبٌ الرّجلان» للصفة المذكورة[٢]، أو «أقائمٌ أو ما قائمٌ أو أمضروبٌ أو ما مضروبٌ زيدٌ» للصفة المطابقة[٣].

ومثلُ همزة الاستفهام و«ما» النافية فيما مرّ: «كيفَ» و«مَتَى» و«أَينَ» و«أَيَّان»، و«كَمْ» من أسماء الاستفهام، و«هَل» من حروفه، و«إن» و«لا» من حروف النفي.

ثمّ أشار ﷺ بذكر الأمثلة الآتية إلى مواضع حذف الخبر، فنقول بحذف الخبر وجوباً إذا التزم في محلّه ما يدلّ عليه ويقوم مقامَه، ﴿**وقد يُذكَرُ المُبتدأُ بدونِ الخبرِ**﴾، وذلك في مواضعَ، منها: ﴿**نحو: «كُلُّ رجلٍ وضَيْعَتَهُ»**﴾ بالنّصب على المفعول معه[٤] أي:

---

(١) ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنْكُم مَرِيضاً أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: ١٨٤.

(٢) أي مثالٌ للمبتدأ الوصفي مع عدم تطابقه للمرفوع الذي بعدَه في الإفراد.

(٣) أي مثالٌ للمبتدأ الوصفي مع تطابقه للمرفوع الذي بعده في الإفراد.

(٤) هذا ولكن قال الشارح ﷺ في الحدائق النديّة ١: ٣١٩: «كلّ» مبتدأ، «رجل» مضاف إليه و«ضيعته» معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف وجوباً أي مقرونان، انتهى كلامه.

فترى تصريحه بعدم كون «ضيعته» منصُوباً ومفعولاً معه، والظاهر أنّه الحقّ، لأنَ الواو وإن تدلُّ على المعيّة والمصاحبة لكنّها لا تستلزم كونَ الاسم بعده مفعولاً معه؛ إذ المصاحبة هنا بين كلّ رجلٍ وبين ضيعته [أي شغله وعمله] من حيث المعنى، وهذا لا يلازمُ نصبَ الاسمِ بعدَه، وإليكَ كلام الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢: ٥٢٤ مضمّناً كلامَ ابن هشام في الأوضح في تعريف المفعول معه حيث يذكر

⇐

وكلُّ رجلٍ مقرونٌ وضَيْعَتُهُ؛ فإنّ الواو بمعنى «مع»، فهي دالّة على معنى الخبر المحذوف أعني المعيّة والمقارنة، وقائمةٌ مقامَه.

﴿و﴾ منها نحوُ: ﴿«ضربي زيداً قائماً»﴾؛ فـ«ضربي» مبتدأ مضاف إلى فاعله و«زيداً» مفعوله، و«قائماً» حال من فاعله أو مفعوله، فإن قلت: «قائمَينِ» كان حالاً منهما والخبر محذوف، أي: ضربي زيداً حاصلٌ أو حَصَلَ قائماً، والحال قائمةٌ مقامَه دالّةٌ عليه؛ لأنّها بمعنى الظرف، فتدلّ على الحصول ونحوِه من المفهومات العامّة[1].

﴿و﴾ منها نحو: ﴿«أكثرُ شُربي السَوِيقَ مَلْتوتاً»﴾ أي حاصلٌ حال كونه ملتوتاً، ومثله: «أَخطَبُ ما يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً»؛ فكلمةُ «ما» مصدريّةٌ، والتقديرُ: أخطب كون الأميرِ حاصلٌ حال كونِه قائماً، ونسبة الأخطبيّة إلى «كونه» مجازيّةٌ؛ إذ المراد أنّه في حال القيام أخطب من نفسه في غيره من الأحوال.

وكذا[2] إذا كان الحال جملةً كما في الحديث: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»[3].

⇐ ابن هشام من شروط المفعول معه كونَه بعد جملة: وخرج باللفظ الخامس وهو قوله: «تالية لجملة» نحوُ: «كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ» بالرفع عطفاً على «كلّ»؛ فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه؛ لعدم تقدّم الجملة.

(١) ولذا قدّر الخبرَ سيبويه وجمهور البصريين ظرفَ زمانٍ مضافاً إلى فعله كما في الحدائق ١: ٣٢٠، والتقدير على قولهم: ضربي زيداً إذْكان قائماً، في المضيّ، وإذا كان قائماً، في الاستقبال. والخبر في الحقيقة متعلّق هذا الظرف من وصف أو فعلٍ، و«كانَ» المقدّرة تامّةٌ لا ناقصة، و«قائماً» حال من الضمير المستتر فيها، و«كانَ» عامل في الحال.

(٢) أي هذا الحديث الذي يقوله كالمثال الأوّل في وجوب حذف الخبر، لكنّ الفرق من جهتين: الأوّل: أنّ المبتدأ في الحديث ليس مضافاً إلى مصدرٍ صريح، بل مضافٌ إلى مؤوّل بالمصدر؛ لأنّ «ما» في «ما يكون» مصدريّةٌ فيؤوّل بـ«كون». والثاني: الحال جملة كما صرّح به الشارح، بخلاف الأمثلة السابقة.

(٣) بحارالأنوار ٨٢: ١٦٤، ٨٣: ٢١٧، صحيح مسلم ٢: ٤٩، مسند أحمد ٢: ٤٢١، المستدرك ١: ٢٦٣، السنن الكبرىٰ ٢: ١١٠، وينظر رياض السالكين ٣: ٣٩، والحدائق النديّة ١: ٣٢١.

﴿و﴾ منها نحو: ﴿«لَولاَ عَليٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ»[١]﴾؛ فحذف الخبر لدلالة «لولا» عليه؛ لأنّ معناه امتناع الثاني لوجود الأوّل؛ فيدلّ على وجوده، ولقيام جواب «لولا» مقامه أي: لولا عليّ موجودٌ لَهَلَكَ عُمرُ.

﴿و﴾ منها نحو: ﴿«لَعَمْرُكَ لأقومَنّ»﴾، و«لَيمينُ اللهِ لأَصُومَنَّ» أي لعَمرُك قسمي، فحذف الخبر وهو «قسمي» لدلالة المبتدأ عليه وسَدَّ جوابُ القسمِ مَسدَّه.

وقد يحذف الخبر جوازاً أيضاً لقرينة، كقولك: «زيدٌ» لمن قال: مَن عندَك؟ أي: عندي زيدٌ.

وقد يحذف المبتدأ وجوباً إذا كان الخبر في الأصل نعتاً تابعاً ثمّ قطع عن متبوعه إلى الرفع؛ للمدحِ أو الذمِّ أو الترحّمِ، نحو: «بسمِ اللّهِ الرَّحْمنُ الرَّحيمُ» بالرفع أي هو الرّحمنُ، «أعوذُ باللّهِ مِنَ الشّيطانِ الرَّجِيمُ» بالرفع أي هو الرّجيم، و«ارحَمْ أخَاك المسكينُ» بالرفع أي هو المسكين، وذلك لِيُشْعِرَ إبقاءُ هيئةِ التابعيّةِ بوقوع العدول عنها إلى الاستيناف والرفع للمبالغة[٢].

وجوازاً لِقرينةٍ كقولك: «زيدٌ» لمن قال: مَنْ هذا؟

ويحذفانِ معاً بعد حرف الجواب؛ لدلالة السؤال عليهما، كقولك: «لا» أو «نعم» لمن قال: هل هذا زيدٌ؟

واعلم أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، ﴿ولا يكون نكرةً إلّا مع﴾ حصولِ ﴿الفائِدَةِ﴾ بالإخبار عنها، وإن لم تكن مخصوصةً بوصفٍ أو إضافةٍ كقوله تعالى:

---

(١) هذا كلام عمر بن الخطّاب، وقاله أكثر من سبعين مرّة، كما في كتب التاريخ والأثر؛ ينظر مسند زيد بن علي: ٣٣٦، الكافي (للكليني) ٧: ٤٢٤، نفحات الأزهار ١: ٣٩٠.

(٢) قال الأزهري في شرح التصريح ٣: ٤٩٧: جملة النعت المقطوع مستأنفةٌ. ثمّ قال: وجه وجوب حذف المبتدأ أنّهم لمّا قصدوا إنشاء المدح أو الذمّ أو الترحّم جعلوا إضمار العامل أمارةً على ذلك؛ إذ لو أظهروا العاملَ لَخَفِيَ معنى الإنشاء، وتوهّم كونه خبراً مستأنفاً.

﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ﴾(١)، ونحو: «غلامُ رجلٍ قائمٌ»، فيصحُّ «رجلٌ خيرٌ مِن امرأةٍ»، و«أرجلٌ عندَكَ أم امرأةٌ»، و ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ﴾(٢)، و«شجرةٌ سجدت»، مع إرادة الجنس أو الاستفهام أو الدعاء أو اشتمال الخبر على غرابة، أو خرق عادة؛ هذا مختار المحقّقين، واشترط قوم منهم ابن الحاجب في الابتداء بالنكرة تخصيصَها بوجهٍ ما، وارتكبوا التكلّفاتِ في بيان التخصيصات(٣).

﴿ والخبرُ: هُوَ ﴾ الاسمُ ﴿ المُجَرَّدُ ﴾ عَنِ العواملِ اللّفظيّةِ غير الزائدة، فدخل نحوُ: «ما زيدٌ بقاعد»(٤)، ﴿ المسندُ بِهِ ﴾ أي المسند إلى غيره، فلو ترك قولَه: «به» كان أخصر وأظهر، وكأنّه تبع فيه الكافية(٥)، ولم يعتبر اسميَّته تعويلاً على اعتبارها في المبتدأ،

---

(١) ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُوْلَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ البقرة: ٢٢١.

(٢) ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيّاً﴾ مريم: ٤٧.

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية المطبوعة مع شرح الرضي عليه ١: ٢٣٠، ٢٣١: «وقد يكون المبتدأ نكرةً إذا تَخَصَّصَتْ بوجهٍ ما، مثل: «ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك» و«أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ» و«ما أحدٌ خيرٌ منك» و«شرٌّ أهرَّ ذا ناب» و«في الدارِ رجلٌ» و«سلام عليك».

وانظر كلامَه أيضاً في شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٥:

وقد يكون الابتداء بالنكرة ... إذا تخصَّصت بوجهٍ شَهَرة
كصفةٍ وهمزة استفهام ... مَعْ أمْ ونفيٍ عَمَّ بالتزام
وما أتى كفاعل كشرّ ... أهرَّ ذا ناب فلا تغرَّ
وقل سلام لك في ضرب المثل ... ونحوه قولك في الدار رجل

(٤) على قول التميميّين؛ لأنّ «ما» عند الحجازيّين عاملةٌ فترفع اسمها وتنصب خبرها، فعلى هذا تكون «ما» غير زائدةٍ، فيخرج المثال عن الحدّ.

(٥) قال ابن الحاجب في الكافية ١: ٢٢٣: «والخبر هو المجرّد المسند المغاير للصفة المذكورة»، ولم يذكر ابن الحاجب «به» كما ترىٰ، ولكن عثرنا على طبعة من شرح الرضي على الكافية تحقيق الدكتور ⇐

وأنّ البحث في الأسماء، لا لِيدخلَ الفعلَ في نحوِ: «زيدٌ قامَ» ـ كما قيل ـ؛ إذ الخبر فيه جملةٌ فعليّة، والبحث في هذه الحديقة وتاليتها عن المفرد، لتخصيصه الجمل بالحديقة الرابعة.

﴿وهو﴾ أي الخبر **﴿إمّا مشتقٌّ﴾**، وفي حكمه المنسوب، **﴿أو جامدٌ﴾**، وفي حكمه اسم الآلة والزمان والمكان؛ **﴿فالمشتقُّ﴾** لدلالته ـ كالفعل ـ على نسبة الحَدَثِ إلى ذاتٍ لابُدَّ له مِن فاعلٍ ظاهرٍ أو مضمرٍ أو نائبه كذلك، فالرافع لظاهر لا يتحمّل ضميرَ المبتدأ الراجع إليه، وهو ظاهر؛ إذ العامل الواحد لا يرفع فاعلين أو نائبين عنه. وأمّا **﴿غيرُ الرافعِ لظاهرٍ﴾** فهو **﴿يَتَحَمَّلُ ضميرَه﴾** وجوباً فيكون المبتدأ فاعله أو نائب الفاعلِ معنًى **﴿فيُطابِقُهُ﴾** أي يطابق ذلك المشتقُّ المبتدأَ أو ضميرَه **﴿دائماً﴾** في الإفراد وأخويه، والتذكير والتأنيث؛ لوجوب المطابقة بين العامل ومرفوعه فيها كـ«زيدٌ قائمٌ» و«الزَيدانِ قائِمانِ» و«الزَيدُونَ قائِمونَ» و«هندٌ قائمةٌ» و«الهندانِ قائمتانِ» و«الهنداتُ قائماتٌ»؛ ففاعلُ الخبر مستتر فيه، والألف والواو ونحوهما حروف وعلاماتٌ لا ضَمائرُ.

فإن قلت: من المشتقّ ما يستوي مذكّره ومؤنّثه كـ«فَعِيل» بمعنى مفعول، و«فَعُول» بمعنى فاعل، كـ«هندٌ جَرِيحٌ أو صبورٌ»؛ فلا يطابق المبتدأَ مع تَحمُّلِهِ لضميرِه، فلابدّ من استثنائه من القاعدة.

قلت: هو أيضاً مطابق لأنّه إن أُخبِرَ به عن مذكّرٍ فمذكّرٌ أو عن مؤنّثٍ فمؤنّثٌ، إلّا أنّه

⇐ عبدالعال سالم مكرّم طبع عالم الكتب ج ١: ص ٢١٧: كلمة «به» موجودةٌ في متن الكافية، قال المحقّق المذكور: قال المحقّق الشريف الجرجاني في تعليقاته: «لم يوجد في نسخة المتن عند الشارح [يعني رضي الدين الأستراَبادي] لفظة «به»».

هذا ولكن يجوز أن تكون الباء بمعنى «إلى» والضمير عائد إلى المبتدأ، فلا نحتاج إلى هذه التكلّفات، كما في الحدائق النديّة ١: ٣٢٨.

خالٍ عن علامة التأنيث؛ لما ذكر من استواء مذكّره ومؤنّثه، ولذلك لم يستثنِهِ، وكذلك المصدر إذا كان مشتقّاً معنًى وإلّا فلا يتحمّل الضمير، كما ستعرف[١].

فريدةٌ: قد يخبر عن مبتدأٍ واحدٍ بأخبارٍ مشتقّةٍ متضادّةٍ بعطفٍ أو بدونِهِ نحو: «الرّجلانِ عالمٌ وجاهلٌ» أي منقسمان إليهما، و«هذا الجسمُ أبيضُ أسودُ» أي أبلق، و«هذا الرمّان حلوٌ حامضٌ» أي مُزّ.

وفيه إشكالٌ ذَكَرَ ابنُ جنّي[٢] أنّه راجعَ فيه شيخَه أبا عليّ نيّفاً وعشرين سنةً، وهو أنّ هذه الأخبار مشتقّةٌ غيرُ رافعةٍ لظاهرٍ فيجب تحمّل كلّ منهما لضمير المبتدأ؛ فيلزم إسناد كلّ واحدٍ إلى المبتدأِ، وهو ممتنع؛ للتضادّ.

وينحلّ بوجوه؛ فالمشهور أنّ الخبر هو المجموع لا كلُّ واحدٍ منهما، فهو كمسندٍ واحدٍ يستحقُّ ضميراً واحداً، لكنّه لمّا كان مركّباً من جزئين كلٌّ منهما صالحٌ للإسنادِ وللتحمّل، جَعَلوا كلّاً منهما مسنداً ومتحمّلاً؛ دفعاً للتحكّم وللترجيح بلا مرجّح، كما استحقّا إعراباً واحداً، وأُعربا إعرابين لذلك[٣].

وقيل: كلٌّ خبرٌ؛ ففيهما ضميرانِ، لكنَّ العقلَ إذا تلقّى عن عاقلٍ وصفَ واحدٍ بمتضادّين يطلبُ لَهُ مَحمِلاً صحيحاً فيحكم بتوزيعهما على أجزائه أو انعدامهما، وحصول ثالث بعدهما.

وقيل: فيهما ضميرٌ واحدٌ تَحَمَّلَه الثاني؛ إذ الأوّل كجزئه؛ فهما كعامل واحد[٤]، ولم نجد من قال بعكسه.

---

(١) سيأتي في صفحة ١٠٧.

(٢) لَمْ أعثر على تصريح ابن جني كلّما تتبّعت في كتبه، انظر الإشارة إليه في الخصائص (تحقيق النجّار) ٢: ١٥٩، وانظر نقله هذا في الحدائق النديّة ١: ٣٣٨.

(٣) قال أبو حيّان في كتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٥١: «والذي أختاره أنّ كلّاً منهما تحَمَّلَ ضميراً من المبتدأ».

(٤) قال أبو حيّان في الارتشاف: ١١٤٠: «ونُقِلَ لي عن أبي عليّ أنّه ليس إلّا ضميرٌ واحد تَحَمَّلَهُ الخبر الثاني».

وقيل: فيهما ضميرٌ واحدٌ تَوَارَدَا عليه بناءاً على تأويلِهما بواحدٍ كما مرّ، أو منع امتناع توارد عاملين على معمول(١).

ويؤيّد الأوّل والآخرين وحدة الرابطة بالفارسيّة(٢)، وألغزتُ فيه بقولي:

لَفظَانِ فِي المَعْنَىٰ هُمَا ضِدَّانِ ... مَا اجْتَمَعَا فِي وَاحِدٍ فِي ثـانِ
مَعْ وَحْدَةِ المَعْمُولِ وَالْـعَامِلِ ... صَارَا مَعاً حملاً عَلَى حَـامِلِ
إنْ رمتَ إخبَاراً هُـنَا بِـوَاحِـدِ ... مَا كُنْتَ لِـلمُخْبِرِ لَـهُ بـواجِـدِ

﴿بخلاف غيرِه﴾ أي غير ما هو مشتقّ، وليس برافع لظاهر؛ سواءٌ كان ذلك الغيرُ جامداً غيرَ مشتقّ أو مشتقّاً رافعاً له، فإنّه لا يلزمه المطابقة للمبتدأ على التقديرين، فالأوّل ﴿نحو: «الكلمةُ لفظٌ»﴾؛ فإنّ «لفظ» جامدٌ لفظاً؛ لأنّه مصدر وإن كان هنا مشتقّاً معنًى، فلا توجب مطابقتُه تغليبَ جانبِ اللفظِ في الأحكام اللفظيّة، ولذا صحّ بدون التاء مع تأنيث المبتدأ وإن كان متحمّلاً لضميره لكونه بمعنى المشتقّ أي الملفوظ كما مرّ.

﴿و﴾ الثاني نحو: ﴿«هندٌ قائمٌ أبوها»﴾؛ فإنّ «قائماً» وإن كان مشتقّاً لكنّه رافع لظاهر هو «أبوها» فَلْيَكُنْ مطابقاً له لا للمبتدأ؛ لخلوّه عن ضميرِه.

هذا هو القياس، وقد يُخَالَفُ لتأويلٍ أو نكتةٍ فيؤنَّثُ خبر المذكّر، وبالعكس، باعتبار المرادف نحو: «كَفُّهُ مَخْضُوبٌ» بتأويل: «عضوه»، أو لتذكير اللفظ، و«كتابُهُ صحيحةٌ» بتأويل صحيفة(٣).

ويجمع خبر المفرد أو المثنّى إذا كانا بمعنى الجمع نحو: «القومُ أو القومانِ

---

(١) وانظر تفصيل الأقوال في الحدائق النديّة ١: ٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) أي عند ما يترجم المثال إلى اللغة الفارسيّة يقال: «اين ترش و شيرين است»، فكلمة «است» يدخلُ على كلا الخبرين، فيؤيّد القول الأوّل، والثالث والرابع.

(٣) أي يكون تأويله: «صحيفتُهُ صحيحةٌ».

عالمونَ»، على حدّ قوله تعالى: ﴿خَصْمانِ اخْتَصَمُوا﴾[١]، ويفرد خبر المثنّى أو الجمع لوحدةٍ اعتباريّةٍ ونحوها كقوله:

٤ ـ أَلاَ إِنَّ جِيرَانِي العشيَّةَ رَائِحٌ [دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هوى ومَنَادِحُ][٢]

وألغزه بعضهم فقال:

ومَا خَبَرٌ مُفردٍ لِمبتدأ أَتَى جَمْعاً وجاءَ عَنِ المثنَّىٰ وَهْوَ فَرْدٌ كَافِياً قَطْعا

﴿قاعدةٌ: المجهولُ ثبوتُهُ للشيءِ عندَ السامعِ في اعتقادِ المتكلّمِ﴾ أي الذي يعتقد المتكلّمُ السامعَ جاهلاً بثبوتهِ للشيء المعلوم له[٣] ﴿يُجْعَلُ﴾ ذلك المَجْهُولُ ﴿خبراً﴾ لذلك الشيءِ، ﴿وَيُؤَخَّرُ﴾ عَنْه، ﴿وَ﴾ يجعل ﴿ذلكَ الشيءُ المعلومُ مبتدءاً ويُقَدَّمُ، ولا يُعْدَلُ عَنْ ذلك في الغالبِ﴾؛ لأنّ حقّ المبتدإِ أن يكونَ أعرفَ ومقدَّماً عليه، وحقّ الخبرِ التأخيرُ والإفادة، وهي إنّما تَحْصُلُ بالإخبارِ بمجهولِ السامعِ؛

﴿فيُقالُ لِمَنْ عَرَفَ زيداً﴾ مثلاً ﴿باسمِهِ وشخصِهِ ولم يَعْرِفْ أنّه أخوه﴾ وأُريد إفادة ذلك: ﴿«زيدٌ أخوك»﴾، ويقال ﴿لِمَنْ عَرَفَ أنّ له أخاً﴾ على الإجمال ﴿ولم يَعْرِفْ اسمَهُ﴾ وَأُرِيدَ إفادتُهُ له: ﴿«أخوك زيدٌ»﴾، فلو عكس في الصّورتين لم يُفِدِ الكلامُ للسامع فائدةً معتدّاً بها، لجهله بالمحكوم عليه، وهذا معنى ما قاله ابن الخبّاز[٤] أنّ قولك: «زيدٌ أخوكَ» تعريفٌ للقرابةِ و«أخوك زيدٌ» تعريف للاسم.

---

(١) ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِن نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾ الحجّ: ١٩.

(٢) البيت من الطويل لجميل بن معمّر كما قال الشيخ الطوسي في التبيان ١: ٤٠١، ولكنّي لم أجده في ديوانه، ينظر المحتسب لابن جنّي ٢: ١٥٤، ومجالس العلماء للزجّاجي: ٢٨١، وهمع الهوامع ٣: ٣٧٠، والدرر اللوامع ٢: ٢٢٨، ومعجم شواهد العربيّة: ١٠٤.

(٣) «المعلوم» صفة لـ«الشيء» والضمير عائدٌ إلى «السامع».

(٤) أحمد بن حسين بن أحمد الشيخ شمس الدين بن الخبّاز الإربلي الموصلي، كان استاذاً بارعاً في النحو ⇐

﴿**فالمبتدأُ هو المقدَّمُ في الصّورتينِ**﴾ على أصله. وكذا يجبُ تقديمُه إذا كانا معرفتين نحو: «اللهُ ربُّنَا»، أو نكرتين صالحتين للمبتدأ نحو: «أفضلُ منّي أفضلُ منكَ»، أو كان الخبر فعلاً له كـ«زيدٌ قامَ»؛ إذ لو أُخّر أيضاً التبس بالخبر في الأوّلين، وبالفاعل في الآخر، فلو كان الخبر نكرةً غيرَ صالحةٍ للابتداء نحو: «خَزٌّ ثوبُكَ» جاز تقديمُه للأمن من اللّبس.

⇐ واللغة والفقه والعروض والفرائض، له المصنَّفات المفيدة، منها: النهاية في النحو وشرح ألفية ابن معطٍ، وشرح لمع ابن جنّي، مات بالموصل سنة ٦٣٧هـ؛ بغية الوعاة ١: ٣٠٤. لم أعثر على كلام ابن الخبّاز.

فصلٌ: تَدخلُ على المبتدأِ والخبرِ أفعالٌ وحروفٌ فَتَجْعَلُ المبتدأَ اسماً لها والخبرَ خبراً لها، وتُسَمَّىٰ النواسِخَ، وهي خمسةُ أنواعٍ:

الأوّلُ: الأفعالُ الناقصةُ، والمشهورُ مِنْهَا: «كَانَ» و«صَارَ» و«أَصْبَحَ» و«أَمْسَىٰ» و«أَضْحَىٰ» و«ظَلَّ» و«بَاتَ» و«لَيسَ» و«مَا زَالَ» و«مَا بَرِحَ» و«مَا انفكَّ» و«مَا فَتِئَ» و«مَادَامَ»، وعملُهَا رفعُ الاسمِ ونصبُ الخبرِ. ويجوزُ في الكلِّ توسّطُ الخبرِ، وفي سوى الخمسةِ الأواخرِ تقدّمُهُ عليها، وفيما عدا «فَتِئَ» و«لَيسَ» و«زال» أنْ تكونَ تامّةً، وما يتصرّفُ منها يَعملُ عَملَها.

مسألتانِ: تختصُّ «كان» بجوازِ حذفِ النونِ مِن مُضارِعِهَا المجزومِ بالسكونِ نحو: (وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً)(١)، بشرطِ عدمِ اتِّصالِهِ بضميرِ نصبٍ ولا ساكنٍ، ومِن ثَمَّ لَم يَجُزْ في نحو: «إِنْ يَكُنْهُ» و(لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيغفرَ لَهُمْ)(٢).

لَكَ في نحو: «الناسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ؛ إنْ خَيْراً فَخَيرٌ وإن شَرّاً فَشَرٌّ» أربعةُ أوجهٍ: نصبُ الأوّلِ ورفعُ الثانِي، ورفعُهما ونصبُهما وعكسُ الأوّلِ، والأوّلُ أقوى، والأخيرُ أضعفُ، والمتوسِّطانِ متوسّطانِ.

﴿فصلٌ:﴾ قد **﴿تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَإِ والخبرِ أفعالٌ وحروفٌ﴾** تعملُ فيهما؛ **﴿فَتَجْعَلُ المبتدأَ اسماً لها والخبرَ خبراً لها، وتُسَمَّىٰ﴾** هذِهِ **﴿النَّواسِخَ﴾**؛ لنسخِها حكمَ المبتدأِ وخبرِه.

---

(١) مريم: ٢٠.

(٢) النساء: ١٣٧.

﴿وهي خمسةُ أنواعٍ﴾، ومن النّواسخ ما يجعلهما مفعولين كأفعال القلوب، وذكرها المصنّف في حديقة الأفعال[١]، ولو سدّس الأنواعَ واقتصرَ هنا على الحروف وأحال الأفعالَ النّواسخَ كلَّها على حديقةِ الأفعالِ كان أولى، لأنَّ البحثَ عنها هُناكَ بالذّات وهنا بالتّبع.

﴿الأوّل: الأفعالُ الناقصةُ﴾، وسمّيت ناقصةً لأنّها لا تستقلّ بمرفوعها كلاماً تامّاً بخلاف غيرِها، وقيل: لأنّها لا تدلّ على الحدثِ[٢]، وهو مردودٌ.

﴿والمشهورُ﴾ المتّفق على عدّة ﴿منها﴾ كما في الهمع[٣] ثلاثة عشر فعلاً.

﴿«كَانَ»﴾ لثبوت خبرِها لاسمِها، ماضياً مستمرّاً أو منقطعاً، نحو، «كان اللهُ عليماً»، و«كان زيدٌ جاهلاً فَعَلِمَ».

---

(١) سيأتي في صفحة ٤٣٣.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٢: ٥٧٠: هل يتعلّقان [يعني الجارّ والمجرور والظرف] بالفعل الناقص؟ من زعم أنّه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك، وهُمُ المبرِّدُ فالفارسي فابن جنّي فالجرجاني فابن برهان، ثمّ الشلوبين، والصحيح أنّها كلّها دالّةٌ عليه إلّا «ليس». انتهى كلام ابن هشام. وترى في كلامه أنّ جمعاً من المحقّقين يقول بعدم دلالتها على الحدث.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي توفّي سنة ٩١١هـ. وله مصنّفات عديدة في علوم شتّى: من أهمّها في النحو: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، النهجة المرضيّة في شرح الألفيّة، شرح شواهد المغني وغير ذلك، وفي تعليقة الحدائق النديّة ١: ١٨٨ نقلنا كلاماً من الشيخ عبّاس القمي ﷺ في الكنى والألقاب ٢: ٣٤٣ يدلّ على استبصار السيوطي في آخر عمره وتشيّعه.

وفي همع الهوامع ١: ٤٠٨ قال السيوطي: الأوّل: كان وأصبح وأضحىٰ، وأمسىٰ، وظلّ، وباتَ، وصارَ، وليس مطلقاً، ودَامَ بعد «ما» الظرفيّة، وزال ماضي يزال، وانفكّ، وبَرِحَ، وفَتِئَ، وفَتَأَ، وأفتأَ. قيل: ووَنَى، ورَامَ بمعناها بعد نفيٍ وشبهِهِ. انتهى كلام السيوطي في الهمع، ولَمْ أرَ فيه تصريحه على الاتّفاق على عدّةٍ منها، إلّا أن يقال: يمكن حمل كلام الشارح: «كما في الهمع» على العدد المتّفق عليه لا على نقل الاتّفاق، حيث إنّ السيوطي ذكر بعد «فتئ»: «قيل» وهي تشعر بالاتّفاق على ما قبله.

وقد تزاد للتأكيد منسلخاً عن الحدث كـ«حَضَرَ الأميرُ كَانَ»؛ لئلّا يتوهّم أنّه إخبار عن الحال. والزائدة لا تستدعي اسماً ولا خبراً ويدخلها حرف الجرّ كقوله:

٥ ـ سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَىٰ كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِـرَابِ[١]

كأنّها لانسلاخها عن الحدث انسلخت عن الفعليّة.

﴿ **و«صَارَ»** ﴾ لانتقال اسمها إلى الخبر كـ«صار زيدٌ عالماً والخمرُ خِلّاً».

﴿ **و«أَصْبَحَ» و«أَمْسَى» و«أَضْحَى»** ﴾ لثبوت الخبر للاسم في الصبح والمساء والضُّحى، وألحق الفرّاء[٢] بها «أسحر» و«أفجر» و«أظهر» للثبوت في السحر والفجر والظهر.

﴿ **و«ظَلَّ» و«بَاتَ»** ﴾ لثبوت خبرهما للاسم نهاراً وليلاً.

---

(١) البيت من الوافر، لم يعلم قائله، ونُقِلَ «جياد بني أبي بكر» أيضاً ولا يخلّ بالشاهد، وَرَدَ مستشهداً به في: سرّ الصناعة ١: ٢٩٨، الأزهية: ١٩٧، شرح المفصّل ٧: ٩٨، ١٠٠، الضرائر: ٧٨، خزانة الأدب ٩: ٢١٠، رصف المباني: ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، شرح شواهد العيني ٢: ٤١، الدرر اللوامع: ٨٩، معجم شواهد العربيّة: ٧٧، شرح التصريح ١: ٦٢١، شرح الكافية الشافية ١: ١٧٨، أوضح المسالك ١: ٢٥٧، شرح ابن عقيل ١: ٢٩١، شرح الرضي على الكافية ٤: ١٩٠، ارتشاف الضرب: ١١٨٧، ٢٠٤٢، والحدائق النديّة ١: ٣٦٢.

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ١: ٦٢٢: زاد «كان» بين الجارّ والمجرور، وهما كالشيء الواحد. و«الجياد» جمع «جيّد»، و«تسامى» أصله: تتسامى، حذفت إحدى التاءين، من السموّ وهو العلوّ. والمسوّمة، اسم مفعول من السمة وهي العلامة، و«العراب» نعت المسوّمة، وهي الخيل الذي جعلت عليها علامة، وتركت في المرعى.

(٢) الفرّاء هو يحيى بن زياد بن عبدالله أبو زكريّاء، كانَ أعلم الكوفيّين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وأخذ عن يونس، وكانَ زائد العصبيّة على سيبويه، له من المصنّفات: معاني القرآن، اللغات، المصادر في القرآن، النوادر وغيرها، مات سنة ٢٠٧هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٣٣٣. انظر همع الهوامع ١: ٤٠٨. وقال أبو حيّان في الارتشاف: ١١٤٨: وألحقَ قوم منهم الزمخشري والجزولي، وابن عصفور وأبو البقاء: «غدا» و«راح» بمعنى صار، والفرّاء: «أسحر» و«أفجر» و«أظهر»، ولم يذكر على ذلك شاهداً.

قيل: وتجيء هذه الخمسةُ بمعنى «صار» منسلخةً عن الأزمنة المفهومة من موادّها، نحو: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾(١)، و﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً﴾(٢).

﴿وَ«لَيْسَ»﴾ لنفي الخبر عن الاسم في الحال عند الأكثر، ومطلقاً عند سيبويه(٣)، وجمع الأندلسي(٤) بين القولين بأنّه مع القرينة بحسبها فتكون للحال وغيرِها، وهو ما عناه سيبويه، وبدونها للحال فقط كالإيجاب، وهو مراد الأكثر.

﴿و«ما زَالَ»﴾ لثبوت الخبر للاسم دائماً من أوّل زمانِ اتّصافِه به نحو: «ما زَالَ زيدٌ أميراً»، ومضارعه «يزال»، لا «يزيل» ولا «يزول».

﴿و«ما بَرِحَ» و«ما انفَكَّ» و«ما فَتِئَ»﴾ بمعنى «ما زال»، ويشترط في هذه الأربعة تقدّم نفيٍ خبريٍّ أو دعائيٍّ ولو بغير «ما»، أو نهيٍ نحو: «لا زالَ زيدٌ عالماً» و«لا تَزَلْ ذاكراً»(٥)، و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾(٦)، وقوله:

٦ ـ [أَلاَ يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البلىٰ] ولاَ زَالَ مُنْهَلّاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ(٧)

---

(١) ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً...﴾ آل عمران: ١٠٣.

(٢) ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ النحل: ٥٨.

(٣) لم أجد في كتاب سيبويه ما صرّح بمذهبه هذا غير عبارة قالها في ٤: ٢٣٣: «ليس» نفيٌ. ولكن صرّح المحقّقون بمذهبه هذا؛ انظر شرح الرضي على الكافية ٤: ١٩٨.

(٤) قال الرضي في شرحه على الكافية ٤: ١٩٨: ١٩٩: قال الأندلسيّ، وأحْسَنَ: ليس بين القولين تناقضٌ، لأنّ خبر «ليس» إن لم يقيّد بزمانٍ يحملُ على الحال كما يحمل الإيجابُ عليه في نحو: زيدٌ قائمٌ، وإذا قُيِّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيّد به. انتهى كلام الرضي. انظر الحدائق النديّة أيضاً ١: ٣٤٢.

(٥) في نسخة «ب»: «لا تزول ذاكراً»، وهو سهو؛ لأنّ البحث في «زال» الّتي مضارعها «يزال» لا «يزال».

(٦) ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ طه: ٩١.

(٧) البيت من الطويل، لذي الرُّمّة في ديوانه: ٢١١، ورد مستشهداً به في شرح التسهيل ٣: ٢٤٦، أوضح المسالك ١: ٢٣٥، شرح ابن عقيل ١: ٢٦٦، شرح قطر الندى: ١٢٨، مغني اللبيب ١: ٣٢٠، شرح

⇐

وبعضهم ألحق بها «ما ونى» و«ما رام»[١] بمعناها وشروطها، قال: مضارعهما «يني» و«يريمُ»، وتكونان تامّتين بمعنى «فتر» و«حاول»، ومضارع «رام» حينئذٍ: «يروم»[٢].

﴿وَ«مَا دَامَ»﴾ لتوقيت حكم الجملة السابقة عليه مدّة ثبوت خبره لاسمِه، فلا يقع إلّا بعد كلام تامّ، و«ما» مصدريّةٌ ظرفيّةٌ تتأوّلُ بزمانٍ مضافٍ إلى مصدرِ فعلٍ يليها كـ«قُمْ ما دمتُ قائماً» أي مدّةَ دوامِ قيامِي، أو غيرُ ظرفيّةٍ نحو: «عجبتُ ممّا دمتَ محسناً» أي من دوام إحسانك، لا من مُدَّتِه.

﴿وعَملُها﴾ أي عمل هذه الأفعال ﴿رفعُ الاسمِ وَنَصْبُ الخَبَرِ﴾ عند البصريّة على اسميّتها وخبريّتها، والكوفيّة زعموا بقاء الأوّل على رفعه السابق بالابتداء وانتصاب الثاني بالحاليّة[٣]، والحقّ هو الأوّل. وقد يرتفعان بعد «كان» بإضمار الاسم ضميرَ

⇐ التصريح ١: ٥٩٣، والحدائق النديّة ١: ٣٤٣.

قال الشيخ خالد في شرح التصريح ١: ٥٩٤: «ألا» حرف استفتاح، و«يا» حرف نداءٍ، والمنادى محذوفٌ أي: يا هذه، أو حرف تنبيه مؤكِّدٌ لـ«ألا» الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه، و«اسلمي» فعل أمر من السلامة، وهي البرائة من العيوب، ومعناه: الدعاء لدار ميّ بالسلامة، و«ميّ» اسم امرأةٍ وليس ترخيم «ميّة» كما قد يتوهَم، و«على» للمصاحبة أي اسلمي مع بلاك، و«المنهَلّ» السائل بشدّةٍ، و«الجرعاء» تأنيث الأجرع، رملةٌ مستوية لا تنبتُ شيئاً، و«القطر» جمع قطرة: المطر، وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به.

(١) قال ابن مالك في التسهيل ١: ٣١٦: و«وَنَىٰ» و«رام» مرادفتاها [أي مرادفتان لـ«زال»]. وانظر الارتشاف: ١١٤٩.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١: ٣١٧.

(٣) قال أبو حيّان في الارتشاف: ١١٤٨: «اتّفق النحويّونَ على نصب ما بعد المرفوع؛ فقال الجمهور: انتصابه على أنّه خبرٌ مشبهٌ بالمفعول، وقال الفرّاء: انتصب تشبيهاً بالحال، وعن الكوفيين انتصب على الحال، واختلفوا في المرفوع: فذهبَ البصريونَ على أنّه مرفوع بها، شبّهت «كان» بالفعل الصحيح نحو: «ضرب»، فعمل عمله، وزعم الفرّاء أنّه ارتفع لشبهه بالفاعل، وقال غيره من الكوفيين: إنّه باقٍ على رفعه الذي كان في الابتداء عليه».

الشأنِ وكونِ الجملةِ خبراً، وتُسمّى «كان» الشأنيةَ نحو: «كان زيدٌ قائمٌ».

﴿**ويجوزُ في الكلِّ**﴾ أي كلِّ هذه الأفعالِ ﴿**توسّطُ الخبرِ**﴾؛ بوقوعه بينَها وبين الاسم مع الأمن من اللَّبس كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(١)، وشهد بثبوته ثقاة النُّحاة(٢)، ومنعه قوم في «ليس»(٣)، وابن معطٍ في «ما دام»(٤)، فإن خيف الالتباس وجب تأخير الخبر اتّفاقاً كـ«صارَ عَدُوِّي صَدِيقِي».

﴿**و**﴾ يجوز ﴿**في**﴾ هذه الأفعال ﴿**سوى الخمسةِ الأواخرِ**﴾ المبدوّة بـ«ما» ﴿**تقدّمه**﴾ أي الخبر ﴿**عليها**﴾، خلافاً للجزولي في «ليس»(٥)، وإنّما امتنع في الخمسة

---

(١) ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلاً إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الروم: ٤٧.

(٢) ثقاة النّحاة على ما قاله أبو حيّان في الارتشاف: ١١٧٠ هم البصريّون، قال: «هذا مذهب البصريين، وسواء أكانَ مشتقّاً أم جامداً».

(٣) قال أبو حيّان في منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك: ٥٥: «وأمّا تقديم خبر «ليس» على اسمها فجائزٌ نحو: «ليس قائماً زيدٌ»، قال الفارسي: لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على إسمها، وحكى صاحب الإرشاد أنّ من النحويين مَن منع تقديم خبرها على اسمها، فهؤلاء شبّهوها بـ«ما»، فهذا المذهب يردّ عليها السماعُ».

(٤) يحيى بن معطٍ الزواويّ المغربيّ الحنفيّ، توفّي سنة ٦٢٨هـ، له من المصنّفات: الألفيّة في النحو، الفصول الخمسون، العقود والقوانين وغير ذلك؛ بغية الوعاة ٢: ٣٤٤.

قال ابن معطٍ في ألفيته:

ولا يجوزُ أنْ تقدّمَ الخبر   على اسم «مادام» وجاز في الأُخر

والبيت برقم ٤٩٨ من ألفيته.

(٥) عيسى بن عبدالعزيز، أبو موسى الجزولي، مات سنة ٦٠٧هـ، أخذ عنه الشلوبين وابن معط، وشَرَحَ أصول ابن السرّاج، وله المقدّمة المشهورة، وهي حواشٍ على الجمل للزّجاجيّ، وقيل: ليس فيها نحو، وإنّما هي منطقٌ لحدودها وصناعتها العقليّة؛ بغية الوعاة ٢: ٢٣٦، ٢٣٧.

هذا خلاف ما ذكر في التصريح ١: ٦٠٦: وتقديم أخبارهنّ عليهنّ جائزٌ عند البصريين إذا عريت ممّا

⇐

لمنع «ما» المصدريّة الموصولة الحرفيّة في الأخير والنافية في البواقي من تقدّم معمول الصلة أو النفي عليهما.

﴿و﴾ يجوز ﴿فِيما عَدا «فَتِئَ» و«لَيسَ» و«زال»﴾ أي في العشرة الباقية ﴿أنْ تكونَ تامّةً﴾ بمرفوعها، مستغنيةً عن الخبر؛ فيرادف «كان»: حصل، و«صار»: انتقَلَ، و«أصبح» و«أمسى» و«أضحى»: دخل في الصباح والمساء والضُّحى، و«ظلّ»: طَالَ، و«بات»: أقام ليلاً، و«ما بَرِح»: لم يذهب، و«ما انفكّ»: ما انفصل[١]، و«ما دَامَ»: ما بقي[٢]، كقوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّماوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[٣] أي ما بقيت.

﴿وما يَتَصَرَّف منها﴾ أي من موادّ هذه الأفعال؛ فعلاً كان أم اسماً، مشتقّاً منها كالصفات أم غيرِه كالمصدر، ﴿يعمَلُ عَملَها﴾ نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾[٤]، و«يكونُ المولى مولياً»[٥]، و«زيدٌ كائنٌ عالماً»، و«أعجبني كونُه معتزلاً». لكن لم يتصرّف «ليس» أصلاً، ولم يستعمل من البواقي اسم المفعول والفعل المجهول، ومن الخمسة الأواخر فعل الأمر والمصدر أيضاً.

﴿مسألتان:﴾ الأُولى: ﴿تختصُّ «كان»﴾ من بين أخواتها ﴿بجوازِ حذفِ النّونِ مِن مُضارعِهَا المجزومِ بالسكونِ﴾ للتخفيف؛ تشبيهاً لها بحرف العلّة ﴿نحو﴾ قوله

⇐ يوجب التقديم أو التوسيط أو التأخير ... ، إلّا خبر «دام» إتّفاقاً ... وإلّا خبر «ليس» فلا يجوز أن يتقدّم عليها عند جمهور البصريين من متأخريهم وجمهور الكوفيّين وهو المختار ...»، لكن قال الشارح في الحدائق النديّة ١: ٣٥٠: واختلف في تقديم خبر «ليس»، فأجازه قدماء البصريّين، ومنعه الكوفيّون والمبرّد وابن السرّاج والجرجاني وأكثر المتأخرين.

(١) ولا يشترط في هذه الأربعة الأخيره أن يتقدّم عليها نفيٌ أو نهي.

(٢) ولا يشترط في «دام» التّامّة تقدّم «ما».

(٣) ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ هود: ١٠٧.

(٤) ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾ الإسراء: ٥٠.

(٥) هكذا في النسخ ولكن فيه إبهام معنويّ كما لا يخفى.

تعالى: ﴿ (وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً)[١] ﴾، أصله «أكونُ»، فلمّا سكنت النون جزماً حُذفت الواو لالتقاء الساكنين على غير حدّه[٢]، والنون تخفيفاً.

لكنّها لا تُحذف مطلقاً بل ﴿ **بشرطِ عدمِ اتِّصالِهِ** ﴾ أي مضارعِ «كان» أو نونه ﴿ **بضميرِ نصبٍ** ﴾ أي منصوبٍ، ﴿ **ولا** ﴾ بحرفٍ ﴿ **ساكن** ﴾ من كلمةٍ أُخرى، ﴿ **ومِن ثَمّ لم يَجُزْ** ﴾ حذفُ نونِه ﴿ **في نحو: «إن يَكُنْهُ»** ﴾[٣]؛ لاتّصاله بالضمير المنصوب، والضمائرُ تَردُّ الكلماتِ إلى أُصولها المستعملة. وإنّما حذف مع المستتر لأنّه لخفائه كالمعدوم، ﴿ **و** ﴾ لا في نحو قولهَ تعالى: ﴿ (**لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**)[٤] ﴾ لاتّصاله بالساكن، وهو اللّام؛ إذ يجب حينئذٍ تحريكُ النونِ دفعاً لالتقاءِ الساكنينِ؛ فلا تحذفُ لثقلها بالحركة وانتفاء مشابهتها لحرف العلّة.

ولاختصاص ذلك بالمجزوم كان حذف الكلّ في الحقيقة من عمل الجازم وبسببه، وفيه ألغزتُ وقلت:

يا كامِلاً في النّحوِ والصَّرْفِ ... مَا جَازِمٌ مستقبلاً بِصَرْفِ
إذ أُسقِطَ الإعرَابُ لِلْجَزْمِ ... مَعْ حَذْفِ حَرْفٍ مِنهُ بَعْدَ حَرفِ

---

(١) ﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً ﴾ مريم: ٢٠.

(٢) اعلم أنّ التقاء الساكنين على قسمين: ما وجب فيه حذف حرف العلّة ويُسمّى التقاء الساكنين على غير حدّه، وما لا يجب ويسمّى التقاء الساكنين على حدّه، ويغتفر فيه التقاء الساكنين بثلاثة شروط: إذا كان أوّل الساكنين حرفَ لين، وثانيهما مدغماً في مثله، وكونهما في كلمة واحدة نحو الألف في «الضالّين».

(٣) هذا قول رسول الله صلّى الله عليه وآله لعمرَ لمّا أرادَ أنْ يقتلَ ابن الصيّاد حينَ أخبر بأنّه الدجّال، وأصله: «إن يكنه فلن تسلّطَ عليه وإلّا يكنه فلا خيرَ لكَ في قتله»؛ صحيح البخاري ٢: ٩٦، ٤: ٣٢، صحيح مسلم ٨: ١٩٢.

(٤) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً ﴾ النساء: ١٣٧.

الثانية: كثر حذف «كان» ناقصةً وحدَها أو مع اسمها بعد «إن» و«لو» الشرطيّتين كقوله:

٧ ـ قَد قيلَ ما قِيلَ إن صِدقاً وإن كَذِباً [فَمَا اعتذَارُكَ عن قولٍ إذا قِيلَا][١]

أي إن كان المقولُ صدقاً وإن كان كذباً، أو الوصليّتين كقوله:

٨ ـ لا يأمن الدَّهْرَ ذو بغيٍ وَلَو مَلِكا [جنودُهُ ضَاقَ عنهَا السَفحُ والجَبَلُ][٢]

أي ولو كان الباغي مَلِكاً.

إذا تمهّد ذلك فاعلم أنّ ﴿**لَكَ**﴾ في المفرد الواقع بعد «إن» و«لو» بعد حذف «كان» ﴿**في نحو: «الناسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ؛ إنْ خَيْراً فَخَيرٌ وإنْ شَرّاً فَشَرٌّ» أربعةُ أوجهٍ**﴾:

الأوّل[٣] ﴿**نصبُ الأوّلِ**﴾، وهو ما بعدَ «إن» و«لو» بخبريّته لـ«كان» المقدّرة مع اسمها، ﴿**ورفعُ الثاني**﴾ وهو ما بعد الفاء الواقعة صدرَ الجزاءِ بتقدير مبتدأ، أي إن كان عملُهم خيراً فجزاؤُهُمْ خيرٌ، وإن كانَ عَمَلُهم شرّاً فجزاؤُهُم شَرٌّ.

﴿**و**﴾ الثاني: ﴿**رفعُهما**﴾، فالأوّل اسم «كان» المقدّرة مع خبرها، والثاني خبرُ مبتدأٍ مقدّرٍ، أي إن كان لهم أو عندَهم أو في عملِهِم خيرٌ فجزاؤُهُم خيرٌ.

﴿**و**﴾ الثالث: ﴿**نصبُهما**﴾، فالأوّل خبر «كان» المقدّرة مع اسمها، والثاني مفعولٌ به

---

(١) البيت من البسيط، نعمان بن المنذر، ورد مستشهداً به في كتاب سيبويه ١: ١٦١، شرح أبياته ١: ٣٥٢، أمالي ابن الشجري ١: ٣٤١، ٢: ٣٤٧، شرح مفصّل ابن يعيش ٢: ٩٦، ٩٧، ٨: ١٠١، ومعجم شواهد العربيّة ٩: ٣٤٩، وهمع الهوامع ١: ٤٤٠، ونقل بدل «صدقاً»: حقّاً.

(٢) البيت من البسيط، لم يعلم قائله، ورد مستشهداً به في شرح التسهيل ١: ٣٤٥، أوضح المسالك ١: ٢٦٢، مغني اللبيب ١: ٣٤٥، شرح التصريح ١: ٦٣١، شرح قطر الندى: ١٤٢، والحدائق النديّة ١: ٣٦١.

«لا» ناهيةٌ، و«الدهر» مفعول به، أي حوادث الدهر، أو ظرف، و«لو» بمعنى «إن» وماقبلها دليل الجواب، والجملة الإسميّة «جنوده» ... إلى آخره صفة «مَلِكاً».

(٣) «الأوّل» لم يرد في نسخة «ب».

لفعلٍ مقدّرٍ أو خبرٌ لـ«يكون» المقدّرة مع اسمها، أي إن كان عملُهم خيراً فيُجْزَوْن خيراً أو فيكونُ جزاؤُهم خَيْراً.

﴿و﴾ الرابع: ﴿**عكسُ الأوّل**﴾ أي رفع الأوّل، فيكونُ اسماً لـ«كان» المقدّرة مع خبرها، ونصبُ الثاني بالمفعوليّة لفعلٍ مقدّرٍ، أو الخبريّةِ لـ«يكون» المقدّرةِ مع اسمِها أي إن كان في عملِهِمْ خيرٌ فيُجْزَوْنَ خيراً، أو فيكونُ جزاؤُهم خيراً.

﴿و﴾ الوجهُ ﴿**الأوّلُ أقوى**﴾؛ لأنّ حذفَ «كان» وحدَها أو مع اسمها بعد «إن» و«لو» كثير شائع كما عرفتِ، وكذا حذف المبتدأ بعدَ فاء الجزاء كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾ أي فعملُهُ لنفسه، ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[1] أي فإساءَتُهُ عليها، ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾[2] أي فهم إخوانُكم.

﴿**والأخيرُ أضعفُ**﴾؛ لقلّةِ حذف «كان» مع خبرها وحذف الفعل الناصب، أو «يكون» مع اسمها بعد فاء الجزاء؛ فإنّه جائز بدليل قولهم: «أنا أفعلُ كَذَا؛ إن لا مُعيناً لي فلا مفسداً علَيّ» أي إن لاتَكُنْ معيناً لي فلا تَكُنْ مفسداً علَيّ، لكنّه قليلٌ ليسَ بمثابة حذف «كان» بعد «إن» و«لو».

﴿و﴾ الوجهانِ ﴿**المتوسّطانِ**﴾ بين الأوّلِ والأخيرِ ﴿**متوسّطانِ**﴾ في القوّة والضعف؛ لاشتمال كلّ منهما على أمرين، أحدهما كثيرٌ، وهو في الثاني حذف المبتدأ بعد الفاء، وفي الثالث حذف «كان» واسمها بعد «إن»، وثانيهما قليل، وهو في الثاني حذفُ «كان» مع خبرِها، وفي الثالث حذف الفعل الناصب، أو «يكون» مع اسمها بعدَ الفاء.

---

(١) ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ فصّلت: ٤٦.

(٢) ﴿فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلاَحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة: ٢٢٠.

الثاني: الأحرفُ المشبّهةُ بالفعلِ، وهي: «إنَّ» و«أَنَّ» و«لَكِنَّ» و«كَأَنَّ» و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ»، وعملُها عكسُ عَملِ «كان»، ولا يتقدّمُ أحدُ معمولَيْهَا عليها مطلقاً، ولا خبرُها على اسمِها، إلّا إذا كانَ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً؛ فإنّه يجوزُ نحوُ: (إنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)(١)، وتَلْحَقُهَا «ما» فَتَكُفُّهَا عَنِ العَمَلِ، نحوُ: إنَّمَا زيدٌ قائمٌ.

والمصدرُ إنْ حَلَّ مَحلَّ «انّ» فتحَتْ همزتُهَا، وإلّا كُسِرَتْ، وإن جَازَ الأَمْرَانِ جَازَ الأمرَانِ، نحو: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)(٢)، و(قَالَ إِنِّي عَبْدُاللهِ)(٣)، و«أوّلُ قَولِي إنّي أَحْمَدُ اللهَ».

والمعطوفُ عَلَى أسماءِ هذِهِ الأَحْرفِ منصوبٌ، وتَختصُّ «إِنَّ» و«أَنَّ» و«لَكِنَّ» بجواز رفعه بشرطِ مُضِيِّ الخبرِ.

﴿الثاني﴾ من النواسخ: ﴿**الأحرفُ المشبّهةُ بالفعلِ**﴾ معنًى؛ لأنّها بمعنى: حقّقتُ واستدركتُ وشبّهتُ وتمنّيتُ وترجّيتُ، ولفظاً؛ لبنائها على ثلاثةٍ أو أكثرَ، وعملاً؛ لأنّها ترفعُ وتنصبُ كالفعل، إلّا أنّها لمّا كانت فروعَه، عَمِلَتْ عملَه الفرعيَّ، وهو تقديم المعمول المنصوب على المرفوع.

﴿**وهي**﴾ ستّةٌ:

﴿**«إنّ»**﴾ بالكسر والتشديد، للتحقيق والتوكيد.

---

(١) آل عمران: ١٣.

(٢) العنكبوت: ٥١.

(٣) مريم: ٣٠.

﴿ و«أَنَّ» ﴾ بالفتح كذلك، وهي مصدريّةٌ تؤوَّلُ مع معموليها بالمصدرِ، ولذا تقع معهما موقعَ المفردِ نحو: «أعجبني أنّك قائمٌ» أي قيامُك، و«علمتُ أنّك زيدٌ» أي كونَكَ زيداً.

﴿ و«لكنّ» ﴾ مشدّدةً للاستدراك ودفع توهّمِ خلافِ المرادِ كـ«جاء زيدٌ لكنّ بكراً لم يَجِئْ»؛ كأنّه يتوهّمُ مجيءُ بكرٍ من مجيءِ زيدٍ، فدُفِعَ بها، ولذا لا يحسن ذلك الكلام إلّا مع رابطٍ بينهما، موهمٍ لذلك، ويجب تناقض الحكمين؛ فيمتنع «لكنّ» بين متّحدينِ.

﴿ و«كَأَنَّ» ﴾ مشدّدةً للتشبيه نحو: «كأنّه أسدٌ»، أو الظنّ كقوله تعالى عن بلقيس[1]: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾[2].

﴿ و«لَيْتَ» ﴾ للتمنّي، وهو محبّةُ أمرٍ مستحيلٍ أو ممكن غيرِ متوقّعٍ نحو:

٩ ـ [فَيَا] ليتَ الشبابَ يَعُودُ [يَوْماً   فَأُخبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ][3]

و«لَيْتَكَ تُحْسِنُ إِلَى المُسِيءِ».

﴿ و«لَعَلَّ» ﴾ لتوقّع ممكنٍ مرجُوّ أو مخوفٍ نحو: «لَعَلَّكَ حَبِيبي أو رَقِيبي».

﴿ **وَعملُها عكسُ عَملِ «كان»** ﴾، نصبُ الاسمِ ورفعُ الخبر.

﴿ **ولا يتقدّمُ أحدُ معمولَيهَا عليها مطلقاً** ﴾؛ ظرفاً كان أم غيرَه؛ لضعفها عملاً، ﴿ **ولا خبرُها على اسمِها** ﴾؛ لأنّ تقديم المرفوع وظيفةُ الفعل وعملُهُ الأصلي، وهي لا تعمل

---

(١) «بِلقِيس» بالكسر: ملكة سبأ؛ القاموس المحيط: «بلس».

(٢) ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴾ النمل: ٤٢.

(٣) البيت لأبي العتاهيّة إسماعيل بن قاسم في ديوانه: ٤٤، ورد مستشهداً به في مغني اللبيب ١: ٣٧٦، شرح قطر الندى: ١٤٨، والحدائق النديّة ١: ٣٦٧.

«يا» حرف نداء والمنادىٰ محذوف وأصله: يا قوم، مثلاً، أو «يا» حرف تنبيه عند من يقول به، و«ليت» حرف مشبّهة بالفعل، و«الشباب» اسمه و«يعود» خبره محلاً مرفوع، و«يوماً» مفعول فيه، ونصب «أخبر» بـ«أن» مقدّرةً بعد الفاء في جواب التمنّي، و«بما» جارّ ومجرورٌ متعلّق بـ«أخبر»، و«فَعَلَ» صلتُهُ، والعائد ضمير محذوف منصوب بـ«فَعَلَ» على أنّه مفعول به، و«المشيب» فاعل «فعل».

إلّا عملَه الفرعيَّ للفرعيّةِ، كما مرّ[١]. ﴿إلّا إذا كانَ﴾ الخبر ﴿ظرفاً أو﴾ شبهَهُ أي ﴿جارّاً ومجروراً﴾ لتوسّعِهم؛ ﴿فإنّه يجوزُ﴾ فيهما بما لا يتوسّع في غيرهما، فيقدّم الخبر حينئذٍ جوازاً نحو: «إنَّ في الدارِ أو عندي زيداً»، ووجوباً إذا كان في الاسم لام الابتداء ﴿نحو: (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً)[٢]﴾؛ إذ لو قدّم الاسم لزم إيلاء لام الابتداء لـ«إنّ»، وهو ممتنع؛ لأنّهما حرفا توكيدٍ، ويمتنع اجتماع حرفين لمعنًى واحد؛ نصّ عليه الشيخ[٣] وغيرُه، إلّا إذا كان في أحدهما معنًى زائدٌ نحو: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾[٤]؛ لأنّ «قد» تفيد التقريبَ والتوقّعَ للمخاطب[٥] أيضاً، و ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٦]؛ فإنّ «ألا» تفيدُ التنبيهَ أيضاً.

﴿و﴾ قد ﴿تَلْحَقُهَا «ما»﴾ الزائدةُ الكافّة ﴿فَتَكُفُّهَا﴾ وتمنعها ﴿عَنِ العَمَلِ﴾، فلا تختصّ بالاسم ﴿نحو: «إِنَّمَا زيدٌ قائمٌ»﴾، و«إنّما قامَ زيدٌ»، وتفيد حينئذٍ «انّ» المكسورة بالاتّفاق والمفتوحة أيضاً عند بعضهم الحصرَ على معنى «ما» النافية

---

(١) تقدّم في صفحة ١٢١.

(٢) ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ آل عمران: ١٣.

(٣) قال الرضي في شرحه على الكافية ٢: ١٨٦: «وردّ عليهم بأنّه لا يجوز الجمع بين حرفين متّفقي المعنى إلّا مفصولاً بينهما كما في «إنّ زيداً لقائمٌ»، وأمّا الجمع بين اللام و«قد» في نحو: «لقد سمع» مع أنّ في كليهما معنى التحقيق والتأكيد، فلأنّ «قد» يشوبها معنيان آخران، وهما التقريب والتوقّع، فلم تكن بحتاً للتحقيق، وكذا في «ألا إنّ» مع أنّ في «ألا» معنى التحقيق؛ لأنّ فيها معنى التنبيه».

(٤) ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ آل عمران: ١٨١.

(٥) «للمخاطب» لم يرد في نسخة «ب».

(٦) اعلم في كلا النسختين اللتين في أيدينا: «ألا إنّ حزب الله هم الغالبون»، والظاهر أنّه خلط بين آيتين من سورة المائدة: ٥٦ «فإنّ حزب الله هم الغالبون»، ومن سورة المجادلة: ٢٢: «ألا إنّ حزب الله هم المفلحون»، ولذلك ثبّتناه في المتن؛ لأنّ الشاهدَ في الآية الأخيرة لاجتماع «ألا» و«إنّ».

و«إلّا»(١)، ويتأخّر المحصور فيه، يقال: «إنّما ضَرَبَ زيدٌ بكراً» أي ما ضربَ زيدٌ إلّا بكراً.

﴿والمصدرُ إنْ حَلَّ﴾ في ﴿مَحَلِّ «انّ»﴾ ومعمولَيْها؛ لوقوعها موقع مفردٍ كمبتدأ أو فاعلٍ أو مفعولٍ ﴿فتحَتْ همزتُهَا﴾ كما مَرَّ(٢)، ﴿وإلّا﴾ يحلُّ المصدر محلّها مع معموليها ﴿كُسِرَتْ﴾ همزتها للفرق، ﴿وإنْ جَازَ الأمرانِ﴾: الحلول ـ لتنزيلها منزلة المفرد ـ وعدمُهُ لعدمه ﴿جَازَ الأمرانِ﴾: فتح الهمزة وكسرها؛ فهنا أقسام:

الأوّل: ما يجبُ فتح همزته؛ لوقوعه محلَّ مصدرٍ فاعلٍ ﴿نحو﴾ قوله تعالى: ﴿(أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)(٣)﴾ أي إنزالُنا، أو نائبٍ عنه، أو مفعولٍ لغير القول كـ«عُلِمَ أو

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١: ٥٩: «الأصحَ أنّها [أي «أنّ» المفتوحة] فرع عن «انّ» المكسورة، ولذلك صحَ للزمخشري أن يدّعي أنَ «أنّما» بالفتح تفيد الحصرَ كـ«إنّما».

وقال التفتازاني في المطوّل: ٣٨٩ مضمّناً كلامَ التلخيص: «ومنها [أي من طرق القصر]: «إنّما» كقولك في قصره إفراداً: «إنّما زيدٌ كاتبٌ». ولم يذكر من أدوات القصر: «أنّما».

ولكنَ أبا حيّان خرق الإجماعَ المدّعىٰ عليها حيث قال في البحر المحيط ١: ٦١: «إنّما»، وفي ألفاظ المتأخّرين من النحويين وبعض أهل الأصول أنّها للحصر، وكونُها مركّبةً من «ما» النافية، دخل عليها «إنّ» الّتي للإثبات فأفادت الحصر، قول ركيكٌ صادرٌ عن غير عارف بالنحو، والّذي نذهب إليه أنّها لا تدلّ على الحصر بالوضع، كما أنَ الحصر لا يفهم من أخواتها الّتي كفّت بـ«ما»، فلا فرق بين «لعلَ زيداً قائمٌ» و«لَعَلَّمَا زيدٌ قائمٌ» فكذلك «إنّ زيداً قائمٌ» و«إنّما زيدٌ قائمٌ»، وإذا فهم حصرٌ فإنّما يفهم من سياق الكلام لا أنَ «إنّما» دلّت عليه.

وأيضاً قال في الارتشاف: ١٢٨٧: و«ما» في «إنّما» وأخواتها لم تُغيِّر شيئاً من مدلولها الذي كان قبل لحوق «ما» خلافاً لمن ادّعى أنّها أفادت الحصر فيما دخلت عليه «إنّما»، وجَعْلُ «إنّ» للإثبات و«ما» للنفي قول من لم يقرأ النحو، ولا طالع قول أئمّته.

(٢) مثلاً في صفحة ١٢٢.

(٣) ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ العنكبوت: ٥١.

عَلِمْتُ أَنَّكَ قائمٌ»، أو مبتدأٍ لغير القولِ نحو: «مِن فضائِلِكَ أَنَّكَ جوادٌ»، أو مخبرٍ به عن مبتدأٍ ليس بِقولٍ ولا صادق عليهِ خبر «انّ» نحو: «اعتقادي أنّك فاضلٌ»[(١)]، أو مجرورٍ بحرفٍ أو إضافةٍ كقوله تعالى: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[(٢)]، و﴿مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[(٣)]، أو تابعٍ لشيءٍ ممّا ذُكِرَ كـ«أَعْجَبَنِي فَضْلُكَ وَأَنَّكَ سَخِيٌّ».

﴿و﴾ **الثاني**: مايجب كسرُ همزتِه لامتناعِ حلول المصدر محلَّه بوقوعِهِ محكيّاً للقول نحو: ﴿(قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)[(٤)]﴾، و«قِيلَ إنّك قائمٌ»، أو متصدّراً نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[(٥)]، أو صلةً أو صفةً أو خبراً لاسمِ عينٍ كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾[(٦)]، و«جاء رجلٌ إنّه نديمٌ»، «زيدٌ إنّه حكيمٌ»، أو حالاً كـ«قَدِمْتَ وإنّكَ ضيفٌ كريمٌ»، أو جواباً للقسم كقوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[(٧)]، أو مضافاً إليه ما لا يضاف إلى المفردِ؛ لأنّ «أنّ» المفتوحة

---

(١) فيجب فتحها؛ لأنّها خبر «اعتقادي»، وهو اسم معنًى غير قول، ولا صادق على «اعتقادي» خبرها؛ لأنَّ «فاضل» لا يصدق على الاعتقاد؛ لأنّه لا يقال: إعتقادي فاضلٌ، وإنّما فتحت لسدّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معموليها، والتقديرُ: إعتقادي فضلك، أي معتقدي ذلك، ولم يجز كسرُها على أنْ تكونَ مع معموليها جملةً مخبراً بها عن «اعتقادي»؛ لعدم الرابط؛ لأنَّ اسمَ «انّ» لا يعود على المبتدأ الذي هو «اعتقادي»؛ لأنَّ خبها غير صادق عليه، فهو يعود على غيره، فتبقى الجملة بلا رابط؛ شرح التصريح بمضمون التوضيح ٢: ٣١.

(٢) ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الحجّ: ٦.

(٣) ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ الذاريات: ٢٣.

(٤) ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً﴾ مريم: ٣٠.

(٥) القدر: ١.

(٦) ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لاَ تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ القصص: ٧٦.

(٧) يس: ٢ و٣.

ومعمولَيها بحكمِ المفردِ كـ«جلستُ إِذَا إِنّكَ جَالِسٌ»، أو يكون خبرُهُ ذا اللّام نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾(١).

﴿و﴾ **الثالث**: ما يجوز فيه الأمرانِ بوقوعِهِ خبراً عن قولٍ ومقولاً له نحو: ﴿**«أوّلُ قَولِي انّي أَحْمَدُ اللهَ»**﴾ بالفتح على مصدريّة القول، والكسر على كونه بمعنى المقول(٢). أو واقعاً بعد «إذا» الفجائيّة أو فاء الجزاء كـ«ظننته جاهلاً فإذا انّه عالمٌ»، و«إن جئتنِي فانّي مُكرِمٌ»؛ فالفتحُ على أنّه مؤوّلٌ بمصدر هو مبتدأ حُذِفَ خبرُه والكسرُ على الحكاية(٣).

ثمّ المشهور أنّ «أنّ» المفتوحة كلمةٌ مستقلّةٌ بالوضع(٤). وقال سيبويه: هي فرع المكسورة(٥)، وهو مختارُ قومٍ محقّقين، فالفتح عندهم اعتقب الكسرة لوجود مقتضيه،

---

(١) ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ المنافقون: ١.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ٢: ٣١ خلاف ما جاء هنا، والظاهر أنّه مأمور بالتأمّل في كلا الموضعين قال: فيجب كسرها؛ لأنّها وقعت خبراً عن «قولي» ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنّ الجملة إذا قصد حكاية لفظها، كانت نفس المبتدأ في المعنى، والتقدير: قولي هذا اللفظ لا غيره، أمّا إذا أريد أنّ جملة «إنّ» منصوبةٌ بـ«قولي» كانت من تتمّة المبتدأ فتحتاج إلى خبرٍ.

ولا يصحّ فتحها لفساد المعنى؛ لأنّ القول لا يُخْبَرُ عنه بالحمد وإنّما يخبر عنه بأنّه حقّ ونحو ذلك.

(٣) هذا علّة الكسر في مثال المصنّف وهو: «أوّل قولي انّي أحمدُ الله» وكُسِرَت «إنّ» على الحكاية أي على أنّها مقولُ «قولي».

(٤) هذا خلاف ما قاله الدماميني في تحفة الغريب: ٨٦؛ قال: وكون «أنّ» المفتوحة فرع المكسورة. هو الأصحّ، وهو مذهب سيبويه والفرّاء، وذهب إليه المبرّد وابن السرّاج، وعليه الجمهور، وقيل: «انّ» المفتوحة أصل المكسورة، وقيل: هما أصلان. انتهى كلامه وترى أنّه عدّ الجمهور في ضمن القائلين بقول سيبويه.

(٥) لأنّه عدّ الحروف المشبّهة بالفعل خمسةَ أحرفٍ حيث قال في الكتاب ٢: ١٣١: هذا باب الحروف الخمسة الّتي تعملُ في ما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ... وهي «إنّ» و«لكنّ» و«ليت» و«لعلّ» و«كأنّ».

فأشبه الإعراب حتّى سمّاه سيبويه وبعض القدماء عملاً لذلك المقتضي. وبالجملة لا شبهة في مشابهتهِ للإعرابِ في حدوثِهِ بمقتضٍ بعدَ عدمهِ، وإن خالفه حقيقةً، وألغزه بعضهم فقال:

بِأيِّ حَـرفٍ أثـرٌ لِـعَامِلِ　　　إعرابُ مُعْرَبٍ وذَا شِبهَانِ

تقول: «إنّكَ عالمٌ» بالكسر، فإذا جئت بعاملٍ فتحتَ كـ«علمتُ أَنَّكَ أو بِأَنَّكَ عالمٌ»، فالفتح أثرُ العاملِ.

ثمّ قد عرفت أنّه إن دخلت على خبرها لام الابتداء بطل تأثير العامل فتكسر؛ لأنّها لا تدخل على خبرِ «أنّ» المفتوحة، فتقول: «علمت إنّك لَعالمٌ»، واللّام هذه لها الصدرُ؛ لأنّها للابتداء، لكنّها في باب «إنّ» أُخّرت عن التقديم، فإنّها في الأصل كانت داخلةً على «إنّ»، فكَرِهُوا اجتماعَ أداتَي توكيدٍ في مفتتح الكلام، فأخّروا اللّامَ إلى الخبرِ ليفصلَ الاسمُ بينهما، فهي في باب «إنّ» مصدّرةٌ في الأصل وغيرُ مصدّرةٍ في اللفظ؛ لوقوعها بين عامل ومعموله، وفيه أُلغز، فقيل:

ما حرفٌ إنْ يسبِقْه ذُو عَمَلٍ　　　كـدَّ عَلَى العَامِلِ بِالبُطْلانِ
صدر وَلَكِنْ لَيسَ صُدِّرَ إذْ له　　　تَقَدُّمٌ وَتَأَخُّرٌ وَصْفَانِ

فإن فُتِحَ «انّ» عملَ العاملُ كما عرفتَ واللّام تبطلُهُ، وهي صدرٌ في الأصل وحشوٌ في اللفظ.

﴿والمعطوفُ عَلَى أسماءِ هذِهِ الأَحْرفِ﴾ الستّةِ ﴿منصوبٌ﴾ على الأصل في التوابع؛ سواءٌ تأخّرَ عن الخبرِ أم تقدَّمَه نحو: «إنّ زيداً قائمٌ وبكراً قاعدٌ»، و«إنّ زيداً وبكراً فاضلانِ».

﴿وتَختصُّ «إنَّ» و«أَنَّ» و«لٰكِنَّ» بجواز رفعِهِ﴾ أي رفعِ المعطوفِ على أسمائِها حملاً على محلّها، وهو الابتداء ﴿بشرطِ مضيِّ الخبرِ﴾ وتقدّمِهِ على المعطوفِ،

والمنعُ كما عليه المحقّقون[١] قويٌّ، وما أوهمه مُؤوَّل كما سيأتي[٢].

فريدة: استعملت هذه الستّةُ حروفاً كما مرّ[٣]، وعلى وجوهٍ أُخرَ؛

فجاء «أنّ» بالفتح لغةً في «لَعَلَّ» بحذف اللّام الأُولى، وقلب الأخيرتينِ نونَينِ والعينِ همزةً نحو: «ايتِ السّوقَ أَنَّكَ تشترِي شيئاً» أي لعلّك، وفعلاً ماضياً لواحد مذكّر من الأنين[٤]، ومصدراً بمعنى الأنين نحو: «أَنَّ زيدٌ أَنَّ بكرٍ»[٥].

و«إنّ» بالكسر فعلاً ماضياً مجهولاً للواحد من الأنين على لغةِ مَنْ كسر الفاءَ مِن مجهول «حبّ» و«ردّ» تشبيهاً بـ«قيل» و«بيع»[٦]، أو معلوماً لجماعة الإناث من «آن» بمعنى «تعب» أو «قرب»، وفعل أمر منه لهنّ كـ«بِعنَ»، وفعلُ أمرٍ مؤكّد بالنون الثقيلة للواحدة من «وَأَىٰ يئي»، كـ«قِ» من «وقى يقي»، أصله: «إيْنًّ» حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وإن كان على حدّه؛ لأنّه مجوّز للإبقاء لا موجب. ومركّباً من «إن» النافيةِ

---

(١) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢: ٦٦: «وتعطف بالرفع على محلّ أسماء هذه الحروف بشرطين: استكمال الخبر وكون العامل «إنّ» و«أنّ» و«لكنّ» ممّا لا يغيّر معنى الجملة»، انتهى. فترى مخالفته لما ادّعى الشارح من كون المنع مذهب المحقّقين.

ولكن يؤيّده قول أبي حيّان في الارتشاف: ١٢٨٨: في توابع أسماء هذه الحروف: «وإن رفعت التابع فإمّا أن يكونَ معطوفاً عطف نسقٍ أو غيره، إن كان غيره من نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل والناسخ «إنّ» و«لكنّ» فمذهب المحقّقين من البصريين أنّه لا يجوز الرفع ومذهب الكوفيّين وبعض البصريين كالجرمي والزجّاج إنْ أتبعت بعد الخبر جاز الرفع.

(٢) ما وجدته فيما سيأتي.

(٣) مرّ من أوّل البحث إلى هنا.

(٤) «أنَ الرجلُ يئنّ بالكسر أنيناً وأُناناً بالضمّ: صوّت، فالذكر «آنّ» والأنثى «آنّة»؛ المصباح المنير «أنَّ».

(٥) فـ«أنّ» الأولى فعل ماضٍ كـ«مدّ»، و«زيدٌ» فاعله، و«أنّ» الثانية هنا مصدرٌ ومفعول مطلقٌ نوعيّ، و«بكر» مضاف إليه؛ فالمثال كـ«ضَرَبَ زيدٌ ضَرْبَ بكرٍ».

(٦) في مجهول أفعال نحو «حبّ» ثلاث لغات: الضمّ أي ضمّ فاء الفعل وهو لغة العليا، والكسر وهو لغة السفلى، والإشمام وهو لغة الوسطى، وانظر تفصيل البحث في الكتب المرتبطة.

و«أنا» ضميراً لمتكلّمٍ نحو: «إنَّ قائمٌ»، أصلهُ «إِنْ أَنَا قائِمٌ»؛ حذفت همزةُ «أنا» اعتباطاً[١]، وألفه للوصل.

و«لكنّ» مركّباً من «لا» النافيةِ للجنس، و«كنَّ» بالفتح على أنّه اسم «لا»، و«كنُّ الشيءِ»: سَتْرُهُ ووقائه نحو: «لَكَنَّ رجلٍ عندِي»، ومن «لكن» المخفّفة، و«أنا» ضميراً لمتكلّم نحو: ﴿لَٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[٢] أي لكن أنا.

و«كَأَنَّ» فعلاً ماضياً معلوماً للإناث[٣]، ومركّباً من الكاف الجارّة و«أنّ».

و«ليت» مصدراً بمعنى الصرف والجنس والنقص[٤] نحو: «كرهتُ ليتَ زيدٍ بكراً».

و«لعلّ» مركّباً من لام التأكيد، و«علّ» فعلاً ماضياً، يقال: «علّ»: إذا مَرِضَ أو شَرِبَ مَرَّةً بعدَ أُخرى، و«علّه»: إذا سقاه كذلك.

---

(١) اعتباطاً أي بلا دليلٍ.

(٢) ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً﴾ الكهف: ٣٨.

(٣) كَأَنْتُ كـ«مَنَعْتُ»: اشتددت؛ القاموس المحيط «كأن».

(٤) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط «ليت»: لاته يليته ويلوته بمعنى: حَبَسَه عن وجهه، وصَرَفَهُ، كـ«ألاتَهُ»، وما ألاته شيئاً: ما نقصه كـ«ما ألتهُ».

الثالث: «ما» و«لا» المشبَّهَتَانِ بـ«ليس»، وتعملانِ عملَها بشـرطِ بـقاءِ النفيِ وتأخُّرِ الخبرِ، ويشتَرِطُ في «ما» عدمُ زيادةِ «إنْ» مَعَها، وفي «لا» تنكيرُ معمولَيْهَا، وإن لَحقَتْها التاءُ اختصَّتْ بالأحيانِ، وكثُرَ حذفُ اسمِهَا، نحوُ: (وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ)[1].

﴿**الثالث**﴾ من النّواسخ: ﴿«**ما**» و«**لا**»﴾ النافيتان ﴿**المشَبَّهَتَانِ بـ«لَيسَ»**﴾ الناقصة؛ نفياً وجموداً، ﴿**و**﴾ هما ﴿**تعملانِ**﴾ عند الحجازيّينَ ﴿**عملَها**﴾ أي عملَ «ليس»، رفعَ الاسمِ ونصبَ الخبرِ، و«ما» هذه تسمّى حجازيّةً[2]؛ لاختصاص إعمالها بلغتهم؛ فإنّ تميماً[3] يُهملونها، قيل: وهو القياس[4]؛ إذ الحرف إن اختصّ بالاسم كحروف الجرّ أو بالفعل كنواصبه وجوازمه استحقّ العملَ فيما اختصّ به، وإلّا لم يستحقَّ عملاً في أحدهما كحرف الاستفهامِ.

---

(١) ص: ٣.

(٢) في الصحاح مادّة «حجز»: والحجاز: بلاد سمّيت بذلك، لأنّها حجزت بين نجدٍ والغور، وقال الأصمعي: لأنّها احتجزت بالحرار الخمس، منها: حرّة بني سليم وحرّة واقم.
وكما أعملها أي «ما» الحجازيّون أعملها التهاميّون والنجديّون أيضاً؛ مغني اللبيب ١: ٣٩٩.

(٣) من أكبر القبائل العربيّة العدنانيّة ذات بطون عديدة منهم: بنو العنبر، وبنو يربوع، وتميم، وهذيل، وكنانة وقريش كلّها قبائل مُضَريّة.

(٤) قال في التصريح ١: ٦٤٥: وأهملها التميميّون، قال سيبويه: وهو القياس، كما أهملوا «ليس» حملاً عليها، فقالوا: «ليس الطيب إلّا المسك» بالرفع؛ قاله في المغني، انتهى كلام التصريح؛ الكتاب ١: ٥٧، مغني اللبيب ١: ٣٨٨.

ولذا[١] لم يُعْمِلْهُمَا الحجازيّون إلّا ﴿بشرطِ بقاءِ النفيِ﴾؛ إذ به تشبهان بـ«ليس»، فلو انتقض نفيهما للخبر بـ«إلّا» وجب إهمالهما نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٢]، ولا يضرّ انتقاضه بالنسبة إلى معمولِ الخبرِ نحو: «ما زيدٌ مُعْطِياً إلّا درهماً».

﴿وتأخُّرِ الخبرِ﴾ عن الاسم؛ فلو تقدّم أُهْمِلَتَا نحو: «ما في الدارِ أحدٌ». وتأخّرِ معمولِ الخبر أيضاً عن الاسمِ؛ لأنّ امتناعَ تقدُّمِهِ يستلزمُ امتناعَ تقدُّمِ معمولِهِ بالأولويّة.

﴿ويشتَرِطُ في﴾ عمل ﴿«مَا»﴾ خاصّةً ﴿عدمُ زيادةِ «إنْ»﴾ الزائدةِ ﴿مَعَهَا﴾، كما لا تُزادُ مَعَ «ليس»، فلو زيدَتْ معها أُهملت كقوله:

١٠ ـ وما إن طِبُّنا جُبْنٌ ولكن مَنايانا ودَوْلَـةُ آخَـرِينا[٣]

﴿و﴾ يشترطُ ﴿في﴾ عملِ ﴿«لا»﴾ خاصّةً ﴿تنكيرُ معمولَيْها﴾ نحو: «لا رجلٌ خيراً منكَ»، فلا تعملُ معَ معرفةٍ أو معرفتينِ نحو: «لا زيدٌ خيرٌ منكَ أو خيرُ الناسِ».

﴿وَإنْ لَحِقَتْها﴾ أي «لا» هذِهِ ﴿التاءُ﴾ لتأنيث الاسم أو مبالغة النّفي قلتَ: «لات» بفتح التاء على المشهور أو بالضمّ أو الكسر[٤]، و﴿اختصّتْ﴾ حينئذٍ ﴿بالأحيانِ﴾ المضافةِ إلى النكراتِ، فلا تدخلُ على غيرِها.

---

(١) «لذا» لم يرد في نسخة «ب».

(٢) ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ آل عمران: ١٤٤.

(٣) المصرع الثاني لم يرد في نسخة «ب».

البيت من الوافر لفروة بن مسيك المرادي أو الكميت: ورد مستشهداً به في الكتاب ٣: ١٥٣، ٤: ٢٢١، شرح أبياته ٢: ١٠٦، المقتضب ١: ٥١، ٢: ٣٦٤، الأصول لابن السرّاج ١: ٢٨٦، ٢: ٢٠٥، الخصائص لابن جنّي ٣: ١٠٨، المنصف ٣: ١٢٨، المحتسب ١: ٩٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٥: ١٢٠، ٨: ٥، ١١٣، ١٢٩، الأزهية: ٤٠، معجم شواهد العربيّة: ٥٠١.

(٤) قال الشارح ﷺ في الحدائق النديّة ١: ٤٠٢: وحرّكت التاء لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور؛ لأنّها أخفّ الحركاتِ، وبالكسر على أصل التقاء الساكنين، وبالضمّ جبراً لما لحقها من الوهن بحذف أحد معموليها لزوماً. وقال ابن هشام في المغني ١: ٣٣٥: وأنّ التاءَ قد تكسر على أصلِ حركة التقاء الساكنين.

﴿و﴾ يجب حينئذٍ حذفُ أحدِ معموليها، لكن ﴿**كثُرَ حذفُ اسمِهَا**﴾، وقلّ حذف الخبر ﴿**نحو**﴾ قولِه تعالى: ﴿(**وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**)[١]﴾؛ قُرِئَ مشهوراً بنصب «حين» على خبريّته بحذف الاسم أي لات حينٌ حينَ مناصٍ، وشاذّاً برفعِهِ على اسميّته بحذف الخبر أي لاتَ حينُ مناصٍ حيناً لهم[٢].

و«لاتَ» هذه جائَتْ حرفاً كما مرّ[٣]، وفعلاً ماضياً، يقال: «لاتَهُ يَلِيتُهُ ويلوتُهُ ليتاً» إذا حَبَسَهُ وصرفه، و«لاتَ يليتُ» إذا نقص، واسماً لصَنَمٍ، وهو حينئذٍ مخفّف «لاتّ» بتشديد التاء، اسمَ فاعل من «لتّ يلتّ»[٤].

---

(١) ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ص: ٣.

(٢) في «حين» ثلاث قراءاتٍ، نصبه؛ كما قرأه السبعة والمشهور، ورفعه كما قرأ أبو السمال، وجرّه كما قرأه عيسى بن عمر؛ انظر معجم القراءات القرآنيّة ٥: ٢٥٥.

(٣) مرّ آنفاً حيث قلنا: إنّها «لا» دخلت عليها التاء فصارت: «لات».

(٤) قال في القاموس المحيط «لتت»: واللّاتّ مشدّدةَ التاء: صنمٌ، وقرأ بها ابن عبّاس وعكرمة وجماعة، سُمّي بالذي كان يلتّ عنده السويق بالسَّمن، ثمّ خفّف.

الرابع: «لا» النافيةُ للجنسِ، وتعملُ عملَ «إنّ» بشرط عدم دخول جارّ عليها، فإن كان اسمُها مضافاً أو شبيهاً به نُصِبَ، وإلّا بُنِيَ عَلَى مَايُنْصَبُ بِهِ، نحو: لا رَجُلَ ولا رجلينِ في الدارِ.

ويشترطُ تنكيرُهُ ومباشرتُهُ لَهَا؛ فإن عُرِّفَ أو فُصِّلَ أُهْمِلَتْ وكُرِّرَتْ نحو: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروٌ، ولا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ.

تبصرةٌ: لَكَ في «لا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله» خمسةُ أوجهٍ: فتحهما على الأصلِ، ورفعهما بالإبتداء أو على الإعمالِ كـ«ليس»، وفتح الأوّلِ ورفع الثاني بالعطفِ على المحلّ، أو بإعمال الثانيةِ كـ«ليس»، وعكس الثالث على إعمالِ الأُولى كـ«ليس» أو إلغائِها، وفتح الأوّل ونصب الثاني بالعطفِ على لفظِهِ لمشابهةِ الفتحِ النصبَ.

﴿الرابعُ﴾ من النواسخ: ﴿«لا» النافيةُ للجنسِ﴾ أي جنسِ اسمِهَا المتَّصفِ بالخبرِ، إمّا بنفي الاتّصاف أو نفي أصل الجنس.

وهي تتميّزُ عن «لا» بمعنى «ليس» معنًى وعملاً؛ لأنّ تلك نفي الواحد لا الجنس[1] إلّا فيما شذّ[2]، وعملُها كـ«ليس»، وهذه تنفي الجنس أبداً. ﴿وتعملُ عملَ «إنّ»﴾: نصبَ الاسمِ ورفعَ الخبرِ، ﴿بشرطِ عدمِ دخولِ جارٍّ عليها﴾؛ سواء كان حرفاً أم مضافاً، وإلّا فالعمل للجارّ نحو: «جاء بلا زادٍ»، و«غَضِبَ مِن لا شيءٍ»، و«هو ابنُ لا شيءٍ».

---

(١) «لا الجنس» لم يرد في نسخة «ب».

(٢) هذا ظاهراً مخالف ما قاله النحاة خصوصاً ابن هشام في المغني ١: ٣١٦ قال: «وإذا قيل: لا رجلٌ في الدار، احتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة.

﴿**فإنْ كان اسمُها مضافاً**﴾ لمنكَّرٍ ﴿**أو شبيهاً به**﴾: بالمضاف، وهو ما يتمّ بتاليه، ويحتاج إليه لفظاً ومعنًى، ﴿**نُصِبَ**﴾ اتّفاقاً[(١)] نحو: «لا غلامَ رجلٍ» أو «لا شريفاً أبوه» أو «لا طالعاً جبلاً» أو «لا خيراً منكَ» أو «لا ثلاثةً وثلاثين عندي»[(٢)].

﴿**وإلّا**﴾ يكُنْ اسمُهَا مضافاً ولا شبيهاً به ﴿**بُنِيَ عَلَى مَا**﴾ أي حركةٍ أو حرفٍ، كانَ ﴿**يُنْصَبُ بِهِ**﴾ قبلَ دخولِ «لا» عليه، فيبنى على الفتح مفرداً أو جمعاً مكسّراً مطلقاً ﴿**نحو: «لا رَجُلَ**﴾ أو رجالَ وأحمرَ أو مساجدَ».

﴿**و**﴾ على الياء مثنًّى أو جمعاً سالماً مذكّراً نحو: ﴿**«لا رجلينِ في الدارِ**﴾ حاضران»، و«لا مسلِمِينَ حاضِرونَ»، وعلى الكسر جمعاً سالماً مؤنّثاً بلا تنوين في المشهور، وقيل: معه، وقيل: على الفتح بدونه[(٣)].

---

(١) قال ابن هشام في الأوضح: «وأمّا المضاف وشبهه فمعربان»، وقال الشيخ خالد الأزهري بعده: اتّفاقاً؛ التصريح ٢: ١٢٢.

(٢) «عندي» خبر «لا» في كلّ الأمثلة.

(٣) قال أبو حيّان في الارتشاف: ١٢٩٧: «وإن كان مجموعاً بالألف والتاء نحو: «لا مسلمات» فذهب قوم من المتقدّمين وابن خروف من المتأخّرين إلى كسر التاء والتنوين، وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين، وذهب المازني والفارسي والرمّاني والصقلي إلى بنائه على الفتح».
وقال السيّد الشارح في الحدائق النديّة ١: ٤١٢ ونعم ما قال: «وإن كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك إذا كان ممّا يجمع بألف وتاء نحو: لا مسلماتِ؛ هذا قضيّة كلامه وهو قول الأكثرين، وفيه ثلاثة أقوال أُخر: أحدها: كهذا إلّا أنّه ينوّن، لأنّ تنوينه للمقابلة لا للتمكين، فلا ينافي البناء، جزم به ابن مالك في سبك المنظوم. ونقله ابن الدهّان عن قوم وتابعه ابن خروف.
الثاني: إنّه يفتح لأنّ الحركة ليست له، بل لمجموع المركّب وهو «لا» والاسم؛ قاله المازني والفارسي وهو حسنٌ في القياس، ورجّحه الرضي وابن هشام.
الثالث: إنّه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين، وهو الحقّ لثبوته عن العرب، وقد روي بهما قوله:

إنّ الشباب الذي مجدٌ عواقبه ... فيه نلذّ ولا لذّاتِ للشيبِ

فلا وجه بعد هذا للاختلاف، ولذلك قيل: لو وافقوا على السماع لما اختلفوا».

﴿ويشترط﴾ في اسم «لا» **﴿تنكيرُهُ﴾**؛ ليكونَ نصّاً في العمومِ؛ لكونه نكرةً منفيّةً، فيحصلُ نفيُ الجنسِ، ويجبُ تنكير الخبرِ أيضاً؛ إذ لا يُخْبَرُ بمعرفةٍ عن نكرةٍ، فلو كان اسمُها معرفةً نُكِّرَ نحو: «لا زيدَ» أي لا مسمًّى[1] به، و«لا أبا حسنٍ»[2] أي لا حَـلّالَ أو مثلَه.

﴿و﴾ يشترط أيضاً **﴿مباشرتُهُ لَهَا﴾** أي اتّصالُهما؛ فلا تعملُ فيه مفصولاً؛ لضعفها.

﴿فإن عُرِّفَ﴾ الاسمُ لفظاً ومعنًى **﴿أو فُصِّلَ﴾** عنها، أو عُرِّف وفُصِّل **﴿أُهْمِلَتْ﴾** «لا» وجوباً، فيرتفعُ ما بعدَها بالابتداء والخبريّة، **﴿وكُرِّرَتْ﴾** جبراً لضعفها بالإهمال، فالمعرّف **﴿نحوُ: «لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروٌ»﴾** مَعَ عدمِ التأويلِ بالنكرة، **﴿و﴾** المفصول مثلُ: **﴿«لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ»﴾**.

ولم يذكر مثال المعرّف المفصول لسهولةِ حُصولِه بأخذ «لا» مع الفاصلِ من المثال الثاني واسمِها من الأوّل نحو: «لا في الدارِ زيدٌ ولا عمروٌ» مع عدم التأويل.

ويجوز إهمالها مع شروط الإعمال أيضاً؛ فيجبُ تكريرُها أيضاً خلافاً لبعض، وفي الارتشاف شَرَطَ تحتّم عَملِها إن لا تَكَرُّرَ، وإلّا جازَ إلغاؤها وإعمالُها وأن يرادَ بها خلوص النّفي العامّ، وإلّا لم تعمل إلّا عملَ «ليس»، أو تلغى فيرتفع تاليها بالابتداء، وعليهما تحتمل النفيَ العامَّ ونفيَ الواحدةِ ونفيَ الوصفِ، وأن يليها اسمُها فلا تعمل مفصولةً. قال: وزاد بعضهم أن لا تقع بينَ عاملٍ ومعمولٍ كـ«جئتُ بلا زادٍ»، وأن لا تدخلَ على معرفةٍ[3]؛ فتأمّل.

---

(١) ويمكن أن يقالَ «مسمًى» منوّنٌ منصوب على أنّه شبيهٌ بالمضاف من قبيل «لا خيراً منك».

(٢) من كلام عمر بن الخطّاب في شأن أمير المؤمنين علي عليه السلام: قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها، ونقل في بعض المصادر: «معضلةٌ ولا أبا حسن» منسوباً إلى معاوية بن أبي سفيان؛ ينظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣: ١٨٢، والنهاية في غريب الحديث ٣: ٢٥٤، بحارالأنوار ٤٠: ١٤٨.

(٣) قال أبو حيّان في الارتشاف: ١٢٩٥: شَرطُ تحتم عملها عملَ «إنّ»، أنْ لا تُكَرَّرَ: فإنّها إنْ تَكرَّرَتْ جاز

⇐

﴿تبصرةٌ: لَكَ في﴾ نحو: ﴿«لا حولَ ولا قوّةَ إلّا باللّه»[١]﴾ ممّا كرّرت فيه «لا» على مُنكَّرَيْنِ ﴿خمسة أوجهٍ﴾:

الأوّل: ﴿فتحُهما على الأصلِ﴾؛ فـ«لا» لنفي الجنس في الموضعين، والمنكّرانِ اسماها، بُنِيَا على الفتح بتقدير خبرين، فالعطف بين الجملتين أو خبرٍ واحدٍ، فالكلام جملةٌ واحدةٌ والعطف لمفردٍ على مثله، والتزموا تواردَ عاملينِ عليه؛ لأنّهما لتماثلهما كالواحد.

﴿و﴾ الثاني: ﴿رَفعهما بالإبتداء﴾ بإهمال «لا» جوازاً، ﴿أو على الإعمالِ﴾ أي إعمال «لا» ﴿كـ«ليسَ»﴾؛ فالمرفوعانِ اسمانِ بحذفِ خبرٍ أو خبرَينِ، فإن رفعت أحدَهما بالابتداء، والآخرَ بـ«لا» العاملةِ كـ«ليس» تعيَّنَ تعدّد الخبرِ.

﴿و﴾ الثالث: ﴿فتحُ الأوّلِ﴾ بالاسميّةِ، وجعل «لا» الأُولى نافيةً للجنسِ ﴿ورفعُ الثاني﴾ بجعل الثانيةِ مهملةً أو زائدةً للتوكيد. والرفعُ حينئذٍ ﴿بالعطفِ على﴾ الأوّل باعتبار ﴿المحلّ﴾ وهو الابتداء، فيقدّر خبران في المشهور أو واحدٌ عند سيبويه[٢]، ﴿أو بإعمال﴾ «لا» ﴿الثانية كـ«ليس»﴾ بتقدير خبرين مرفوع الأوّل ومنصوب الثاني.

⇐ إعمالُها، وإلغاؤها، وَأن يقصدَ بها خلوص النفي العامّ؛ فإنْ لَمْ يُقْصَدْ لَمْ تَعْمَلْ إلّا عمل لَيْسَ، أَوْ يرتفع ما بعدها بالابتداء، فتحتمل إذ ذاك النفي العام، ونفي الوحدة، ونفي الوصف، وأن يليها اسمها، فإنْ فُصِلَ بينهما رُفِعَ وَلَمْ تعملْ. وَزَادَ بَعْضُهم في الشروط أَنْ لا تقعَ بين عاملٍ ومعمول نحو قولك: جئتُ بلا زادٍ، ولا إنْ دخلت على معرفة.

(١) نصٌّ في ضمن كثير من الأحاديث والأدعيّة، وفي التوحيد للشيخ الصدوق ﵀: ٢٤٢: ... عن جابر بن يزيد الجعفي عن أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر ﵉: سألته عن معنى «لا حول ولا قوّة إلّا بالله» فقال ﵇: معناه: لا حول لنا عن معصية الله إلّا بعون الله، ولا قوّة لنا على طاعة الله إلّا بتوفيق الله عزّ وجلّ.

(٢) قال الشارح ﵀ في الحدائق النديّة ١: ٤١٨: عند سيبويه يجوز ان تقدّر لهما خبراً واحداً لكونه خبر المبتدأ وما عطف عليه، وعند غيره لابدّ لكلّ واحد من خبر منفرد؛ لئلّا تجتمع «لا» والابتداء في رفع الخبر.

﴿و﴾ **الرابع**: ﴿**عكسُ الثالثِ**﴾: فتحُ الثاني على الأصل ورفعُ الأوّل ﴿**على إعمالِ**﴾ «لا» ﴿**الأُولى كـ«ليس»**﴾؛ فالأوّل اسمُها فيقدّر خبرانِ، ﴿**أو**﴾ على ﴿**إلغائها**﴾؛ فالأوّلُ مبتدأٌ، وفي الخبرِ القولان.

﴿و﴾ **الخامس**: ﴿**فتحُ الأوّل**﴾ بالأولى ﴿**ونصبُ الثّاني**﴾ بزيادة الثانية ﴿**بالعطف على**﴾ الأوّل حملاً على ﴿**لفظِهِ**﴾، ويجوز تقدير خبرٍ واحدٍ، وكان مقتضى القياس الحمل على إعرابه المَحَلّي، دون بنائه اللفظي، كما هو قياس توابع سائر المبنيّات، لكن خُولِفَ هنا ﴿**لمشابهةِ**﴾ هذا ﴿**الفتحِ**﴾ البنائي في المتبوع ﴿**النصبَ**﴾ الإعرابيَّ؛ لأنّ فتحَ اسمِ «لا» ليس وضعيّاً كفتح «أينَ» ونحوِه، بل حادثٌ بحدوث «لا»، فهو كالإعراب، و«لا» كالعامل، ولذا اعتبر في توابع المنادى المبنيّ أيضاً لفظه كما يأتي(١).

---

(١) سيأتي في صفحة ٢٤٢.

الخامسُ: أفعالُ المقاربةِ: وهي: «كادَ» و«كَرِبَ» و«أوشكَ» لِدُنُوِّ الخبر، و«عَسَى» لرجائه، و«أَنشَأَ» و«طَفِقَ» للشروع فيه، وتعملُ عملَ «كان». وأخبارُهَا جُمَلٌ مبدوءةٌ بمضارع، ويغلبُ في الأوّلينِ تجرُّدُهُ عن «أن» نحو: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[1]، وفي الأوسَطَينِ اقترانُه بها، نحو: (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)[2]، وهي في الأخيرتينِ ممتنعةٌ نحو: طَفِقَ زيدٌ يَكْتُبُ. و«عسى» و«أنشأ» و«كرب» ملازمةٌ للمُضِيّ، وجاء «يَكَادُ» و«يُوشِكُ» و«يَطْفقُ».

تتمّةٌ: ويختصُّ «عسى» و«أوشك» باستغنائِهما عن الخبرِ في نحو: «عَسَى أن يقوم زيدٌ»، وإذا قلتَ: «زيدٌ عسى أن يقومَ» فَلَكَ وجهانِ: إعمالُها في ضميرِ «زيد»؛ فمَا بعدَها خبرُها، وتفريغُها عنه؛ فما بعدَها اسمٌ مغنٍ عن الخبرِ. ويظهرُ أثرُ ذلك في التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ؛ فعلى الأوّل تقول: «هندٌ عَسَتْ أن تقومَ» و«الزيدانِ عَسَيَا أنْ يقوما»، و«الزيدون عَسَوا أن يقوموا»، وعلى الثاني: «عسى» في الجميع.

﴿**الخامسُ**﴾ من النواسخ: ﴿**أفعالُ المقارَبَةِ**﴾، وهي ما وُضِعَتْ لتدلَّ على اعتقادِ المتكلّمِ قربَ ثبوتِ خبرِهَا لِاسمِهَا واقعاً، أو رجاءاً، أو نظراً إلى شروع الاسم في الخبر.

﴿**وهي: «كادَ» و«كَرِبَ»**﴾ بفتح الراء وكسرها، ﴿**و«أوشَكَ»**﴾، وهذه الثلاثة

---

(١) البقرة: ٧١.

(٢) الإسراء: ٨.

﴿لِدُنُوِّ الخبر﴾ وقربِ حصولهِ في الواقع.

﴿و«عَسَى»﴾ لقربه، ﴿لرجائه﴾ أي رجاء حصولِه.

﴿و«أنشأ» و«طَفِقَ»﴾ بفتح الفاء وكسرها؛ لقرب ثبوته للاسم، ﴿للشروع فيه﴾ أي شروع الاسم في الخبر، و«طَفِقَ» خاصٌّ بالإثبات؛ فلا يجوز «ما طَفِقَ».

﴿وتعملُ﴾ هذه الأفعالُ ﴿عملَ «كانَ»﴾ رفعَ الاسمِ ونصبَ الخبرِ.

﴿وأخبارُهَا﴾ أبداً ﴿جُمَلٌ﴾ فعليّة ﴿مبدوءةٌ بمضارعٍ﴾، كـ«عسى أو كادَ زيدٌ يقومُ». وجاء خبرهما في الشعر خاصّةً مفرداً كقوله:

١١ ـ فَأَبتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفَرُ[١]

وقوله:

١٢ ـ أَكْثَرتَ فِي العذل مُلحّاً دَائِماً لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِما[٢]

وقد يُؤوَّل بتقديرِ «ماكدت أكون آيباً» و«عسيت أن أكونَ صائماً»، كما في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾[٣] أي يمسحُ مسحاً.

---

(١) البيت من الطويل لثابت بن جابر بن سفيان، تأبَّطَ شرّاً في ديوانه: ٨٩، ورد مستشهداً به في شرح التصريح ١: ٦٧٦، الحدائق النديّة ١: ٤٢٦، شرح الكافية الشافية ١: ٢٠٠، شرح التسهيل ١: ٣٧٩، أوضح المسالك ١: ٣٠٢، شرح ابن عقيل ١: ٣٢٥، شرح المفصّل لابن يعيش ٧: ١٣، ١١٩، ١٢٥، ومعجم شواهد العربيّة: ١٩٣.

ورُوي «وماكنت» و«ولم أكُ» بدل «وماكِدتُ»؛ فعلى هذا لا شاهد فيه.

قال ابن هشام في تخليص الشواهد: ٣١٧: وقوله: «وهي تصفر» جملة من المبتدأ والخبر في محلّ نصب على الحالية، وأراد بالصفير النفخَ عند الندم.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجّاج في ديوانه: ١٨٥، ورد مستشهداً به في خزانة الأدب ٩: ٣٢١، شرح التسهيل ١: ٣٨٠، الحدائق النديّة ١: ٤٢٦، ٤٣٢، مغني اللبيب ١: ٢٣، شرح ابن عقيل ١: ٣٢٤، شرح الكافية الشافية ١: ١٩٩، ومعجم شواهد العربيّة: ٦٩٧.

جملة «إنّي عسيت صائماً» مستأنفة بيانية.

(٣) ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ ص: ٣٣.

﴿ويغلبُ في﴾ المضارع المتصدّر في خبر **﴿الأوّلينِ﴾**: «كادَ» و«كربَ» **﴿تجرُّدُهُ عن «أن»﴾** الناصبة المصدريّة **﴿نحو﴾** قوله تعالى: **﴿(وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[(١)]﴾**، وقلّ اقترانه بها.

﴿و﴾ يغلب في المضارع **﴿في﴾** خبر **﴿الأوسطين﴾**: «عسى» و«أوشك» **﴿اقترانُهُ بِهَا﴾** أي بـ«أن» **﴿نحو﴾** قوله تعالى: **﴿(عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ)[(٢)]﴾**، وقلّ تجرّدُهُ عنها.

﴿وهي﴾ أي «أن» النّاصبةُ **﴿في﴾** خبر **﴿الأخيرتين﴾**: «أنشأ» و«طَفِقَ» **﴿ممتنعةٌ نحو: «طَفِقَ زيدٌ يَكْتُبُ»﴾**.

ولا فرق بين المقترن بـ«أن» والمجرَّدِ عنها في كونهما منصوبين محلاًّ بالخبريّة في المشهور. وعن سيبويه أنّ نصب الاوّل بالمفعوليّة أو بنزع الخافضِ[(٣)]؛ فـ«عسى زيدٌ أن يقومَ» معناهُ: قاربَ القيامَ أو قَرُبَ مِنهُ، لا بالخبريّة، وإلّا لَزِمَ الإخبارُ بالحدث

---

(١) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لاَ شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ البقرة: ٧١.

(٢) ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيراً﴾ الإسراء: ٨.

(٣) هذا ظاهراً مخالف لما قاله أبو حيان في الارتشاف: ١٢٢٤، حيث قال: «ذهب بعض النحويين إلى أنّه مفعول لأنّهما في معنى قارب زيدٌ الفعلَ وهي تامّةٌ، وهو مذهب أبي بكر خطّاب، وتقديره: عسى زيدٌ القيامَ، وذهب بعضهم إلى أنّ موضع الفعل نصبٌ بإسقاط حرف الجرّ؛ إذ يسقط كثيراً مع «أن»، فمعنى «عسى زيدٌ أن يقوم» عسى زيدٌ القيامَ».

ولكن قال ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٨٠: «وليس المقرون بـ«أن» في هذا الباب خبراً عند سيبويه، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجرّ أو بتضمين الفعل معنى «قارب»».

وإليك نصّ سيبويه في الكتاب ٣: ١٥٧ حيث صرّح فيه باتّخاذه المذهب الذي نسبه السيّد علي خان ﷺ إليه؛ يقول سيبويه: «وتقول: «عسيتَ أن تفعل»، فـ«أن» ههنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي قاربت ذاك، وبمنزلة «دنوت أنْ تفعلَ»، و«اخلولقت السماء أن تمطِرَ» أي لأن تمطر، وعسيت بمنزلة اخلولقت السماءُ، ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعملوا الإسم الذي الفعل في موضعه كقولك: إذهب بذي تسلَمُ، ولا يقولون: عسيت الفعل، ولا عسيت للفعل» انتهى.

عن الذاتِ، وهو ممتنعٌ(١).

وأُجيب بأنّه كـ«زيدٌ عدلٌ» في المبالغة أو على التأويل بالمشتقّ أو تقدير مضاف. ومنهم من فرّق بين المصدر الصريح والمُؤوَّلِ؛ فأجاز الإخبارَ عن الذاتِ بالثاني دونَ الأوّل.

وقيل: «أن» زائدةٌ، وهو تعسّف.

﴿و«**عسى**» و«**أنشأ**» و«**كرب**»﴾ لا تعمل إلّا ماضيةً؛ فهي ﴿**ملازمةٌ للمُضِيّ**﴾ دون البواقي، ﴿و﴾ ذلك لأنّه ﴿**جاء «يَكادُ» و«يُوشِكُ» و«يَطفقُ»**﴾ أيضاً كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾(٢)، وقولِهِ:

١٣ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... في بعض غِرّاتِهِ يُوَافِقُهَا(٣)

وقولِك: «يَطفقُ زيدٌ يقومُ».

﴿**تتمّة: ويختصُّ «عَسَىٰ» و«أوشكَ»**﴾ عن بين هذه الأفعال ﴿**باستغنائِهما عن الخبرِ**﴾ إذا كان الاسم جملةً ﴿**في نحو: «عَسَى أَن يقومَ زيدٌ»**﴾؛ فتكونان تامّتين

---

(١) أي الإخبار بالحدث عن الذات ممتنع، لا قول سيبويه ممتنع.

(٢) ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ النور: ٣٥.

(٣) البيت من المنسرح لأميّة بن أبي صلت في ديوانه: ٢٤٠، ورد مستشهداً به في الحدائق النديّة ١: ٤٢٥، شرح التصريح ١: ٦٨٩، شرح التسهيل ١: ٣٧٨، شرح شذور الذهب: ٢٧١، شرح ابن عقيل ١: ٣٣٣، شرح الكافية الشافية ١: ٢٠٣، الكتاب ٣: ١٦١، شرح أبياته ٢: ١٦٧، شرح ابن يعيش ٧: ١٢٦، المقرّب ١: ٩٨، شرح شواهد العيني ٢: ١٨٧، الدرر اللوامع ١: ١٠٣، ١٠٦، معجم شواهد العربيّة: ٣٢٢، وتخليص الشواهد: ٣٢٣.

قال ابن هشام في تخليص الشواهد: ٣٢٨: وقوله: «في بعض» متعلّق بـ«يوافق»، أو حال من فاعله أي يوافقها في بعض أوقات غرّته أو كائناً في بعض حالات غرّته.

لتمامهما بالمرفوع وحدَه عندَ الأكثر، وناقصتين سدّت الجملة مسدّ معموليهما عند ابن مالك(١).

﴿وإذا قلتَ: «زيدٌ عسى أن يقومَ»﴾ بتقديم «زيد» ﴿فَلَكَ﴾ فيه ﴿وجهانِ:﴾ أحدهما: ﴿إعمالُها﴾ أي «عسى» ﴿في ضميرِ «زيد»﴾؛ فهو اسمها، ﴿فمَا بعدَها﴾ من الجملة الفعليّة ﴿خبرُها﴾، و«عسى» ومعمولاها خبرٌ لـ«زيد».

ويمكن إجراء هذا الوجه في صورة تأخير «زيد» أيضاً بجعله مبتدءاً مؤخّراً وإعمالَ «عسى» في ضميره؛ لتقدّمه رتبةً، فهي ومعمولاها خبر مقدّم.

﴿و﴾ ثانيهما: ﴿تفريغُها عنه﴾ أي تجريد «عسى» عن ضمير زيد؛ ﴿فما بعدَها﴾ من الجملة الفعليّة مرفوعٌ محلاً و ﴿اسمٌ﴾ لها ﴿مُغنٍ﴾ إيّاها ﴿عن الخبرِ﴾، كما مرّ في صورة تأخير زيد، ولا اختلافَ في المعنى.

﴿ويظهرُ أثرُ ذلك﴾ الاختلاف ﴿في﴾ اللفظ بحسب ﴿التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ﴾ في «عسى» و«أوشك» على وفق الظاهر، ﴿فعلى﴾ الوجه ﴿الأوّل تقول: «هندٌ عَسَتْ أن تقومَ»﴾، و«الهندانِ عستَا أن تقومَا»، و«الهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ»، و«زيدٌ عسى أن يقوم»، ﴿و«الزيدانِ عَسَيَا أنْ يقومَا»، و«الزيدونَ عَسَوْا أن يَقُومُوا»﴾؛ لأنّ الاسمَ على هذا الوجه ضميرُ المبتدأ، فلابدّ من مطابقتها كما ذكر.

---

(١) محمّد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك جمال الدين، صَنَّفَ كثيراً في النحو واللغة، كان من المغاربة، وانفرد عنهم بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي، له من التصانيف، التسهيل وشرحه والكافية الشافية وشرحه، والألفية، والعمدة وشرحه، توضيح البخاري، نظم الفرائد وغيرها، ولم يكمّل شرح التسهيل وكمله ابنه بدرالدين، توفّي سنة ٦٧٢هـ؛ بغية الوعاة ١: ١٣٠، ١٣٧.

قال ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٨٠: والوجه عندي أن تجعل «عسىٰ» ناقصةً أبداً، فإذا أسندت إلى «أن» والفعل وجّه بما يوجّه وقوع «حَسِبَ» عليها في نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾، فلمّا لم تخرج «حسب» بهذا عن أصلها، لا تخرج «عسى» عن أصلها بمثل «وعسىٰ أن تكرهوا شيئاً»، بل يقال في الموضعين: سدّت «أن» والفعل مسدّ الجزأين.

﴿و﴾ تقولُ ﴿على﴾ الوجه ﴿الثاني: «عَسَىٰ»﴾ مفرداً مذكّراً ﴿في الجميع﴾؛ سواءٌ كان المبتدأُ مُذكّراً أو مؤنّثاً، مفرداً أم غيرَه؛ لعدم ضمير له في «عسى»، وهذا أفصح، وعليه تنزيل التنزيل، قال الله تعالى: ﴿لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِن نِسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ﴾(١).

تنبيهان

الأوّل: جاءت هذه الأفعالُ تامّةً أيضاً، يقال: «كاده»: منعه وأراده، و«كاد بنفسه يكود»: جادَ، و«كَادَ يكيدُ كيداً»: مَكَرَ(٢).

و«كَرِبَه»: حَزَنَه، و«الدّلو»(٣): شدّ الحبل في وسطه(٤).

و«أوشك»: أسرع السيرَ كـ«واشك»(٥).

و«عسى زيد يعسو»: كَبِرَ، و«النّبتُ»(٦): غَلُظَ ويَبِسَ، و«الليلُ»(٧): اشتدّت ظلمتُه(٨).

---

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِن نِسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ وَلاَ تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلاَ تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ الحجرات: ١١.

(٢) قال الشارح ﷺ في الطراز الأوّل ٦: ٢٢٥: وبلغ الأمر الذي كادَ؛ أي أراد وطَلَبَ، وكادهُ الله الخيرَ: مَنَعَهُ، ومنه قول عمرو بن العاص: «وما قولك في عقول قومٍ كادها خالقُها؟»، وهو يكودُ بنفسه: يجود، كـ«يكيد»، وقال في المصدر: كاده كيداً كـ«باع»: خدعه ومَكَرَ به.

(٣) أي كرب الدلوَ.

(٤) انظر الطراز الأوّل ٣: ٢٩، ٣٠.

(٥) انظر نصّه في القاموس المحيط «وشك».

(٦) أي عسى النبت.

(٧) أي عسى الليل.

(٨) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط «عسو»: عسى الشيخ يعسو عَسْواً وعُسُوّاً وعُسيّاً وعساءً، ⇐

و«أنشأه»: أحدثه، ومنه: «مُنْشِئُ السَّحابِ»[١] من أسمائه تعالى.

و«الإنشاء» في عرف الفنّ لما ليس بخبر؛ فإنّه يوجَدُ ويحدَثُ معناه بلفظه.

و«طَفَقَ الموضعَ»: لَزِمه، و«بمراده»: وصلَ إليه، و«أطفقه الله به»[٢][٣].

الثاني: المشهور أنّ نفي «كاد» إثبات لخبره وإثباته نفيٌ له[٤]. قال صاحب القاموس[٥]: كَادَ يَفْعَلُ: قارَبَ ولم يَفْعَلْ، ثمّ قال: هي مجرّدةً تُنْبِئُ عن نفي الفعل ومقرونةً بالجَحْدِ تُنبِئُ عن وقوعِه.

وألغزه المعرّي[٦] بقوله:

⇐ وعَسِيَ عَسًى: كَبِرَ، والنّباتُ عساءاً وعسوّاً: غَلُظَ، ويَبِسَ، والليلُ: اشتدّت ظلمتُهُ، والعَسْوُ: السمعُ، وأبوالعَسَا: رَجُلٌ.

(١) لكن قال الفيروزآبادي في القاموس «نشأ»: أنشأ اللهُ تعالىٰ السِحَابَ: رَفَعَهُ، وكذا قال السيّدُ الشارح ﷺ في الطراز الأوّل: ١: ٢١٥.

(٢) القاموس المحيط «طفق»: طفق بمراده: ظَفِرَ وأطفقه الله به، وطَفِقَ الموضعَ كـ«فرح»: لزمه.

(٣) «أطفقه الله به» أي أوصَلَهُ إليه.

(٤) انظر البحث في الطراز الأوّل ٦: ٢٢٤، ٢٢٥، والحدائق النديّة ١: ٤٣٦، ورياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين ٧: ٢٧٥، ومغني اللبيب ٢: ٨٦٨، وشرح الرضي على الكافية ٤: ٢٢٣.

(٥) القاموس المحيط من أهمّ كتب اللغة ومن أعظم ما صنّف فيها، فقد حوى ستّين ألف مادّةً على الرغم من أنّه أصغر حجماً من لسان العرب وقد رتّب على حسب أواخر الكلمات، وضمّن ما في كتابَي «العباب» للصغاني المتوفّى سنة ٦٥٠هـ، و«المحكم» لابن سيده المتوفّى سنة ٤٥٨هـ.

وقد عنىٰ مؤلّفه مجدالدين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفّى سنة ٨١٧هـ عنايةً خاصّةً بتتبّع مادّة كتاب الصحاح للجوهري المتوفّى سنة ٣٩٣هـ.

وانظر نصّ القاموس في مادّة «كود» بصفحة ٢٩٩، من طبعة دار إحياء التراث العربي.

(٦) أبو العلاء أحمد بن عبدالله المعرّي التنوخي المتوفّى سنة ٤٤٩هـ، شاعرٌ حكيم عالمٌ في الأدب واللغة وعلومها، له مؤلّفات كثيرة، منها: لزوم ما لا يلزم، سقط الزند، رسالة الغفران، والفصول والغايات، وانظر البيتين في مغني اللبيب ٢: ٨٦٨، الحدائق النديّة ١: ٤٣٦، الطراز الأوّل ٦: ٢٢٤، ٢٢٥، ورياض السالكين ٧: ٢٧٥.

أنــحويَّ هـذا العـصرِ مـا هِـيَ لفظةٌ ... جَـرَتْ فـي لِسَانَيْ جُرْهَمٍ وَثَمُودِ
إذا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورةِ الجَحْدِ أُثْبِتَتْ ... وَإِنْ أُثْـبِتَتْ قَـامَتْ مَـقَامَ جُـحودِ

وَحلَّه ابن مالك بـ«كادَ»؛ فقال:

نَعَمْ هِيَ كَادَ المَرءُ أن يبردَ الحِمَى ... فَـتَأْتِي لِإِثْـبَاتٍ وَنَـفْيٍ وُرُود
وَفِي عَكْسِهَا مَا كَادَ أَنْ يبردَ الحِمَى ... فَخُذْ تَـعَلُّمَهَا(١) فـالعلمُ غَـيرُ بَـعِيدِ

وقال غيره، ويقال إنّه ابن الوردي(٢):

أَلا إِنَّ هَذَا اللغزَ فِي «زال» وَاضِحٌ ... وَإِلّا فَـعِنْدِي «كـاد» غـيرُ بـعيدِ
إذا قلتَ «مَا كَادُوا يَرَوْن» فقد رَأَوا ... ولكـنَّهُ مِـن بُـعْدٍ غـيرِ حَـميدِ
وَإِن قُلتَ «قد كَادُوا يرون» فَمَا رَأَوا ... فَـخُذْهُ وَلا تَسْـمَحْ بِـهِ لِـعَنِيدِ

والحقّ أنّ خبرها منفيٌّ أبداً؛ بدلالةٍ عرفيّةٍ مع إثباتها؛ لأنّ الاقتصارَ على الإخبارِ بقربه يؤذن عرفاً بعدم حصوله، وبدلالةٍ التزاميّةٍ مع نفيِها؛ لأنّ نفي قربِ الاسمِ من الخبرِ يستلزم عدمَ فعلِه إيّاه، فصحّ أنّ إثباتها نفيٌ دون العَكس. كيف وينقضه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾(٣)؛ إذ المراد نفي الرؤية بسبب الظلمة أبلغَ نفيٍ(٤)، وأمّا تفسير «كاد» بـ«أراد» فلا يتمشّى فيه. وتنزيله على نفي إرادتها؛ للعلم بالامتناع بعيدٌ ركيكٌ.

---

(١) ورد «نظمها» في نسخة «ب» بدل «تعْلَمها».

(٢) عمر بن مظفّر زين الدين بن الوردي المتوفّى سنة ٧٤٩هـ، له من المصنّفات: البهجة في نظم الحاوي الصغير، شرح ألفية ابن مالك، ضوء الدرّة على ألفية ابن معطٍ، اللباب في علم الإعراب و....

(٣) ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُورٍ﴾ النور: ٤٠.

(٤) لأنّ «لم يكد يراها» أبلغ من أن يقال: لم يرها؛ لأنّ من لم يَرَ قَدْ يقارب الرؤية.

النوعُ الثاني: ما يَرِدُ منصوباً لا غيرُ، وهُوَ ثَمَانِيةٌ:

الأوّلُ: المفعولُ بِهِ، وهو الفضلةُ الواقعُ عَليه الفعلُ، والأصلُ فيه تَأَخُّرُهُ عنه، وقد يتقدّم جوازاً؛ لإفادة الحصرِ كـ«زيداً ضربتُ» ووجوباً للزومه الصدرَ نحو: «مَن ضربتَ؟»

﴿النوعُ الثاني﴾ من المعرباتِ: ﴿ما يَرِدُ منصوباً لا غيرُ، وهُوَ ثَمَانِيةٌ﴾.

﴿الأوّل: المفعولُ بِهِ﴾، وضمير «به» عائدٌ إلى «ال» الموصولة، أي الذي فُعِلَ بِهِ الفعلُ.

﴿وهو الفضلةُ﴾ الزائدة عَلَى رُكنَي الكلامِ وعمدَتَيْهِ: المسند والمسند إليه؛ فشملَ جميعَ المنصوباتِ، وخرج غيرُ المحدودِ بقوله: ﴿الواقعُ عَليه الفعلُ﴾ أو شبهُه، فالمراد أعمّ من الفعل الاصطلاحيّ واللغويّ كنظائره الآتية[1].

ومعنى وقوعِهِ عليه تعلُّقُه به بلا واسطة حرفِ جرٍّ كـ«ضربت زيداً وهو ضاربٌ بكراً وكرهت ضربَهُ إيّاه». وأمّا المجرور في «مررتُ به» فمفعولٌ به بالواسطة، والكلام هنا فيما يردُ منصوباً لا غير، ولم يدخل في الحدّ نحوُ «زيدٌ» مرفوعاً في «زيدٌ ضربتُهُ»؛ لأنّه مبتدأ فليس فضلةً وإن كان مفعولاً به معنًى.

﴿والأصلُ﴾ الراجح ﴿فيه﴾[2] أي في المفعول به ﴿تَأَخُّرُهُ عنه﴾ أي عن الفعل؛ لأنّه معموله، وعن فاعله؛ لأنّه فضلةٌ، والفاعل عمدة[3]، إلّا مع موجب أو مانع كما يأتي[4].

---

(١) يعني المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه.

(٢) كلمة «فيه» لم تكن في غالب نسخ الصمدية ولكن هنا من متن الصمدية بقرائن موجودة في الكلام.

(٣) وكذلك الأصل في سائر الفضلات أيضاً تأخره عن الفعل وعن فاعله.

(٤) يأتي عن قريب.

﴿**وقد يتقدّم**﴾ المفعولُ به على فعلِهِ ﴿**جوازاً: لإفادةِ الحصرِ**﴾ في المفعول ﴿**كـ«زيداً ضربتُ»**﴾ أي لا غيرَه مطلقاً أو لا الذي ظَنَّ المخاطبُ أنّه المضروبُ وحدَه أو مع زيدٍ أو تَرَدَّدَ بينهما، والأوّلُ قصرٌ حقيقيٌّ وما بعده إضافيٌّ، قلباً أو إفراداً أو تعييناً(١).

﴿**ووجوباً: للزومه**﴾ أي المفعول به ﴿**الصدرَ**﴾، كأسماءِ الاستفهامِ والشرطِ وما أُضيف لهما ﴿**نحو: «مَن ضربتَ؟»**﴾، و«غلامَ مَنْ بِعتَ؟»، و«مَنْ تَدْعُ أَدْعُهُ»، و«قَبرَ مَنْ تَزُرْ أَزُرْهُ».

ويحذف عامله جوازاً لقرينةِ حصولِ معناه، كقولك: «زيداً» لِمَن أراد ضرباً أو إعطاءاً، أي اضرِبْ أو أعطِ، و«خيراً» لِحاكي رؤياه أي رأيتَ، و«حديثَكَ» لمن قُطِعَ كلامُه أي أُذكُرْ، و«مكّةَ» لمن سافرَ، و«الهلالَ» لطالبه أي أتُرِيدُ؟ أو قرينةِ سؤالٍ(٢) كـ«زيداً» لمن قال: «من رأيتَ؟» أو «أَضَرَبَ؟»، أو لغير ذلك، كقولك: «بلى زيداً» للردّ على من قال: «ما رأيتَ»(٣)، أو «لا تزورُ أو تَزُرْ أحداً»(٤) أي رأيتُ أو أَزُورُ، وقولك: «لا بل زيداً» للردّ على «أكرم بكراً».

ووجوباً في التحذيرِ، وهو التخويفُ عن مكروهٍ نحو: «الأسدَ الأسدَ»، و«إيّاك وَالأسدَ»، و«إيّاك من أنْ تتهوّرَ»(٥) أي إتَّقِ أو احذَرْ.

والإغراءِ وهُوَ الترغيبُ في محبوبٍ نحو: «أخاك» أي الزمه، و«الصلاةَ الصلاةَ» أي أُحضُرْهَا أو أقِمْها.

---

(١) انظر تفصيل بحث القصر في المطوّل للتفتازاني في الباب الخامس من كتاب المعاني: ٣٨١ـ٣٨٥.

(٢) عطف على قوله: «لقرينة حصولِ معناه».

(٣) على أخذ «ما» نافيةً، فتقول: بلى زيداً، أي رأيتُ زيداً.

(٤) بجعل «لا» في «تزور» نافيةً، وفي «تَزُرْ» ناهيةً.

(٥) في نسخة «ب»: إيّاك من تهوّر، وكلتا النسختين صحيحةٌ.

والنداءِ بحرفٍ نائبٍ عن «أدعو» كـ«يا زيدُ»؛ فإنّ المنادى مفعول به لـ«أدعو».

وباب الاشتغال كـ«زيداً ضربتُهُ».

وقد يستغنى عن المفعول؛ لأنّ المراد بيانُ وقوعِ أصلِ الفعلِ على أيِّ مفعولٍ وَقَعَ، فيحذفُ تنزيلاً لعامله المتعدّي منزلة اللّازمِ نحو: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[١]، و«يُعطِي ويَمْنَع» أي يفعل هذه الأفعال، ومنه: ﴿اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾[٢]، و ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[٣]، و ﴿وَمَن يَظْلِم مِنكُمْ نُذِقْهُ﴾[٤]، و ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾[٥].

والأغلب عموم المحذوف كما مرّ[٦]، ومن غير الأغلبِ قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾[٧]، وقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾[٨]، وقولك: «وَلَدَتْ هندٌ»[٩].

ولا يحذف[١٠] لو نابَ عن الفاعلِ، أو حُصِرَ بـ«إلّا» أو «إنّما»، أو حذف عامله

---

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ آل عمران: ١٥٦.

(٢) ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيراً لِأَنفُسِكُمْ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ التغابن: ١٦.

(٣) ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كَلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ البقرة: ٢٨٥.

(٤) ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفاً وَلاَ نَصْراً وَمَن يَظْلِم مِنكُمْ نُذِقْهُ عَذَاباً كَبِيراً﴾ الفرقان: ١٩.

(٥) ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ المجادلة: ٢١.

(٦) أي كالآيات السابقة.

(٧) ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ وَإِن لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ المائدة: ٦٧.

(٨) ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ البقرة: ٢٤.

(٩) ففي الآيتين والمثال المفعول به المحذوف ليس عامّاً بل خاصٌّ، ففي الآية الأولى المفعول به: التبليغ، والثانيةُ أصلُهُ: فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه أي الإتيان بسورةٍ من مثله، وفي المثال: الذكرَ أو الأنثى.

(١٠) أي وجب ذكر المفعول به.

وجوباً، إلّا بعد أحرف الجواب كـ«نَعَمْ» في جواب «هل ضربت زيداً»، وشذّ حذف مفعول فعل التعجّب كقوله:

١٤ ـ [أرىٰ أمَّ عمروٍ دمعَهَا قَدْ تَحَدَّرا] بكاءاً على عمروٍ وَمَا كَانَ أَصْبَرَا(١)

أي أصبرها.

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس، في ديوانه: ١٩٠، ورد مستشهداً به في الضرائر لابن عصفور: ٧٨، شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٣: ٦٦٨، معجم شواهد العربيّة ١٧٤، وخزانة الأدب ٩: ٢١٤.
ورُوي «دمعُها» بالرفع.

الثاني: المفعولُ المطلقُ: وهُوَ مصدرٌ يُؤَكِّدُ عَامِلَه أو يُبَيِّنُ نوعَهُ أو عددَه نحو: ضربتُ ضرباً أو ضرْبَ الأميرِ أو ضَربَتَينِ. والمؤكِّدُ مفردٌ دائماً وفي النوعيِّ خلافٌ. ويجبُ حَذفُ عامِلِه سماعاً في نحو: «سقياً ورعياً»، وقياساً نحو: (فَشُدُّوا الوثاقَ إمَّا مَنّاً بعدُ وإمّا فداءاً)(١)، و«لَهُ عَلَيّ ألفُ اعترافاً»، و«زيدٌ قائمٌ حقّاً» و«ما أنتَ إلّا سيراً»، و«إنّما أنتَ سيراً» و«زيدٌ سيراً سيراً»(٢)، و«مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ»، و«لبّيك» و«سعدَيْك».

﴿الثاني﴾ من المنصوبات: ﴿المفعولُ المطلقُ، وهو مصدرٌ يُؤكِّدُ عَامِلَه﴾ أي لا يفيدُ أمراً زائداً على مفهوم عامله، أو يؤكّدُهُ باعتبار تأكيدِ جزءِ مفهومِهِ أعني الحدثَ، ﴿أو يُبَيِّنُ﴾ مَعَهُ ﴿نوعَهُ أو عددَهُ﴾ أيضاً ﴿نحو: «ضربتُ ضرباً»﴾ للتأكيد؛ دفعاً لتوهّم السهو أو التجوّز، ﴿أو «ضربَ الأمير»﴾ للنوع، أو «ضربةً ﴿أو ضَربَتَينِ﴾ أو ضرباتٍ» للعدد.

﴿و﴾ المفعول المطلق ﴿المؤكِّدُ مفردٌ دائماً﴾؛ فلا يُثَنَّىٰ ولا يُجْمَعُ؛ لحصولِ غرضِ التأكيدِ به، فيُلْغُوا تثنيتَهُ وجمعَهُ. ﴿وفي النوعيِّ خلافٌ﴾؛ فقيل بالجواز كـ«ضربتُ ضربَتَي الأميرِ أو ضرباتِهِ»، وهو المشهور، وقيل بالمنع(٣). وأمّا العددي

---

(١) محمّد: ٤.

(٢) في غالب نسخ الصمديّة: «زيدٌ سيراً سيراً» موجود ولكن الشارح ﷺ ما ذكره ولم يشرحه.

(٣) يقول أبو حيّان في منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك: ١٣٩: ولا خلاف في جواز تثنية الذي هو ⇐

فلا خلافَ في الجواز فيه كما نبّه عليه بالمثالِ، وقصَّرَ الخلافَ على النوعيّ.

ثمّ الجمهور أوجبوا كونَ المفعولِ المطلقِ مطلقاً[١] مصدراً، وهو مختار المصنّف، وقيل: قد يقع غيرَ المصدر أيضاً، وعليه خرّج المنصوب في نحو: ﴿خَلَقَ الْجَانَّ﴾[٢]، وليس بشيء[٣].

﴿ويجبُ حَذفُ عامِلِهِ سماعاً في نحو: «سقياً ورعياً»﴾ أي سقاك اللهُ سقياً ورعاكَ اللهُ رعياً، ﴿وقياساً﴾ فيما إذا وقع بعد «إمّا» تفصيلاً لمجمل، ﴿نحو: (فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)[٤]﴾ أي تمنّونَ منّاً وتفدونَ فداءً.

﴿و﴾ فيما كان مؤكِّداً لجملة صريحة في معناه نحو: ﴿«لَهُ عَلَيّ ألفٌ اعترافاً»﴾ أي أعتَرِفُ بهِ اعترافاً، فإنّ قولَك: «له عَلَيّ ألفٌ» صريحٌ في اعترافك به، ﴿أو﴾[٥]

⇐ معدود ويُسمّى محدوداً، وأمّا ماكان لبيان النوع فاختلفوا في تثنيته وجمعه؛ فمنهم من ذهب إلى جواز ذلك، وأنّه متى اختلفت أنواعه جاز أن يثنّى ويجمع، وهو المشهور في ألسنة المبتدئين، ومنهم من قال: لا يجوز أن يثنّىٰ ولا يجمع إذا اختلفت أنواعه وهو ظاهر كلام سيبويه، قال سيبويه ٣: ٦١٩: واعلم أنّه ليس كلّ جمع يجمع، كما أنّه ليس كلّ مصدر يجمع كالأشغال والعقول، والألباب والحلوم، ألا ترى أنّك لا تجمع الفكر والنظر والعلم، انتهى. فلم يعتدّ سيبويه بقول الناس: الأفكار والعلوم، وسبب المنع من تثنية ما اختلفت أنواعه هو الذي منع المصدر الذي للتوكيد من ذلك، وذلك أنّه كما يقع على الآحاد يقع على الأنواع، وكذلك أسماء الأجناس؛ فلو جاء مثل الغُسُول لم يقس عليه، وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي ـ أي الشلوبين ـ يذهب وصحّحه بعض شيوخنا.

(١) سواء كان تأكيدياً أو نوعيّاً أو عدديّاً.

(٢) ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَارِجٍ مِن نَارٍ﴾ الرحمن: ١٥.

(٣) قد جرى البحث كثيراً في أنّ غير المصدر في نحو: «خلق الله السموات» هل يكون مفعولاً مطلقاً أو لا في كتب النحويين؛ فانظر كمال تفصيل البحث في الحدائق النديّة ١: ٤٥٢، ٤٥٣، ومغني اللبيب ٢: ٨٦٧.

(٤) ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلٰكِن لِيَبْلُوَا بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ محمّد ﷺ: ٤.

(٥) في جميع نسخ الصمدية: «و» وهذا من سهو الشارح ﵀.

لجملةٍ محتملةٍ لغير معناه أيضاً نحو: ﴿«**زيدٌ قائمٌ حقّاً**»﴾ أي أحقُّهُ حقّاً، فإنّ «زيدٌ قائمٌ» يحتمل الحقّيّةَ وعدمَها كغيره من الأخبار.

﴿**و**﴾ فيما وقع بعد «إلّا» أو «إنّما» في موضع خبر اسم ولم يصلح خبراً له نحو: ﴿«**ما أنت إلّا سيراً**»، و«**إنّما أنت سيراً**»[١]﴾ أي ما أنت إلّا تسيرُ سيراً، فلو لم يكن في محلّ الخبر نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[٢]، أو كانَ وصلحَ له[٣] نحو: «ما شأنُكَ إلّا أن تسير سيراً» أي ما شأنك إلّا السيرُ، فلم يجب الحذف[٤].

﴿**و**﴾ إذا كان فعلَ الجوارحِ وشبّه به اسم بمعناه مذكور مع موصوفه في جملة سابقةٍ نحو: ﴿«**مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ**»﴾ أي يصوت صوتَه.

ومنعوا إعمال المصدر المذكور فيه؛ لأنّ عمله مقصور على ما إذا صحّ حلول الفعل مع «أنْ» محلَّه، وهو لا يصحّ هنا؛ لأنّ «أنْ» للاستقبال والمصدرَ هنا ماضٍ، وأُجيز نصب الثاني بالحاليّة ورفعه على أنّه بدل أو بيان أو نعت بتقدير «مثل» أو تأكيد لفظيّ للأوّل.

﴿**و**﴾ فيما ثنّي للتكثير نحو: ﴿«**لبّيكَ**»﴾ أي أُلِبُّ لكَ إلبابينِ أي أُقيم لطاعتك إقامةً كثيرةً ﴿**و«سعدَيكَ»**﴾ أي أسعدك بخدمتي إسعادين أي كثيراً، ثمّ حذف الزوائد فبقي «لبّين» و«سعدين»، ثمّ سقط النون بالإضافة.

---

(١) في غالب نسخ الصمدية بعد «وإنّما أنت سيراً» ذكر: «زيدٌ سيراً سيراً».

(٢) ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ الجاثية: ٣٢.

(٣) أي كان في موضع خبر اسم وصلح خبراً للاسم.

(٤) «فلم يجب الحذف» جواب «لو» الشرطيّة السابق ذكرها.

الثالثُ: المفعولُ لَهُ، وهو المنصوبُ بفعلٍ فُعِلَ لتحصيلِهِ أو حصولِهِ نحو: ضربتُه تأديباً، وقعدتُ عن الحرب جبناً، ويشترطُ كونهُ مصدراً متّحداً بعامِلِه وقتاً وفاعلاً، ومِن ثَمَّ جِيءَ باللّامِ في نحو: (وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ)[1]، و«تهيّأتُ للسفرِ»، و«جئتُكَ لمجيئك إيّاي».

﴿**الثالثُ**﴾ من المنصوبات: ﴿**المفعولُ لَهُ، وهو**﴾ الاسم ﴿**المنصوبُ**﴾ بتقدير حرف جرٍّ مفيدٍ للتعليل كاللّام والباء و«مِن» و«في»، متعلِّقٌ ﴿**بفعلٍ**﴾ قد ﴿**فُعِلَ**﴾ ذلك الفعلُ ﴿**لتحصيلِهِ**﴾ أي لقصد تحصيل ذلك الاسم بذلك الفعل، ﴿**أو**﴾ لأجل ﴿**حصولِهِ**﴾ قبلَ الفعلِ أو مَعَه ﴿**نحوُ: «ضربتُه تأديباً»**﴾ أي لتحصيله، ﴿**و«قعدتُ عن الحربِ**﴾ وتركتُها ﴿**جُبناً»**﴾ أي لحصوله قبل الترك أو مَعَه.

﴿**ويشترطُ**﴾ عند الجمهور لنصبه بحذف الجارّ ﴿**كونُهُ مصدراً متّحداً بعامِلِه وقتاً وفاعلاً**﴾ بأن اتّحد وقتهما وفاعلهما كما مرّ[2].

فلو لم يكن كذلك وجب جرّه بذكر الجارّ، وامتنع نصبه بحذفه ﴿**ومِن ثَمَّ جِيءَ باللّامِ**﴾ وجُرَّ بها ﴿**في نحو**﴾ قوله تعالى: ﴿**(وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ)**[3]﴾؛ لعدم المصدريّة، ﴿**و**﴾ قولك: ﴿**«تهيّأتُ**﴾ اليومَ ﴿**للسفرِ**﴾ غداً»؛ لتغاير الوقت، ﴿**و**﴾ قولك: ﴿**«جئتُكَ لِمجيئِكَ إيّاي»**﴾؛ لتغاير الفاعل.

---

(١) الرحمن: ١٠.

(٢) أي كالمثال السابق، وهو: قعدت عن الحربِ جبناً.

(٣) الرحمن: ١٠.

خلافاً للشيخ في جعله اتّحاد الفاعل غالباً لا شرطاً[١]؛ محتجّاً بقول أميرالمؤمنين صلوات الله عليه في نهج البلاغة: «فَأَعْطَاهُ اللهُ النَّظِرَةَ اسْتِحْقَاقاً لِلسُّخْطَةِ واسْتِتْمَاماً لِلْبَلِيَّةِ»[٢]، فإنّ فاعل الإنظار هو الله تعالى، وفاعل الاستحقاق إبليس، قال: لا يجوز جعل «استحقاقاً» حالاً من المفعول لأنّ «استِتْمَاماً» حينئذٍ حال من الفاعل، ويمتنع عطف حال أحدهما على حال الآخر، وأقول: لا يجوز أيضاً جعل الأوّل حالاً والثاني مفعولاً له لوجود العاطف، نعم يمكن جعله حالاً من المفعول بإسناد الاستتمام إليه مجازاً؛ للسببيّة، وبِتأويله بتقدير الإرادة، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾[٣] أي إرادة خوفكم وطمعكم، وقيل: أي تخويفاً وتطميعاً، ولعلّ مرجعه أيضاً إلى تقدير الإرادة؛ إذ لم يثبت مجيء الخوف والطمع بمعنى التخويف والتطميع، وقيل: هما حالان عن المفعول أي خائفين وطامعين.

---

(١) قال الرضي عليه من الله الرضا في شرحه على الكافية ١: ٥١١: وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يقوى في ظنّي، وإن كان الأغلب هو الأوّل، والدليل على جواز عدم التشارك قول أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام في نهج البلاغة: «فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبليّة». والمستحقّ للسخطة إبليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى، ولا يجوز أن يكون «استحقاقاً» حالاً من المفعول، لأنّ «استتماماً» إذن يكون حالاً من الفاعل.

(٢) نهج البلاغة للإمام عليّ عليه السلام جمع السيّد الشريف الرضي رحمة الله عليه شامل لخطب ورسالات وكلمات قصار أميرالمؤمنين، وكلامه عليه السلام بحيث يقال: كلام الأميرِ أمير الكلام، وفوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق.

نهج البلاغة، الخطبة الأولى ص١٩ تحقيق وتصحيح الدكتور صبحي الصالح.

(٣) ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ الرعد: ١٢.

الرابع: المفعول مَعَه: وَهُوَ المذكورُ بَعدَ واو المعيّةِ لمصاحبتِه معمولَ فعلٍ. ولا يتقدّمُ على عامِلِه نحو: «سرتُ وزيداً» و«مالَكَ وزيداً»، و«جئت أنا وزيداً»، والعطفُ في الأوّلين قبيحٌ، وفي الأخيرِ سائغٌ، وفي نحو: «ضربتُ زيداً وعمراً» واجبٌ.

﴿الرابعُ﴾ من المنصوبات: ﴿المفعول مَعَهُ، وهو﴾ الاسم المنصوب ﴿المذكورُ بعدَ واوِ المعيّة﴾، ذكر بعدها ﴿لـ﴾ تدلَّ على ﴿مصاحَبَتِهِ﴾ مع ﴿معمولِ﴾ عاملِه من ﴿فعلٍ﴾ أو شبهه أو معناه؛ فاعلاً كان ذلك المعمول أم مفعولاً[1].

فخرج بقيد مصاحبة الاسم نحوُ: «لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ»[2]، و«سرتُ والشمسُ طالعةٌ»، وبـ«المعيّة» المعطوفُ.

وواو المعيّة أصلها العاطفة، كانت تتبع مدخولها للمعطوف عليه إعراباً، وتفيد جمعهما في الحكم مطلقاً على المصاحبة أو عدمها، فنقلت إلى معنى «مع» لتكون نصّاً في المصاحبة، والتزم نصب مدخولها فرقاً أو إبقاءاً لحقّ المنوب بقدر الإمكان.

﴿ولا يتقدّمُ﴾ المفعولُ معه ﴿على عامِلِه نحو: «سرتُ وزيداً»﴾: مثال لما ذكر بعد

---

(١) قيل: لا يجوز مصاحبة المفعول معه للمفعول به في نحو: «ضربت زيداً وعمراً» كما يصرّح به الشارح عن قريب؛ قلت: لا نحمله على مثل «ضربت زيداً وعمراً» حتّى يلزم فيه إشكال بل نحمله على نحو: «كفاكَ وزيداً درهمٌ»؛ ينظر الحدائق النديّة ١: ٤٧٣.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢: ٥٢٣: بنصب «تشرب» فإنّ الواو وإن كانت بمعنى «مع» إلّا أنّها داخلةٌ على فعلٍ وهو «تشرب»، فليس مفعولاً معه؛ بناءاً على أنّ المؤوّل من «أن» والفعل لا يسمّى مفعولاً خلافاً لبعضهم.

واو المعيّة لمصاحبته معمولَ فعلٍ ، ﴿و«مالَكَ وزيداً؟»﴾ لما ذكر بعدها لمصاحبته معمول معنى الفعل ؛ فإنّه بمعنى : ما تصنع وزيداً؟ ؛ لأنّ الاستفهام بالفعل أولى ، وهو بالعمل في الظرف أحرى ، فلمّا تظافرا على طلبه كانا كأنّهما بمعناه ، وامتنع «هذا لك وأباكَ» اختياراً ؛ لفوات الاستفهام ، وضَعُفَ «ما أنت وزيداً» و«كيف أنت وقصعةَ ثريدٍ» ؛ لفوات الظرف ووجود أقوى الطالبين وهو الاستفهام ، والأكثر فيهما الرفع بالعطف أو النصب بتقدير الفعل أي ما تكونُ ، وكيف تصنعُ ، فحذف الفعل وحدَهُ فبرز وانفصل ضميرُه .

﴿و﴾ من قبيل الأوّل أيضاً : ﴿«جئت أنا وزيداً»﴾ ، ﴿و﴾ الفرق أنّ ﴿العطف في﴾ المثالين ﴿الأوّلينِ قبيحٌ﴾ ؛ إذ لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتّصل إلّا مع «لا» بين العاطف والمعطوف أو فاصلٍ مّا بينَ المتعاطفين ، ولا يجوز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجارّ ، فالمراد بالقبيح ما يعمّ الممتنع .

﴿و﴾ العطف ﴿في الأخير صائغٌ﴾ جائزٌ بلا قبحٍ ؛ للفصلِ بالمنفصلِ ، ﴿وفي نحو : «ضربتُ زيداً وعمراً» واجبٌ﴾ ؛ إذ الغرض من نقل الواو عن أصلها ـ وهو العطف ـ إلى معنى المعيّة ، إنّما هو النصّ على المصاحبة ، وهو لا يتأتّى في نحو هذا المثال ؛ لأنّ نصب ما بعد الواو فيه يحتمل أن يكون للعطف على المنصوب ، فليس نصّاً في المعيّة ، فلا يفيد العدول عن الأصل ، وتجويز بعضهم له من الضعف بمكانٍ ، ولذا ادّعى على منعه إجماع أهل اللسان إعراضاً عن خلاف ابن هشام[1] وأبي حيّان[2] .

---

(١) حيث يقول ابن هشام بجواز كون المعطوف في نحو المثال المذكور مفعولاً معه ؛ قال في المغني ٢ : ٧٣١ : نحو : «أكرمتك وزيداً» يجوز كونه عطفاً على المفعول به وكونه مفعولاً معه .

(٢) محمّد بن يوسف أثير الدين أبو حيّان الأندلسي الغرناطي ، نحوي عصره ولغويّه ، ومفسّره ، ومحدّثه ، ومقرئه ، ومؤرخه وأديبه ، أخذ عن كثير من العلماء في البلاد ، له : البحر المحيط في التفسير ، النهر ⇐

فريدةٌ: للاسم بعد الواو خمس حالات: وجوب العطفِ، كما مرّ[1]، ورجحانه للأصل كـ«قام زيدٌ وبشرٌ»، ووجوب المفعول معه لامتناع العطف لفظاً كـ«مَا لَكَ وزيداً»، أو معنًى كـ«ماتَ بكرٌ وطلوع الشمس»، ورجحانه لقبح العطف لفظاً كـ«سِرْتُ وزيداً»، أو معنًى كقوله:

١٥ ـ فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ [مكانَ الكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ][2]

وامتناعهما كقوله:

١٦ ـ عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءاً بَارِداً [حتّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا][3]

⇐ مختصره، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، مطوّل الارتشاف ومختصره، ولم يؤلّف في العربيّة أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، اللمحة، والشذرة كلاهما في النحو، المبدع في التصريف. شرح الألفية ولم يكمّل، توفّي سنة ٧٤٥هـ؛ بغية الوعاة ١: ٢٨٠ ـ ٢٨٥. وصرّح أبو حيّان في الارتشاف: ١٤٨٣ أنّ بعضهم حمل «عمراً» في المثال على العطف، وبعضهم جوّز فيه الأمرين.

(١) مرّ آنفاً في مثال: ضربتُ زيداً وعمراً.

(٢) البيت من الوافر للأقرع بن معاذ؛ ورد مستشهداً به في الكتاب ١: ٢٩٨، وشرح التصريح ٢: ٥٣٤، وأوضح المسالك ٢: ٢٤٣، وشرح التسهيل ٢: ١٨٤، وشرح القطر: ٢٣٣، وهمع الهوامع ٢: ٢٤٥، ومعجم شواهد العربيّة: ٤٠٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٤٨، ٥٠، والدرر اللوامع ١: ١٩٠، والحدائق النديّة ١: ٤٧٩. الشاهد في البيت نصب «بني أبيكم» بالفعل الذي قبله، وهو «كونوا» بواسطة الواو على أنّه مفعول معه على الوجه الراجح؛ لأنّ المراد حثُّهم على الائتلاف والتقارب في المذاهب، وضرب لهم المثل بقرب الكليتين من الطحال.

(٣) الرجز منسوب لذي الرمّة وليس في ديوانه ولا ملحقاته، لكن صدره في ملحقات ديوانه: ٦٦٤، ورد مستشهداً به في المقتضب ٤: ٣٢٣، خزانة الأدب ٣: ١٣٢، شرح التصريح ٢: ٥٣٦، أوضح المسالك ٢: ٢٤٥، مغني اللبيب ٢: ٨٢٨، شرح شذور الذهب: ٢٤٠، شرح ابن عقيل ١: ٥٩٥، همع الهوامع ٣: ١٨٩، شرح المفصّل ٢: ٨، الدرر اللوامع ٢: ١٦٩، معجم شواهد العربيّة: ٥٤٠، والحدائق النديّة ١: ٤٨٠. و«علفتها»: أطعمتها بتقديم العلف، «تبناً»: قصب الزرع بعد أن يدرس، «همّالة» صيغة مبالغة من قولهم: هملتِ العين بالدمع إذا فاضت به.

عند الفرّاء والفارسي ؛ لانتفاء المشاركة وقصد المعيّة[1]، فهو عندهما من عـطفِ جملة على جملة بتقدير فعلٍ ، أي وسقيتها ماءاً، خلافاً لمن جعله من عطف مفرد على مثله بتأويل العامل أي أنلتها تبناً وماءاً[2].

(١) لأنّ الماء لا يشارك التبنَ في العَلْف ؛ انظر مذهبهما في الارتشاف : ١٤٩١ ، وشرح التصريح ٢ : ٥٣٧ ، قال أبو حيّان في الارتشاف : وذهب الفرّاء والفارسي وجماعة من الكوفيين والبصريين إلى أنّ ما جاء من هذا النوع محمولٌ على إضمار فعلٍ مناسب ؛ لتعذّر عطفه على ما قبله ، فيصير من عطف الجمل .

(٢) انظر هذا المذهب في أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك ٢ : ٢٤٩ .

الخامس: المفعولُ فيهِ، وهـو اسـمُ زمـانٍ أو مكـانٍ مـبهمٍ، أو بـمنزلةِ أحدِهما، منصوبٌ بِفعلٍ فُعِلَ فيهِ نحو: جئتُ يومَ الجمعةِ، وصلّيتُ خلفَ زيدٍ، وسِرْتُ عِشْرينَ يوماً أو عِشْرينَ فرسخاً، وأمّـا نـحوُ: «دَخَـلْتُ الدارَ» فمفعولٌ به على الأصحّ.

﴿الخامسُ﴾ من المنصوبات: **﴿المفعولُ فيه، وهو اسمُ زمـانٍ﴾** مـبهم أو مـعيّن **﴿أو﴾** اسـم **﴿مكانٍ مبهمٍ، أو﴾** اسـم **﴿بـمنزلةِ أحـدِهما﴾** لدلالتـه عـلى مـعناه ولو بعروضها لا بالوضع، **﴿منصوبٌ بِفعلٍ فُعِلَ﴾** ذلك الفعل **﴿فيهِ﴾** أي في ذلك الاسم بحيث دلّ اللفظ على وقوعه فيه. والفعل يعمّ اللغويَّ أيضاً.

﴿نحو: «جئتُ يومَ الجمعةِ»﴾ للزمان المعيّن، و«دعوتُ ساعةَ الإجابة» لمـبهمه، **﴿و«صلّيتُ خلفَ زيدٍ»﴾** للمكان المـبهم، **﴿و«سـرْتُ عشـرينَ يـوماً أو عِشْـرينَ فرسخاً»﴾** لما هو بـمنزلة أحـدهما؛ لأنّ أسـماءَ العـددِ تكسب مـن المـعدود ظـرفيّةً ومصدريّةً، ومنه: المضاف إلى أحدهما لتعميم أو تبعيض كـ«سرتُ كلَّ اليومِ جـميعَ الفلاةِ، أو بعضَ الليلِ نصفَ الفرسخِ»، والمضاف إليه أحدهما النائب عـنه كـ«جـئت صلاةَ الفجرِ» أي وقتها، و«أنتظرُ حـلبَ نـاقةٍ» أي مـقدارَ زمـانه، و«جـلس قُـربَك أو جِوارَك» أي مكانَهما، وما هو صفة معنًى كـ«سرتُ طويلاً من الدهر كثيراً من البلاد».

﴿وأمّا﴾ المنصوب في **﴿نـحو: «دَخَـلْتُ الدارَ» فـمفعولٌ بـه﴾** لا فـيه، **﴿عـلى الأصحّ﴾**؛ لأنّ الفعل لا يطلب المفعول فيه إلّا بعد تمام معناه، ومعنى الدخول لا يتمّ بدون المدخول فيه فيكون مفعولاً به. ولو كان مفعولاً فيه لصحّ الاستغناءُ عنه.

وقال ابن مالك في شرح العمدةِ: المـفعول فـيه مـا تـضمّن مـعنى «فـي» بـاطّراد،

بأن لا يختصّ نصبه على الظرفيّة بحدث دونِ آخر، وبحال وقوعه غيرَ خبرٍ كـ«صمتُ يومَ الجمعةِ»؛ لجواز «صلّيت أو بعت يوم الجمعة»، و«الصوم أو البيع يومَ الجمعةِ» بالنصب، قال: وما ليس كذلك فليس ظرفاً ومفعولاً فيه كـ«الدار» في «دخلت الدارَ»؛ لأنّ نصبه بمعنى «في» مختصّ بالدخول دون غيره من الأحداث، فلا يقال: «جلست الدار»، وبحال وقوعه غيرَ خبرٍ فلا يقال: «الدخولُ الدارَ»، وذلك لأنّ المكان المعيّن لو نصب بتقدير «في» التبس بالمفعول به في نحو: «بعت الدار»، بخلاف المكان المبهم والزمان مطلقاً كـ«بعت اليومَ أو ساعةَ الإجابةِ أو أمَامَكَ»؛ لوضوح قرينة الظرفيّة[١].

وفي الأوضح لابن هشام أنّ انتصابَ نحوِ: «دخلتُ الدارَ» و«سكنتُ البيتَ» على التوسّع بإسقاط الخافض لا على الظرفيّة؛ إذ لا يطّرد تعدّي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى «في»، لا تقول: «صلّيت الدارَ» و«نِمتُ البيتَ»[٢].

(١) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٢٩٩، ٣٠٠.

(٢) أُنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢: ٢٣٦، ٢٣٧.

السادس: المنصوبُ بنزعِ الخافضِ، وهو الاسمُ الصريحُ أو المؤوّلُ المنصوبُ بفعلٍ لازمٍ بتقديرِ حرفِ جرٍّ، وهُوَ قياسيٌّ مع «أنْ» و«أنّ» نحو: (أوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكرٌ مِن ربّكم)[1]، و«عَجِبتُ أنّ زيداً قائمٌ»، وسماعيٌّ في غيرِ ذلك نحو: ذهبتُ الشامَ.

﴿السادسُ﴾ من المنصوبات: ﴿المنصوبُ بنزعِ الخافضِ﴾، وهو المفعول به بواسطةِ حرفِ جرٍّ مقدّرٍ، ﴿وهو الاسمُ الصريحُ أو المؤوَّلُ المنصوبُ﴾ لفظاً أو تقديراً أو محلاً ﴿بفعلٍ لازمٍ﴾ في نفسه أو بالنسبة إلى ذلك الاسم، متعدٍّ إليه ﴿بتقدير حرفِ جرٍّ﴾، بشرط أن لا يكون مفعولاً له أو فيه، بقرينة المقابلة؛ فإنّهما منصوبان بنزع الخافض غير أنّهما خُصّا باسم على حدّه فرقاً.

ويسمّى أيضاً المنصوب بالحذف والإيصال؛ إذ فيه حذفُ الجارّ وإيصال مدخوله بعامله؛ تشبيهاً له بالمفعول به ولعامله القاصر بالمتعدّي.

وجرّه بالمقدّر ضعيف خاصّ بالشعر كقوله:

١٧ ـ إذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ   أَشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكفِّ الأَصَابعُ[2]

﴿وهو﴾ أي المنصوب بالنزع أو نصبُهُ به[3] ﴿قياسيٌّ﴾ مطّردٌ ﴿مع «أنْ»﴾

---

(١) الأعراف: ٦٣.

(٢) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٢: ٧٣، ورد مستشهداً به في شرح التسهيل ٢: ٤٠٣، خزانة الأدب ٩: ١١٥، مغني اللبيب ٢: ٨٤٣، أوضح المسالك ٢: ١٧٨، شرح الكافية الشافية ١: ٢٨٥، شرح الرضي على الكافية ٤: ١٣٧، شرح ابن عقيل ٢: ٣٩، شرح شواهد العيني ٢: ٥٤٢، ٣: ٣٥٤، معجم شواهد العربيّة: ٢٨٦، والحدائق النديّة ١: ٤٩٠.

(٣) أي نصبُ المنصوبِ بنزع الخافضِ بسبب ذلك الفعل اللازم قياسيٌّ.

الناصبةِ للمضارعِ ﴿و«أنّ»﴾ المفتوحةِ المشبّهةِ بالفعلِ المتأوّلتينِ مع صلتِهما بالمفردِ ﴿**نحو: (أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)**[١]﴾ أي من أن جاءكم ذِكرٌ أي من مجيئه، بدليلِ تعدّي «عَجِبَ» بـ«مِن».

﴿و﴾ نحو: ﴿«**عَجِبتُ أنّ زيداً قائمٌ**»﴾ أي من أنّه قائمٌ أي من قيامه.

ومن القياسيّ المفعول فيه وله لا غير في المشهور، و«كي» المصدريّة أيضاً عند ابن هشام في الأوضح نحو: ﴿كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً﴾[٢] أي لكيلا[٣].

﴿**وسماعيٌّ في غيرِ**﴾ الأربعة عندهم والخمسة عنده، فلا يتجاوز ﴿**ذلك**﴾ عن محلّ السماع ﴿**نحو: «ذهبتُ الشامَ»**﴾ أي إليها، و:

١٨ ـ تَمُرُّونَ الديارَ [ولم تَعُوجُوا   كلامُكُمْ عَليَّ إذَنْ حرامُ][٤]

أي بها، قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[٥] أي عليها، و ﴿**أَن تَسْتَرْضِعُوا**

---

(١) ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الأعراف: ٦٣.

(٢) ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ الحشر: ٧.

(٣) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢: ١٨٢: وقياسيٌّ، وذلك في «أنّ» و«أن» و«كي» نحو: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، ونحو: ﴿أَو عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِن رَّبِّكُمْ﴾، ونحو: «كيلا يكون دولةً» أي بأنّه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قدّرت «كي» مصدريّةً، وأهمل النحويّون هنا ذكرَ «كي».

(٤) البيت من الوافر لجرير في ديوانه: ٥١٢، ورد مستشهداً به في الحدائق النديّة ١: ٤٩١، خزانة الأدب ٩: ١١٩، شرح ابن عقيل ١: ٥٣٨، مغني اللبيب ١: ١٣٨، شرح الرضي على الكافية ٤: ١٣٨، شرح ابن يعيش ٨: ٨، ٩: ١٠٣، المقرّب ١: ١١٥، رصف المباني: ٢٤٧، الدرراللوامع ٢: ١٠٧، معجم شواهدالعربيّة: ٤٥٥. وحكي بدل المصرع الأوّل: أتمضونَ الرسومَ ولا تُحيّا.

(٥) ﴿... وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ البقرة: ٢٣٥.

أَوْلَادَكُمْ﴾(١) أي لهم، وقيل: ضُمِّنَ «ذهب» و«مرّ» و«عَزَمَ» و«استرضعَ» معنى: وردَ وجاوزَ ونَوَى وأَرْضَعَ، فالنصب بالمفعول به لا بالنزع(٢).

وقال المصنّف في شرح الأربعين تبعاً للشيخ ﷺ: إنّ التضمين لكونه أكثرَ وروداً أولى من الحمل على النصب بنزع الخافض(٣).

---

(١) ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذٰلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ البقرة: ٢٣٣.

(٢) القائل الرضي في شرحه على الكافية ٤: ١٣٨: والأولىٰ في مثله أن يقال: ضمّن اللازم معنى المتعدّي أي تجوزون الديارَ، ولألزمنّ صراطك، ولا تنووا عقدة النكاح، وتُرضعوا أولادكم، حتّى لا يحمل على الشذوذ، كما يضمّن الفعل معنى غيره فيتعدّى تعدية ما ضمّن معناه.

(٣) تبع المصنّفُ الشيخَ رضي الدين الاسترآبادي حيث يقول: التضمين لكثرة الاستعمال؛ شرح الرضي على الكافية ٤: ١٣٩.

السابعُ: الحالُ، وهي الصفةُ المبيِّنةُ للهيئةِ غيرَ نعتٍ، ويشترطُ تنكيرُهَا، والأغلبُ كونُها منتقلةً مشتقّةً مقارنةً لعامِلِها، وقد تكونُ ثابتةً وجامدةً ومقدّرةً، والأصلُ تأخُّرُهَا عن صاحِبِها، ويجبُ إنْ كانَ مجروراً، ويمتنعُ إنْ كانَ نكرةً محضةً، وهُوَ قليلٌ.

ويجبُ تقدّمُها على العاملِ إن كانَ لَهَا الصَّدرُ نحو: كيفَ جاءَ زيدٌ، ولاتجيءُ من المضافِ إليهِ إلّا إذا صَحَّ قيامُهُ مَقَامَ المُضافِ نحو: (أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)(١)، أو كانَ المضافُ بعضَهُ نحو: أعجَبَنِي وجهُ هندٍ راكبةً، أو كان عاملاً في الحال نحو: أعجبني ذهابُك مُسْرِعاً.

﴿السابعُ﴾ من المنصوبات: ﴿الحالُ﴾ المفردةُ، وتَأْتي الجملةُ الحاليّةُ في باب الجمل(٢).

﴿وهي﴾ أي الحال ـ وهو يذكَّر ويؤنَّث ـ: ﴿الصفةُ﴾ أي المشتقّة أو ما يوصف به مطلقاً؛ فدخل المشتقُّ والجامدُ والنعتُ من التوابعِ والخبرُ، ﴿المبيِّنةُ للهيئةِ﴾، والحال كونها ﴿غيرَ نعتٍ﴾ نحويٍّ، فيخرج مبيّن الذات كالتمييزِ في «للّه دَرُّهُ فَارِساً»، والنعت في نحو: «رأيت رجلاً ضاحكاً»، وبقي الخبرُ في نحو: «كان زيدٌ عالماً»، فالصواب أن يقال: «غير نعت ولا خبر»، أو يقيّدَ الصفةُ بالفضلة.

قال ابن يعيش: الحال تُشبه المفعولَ في كونِها فضلةً يستغنىٰ عنها، ولذا استحقّت النصب(٣).

---

(١) النحل: ١٢٣.

(٢) سيأتي في صفحة ٤٥٩.

(٣) يعيش بن عليّ بن يعيش موفّق الدين أبو البقاء المشهور بـ«ابن يعيش»، كان من كبار أئمّة العربيّة، ماهراً

⇐

﴿ **ويشترطُ تنكيرُها** ﴾: لأنّها خبرٌ معنًى؛ فالغرض منها يحصلُ مع تنكيرها، فيلغو التعريف.

﴿ **والأغلبُ كونُها منتقلةً** ﴾ كـ«جاء زيدٌ راكباً»؛ لأنّ الركوبَ غيرُ لازمٍ لزيدٍ بل ينتقلُ إلى غيرِه من الأحوال.

﴿ **مشتقّةً** ﴾ كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والصفةِ المشبّهةِ واسمِ التفضيلِ وصيغِ المبالغةِ وأسماءِ المكانِ والزمانِ والآلةِ؛ وفي حكمها المنسوب.

﴿ **مقارنةً لعامِلِها** ﴾ زماناً، بلا تقدّم وتأخر، كما مرّ[١]؛ لتقارن الركوب والمجيء.

﴿ **و** ﴾ إنّما كان ذلك أغلبَ لا كلّيّاً لأنّها ﴿ **قَدْ تكونُ ثابتةً** ﴾ غيرَ منتقلةٍ، قياساً في المؤكّدة كـ«زيدٌ أبُوك عَطُوفاً»، وكقوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِراً﴾[٢]، وفيما دلَّ العاملُ على تجدّد صاحبها كـ«خَلَقَ اللهُ الزرّافة يَدَيْهَا أطولَ مِنْ رِجْلَيْها»، وسماعاً في غيرها نحو: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾[٣].

﴿ **و** ﴾ قد تكونُ ﴿ **جامدةً** ﴾، وهي نوعان: إمّا محضةٌ غيرُ متأوّلةٍ بالمشتقّ، وهي

⇐ في النحو والتصريف، قدم دمشق وجالس الكندي، وصنّف: شرح المفصّل وشرح تصريف ابن جنّي. مات بحلب سنة ٦٤٣هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٣٥١، ٣٥٢.

وإليك نصّه من شرح المفصّل ٢: ٥٥: وإذ قد ثبت أنّها ليست مفعولةً، فهي تشبه المفعولَ من حيث أنّها تجيء بعد تمام الكلام واستغناءِ الفعل بفاعله، وأنّ في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول، ألا ترى أنّك إذا قلت: قمت، فلابدّ أن تكون قد قمت في حال من الأحوال، فأشبه قولُكَ: «جاء عبدالله راكباً» قولَكَ: «ضرب عبدالله رجلاً»، ولأجل هذا الشبه استحقّت أن تكون منصوبةً مثله.

(١) أي مرّ في مثال: جاء زيدٌ راكباً.

(٢) ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَىٰ لاَ تَخَفْ إِنِّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾ النمل: ١٠.

(٣) ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَماً وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِن رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ الأنعام: ١١٤.

ثلاثةٌ: المنعوتةُ بمشتقٍ أو ما بحكمه، وتسمّى مؤطِّئةً؛ لأنّها توطئة لذكر نعتها الذي هو الحال في الحقيقة كـ«جاءَ زيدٌ رجلاً عالماً»، والمقسِّطةُ الدالّة على تقسيط صاحبها كـ«بعت الثيابَ ثوباً بدرهمٍ أو درهماً»، والمبيِّنَةُ أصلَ صاحبِها أو فرعَه أو نوعَه أو مقدارَه كـ«يُعجِبُني الخاتمُ فضّةً» أو «الفضّةُ خاتماً»، و«هذا بسراً أطيبُ منه رطباً»، و«قَاسَمْنَا المالَ أثلاثاً»، ومنه: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[1]، إن لم يكن «تمّ» متضمّناً معنى «صار».

وإمّا غير محضةٍ فتتأوّل بمشتقٍ، وهي أيضاً ثلاثة: المشبّهة بها كقوله:

١٩ ـ بَدَت قَمَراً وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالَا[2]

أي طيّبة وعيناء[3].

والدالّة على مفاعلة كـ«بعتُ يداً بيدٍ» أي متقابضَينِ، و«كلَّمْتُه فَاهُ إلى فِيَّ» أي

---

(١) ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ الأعراف: ١٤٢.

(٢) البيت من الوافر لأبي الطيّب المتنبّي في ديوانه: ١٣٤، ورد مستشهداً به في دلائل الإعجاز: ١٩٨، ٢٨٢. أسرار البلاغة: ٢٢٢، أمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٤، معجم شواهد العربيّة: ٣٥١، خزانة الأدب ٣: ٢١٠، شرح الرضي ٢: ٣٣، أمالي المرتضى ٤: ٤٣، والحدائق النديّة ١: ٥٠٢.

قال العكبري في شرح التبيان على ديوان أبي الطيب المتنبي: ١٣٢٠: المعنى يقول: بدت هذه المحبوبة قمراً في حسنها، ومالت مشبهة غصناً في تثنيها، وحسن مشيها، وفاحت مشبهة عنبراً في طيب ريحها، ورنَت مشبهةً في سواد مقلتها. وهذا من أحسن التشبيه؛ لأنّه جمع أربع تشبيهات في بيت واحد.

قال الرضي عليه من الله الرضا في شرحه على الكافية ٢: ٣٣ بعد أن استشهد بهذا الشعر: «وفي تأويل مثله وجهان: أحدهما: أن تقدّر مضافاً قبله أي مثل قمرٍ، والثاني أن يؤوّل المنصوب بما يصحّ أن يكون هيئةً كما تقدّم، أي: بدت منيرةً ونحو ذلك، وذلك لأنّهم يجعلون الشيء المشتهر في معنًى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو قولهم: «لكلّ فرعونٍ موسًى» بصرفهما أي لكلّ جبّار قهّار».

(٣) قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ٤: ٢٠٢ «عين»: وتوصف البقرة بسعة العين فيقال: بقرةٌ عيناء والرجلُ أعين.

متشافهَينِ، والدالّة على تقسيمٍ أو ترتيبٍ كـ«أدخُلوا رجلاً رجلاً» أي مترتّبينَ كذلك، أو «رجلاً رجلاً»، أو «رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ»، أو «رجالاً رجالاً»، أو «ثلاثةً ثلاثةً»، أو «رهطاً رهطاً»، أو «مَثْنىٰ وثُلاثَ» أي منقسمينَ كذلك؛ هذا هو المشهور، ومنهم من أوّل الجميعَ، والحقّ ما قاله الشيخ ﷺ وفاقاً لابن الحاجب وغيره أنّ الحال ما يُبَيِّنُ الهيئةَ، فكلُّ ما قامَ بذلكَ صحَّ كونه حالاً؛ فلا حاجةَ إلى تأويل شيء من الجوامد أصلاً[١][٢].

فريدةٌ: قيل: النصب في نحو: «كلَّمتُهُ فَاهُ إلىٰ فِيَّ» بالمفعوليّة لحالٍ محذوفةٍ أي جاعلاً، وقيل بنزع الخافضِ أي «مِنْ فِيهِ إلىٰ فِيَّ» أي «كلَّمْتُهُ وكَلَّمَنِي»، والمحقّقون على أنّه بالحاليّة[٣]، والأصل الرفع بالابتداء، بدليل قولهم: «فوه إلى فيّ»؛ فالظرف خبر، ثمّ لمّا جعلت الجملةُ حاليّةً نُصِبَ المبتدأُ لقيامه مقامَ الحالِ، كما أُعرب نائب المفعول

---

(١) في نسخة «ب» بدل «أصلاً» ورد: إلى المشتقَ.

(٢) حيث قال ابن الحاجب في الكافية ٢: ٣٢: «وكلّ ما دلّ على هيئة، صحَّ أن يقع حالاً، نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً».

وقال الرضيّ عليه من الله الرضا في شرحه: هذا ردٌّ على النحاة؛ فإنّ جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلّفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتقّ؛ قالوا: لأنّها في المعنى صفةٌ؛ والصفة مشتقّة أو في معنى المشتقّ، فقالوا في نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً؛ أي هذا مبسراً أطيب منه مُرطباً، أي كائناً بسراً وكائناً رطباً؛ و: «هذه ناقة الله لكم آية»، أي دالّة؛ قال المصنّف ـ وهو الحق ـ: لا حاجة إلى هذا التكلّف؛ لأنّ الحال هو المبيِّن للهيئة، كما ذُكِر في حدِّه، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلّف تأويله بالمشتقّ، وكذا، رَدَّ عليهم اشتراطَهم اشتقاق الصفة، كما يجيء في بابها، ومع هذا، فلا شكّ أن الأغلب في الحال والوصف: الاشتقاق.

(٣) لا نطول الكلام بذكر تفصيل الأقوال، انظر تفصيل الأقوال في الارتشاف: ١٥٥٩، ١٥٦٠، والحدائق النديّة ١: ٥٠٢، ٥٠٣. وقائل القيل: الأخفش لأنّه نقل عنه أنّه قال: أصله: كلّمته مِن فيه إلى فيَّ، فحذف حرف الجرّ فانتصب ما كان مجروراً به على نزع الخافض، وردّه المبرّد بأنّ تقديره لا يعقل؛ إذ الإنسان لا يتكلّم مِن في غيره.

المطلق والمضاف بإعرابهما في نحو: «ضربتُه سوطاً»، و ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[(١)]، وكذا «بعتُهُ يداً بيدٍ» أي يدَهُ بيدِي، إلّا أنّهم نكّروا فيه المبتدأ لنيابته عن النكرة والخبرِ أيضاً إتباعاً، ولم يتبعه في النصب لمكان الجارّ.

وقال الشيخ ﷺ: تقديرُهُ «ذو يدٍ بذي يدٍ» بحذف المضافِ أي النقد بالنقد[(٢)]، وهو تكلّف مستغنًى عنه.

وأمّا نحو: «بعت الثيابَ ثوباً بدرهمٍ أو درهماً»؛ فتقديره مع الجارّ: «ثوبٌ بدرهم»؛ فالظرف خبرٌ، ومع الواوِ: «ثوبٌ ودرهماً»؛ فالخبر مقدّر والواو بمعنى «مع» أي كلّ ثوبٍ مقرونٌ ودرهماً، على حدّ قولِهم: «كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ»؛ فالحالُ على التحقيقِ هي الجملة، والمنصوب مبتدأً مرفوعُ الأصلِ، ولم ينسخه ناسخٌ، وفيه ألغز من قال:

ألا مَن صرفْتَ العُمرَ في النّحوِ اكْشِفا ... لنا سرَّ جهلٍ إن تكُنْ فيه راسِخَا
عن اسمٍ صريحٍ مبتدأً وَهْوَ مُعربٌ ... بنصبٍ وَلا نَدْرِي لِذَا النّصبِ نَاسِخَا

﴿و﴾ قد تكونُ ﴿مقدَّرةً﴾ يُخَالِفُ زمانُها زمانَ عامِلِها، كـ«جاء زيدٌ أمسِ مَعَه صَقْرٌ صائداً به غداً» أي مقدِّراً ومُرِيداً أن يَصيدَ به غداً، و«صعد المنبرَ خطيباً» أي مريداً لأنْ يخطبَ، ومنه: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[(٣)].

﴿والأصلُ﴾ الراجح ﴿تأخُّرُهَا عن صاحِبِها﴾؛ لأنّها صفتُهُ وخبرُهُ معنًى، ﴿ويجبُ﴾ تأخرها ﴿إن كانَ﴾ صاحبُها ﴿مجروراً﴾ بالإضافةِ اتّفاقاً[(٤)] كـ«بدا وجهُ هندٍ

---

(١) ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ يوسف: ٨٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢: ١٨؛ قال: وكذا ينبغي أن نقول في «يداً بيدٍ» أي ذو يد بذي يد، أي النقد بالنقد.

(٣) ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ الزمر: ٧٣.

(٤) قال الرضيّ في شرح الكافية ٢: ٣٠: «أمّا إذا كان ذوالحال مجروراً، فإن انجرّ بالإضافة إليه، لم يتقدّم الحال عليه اتّفاقاً».

ضاحكةً» ؛ إذ لو قدّمت فصّلت بين المتضايفينِ أو تقدّمت عليهما وهي تابعٌ معنًى للمضاف إليه، وكلاهما ممتنعان، أو مجروراً بحرفٍ غير زائدٍ عندَ سيبويه، وأكثر البصريّة كـ«بعتُه بالدرهم رائجاً»، وهو ظاهر المصنّف خلافاً لقومٍ[1]. وجاز تقديمها إن جرّ بزائد كـ«ما جاء راكباً من أحدٍ»، وقولُه:

٢٠ ـ تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُم بَعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي[2]

ضرورةً.

﴿ويمتنعُ﴾ تأخُرُها عنه ﴿إن كانَ نكِرةً محضةً﴾ غيرَ مخصوصةٍ كـ«ضَرَبَتْ هندٌ راكباً رجلاً» ؛ إذ لو أُخّرت التبست بالنّعت في بعض الصور، مع أنّ في تقديمها عليه نوعَ تخصيصٍ له، وبه يحسن وقوعُه ذا حال.

﴿وهو﴾ أي كون صاحبها نكرةً محضةً ﴿قليلٌ﴾، والغالب كونُه معرفةً أو نكرةً مخصَّصةً بغير تقديمِ الحالِ من صفةٍ أو إضافةٍ إلى منكّرٍ أو مشاركته لمعرفةٍ أو قصد العموم كـ«جاءَ زيدٌ ورجلٌ ورجلاً راكبِينَ»، و«ما جاءَ أو هل جاءَ رجلٌ راكباً؟» ؛ لأنّه مخبرٌ عنه معنًى.

---

(١) قال الرضيّ عليه الرحمة في نفس المصدر السابق: «وإن انجرّ ذوالحال بحرف الجرّ فسيبويه وأكثر البصريّة يمنعون أيضاً». فترى أنّ الرضي لا يفرّق بين حرف الزائد وغيره. وانظر ما قاله أبو حيّان في الارتشاف: ١٥٧٩، حيث فرّق بين النوعين:

وذو الحال إن كان مجروراً بحرفٍ، فإمّا أنْ يكونَ زائداً، أو غير زائد إنْ كان زائداً جَازَ تقديمها على ذي الحال نحو: ما جاءَنِي من أَحَدٍ عاقلاً، فيجوز: ما جاءني عاقلاً من أَحَدٍ، وَإِنْ كان غَيْرَ زائدٍ نحو: مَرَرْتُ بهندٍ ضاحكةً، فَمَذْهَبُ البصريّين أَنَّه لا يَجُوزُ تقديمها مطلقاً، كان ذوالحال ظاهراً، أو مضمراً، لا تقول: مَرَرْتُ ضاحكةً بهندٍ، وأجاز ذلك من المتأخّرين ابْنُ كيسان، والفارسي وابن برهان.

(٢) البيت من الطويل، لم يعلم قائلُه، ورد مستشهداً به في شرح التسهيل ٢: ٣٣٨، شرح التصريح ٢: ٦٣٧، أوضح المسالك ٢: ٣٢١، شرح شواهد العيني ٣: ١٦٠، المساعد لابن عقيل ٢: ٢١، والحدائق النديّة ١: ٥١١. و«البين» الفراق، والباء في «بذكراكم» يتعلّق بـ«تسلّيت» وهو على وزن «فِعلى» بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل مستتر، و«حتّى» ابتدائيّة، «كأنّكم عندي»: كأنّ واسمها وخبرها.

ثمَ الراجح تأخُرُ الحالِ عن عاملِ صاحبِها؛ لأنّها معموله.

﴿ويجبُ تقدُّمها على العاملِ إن كانَ لَهَا الصَّدرُ﴾ كاسم الاستفهامِ، **﴿نحو: «كيفَ جاءَ زيدٌ»﴾** أي على أيِّ حالٍ وهيئةٍ جَاءَ.

فإن قلت: «كيف» استفهام عن الهيئة، فكيف تكون حالاً مُبَيِّنَةً للهيئة؟

قلت: ليس المراد بكون الحال مُبَيِّنَةً للهيئةِ أنّها تُفِيدُ ذكرَ الهيئةِ وشرحها على الإخبار، بل المراد أنّها وضعت للدلالة عليها على اختلاف الأغراض المتعلّقة بها؛ فلا فرق بين كون الهيئة المدلول عليها بلفظ الحال منفيّةً وموجبةً ومجحودةً ومُفهمةً ومستفهماً عنها، والبيان هنا على وجه الاستفهامِ، كأنّه قِيلَ: «أراكباً جاءَ زيدٌ أو ماشياً؟» ونحو ذلك، وقد أسلفنا نظيره عن أمالي ابن الحاجب في حدّ الفاعل(١).

﴿ولا تجيءُ﴾ الحال **﴿من المضافِ إليهِ﴾** كـ«جاء غلامُ هندٍ راكبةً»، **﴿إلّا إذا صَحَّ قيامُهُ﴾** أي المضافِ إليه **﴿مَقَامَ المُضافِ، نحو﴾** قوله تعالى: **﴿(أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)(٢)﴾**؛ فإنّ «حنيفاً» حال من المضاف إليه، وهو «إبراهيم»، ويصحّ حذف المضاف، وهو الملّة، بإقامة المضاف إليه مُقامَه مع إفادة المراد، بلا تغيّر وإفساد، بأن يقال: اتّبع إبراهيمَ حنيفاً.

﴿أو كانَ﴾ المضاف إليه كلّاً و **﴿المضافُ بعضَهُ﴾**، وإن لم يصحَّ حذفُه ونيابةُ المضاف إليه عنه **﴿نحو: «أعجَبَنِي وجهُ هندٍ راكبةً»﴾**؛ فـ«راكبةً» حالٌ من «هند» والوجه المضاف بعضها، ويصحّ حذفه ونيابة «هند» عنه، فيقالُ: «أعجبتني هندٌ راكبةً»، بخلافِ نحو: «لا يتحرّك يدُ زيدٍ ماشياً»؛ إذ لا يصحّ «لا يتحرّك زيدٌ ماشياً».

﴿أو كان﴾ المضاف لدلالته على حدث **﴿عاملاً في الحال﴾** أيضاً، كما أنّه عامل في صاحبها المضاف إليه **﴿نحو: «أعجبني ذهابُك مُسْرِعاً»﴾** و«شاربُ السويقِ ملتوتاً».

---

(١) تقدّم في صفحة ٨٦.

(٢) ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ النحل: ١٢٣.

فريدةٌ: تنقسم الحال بحسب الزمان إلى مقارنةٍ ومقدّرةٍ.

وبحسب دوامها وعدمه إلى منتقلةٍ وثابتةٍ.

وبحسب القصد إلى مقصودةٍ وموطّئةٍ، بناءاً على المشهورِ من اشتراط الاشتقاقِ فيها[١].

وبحسب حصولِ معناها في صاحبها، أو متعلّقِه إلى حقيقيّةٍ ـ كما مرّ[٢] ـ وسببيّةٍ كـ«دخلتُ داري قائماً سُكّانُها».

وبحسب التأسيس وعدمه إلى مبيِّنةٍ ومؤكّدةٍ.

وبحسب التعدّد إلى مترادفةٍ، وهي أحوال متعدّدة لصاحبٍ واحدٍ لفظاً ومعنًى، ومتداخلةٍ، وهي أحوالٌ أُولاها حالٌ عن اسم، والثانية عن ضميرهِ في الأُولى، وهكذا.

وبحسب التصرّف وعدمه إلى متصرّفةٍ تقع حالاً وغيرَ حال، وغيرِ متصرّفةٍ تلزمها الحاليّة، فلا تقع إلّا حالاً، وهي «قاطبةً» و«طرّاً» و«كافّةً» بمعنى «جميعاً»، و«صحرةَ بحرةَ»[٣]، «شَغَرَ بَغَر»[٤]، و«شَذَرَ بَذَر»[٥]، و«حيثَ بيثَ»[٦]، و«حاثَ باثَ»، ونحوها من المركّبات[٧].

---

(١) قال ابن هشام في المغني ٢: ٦٠٥: وموطّئة، وهي الجامدة الموصوفة نحو: «فتمثّل لها بشراً سويّاً» فإنّما ذكر «بشراً» توطئةً لذكر «سوياً» وتقول: «جاءني زيدٌ رجلاً محسناً».

(٢) أي كالأمثلة السابقة.

(٣) قولهم: صحرةَ بحرةَ أي بارزاً ليس بينك وبينه شيءٌ، أو مشافهةً.

(٤) تفرّقوا شغر بغر أي في كلّ وجه.

(٥) شذر بذر أيضاً معناه في كلّ وجه، وقد يقال: شذر مذر بالميم.

(٦) تركتهم حيث بيث، أي متفرّقين ضائعين.

(٧) انظر تفصيل أحكام أقسام الحال في مغني اللبيب ٢: ٦٠٤ في باب الرابع: أقسام الحال. وفي علوم العربيّة في علم النحو تأليف السيّد هاشم الحسيني الطهراني: ١٩٣، أنهَىٰ أقسامَ الحال إلى أحد عشر قسماً.

الثامنُ: التمييزُ، وهو النكرةُ الرافعةُ للإبهامِ المستقرِّ عن ذاتٍ أو نسبةٍ، ويفترقُ عن الحالِ بِأَغْلَبِيَّةِ جُمُودِهِ، وعدمِ مجيئِه جُملةً، وعدمِ جوازِ تَقَدُّمِهِ على عَامِلِهِ على الأصحِّ؛ فإن كانَ مشتقّاً احتملَ الحالُ.

فالأوّلُ عن مقدارٍ غالباً والخفضُ قليلٌ، وعن غيرِه قليلاً والخفضُ كثيرٌ.

والثاني عن نسبةٍ في جملةٍ أو نحوِها، أو إضافةٍ نحو: «رطلٌ زيتاً»، و«خاتمُ فضّةً»، و(اشتعَلَ الرأسُ شيباً)[1]، و«للّهِ دَرُّهُ فارِساً».

والناصبُ لمُبيِّنِ الذاتِ هِيَ، ولمُبيِّنِ النسبةِ هُوَ المسندُ مِن فعلٍ وشبهِهِ.

﴿**الثامنُ**﴾ من المنصوبات: ﴿**التمييزُ**﴾، ويُسمّى مميِّزاً بكسر الياء أيضاً، ﴿**وهو**﴾ الاسمُ ﴿**النكرةُ الرافعةُ**﴾ المزيلةُ وضعاً ﴿**للإبهامِ المستقرِّ**﴾ في الكلام أي المقصودِ مِنه لا الموهم[2] للسامع ﴿**عن ذاتٍ**﴾ مفردٍ كـ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[3]؛ ﴿**أو**﴾ عن ﴿**نسبةٍ**﴾ واقعةٍ في جملةٍ أو شبهِهَا؛ فخرجت النكراتُ الرافعةُ لإبهامِ الهيئةِ كالحالِ، أو ذاتٍ مبهمةٍ عندَ المخاطبِ لا في مقصود المتكلّم كالنعت في «رأيت عيناً جاريةً»، والمضاف إليه في نحو: «جاء غلامُ رجلٍ».

وهو يشارك الحالَ في كونها اسماً منكَراً وفضلةً منصوبةً رافعةً للإبهام.

---

(١) مريم: ٤.

(٢) في نسخة «ب» بدل «الموهم»: الموهوم.

(٣) ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِك فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ يوسف: ٤.

﴿**ويفترقُ عن الحالِ بـ**﴾ أوجه؛ منها: ﴿**أغلبيّة جُمُودِهِ**﴾ كما مرّ[١]، وقلّة اشتقاقه نحو: «لِلّهِ دَرُّه فارساً» كما يأتي[٢]، وأغلبيّة اشتقاقها، وقلّة جمودها كما عرفت.

﴿**وعدم**﴾ جواز ﴿**مجيئِه جُملةً**﴾ أو ظرفاً أو شبهَه بخلافِها.

﴿**وعدم جوازِ تَقَدُّمِهِ على عَامِلِهِ على الأصحِّ**﴾؛ خلافاً للكسائيّ[٣] والمبرّد[٤] وابن مالك وأبي حيّان[٥]، حيث جَوَّزُوه إذا كان عامله فعلاً صريحاً أو اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ، ولهم شواهدُ كثيرةٌ[٦].

---

(١) كالمثال السابق، وهو: أحدَ عشرَ كوكباً.

(٢) سيأتي في صفحة ١٧٩ و ١٨٠.

(٣) عليّ بن حمزة بن عبدالله أبو الحسن الكسائي، إمامِ الكوفيين في النحو واللغة، أخذ عن الخليل، ومعاذ الهراء، وقرأ على حمزة، ثمّ اختار لنفسه قراءة، صنّف: معاني القرآن، مختصراً في النحو، القراءات، النوادر وغيرها، توفّي سنة ١٨٢هـ بالرّيّ؛ بغية الوعاة ٢: ١٦٣، ١٦٤.

(٤) محمّد بن يزيد أبو العبّاس المبرّد، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، له من التصانيف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، الروضة، الاشتقاق، الردّ على سيبويه، شرح شواهد الكتاب، ضرورة الشعر، ما اتّفق لفظه واختلف معناه، وغيرها، مات سنة ٢٨٥هـ ببغداد، بغية الوعاة ١: ٢٧٠.

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٠٢: «أجمع النحويون على منع تقديم التميز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرّفاً، فإن كان إيّاه نحو: طاب زيدٌ نفساً، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسايي والمازني والمبرّد، وبقولهم أقول، قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرّف، ولصحّة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح».

وقال أبو حيّان في الارتشاف: ١٦٣٤: «واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرّف الذي تمييزه منقول، فذهب سيبويه والفرّاء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال أبو علي في شرح الأبيات وأكثر متأخّري أصحابنا.

وذهب الكسايي، والجرمي والمازني، والمبرّد إلى جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح لكثرة ماورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات، فإن كان الفعل غير متصرّف لم يجز تقديمه عليه».

(٦) فاستشهد ابن مالك بأشعار منها:

⇐

بخلاف الحال؛ لجواز تقدّمها على عاملها اتّفاقاً[١] كقوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[٢]، بل قد يجب نحو: «كيف جاءَ زيدٌ» كما مرّ[٣].

ومنها عمل غير الفعلِ ومعناه كأسماء العدد فيه دونها[٤]، وجواز جرّه بـ«من» البيانيّة وخلع نصبه عنه دونها.

﴿فإنْ كانَ﴾ التمييز ﴿مشتقّاً﴾ منصوباً ﴿احتملَ الحالُ﴾ أيضاً؛ لوجود شروطها إن لم يكن مانعٌ نحو: «للّه دَرُّهُ فارِساً»، والأجود جعله تمييزاً بقرينة جرّه بـ«مِن» في قولهم: «لِلّهِ دَرُّهُ من فارسٍ»، والظاهر اشتراط اشتقاق الحال.

﴿فالأوّلُ﴾ من نوعَي التمييز وهو تمييز المفردِ يكون ﴿عن﴾ مميَّز ﴿مقدارٍ﴾ أي مقدّر مذروعٍ أو مكيلٍ أو موزونٍ أو معدودٍ أو ممسوحٍ ﴿غالباً﴾، والأكثر حينئذٍ نَصْبُه كـ«هذا ذِراعٌ ثوباً» و«صاعٌ زيتاً» و«مَنٌّ سَمَناً» و«عشرونَ درهماً» و«جريبٌ أرضاً» و«مقدار كفّ سحاباً»[٥].

⇐ رددتُ بمثلِ السيد نهدٍ مقلّص ... كميش إذا عطفاه ماءاً تحلّبا

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

ولست إذا ذرعاً أضيق بضارع ... ولا يائس عند التعسّر من يسر

ضيّعت حزمي في إبعادي الأملا ... وما ارعويت ورأسي شيباً اشتعلا

(١) والعامل في الحال إن كان فعلاً متصرّفاً، أو صفةً تشبهه، ولا يتعلّق به مانعُ تقديم جاز أن يتقدّم الحال عليه، نحو: مسرعاً جاء زيدٌ؛ الارتشاف: ١٥٨١، ولكن قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٢٥٩: «تقدّم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرّفاً نحو: مسرعاً أتيت». وانظر الأشموني ٢: ١٨٠، والمساعد ٢: ٢٥، ٢٦، وشرح ابن عقيل ١: ٦٤٧، والمقتضب ٤: ١٦٨، والغرّة لابن الدهّان ٢: ٩٨، ٩٩.

(٢) ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ﴾ القمر: ٧.

(٣) تقدّم في صفحة ١٧٥.

(٤) أي في التمييز يعمل غير الفعل ومعناه دون الحال.

(٥) هذا المثال مأخوذ من كتاب سيبويه، حيث قال في الكتاب ٢: ١٧٢: هذا باب ما ينصب نصبَ «كم» إذا

﴿و﴾ يجوز ﴿**الخفضُ**﴾ بإضافة المميَّز إلى تمييزه بمعنى «مِن»، لكنّه ﴿**قليلٌ**﴾ كـ«ذراعُ ثوبٍ» و«صاعُ زيتٍ» ونحوهما.

﴿و﴾ غير الغالب في هذا القسم أن يرفع الإبهامَ ﴿**عن**﴾ مميَّزِ ﴿**غيرِه**﴾ أي غير مقدار؛ فإنّه ينتصب عنه ﴿**قليلاً**﴾ كـ«خاتمٌ حديداً» و«بابٌ ساجاً».

﴿**والخفضُ**﴾ بالإضافة حينئذٍ ﴿**كثيرٌ**﴾ كـ«خاتمُ حديدٍ» و«بابُ ساجٍ».

﴿**والثاني**﴾ من قسمَي التمييز، وهو تمييز النسبة، يرفعُ الإبهامَ ﴿**عن نسبةٍ**﴾ تامّةٍ كائنةٍ ﴿**في جملةٍ أو نحوِها**﴾ من نسبة غيرِ تامّةٍ في شبه جملةٍ كالمصدر أو الصفة مع مرفوعِهِما، ويأتي تحقيق معنى الجملة في بابها[1].

﴿**أو**﴾ في ﴿**إضافةٍ، نحوُ: «رطلٌ زيتاً»**﴾؛ مثال لتمييز المقدار من القسمِ الأوّلِ، ﴿**و«خاتمٌ فضّةً»**﴾ لغير المقدار منه، ﴿**و**﴾ قوله تعالى: ﴿**(اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)**[2]﴾ لتمييز الجملة. و«هو مشتعِلٌ شيباً» لشِبْهِهَا، ﴿**و«للّهِ دَرُّهُ فارِساً»**﴾ للإضافة أي عجباً منه فارِساً أي من حيثِ الفارِسِيَّةِ.

والدَرّ ـ بالفتح والتشديد ـ أصله مصدر استعمل في اللّبن بمعنى المدرور، ثمّ استُعِيرَ لكلّ خيرٍ؛ لأنّ اللّبن عند العرب فيه خيرٌ كثيرٌ، وأضافوه إليه تعالى إعظاماً له وقضاءاً لحقّ التعجّب، لما فيه من التنبيه على أنّ خبر الممدوح والمتعجّب منه أمرٌ عظيمٌ لا يصدر مثلُه إلّا عنه سبحانه، وقيل: أي للّه دَرُّ اللَّبنِ الذي ارتضَعَهُ الممدوحُ من ثَدْيِ أُمِّهِ[3].

⇐ كانت منوّنةً في الخبر والاستفهام، وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: «ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سحاباً»، و«لي مثلُهُ عبداً»، و«ما في الناسِ مثلُهُ فارساً»، و«عليها مثلُها زبداً».

(١) سيأتي في صفحة ٤٤٧.

(٢) ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾ مريم: ٤.

(٣) انظر تفصيل الأقوال في الحدائق النديّة ١: ٥٣٢، ٥٣٣.

﴿والناصبُ لِمُبيِّنِ الذاتِ﴾ من قسمَي التمييز **﴿هِيَ﴾** أي الذات المُميَّزةُ، **﴿ولمُبيِّنِ النسبةِ هُوَ المسندُ مِن فعلٍ وشبهِه﴾** الكائن في الجملة أو شبهها، وقيل: نفس الجملة[١].

فريدةٌ: إن صلح التمييز خبراً عن مميَّزة كـ«طاب زيدٌ أباً» جازَ جعلُه له، فالأبُ زيدٌ، ولمتعلّقه المقدَّرِ فهو الأب، وحينئذٍ يكون منقولاً عن «طاب أبو زيدٍ»، فيمتنع الجرُّ بـ«مِنْ»، وعلى الأوّل احتمل الحالُ أيضاً إن دلّ على الهيئة، وإلّا فمنقول قطعاً كـ«طاب زيدٌ داراً» برفع الإبهام عن ذات مقدّرة متعلّقة بزيد أي شيء منه.

---

(١) للنّاصب لمبيّن النسبة قولان: الأوّل قول سيبويه والمازني والمبرّد ومتابعيهم؛ قالوا: ناصبه المسند من فعل أو شبهه؛ كتاب سيبويه ١: ٢٠٣، ٢: ١٧٢، ويقول المبرّد في المقتضب ٣: ٣٢: «اعلم أنّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره، ومعناه في الانتصاب واحدٌ وإن اختلفت عوامله».

والقول الثاني لابن عصفور ونسبه إلى المحقّقين وهو كون العامل جملةَ ما قبله، قال ابن عصفور في شرحه على جمل الزجّاجي ٢: ٢٨٣: «والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعل، فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجز تقديمه ولا توسيطه، وذلك في كلّ ما ينتصب عن تمام الاسم، فإن كان العامل فيه فعلاً جاز توسّطه بلا خلاف وعليه: «ونارُها لم يُرَ ناراً مثلها»، واختلف في تقديمه؛ فذهب المازنيّ إلى أنّه يجوز، واستدلّ بقوله: «وما كان نفساً بالفراق تطيب»، واختلف في المانع من ذلك؛ والصحيح أنّ المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً، فإذا كان فعلاً فإنّما العامل فيه تمام الكلام» انتهى.

وانظر الحدائق النديّة ١: ٥٣٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢: ٦٩١، ٦٩٢.

النوعُ الثالثُ: ما يردُ مجروراً لا غيرُ، وهو اثنَانِ:

الأوّلُ: المضافُ إليهِ، وهُوَ مَا نُسِبَ إليهِ شيءُ بواسطةِ حرفِ جرٍّ مقدَّرٍ مُـرَاداً. وتمتنعُ إضافةُ المضمَرَاتِ وأسماءِ الإشارَةِ، وأسماءِ الاستفهامِ، وأسماءِ الشرطِ، والموصولاتِ، سِوَى «أيّ» في الثلاثةِ.

وبعضُ الأسماءِ يجبُ إضافتُهَا إمّا إلى الجُملِ، وهو: «إذ» و«حيث» و«إذا»، أو إلى مفردٍ ظاهراً وَمضمراً، وهو: «كلا» و«كلتا» و«عند» و«لدى» و«سوى». أو ظاهراً فقط، وهو: «أولو» و«ذو» وفروعُهُما. أو مضمراً فقط، وهو: «وحد» و«لبّيك» وأخواتُه.

تكميلٌ: يجبُ تجريدُ المضافِ من التنوينِ ونُوني المُثنَّى والجمعِ وملحقاتِهما؛ فإنْ كانت إضافةَ صفةٍ إلى معمولِها فلفظيّةٌ، ولا تُفِيدُ إلّا تخفيفاً، وإلّا فمعنويّةٌ، وتفيدُ تعريفاً مع المعرفةِ وتخصيصاً مع النكرةِ. والمضافُ إليه فيها إن كانَ جنساً للمضافِ فهيَ بمعنى «مِن»، أو ظرفاً لَهُ فبمعنى «في»، أو غيرَهُما فبمعنى اللّامِ.

وقد يكتسب المضافُ المُذكَّرُ من المضافِ إليه المؤنّثِ تأنيثَهُ وبالعكسِ بشرطِ الاستغناءِ عَنْهُ بالمضافِ إليه كقوله: «كمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِن الدَّمِ». وقوله: «إنَارَةُ العقلِ مكسوفٌ بطوعِ هَوَى». ومن ثَمَّ امتنع «قامَتْ غلامُ هندٍ».

﴿**النوعُ الثالثُ**﴾ من المعربات: ﴿**ما يردُ مجروراً لا غيرُ**﴾.

﴿**وهو اثنانِ: الأوّلُ: المضافُ إليهِ، وهُوَ مَا**﴾ أي اسم صريح أو مؤوّل به ﴿**نُسِبَ إليهِ شيءٌ**﴾ أي اسمٌ آخرُ نسبةً تقييديّةً غيرَ تامّةٍ ﴿**بواسطة حرفِ جرٍّ مقدَّرٍ**﴾ لفظاً

﴿مُراداً﴾ معنًى وعملاً بإبقاء جرّه، فخرج المنصوب بنزع الخافض[١] مطلقاً[٢]، وما ناب عن مضافِهِ وأُعرب بإعرابه توسّعاً كـ«القرية» في ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٣] أي أهلَها؛ لعدم بقاء الجرّ، ويكفي دخول الأخير في الحدّ نظراً إلى أصله وحقيقته، فلا يقدح خروجه باعتبار صورته امجازيّة؛ إذ الحدود للحقائق فلا تنقض بالمجازات جمعاً أو منعاً.

ثمّ المضاف إليه بالإضافة اللفظيّة ليس بتقدير الحرف عند الجمهور خلافاً لقوم[٤]، فلعلّ المصنّف أدخلِه في الحدّ بناءاً على أنّه بتقدير الحرف عنده، أو أخرجه بناءاً على وفاقه للجمهور؛ نظراً إلى جعل الحدّ للإضافة الحقيقيّة كما عرفت، وإنّ اللفظيّة إضافةٌ مجازيّةٌ غيرُ حقيقيّةٍ اتّفاقاً، فلا يضرُّ خروجُهَا.

﴿وتمتنعُ إضافةُ المضمَرَاتِ﴾ عند غير الخليل، خلافاً له في «إيّاي» ونحوه، حيث جَعَلَ «إيّا» ضميراً مضافاً إلى ضميرٍ[٥]، والحقّ أنّ الثانيَ حرفٌ أُتِيَ به ليدلَّ على حالِ

---

(١) في نسخة «ب»: بنزع الجارّ.

(٢) أي سواءٌ كان منصوباً بنزع الخافض، أو مفعولاً فيه، أو مفعولاً له.

(٣) ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ يوسف: ٨٢.

(٤) اعلم صرّح ابن جنّي في الخصائص ٣: ٢٦ (تحقيق محمّد علي النجّار)، والشلوبين في شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير ٢: ٨٤٢، ٨٤٣ (تحقيق تركي العتيبي) بأنّ الإضافة اللفظيّة كـ«ضارب زيدٍ» بمعنى اللام.
وذهب الجمهور إلى أنّ الإضافة قسمان: بمعنى اللام، وبمعنى «مِن»، ولا ثالث لهما، وما أوهم معنى «في» فهو على معنى اللام مجازاً؛ شرح ابن الناظم: ٣٨١، الأصول ١: ٥٣، الإيضاح: ٢٧٨، اللمع: ١٦٥.
وذهب أبو حيّان في الارتشاف ٢: ٥٠٢ (تحقيق أحمد النمّاس) إلى أنّ الإضافة ليست في تقدير حرف ممّا ذكروه ولا على نيّته، وفي النكت الحسان: ٣٥٤ ذهب إلى رأي الجمهور السابق.
وذهب أبو الحسن بن الضائع إلى أنّ الإضافة لا تكون إلّا بمعنى اللام على كلّ حال، وكان يقدّر في «ثوب خزّ» ونحوه، ويقول: الثوب مستحقّ للخزّ بما هو أصله؛ الارتشاف ٢: ٥٠٥؛ تحقيق النمّاس.

(٥) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، صاحب العربيّة والعروض، قال السيرافي: كان الغاية

⇐

الأوّلِ، من التكلّم والتذكير والإفراد وأضدادها، كما في «ذلك» و«ذلكما» وأخواتهما، فلا تصحّ الإضافة إليه.

﴿و﴾ إضافةُ ﴿أسماء الإشارَةِ﴾، وأمّا كاف «ذلك» فحرفٌ، كما مرّ[١]، مع انفصاله باللّام الحرفيّة.

﴿و﴾ إضافةُ ﴿أسماء الاستفهام﴾، وهي عشرةٌ: «كيفَ» للحالِ، و«أيّانَ» و«مَتَى» و«مَهْمَا» للزمان، و«أَينَ» للمكانِ، و«مَنْ» للعاقل، و«مَا» و«أيٌّ» للأعمِّ، و«أَنَّىٰ» بمعنى: كيفَ أو أينَ، و«كَمْ» للمقدار.

﴿وأسماءِ الشرطِ﴾، وهي التسعة الأُوَل من أسماء الاستفهام إذا تضمّنت معنى الشرط.

⇐ في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أوّل من استخرج العروض، وعَمِلَ أوّلَ كتاب العين المعروف، وكان من الزهّاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم، وهو أستاذ سيبويه، وعامّة الحكاية في كتابه عنه، وكلّما قال سيبويه: «سألته» أو «قال» من غير أن يذكرَ قائلَه فهو الخليل، وللخليل من التصانيف غير العين: كتاب النعم، الجمل، العروض، الشواهد، وغيرها، وتوفّي ظاهراً سنة ١٧٥هـ؛ بغية الوعاة ١: ٥٥٧ ـ ٥٦٠.

اعلم اختلف في «إيّاي» وأخواته على أربعة مذاهبَ، ألخّصها لك مع مصادرها:

الأوّل: الضمير نفس «إيّا» واللواحق لها حروف تكلّم وخطاب وغيبة، وهو مذهب سيبويه ٢: ٣٥٥، والمبرّد في المقتضب ٤: ٢٧٩، وابن عصفور في شرحه على الجمل ٢: ٢١، وأبو حيّان عزاه إلى الأخفش والفارسي في الارتشاف: ٩٣٠.

الثاني: إنّ اللواحق هي الضمائر، وكلمة «إيّا» عماد؛ واختاره بعض البصريين وجمع من الكوفيين؛ الارتشاف ١: ٤٧٤، ومنهج السالك: ١٧، ١٨.

الثالث: ما ذهب إليه الخليل وجمع، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٤٤ (تحقيق عبدالرحمن سيّد)، وهو أنّ «إيّا» ضميرٌ مضاف إلى ما بعده، وأنّ ما بعده ضميرٌ أيضاً على محلّ خفضٍ بإضافة «إيّا» إليه.

والرابع: إنّ «إيّا» اسم ظاهر ولا ضمير، واللواحق له ضمائر، أضيف «إيّا» إليها، وهو مذهب الزجّاج، انظر شرح جمل ابن عصفور ٢: ٢١، وانظر شرح التصريح ١: ٣٢٥، ٣٢٦، والحدائق النديّة ١: ٥٣٩.

(١) الآن قلنا الثاني حرفٌ: لا المضافُ إليه.

﴿و﴾ الأسماءُ ﴿**الموصولات، سِوَى «أيّ»**﴾ المشدّدةِ كائنةً ﴿**في الثلاثةِ**﴾ فإنّها تُضَافُ وجوباً موصولةً وشرطيّةً واستفهاميّةً.

﴿**وبعضُ الأسماءِ يجبُ إضافتُها**﴾، أنّثَ ضمير «بعض»؛ لأنّه بمعنى الأسماء، أو اكتسب تأنيث المضاف إليه، ﴿**إمّا إلى الجُمَلِ، وهو**﴾ أي هذا البعض، والتذكير هنا باعتبار لفظه:

﴿«**إذْ**»﴾ ظرفاً للزمان الماضي.

﴿و«**حيث**»﴾ لِلمكانِ اتّفاقاً، وللزمان أيضاً على قولٍ(١)، وربّما أُضيف لمفردٍ كقوله:

٢١ ـ **[ونَطْعنُهُم حَيْثُ الحُبَا بَعدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَوَاضِي] حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ**(٢)

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١: ١٧٦: وهي للمكان اتّفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزّمان؛ وانظر همع الهوامع ٣: ٢٠٧ أيضاً، وفي المقتضب ٣: ١٧٥: «وحيث ظرف من المكان»، وراجع إليه ٢: ٥٤، ٤: ٣٤٦، وفي الكتاب ٢: ٣١١: وأما «حيث» فمكان بمنزلة قولك: «هو في المكان الذي فيه زيدٌ». وانظر شرح المفصَّل ٤: ٩١. وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ١٦٠: «وأجاز الفرّاء استعمالها بمعنى «حين»، وحمل على ذلك قول الشاعر:

للفتى عقلٌ يعيش به ... حيثُ تهدي ساقَه قدمُه

ولا حجّةَ فيه لإمكان إرادة المكان»، انتهى كلامه.

(٢) البيت من الطويل، لم يعلم قائلُه، ورد مستشهداً به في شرح الكافية الشافية ١: ٤٢١، مغني اللبيب ١: ١٧٧، شرح التصريح ٣: ١٥٢، أوضح المسالك ٣: ١٢٥، خزانة الأدب ٦: ٥٠٥، شرح التسهيل ٢: ١٥٩، ارتشاف الضرب: ١٤٤٩، همع الهوامع ٢: ٢٠٩، الحدائق النديّة ١: ٥٤٢، شرح ابن يعيش ٤: ٩٠، ٩٢، شرح شواهد العيني ٣: ٣٨٧، الدرر اللوامع ١: ١٨٠، شرح الأشموني ٢: ٢٥٤، ومعجم شواهد العربيّة: ٤٧٢.

و«نطعُنُهم» بضمّ العين، يقال: طعنَهُ بالرّمح يطعُنُه بالضمّ، وطَعَنَ في نسبه يطعَنُ، بالفتح؛ هذا هو الصواب، والحُبَا بضمّ الحاء: جمع «حِبوة»، والمراد أوساطهم، وبيض المواضي: السيوفُ القواطع، و«ليّ العمائم»: شدُّها على الرؤوس؛ التصريح ٣: ١٥٢.

ونقل بدل «الحُبَا»: الكُلَى.

لكن لا يُقاسُ عليه، خلافاً للكسائي[١].

﴿و«إذا»﴾ للزمان المستقبل.

﴿أو إلى مفردٍ﴾ أي غير جملة، حالَ كونهِ ﴿ظاهراً وَمضمراً﴾، وهو نوعان:

الأوّل: ما يجوز قطعه عن الإضافة منوّناً للعوض كـ«بعض» و«كلّ» و«أيّ» في قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٢]، و ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[٣]، و ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا﴾[٤].

الثاني: ما لا يقطع عنها بل تجب إضافته لفظاً ومعنًى إلى ظاهرٍ أو مضمرٍ، ﴿وهو: «كِلا» و«كلتا»﴾، ولا يضافان إلّا لمتعدّدٍ معنًى كالمثنّى والجمع و«ذلك» لأحدهما[٥]، وضميرِ المتكلّم مع الغير، لا لفظاً؛ فلا يقال: «كِلا زيدٍ وبكرٍ» إلّا لضرورة.

﴿و«عند»﴾ لمكان قريب أو حاضر؛ حسّيّين كـ«عندي مالٌ»، أو عقليّينِ كـ«عندَ

---

(١) انظر مغني اللبيب ١: ١٧٧، وارتشاف الضرب: ١٤٤٩، وشرح التسهيل ٢: ١٥٩، وشرح التصريح ٣: ١٥٢، والحدائق النديّة ١: ٥٤٢.

(٢) ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُم مَن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ...﴾ البقرة: ٢٥٣.

﴿انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً﴾ الإسراء: ٢١.

(٣) ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ الأنبياء: ٣٣.

﴿لاَ الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ يس: ٤٠.

(٤) ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَانَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلاً﴾ الإسراء: ١١٠.

(٥) في نسخة «ب»: لأحدها. والمعنى: كلا وكلتا يضافان إلى المثنّى أو الجمع أو «ذلك» حيث يشارُ به إلى المثنّى أو الجمع.

ومثّل الشارح في الحدائق النديّة ١: ٥٤٤ لإضافة «كلا» إلى «ذلك» بهذا الشعر:

إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مَدَى ... وكِلاَ ذلِكَ وجهٌ وقَبَل

اللهِ»، «عند السجود نوال»، وقيل: إن أُضيفَ إلى حدثٍ فللزمانِ(١).

ويُنصب أبداً بالظرفيّة، وقد يجرّ بـ«من»، وجرّه بـ«إلى» لحن، وإيّاه عَنى(٢) الحريريّ(٣) بقوله:

مَا مَنْصُوبٌ أَبَداً عَلَى الظَّرْفِ ... لا يخفِضُه سَوى حرف

﴿و«لدى»﴾ للمكان الحاضرِ الحسّيِّ أو العقليِ نحو: ﴿أَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾(٤)، و ﴿إِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾(٥).

﴿و«سِوَى»﴾ كـ«إلّا» للاستثناء، يأتي في بابه(٦).

﴿أو﴾ إلى مفردٍ حال كونه ﴿ظاهراً فقط﴾؛ فلا يضاف إلى مضمرٍ، ﴿وهو: «أُولو»﴾ نحو: «أُولو قوّةٍ» و«أُولو الأمرِ»، ﴿و«ذو»﴾ بمعنى صاحب، من الأسماء الستّة، ﴿وفروعُهُما﴾: أُولات، ذو، ذَوَا، وذَوَيْ، وذَوُو، وذَوِي، وذَاتُ، وذَوَاتَا، وذَوَاتُ،

---

(١) قال المرادي في شرح التسهيل: وإذا كان مظروفها معنًى كانت للزمان نحوُ: «إنّما الصبر عندَ الصدمة الأولى»؛ الحدائق النديّة ١: ٥٤٥، وقال ابن هشام في مغني اللبيب ١: ٢٠٧: وتأتي أيضاً لزمانه نحو: الصبر عند الصدمة الأولى، وجئتك عند طلوع الشمس.

(٢) في نسخة «ب» بدل «إيّاه عني»: ألغز.

(٣) القاسم بن علي بن محمّد بن عثمان البصري الإمام أبو محمّد الحريري، كفاه شاهداً المقامات الّتي أبرّ بها على الأوائل، وأعجز الأواخر، وله أيضاً: درّة الغواصّ في أوهام الخواصّ، وملحة الإعراب وشرحها في علم النحو، ورسائله؛ بغية الوعاة ٢: ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

وكلامُهُ هذا ليس شعراً بل نثرٌ وله سجعٌ؛ ينظر المقامات: ٢٤٠؛ المقامةُ الرابعُ والعشرون: القطيعيّة، وفي هذه المقامة يذكر الحريري اثنتي عشرة لغزاً. ثمّ يقول: فهذه ثنتا عشرةَ مسئلةً وفقَ عددِكم، وزِنَةَ لَدَدِكُم، ولو زدتُمْ زِدْنا، وإنْ عدتُمْ عُدْنا.

(٤) ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءاً إِلَّا أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يوسف: ٢٥.

(٥) الزخرف: ٤.

(٦) سيأتي في صفحة ٢٢٠.

وسمع «ذَوُوه» في الشعر شاذاً(١)، وقيل: هو لحن(٢).

وقد اجتمعت في «ذو» حالاتٌ متضادةٌ حيثُ تكونُ موصولةً بلغةِ طيءٍ(٣) كما يأتي(٤)، فتمتنع إضافتُها، وبمعنى صاحب، فتجبُ إضافتُها، وقد يقطع عنها مجموعاً كقوله:

٢٢ ـ [فلا أعنِي بذلك أسفَليكُمْ] ولٰكِنّي أُرِيدُ بِه الذَّوينَا(٥)

ومؤنّثاً بمعنى الحقيقة نحو: «هذه ذاتٌ وتلكَ صفةٌ».

وألغزه الزمخشريّ فقال: أَخْبِرْنِي عن اسمٍ ناقصٍ لَه أوصَاف موصولٌ ولازمُ الإضافةِ ومضافٌ وغيرُ مضاف.

﴿أو﴾ إلى مفرده حال كونه ﴿مضمراً فقط﴾، فلا يضاف إلى ظاهرٍ، ﴿وهو: «وَحْدَ»﴾، يقال: وحدَهُ، وحدَهُما، وحدَهُم، وحدَكَ، وحدَكُمَا، وحدَكُم إلى وحدِي، وحدَنَا.

﴿و«لَبَّيْكَ»﴾ كما مرّ(٦) ﴿وأخواته﴾: «سعدَيْكَ» و«حنانَيْكَ» و«هذاذَيْكَ»

---

(١) ورد «ذووه» في شعر: إنّما يعرِفُ ذا الفضـ ـلِ من الناس ذووه

انظر الحدائق النديّة ١: ٢٥٠، ٥٤٨، وهمع الهوامع ٢: ٥١٥.

(٢) قال الشارح ﷺ في الحدائق النديّة ١: ٢٤٩، ٢٥٠: وأمّا قوله: إنّما يعرف ذا الفضـ ـل مِنَ الناس ذووه فشاذٌ أو لحن.

(٣) طيّئ قبيلة مشهورة من قبائل كهلان السبئية القحطانيّة، وبنو طيئ كانوا باليمن وخرجوا إلى الحجاز؛ تاريخ ابن خلدون ٢: ٢٥٤.

(٤) سيأتي في صفحة ١٥٥.

(٥) البيت من الوافر لكميت بن زيد في ديوانه: ٤٦٦ في ضمن نونيّته، وشرحَهَا أبو رياش اليمامي، قال: الذّوين: يريدُ الأشرافَ منهم، مثل ذي يزن، وذي كلاع، وذي جَدَن، وذي نؤاس. ورد مستشهداً به في خزانة الأدب ١: ١٤٩، كتاب سيبويه ٣: ٢٨٢، همع الهوامع ٢: ٥١٥، صحاح اللغة ٦: ٢٥٥٢، شرح الرضيّ على الكافية ١: ٩٥، ٢: ٢٧٥، الدرر اللوامع ٢: ٦٢، والحدائق النديّة ١: ٥٤٨.

(٦) تقدّم في صفحة ١٥٥.

و«هجاجَيْكَ» و«دوالَيْكَ»[١].

﴿تكميلٌ: يجبُ تجريدُ المضافِ من التنوين ونُوني المُثنّى والجمعِ وملحقاتِهما﴾ إن كان معها نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[٢]، و﴿بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ﴾[٣]، و«خذ عِشْرِيك»؛ لأنّ الاسمَ تامٌّ بالتنوين والنونين، والإضافة إنّما هي لإتمام الناقص.

﴿فإنْ كانت﴾ الإضافةُ المطلقةُ ﴿إضافةَ صفةٍ﴾ مشتقّةٍ ﴿إلى معمولِها﴾ من فاعل أو مفعولٍ كـ«ضاربِ زيدٍ ومضروبِه» و«حسنِ الوجهِ» ﴿فلفظيّةٌ﴾، ويُسمّى غيرَ محضةٍ وغيرَ حقيقيّةٍ؛ إذ المعنى على ماكانَ عليه قبلَ الإضافةِ من العامليّة والمعموليّة، فلاتؤثّر الإضافة في المعنى.

﴿ولا تُفِيدُ إلّا تخفيفاً﴾ في لفظ المضاف بإسقاط تنوينه ونونَيهِ، أو المضاف إليه بنقل ضميره إلى المضاف واستتاره فيه، أو كليهما بالأوّل في الأوّل والثاني في الثاني، كما يأتي في الصفة المشبّهة[٤].

﴿وإلّا﴾ تكن إضافةَ صفةٍ إلى معمولها، كإضافة غيرِها مطلقاً[٥]، وإضافتها إلى غير معمولها كـ«غلام بكرٍ» و«مصارعُ مصرٍ»، ﴿فمعنويّةٌ﴾، وتُسمَّىٰ محضةً وحقيقيّةً أيضاً.

﴿وتفيدُ﴾ هذه ﴿تعريفاً﴾ للمضاف بما تجدّد فيه من نسبة معنًى إلى معيّنٍ إن كان ﴿مع﴾ المضافِ إليه ﴿المَعْرِفَةِ﴾؛ فلا يقال: «غلامك» أو «غلام زيدٍ أو الرجلِ أو هذا،

---

(١) «سعديك» أي أسعدك إسعادين، و«حنانيك» أي تحنَّنَ تحنّنين، و«هذا ذيك» أي أسرع إسراعين، و«هجاجيك» أي كفّ كفّين، و«دواليك» أي تدلول الأمر دوالين؛ ينظر الحدائق النديّة ١: ٤٦٤.

(٢) ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ المسد: ١.

(٣) ﴿... وَلاَ يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ ...﴾ النور: ٣١.

(٤) سيأتي في صفحة ٣٤١.

(٥) سواء كان إضافة غير الصفة إلى معمولها أو إلى غير معمولها.

أو مَنْ جاء» إلّا لِمعيّنٍ معهودٍ، بحيث ينصرف اللفظ إليه لكونه أكملَ وأشهرَ لغلاميّة المضافِ إليه، فلو استعمل لغير معيّن فقد خُولِفَ أصل وضعِ هذه الإضافةِ، فيكونُ مجازاً كاستعمال المعرّف بـ«أل» لغير معيّن.

﴿وتخصيصاً﴾ للمضافِ، بتقليلِ شُرَكَائِهِ حالَ كونِه **﴿معَ﴾** المضافِ إليه **﴿النكرة﴾** بما تجدّد بينهما من نسبة معنويّة كـ«غلام رجلٍ» لخروج «غلام المرأة».

﴿والمضافُ إليه فيها﴾ أي في الإضافة المعنويّة **﴿إن كانَ جنساً للمضافِ﴾** شاملاً له ولغيره **﴿فهيَ﴾** بيانيّةٌ **﴿بمعنى «مِن»﴾** البيانيّةِ كـ«خاتم فضّةٍ» و«خمسة رجالٍ»؛ إذ الفضّة جنس يشمل الخاتمَ وغيرَه، والرجال يشمل خمسةً وغيرها.

﴿أو﴾ كان المضافُ إليه **﴿ظرفاً لَهُ﴾** أي للمضاف زماناً أو مكاناً، حقيقيّاً أو مجازيّاً **﴿فبمَعنَى «في»﴾** الظرفيّةِ كـ«مكر الليلِ» و«قائمِ البيتِ» و«نظرِ الكتابِ».

﴿أو﴾ كان المضاف إليه **﴿غيرَهُما﴾** لا جنساً ولا ظرفاً **﴿فبمعنى اللّامِ﴾** كـ«غلام زيدٍ»، ومنه نحو: «شجرة الاراكِ» و«يوم الأحدِ» على المشهور، وقيل: هو بمعنى «مِن»[1]، وهو أنسب، فينبغي أن يعتبر في الإضافة البيانيّة كون أحد المتضايفين جنساً للآخر صالحاً لحمله عليه ليشمله أيضاً.

ولا يضاف لفظ لمساويه كـ«حبس منعٍ»، و«ليث أسدٍ» لعدم الفائدة.

فريدةٌ: لا يفصل بين المتضايفين؛ إذ المضاف إليه كتنوين المضاف، إلّا بمفعوله أو ظرفه، كقراءة ابن عامر[2]: «قَتْلَ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ»[3]، وقوله:

---

(١) انظر شرح التصريح ٣: ١٠٠، ١٠١، وارتشاف الضرب: ١٧٩٩.

(٢) عبدالله بن عامر أحد القرّاء السبعة. مقرئ أهل الشام، وكان على قضاء دمشق، توفّي سنة ١١٨هـ.

(٣) أصله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ الأنعام: ١٣٧؛ قراءة المشهور ببناء «زيّن» للفاعل ونصب «قتْل»

⇐

٢٣ ـ كما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يوماً يـهودي يُـقارِبُ أو يُـزيلُ[(١)]

أو بالنداء كقوله:

٢٤ ـ كأنّ بَـرذونَ أبـا عـصامِ زيـدٍ حِـمارٌ دُقّ بِـاللِّجامِ[(٢)]

أو بلام زائدةٍ نحو: «لا أباً له»، وحمله الجمهور[(٣)] على الإضافةِ بقرينةِ «لا يَدَيْ لَه» و«لا بَنِيْ له» بحذف النونين، فاللّام عندهم زائدةٌ بدليل «لا أباك»، بلا لام، تحسيناً للّفظ

⇐ وإضافته إلى «أولادهم»، ورفع «شركائهم»، وقرأ ابن عامر تارةً ببناء «زيّن» للمفعول ونصب «أولادهم» وجرّ «شركائهم» وهذا هو الشاهد، وتارةً هكذا إلّا بقراءة «زِينٌ» بدل «زُيِّنَ».

(١) البيت من الوافر لأبي حيّة النميري، ورد مستشهداً به في كتاب سيبويه ١: ١٧٩، شرح شواهد العيني ٣: ٤٧٠، الدرر اللوامع ٢: ٦٦، المقتضب ١: ٢٣٧، ٤: ٣٧٧، الأصول لابن السرّاج ٢: ٣٣٦، أمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٠، شرح المفصّل ١: ١٠٣، معجم شواهد العربيّة: ٣٨٤، رصف المباني: ٦٥، شرح التصريح ٣: ٢٣٣، همع الهوامع ٢: ٥٢، شرح ابن عقيل ٢: ٧٨.

أضاف «كفّ» إلى «يهودي»، وفصل بينهما بالظرف، وهو أجنبيّ من المضاف؛ لأنّه ليس معمولاً له، و«خطّ» مبنيّ للمفعول، و«بكفّ» متعلّق به، و«يقاربُ أو يزيل» نعتان لـ«يهودي».

(٢) الرجز لا يعلم قائله، ورد مستشهداً به في شرح عمدة الحافظ ١: ٣٨٤، شرح التسهيل ٣: ٢٧٥، شرح ابن عقيل ٢: ٨١، شرح شواهد العيني ٣: ٤٨٠، همع الهوامع ٢: ٥٣، والدرر اللوامع ٢: ٦٧. أي كأنّ برذون زيدٍ يا أبا عصامٍ حمارٌ دُقّ باللجام.

(٣) في الكتاب ٢: ٢٠٦: «وقال الخليل ﷺ: هو مثل «لا أبالك»، قد علم أنّه لو لم يجئ بحرف الإضافةِ قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ههنا بمنزلة الإسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديّ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطرّ: يا بؤس للحرب، إنّما يريد: يا بؤس الحرب». ومثله عند المبرّد في المقتضب ٤: ٣٧٣، ٣٧٤. فعلى هذا كما في همع الهوامع ١: ٥٢٤ ومغني اللبيب ١: ٢٨٧، ٢٨٨ في مثل «لا أباً لك» ثلاثة أقوال:

الأوّل: وعليه الجمهور، أنّها أسماء مضافة، واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلّق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة.

والثاني: أنّها أسماء مفردة غير مضافه عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلّقة بمحذوف والخبر أيضاً محذوف، وعليه هشام وابن كيسان.

والثالث: جعلُ المجرور باللام الخبر، وعليه الفارسي وابن يسعون، وابن الطراوة.

وتأكيداً لاختصاص المعنى بالإضافة، ودفعاً لاستهجان تعريف اسم «لا» في بادي النظر، وقد ألغزه الزمخشري فقال: أخبِرْنِي عن زائدٍ يمنعُ الإضافةَ ويؤكّدها ويفكُّ تركيبها ويُؤَيِّدُهَا[١].

وآخر فقال:

فَمَا الَّذِي هُوَ حَرْفٌ خَافِضٌ   يفصلُ مَا أُضِيفَ بِاسْتحْسَانِ

أو بـ«أل» الموصولة، ويطرّد كـ«غلام الضارب»، كما يقع بين حرف الجرّ ومجروره كـ«مررتُ بالكاتبِ»، وقيل فيه:

ما اسمٌ يَجِيءُ فَاصِلاً حَتَّى بِه   الخافضُ والمخفوضُ مَفْصُولاَنِ

﴿**وقد يكتَسِبُ المضافُ المُذكَّرُ من المضافِ إليه المؤنّثِ**﴾ الظاهرِ أو المضمرِ ﴿**تأنيثَهُ**﴾، فيجرِي عليه[٢] حكم المؤنّث، ﴿**وبالعكسِ**﴾؛ فيكتسب المضاف المؤنّث من المضاف إليه المذكّر تذكيرَه فيلحقه حكم المذكّر، لكن لا مطلقاً بل ﴿**بشرطِ**﴾ جواز صحّة حذف المضاف و ﴿**الاستغناءِ عنهُ بالمضافِ إليهِ**﴾ بلا تغيير في المراد ﴿**كقوله**﴾ أي الأعشى:

٢٥ ـ [وَتَشْرَقَ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ]   ﴿كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ﴾[٣]

أنّث الفعل المسند إلى المصدر لتأنيث القناة، يقال: شَرِقَ فلانٌ إذا اغتصّ بريقه

---

(١) الأحاجي النحويّة: ٤٣، المسألة ١٩. قال الزمخشري في ذيل المسألة: هو اللام في قولك: «لا أبالك»، هي مانعةٌ للإضافة، فاكّةٌ لتركيبها، لفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف إليه، وهي مع ذلك مؤكّدةٌ لمعناها، مؤيّدة لفائدتها من حيث إنّها موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص.

(٢) «عليه» لم يرد في نسخة «ب».

(٣) الأعشى ميمون بن قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهليّة مات سنة ٧هـ، والبيت من الطويل، له في ديوانه: ١٨٣، ورد مستشهداً به في كتاب سيبويه ١: ٥٢، خزانة الأدب ٥: ١٠٤، الأصول في النحو ٣: ٤٧٨، مغني اللبيب ٢: ٦٦٧، المقتضب ٤: ١٩٧، همع الهوامع ٢: ٥١١، والحدائق النديّة ١: ٥٦٧.

فلم يَقدر على بَلْعه، والمعنى: إنّك تشرق بالسرّ الذي أفشيته فلم تُقَدِّرْ على كتمانه، كما أنّ صدرَ الرُّمحِ لم يُقَدِّرْ على كتمان دمِهِ وبَلعه فأفشاه، وقوله:

٢٦ ـ تَمَنَّيْتُ شَمْساً أَسْتَضِيءُ بِنُورِهَا فَلَمَّا أَضَائَتْ حَرَّقَتْنِي ضِيَاؤُها(١)

أنّث الفعل المسند إلى الضياء لتأنيث ضمير الشمس.

﴿**وقوله: إنَارَةُ العَقلِ**﴾ ونورُه ﴿**مكسوفٌ بطوعِ هَوَى**﴾ وطاعتِه وافرةً،

٢٧ ـ [إنَارَةُ العَقلِ مَكسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى] وعقلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا(٢)

فذَكَّرَ الخبرَ المِشتقَّ وهو «مكسوف» مع تأنيث المبتدأ وهو «إنارة»، وتتحمّل الخبر لضميره باعتبار تذكير المضاف إليه.

لا يقال: الإنارة مصدرٌ لفظاً، فتذكيرُ خبرِه ليسَ لاكتسابِه التذكيرَ من المضاف إليه بل لأنّه يستوي فيه المذكّرُ والمؤنَّثُ.

لأنّا نقول: معنى قولهم: «المصدر يستَوِي مذكَّرُه ومؤنَّثُهُ» أنّه لا تلحقه علامةُ التأنيث، لا أنّه يجوز معاملة المذكَّرِ والمؤنَّثِ في مُسْنَدِه وضميرِه مطلقاً، ولو كان مؤنّثاً لفظيّاً كـ«الدلالة» و«الإرادة» ونحوِهما.

﴿**ومِن ثَمَّ**﴾ أي من أجل اشتراطِ الاكتسابينِ بصحّة الاستغناء عن المضاف ﴿**امتنعَ**﴾ الأوّلُ في نحو: ﴿«**قامَتْ غلامُ هندٍ**»﴾، والثاني في نحو: «جاء أَمَةُ زيدٍ»؛ لعدم جواز الاستغناء المذكور؛ فلا تقول: «قامت هندٌ وجَاءَ زيدٌ» مُريداً غلامَها وأمتَه.

---

(١) لم أعثر على قائل البيت، ورد مستشهداً به في الحدائق النديّة ١: ٥٦٩.

(٢) البيت من البسيط، لم يعلم قائلُهُ، ورد مستشهداً به في شرح التسهيل ٣: ١٠٤، خزانة الأدب ٥: ١٠٤، أوضح المسالك ٣: ١٠٥، شرح التصريح ٣: ١٢٩، مغني اللبيب ٢: ٦٦٥، والحدائق النديّة ١: ٥٦٩، وشرح شواهد العيني ٣: ٣٩٦، وشرح الأشموني ٢: ٢٤٨.

وفي البيت معنًى رائق، وموعظةٌ حسنةٌ، فضعفُ العقل عن إدراك الأشياء مرهون بجري الإنسان تبع شهواته، أمّا مخالفة الشهوات ومداومة الطاعات، فتنير الطريق أمام العقل ليدركَ الأشياء على حقيقتها.

وكذا يكتسب المضاف من المضاف إليه تصدّرَه كـ«غلامَ مَنْ ضربتَ؟»، ومصدريَّتَهُ كـ«قَدِمْتَ خيرَ قُدُومٍ»، وظرفيّته كـ«صمتُ كلَّ شهورٍ» وبنائَه كـقراءة ﴿إِنَّـهُ لَـحَقٌّ مِـثْلَ مَاأَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1]، و ﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[2] بفتح «مثل» و«يوم»[3].

---

(١) ﴿فَوَ رَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ الذاريات: ٢٣.

(٢) ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحاً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ هود: ٦٦.

(٣) قرأ «مثل» مرفوعاً في الآية الأولى حمزةُ والكسائيُ وعاصمٌ والأعمشُ وشعبة وخلف وابن أبي إسحاق، ومنصوباً غيرُهم من القرّاء؛ انظر معجم القراءات القرآنية ٦: ٢٤٦.

وكذلك قرأ «يوم» في الآية الثانية منصوباً نافع والكسائيّ وعاصم والشنبوذي وشعبة وأبو جعفر والأعشى، ومجروراً غيرُهم من القرّاء؛ معجم القراءات القرآنية ٣: ١٢٠.

الثاني: المجرورُ بالحرفِ، وهو ما نُسب إليه شيءٌ بواسطةِ حرفِ جرٍّ ملفوظٍ. والمشهورُ من حروف الجرّ أربعةَ عَشَرَ؛ سبعةٌ منها تَجُرُّ الظاهرَ والمضمرَ، وهي: «مِن» و«إلى» و«عَنْ» و«عَلَى» و«فِي» والباءُ واللامُ. وسبعةٌ منها تَجُرُّ الظاهرَ فقط، وهي: «مُذْ» و«مُنذُ»، وتختصّان بالزمان، و«رُبّ»، وتختصّ بالنكرة، والتاء، وتختصُّ باسمِ اللهِ تعالى، و«حتّى» والكافُ والواوُ، ولا تختصُّ بظاهرٍ مُعيَّنٍ.

﴿الثاني﴾ من المجرورات: ﴿المجرورُ بالحرفِ، وهو ما﴾ أي اسمٌ ﴿نُسب﴾ وأُسند ﴿إليه شيءٌ﴾ من فعلٍ أو اسمٍ ﴿بواسطةِ حرفِ جرٍّ ملفوظٍ﴾ لا مقدّرٍ؛ فخرج المضاف إليه مطلقاً نظراً إلى أصل وضعِهِ، وأمّا نحو: «لا أباً له» عند الجمهور فعلى خلاف وضع الإضافة، على أنّ المتبادر من الحرف هنا غيرُ الزائد؛ لأنّه الأصل، وهو في «لا أباً له» زائد عندهم، فخرج عن الحدّ قطعاً[1].

وحرف الجرّ ما وضع لإيصال حدث أو معناه إلى مدخوله، وهو التعدية بالمعنى الأعمّ.

﴿والمشهورُ من حروف الجرّ﴾: تسعةَ عشرَ، أسقط المصنّف منها باء القسم؛ فلم يعدّها مستقلّةً بل أَدْرَجَهَا تحت مطلق الباء اختصاراً، و«حاشا» و«عدا» و«خلا» لمجيئها في باب الاستثناء، فبقيت ﴿أربعةَ عشرَ﴾.

وهي نوعانِ: ﴿سبعةٌ منها تَجُرُّ﴾ الاسمَ ﴿الظاهرَ والمضمرَ﴾، فلا يختصّ بأحدهما.

---

(١) انظر تفصيل البحث في هامش صفحة ١٩٢.

﴿ وهي: «مِن» ﴾ لابتداء غايةِ مكانٍ اتّفاقاً كـ«سِرتُ من البصرة إلى الكوفةِ»، أو زمان على الأصحّ كـ«نُمْتُ من العشاء إلى الصبح»[١]، وتُعرف بحسن مقابلتها بـ«إلى».

وتبعيضٍ كـ«أخذت مِنَ الدَّراهِمِ».

وتبيينٍ نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[٢].

وتعليلٍ كقوله:

٢٨ ـ يُغضِي حَيَاءاً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ [فَـما يُكَـلِّمُ إلّا حِـينَ يَـبْتَسِمُ][٣]

---

(١) قال ابن أمّ قاسم المرادي في الجنى الداني: ٣٠٧، ٣٠٨: «ابتداء الغاية في المكان اتّفاقاً، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾، وكذا في ما نزل منزلة المكان، نحو: من فلانٍ إلى فلانٍ. وفي الزمان عند الكوفيين، كقوله تعالى: ﴿من أوّل يومٍ﴾، وصحّحه ابن مالك، لكثرة شواهده، وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسّفٌ، ونقل ابن يعيش [شرح المفصّل ٨: ١٠، ١١] عن المبرّد وابن درستويه موافقة الكوفيين»، وانظر مغني اللبيب ١: ٤١٩، ٤٢٠.

(٢) ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ الحجّ: ٣٠.

(٣) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ٢: ٣٥٤، ورد مستشهداً به في خزانة الأدب ١١: ١٧٠، أوضح المسالك ٢: ١٤٦، ٣: ٢٨، مغني اللبيب ١: ٣٢٠، شرح شواهد شروح الألفية ٢: ٥٤٣، ٣: ٢٧٣، شرح التصريح ٢: ٣٢١، ٣: ٢٨، وأمالي المرتضى ١: ٤٨، ٢: ١٦٣.

البيت من قصيدة الفرزدق في مدح الإمام زين العابدين عليه السلام، وهي:

يا سَائلي أينَ حَلَّ الجودُ والكرمُ عـندي بـيانٌ إذا طُـلّابُهُ قَـدِمُوا

هـذا الّذي تـعرِفُ البَطْحَاءُ وطأَتَـهُ والبـيتُ يـعرفُهُ والحِـلّ والحـرمُ

هـذا ابـنُ خـيرِ عِـبَادِ اللهِ كـلّهِمُ هـذا التـقي النـقي الطاهرُ العَـلَمُ

هـذا الذي أحـمدُ المـختارُ والدُهُ صـلّى عـليه إلهـي مـا جـرى القـلمُ

إلى أن يقول:

يُغْضي حياءاً ويُـغضَىٰ مِـن مَـهَابته فـما يُكَـلِّمُ إلّا حِـينَ يَـبْتَسِمُ

وانظر تمامه في مناقب آل أبي طالب ٣: ٣٠٦، والدرجات الرفيعة للسيّد علي خان المدني: ٥٤٩.

⇐

وبدليّةٍ نحو: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[١].

وقد تزاد على نكرةٍ منفيّةٍ لتأكيد عمومها كـ«ما جاءَ مِن أحدٍ»، أو التنصيص عليه؛ لئلا تحمل على نفي الوحدة كـ«ما جَاءَ مِن رجلٍ».

﴿و«إلى»﴾ لانتهاء غاية مكانٍ أو زمانٍ، كما مرّ[٢].

ومعيّةٍ نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[٣].

⇐ قال السيّد المرتضى في الأمالي ١: ٤٨، ٤٩: في رواية الغلابي أنّ هشام بن عبدالملك حجّ في خلافة عبدالملك أو الوليد، وهو حدث السنّ. فأراد أن يستلم الحجرَ، فلم يتمكّن من ذلك لتزاحم الناس عليه، فجلس ينتظر خلوةً، فأقبل عليُّ بن الحسين عليهما السلام وعليه إزار ورداء، وهو من أحسن الناس وجهاً وأطيبهم ريحاً، بين عينيه سجادة، كأنّها ركبة عنز، فجعل يطوف بالبيت فإذا بلغ الحجر تنحى الناس له عنه حتى يستلمه هيبةً له وإجلالاً، فغاظ ذلك هشاماً فقال له رجلٌ من أهل الشام: مَن هذا الذي قد هابه الناس هذه الهيبة؟ فقال هشام: لا أعرفه، لئلّا يرغب فيه أهل الشام. فقال الفرزدق وكان هناك حاضراً: لكنّي أعرفه وذكر الأبيات وهي أكثر ممّا رويناه لكنّا تركناها لأنّها معروفة. قال: فغضب هشامٌ وأمر بحبس الفرزدق بعسفان بين مكّة والمدينة، فبلغ ذلك عليّ بن الحسين عليهما السلام فبعث إلى الفرزدق باثني عشر ألف درهم، وقال عليه السلام: اعذرنا يا أبا فراس فلو كان عندنا في هذا الوقت أكثر منها لوصلناك به، فردّها الفرزدقُ وقال: يابن رسول الله ما قلتُ الذي قلتُ إلّا غضباً لله ورسوله، وما كنت لارزأ عليه شيئاً، وردّها إليه. فردّها عليه وأقسم عليه في قبولها وقال له: قد رأى الله مكانَكَ وعلم نيّتك وشكر لك، ونحن أهل بيت إذا أنفذنا شيئاً لم نرجع فيه، فقبلها، وجعل الفرزدق يهجو هشاماً وهو في الحبس. وممّا هجاه

أتحبسني بين المدينة والتي ... إليها رقاب الناس يهوي منيبُها

يقلب رأساً لم يكن رأس سيّد ... وعيناً له حولاء بادٍ عيوبُها

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ التوبة: ٣٨.

(٢) كالأمثلة التي ذكرت آنفاً في «من» الابتدائيّة.

(٣) ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ آل عمران: ٥٢.

وتبيين فاعليّة مدخوله لـ«حُبٍّ» أو «بُغضٍ» أو معناهما، في تعجّب أو تفضيل نحو: «هو أحبُّ أو أبغضُ إليّ» و«ما أحبَّه أو أَبْغَضَهُ إليّ».

﴿ و«عَنْ» ﴾ لِمُجاوزةٍ حقيقيّةٍ كـ«رَمَيْتُ السهمَ عَنِ القَوْسِ»، أو مجازيّةٍ كـ«طعمتُ عَن جوعٍ».

وبدليّةٍ نحو: ﴿لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ (١).

وتعليلٍ كـ﴿مَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ (٢).

﴿ و«عَلَى» ﴾ لاستعلاءٍ حقيقيٍّ كـ«زيدٌ على السطحِ»، أو مجازيٍّ كـ«عَلَيه دَيْنٌ».

وتعليلٍ نحو: ﴿لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ (٣) أي لهدايته.

وظرفيّةٍ كـ﴿دَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ (٤).

﴿ و«فِي» ﴾ لظرفيّة حقيقية كـ«في الكوزِ ماءٌ»، و«في الدارِ زيدٌ»، أو مجازيّةٍ كـ«في الصَّبر فَرَجٌ».

وتعليلٍ نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ (٥).

---

(١) ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ البقرة: ٤٨.

(٢) ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلاَمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحاً فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِن رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَلَيْهِ صَبْراً﴾ الكهف: ٨٢.

(٣) ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ البقرة: ١٨٥.

(٤) ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلاَنِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ القصص: ١٥.

(٥) ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ

وقد تزاد توكيداً نحوُ: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾[١].

﴿والباءُ﴾ لِإلصاقٍ حقيقيٍّ كـ«أمسكتُ بزيدٍ»، أو مجازيٍّ نحو: «بِهِ داءٌ».

واستعانةٍ نحو: «كتبتُ بالقلمِ».

ومصاحبةٍ كـ«دخلتُ بثِيَابِ السَّفرِ».

وتعليلٍ كـ«ضربته بظلمتِهِ»[٢].

ومقابلةٍ كـ«بعتُه بدرهمٍ».

وتبعيض نحو: ﴿امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾[٣]، كما في صحيح زرارةَ عن أبي جعفرٍ الباقرِ عليه السلام[٤].

⇐ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ يوسف: ٣٢.

(١) ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيها وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ هود: ٤١.

(٢) إعلم غالب النحويين لا يذكرون معنى التعليل للباء، إلّا ابن أمّ قاسم المرادي في الجنى الداني، وابن مالك في شرح التسهيل؛ قال المرادي في الجنى الداني: ٣٩: ولم يذكر الأكثرون باء التعليل، استغناءاً بباء السببيّة؛ لأنّ التعليل عندهم واحدٌ، ولذلك مثّلوا باءَ السببيّة بهذه المُثُلِ الّتي مَثَّلَ بها ابن مالك للتعليل.

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا وَإِن كُنتُم مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنكُم مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ المائدة: ٦.

(٤) زرارة بن أعين واسمه عبد ربّه، يكنّى أبا الحسن، له روايات عن الإمام أبي جعفر الباقر، وأبي عبدالله الصادق عليهما السلام؛ وقال أبو عبدالله عليه السلام: «رحم الله زرارةَ بن أعين، لولا زرارةُ ونظرائه لاندرست أحاديث أبي». وكان قارئاً فقيهاً متكلّماً شاعراً أديباً.

له تصنيفات، منها: كتاب الاستطاعة والجبر، وتوفّي رحمه الله سنة ١٥٠هـ.

اعلم أنّه اختلف بين الفريقين (الشيعة والسنّي) في كيفيّة مسح الرأس في الوضوء؛ فأهل السنّة غالباً يمسحون تمام رأسهم والشيعة يمسحون بعض رأسهم، ويمكن أن يقال: الآية الشريفة بظاهره يدلّ على ⇐

وقَسَمٍ، وهو ضربان: استعطافيٌ يؤكِّدُ الطلبَ كـ«بالله أَخْبِرْنِي». وغيرُه، وهو ما يؤكّد الخبرَ كـ«بالله لأقومنّ»، ويستعمل الباءُ فيهما، ومع الظاهر والمضمر، بخلاف أخواتها من أحرف القَسَمِ؛ لأنّه أصلُ حروفِه فاختصّت بأحكامٍ.

وقد تزاد في نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[1]، وكثرت زيادتها في خبر «ليس»، حتّى قد يجرّ المعطوف على خبرها المنصوب بتوهّم وجود الباء كـ«ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ»، وقوله:

٢٩ ـ بدا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضىٰ　　　وَلا سـابقٍ شيئاً إذا كـانَ جـائِيَا[2]

⇐ قول الأوّل؛ إذ قال الله تعالى: «فامسحوا برؤوسِكم»، وذلك كان سبب سؤال زرارة عن الإمام الباقر عليه السلام، وإليك تفصيل الحديث عن الكافي ٣: ٣٠:

«علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني مِن أين علمت وقلت: إنّ المسحَ ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ فضحك ثمّ قال: يا زرارةُ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله ونزل به الكتاب من الله؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: «فاغسلوا وجوهكم»؛ فعرفنا أنّ الوجه كلّه ينبغي أن يغسل، ثمّ قال: «وأيديكم إلى المرافق»، ثمّ فصل بين الكلام، فقال: «وامسحوا برؤوسكم»، فعرفنا حين قال: «برؤوسكم» أنّ المسح ببعض الراس؛ لمكان الباء، ثمّ وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه: فقال: «وأرجلكم إلى الكعبين»؛ فعرفنا حين وصلها بالرأس أنّ المسح على بعضها، ثمّ فسّر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله للنّاس فضيّعوه ...».

واعلم أنّه أثبت هذا المعنى (أعني التبعيض) للباء الأصمعي، والفارسي، والقتبي، وابن مالك، انظر الجنى الداني: ٤٣، مغني اللبيب ١: ١٤٣، وقال الرضي في شرح الكافية ٤: ٢٨١: «وقيل: جاءت للتبعيض، نحو قوله تعالى: «وامسحوا برؤوسكم»، قال ابن جنّي: إنّ أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء، ومذهبه أنّها زائدةٌ؛ لأنّ الفعل يتعدّى إلى مجرورها بنفسه».

(١) ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ النساء: ٧٩ و....

(٢) البيت من الطويل لزهير أو صرمة الأنصاري، ورد مستشهداً به في الكتاب ١: ١٦٥، ٣٠٦، ٢: ١٥٥، ٣:

⇐

بجرّ «سابق»، كما قد يعكس فينصب المعطوف على خبرها المجرور بالباء الزائدة حملاً على محلّه، وهو النصب بـ«ليس»، كـ«ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً»، وقوله:

٣٠ ـ [مُعَاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فَأَسجِحْ] فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحديدَا[١]

وقلتُ فيه:

مَا عَامِلٌ مَوْجُودٌ يُهْمَل مَعْ أنَّهُ معدومٌ يُعْمَلُ

الأوّل الثاني والثاني الأوّل، وقيل:

مَا عَامِلٌ وَعَمِلَ قَدْ أُهمِلاَ وَفِي انْعِدَامٍ قَدْ يُقَدَّرَانِ

﴿واللاّمُ﴾ لاستحقاقٍ كـ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٢]، و«لِلكافرينَ النّار».

ومِلكٍ نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾[٣].

واختصاصٍ نحو: «الجنّةُ للمؤمنينَ».

وتعليلٍ كـ«صام لِلّهِ».

وتوقيتٍ كـ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[٤].

⇐ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤: ١٦٠. شرح أبياته ١: ٧٢، المقتضب ٢: ٣٣٩، ٤: ١٩١، الأصول ١: ٢٠٦، الجمل: ٩٦، الضرائر: ٢٨، مغني اللبيب ١: ١٣١، الدرر اللوامع ٢: ١٩٥، معجم شواهد العربيّة: ٥٤٦.

«بدا» فعل ماضٍ وفاعله: «أنّ» وما بعده بتأويل المصدر أي بدا لي عدمُ إدراكي الماضيَ، «لستُ» خبر «أنّ» و«مدرك» خبر «لست»، مضاف إلى «ما» على كونه موصولاً اسمياً، أو مضاف إلى «ما مضى» على كون «ما» موصولاً حرفياً، «و» حرف عطف، «لا» زائدة، «سابق» على رواية جرّه عطفٌ على توهّم كون «مدرك» مجروراً و«شيئاً» مفعول به لـ«سابق».

(١) البيت من الوافر لعبدالله بن الزبير أو عقيبة الأسدي، ورد في الكتاب ١: ٦٧، ٢: ٢٩٢، ٣٤٤، ٣: ٩١، وشرح أبياته ١: ٣٠٠، ٣٠٢، سرّ الصناعة ١: ١٤٧، ٢٩٤، المقتضب للمبرّد ٢: ٢٣٨، ٤: ١١٢، ٣٧١، الجمل للزّجاجي: ٦٨، شرح ابن يعيش ٢: ١٠٩، ٤: ٩، رصف المباني: ١٢٢، ١٤٨. وروي «ولا الحديدِ».

(٢) ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾ الفاتحة: ٢.

(٣) ﴿وقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ والْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ البقرة: ١١٦ و....

(٤) ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ الإسراء: ٧٨.

وظرفيّةٍ نحو: ﴿نَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾(١) عند ابن مالكٍ(٢).

وابتداءٍ كـ«سمعت له صوتاً».

وتبليغٍ إن دخلت بعد قول أو معناه على سامعه كـ«قلت أو رويتُ له».

وتعجّبٍ فقط كـ«يا لَلْماءِ».

أو مع القسم كقوله:

٣١ ـ للّهِ لاَ يَبقَىٰ عَلَى الأيّامِ ذُو حِيَدٍ [بِمشمخرٍّ به الظيّانُ والآسُ](٣)

وتقويةِ عاملٍ ضَعيفٍ؛ لفرعيّته في العملِ أو تأخّرِهِ عن معمولِهِ نحو: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾(٤)، و ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٥).

وتبيينِ مفعوليّةِ مدخولِهِ بمعنى «حبّ» أو «بغض» في تعجّبٍ أو تفضيلٍ نحو: «أحبُّ أو أمقتُ لي»، و«ما أبْغَضه أو أمْقَتَهُ لي». وقد تُزَادُ للتوكيدِ كقوله:

---

(١) ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ الأنبياء: ٤٧.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣: ١٧: ولموافقة «في» كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وكقوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾.

(٣) البيت من البسيط لأميّة بن أبي عائذ، ورد في كتاب سيبويه ٣: ٤٩٧، والأصول في النحو ١: ٤٣٠، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٤٨٤، والمقتضب ٢: ٣٢٤، ومغني اللبيب ١: ٢٨٣، وهمع الهوامع ٢: ٤٥٢، ٤٧٩، وشرح التسهيل ٣: ١٢، وشرح الرضي على الكافية ٤: ٣١٥، والحدائق النديّة ١: ٦٠٥، وجمل الزجّاجي: ٧٤، ومعجم الشواهد العربيّة: ٢٥٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦٩، وشرح مفصّل ابن يعيش ٩: ٩٨، ٩٩، ورصف المباني: ١١٨، ١٧١، ٢٢١، ودرر اللوامع ٢: ٢٩، ٤٤. ورويَ «تاللهِ».

(٤) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ البقرة: ٩١.

(٥) ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف: ٤٣.

٣٢ ـ [وملكتَ مَابينَ العراقِ ويثربِ]   مُـلكاً أَجـارَ لِـمُسْلم ومُـعَاهدِ[1]

وهي تكسر مع الظاهرِ إلّا المستغاثِ[2]، وتفتح مع الضميرِ إلّا الياء، ففي نحو: «إنّ الزيدَينِ لهما غُلامانِ» وجهان: كونُ اللّامِ ابتدائيّةً، فمدخولُها مبتدأٌ وما بعدَه خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنّ» أي هما غلامانِ، وكونُها جارّةً فهي ومدخولُها خبر «إنّ» أي لِلزيدينِ غلامان، وألغزَهُ بعضُهم فقال:

ما مجرورُ حرفٍ قَدْ قُلِبَتْ مبتدأ   مـؤكّداً إن ذانِ له وجـهانِ

﴿وسبعةٌ منها﴾ أي من حروفِ الأربعة عشر[3] ﴿تَجُرُّ﴾ الاسمَ ﴿الظاهرَ فقط﴾ فلا تدخل على الضمير.

﴿وهي: «مُذْ» و«مُنذُ»﴾؛ خلافاً للمبرّد حيث جوّز «يومَ الجمعةِ ما رأيتُهُ مُذهُ ومنذُهُ»[4]، ﴿وتختصّانِ بالزمانِ﴾ غير المستقبل، بمعنى «مِنْ» مع الماضي، و«في» مع الحال نحو: «ما جاءني مُذ يومِ الجمعةِ الدابر» أي منه، أو «مذ يومِنا هذا» أي فيه، هذا إذا دخلتا على غير المعدودِ، وأمّا معه فهما بمعنى «مِن» و«إلى» كـ«ما رأيته مُذْ ثلاثةِ أيّامٍ» أي من أوّلها إلى آخرِها.

---

(١) البيت من الكامل لابن ميّادة الرماح بن أحمد في ديوانه: ١١٢، ورد مستشهداً به في شرح التصريح ٣: ٣٣، مغني اللبيب ١: ٢٨٥، همع الهوامع ٢: ٤٥٥، ٣: ٢٨٦، أوضح المسالك ٣: ٢٩، والحدائق النديّة ١: ٦٠٥، ومنهج السالك: ٢٤٥، أي أجار مسلماً.

والمعنى: يقول: لقد امتدّت سلطتك أيّها الأمير على رقعة فسيحةٍ من الأرض تشمل مابين العراق ويثرب، وإنّ سلطانك لعادلٌ قويّ، فقد رعي حقوق الناس من غير تفرقة بين المسلمين وغيرهم، من أهل العهد والأمان.

(٢) في نحو: يا لَزيدٍ لِعمروٍ؛ اللام الأولى دخلت على الظاهر المستغاث وفتحت على أنّه حرف جرّ والثانية دخل على المستغاث من أجله وكُسِرت على القياس.

(٣) في نسخة «ب»: مِن أحرف الجرّ الأربعة عشر.

(٤) لم أعثر على قول المبرّد في كتبه، لكن قال السيوطي في همع الهوامع ٢: ٢٢٧: وأجاز المبرّد أن يجرّا مضمرَ الزمانِ نحو: «يومَ الخميسِ ما رأيته مُنذُهُ أو مذهُ».

﴿ و«رُبّ» ﴾ للتقليل قليلاً، والتكثير كثيراً، أو بالعكس، أو للتقليل أبداً وللتكثير أبداً كذلك، أو في المباهات، أو لهما سواءاً، أو لمجرّدِ إثباتٍ بلا تقليل ولا تكثير، وإن حصل أحدهما بالقرائن الخارجيّة؛ على الخلاف[١].

﴿ و ﴾ هي **﴿ تختصّ بالنكرة ﴾**، وأجازوا «رُبّ رجلٍ وأخِيه»؛ لأنّهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفر في متبوعاتها.

والتزم تنكير مدخولها لأنّها تقتضي تعدّدَ مدخولِها، سواء أُريدَ التقليلُ أو التكثيرُ، وسواء دلّت عليهما بنفسها أم لقرينةٍ، ولا تعدُّدَ في المعرفةِ على وجهٍ صالحٍ للتقليلِ والتكثيرِ.

﴿ والتاء ﴾ للقسم، **﴿ وتختصُّ ﴾** بالتعجّبِ، و **﴿ باسم ﴾** هو لفظ **﴿ «اللّه» تعالى ﴾**، وشذّ «تَرَبِّ الكعبةِ»، وأشذّ منه «تالرّحمنِ» و«تَحَياتِكَ». وهي كواو القسمِ فرعا الباء، ولذا لم تُسْتَعْمَلا مع فعل القسم المذكور والضميرِ[٢]، ولا في القسم الاستعطافي بخلافها، وقلت ملغزاً لذلك:

ما عاملٌ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ الضَّمِيرِ مُسْتَقَرّ ... فَظٌّ غليظٌ آخذٌ بالحنثِ كلّ غير بَرّ

لكن لَهُ مُرَادِفٌ يعملُ أَيْنَمَا اسْتَقَرّ ... قَدْ يَفْصَحُ عن حِنثِ مَنْ خَالَفَه ومَا اعْتَذر

الأوّل تاءُ القسم و واوُه، إذ لا تستعملان إلّا في غير الاستعطافي، فيلزم الحالفَ الخالفَ الإثمُ والكفّارةُ، والثاني الباء؛ فإنّها قد تُستعملُ في الاستعطافي فلا يلزم الحانثَ إثمٌ ولا كفّارةٌ.

﴿ و«حتّى» ﴾ لانتهاء غايةِ مكانٍ أو زمانٍ كـ«رأيتُ البلادَ حتّى الصينِ»، و ﴿هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٣].

---

(١) وانظر تفصيل الأقوال وقائليها في الحدائق النديّة ١: ٦٠٩، ٦١٠.

(٢) أي لم تستعملا مع الضمير بخلاف الباء.

(٣) ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ القدر: ٥.

وتفترق عن «إلى» بدخول ما بعدَها في حكم سابقِها مع عدمِ القرينةِ؛ وبعدم جوازِ «كتبتُ حتّى زيدٍ» و«سِرْتُ حتّى الكوفةِ»، وباختصاصها بالظاهر، وبوجوب كونِ تالِيهَا آخرَ أجزاءِ سابقِها أو أفرادِه، فلا يقال: «نِمْتُ يَوْمِي حتّى الظّهرِ ولَيلَتِي حتّى نصفِها»، بخلاف «إلى» في الجميع.

﴿ **والكاف** ﴾ للتشبيه كـ«زيدٌ كالأسدِ».

وللتعليلِ مع «ما» المصدريّةِ نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[1] أي لهدايته.

وقد تزاد للتوكيد، كما قيل في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2][3].

﴿ **والواوُ** ﴾ للقسم، وهي وإن كانت فرعاً للباء عندَ قومٍ[4] لكنّها أكثرُ استعمالاً من الأصل، وفيها ألغزَ الحريريُّ، فقال:

---

(١) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنْتُمْ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ البقرة: ١٩٨.

(٢) ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١.

(٣) قال ابن هشام في مغني اللبيب ١: ٢٣٧: «والخامس: التوكيد، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، قال الأكثرون: التقدير ليس شيءٌ مثلَهُ؛ إذ لو لم تقدّر زائدةً صار المعنى ليس شيء مثلَ مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنّما زيدت لتوكيد نفي المثل»، وقال المرادي في الجنى الداني: ٨٦: «وأمّا الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم، فمن النثر قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فالكاف هنا زائدة عند أكثر العلماء».

فعلى هذا تعبير الشارح ﷺ بـ«قيل» مشعراً بتمريض المقول غير موجَّهٍ.

(٤) قال المرادي في الجنى الداني: ١٥٤:

«فأمّا واو القسم فحرف يجرّ الظاهر، دون المضمر. وهو فَرْعُ الباء، لأنّ الباء فضّلت بأربعة أوجه، تقدّم بيانها. وذهب كثير من النحويين إلى أنّ الواو بدل من الباء؛ قالوا: لأنّها تُشابهها مخرجاً ومعنًى، لأنّهما من الشفتين، والباء للإلصاق والواو للجمع. واستدلّوا على ذلك بأنّ المضمر لا تدخل عليه الواو، لأنّ الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها».

أيُّ عـاملٍ نـائبُهُ أَرْحَبُ مِنْهُ وَكْـرَا ‌ ‌ ‌ وأعـظمُ مكـراً وأَكـثرُ للّـه ذِكْـرَا[١]

وقد تَجُرُّ بمعنى «ربّ» كقوله:

٣٣ ـ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ [خَاوِي المُخْتَرَقْ ‌ ‌ ‌ مُشْـتَبَهِ الأَعْـلَامِ لَـمَّاعِ الخَـفَقْ][٢]

عند الكوفيّين، وقـال البـصريّون: الجـرّ بـ«ربّ» المـضمرة، والواوُ عـاطفةٌ عـلى مذكورٍ أو مقدّرٍ[٣].

﴿ولا تختصُّ﴾ الثلاثة الأخيرة ﴿بظاهرٍ مُعيَّنٍ﴾.

فرائد:

الأوّل: قد تدخلُ كافُ الجرِّ على «أنّ» المفتوحة المشدّدة؛ فتُزَادُ بينهما «ما» وجوباً للفرق بين «كأنّ» هذه والمشبّهة بالفعل نـحو: «قـيامِي كـما أنّك تـقومُ» أي كـقيامِكَ، وتُسمّى «ما» الفارقة، وهي زائدةٌ لفظاً؛ لأنّ تَالِيَهَا مجرورٌ مَـحَلّاً بسـابقها، ومـعنًى[٤]؛

---

(١) قاله الحريري في مقاماته: ٢٤٠، في المقامة الرابعة والعشرون المسمّاة بالقطيعية.

«أرحب» أي أوسع و«وكر» أي البيت، وفي الأصلِ بيت الطائر.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجّاج في ديوانه: ١٠٤، ورد في خزانة الأدب ١: ٩٣، شرح التصريح ١: ١٥٣، شـرح التسهيل ١: ١٩، شرح الرضي على الكافية ١: ٤٨، ٤: ٢٩٧، وعلى الشافية ٤: ٢٣٧، الحدائق النـديّة ١: ١٥٦، شرح شواهـد العـيني ١: ٣٨، شـرح ابـن يـعيش ٩: ٣٤، الدرر اللـوامـع ٢: ٣٨، ١٠٤، تـخليص الشواهد: ٥٠، شرح ابن عقيل ١: ٢٤، كتاب سيبويه ٤: ٢١٠.

«وقاتم» الواو واو «ربّ»، والقتمة: لون فيه غبرة وحمرة، و«الأعماق» جمع «عمق»: بفتح العين، وتضمُّ، وعمق كلّ شيء: قعره ومنتهاه، والخاوي: الخالي، و«المخترق» بفتح الراء: مـهبّ الريـاح، وهـو اسم مكان، من قولهم: «خرق المغارة» إذا قطعها ومرّ فيها.

(٣) قال المرادي في الجنى الداني: ١٥٤: «وأمّا واو «ربّ» فذهب المبرّد والكـوفيّون إلى أنّـها حـرف جـرّ، لنيابتها عن «ربّ»، وأنّ الجرّ بها لا بـ«ربّ» المحذوفة»، ثمّ قال: قال ابن مالك: لم يختلفوا في أنّ الجـرّ بعدهما بـ«رُبّ» المحذوفة.

(٤) عطف بـ«لفظاً».

لأنّها لا تفيدُ إلّا فرقاً لفظيّاً، وقد تخفّف «أنّ» هذه كـ«قمتُ كما أن ستقومُ» أي كما أنّك تقومُ، وقد تحذف «ما» هذه في الشعر وتكون منويّةً، وعليه قوله:

٣٤ ـ [قُرُومٍ تَسَامَى عندَ بَابِ دِفَاعُهُ] كَأَنْ يُؤْخَذ المَرؤُ الكَرِيمُ فَيُقْتَلاَ(١)

فيمن رفع «يؤخذ» أي كما أنّه يؤخذ؛ بتقدير ضمير الشأنِ اسماً لـ«أنْ» والجملة خبراً، وعطف «يقتل» منصوباً بـ«أن» مضمرةً على المصدرِ المنسبِكِ من «أنّ» ومعموليها من باب قوله:

٣٥ ـ ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عينِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لبس الشفوفِ(٢)

كما يأتي(٣)، وفيه ألغز بعضهم فقال:

ما زائدٌ لفظاً ومعنًى لازمٌ ينوى إذا لم يَلق فِي الكلامِ(٤)

الثاني: جاء بعض حروف الجرّ اسماً وفعلاً، وأيضاً هو تسعة:

«مِن»؛ فالاسميّة: «من» القسميّة لغةٌ في «أيمُن»(٥).

---

(١) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه: ١٣١، ورد في الكتاب ٣: ١٤١.

(٢) البيت من الوافر لميسون الكلبيّة زوج معاوية بن أبي سفيان، وأمّ ابنه يزيد، ورد في الكتاب ٣: ٤٥، خزانة الأدب ٨: ٥٠٥، شرح شواهد العيني ٤: ٣٩٧، شرح ابن يعيش ٧: ٢٥، المحتسب ١: ٣٢٦، شرح شذور الذهب: ٣١٤، شرح التصريح ٤: ٣٤٩، شرح التسهيل ٣: ٣٩٦، أوضح المسالك ٤: ١٩٢، مغني اللبيب ١: ٤٧٢، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣٣، شرح القطر: ٦٠، شرح ابن عقيل ٢: ٣٥٨، الأصول في النحو ٢: ١٥٠، المقتضب ٢: ٢٧، سرّ صناعة الإعراب ١: ٢٧٣، همع الهوامع ٢: ٤٠٤، الحدائق النديّة ٢: ٢٩٥، ٣٠٩، ٦٥٨. سيتكرّر البيت في هذا الكتاب في صفحة ٣٨٧ برقم ٧٩.

قال الشارح ﷺ في الحدائق النديّة ٢: ٢٩٥: بنصب «تقرّ» بـ«أن» مضمرةً جوازاً بعد الواو، و«أن» والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على «لبس» والتقدير: ولبس عباءةٍ وقرّة عيني.

(٣) سيأتي في صفحة ٣٨٧.

(٤) في نسخة «ب»: في المكان.

(٥) قال المرادي في الجنى الداني: ٣٢١: «مُن» بضمّ الميم؛ لفظ مختلف فيه. فقيل: هو حرف جرّ، مختصّ

⇐

والتبعيضيّة أيضاً عند بعضهم، قال الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ﴾[(١)]: «إذا كانت «من» للتبعيض في موضعِ المفعولِ به و«رزقاً» مفعول له»[(٢)]. وقال الطيبي: إذا قدّرت «مِن» مفعولاً كانت اسماً[(٣)]، وتبعه السيوطي[(٤)]، وأخطئا فيه، وإنّما أراد الزمخشريّ أنّ الجارّ والمجرور في موضع نصب على المفعول به بالواسطة.

والفعليّة أمرٌ من «مان، يمين» إذا كذب أو شقّ أرضاً للزرع.

و«إلى»: اسمٌ بمعنى النعمة مفرد «آلاء» بالمدّ.

وفعلُ أمرِ الاثنينِ من «وَأَلَ»[(٥)] إذا لجأ؛ أو للواحد مؤكّداً بنون خفيفة في الوقف.

⇐ بالقسم، ولا يدخل إلّا على الرَبِّ. فقال: مُن رَبِّي لأفعلَنَ. وشذّ قولهم: مُن اللهِ. وقيل: هو اسم، وهو بقيّة «أيمنِ»، لكثرة تصرُّفهم فيها. واحتُجَ على ذلك بأنَ «مُنْ» بضمّ الميم لم تثبت حرفيّتها، في غير هذا الموضع. ورُدّ بدخولها على الرَّبِّ. و«أيمن» لا تدخلُ عليه. وبأنّها لو كانت اسماً لأُعربت، لأنَ المُعرَب لا يُزيله عن إعرابه حذفُ شيء منه.

(١) ﴿الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: ٢٢.

(٢) قال الزمخشري في الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥: و«من» في «من الثمرات» للتبعيض بشهادة قوله: فأخرجنا به من كلِّ الثمرات، وقوله: فأخرجنا به ثمراتٍ، ولأن المنكَّرينِ أعني «ماء» و«رزقاً» يكتنفانه، وقد قصد بتنكيرهما معنى البعضيّة فكأنّه قيل: وأنزلنا من السماء بعض الماء فأخرجنا به بعض الثمرات ليكون بعض رزقكم، وهذا هو المطابق لصحّة المعنى، لأنّه لم ينزل من السماء الماء كلّه، ولا أخرج بالمطر جميع الثمرات ولا جعل الرزق كلّه في الثمرات، ويجوز أن تكون للبيان كقولك: أنفقت من الدراهم ألفاً. فإن قلت: فيم انتصب رزقاً؟ قلت: إن كانت «مِن» للتبعيض كان انتصابه بأنّه مفعول له، وإن كانت مبيِّنةً كان مفعولاً لـ«أخرج».

(٣) الحسن بن محمّد بن عبدالله الطيبيّ، الإمام المشهور في العربيّة والمعاني والبيان، صنّف شرح الكشّاف، والتبيان في المعاني والبيان وغيرهما، توفّي سنة ٧٤٣هـ.

(٤) لم أعثر على قوله.

(٥) في القاموس المحيط «وأل»: وأل إليه يَئِلُ وألاً ووؤولاً، ووئيلاً، ووَاءَلَ مُوَاءَلَةً ووِآلاً: لَجَأَ وخَلَصَ.

و«**على**» اسم بمعنى «فوق» فيُجرّ بـ«من»، وفعلٌ ماضٍ من «العلوّ»[١].

و«**في**» اسم بمعنى «فم» جرّاً، وفعلُ أمرٍ للواحدة مِن «وفى، يفي».

و«**رَبُّ**» بفتح الراء لغةٌ في «رُبَّ» بضمّها، اسم بمعنى: سيّد ومالك، وفعل ماضٍ كـ«مَدّ»، يقال: رَبَّه أي رَبّاه وأصلحه.

و«**حتّى**» اسم امرأةٍ، حكاه ابن مكتوم في تذكرته[٢] عن أحمد بن المصري، ولموضع بـ«عمّان»[٣]، ذكره ابن وريد في بيت له.

وفعلٌ ماضٍ لاثنينِ من «حَتَّ» إذا سقط[٤]، أو «حتّه» أي فركه وقشره.

و«**الكاف**» اسم بمعنى «مثل» عند قومٍ منهم ابن مالك[٥]، وفعل أمر من «وَكَىٰ، يَكِي»[٦].

و«**حاشا**» مصدر بمعنى التنزيه، وماضي «يحاشي» بمعنى استَثْنَىٰ.

و«**خلا**» اسم لرطب الجشيش[٧]، وماضٍ من الخلوّ.

وجاء بعضها اسماً فقط، أيضاً وهو ثلاثة:

---

(١) إذا استعمل «على» فعلاً ماضياً من العلوّ يقال فيه: «عَلىٰ»، ولكن وجب أن يُكتَبَ «علا» بالألف.

(٢) تاج الدين أحمد ابن مكتوم المتوفّى سنة ٧٤٩هـ، له تصانيف عديدة، منها: شرح تصريف ابن الحاجب، شرح فصيح ثعلب، التذكرة وغيرها؛ معجم المطبوعات العربيّة ١: ٢٥١.

(٣) في معجم البلدان للحموي ٢: ٢١٧: حتّى مقصور، بلفظ حتّى من الحروف، من خطّ ابن مختار من خطّ الوزير المغربي أنّه اسم موضع، قال نصر: «حتّى» من جبال عمّان أو جبلة.

(٤) لكن تكتب بالألف «حتّا».

(٥) قال ابن مالك في متن التسهيل ٣: ٣٧: «وتكون اسماً فتجرّ ويسند إليها، وإن وقعت صلةً فالحرفيّة راجحة».

(٦) المصباح المنير «وكي»: الوكاء مثل كتاب حبل يشتدّ به رأس القربة ... و«أوكيت السقاء» بالألف شددت فمه بالوكاء، و«وكيته» من باب «وعد» لغة قليلة.

(٧) القاموس المحيط «جشش»: الجشيش: السويق، وحنطة تطحنُ جليلاً، فتُجعَلُ في قِدرٍ ويُلقَى فيها لحم أو تمرٌ، فيطبخُ.

«**عن**» بمعنى جانب، فيُجَرُّ بـ«مِن».

و«**مُذ**» و«**منذ**» لو رفع تاليهما كـ«ما رأيته مُذْ يومانِ»، وهما حينئذٍ ظرفان أخبرَ بهما عمّا بعدَهُما عند الأخفش[١]، ومبتدءانِ عند المبرّدِ، وظرفانِ مضافانِ إلى جملةٍ حذفَ فعلها عند أكثر الكوفيّة، أي مذ كان يومان[٢].

وجاء بعضها فعلاً فقط أيضاً، وهو أيضاً ثلاثة:

«**اللّام**» أمر من «وليه» إذا قرب منه.

و«**عدا**» ماضٍ مِن العدوان بنصب تاليه كما يأتي في المستثنى[٣].

و«**رُبَّ**» بالضمّ ماضٍ مجهولٌ من «رَبَّه»، وفعلُ أمرٍ منه أيضاً، حينئذٍ.

الثالث: يجوز جرّ ما يستحقّ غيرُه لمجاورتِهِ لمجرورٍ؛ إذ لا التباسَ ولا فصلَ بينَهُما بعاطفٍ أو غيرِه، ويُسمّى جَرُّ الجوارِ كقولهم: «هذا جُحر ضَبٍّ خَرِب» بجرّ خَرِب؛ لمجاورة ضبّ، وحقّه الرفع، لأنّه صفة «جُحْر»، وقد يُدّعى مجيئه في الشعر مع الفصل بالعاطف، والدليل يقبل التأويل، وناقله متّهمٌ غيرُ صالحٍ للتعويلِ، ولو تمّ ففي الشعر خاصّةً.

---

(١) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، هو أحدُ الأخافش الثلاثة المشهورين، سكن البصرةَ، قرأ النحو على سيبويه وكان أسنَّ، وكانَ معتزليّاً، له من التصانيف: الأوساط في النحو، معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، المسائل، وغيرها، توفّي سنة ٢١٠هـ؛ بغية الوعاة ١: ٥٩٠.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١: ٤٤١، ٤٤٢: «الحالة الثانية: أن يليهما اسمٌ مرفوع نحو: مذ يومُ الخميس، ومنذ يومان، فقال المبرِّد وابن السرّاج والفارسي: مبتدءان، وما بعدهما خبرٌ ...، وقال الأخفش والزجّاج والزجّاجي ظرفان مخبَرٌ بهما عمّا بعدهما ...، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصلُ مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك. انظر الارتشاف: ١٤١٨، والجنى الداني: ٥٠.

(٣) سيأتي في صفحة ٢١٨.

النوعُ الرابعُ: ما يَرِدُ منصوباً وغيرَ منصوبٍ، وهو أربعةٌ: الأوّلُ: المستثنى، وهو المذكورُ بَعدَ «إلّا» وأخواتِها للدلالةِ على عَدمِ اتِّصافِهِ بِما نُسِبَ إلى سابِقِهِ ولو حُكماً؛ فإن كان مُخْرجاً فمتّصلٌ وإلّا فمنقطعٌ. فالمستثنى بـ«إلّا» إن لَمْ يُذْكَرْ معهُ المستثنى منهُ أُعرِبَ بحسبِ العواملِ، وسُمِّيَ مُفَرَّغاً، والكلامُ مَعَهُ غيرُ مُوجَبٍ غالباً، وإن ذُكِر فإن كان الكلامُ موجباً نُصِبَ، وإلّا فإن كان متَّصِلاً فالأحسنُ اتباعُهُ على اللفظِ نحو: (ما فَعَلُوهُ إلّا قليلٌ)(١)، فإنْ تَعَذَّرَ فَعَلَى المحلّ نحو: (لا إلهَ إلّا اللهُ)(٢)، وإن كان منقطعاً فالحجازيّون يوجِبونَ النصبَ والتميميّونَ يُجيزونَ الاتباعَ نحو: «ما جاء القومُ إلّا حماراً وإلّا حمارٌ».

تتمّةٌ: والمستثنى بـ«خلا» و«عدا» و«حاشا» ينصبُ مع فعلِيّتِها ويجرُّ مع حرفيّتها، وبـ«ليس» أو «لا يكونُ» منصوبٌ بالخبريّةِ، واسمهما مستترٌ وجوباً، وبـ«ما خلا» و«ما عدا» منصوبٌ، وبـ«غير» و«سوى» مجرورٌ بالإضافةِ، ويُعْرَبُ «غير» إعرابَ المستثنَى بـ«إلّا»، و«سوى» كـ«غير» عندَ قومٍ وظرفٌ عندَ آخرِينَ.

﴿النوعُ الرابعُ﴾ من المعربات: ﴿ما يَرِدُ منصوباً وغيرَ منصوبٍ﴾.

﴿وَهُوَ أَربَعة﴾ أقسامٍ: ﴿الأوّلُ: المستثنى، وهو﴾ الاسمُ ﴿المذكورُ بَعدَ «إلّا»﴾

---

(١) النساء: ٦٦.

(٢) الصافات: ٣٥.

غير الصفةِ(١) ﴿**وأخواتِها**﴾: «غير» و«سوى» و«خلا» و«عدا» و«حاشا» و«ليس»، و«لا يكون» أي الذي ذكر بعدَها ﴿**للدلالةِ على عدمِ اتّصافِه بِما نُسِبَ إلى سابِقِهِ، ولو**﴾ كان سابقُه تقديراً أو ﴿**حُكماً**﴾ كـ«ما قام إلّا زيدٌ»؛ إذ تقديره: ما قام أحدٌ إلّا زيداً، فـ«أحد» سابق تقديراً، و«ما جاء إلّا زيداً القومُ»: فإنّ المستثنى منه سابقٌ رتبةً وحكماً، وإن تأخّر لفظاً.

﴿**فإن كان**﴾ المستثنى ﴿**مُخْرَجاً**﴾ من متعدّدٍ، ملفوظٍ أو مقدّرٍ، بحيث لولا إخراجُه لدخل فيه دخولَ جزئيٍّ في كلّيٍ، أو جزءٍ في كلٍّ؛ فإنّ الواحدَ المركّبَ أيضاً متعدّدٌ نظراً إلى الأجزاء ﴿**فمتّصلٌ**﴾؛ لاتّصال المستثنى بالمستثنى منه، لدخوله فيه، فالاستثناء حينئذٍ تخصيصٌ بعد تعميمٍ كـ«أكْرِمِ العلماءَ إلّا زيداً»، و«بِعْ عبدي إلّا نصفَهُ».

﴿**وإلّا**﴾ يكن كذلكَ ﴿**فمنقطعٌ**﴾ كـ«جاء القومُ إلّا حماراً أو إلّا زيداً» إن لم يكن منهم(٢)، فأداةُ الاستثناءِ حينئذٍ للاستدراكِ ودفعِ توهّمِ دخولِ تاليها في حكمِ سابِقِها، فتقدّر بـ«لكنّ» عند البصريّة و«سوى» عند الكوفيّة(٣).

﴿**فَالمستثنى بـ«إلّا» إن لَمْ يُذْكَرْ معهُ المستثنى منهُ**﴾ لفظاً ﴿**أُعرِبَ بحسبِ**﴾ اقتضاء ﴿**العواملِ**﴾، رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ؛ لقيامه حينئذٍ مقام المستثنى منه كـ«لم يقم إلّا زيدٌ»، و«ما رأيت إلّا زيداً»، أو «ما مررت إلّا بزيدٍ»، ﴿**وسُمِّي**﴾ المستثنى حينئذٍ ﴿**مُفَرَّغاً**﴾ أي مفرّغَ العاملِ، حيث صارَ بحذف المستثنى منه فارغاً عن العمل فيه

---

(١) أي غير «إلّا» الوصفيّة، لأنّ «إلّا» قسمان: الوصفيّة والاستثنائيّة.

(٢) أي إن لم يكن زيد من القوم بل كان من القوم الآخر.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٢٥: «هذا بابُ ما لا يكون إلّا على معنى «ولكنّ»، فمن ذلك قوله تعالى: «لا عاصم اليومَ من أمر الله إلّا من رحم» أي ولكنّ من رحم»، وانظر أيضاً المقتضب ٤: ٤١٢، الأشموني ٢: ١٤٣، الأصول ١: ٢٩٠.

وقال أبو حيّان في الارتشاف: ١٥٠٠، ١٥٠١: الاستثناء مقدّر بـ«لكنّ» عند البصريّين من حيث المعنى... ويقدّر «سوى» عند الكوفيين.

للعمل في المستثنى، أو المفرّغ له بالحذف والإيصال.

﴿والكلام مَعَهُ﴾: مع المفرَّغِ ﴿غيرُ موجَبٍ[١] غالباً﴾ بل منفيّ، كما مرّ[٢]، وفي حكمه النهي والاستفهام كـ«لا تَضْرِبْ أو هَل تضرِبُ إلّا زيداً»، فيمتنع التفريغ في الموجب غالباً؛ لفساد المعنى كـ«ضربت إلّا زيداً»: إذ معناه «ضربت كلَّ أحدٍ إلّا زيداً»، وقد ينعكس فيصحّ في الموجَبِ كـ«يغفرُ اللهُ إلّا الشِّركَ»، ويمتنع في غيره[٣] كـ«لم يمُتْ إلّا زيدٌ»، لكنّه قليل[٤]. وأجرى المبرِّدُ «لو» و«لولا» مجرى النفي للزومِهِ لهما معنًى، فأجاز التفريغ معهما، والمشهور المنع[٥].

﴿وإن ذُكِرَ﴾ المستثنى منه مع المستثنى ﴿فإن كان الكلامُ موجباً نُصِبَ﴾ المستثنى على الاستثناء وجوباً كـ«جاء القومُ إلّا حماراً»، ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾[٦]، و«جاء إلّا زيداً القومُ». وحكى أبو حيّان إبدالَه من المستثنى منه عن بعض العرب[٧]،

---

(١) بفتح الجيم، فالموجب بالكسر هو المتكلّم، أو بالكسر، فالموجب بالفتح هو الحكم أو الواقع في ذلك الكلام؛ نسبت هذه التعليقة في هامش النسخة الخطيّة إلى الشارح.

(٢) أي كالأمثلة التي مرّت آنفاً.

(٣) أي يمتنع التفريغ في الموجب في غير هذه الأمثلة التي يصحّ المعنى فيها.

(٤) أي التفريغ في الموجب مع صحّة المعنى.

(٥) قال أبو حيّان في الارتشاف: ١٥٠٣: «فلو كان الموجب لازماً له النفي نحو «لولا» و«لو» فذهب المبرّد إلى جواز التفريغ، تقول: لولا القوم إلّا زيدٌ لأكرمتك، ولو كان معنا إلّا زيدٌ لغلبنا، والصحيح أنّ ذلك لا يجوز.

(٦) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لاَ طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلاَقُوا اللَّهِ كَمْ مِن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ البقرة: ٢٤٩.

(٧) قال أبو حيّان في الارتشاف: ١٥٠٧: وحكى الأخفش عن بعض العرب أنّهم جعلوا الاستثناء من المخفوض مخفوضاً فتقول: مررتُ بالقوم إلّا بزيد، وغير الموجب ما هو منفيّ في المعنى، كان في

⇐

وحمل عليه قولَه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾ فيمن رفع[١].

والناصبُ «إلّا» عند الشيخِ[٢]؛ لأنّها مقوّمةٌ لمعنى الاستثناء، والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضِي للإعراب، وهو أقرب.

﴿وإلّا﴾ يكن الكلام موجباً ﴿فإن كان﴾ المستثنى ﴿متّصلاً فالأحسنُ اتباعُهُ﴾ بإبداله من المستثنى منه ﴿على اللفظِ﴾ بدلَ بعضٍ من كلٍّ عند البصريّة، وبالعطف عند الكوفيّة[٣]، فـ«إلّا» عندهم عاطفةٌ بمنزلة «لا» ﴿نحو: (مَا فَعَلُوهُ إِلّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[٤]﴾، و﴿مَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّـهُ﴾[٥] بالرفع[٦]، حملاً على لفظ المستثنى منه وهو ضمير الفاعل.

﴿فإنْ تعذَّرَ﴾ الحملُ على اللفظ ﴿فـ﴾ يحمل[٧] ﴿عَلَى المحلِّ نحو: (لا إلهَ إلّا

⇐ اللفظ منفياً نحو: ما قامَ القوم إلّا زيدٌ، ولا يضرب القومَ إلّا زيدٌ، وهل قام أحدٌ إلّا زيدٌ، وأقلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلّا زيدٌ، فالمختار في هذا الاتباع بدلاً عند سيبويه والبصريين، وعطفاً عند الكوفيين.

(١) قرأ الآيةَ برفع «قليلٌ» عبدالله بن مسعود، أبيّ والأعمش؛ معجم القراءات القرآنيّة ١: ١٩٣.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٢: ٨١، ٨٢.

(٣) قال في الارتشاف: ١٥٠٧: فالمختار في هذا الاتباع بدلاً عند سيبويه والبصريين، وعطفاً عند الكوفيين.
وقال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ٢: ٥٥١، ناقلاً كلام أبي حيّان في منهج السالك: ١٦١: لأنّ «إلّا» عندهم (يعني الكوفيّة) من حروف العطف في باب الاستثناء خاصّةً، ثمّ قال: وهي عندهم بمنزلة «لا» العاطفة في أنّ ما بعدها مخالف لا قبلها.

(٤) ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً﴾ النساء: ٦٦.

(٥) ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّـهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران: ١٣٥.

(٦) هكذا قراءة السبعة.

(٧) في نسخة «ب»: فليحمل.

الله)(١) ﴾ بالرفع حملاً على محلّ اسم «لا» التبرئة. وهو الرفع بالابتداء قبل نسخه بـ«لا» عند الجمهور، وعلى محلّ «لا» مع اسمها عند سيبويه؛ لأنّهما عنده في محلّ الرفع بالابتداء، وعلى القولين إنّما امتنع الحمل على لفظ اسم «لا» لأنّ عامل البدل هو عامل المبدل، و«لا» لا تعمل في المعرفة ولا المثبت(٢).

ومقتضى الأحسنيّة جواز النصب على الاستثناء، كما نصّ عليه السيوطي(٣) ومنعه الجَرميّ(٤).

﴿ **وإن كان** ﴾ المستثنى الذي ذُكِرَ مَعَه المستثنى منه في كلامٍ غيرِ موجبٍ ﴿ **منقطعاً فالحجازيّونَ يُوجِبُونَ النصبَ** ﴾ بالاستثناء. ﴿ **والتميميّونَ يُجيزونَ** ﴾ أيضاً ﴿ **الاتباعَ** ﴾

---

(١) ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ الصافات: ٣٥، ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾ محمّد: ١٩.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ٢: ٥٥٤: قال ابن مالك في شرح التسهيل: رفعت البدل ـ يعني الجلالة ـ من اسم «لا» لأنّه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبَهُ؛ لأنّ «لا» الجنسيّة لا تعمل في معرفة ولا في موجب (شرح التسهيل ٢: ٢٨٥؛ تحقيق عبدالرحمن السيّد)، وتبعه على ذلك أبو حيّان (التذييل والتكميل: ٥٤٨؛ تحقيق حمّاد البحيري)، والمرادي (في شرح التسهيل: ١٣٤، ١٣٥؛ تحقيق أحمد عبدالسلام)، وناظر الجيش والسمين، وهو مشكل؛ فإنّ اعتبار محلّ اسم «لا» على أنّه مبتدأ قبل دخول «لا» قد زال بدخول الناسخ، كما قال الموضح [يعني ابن هشام] في باب «إنّ»، واعتبار محلّ «لا» مع اسمها على أنّهما في محلّ مبتدأ عند سيبويه لا يتّجه عليه تقدير دخول «لا» على الجلالة.

(٣) قال السيوطي في شرح الألفية: ١٩١ بعد أن يذكر جواز إتباع المستثنى المتّصل المنفيّ: «ويجوز النصب، قال المصنّف: هو عربيّ جيّد، قال ابن النحّاس: كلّ ما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب على الاستثناء ولا العكس».

(٤) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدّث عنه المبرّد، له من التصانيف: التنبيه، كتاب السِّيَر، كتاب الأبنية، كتاب العروض، مختصرٌ في النحو، غريب سيبويه، وغير ذلك، مات سنة ٢٢٥هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٨، ٩، ولم أعثر على قوله.

على اللفظ(١) ﴿**نحو: «ما جاء القومُ إلّا حماراً»**﴾ بالنصب بالاستثناء ﴿**و«إلّا حمارٌ»**﴾ بالرفع بالاتّباع على لفظ «القوم». وإنّما منعه الحجازيّون تخلّصاً عن بدل الغلط، ووجّهه سيبويه(٢) بأنّ المستثنى منه يقدّر عاماً أي «ما جاء جاءٍ أو شيءٌ إلّا حماراً»، لكن خصّ «القوم» من بين أفراد المستثنى منه بالذكر حيثُ ظنّ أنّ السامعَ يستبعدُ عدم مَجيئهِم، أو يُنْكِرُه دفعاً لاستبعاده أو إنكاره، وتكلّفه ظاهرٌ إن لم يمنع منه مانعٌ.

﴿**تتمّةٌ: والمستثنى بـ«خَلا» و«عَدَا» و«حَاشَا» يُنْصبُ مع فعليّتِها**﴾ بالمفعوليّة لها، فإنّها متعدّية في هذا الباب وإن كان «خلا» لازماً في غيره(٣).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣١٩: هذا بابٌ يختار فيه النصب؛ لأنّ الآخر ليس من نوع الأوّل وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلّا حماراً، جاؤوا به على معنى «ولكنّ حماراً»...، وأمّا بنو تميم فيقولون لا أحدَ فيها إلّا حمارٌ.

وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢: ٢٦١: وإن كان الاستثناء منقطعاً فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتّفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلّا ما نقص؛ إذ لا يقال: زاد النقص، وإن أمكن تسليطه فالحجازيّون يوجبون النصب وتميم ترجّحه وتجيز الإتباع.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٩، ٣٢٠، قال سيبويه: وأمّا بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلّا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلّا حمارٌ، ولكنّه ذكر أحداً توكيداً لأنْ يُعْلم أنْ ليس فيها آدميٌّ، ثمّ أبدلَ فكأنّه قال: ليس فيها إلّا حمارٌ. وإن شئت جعلته إنسانها [اي نزلته منزلة العاقل ادّعاء ومجازاً].

وقال السيرافي في تعليقته: رفعوه ونحوه على تأويلين ذكرهما سيبويه ... وقال المازني: إنّ فيه وجهاً ثالثاً، وهو أنّه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بـ«أحد»، ثمّ أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره. ونظيره قوله تعالى: ﴿والله خلق كلَّ دابّة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه﴾.. الآية، لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم الذين يمشون على رجلين، بما لا يعقل وهو الحيّة التي تمشي على بطنها والبهائم التي تمشي على أربع، خبر عنها كلّها بلفظ ما يعقل، وهو «منهم» «ومَنْ». ولو كان ما لا يعقل لقال: فمنها ما يمشي.

(٣) يعني في باب الاستثناء «خلا» متعدّيةٌ وما بعده منصوبٌ مع فعليّتها، وفي غير باب الاستثناء لازمةٌ وما بعده مرفوع؛ لأنّه تستعملُ ماضياً من الخلوّ، وهو لازمٌ.

والفاعل مستتر وجوباً كما مرّ[١]، وسيأتي بيان الخلاف في مرجعه كـ«جاؤوا خلا زيداً»[٢]، والجملة مستأنفة لا محلّ لها عند الجمهور، ومحلّها نصب بالحاليّة عند السيرافيّ[٣] أي خالِينَ عن زيدٍ[٤].

﴿ويجرُّ﴾ المستثنى بها **﴿مع حرفيّتها﴾** كما مرّ في حروف الجرّ[٥]. وهو قليل في الأوّلين[٦]، ولم يحفظه سيبويه في «عدا»[٧]، وقد حفظه غيرُه.

﴿و﴾ المستثنى **﴿بـ«ليس» أو «لا يكونُ» منصوبٌ بالخبريّةِ﴾** لِـ«ليس» و«لا يكونُ»، **﴿واسمهما﴾** ضمير **﴿مستترٌ وجوباً﴾** كما مرّ[٨].

وإنّما وجب استتارُ مرفوعِ الفعلِ الاستثنائيِ لأنّه بمنزلة «إلّا»، وكما لا يفصل بين «إلّا» والمستثنى، كذا لا ينبغي الفصلُ بينه وبين ما بمنزلتها كـ«جاء القومُ ليس زيداً»، والخلاف في المرجع والمحلّ هنا كالخلاف في «خلا» وأخويه.

﴿و﴾ المستثنى **﴿بـ«ما خلا» و«ما عدا» منصوبٌ﴾** وجوباً بالمفعوليّة، ويمتنع

---

(١) تقدّم في صفحة ٨٧.

(٢) سيأتي في صفحة ٥٦١.

(٣) أبو سعيد الحسن بن عبدالله، نحويّ متفقه ورع، له: أخبار النحويّين البصريّين، شرح كتاب سيبويه، وغيرهما، توفّي سنة ٣٦٨هـ.

(٤) قال أبو حيّان في الارتشاف: ١٥٣٧: واختلفوا في هذه الجمل؛ فأجازَ السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال كأنّك قلت: خالين زيداً، وعادين زيداً، ومحاشين زيداً، وأجاز أيضاً أن تكون لا موضع لها من الإعراب، وإن كانت مفتقرةً من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى «إلّا»، قال ابنُ عصفور وهو الصحيح.

(٥) تقدّم في صفحة ٢١٢.

(٦) في نسخة «ب»: في الأوّل. والمراد من الأوّلين «خلا» و«عدا».

(٧) انظر الكتاب ٢: ٣٤٩: وأمّا «حاشا» فليس باسم، ولكنّه حرفٌ يجرُّ ما بعده، كما تجرُّ «حتّى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلاَ عبدِالله، فيجعلُ «خلا» بمنزلة «حاشا».

(٨) تقدّم في صفحة ٨٧.

جرّه؛ لأنّ «ما» مصدريّة فلا يكونان معها إلّا فعلين.

وقال سيبويه: لم يجئ «حاشا» فعلاً(١)، فلا يقال: «ما حاشا»، ولا ينصب تاليه، وسمعها غيره كقوله:

٣٦ ـ رأيت الناسَ ما حاشا قريشاً [فإنّا نحنُ أفضلُهم فِعَالا](٢)

وقولهم: «اللّهمَّ اغْفِر لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصبَغِ»(٣).

وترك المصنّف «ما حاشا» لندرته أو عدم ثبوته عنده.

﴿و﴾ المستثنى ﴿بـ«**غير**» و«**سوى**»﴾ بالكسر ﴿**مجرورٌ بالإضافةِ**﴾ اللّازمة لهما، كما مرّ(٤).

﴿**ويُعْرَب**﴾ لفظ ﴿«**غير**»﴾ بمثل ﴿**إعراب المستثنى بـ«إلّا»**﴾؛ فإن لم يُذْكر معه المستثنى منه فبحسب العوامل، والكلام معه غيرُ موجبٍ غالباً كـ«ما قام غيرُك» و«ما رأيت غيرَك» و«ما مررت بغيرِك». وإن ذُكِرَ نُصِبَ في الموجب كـ«جاء القومُ غيرَه». وأمّا في المنفيّ فإن كان منقطعاً فالنصب في الحجاز، والوجهان في تميم، وإلّا فالأحسن اتّباعه على اللفظ لو صحّ، وإلّا فعلى المحلّ نحو: «لا إلهَ غيرُ اللهِ» بالرفع، ولذا تعيّن رفعه في نحو: «ما زيدٌ بشيءٍ غيرُ شيءٍ حقيرٍ»؛ لوجوب رفع المستثنى في «ما زيدٌ بشيءٍ إلّا شيءٌ» على محلّ المستثنى منه، وهو الرفع بخبريّة المبتدأ؛ لتعذّر

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٤٩: «وأمّا «حاشا» فليس باسم، ولكنّه حرف يَجُرُّ ما بعدَه كما يجرّ «حتّى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء».

(٢) البيت من الوافر، قيل للأخطل، ورد في خزانة الأدب ٣: ٣٥٨، شرح التصريح ٢: ٥٩٥، العيني ٣: ١٣٦، همع الهوامع ٢: ٢٨٢، مغني اللبيب ١: ١٦٤، شرح ابن عقيل ١: ٦٢٣، معجم شواهد العربيّة: ٣٥٠، والحدائق النديّة ١: ٦٤٩.

(٣) ينظر هذا النقلُ في أوضح المسالك ٢: ٢٩٣، والحدائق النديّة ١: ٦٤٥، ورياض السالكين ٥: ٦٩، ومغني اللبيب ١: ١٦٥، وهمع الهوامع ٢: ٢٧٩.

(٤) تقدّم في صفحة ١٨٨.

الحمل على لفظه، أو محلّه القريب، وهو النصب بـ«ما»؛ لأنّ «ما» النافيةَ لا تعملُ فيما بعد «إلّا»، فـ«غير» هنا تابعٌ لم يتبعْ لفظَ متبوعِهِ ولا محلَّه، وإنّما تبع أصلَه المنسوخَ الذي قد يُسمّى بالمحلّ البعيد مجازاً، وألغز فيه القاضي الجنيدي، فقالَ:

مَا تَابعٌ لم يَتْبَعْ مَتْبُوعَهُ فِي لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ يَا ذَا الثَّبَت
مَاذَا يعلَمُ غَيْر عِلمٍ نافعٍ بالَغْتَ فِي إتْقَانِهِ حَتَّى ثَبَت

وأنشده على الزمخشري، فقال: لقد جئت شيئاً إدّاً[١]، ومن لطفه إشارتُهُ إلى المطلوب بقوله: «ماذا يعلم غيرُ علمٍ نافعٍ»، وقد عُلِمَ أنّ لفظ «غير» أداة الاستثناء وليس بمستثنًى مع أنّه مُعَرَبٌ بإعرابه؛ إذ المستثنى ما بعده، لكن تعذّر فيه إعراب المستثنى لوجوب جرّه بالإضافة، فأعرب «غير» نفسه بذلك الإعراب. وقيل فيه:

مَا اسْمٌ فِي الاسْتِثْنَاءِ منصوبٌ بِه وَهْوَ أَدَاتُهُ لَهُ الحُكْمَانِ

فقد استعاروا لـ«غير» في الاستثناءِ إعرابَ المستثنىٰ به؛ لتعذّره فيه، كما عكسوا ذلك في «إلّا» صفةً؛ حيث استعاروا إعرابَ الصفةِ لما بعد «إلّا»؛ لتعذّر إعرابِ الحرفِ مع أنّ الصفةَ هي «إلّا» بمعنى «غير» لا ما بعدها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٢]، وقلتُ فيها:

مَا تَابِعٌ لَيْسَ يُلْفى تابعاً متبوعَه في لفظٍ أو فِي مَوضِعِ
حَتَّى اسْتَعَارُوا جَارَ ذَاكَ التَّابِعَ تابعَ المتبوعِ فِي ذَا المَوْقِعِ

﴿و«سوى» كـ«غير»﴾ إعراباً ﴿عندَ قومٍ﴾ منهم ابن مالك[٣]، ﴿وظرفٌ﴾ غير

---

(١) الإدّ والإدّةُ بكسرهما: العجب، والأمر القطيع، والداهية، والمنكَر؛ القاموس المحيط «أدد».

(٢) ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء: ٢٢.

(٣) قال ابن مالك في التسهيل ٢: ٢٣٠ بعد أن يذكر خصوصيّات «غير»: «وتساويها مطلقاً «سوى»، وينفرد بلزوم الإضافة لفظاً، وبوقوعه صلةً دون شيء قبله، والأصحّ عدم ظرفيّته ولزومه النصب».

⇐

متصرّف أي منصوب أبداً بالظرفيّة ﴿عندَ آخرِينَ﴾، هم الجمهور وسيبويه[١].

فريدةٌ: قد تَلَخَّصَ ممّا مرَّ أنّ أداة الاستثناء إمّا حرفٌ كـ«إلّا» أو اسمٌ كـ«غير»، أو فعلٌ كـ«ليس»، أو متردّدة بين حرفٍ وفعلٍ كـ«خلا».

وله أدوات أُخَرُ ذكرناها في الشرح[٢]، منها: «لمّا» مشدّدةً، حكاها الخليل وسيبويه والكسائي على قلّة[٣]، وأبو حيّان مقتصِرٌ على السماع[٤]، ولا يُستثنَى بها اسمٌ مفردٌ بل إمّا الجمل الاسميّه بعد نفي نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٥]، فيمن شدّد «لمّا»[٦]، أو الفعليّة الماضِويّة لفظاً نحو: «نَشَدْتُكَ اللهَ لمّا فعلتَ»[٧]، وفي الدعاء: «أسألكَ

⇐ وكذلك «سوى» كـ«غير» عند أبي القاسم الزجّاجي في الجمل باب حروف الخفض: ١٦٠، ١٦١؛ قال: «والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف وظروف وأسماءٌ ليست بحروف ولا ظروف ...، ثمّ قال: وأمّا الأسماء، فنحو: «مثل، وشبه، وشبيه، وسِوى، وسَواء، وسُواء، وحَذو، وقرب».

(١) يرجع إلى كتاب سيبويه ١: ٣٢، قال: «جَعَلوا ذلك لأنّ معنى «سواء» معنى غير»، وقال في الكتاب ٢: ٣٥٠: «وأمّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل ﷺ أنّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانَكَ، إلّا أنّ في سِوَاك معنى الاستثناء».

ومن الجمهور ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٢٥٩، ومنهم الفارسي في الإيضاح: ١١٦.

(٢) الحدائق النديّة ١: ٦٥٦ ـ ٦٥٨: قال السيّد عليخان: «قد ذكروا أيضاً من أدواته «بيد» ... » ثمّ قال: «وعدّوا من أدواته أيضاً «سيّما»».

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٣٩، والجنى الداني: ٥٩٣، ٥٩٤، ورصف المباني: ٢٨٢، ومغني اللبيب ١: ٣٧٠، ٣٧١، وشرح المفصّل ٢: ٩٤، ٩٥.

(٤) قال أبو حيّان في الارتشاف: ١٥٥٥: و«لمّا» بمعنى «إلّا» حكاه الخليل، وسيبويه، والكسائي، وهي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه.

(٥) الطارق: ٤.

(٦) قرأه بتخفيف «لما» أبو عمرو ونافع والكسائي وابن كثير وخلف ويعقوب، وقرأه غيرهم بتشديد «لمّا»؛ انظر معجم القراءات القرآنيّة ٨: ١١٣.

(٧) القاموس المحيط «نشد»: نَشَدَ بالله: استحلف، ونَشَدَ فلاناً؛ قال له: نشدتكَ اللهَ أي سألتك بالله. ومعنى المثال: ما أسئلكَ إلّا فِعلَكَ.

بِمحمّدٍ وآلِه لمّا قضيتَ حاجَتِي»(١) أي أسألك أبداً إلّا أن تفعلَ، فيكون منقطعاً، أو «إلّا إذا تفعلُ» فيكون متّصلاً. وجوّز الزجّاجي(٢) «ما جاءَ لَمّا أَخُوكَ» و«لم أَرَ لَمَّا زيداً»، ولم يثبت، وألغزها الزمخشري بقوله: أَخْبِرْنِي عَنْ حَرْفٍ مِنْ حُروفِ الإسْتِثْنَاءِ لَمْ يَسْتَثْنِ قَطُّ اسماً(٣) مِنَ الأَسْمَاءِ.(٤)

---

(١) في دعاء صلوة الغفيلة يقرأ: «اللهمّ أنت وليّ نعمتي، والقادر على طلبتي، تعلم حاجتي، فأسئلك بحقّ محمّد وآله عليه وعليهم السلام لمّا قضيتها لي»؛ مصباح المتهجّد: ١٠٧، ومفتاح الفلاح: ١٩٦.

(٢) عبدالرحمن بن إسحاق أبوالقاسم الزجّاجي، صنّف الجمل في النحو، الإيضاح، الكافي كلاهما في النحو، شرح كتاب الألف واللام للمازني و...، توفي بطبريّة سنة ٣٣٩هـ.

انظر رأيه في حروف المعاني: ١١، والجنى الداني: ٥٩٤، وارتشاف الضرب: ١٥٥٦.

(٣) في المصدر: شيئاً.

(٤) الأحاجي النحويّة: ٥١، المسألة ٢٩. قال الزمخشري في ذيل المسألة: هو «لمّا» بمعنى «إلّا» لا يستثنى به الأسماء كما يستثنى بـ«إلّا» وأخواتها، فإن قلت: ما وجه دخول الاستثناء على الفعل في قولك: «ما لقيته إلّا بدأني بالسلام»، و«ما دخلت عليه إلّا قام لي»؟ قلت: هذا الفعل في محلّ الحال، ألا ترى إلى قولهم: ما لقيته إلّا وقد بدأني بالسلام، وما دخلت عليه إلّا وقد قام لي.

الثاني: المشتغلُ عنه العاملُ:

إذا اشتَغَلَ عاملٌ عن اسمٍ مقدّمٍ بنصبِ ضميرِهِ أو متعلّقِهِ كانَ لذلكِ الاسمِ خمسُ حالاتٍ:

فيجبُ نصبُه بعاملٍ مُقَدَّرٍ يفسِّرُهُ المشتغَلُ؛ إذا تَلَى ما لا يتلوه إلّا فعلٌ، كأدواتِ التحضيضِ، كـ: «هلّا زيداً أكرمتَهُ».

ورفعُهُ بالإبتداء إذا تَلَى ما لا يَتْلُوهُ إلّا اسمٌ كـ«إذا» الفُجَائِيَّةِ نحوُ: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمروٌ، أو فَصَلَ بينَهُ وبينَ المشتغلِ ما لَه الصدرُ نحو: «زيدٌ هل رأيتَهُ؟».

ويترجّحُ نصبُه إن تَلَى مَظَانَّ الفعلِ نحوُ: «أزيداً ضربتَهُ؟»، أو حَصَلَ بنصبه تناسبُ جملتينِ في العطفِ نحو: «قامَ زيدٌ وعمراً أكرمتُهُ»، أو كان المشتغلُ فعلَ طلب نحو: «زيداً اضْرِبْهُ».

ويَتَسَاوى الأمرَانِ إذا لَمْ تَفُتِ المناسبةُ في العطفِ عَلَى التقدِيريْنِ نحوُ: «زيدٌ قامَ وعمراً أكرمتُهُ»؛ فإن رفعتَ فالعطفُ على الاسميّةِ أو نصبتَ فَعَلَى الفعليّةِ.

ويترجّحُ الرفعُ فِيمَا عَدَا ذلك لأولويّةِ عدمِ التقديرِ نحو: «زيدٌ ضربتُهُ».

﴿**الثاني**﴾ ممّا يرد منصوباً وغيره: ﴿**المشتَغَلُ عنه العاملُ**﴾، ويُسمّى أيضاً ما أضمر عامله على شريطة التفسير.

وهو اسم قبل عامل متصرّف من فعلٍ وشبهِه مشغولٌ عن العمل في ذلك الاسمِ بالعملِ في ضميرِه أو متعلّقِه، بحيثُ لو سُلِّطَ ذلك العاملُ أو لازمُه أو مُرادفُه أو مُنَاسِبُه

على ذلك الاسمِ لَنَصَبه كـ«زيداً ضربتُهُ، أو ضربتُ إيّاه، أو حبستُ عليه أو على دَيْنِه، أو مررت بِه أو بِدارِهِ».

إذا عرفتَ هذا فاعلم أنّه **﴿إذا اشتَغَلَ عاملٌ عن اسمٍ مقدّمٍ﴾** عليه **﴿بنصبِ ضميرِهِ﴾** أي ضميرِ ذلك الاسمِ، **﴿أو﴾** بنصب **﴿متعلَّقِهِ﴾** كما مرّ[١]، **﴿كان لذلك الاسمِ﴾** المشتغلِ عنه عاملُه **﴿خمسُ حالاتٍ﴾**: نصبه وجوباً ورجحاناً، ورفعه كذلك، وتساويهما.

﴿فيجبُ نصبُه﴾ بإعمال العامل المذكور فيه وفي ضميره معاً؛ لاتّحادهما معنًى عند الفرّاء، وفي الأوّل فقط بإلغاء الضميرِ عند الكسائي[٢]، ويرد عليهما نحو: «أزيداً مررتُ به»[٣]. و**﴿بعاملٍ مُقَدَّرٍ﴾** حُذِفَ وجوباً **﴿يفسِّرُهُ﴾** المذكورُ **﴿المشتغَلُ﴾** عند الجمهور، **﴿إذا تَلَى﴾** ذلك الاسم **﴿ما﴾** أي لفظٌ **﴿لا يتلُوه إلّا فعلٌ، كأدواتِ التحضيضِ﴾**: «هلّا» و«لولا» و«لوما»[٤]، وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة، والشرطِ غير

---

(١) مرّ في مثال «زيداً حبستُ على دينه» و«زيداً مررت بداره».

(٢) قال السيّد علي خان ﷺ في الحدائق النديّة ١: ٦٦١: «ما ذهب إليه من أنّ الناصب عامل مقدّر هو مذهب البصريّين والجمهور، وقيل: هو العامل المذكور، وهو مذهب الكسايي وتلميذه الفرّاء، ثمّ اختلفا؛ فقال الكسائي: هو عامل في الظاهر، والضمير ملغى، وقال الفرّاء: عامل فيهما، لأنّهما في المعنى كشيء واحد، ويرد عليها: «أزيداً مررت به».

وانظر مذهب الفرّاء في معاني القرآن ٢: ٢٠٧، وجميع المذاهب في شرح التصريح ٢: ٣٥٢.

(٣) ووجه ورود ذلك على الكسائي: أنّ الضمير لا يتعدّى إليه الفعل إلّا بحرف جرّ، فكيف يلغى وينصب الظاهر، وهو لا يتعدّى إليه أيضاً إلّا بحرف جرّ، وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب؛ لأنّه مطلوب الفعل في الحقيقة.

ووجه ورود ذلك على الفرّاء: لزوم تعدّى الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين، والمتعدّى إلى اثنين إلى ثلاثة، وهو خرم للقواعد. وقد ردّ ابن يعيش مذهب الكسايّ والفرّاء في شرح المفصّل ٢: ٣٠.

(٤) وأيضاً من أدواته «ألا»، كما في الحدائق النديّة ١: ٦٦٢.

«أمّا» المفتوحة، فيقدّر فعلٌ بين ذلك الاسم وهذا اللفظِ؛ ليكون تاليهِ فعلاً ﴿كـ[١] «**هلّا زيداً أكرمْتَهُ**»﴾ للتحضيض، ﴿**و**﴾ كـ «إذا» الشرطيّة نحو: «إذا زيداً لقيتَه فأكرِمْه».

وأمّا الهمزة فقد يتلوها الاسم، وأمّا «أمّا» فشرطها فعلٌ لازمٌ واجبُ الحذفِ غيرُ مفسَّرٍ بشيء عند الجمهور، فتقدير «أمّا زيدٌ فمنطلق»: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ.

﴿**و**﴾ يجب ﴿**رفعُهُ بالابتداء إذا تَلَى ما لا يَتْلُوهُ إلّا اسمٌ كـ«إذا» الفُجائيّة**﴾ التي يلزمُها المبتدأ بعدَها، وإذن يمتنع تقدير الفعل بعدَها، فلا ناصبَ لتاليها لفظاً ولا تقديراً، فيجب رفعهِ، ﴿**نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضرِبُه عمروٌ»**﴾.

وقيل: إنّما التزم المبتدأ بعد «إذا» هذه لئلّا تلتبس بالشرطيّة. فلو اقترن الفعل بـ«قد» جاز النصبُ بتقدير فعلٍ بعدَها، إذ لا لبسَ حينئذٍ؛ فإنّ الشرطيّة لا تقترن بـ«قد».

﴿**أو فصلَ بَينَهُ**﴾: بينَ ذلك الاسم ﴿**وبينَ**﴾ عاملِه ﴿**المشتغلِ ما**﴾ أي فاصلٌ ﴿**له الصدرُ**﴾ كالنفي والاستفهام والتمنّي والشرط والتحضيض ولام الابتداء ونحوها؛ إذ يمتنع عملُ ما بعدَهُ في ما قبلَه؛ لاستلزامِهِ وقوعَه حشواً للمنافي[٢] لصدارته[٣]، والمفسِّر عندهم كالمفسَّر، فما يمتنعُ عملُه في شيءٍ يمتنعُ أيضاً أن يكونَ مفسِّراً لعامله، فيمتنع إعمالُ مقدّرٍ مفسَّرٍ به فيه ﴿**نحو: «زيدٌ هل رأيتَهُ؟»**﴾.

﴿**ويترجّحُ نصبُه إن تَلَى مظانَّ الفعل**﴾ ومحالَّ وقوعه ﴿**نحو: «أزيداً ضربتَه؟»**﴾؛ إذ الغالب تلو الفعل لهمزة الاستفهام، وذلك إنّما يحصل بالنصب المحوجِ إلى تقدير الفعل.

﴿**أو**﴾ إنْ ﴿**حَصَلَ بنصبِهِ تناسبُ جملتينِ**﴾ متعاطفين في كونهما فعليّتين، وذلك

---

(١) في غالب نسخ الصمديّة: نحو: هلّا....

(٢) في نسخة «ج»: لمنافي، والذي عندي أنّ الصحيح «المنافي» على أن تكون صفةً لـ«وقوعه».

(٣) وتوضح الكلام في مثل «هل زيدٌ رأيته» أنّه لو عمل «رأيت» في «زيد» يستلزم أن تكونَ «هل» في حشو الكلام وفي وسطه، وهذا ينافي لصدارة «هل» فيلزم لنا الحكم بوجوب رفع زيد.

أمر مطلوب ﴿**في**﴾ باب ﴿**العطفِ**﴾، وهو يفوت بالرفع بالابتداء ﴿**نحو**: «**قام زيدٌ وعمراً أكرمْتُهُ**»﴾؛ إذ لو رفع «عمرو» لزم عطف الاسميّة على الفعليّة.

﴿**أو كان**﴾ العامل ﴿**المشتغلُ فعلَ طلب**﴾؛ أمراً كان أو نهياً أو دعاءً ﴿**نحو**: «**زيداً اضْرِبْهُ**﴾ أو لا تُهِنْهُ أو رَحِمَهُ الله»؛ إذ لو رفع «زيد» بالابتداء كان مخبراً عنه بجملة طلبيّة، والإنشاء لا يُخبَرُ به إلّا بتأويل، كأن يقدّر: زيدٌ مقولٌ في حقّه: اضرِبْه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[1]. قال ابن السِّيد[2] وابن بابشاذ[3]: يختار الرفعُ في العامّ كالآية في قراءة السبعة[4] والنصبُ في الخاصّ كـ«زيداً اضربه».

وقال سيبويه: الآية جملتان، فليست من الباب، أي: ممّا يتلى عليكم حكمُ الزانية والزاني، ثمّ استُؤْنف الحكم فقيل: فاجلدوا[5].

وقال المبرّد: هي من الباب لكنّ الفاء في الخبر لمعنى الشرط في المبتدأ، وهو «أل»

---

(١) ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ النور: ٢.

(٢) عبدالله بن محمّد بن السِّيْد أبو محمّد البَطَلْيَوْسي، صنّف: شرح أدب الكاتب، شرح الموطّأ، شرح سقط الزّند، شرح ديوان المتنبّي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، الحُلل في شرح أبيات الجمل، المسائل المنثورة في النحو وغيرها، مات سنة ٥٢١هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٥٦، ٥٧.

ينظر رأيه هذا في إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ١٣١، وزاد في صفحة ١٣٢: وقسم لا يجوز فيه إلّا الرفع، وهو كلّ أمر كان بأسماء الأفعال كقولك: زيدٌ دَرَاكِهِ، وعمروٌ تراكِهِ، لأنّ هذا النوع من الأمر لا يعمل فيما قبله، فكذلك لا يفسّر عاملاً فيه والنهي يجري مجرى الأمر في عمومه وخصوصه وأسماء أفعاله.

(٣) أبوالحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، من تصانيفه: شرح جمل الزجّاجي، المحتسب في النحو، شرح النخبة، تعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلّداً؛ بغية الوعادة ٢: ١٧.

ينظر رأيه هذا في شرح الجمل ١: ٩٣، ٩٤.

(٤) إذ السبعة في الآية الشريفة يقرأ بالرفع، ومن الشواذّ قرأ عيسى بن عمر وابن أبي عَبلة بالنصب.

(٥) ينظر الكتاب ١: ١٤٢ ـ ١٤٤.

الموصول، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذا ما أشبهها، وما لا يَعمَلُ لاَ يُفَسِّرُ العاملَ فيجبُ الرفعُ عندهما[1].

﴿**ويَتَساوى الأمرَانِ**﴾: رفعُهُ ونصبُهُ ﴿**إذا لَمْ تَفُتِ المناسبةُ**﴾ بين الجملتين المعتبرة ﴿**في العطفِ عَلَى التقديرَيْنِ**﴾، ولم يكن لأحدهما مُوجِبٌ أو مُرجِّحٌ ﴿**نحو: «زيدٌ قامَ وعمراً أكرمتُهُ**﴾ لديه[2]»؛ ممّا المعطوف فيه مسبوق باسميّة وفعليّة يصحّ عطفُه على كلٍّ منهما، ﴿**فإن رفعتَ**﴾ الاسم المشتغل عنه في الجملة المعطوفة كانت اسميّةً ﴿**فالعِطفُ على الاسميّةِ**﴾، وهي الجملة الكبرى، مجموع «زيدٌ قامَ»، ﴿**أو نصبتَ**﴾ كانت فعليّةً ﴿**فـ**﴾ العطفُ ﴿**على الفعليّة**﴾، وهي الصغرى جملة «قام» ومرفوعُهُ، فيحصل التناسب على التقديرين.

﴿**ويترجّحُ الرفعُ فيما عَدَا ذلك**﴾ المذكور في الصور الأربع؛ إذ الرفع مغنٍ عن التقدير، فهو أولى؛ ﴿**لأولويّةِ عدم التقديرِ**﴾ بلا ضرورة، ﴿**نحو: «زيدٌ ضربتُهُ»**﴾، ومِن ثَمّ رجّحه سيبويه مطلقاً، قال: النصبُ عربيٌّ كثيراً والرفع أجود[3]، ولذا أيضاً منع بعضهم نصبَه مطلقاً، لكنّه مردود بثبوتِه في الفصيحِ.

---

(١) ينظر الكامل للمبرّد ٢: ٨٢١، ٨٢٢ تحقيق محمّد أحمد الدالي، والمقتضب ٣: ١٩٥.

(٢) لو لا هذا القيد لأشكل عليه عطف الجملة الثانية على خبر «زيد»، لعدم العائد، فتأمّل.

(٣) الكتاب ١: ٨٢.

الثالثُ: المنَادَىٰ، وهو المدعوُّ بـ«أيا»، أو «هَيا»، أو «أي»، أو «ءا» معَ البُعْدِ، وبالهمزةِ مَعَ القُربِ، وبـ«يا» مطلقاً. ويشترطُ كونُه مظهراً، و«يا أنتَ» ضعيفٌ، وخلوُّهُ عنِ اللّامِ إلّا في لفظةِ الجلالةِ، و«يا الّتي» شاذٌّ.

وقد يحذفُ حرفُ النداءِ إلّا مَعَ اسمِ الجنسِ والمندوبِ والمستغاثِ واسمِ الإشارةِ، ولفظِ الجلالةِ مع عدمِ الميمِ في الأغلبِ؛ فإن وُجِدَتْ لَزِمَ الحذفُ.

تفصيلٌ: المفردُ المعرفةُ والنكرةُ المقصودةُ يُبْنَيَانِ على مَا يُرْفعَانِ به، نحو: «يا زيدُ» و«يا رجلانِ»، والمضافُ وشبهُهُ وغيرُ المقصودةِ تُنصَبُ، نحو: «يا عبدَاللهِ»، و«يا طالعاً جبلاً»، و«يا رجلاً».

والمستغاثُ يخفضُ بلامِهَا، ويفتحُ لألِفِها ولا لامَ فِيهِ، نحوُ: يالَزيدٍ، ويا زيدَاهُ.

والعلمُ المفردُ الموصوفُ بـ«ابن» أو «ابنة» مضافاً إلى علمٍ آخر يختارُ فتحُهُ، نحو: يا زيدَ بنَ عمروٍ. والمنوّنُ ضرورةً يجوزُ ضمُّهُ ونصبُهُ، نحوُ:

سلامُ اللهِ يا مَطرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

والمضافُ المكرَّرُ يجوزُ ضمُّهُ ونصبُهُ، كـ«تيم» الأوّلِ في نحوِ: يا تَيمُ تيمَ عديٍّ.

﴿الثالثُ﴾ ممّا يرد منصوباً وغيرَه: **﴿المنادَى﴾**.

﴿وهو﴾ لغةً: شخص مدعوٌّ، وعرفاً: الاسم **﴿المدعوُّ﴾** به مسمّاه حقيقةً كـ«يا زيدُ»

أو حكماً كـ﴿يَا سَماءُ﴾[١]، بحرفٍ نائبٍ عن «أدعُو»، فيُدْعَىٰ ﴿بـ«أيا»، أو «هَيا»، أو «أي»، أو «ءا»﴾ بالمدّ بغير همزة[٢]، ﴿مع البُعدِ﴾ بين الداعي والمدعوّ حقيقةً وهو ظاهرٌ، أو حكماً كما لو نُودِيَ ساهٍ أو نائمٌ أو غافلٌ أو عاصٍ أو أصمٌّ أو غبيٌّ أو جاهلٌ.

﴿وبالهمزةِ﴾ مفردةً مفتوحةً ﴿مع القُربِ﴾ بينهما.

﴿وبـ«يا» مطلقاً﴾ مع البُعد والقرب على المشهور، والتوسّط أيضاً عند بعضهم[٣]، وهو أصل أحرف النداء، وأُمّ الباب، ولذا خُصَّ بأحكام.

وظاهرُ الحدِّ يشمل المندوبَ بقسميه: المتفجّعِ عليه كـ«يا محمّداه»، و«وا عليّاه»، كأنّك تناديه؛ إذ تشتاقه وتهواه، والمتفجّع بـه كـ«وا وَيْلاَه» و، ﴿يَا حَسْرَتَى﴾[٤] أي أُحْضُرْ حتّى يُتَعَجَّبَ منك[٥]، وهذا ظاهرُ سيبويه[٦] ومختار الجزولي[٧]، وقيل:

---

(١) ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَماءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ هود: ٤٤.

(٢) أي ممدودٌ لكن ليس آخرُهُ همزةً، لا يقال: آء.

(٣) انظر الجنى الداني: ٣٥٤، ورصف المباني: ٣٥٤، قال المرادي في الجنى الداني: «ومذهب سيبويه أنّ ما عدا الهمزة من حروف النداء فهو للبعيد إلّا أنّه يجوز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد». انظر الكتاب ٢: ٢٢٩، ٢٣٠.

وقال ابن هشام في مغني اللبيب ١: ٤٨٨: «يا» حرف موضوع لنداء البعيد حقيقةً أو حكماً، وقد ينادىٰ بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركةٌ بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسّط.

(٤) ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾ الزمر: ٥٦.

(٥) قال الشارح ﷺ في الحدائق النديّة ١: ٦٧٨: وكذا المندوب المتوجّع به نحو: «واويلاه» و«واثبوراه» و«واحزناه» أي أحضر حتّى يتعجّب من فظاعتك، انتهى كلامه، والتعبير بـ«من فظاعتك» أحسن وأدقّ من تعبير «منك».

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٢١: والمندوب مدعوّ، ولكن متفجّع عليه.

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٣٤٥: قال الجزولي: المندوب منادّى على وجه التفجّع فإذا قلت يا محمّداه، فكأنّك تناديه وتقول له: تعال فإنّي مشتاق إليك.

المندوب ليس منادًى ومدعوّاً، واختاره ابن الحاجب[١]، ولعلّ ترك «وا» هنا ناظر إليه والأوّل أظهر. وقال الحريريّ مُلغِزاً في «يا»:

مَـا عَـامِلٌ يَـتَّصِلُ آخِـرُهُ بِأَوَّلِـهِ ... وَيـعَمَلُ مَـعْكُوسُهُ مِـثْلَ عَـمَلِه[٢]

ومعكوسه «أي». وقلت في «أيا»:

أَخْـبِرْنِي عَـنْ حَـرفٍ بَسِيطٍ عَـامِلٍ ... مُـرَكَّبٍ مِـنْ أَرْبَـعَةِ عَـوامِـلِ

طَـرَفَيْهَ وَآخِـرَيْه وَأَوَّلَـيْه وأَوَّلِـه ... وَيَعْمَلُ كـلُّ واحـدٍ مِـنْها مِـثْلَ عَـمَلِهِ

وَهْوَ عَكْسُ نَفْسِهِ وَنَفْسُ عكسِهِ

أُخْـرَاهُ عَكْسُ أَوَّلَـيْهِ بِـلا ارْتِـيَابِ ... وَأَصْـلُهُ لِأَصْلِهِ وَإِخـوتِهِ وأُمُّ البـابِ

وَالْـمَجْمُوع لفـظٌ ثُـلاثِيُّ البـناء ... لكن لَوْ سُقِطَ أوسطُهُ أَحَاطَ بِهِ الغِـنَاءِ

﴿ويشترطُ كونُهُ﴾ أي المنادىٰ ﴿مُظهراً﴾، فلا ينادىٰ مضمرٌ مطلقاً؛ إذ النداءُ خطابٌ فيلغُو مَعَهُ ضميرُ الخطابِ وينافيهِ ضميرُ الغيبةِ والتكلّمِ، ﴿و﴾ قول الأحوص:

٣٧ ـ يا أَبْجَر بنَ أبجرٍ ﴿يا أَنْـتا﴾ ... أنت الذي طَـلَّقْتَ عـامَ جُـعْتا

[قد أحسن اللهُ وقد أسأتا][٣]

---

(١) قال ابن الحاجب في الكافية ١: ٤١٢: «وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجّع عليه بـ«يا» أو «وا». وقال الرضي في شرحه: هذا منه بناءاً على أنّ المندوب غير المنادىٰ.

(٢) قاله الحريري في مقاماته: ٢٤٠، المقامة الرابعة والعشرون المسمّىٰ بالقطيعيّة. وفيه: ما العامل الّذي يتّصل آخره بأوّله، ويعمَلُ معكوسُهُ مثل عملِه.

(٣) عبدالله بن محمّد الأوسي الملقّب بالأحوص من أهل المدينة، كانت حياته حياةَ لهوٍ وتهتّكٍ، توفّي سنة ١٠٥هـ.

وهذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور للأحوص الأنصاري، وفي بعض الكتب روي بيتاه الأوّلين فقط، ينظر شعر أحوص الأنصاري: ٢٦٨، ورويَ فيه: يا أبجرُ يا ابنَ أبجرٍ، ورد في خزانة الأدب ٢: ١٢٢، شرح التسهيل ٣: ٢٤٤، شرح التصريح ٤: ١١، سرّ صناعة الإعراب ١: ٣٥٩، همع الهوامع ٢: ٤٥، أوضح

⇐

﴿ضعيفٌ﴾، لا يقاس عليه، مع احتمال كون «يا» فيه لمجرّد التنبيه لا للنداء كما قيل في نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي﴾، و«يا اسجدوا»[١]؛ فـ«أنتا» مبتدأ و«أنت» توكيد والموصول خبرٌ، فكلام المصنّف على التنزّل، وإلّا فتوجيه قول الفصيح مقدّم على تضعيفه.

وقال المرادي في شرح التسهيل: وقول بعض الصوفيّة: «يا هو» ليس جارياً على كلام العرب[٢]، وفي ألفيّة شعبانَ:

٣٨ ـ وَلاَ تَقُلْ عِنْدَ النِّدَاءِ «يَا هُوَ» فَلَيْسَ فِي النُّحَاةِ مَنْ رَوَاهُ[٣]

وقد رُوِيَ في الدِعاء عن أميرالمؤمنين والخضر عليهما السلام[٤]، فإن ثبت فهو من

⇐ المسالك ٤: ١١، العيني ٤: ٢٣٢، الدرر اللوامع ١: ١٥١، أمالي ابن الشجري ٢: ٧٩، المقرّب ١: ١٧٦، شرح ابن يعيش ١: ١٢٧، شرح جمل ابن عصفور ٢: ٨٧، شرح الأشموني ٣: ١٣٥، والحدائق النديّة ١: ٦٧٨.

(١) قال ابن هشام في المغني ١: ٤٨٨: وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادًى كالفعل في «ألا يا اسجدوا» وقوله:

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال وقبل منايا عادياتٍ وآجال

والحرف في نحو: «يا ليتني كنت معهم فأفوز»، «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة»، والجملة الإسميّة كقوله:

يا لعنة الله والأقوام كلّهمُ والصالحين على سمعانَ من جارِ

فقيل: هي للنداء والمنادىٰ محذوف، وقيل: هي لمجرّد التنبيه لئلّا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها.

(٢) الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المعروف بابن أمّ قاسم، وهي جدّته أمّ أبيه، واسمها زهراء، أخذ العربيّة عن أبي عبدالله الطنجي، والسراج الدمنهوري، وأبي زكريّاء، الغماري وأبي حيّان، والفقهَ والأصولَ عن أساتذتهما. له: شرح التسهيل، شرح المفصّل، شرح الألفية، الجنى الداني في حروف المعاني وغيرها، مات سنة ٧٤٩هـ؛ بغية الوعاة ١: ٥١٧.

ليس عندي شرح التسهيل للمرادي حتّى أجِدَ ما نقله الشارح عنه، لكن انظر الحدائق النديّة ١: ٦٧٩.

(٣) شعبان هو زين الدين شعبان بن محمّد القرشي الآثاري المتوفّى سنة ٨٢٨هـ، له: القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة العسكريّة، الوجه الجميل في علم الخليل، مجمع الإرب في علوم الأدب وغيرها. وألفيته هذه سميت ألفية الآثاري، أو كفاية الغلام في إعراب الكلام: ١٠٩.

(٤) قال الصدوق رحمه الله في التوحيد: ٨٩: «حدّثني أبي، عن أبيه، عن أميرالمؤمنين عليه السلام، قال: رأيت ⇐

المستثنيات، فلا يقاس عليه. ويحتمل كونُ «هو» هنا اسماً ظاهراً عبرانيّاً أو شبهَه، لا عربيّاً، أو مضمراً، ولعلّه مراد المرادي[١].

﴿و﴾ يشترط أيضاً **﴿خلوُّهُ﴾** أي المنادى أو المظهر **﴿عن اللّام﴾** أي لام[٢] التعريف؛ فلا يقال: «يا الرجلُ»؛ كراهةَ اجتماعِ أداتَي تعريفٍ لفظاً، بخلاف «يا هـذا» ونحوِه من المعارف الخالية عن أداة[٣] التعريف لفظاً.

﴿إلّا في لفظ الجلالة﴾؛ فقالوا: «يا اللهُ» خاصّةً؛ لأنّ «أل» للزومها له كانت كجزئِهِ، وقيل: فيه للتعظيم لا للتعريف، وقيل: عوضٌ عن همزة محذوفة؛ فإنّ أصله «إلٰه».

ويشترط أيضاً خلوّه عن «أل» الموصولة والحرفيّة غير المعرفة؛ لمشابهتهما لفظاً لـ«أل» التعريف؛ فيمتنع «يا الضاربُ» و«يا الّذي».

﴿و﴾ قوله:

٣٩ ـ مِنْ أَجْلِكِ ﴿يَا الَّتي﴾ تيَمْتُ قَلْبي　　وَأَنتِ بَخِيلَةٌ بِالوَصلِ عَنِّي[٤]

﴿شاذٌّ﴾ لا يقاس عليه.

فإن أُريد نداء ذي اللّام توصّل إليه بـ«أيّها» و«أيّهذا» نحو: «يا أيّها الناس»، و«يا أيّهذا الرجلُ».

⇐ الخضر عليه السلام في المقام قبل بدر بليلة، فقلت: علّمني شيئاً أنصرُ به على الأعداء، فقال: قل: «يا هو، يا من لا هو إلّا هو». فلمّا أصبحتُ قصصْتُهَا على رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لي: يا علي عُلِّمتَ الاسم الأعظم، فكان على لساني يوم بدر». وانظر عدّة الداعي: ٢٦٣، والمصباح للكفعمي: ٢٦٠، وبحارالأنوار ٣: ٢٢٢.

(١) حيث قال: ليس جارياً على كلام العرب.

(٢) في نسخة «ب»: أل التعريف.

(٣) في نسخة «ج»: أدوات.

(٤) البيت من الوافر، لم يعلم قائله، ورد مستشهداً به في الكتاب ٢: ١٩٧، خزانة الأدب ٢: ٢٥٦، شرح التسهيل ٣: ٢٥٦، شرح الكافية الشافية ٢: ١١، المفصّل في صنعة الإعراب: ٦٦، المقتضب ٤: ٢٤١، همع الهوامع ٢: ٤٧، والحدائق النديّة ١: ٦٨٠.

﴿وقد يحذفُ حرفُ النداءِ﴾ مطلقاً[١]، كما هو ظاهر المصنّف هنا وابن الحاجب في الكافية[٢]، و«يا» خاصّةً عند المحقّقين[٣]، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾[٤]، و﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ﴾[٥]، و﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾[٦].

﴿إلّا مَعَ اسمِ الجنسِ﴾ المنكّر: سواءٌ تعرَّف بالنداء كـ«يا رجلُ» أم لا، كقول الأعمى: «يا رجلاً خُذ بيدي»، لشدّة احتياجه إليه بتنكيره.

﴿و﴾ إلّا مع ﴿المندوبِ﴾؛ لأنّ إطالتَه ومدَّ الصوت به أمرٌ مطلوب فيه حتّى زادوا في آخرِه الألف لذلك، فينافيه الحذف، وفيه إشعار بدخول المندوب في المنادى عند المصنّف ﷺ.

﴿و﴾ إلّا مع ﴿المستغاث﴾، وهو المدعوّ لإغاثة الداعي في شدّةٍ أو إعانته في مشقّةٍ؛ لأنّ مقام الاستغاثة يقتضي المبالغة في الطلب والتنبيه، فالحذف ينافيه، ولا يستغاث بغير «يا».

﴿و﴾ إلّا مع ﴿اسم الإشارة﴾؛ لأنّه وُضِعَ لما تشير إليه؛ لإعلام مخاطَبِكَ،

---

(١) أي سواء كان «يا» أو غيرها من الأدات.

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية ١: ٤٢٥: «ويجوز حذف حرف النداء، إلّا مع اسم الجنس والإشارة، والمستغاث والمندوب، نحو: يوسف أعرض عن هذا، وأيّها الرجل».

(٣) قال الشارح ﷺ في الحدائق النديّة ١: ٦٨٢: «نَصَّ غيرُ واحدٍ من الأئمّة على أنّه لا يحذف منها إلّا «يا» دون غيرها؛ لأنّها أعمّ وأغلب في الاستعمال، والحذف نوع من التصرّف فينبغي أن يكون فيما كثر دورُه لا فيما قلّ، فتحذف «يا» مع القرينة ويبقى المنادىٰ».

وقال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ٤: ١٠: ويجوز حذف الحرف المنادىٰ به، وهو «يا» خاصّةً.

(٤) ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ يوسف: ٢٩.

(٥) ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ آل عمران: ٨.

(٦) ﴿... وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ النور: ٣١.

لا للخطاب، فإذا استعمل للخطاب والنداء احتاج إلى قرينة تصرفه عن أصله وهي أداة النداء؛ فلا تحذف.

﴿و﴾ إلّا مع **﴿لفظ الجلالةِ﴾**: لفظ «اللّه»، **﴿مع عدم الميم﴾** المشدّدة المعوَّضة عن «يا»، مطلقاً عند الجمهور، و **﴿في الأغلب﴾** عند من جوّزه للضرورة.

﴿فإن وُجِدَتِ﴾ الميم، وقيل «اللّهمّ» **﴿لَزِمَ الحذفُ﴾**؛ كراهةَ اجتماع العوض والمعوَّض عنه، إلّا لضرورة كقوله:

٤٠ ـ إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا ... أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[1]

خلافاً للكوفيّة؛ إذ الميم عندهم بقيّةُ جملةٍ حُذِفَ بعضُها، أصله: «اللّه أُمَّ» حذفت همزةُ فعلِ الأمرِ تخفيفاً أي: يا الله اقصدْنا بالإجابة[2]، وسخّفه أبو حيّان[3]، وردّه[4] بدر الدين ابن مالك[5] بأنّه لو صحّ لجاز أمران: أحدهما: «يا الله أُمَّنا ارحَمْنَا» قياساً على

---

(١) البيتان من مشطور الرجز لأبي خراش الهذلي في ملحق شعره (شرح أشعار الهذليين): ١٣٤٦، ورد في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٢٨، وشرح شواهد العيني ٤: ٢١٦، الدرر اللوامع ١: ١٥٥، المقتضب ٤: ٢٤٣، شرح التصريح ٤: ٤٠، خزانة الأدب ٢: ٢٥٨، أوضح المسالك ٤: ٣١، شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٥، شرح الكافية للرضي ٢: ١١، والحدائق النديّة ١: ٦٨٧.

(٢) ذهب الكوفيّون إلى أنّ الميم بعض «أُمَّنَا بخيرٍ»، وجاء ذلك عن الفرّاء في كتابه معاني القرآن ١: ٢٠٣، ونسب إليه في شرح مفصّل ابن يعيش ٢: ١٦، وشرح التصريح ٤: ٤٠، والارتشاف: ٢١٩١.

(٣) قال أبو حيّان في الارتشاف: ٢١٩١ بعد أن يذكر مذهب الكوفيّين: «وهو قول سخيف لا يحسُن أن يقوله من عنده علمٌ».

(٤) أي رَدَّ مذهبَ الكوفيّينَ.

(٥) محمّد بن محمّد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك بدرالدين بن جمال الدين الطائي الدمشقي الشافعي، أخذ عن والده، له من التصانيف: شرح ألفية والده، شرح كافيته، شرح لاميته، تكملة شرح التسهيل، لم يتمّه، المصباح في اختصار المفتاح في المعاني، شرح الملحة، شرح الحاجبيّة، مقدّمة في العروض، مقدّمة في المنطق وغير ذلك. مات بدمشق سنة ٦٨٦هـ؛ بغية الوعاة ١: ٢٢٥.

انظر شرح ألفية والده: ٢٢٣.

«اللّهمّ ارحمنا»، وثانيهما: «اللّهمّ وَارْحَمنا» قياساً على «يا الله أُمَّـنَا وارحَـمْنَا»، واللّازم منتفٍ إجماعاً.

ورجّحه ابن فلاح[١] بأنّه على قول الكوفيّين نظير «هلمّ»؛ لتركيبه عندهم من «هَلْ» و«أمّ»، وعند البصريّة من حرف التنبيه و«لَـمَّ»، ولا نظير له على قول البصريّة[٢]، والحمل على ما له نظيرٌ أولى وأرجحُ.

وقيل: ولا تحذف حرف النداء مع المنادى البعيد أيضاً؛ إذ الإطالة والمدّ مطلوبان فيه، لمزيد الاهتمام بالتنبيه[٣].

﴿تفصيلٌ﴾

المنادى ﴿**المفردُ**﴾ وهو هنا ما ليس مضافاً ولا شِبهَه، ﴿**المعرفةُ**﴾ قبل النداء، ﴿**و**﴾ المفردُ ﴿**النكرةُ المقصودةُ**﴾ أي المعرفة بعدَهُ[٤]، بقصدٍ معيّنٍ ﴿**يُـبْنَيَانِ**﴾ لفظاً أو

---

(١) منصور بن فلاح بن محمّد اليمني المشهور بابن فلاح النحوي، له مؤلّفات في العربيّة، مات سنة ٦٨٠هـ؛ بغية الوعاة ١: ٣٠٢. انظر ترجيحه في...

(٢) قال أبو حيّان في الارتشاف: ٤: ٢٣٠٤: أمّا «هَلُمَّ» فقال البصريّون هي مركّبة من «ها» التي للتنبيه، و«لَمَّ» التي هي فعل أمر من قولهم: لَمَّ اللهُ شعثه، حُذفت ألفها تخفيفاً، ولَزِمَ الحذفُ ولم يضر التركيب، إذ المعنى: أجمع نفسك إلينا، وهو أحد معانيها. وقال الخليل: لم يُبقها التركيب على أصلها، وقال الفرّاء: هي مركّبة من «هل» التي للزجر، و«أُمَّ» بمعنى أقصد، فالهمزةُ أُلقِيت حركتُها على الساكن قبلها، وحُـذِفَت هـي، فقيل: هَلُمَّ، وذَكَرَ بعضُ من عاصرنا أنّ تركيبها إجماعٌ، وذَكَرَ في البسيط أنّ منهم من قال: ليست مركّبةً، وهو قولٌ لا بأس به، إذ الأصلُ البساطة حتّى يقوم دليلٌ واضحٌ على التركيب.
ينظر أيضاً الكتاب ٣: ٣٣٢، معاني القرآن للفرّاء ١: ٢٣.

(٣) قال ابن هشام في الأوضح ٤: ١٠، ١١: «ويجوز حذف الحرف [أي حرف النداء] إلّا في ثمانِ مسائلَ: المندوب نحو: يا عُمَرا، والمستغاث نحو: يا لَلّه، والمنادى البعيد؛ لأنّ المراد فيهنّ إطالة الصوت، والحذف ينافيه ...».

(٤) أي النكرة قبل النداء والمعرفة بعده.

تقديراً؛ لوقوعهما موقعَ الكاف الاسميّة مِن «أدعوك» المبنيّةِ[١]؛ لمشابهته الكاف الحرفيّةَ في ذلك، لفظاً ومعنًى، ﴿على مَا﴾ أي حركةٍ أو حرفٍ، كانا ﴿يُرْفَعانِ به﴾ قبلَ النداءِ ﴿نحو: «يا زيدُ»﴾، و«يا موسى»، و«يا فتى»، و«يا رجلُ»، و«يا زيدانِ»، ﴿و«يا رجلانِ»﴾، و«يا زيدونَ أو رجالُ»، و«يا قاضي» بياءٍ ساكنةٍ بلا تنوينٍ وبالعكس عند يونس[٢].

هذا في المعرب قبلَ النداءِ، فالمبنيّ قبلَه أولىٰ بالبناءِ بعدَه كـ«يا هَذَا» و«يا هٰؤُلاءِ» و«يا سيبويهِ»: فيبنى على الضمّ تقديراً.

﴿و﴾ المنادى ﴿المضافُ﴾ لفظاً أو معنًى. ﴿وشبهُهُ﴾، وهو ما لا يتمّ إلّا بما بعدَه، ﴿و﴾ النّكرةُ ﴿غيرُ المقصودةِ﴾ أي الباقية على تنكيرها ﴿تُنْصَبُ﴾ بـ«أَدْعُو» مقدّراً عندَ سيبويه[٣]، وبالحرف السّادّ مسدّه عند المبرّدِ[٤]، وهو اسم فعلٍ عند أبي عليّ[٥]، فالنصب به أيضاً.

---

(١) «المبنيّة» صفة «الكاف».

(٢) يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عنه سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرّد بها، مات سنة ١٨٢هـ.
قال الشارح ﷫ في الحدائق النديّة ١: ٦٨٩: «المنقوص المعيّن بالنداء يحذف تنوينه وتثبت ياؤه عند الخليل نحو: يا قاضي، ويا غازي، وخالفه يونس فأجاز حذف الياء لا التنوين، فتقول: يا قاضٍ، ويا غازٍ» انظر شرح الرضي على الكافية ١: ٣٥٠.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢: ١٨٢: اعلم أنّ النداءَ كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب.

(٤) انظر الارتشاف: ٢١٧٩، وشرح الرضي على الكافية ١: ٣٥٢.

(٥) قال المرادي في الجنى الداني: ٣٥٥: «ذهب بعض النحويين إلى أنّ «يا» وأخواتها الّتي ينادىٰ بها أسماء أفعالٍ تتحمّل ضميراً مستكنّاً فيها، ونقل عن الكوفيين».
وانظر الارتشاف: ٢١٨٠ أيضاً، والحدائق النديّة ١: ٦٩٠.

﴿نحو: «يا عبدَالله»﴾؛ عَلَماً كان أم لا، و«يا ضاربَ زيدٍ» مضافاً[(١)]، ﴿و«يا طالعاً جبلاً»﴾، و«يا خيراً منّي»، و«يا شريفاً أبوه»، ﴿و﴾ قولِ الأعمى ﴿«يا رجلاً»﴾ خُذ بيدي»، وقولِ الواعظ: «يا غافلاً والموتُ يطلبُهُ».

﴿و﴾ المنادىٰ ﴿المستغاثُ﴾ يُعرَبُ و ﴿يُخفضُ﴾ مقترناً ﴿بلامِهَا﴾ أي لام الاستغاثة المفهومة من لفظ المستغاث، ولو مفرداً معرفةً لضعف علّة البناء وهي مشابهةُ الحرفِ بدخولِ لامِ الجرِّ الخاصّةِ بالاسمِ، ﴿و﴾ يبنى، فـ﴿يُفْتَحُ لألِفِها﴾ لتلك المشابهة، ﴿ولا لامَ فِيهِ﴾ حينئذٍ؛ لكراهةِ الجمع بين أداتَي الاستغاثة، وبين العوضين؛ إذ اللّام عِوَضُ الألفِ عند الخليل[(٢)]، ﴿نحو: «يالَزيدٍ»﴾ بفتح اللّام؛ لأنّ المنادى نائب عن كاف الضمير وهي تفتح معه، ﴿و«يا زيدَاهُ»﴾ بالألف، ولك إلحاق الهاء وقفاً.

﴿والعلمُ المفردُ الموصوفُ بـ«ابن» أو «ابنة»﴾ على خلافٍ نقله ابن كيسان[(٣)] فيها حال كون كلٍّ منهما متّصلاً و ﴿مضافاً إلى عَلَمٍ آخرَ، يختارُ فتحُهُ﴾ عند البصريّة، ويجب عند بعض[(٤)]، ﴿نحو: «يا زيدَ بنَ عمرٍو»﴾ أو «هندَ ابنةَ بكرٍ» بفتح «زيد» و«هند» اتّباعاً لفتحة «ابن» و«ابنة» لعدم الاعتداد بالحاجز الساكن، أو اعتباراً لتركيبهما كـ«خمسةَ عشرَ»، أو لإقحام «ابن» وإضافة العلم إلى العلم.

---

(١) إضافةً لفظيّةً أو معنويّةً.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٣٥٤: «قال الخليل: اللام بدلٌ من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجّب منه، فكلّ واحدٍ من اللام والألف يعاقبُ صاحبه في الاستغاثة والتعجّب ولا يجتمعان».

(٣) محمّد بن أحمد بن إبراهيم، كيسان بن المعرّف، أخذ عن الخليل؛ بغية الوعاة ٢: ٢٦٧.

والحكم في المفرد الموصوف بـ«ابن» إجماعيٌّ، وفي المفرد الموصوف بـ«ابنة» اختلافيّ حكاه ابن كيسان؛ الحدائق النديّة ١: ٦٩٩.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٣٧٢: «إذا اجتمعت الشروط، اختير فتح المنادىٰ، ولا يجب، وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه»، وينظر أيضاً أوضح المسالك ٤: ٢٢.

وغير المختار ضمّه لكونه مفرداً معرفةً، وهو مختار المبرّد للقياس[١]، ويتعيّن الضمّ اتّفاقاً إن لم يكن المنادى علماً أو متّصلاً بهما، أو كانا مضافينِ إلى غيرِ العلمِ، أو بدلين أو بيانين لا صفتين.

﴿و﴾ المنادى **﴿المنوّنُ ضرورةً يجوزُ ضمُّهُ ونصبُهُ نحو﴾** قول الأحوص:

٤١ ـ **﴿سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ﴾**[٢]

وقد روي بالوجهين[٣]، وأوجب سيبويه واختار الخليل ضمَّه للأصل في المفرد المعرفة[٤].

﴿و﴾ المنادى **﴿المضافُ المكرَّرُ﴾** قبل المضاف إليه **﴿يجوزُ ضمُّهُ ونصبُهُ، كـ«تيم» الأوّل في نحو﴾** قول جرير:

٤٢ ـ **﴿يا تَيمُ تيمَ عَدِيٍّ﴾ لا أبا لَكُم لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ**[٥]

---

(١) المقتضب ٤: ٢٢٩.

(٢) البيت من الوافر للأحوص في ديوانه: ١٨٩، ورد في خزانة الأدب ٢: ١٣٢، شرح التصريح ٤: ٣٦، والحماسة البصريّة ٢: ٢٦٣، شرح التسهيل ٣: ٢٥٢، الأصول في النحو: ٣٤٤، المقتضب ٤: ٢١٤، ٢٢٤، الكتاب ٢: ٢٠٢، الإنصاف ١: ٣١١، شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٢، شرح الشذور: ١١٣، أوضح المسالك ٤: ٢٨، شرح الكافية الشافية ٢: ٩، مغني اللبيب ١: ٤٤٩، همع الهوامع ٢: ٤٠، الحدائق النديّة ١: ١٥٨، ٧٠٤، وشرح الرضي على الكافية ١: ٣٥١، ٤: ٣٥. والشاهد في «سطر» الأولىٰ؛ لأنّها منوّنةٌ لا الثانية.

(٣) قال البغدادي في خزانة الأدب ٦: ٤٥٨: «فالخليل وأصحابه يروونه «يا مطرٌ» بالرفع والتنوين، وأبو عمرو وأصحابه يروونه «يا مطراً» بالنصب».

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٢٠٢: «ولكنّه اسمٌ اطّرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنّه يرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء، فلمّا لحقه التنوين اضطراراً لم يغيَّر رفعُهُ كما لا يغيَّر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأنّ مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصبُ هذا. وكان عيسى بن عمر يقول: يا عمراً، يشبّهه بقوله: يا رجلاً، ولم نسمع عربيّاً يقوله، وله وجهٌ من القياس إذا نوّن وطال كالنكرة».

(٥) أبو حرزة، جرير بن عطيّة الخطفي الكلبي اليربوعي المتوفّى سنة ١١٠هـ، أحد رؤوس الشعر الثلاثة في

⇐

فضمّه للأصلِ والأكثرِ؛ لأنّه مفرد معرفةٌ، فـ«تيم» الثاني بدلٌ أو عطفُ بيانٍ أو منادًى ثانٍ بتقديرِ «يا»، أو مفعولٌ بتقدير «أعني»، ونصبه على الإضافة إلى «عَدِيّ» المذكور، أو بإقحام «تيم» الثاني بين المتضايفينِ؛ لأنّه عين المضاف، أو إلى مقدّر يفسّره المذكور.

⇐ العصر الأموي.

البيت من البسيط له يهجو عمر بن النجّار وقومه، ورد في ديوانه: ٣٨٥، والحماسة البصريّة ٢: ٢٩٦، خزانة الأدب ٢: ٢٦١، المفصّل في صنعة الإعراب: ٦٦، الكتاب ١: ٥٣، ٢: ٢٠٥، شرح ابن عقيل ٢: ٣٧٠، مغني اللبيب ٢: ٥٩٦، شرح الرضي على الكافية ١: ٣٨٥، ٢: ٢٥٩، المقتضب ٤: ٢٢٩، همع الهوامع ٣: ١٦٣، والحدائق النديّة ١: ٧٠٥.

تَبْصِرَةٌ: وتوابعُهُ المضافَةُ تُنصَبُ مطلقاً؛ أمّا المفردة؛ فتوابعُ المعرَبِ تُعْرَبُ بإعرابِه، وتوابعُ المبنيِّ على ما يُرْفَعُ بِهِ من التأكيدِ والصفةِ وعطفِ البيانِ ترفعُ حملاً على لفظِهِ، وتنصبُ على محلِّهِ، والبدلُ كالمُستقلِّ مطلقاً. أمّا المعطوفُ فإنْ كانَ مع «أل» فالخليل يختارُ رَفْعَهُ، ويونسُ نصبَه، والمبرّدُ: إن كانَ كـ«الخليل» فكالخليلِ، وإلّا فكَيونس، وإلّا فكالبدل، وتوابعُ ما يُقَدَّرُ ضمُّهُ كالمعتلِّ والمبنيِّ قبلَ النداء كتوابعِ المضمومِ لفظاً؛ فترفَعُ للبناءِ المقدّرِ على اللفظِ، وتنصبُ للنصبِ المقدّرِ على المحلِّ.

﴿تَبْصِرَةٌ﴾ في توابع المنادى، وقد جرت عادتُهم بذكرها مَعَه وإفرادها عن بحث التوابع؛ لطولها بكثرة مباحثها.

﴿وتوابعُهُ المضافَةُ تنصبُ مطلقاً﴾؛ سواءٌ كان المنادى معرباً أو مبنيّاً كـ«يا زيدُ أو رجلُ أو عبدَاللهِ صاحبَ بكرٍ أو أخانا أو شريفَ البلد أو نفسَه»، و«يا رجلاً رحيمَ القلبِ»، و«يا اللهُ معينَ الضعفاءِ».

﴿أمّا﴾ التوابعُ ﴿المفردةُ﴾ أي غيرُ المضافةِ بقرينةِ المقابلةِ، فتشمل شبهَ المضاف أيضاً، فهي نوعان، من حيث إعراب متبوعها وبنائه: ﴿فتوابعُ﴾ المنادى ﴿المعرَبِ﴾، وهو المضاف وشبهه، والنكرةُ غيرُ المقصودة، والمستغاث باللّام، والمتعجَّبُ منه، والمنوّنُ ضرورةً ﴿تُعْرَبُ بإعرابِه﴾ مِن أيِّ التوابعِ كانَت كـ«يا عبدَالله الظريفَ أخانا بكراً وزيداً أجمعين».

﴿وتوابعُ﴾ المنادى ﴿المبنيِّ على ما يُرْفَعُ بهِ﴾، وهو المفردُ المعرفةُ والنكرة المقصودةُ، إن كانت ﴿من التأكيدِ، والصفةِ، وعطفِ البيانِ﴾ جاز أن ﴿تُرفَع حملاً

على لفظِهِ﴾؛ لمشابهته ضمّةَ البنائيّةِ للرفع الإعرابيّ في حدوثِها بحرفِ النداءِ كما مرّ في اسم «لا» التبرئة(١). ﴿**و**﴾ أن ﴿**تُنْصَب**﴾ حَمْلاً ﴿**على محلِّهِ**﴾، وهو النصب بـ«أَدعو»، كما هو قياس توابعِ المبنيّاتِ كـ«يا زيدونَ أجمعونَ وأجمعينَ».

﴿**والبدلُ كـ**﴾ المنادى ﴿**المستقلّ مُطلقاً**﴾؛ مبنيّاً كان المنادى أو مُعرباً، كـ«يا زيدُ بِشْرُ وأبابكرٍ».

﴿**أمّا المعطوفُ**﴾ بالحرف ﴿**فإنْ كانَ مع «أل»**﴾كـ«يا زيدُ والحسنُ والرجلُ» ففيه الوجهان على خلاف في المختار؛ ﴿**فالخليل يختارُ رَفْعَهُ**﴾(٢)، لمشابهته لضمّة المتبوع، ولأنّه أكثر(٣)، ولأنّ المعطوف منادًى مستقلٌّ تقديراً وإن امتنع دخول «يا» عليه لفظاً لوجود «أل».

﴿**ويونسُ**﴾ يختار ﴿**نصبَه**﴾(٤)؛ لأنّه يمتنع كونُه منادًى مستقلاً، فلا يحمل على اللفظ بل على المحلّ ليكون مفعولاً.

﴿**و**﴾ فصّل ﴿**المبرّدُ**﴾؛ فـ﴿**إن كان**﴾ المعطوفُ ﴿**كـ«الخليلِ»**﴾ و«الصعق» علمَينِ، في العلميّة وعدم إفادة «أل» التعريفَ ﴿**فـ**﴾ هو ﴿**كالخليل**﴾ يختار رفعَه، ﴿**وإلّا**﴾ يكُنْ عَلَماً كـ«الرجل» و«الطير» ممّا يتعرّف بـ«أل» ﴿**فـ**﴾ هو ﴿**كيونس**﴾

---

(١) تقدّم في صفحة ١٣٨.

(٢) الخليل وسيبويه والمازني يختارون الرفعَ؛ ينظر كتاب سيبويه ٢: ١٨٧، وفي المقتضب للمبرّد ٤: ٢١٢: «أمّا الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع ويقولون: «يا زيدُ والحارثُ أقبِلا»، وقرأ الأعرج: «يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ»».

(٣) قال الخليل كما نقله عنه سيبويه في الكتاب ٢: ١٨٦، ١٨٧: فأمّا العرب فأكثرَ ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ.

(٤) أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس والجرمي يختارون النصب؛ المقتضب ٤: ٢١٢.

يختار نصبَهُ، ﴿وإلّا﴾ يكن المعطوفُ مع «أل» ﴿فكالبدل﴾(١)، فهو كالمستقلّ مطلقاً، كما مرّ(٢) كـ«يا زيدُ وبشرُ وأخانا». وأجاز المازنيّ(٣) والكوفيّة نصبَه قياساً على ما مع «أل»(٤).

تنبيه: قال ابن الحاجب في شرح الكافية: إنّ المبرّدَ يختارُ نصبَ ما يلزمه «أل» كـ«الصعق»، ورفعَ غيرِه كـ«الحسن»(٥). وتبعه صاحب اللباب(٦)

---

(١) نقل هذا الكلام عن المبرّد ابن يعيش في شرح المفصّل ٢: ٣، والرضي في شرح الكافية ١: ٣٦٥، وابن مالك في شرح التسهيل ٣: ٢٥٨، والسيّد علي خان في الحدائق النديّة ١: ٧١٢، ٧١٣، والشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ٤: ٥٢، وليس في كلام المبرّد في المقتضب ٤: ٢١٢، ٢١٣ هذا التفصيل.

(٢) أي كما مرّ أمثلته وأحكامه في الصفحة الماضية.

(٣) بكر بن محمّد أبو عثمان المازني، بصريّ، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وعنه المبرّد واليزيدي وجماعةٌ، صنّف: كتاب في القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه، ما تلحن فيه العامّة وغيرها، مات سنة ٢٤٩هـ؛ بغية الوعاة ١: ٤٦٣_٤٦٦.

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣: ٢٥٩: «وأجاز المازني والكوفيّون إجراء المنسوق العاري من «أل» مجرى المقرون بها، فيقولون: «يا زيدُ وعمراً وعمروٌ» كما يقال بإجماع: يا زيدُ والحارثُ والحارثَ، وما رأوه غير بعيد من الصحّة إذا لم تنو إعادة حرف النداء، فإنّ المتكلّم قد يقصد نداءاً واحداً على الاسمين، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد». وقد مضى نقل المبرّد في المقتضب عن المازني أنّه يقول بقول الخليل.

(٥) قال ابن الحاجب في الكافية ١: ٣٥٩: «وأبو العبّاس إن كان كالحسن فكالخليل وإلّا فكأبي عمرو». وقال في الوافية نظم الكافية: ١٩٣:

وإنْ عطفت أبداً نحوَ الرّجل ... فللمبرّد انتصاب قد فضل
وإن يكن كالحسن اختَرْ عندَه ... رفعاً ولا تسائِل بعده

وقال في شرح الوافية: «إن كان المعطوفُ على المنادى المبنيّ نحو: الرجل، ممّا يلزمه اللام لقصد التعريف أو غيره، فالنصب عند المبرّد أوجه، وإن كانَ غير ذلك فالرفع أوجه».

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري عبدالله بن الحسين البغدادي النحوي الحنبلي، قرأ العربيّة على يحيى بن نجاح وابن الخشّاب، صنّف: إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب الشواذّ، ⇐

والجامع[١] وغيرهما، وليس كما وهموا، بل يختار الرفعُ في العلم مطلقاً؛ سواء لزمته «أل» أم لا، كما عرفتَه، وقد حكاه غيرُ واحد منهم بلفظه.

﴿ **وتوابعُ ما** ﴾ أي منادًى مبنيٍّ ﴿ **يُقَدَّرُ ضمُّهُ كالمعتلّ** ﴾ أي المنقوصِ كـ«يا موسى وفتى وقاضي وغازي» ممّا بني بعد النداء ﴿ **و** ﴾ كـ﴿ **المبنيّ قبلَ النداء** ﴾ كـ«هذا» و«هؤلاء» و«تأبّطَ شرّاً» و«بعلبك»، فيها الوجهان، ﴿ **كتوابع** ﴾ المنادى المبنيّ ﴿ **المضموم لفظاً** ﴾ من غير فرقٍ، ﴿ **فتَرْفَعُ** ﴾ توابع ما قدّر ضمُّه ﴿ **للبناء المقدّرِ** ﴾ في متبوعها حملاً ﴿ **على اللفظِ** ﴾ التقديريّ، كما ترفع توابع المضمومِ لفظاً على ضمّته اللفظيّ، ﴿ **وتُنْصَبُ للنصب المقدَّرِ** ﴾ حملاً ﴿ **على المحلّ** ﴾، وهو النصب بـ«أَدعو»، كما تنصب تلك أيضاً لذلك.

ووصفُ هذا النصب بـ«المقدّر» ليس كما ينبغي، لأنّه محلّيّ لا تقديريّ، إلّا أن يراد بتقديره اعتبارُهُ محلاً وفرضُهُ بحسبِهِ لا التقدير العرفيّ، أو يجعل «على» في الموضعين متعلّقاً بلفظ «المقدّرِ»، لا بلفظ مقدّر كـ«يا موسى الفاضلُ أو الفاضلَ أخونا أو أخانا»، و«يا هؤلاء العالِمُونَ أجمعونَ أو العالِمينَ أجمعين»؛ فنحوُ «هؤلاء» هاهنا له حكمانِ: بناءٌ تقديريّ، هو ضمّه، على أنّه منادًى مفردٌ معرفةٌ، وإعرابٌ محلّيٌّ هو النصب بـ«أدعو»، وقد يتجوّز بتسميتها محلَّين: الأوّل: محلاً قريباً، والثاني بعيداً، ويجوز اتّباعه على محلَّيْهِ دونَ لفظِهِ، وقد أُلْغِزَ فيه، فقيل:

يَا هَؤلَاءِ أَخْبِرُوا سَائِلَكُمْ … مَا اسمٌ لَهُ لفظٌ ومَعْنَيَانِ
ولا يُراعَىٰ لَفْظُهُ فِي تَابعٍ … وَالمَوْضِعَانِ قَدْ يُرَاعَيَانِ
وَاللَّفظُ مَبْنِيٌّ كذاكَ مَوْضِعٌ … مِن مَوْضِعَيْهِ عَادِمَيْ بَيَانِ

⇐ التفسير، شرح الفصيح، شرح الحماسة، شرح المقامات، اللباب، شرح اللمع، شرح الإيضاح والتكملة، شرح أبيات الكتاب وغيرها، مات سنة ٦١٦هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٣٩.

(١) مراد الشارح ﵀ من صاحب الجامع ظاهراً ابن هشام الأنصاري وله الجامع الكبير والصغير، والله أعلم.

ومن لطفه الإيماء إلى المطلوب بقوله: «يا هؤلاء».

فريدةٌ: قد يُرَخَّمُ المنادى المعرفة غيرُ المضافِ والمستغاثِ والمندوبِ والجملة[١] تخفيفاً بحذف حرفٍ من آخره، وهو الغالب كـ«يا صاحِ» و«يا حارِ» في «صاحب» و«حارث» عَلَمين، وقُرِئَ «يَا مَالُ»[٢]. أو حرفين زائدين في حكم واحد كـ«يا مروَ» في «مروان»، أو مختلفين ثانيهما أصليّ والأوّل حرف مدّ زائد ساكن تالٍ لحركته من جنسه ولو تقديراً مكمّلاً أربعةً فصاعداً كـ«يا منصُ» و«يا مسكِ» و«يا مِفْضَ» و«يا مصطفُ» في «منصور» و«مسكين» و«مفضال» و«مصطفون» أو «مصطفين»: أعلاماً؛ لأنّ أصلهما: مصطفيون أو مصطفيين، أو كلمة إن كان مركّباً كـ«يا بَعْلَ» في «بعلبك».

ويرخّم ذو التاء بحذفها مطلقاً ولو ثلاثيّاً، وغير علم كـ«يا هِبَ وجارِيَ وفاطِمَ» في «هبة» و«جارية» و«فاطمة».

والمحذوف كالثابت، فالغالب إبقاء سابقه كما كان كما مرّ[٣]. وقد يُلغَى فيضمُّ سابقُه كأنّه الآخر كـ«يا حارُ» بالضمّ، بل قد يعلّ أيضاً كـ«يا مرا» و«يا ثمي» في «مروَ» و«ثَمُو» في «مروان» و«ثمود».

---

(١) أي لا يرخَّمُ المنادىٰ الجملة أي ذو الإسناد نحو: يا تأبَّطَ شرّاً.

(٢) أصله: «يا مالك» من الآية ٧٧ من سورة الزخرف: ﴿وَنَادَوْا يَا مٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مٰكِثُونَ﴾.

في مختصر ابن خالويه: قال الفرّاء في حدّ الترخيم: قرأ عليّ عليه السلام على المنبر: «ونادَوْا يا مالِ»، فقيل له: يا مالك، فقال: تلك لغةٌ وهذه أخرىٰ.

وقرأ عبدالله وابن وثاب والأعمش وأبو الدرداء بكسر اللام أي «يا مالِ» وقرأ أبوالسرار الغنوي بضمّ اللام أي: «يا مالُ»، والباقون قرأوا: يا مالكُ: ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٦: ١٢٦.

(٣) أي كالأمثلة الماضية في الأسماء المرخَّمَة.

الرابعُ: مميِّزُ أسماءِ العدد؛ فمميّزُ الثلاثةِ إلى العَشَرةِ مجرورٌ مجموعٌ، ومميِّزُ مَا بينَ العشرةِ والمائةِ منصوبٌ مفردٌ، ومميِّزُ المائةِ والألْفِ وتثنيتِهمَا وجمعِه مجرورٌ مفردٌ، ورَفَضُوا جمعَ المائةِ.

وأُصولُ العددِ اثنتا عَشَرَة كلمةً: واحد إلى عشرة، ومائة وألف، فالواحد والإثنان يُذَكَّرانِ مع المذكّرِ ويُؤَنَّثَانِ مع المؤنَّثِ ولا يجامِعُهُمَا المعدُودُ، بل يقال: رجلٌ ورَجُلانِ، والثلاثة إلى العشرة بالعَكسِ نحوُ قولِهِ تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)(١).

تتمّةٌ: تَقُولُ: «أحدَ عَشَرَ» و«اثنا عَشَرَ» في المذكَّرِ، «إحدىٰ عشرةَ» و«اثنتا أو ثنتَا عشرةَ» في المؤنّث، و«ثلاثةَ عشرَ» إلى «تسعةَ عَشَرَ» في المذكّر، «ثلاثَ عشرةَ» إلى «تسعَ عشرةَ» في المؤنّث، ويستويانِ في «عشرين» وأخواتِها، ثمّ تَعْطفُ فتقولُ: «أحدٌ وعشرونَ رجلاً»، و«إحدىٰ وعشرونَ امرأةً»، و«اثنانِ وعشرونَ رَجُلاً»، و«اثنتانِ وعشرونَ امرأةً»، «ثلاثةٌ وعشرونَ رجلاً»، و«ثلاثٌ وعشرونَ امرأةً»، وهكذا إلى «تسعٍ وتسعِينَ امرأةً».

﴿**الرابعُ**﴾ ممّا يردُ منصوباً وغيره: ﴿**مميّزُ أسماءِ العدد**﴾، فإنّها لوقوعها على كلّ معدود تحتاج إلى مميِّزٍ يُعيِّنُهُ.

﴿**فمميّزُ الثلاثة إلى العشرة**﴾، وهي ثمانية ألفاظ ﴿**مجرورٌ**﴾ بإضافتها إليه،

(١) الحاقّة: ٧.

و ﴿مجموع﴾ ليوافقها في التعدّد، وهو مكسّر من أبنية جموع القلّة غالباً، وقلّ نحو: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾(١)، و﴿سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ﴾(٢)، واستُثْنِيَ اسمُ الجنسِ واسمُ الجمعِ، فلا يُجمَعَان اكتفاءاً بجمعيّتهما معنًى، ويُجَرَّان بـ«مِن» أو الإضافة كـ«ثلاثةِ تمرٍ أو قومٍ»، و«ثلاثةٍ من التّمر أو مِنَ القوم»، قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾(٣)، ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾(٤).

وكذا «ثلاثةُ مائةٍ» إلى «تسعمائة»، لرفضهم جمع «مائة».

قال الحريريّ:

أَخْبِرْنِي عَنْ مِائَةٍ بِمَعْنَىٰ مِآت ... وَكَلْمَةٍ بِمَعْنَى كَلِمَات

أراد المائة مميِّزاً لِثلثٍ إلى تسع، ونحو قولهم: «كلمة الشهادة» و«كلمةُ لبيد»(٥).

﴿ومميِّزُ ما بينَ العشرةِ والمائةِ﴾، وهو أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين؛ مركّباً كان، كما مرّ(٦)، أو بسيطاً كالعقود.

---

(١) ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ...﴾ البقرة: ٢٢٨.

(٢) ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف: ٤٣.

(٣) ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَكِن لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة: ٢٦٠.

(٤) ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ النمل: ٤٨.

(٥) إشارةٌ إلى قول ابن مالك في الألفية:

واحدُهُ كلمةٌ والقولُ عمّ ... وكِلمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّ

من استعمال الكلمة للكلام والقصيدة، و«كلمة لبيد» أي قصيدةُ لبيد من الشعراء الجاهليّين.

(٦) مرّ الآن في «أحد عشر» و«تسعة وتسعين».

﴿منصوبٌ﴾ على أصل التمييز، وشذّ الجرّ مع العقود، وكـ«عَشْرَ درهمٍ»، فلا يقدح في القياس(١).

و ﴿مفردٌ﴾؛ لحصول الغرض به فيغنىٰ عن تثنيته وجمعه كـ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾(٢).

﴿ومميّزُ المائةِ والألفِ وتثنيتِهما﴾: «مائتين» و«ألفين» ﴿وجمعِه﴾ «أُلوف» و«آلاف» ﴿مجرورٌ﴾ بالإضافة، ﴿مفردٌ﴾ كـ«عندي مائةُ أو مأتا أو ألفُ وألفا أو أُلوفُ كتابٍ».

﴿و﴾ إنّما لم يقل جمعَهُما لأنّهم ﴿رفضوا﴾ وتركوا ﴿جمعَ المائةِ﴾ في باب العدد، فلم يسمع «ثلاث مآت» أو «مئِينَ» مع أنّ قياس مميّز ثلاثة وأخواتها الجمع، وقوله:

٤٣ ـ ثَلثُ مِئِينَ لِلمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ(٣)

---

(١) قال الشارح ﷺ في الحدائق النديّة ١: ٧٢١: «حكى الكسائي من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى مميّزه منكّراً ومعرّفاً فيقول: «عشرو درهمٍ»، و«أربعو ثوبٍ»، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه، فلا يرد على قضيّة كلام المصنّف». انظر نقل الكسائي في المقرّب ٢: ٣٣٣، والمساعد ٢: ٧٠، وارتشاف الضرب: ٧٤١.

(٢) ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ يوسف: ٤.

(٣) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٢: ٥٦٢، ورد في شرح التصريح ٤: ٤٧١، شرح الرضي على الكافية ٣: ٣٠٢، أوضح المسالك ٤: ٢٥٣، شرح الكافية الشافية ٢: ١٩٠، الحدائق النديّة ١: ٧٢٣، شرح شواهد العيني ٤: ٤٨٠، المقتضب ٢: ١٧٠، شرح ابن يعيش ٦: ٢٣. وحكى بدل المصرع الأوّل:

فِدًى لِسُيُوفٍ مِن تميمٍ وفى بها

و«الأهاتم» واحدها: أهتم: المكسَّر الأسنان، أو المراد: بنو الأهتم، وهو لقب سنان سمي، لأنّه هتمت ثنيته يوم الكلاب، وقصّة رداء الفرزدق معروفة، فحين خطب سليمان بن عبدالملك الناسَ بمسجد عرفات فذكر غدر بني تميم، ووثوبهم على سلطان الأمويين، وإسراعهم إلى الفتن، قام الفرزدق ـ وكان حاضراً ـ ففتح رداءه، وقال: يا أمير المؤمنين هذا ردائي رهنٌ لك بوفاء بني تميم، والذي بلغك كذبٌ.

شاذٌ وضرورة، وقد تضاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين «ثَلاَثَ مِائَةِ سِنِينَ»[١]، وقد تميَّزُ بمفردٍ منصوبٍ كقوله:

إذا عَاشَ الفَتَى مِائَتَينِ عَاماً [فقد ذَهَبَ المَسَرَّةُ وَالفَتَاءُ][٢]

﴿وأُصولُ العددِ اثنتا عَشَرَة كلمةً:﴾ هي **﴿واحد إلى عشرة، ومائة وألف﴾**، وغيرُها فروعٌ حاصلةٌ منها بتثنية أو جمع أو مزج أو إضافة كـ«ألفين» و«أُلوف» و«أحدَ عشرَ» و«ثلاثمائة».

﴿فالواحدُ والإثنانِ يُذَكَّرانِ مع﴾ المعدود **﴿المُذكَّر﴾**، كقوله تعالى: **﴿لاَ تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾**[٣]، **﴿ويُؤَنَّثانِ مَع المؤنّثِ﴾**، كـ**﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾**[٤]، و«امرأتينِ اثنتينِ»، وكذا الحادي والثاني إلى العاشر.

﴿ولا يجامِعُهُمَا﴾ أي الواحدَ والإثنينِ اسمُ **﴿المعدودِ﴾** مميَّزاً لهما، لا يقال: «واحدُ رجلٍ» ولا «اثنانِ أو اثنا رجلينِ»، **﴿بل﴾** يكتفى عنهما بالمعدود مفرداً أو مثنًّى و **﴿يقالُ: «رجلٌ» و«رجلانِ»﴾**؛ لدلالته على الجنس والعدد كليهما، وأمّا في نحو:

---

(١) الأخوين هما حمزة والكسائي، والكسائي أبو الحسن عليّ بن حمزة، أحد القرّاء السبعة، إمام الكوفيين في النحو واللغة ومؤدّب ولدي الرشيد: الأمين والمأمون. وصاحب المناظرة المشهورة مع سيبويه، توفّي سنة ١٨٩هـ. وحمزة هو حمزة بن حبيب الزيّات أحد القرّاء السبعة، توفّي سنة ١١٦هـ. وأصلُ الآية في سورة الكهف برقم ٢٥: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاَثَ مَائَة سنينَ وازدادو تِسعاً﴾. قرأ حمزة والكسائي من السبعة، وخلف والأعمش وطلحة وغيرهم من الشواذّ بحذف تنوين «مائة» وإضافته إلى «سنين» وغيرُهم بتنوين «مائة».

(٢) البيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري، ورد في خزانة الأدب ٧: ٣٥٤، والحماسة البصريّة ٢: ٣٨٠، وشرح التسهيل ٢: ٣٠٨، وشرح الكافية الشافية ٢: ١٩٠، وكتاب سيبويه ١: ٢٠٨، ٢: ١٦٢، وأوضح المسالك ٤: ٢٥٥، والمفصّل: ٢٩٦، والمقتضب ٢: ١٦٨، وهمع الهوامع ٢: ٣٤٨، والحدائق النديّة ١: ٧٢٣، وشرح التصريح ٤: ٤٧٦، وشرح شواهد العيني ٤: ٤٨١.

(٣) ﴿وَقَالَ اللّٰهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ النحل: ٥١.

(٤) ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ الحاقة: ١٣.

﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾(١) و ﴿إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾(٢) فهما تأكيدان للعدد المفهوم من المعدود، فليس من الباب، بخلاف البواقي حيث يجب جمعها مع المعدود، إذ لا يستفاد الجنس إلّا منه ولا العدد إلّا منها.

﴿والثلاثة إلى﴾ التسعة؛ مفردةً ومركّبة و ﴿العشرة﴾ مفردةً ﴿بالعَكسِ﴾؛ فتؤنّث للمُذَكَّرِ وتُذكَّرُ للمؤنّثِ؛ سواءٌ كانا حقيقيّين كـ«ثلاثِ نسوةٍ» و«خمسة رجال»، أم لا ﴿نحو قولِهِ تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)(٣)﴾، فذكّر العددُ مع «ليالٍ» لتأنيث «ليل»، وأنّث مع «أيّام» لتذكير «يوم»؛ إذ العبرة فيها بحال مفرد المعدود، فإن جاز فيه الأمرانِ فالأمرانِ كـ«خمسة أو خمس ألسِنَةٍ أو سُوقٍ»، وفيه قال الحريري: «أَيْنَ تَلبَسُ الذُّكْرَانُ بَرَاقِعَ النِّسْوَانِ، وتَبْرُزُ رَبَّاتُ الحِجَالِ بِعَمَائِمِ الرِّجَالِ»(٤).

هذا كلّه مع ذكر التمييز ووحدتِهِ، وأمّا مع حذفه كـ«صُمْنَا خمساً من شهرٍ» أي خمسةَ أيّامٍ، فيؤنّث العدد تغليباً للمؤنّث على المذكّر لسبق الليل في تاريخ العرب؛ لأنّها أوّل الشهر، وهو ما بين الهلالين.

وكذا لو مُيِّزَ عددٌ بتمييزين مختلفين تذكيراً وتأنيثاً مفصولين عنه بـ«من» أو «بين» نحو: «بِعْنَا عشراً من عبدٍ وأَمَةٍ» أي من المجموع، «في عشرٍ بينَ يومٍ وليلةٍ» أي عشرة أيّامٍ وعشرِ ليالٍ، فيؤنّث العدد تغليباً للمؤنّث قياساً على التاريخ، وذلك ما ألغزه من قال:

---

(١) النحل: ٥١.

(٢) ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ البقرة: ١٦٣.

(٣) ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ الحاقّة: ٧.

(٤) المقامات للحريري تحتوي على خمسين مقامةً له، وهذه الفقرة في المقامة الرابعة والعشرين، سمّيت بالقطيعيّة النحويّة. ينظر: ٢٤٠، ٢٤١.

وفي المقامة بدل «أين»: في أيّ موطنٍ، و«ربّاتُ الحجال» أي صاحبات الحجال، وهنّ النساء. والحجال بالكسر جمع الحجل وهو الخلخال.

مَـا مَـوْضِعٌ يـغْلِبُ الأُنـثَى بِـه وَلَـفْظُهُ يُـعَدُّ فِـي الذكـران

﴿تتمّةٌ: تقولُ﴾ في المركّب: **﴿«أَحَدَ عَشَرَ» و«اثنا عشرَ»﴾** بتذكير الجزئين **﴿في المذكّر﴾**، و **﴿«إحدى عَشَرَة»، و«إِثْنَتَا أو ثِنْتَا عَشَرَةَ»﴾** بتأنيثهما **﴿في المؤنّث﴾**.

وتسكينُ شينِ «عشرة» في الحجاز دفعاً لتوالي أربع حركات، وتُكْسر في بعض تميم، وتفتح في الباقين(١).

﴿و﴾ تقول: **﴿«ثلاثةَ عشر» إلى «تسعةَ عشرَ»﴾** بتأنيث الجزء الأوّل فقط **﴿في المذكّر﴾**، و **﴿«ثَلاثَ عشرة» إلى «تسع عشرةَ»﴾** بالعكس **﴿في المؤنّث﴾**؛ فالعشرة بعد التركيب ترجع إلى القياس فتؤنَّثُ بالتاء وتُذكَّر بتركها بخلاف «ثلاثة» إلى «التسعة».

وفي «ثمانية عشر» أربع لغاتٍ: فتح الياء كأخواته، وهو أحسن، ثمّ إسكانها، ثمّ حذفها بفتح النون أو كسرها؛ ليدلّ على الياء، كما قد تحذف قبل التركيب أيضاً، فيجري إعرابه على النون كقوله:

٤٤ ـ لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانٌ وَأَرْبَـعٌ، فَـثَغْرُهَا ثَـمَانٌ(٢)

﴿ويستويان﴾ أي المذكّر والمؤنّث **﴿في «عشرين» وأخواتِها﴾** من العقود إلى «تسعين»، وفي «مائة» و«ألف» وفروعهما، **﴿ثمّ﴾** بعد عشرين **﴿تعطف﴾** ثاني جزئي المركّب، وهو العقد، على الأوّل، وهو نيّف بعاطفٍ مذكورٍ؛ **﴿فتقول: «أحدٌ وَعِشرونَ رجلاً»، «وإحدى وعِشرونَ امرأةً»، و«اثنان وعِشرونَ رجلاً»، و«اثنتان وعِشرونَ امرأةً»﴾** بتذكير الجزء الأوّل للمذكّر وتأنيثه للمؤنّث، لكن لا يقال: واحد وواحدة بل أحد وإحدى.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٥٥٧: «وإن جاوز المؤنّث العَشْرَ فزاد واحداً قلت: إحدَىٰ عَشِرَة، بِلُغة تميم، كأنّما قلت: إحدىٰ نَبِقَة، وبِلُغة أهل الحجاز: إحدى عَشْرَةَ، كأنّما قلت: إحدىٰ تَمْرَةَ».

(٢) الرجز لا يعلم قائله، ورد في شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٩٩، وخزانة الأدب ٧: ٣٤٠، وشرح التصريح ٤: ٤٨٠، وشرح التسهيل ٢: ٣١٦، وشرح الكافية الشافية ٢: ١٩٣، والحدائق النديّة ١: ٧٣٠.

وتعكس في ثلاثةٍ إلى تسعةٍ فتقول: **﴿«ثلاثةٌ وعشرونَ رجلاً»، و«ثلاثٌ وعشرون امرأةً»، وهكذا إلى﴾** «تسعةٍ وتسعينَ رجلاً» و **﴿«تسعٍ وتسعينَ امرأةً»﴾**، ثمّ تعطف النيّف على مائةٍ وألفٍ وفروعِهما، تقول: «مائةٌ أو ألفٌ وثلاثُ مائةٍ وثلاثةُ رجالٍ أو ثلاثُ نسوةٍ»، إلّا في التاريخ فإنّه بالعكس كـ«سنة ثمانٍ ومائةٍ وألف»(١).

---

(١) سنة ١١٠٨هـ تاريخ إتمام هذا الشرح كما يدلّ عليه القرائن؛ تقدّم في صفحة ٢٣.

المبنيّاتُ: منها: المضمرُ، وهو مَا وُضِعَ لمتكلّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ سَبَقَ ذكرُهُ ولو حكماً، فإن استقلَّ فمُنفصلٌ وإلّا فمتّصلٌ، والمتّصلُ إمّا مرفوعٌ أومنصوبٌ أومجرورٌ[1]، والمنفصلُ غيرُ مجرورٍ؛ فهذه خمسةٌ، ولا يسوغُ المنفصلُ إلّا لتعذّرِ المتّصلِ، وأنتَ في هاءِ «سلنيه» وشبهِهَا بالخيارِ.

مسألةٌ: قد يتقدّمُ عَلى الجملةِ ضميرُ غائبٍ مفسَّرٌ بها، ويُسمَّى ضميرَ الشأنِ والقصّةِ، ويحسنُ تأنيثُه إن كانَ المؤنَّثُ فيها عمدةً، وقد يستترُ ولا يعملُ فيه إلّا الابتداءُ أو نواسخُهُ، ولا يُثَنَّى ولا يجمعُ، ولا يفسَّرُ بمفردٍ، ولا يتبعُ، نحو: «هُو الأميرُ راكبٌ»، و«هي هندٌ كريمةٌ»، و«إنّه الأميرُ راكبٌ»، و«كانَ الناسُ صِنْفَانِ».

فائدةٌ: ذَكَرَ بعضُ المحقّقينَ عودَ الضميرِ إلى المتأخِّرِ لفظاً ورتبةً في خمسةِ مواضعَ:

إذا كان مرفوعاً بأوّلِ المتنازعَيْنِ وأعمَلْنَا الثانيَ نحوُ: أكرَمَني وأكْرمتُ زيداً، أو فاعلاً في باب «نِعْمَ» مفسَّراً بتمييزٍ، نحو: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، أو مبدلاً منه ظاهرٌ نحو: ضربتُهُ زيداً، أو مجروراً بـ«رُبَّ» على ضعفٍ نحو: رُبَّهُ رجلاً، أو كانَ للشأنِ والقصّةِ كما مَرَّ.

﴿المبنيّاتُ﴾ أنواع، **﴿منها: المضمرُ﴾**.

﴿وَهُوَ مَا﴾ أي اسمٌ **﴿وُضِعَ لمُتكلّمٍ أو مخاطبٍ﴾** حاضرِينَ، **﴿أو غائبٍ سَبَقَ**

---

(١) في بعض نسخ الصمدية: والمتّصل مرفوع ومنصوب ومجرور.

ذِكْرُهُ﴾؛ سواء وُضِعَ لِهذه المفهومات العامّة لِيستعمل في واحد معيّن من أفرادها، كما هو المشهور، أو للأفراد أنفسها ملحوظةً في ضمن تلك المفهومات بوضعٍ واحدٍ عامّ، كما عليه المحقّقون، وسواء سبق مرجع الغائب لفظاً كـ«زيدٌ هُو قائمٌ»، أو معنًى كـ﴿إعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾(١)، أو رتبةً كـ«ضَرَبَ أباه زيدٌ»، وإليهما أشار بقوله: **﴿ولو حكماً﴾**؛ فخرج لفظُ «المتكلِّم» و«المخاطب» و«الغائب» وسائر الأسماء الظواهر؛ لأنّها كلّها غُيَّبٌ وضعت للغائب مطلقاً لا بشرط سبقه.

والترديد(٢) لمنع الخلوّ لا الجمع، فدخل المشترك بين المخاطب والغائب كألف «قاما» و«قُوما»، وواو «قاموا» و«قوموا»، ونون «قُمْنَ» فيهما.

﴿فإن استقلَّ﴾ الضميرُ لفظاً بحيث استعمل منفرداً بلا حاجةٍ إلى اتّصاله بغيره **﴿فمنفصلٌ﴾** كـ«هو» و«إيّاه»، **﴿وإلّا﴾** يستقلُّ كذلك **﴿فمتّصلٌ﴾** بارز كتاء «قمت»، أو مستترٌ وجوباً أو جوازاً كالمنويّ في «قَامَ» و«قُمْ».

﴿والمتّصلُ إمّا مرفوعٌ﴾ محلاً **﴿أو منصوبٌ أو مجرورٌ، والمنفصلُ غيرُ مجرورٍ﴾**؛ فلم يُسْمَعْ إلّا مرفوعاً أو منصوباً؛ **﴿فهذه خمسةُ﴾** أنواعٍ: نوعان للمنفصل وثلاثةٌ للمتّصلِ، ولِكلِّ نوعٍ اثنا عشرَ لفظاً: فالأوّل «ضَرَبَ» إلى «ضَرَبْنا» معلوماً ومجهولاً، والثاني: «ضَرَبَهُ» إلى «ضَرَبَنَا»، والثالث: «غلامه» و«له» إلى «غلامنا» و«لنا»، والرابع «هو» إلى «نحن»، والخامس «إيّاه» إلى «إيّانا».

﴿ولا يسوغُ﴾ استعمالُ **﴿المنفصلِ إلّا لتعذّرِ المتّصلِ﴾**؛ لأنّه أخصر، والغرضُ من وضعِ الضميرِ الاختصارُ؛ فلا يعدلُ عنه إلّا لمانعٍ؛ كتقديمه على عاملِه لغرضٍ؛ لأنّه

---

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا إِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ المائدة: ٨.

(٢) أي الترديد المستفاد من قول المصنّف: «وهو ما وضع لمتكلّم أو مخاطب أو غائب».

إنّما يتّصلُ بآخره كـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1]، أو فصلِهِ عنه بلفظ؛ لذلك[2]، كـ«ما جاء إلّا هو»، أو حذفُ عاملِه كـ«إيّاكَ والأسدَ» للتحذيرِ أي اتّقِ أو احذر، أو كونِهِ غيرَ صالحٍ لاتّصاله به كالحرف والعامل المعنويّ مع ضمير مرفوع نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[3]، و﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾[4]، أو وصفاً مسنداً إلى غيرِ مَا هُوَ لَه كـ«زيدٌ بكرٌ ضاربُهُ هو»، إذا كان الضارب زيداً؛ إذ لو قيل: «زيدٌ بكرٌ ضاربُه» لأفهم العكسَ، بناءاً على جعل الضمير المستتر لـ«بكر» والبارز لـ«زيد» كما هو الظاهر، فالإتيان بالمنفصل دليلٌ على إرادة الأوّل دونَ الثاني، إذ لو أراده لاكتفى بالمتّصل ولم يعدل عنه، مع ظهور المراد منه، فحمل عليه ما لا لبس فيه[5] كـ«زيدٌ فرسُه راكبُه هُوَ»، و«هندٌ بكرٌ ضاربَتُهُ هي» طرداً للباب، بخلاف ما لو كان الخبر فعلاً كـ«زيدٌ بكرٌ يضرِبُه»؛ إذ يكتفى فيه بالمتّصل لقوّة الفعل وإصالته في تحمّل الضمير، وألغزت فيه فقلت:

قُلنا لنحوي على شرعه أَصِّلْ لَنَا الخطَّ مِنْ فَرْعِهِ
مِنْ عَامِلِ الأَسْمَاءِ فِي مُضْمَرِ أَوْلَى بِهِ مِنْ فِعْلِهِ فَارْعِهِ

﴿**وأنتَ في**﴾ كلّ ضمير بعدَ آخر أعرف[6] منه وغير مرفوع كـ﴿**هاء «سَلْنِيهِ» وشبهِها**﴾ و«سَأَلَكَهُ» ﴿**بِالخيارِ**﴾ بين المتّصل؛ للأصل والمنفصل؛ لئلّا يتوالي اتّصالان في فضلتين.

---

(١) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥.

(٢) أي للغرض، والغرض في كليهما الحصر.

(٣) ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِن نِسَائِهِم مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَراً مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ المجادلة: ٢.

(٤) ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ الأنبياء: ٩٢.

(٥) في نسخة «ب»: ما ليس فيه، والصحيح ما في المتن للقرائن.

(٦) «أعرف» صفة «آخر» لا صفة «ضمير»؛ أي: الضمير الآخر أي الأوّل أعرف من الضمير الثاني.

وهما سيّان في ظاهر الأكثر[١]، ورَجَّحَ الوصلَ في التسهيل[٢] والفصلَ فيما يحكى عن الشلوبين[٣]، وهو بعيد، نعم يُرَجَّحُ الفصلُ بالاتِّفاق مع جرّ الأوّل كـ«حبّي إيّاه وإيّاك» أو «حُبُّكَ إيّاه»، مع جواز الوصل لقوله:

٤٥ ـ لَئِن كَانَ حُبِّيك لِي كَاذِباً لَقَدْ كَانَ حُبِّيك حَقّاً يَقِينا[٤]

ويجب الوصل مع رفع الأوّل كذلك كـ«سألتُكَ» و«سألتُهُ»، و«زيدٌ سألَكَ»، إلّا في باب «كان»؛ فإنّ المختار فيه الفصل عند سيبويه[٥]، والوصل عند آخرين[٦] نحو: «كُنْتُهُ» و«كنتُ إيّاهُ».

﴿مسألةٌ:﴾ قد مرّ[٧] أنّه يشترط سبق مرجع الضمير الغائب، لكن **﴿قد يتقدّم على الجملة﴾** الخبريّة **﴿ضميرُ غائبٍ مفسَّرٌ﴾** بالفتح **﴿بها﴾**: بتلك الجملةِ، تفسيراً بعد

---

(١) قال الشارح ﷺ في الحدائق النديّة ٢: ١١: «وظاهر كلامه ـ يعني المصنّف ـ أنّ الاتّصال والانفصال على السواء، وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية، بل قال ابن عقيل: إنّه ظاهر كلام أكثر النحويين»، وقال ابن هشام في الأوضح ١: ٩٩، ١٠٠: «فالأرجح عند الجمهور الفصلُ وعند الناظم والرمّاني وابن الطراوة الوصل».

(٢) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١: ١٤٩: «ويختار اتّصال نحو «هاء» أعطيتكه»، وقال في شرحه: «واتّصاله أجود».

(٣) عمر بن محمّد أبو علي الإشبيلي المعروف بالشَلَوْبين، صنّف تعليقاً على كتاب سيبويه وشرحين على الجزوليّة، وله كتاب في النحو سمّاه التوطئة، مات سنة ٦٤٥هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٢٢٤، ٢٢٥.
ينظر الارتشاف: ٩٣٤، حيث قال: «وقال الأستاذ أبو علي ـ يعني الشلوبين ـ: الانفصال أفصح، وتأوّل كلام سيبويه».

(٤) البيت من المتقارب، لم يعلم قائله، ورد في شرح التسهيل ١: ١٤٩، شرح التصريح ١: ٣٣٩، أوضح المسالك ١: ٩٧، الحدائق النديّة ٢: ١١، وشرح شواهد العيني ١: ٢٨٣. ونقل بدل «حبّيك» في الشطر الأوّل: حبّك، فعلى هذا يكون الشاهد في الشطر الثاني فقط.

(٥) نصّ سيبويه عن العرب أنّ الاتّصال قليل والانفصال كثير: انظر الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٦) انظر رأي الآخرين في الارتشاف: ٩٣٩، ٩٤٠.

(٧) تقدّم في صفحة ٢٥٦.

الإبهام، ﴿ويُسمَّى﴾ مذكَّرُهُ ﴿ضميرَ الشأنِ، و﴾ مؤنّثُهُ ضميرَ ﴿القصّةِ﴾؛ رعايةً للمناسبةِ، لا لأنَّ تذكيرَه باعتبارِ عوده إلى الشأن وتأنيثَه باعتبار عوده إلى القصّة كما توهّم، إذ الضمير إنّما يرجعُ إلى المتعقّل في الذهن لا إلى هذين اللفظين. نعم ناسب التعبير عن ذلك المتعقّل بالأوّل في المذكّر، وبالثاني في المؤنّث كـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(١)، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٢).

وإنّما يجب تفسيره بجملة خبريّة لأنّه بمعنى الشأنِ والقصّةِ، وذلك لا يكون إلّا جملةً متضمّنةً لنسبةٍ تامّةٍ خبريّة، وفيه ألغز من قال:

مـا مُـفْرَدٌ لفظاً ومَـعْنًى مُفْهِمٌ مَـعْنَى كَـلامٍ فِـيهِ لَـفْظٌ ثَـانِ

ويجوز مطلقاً تذكيرُه باعتبار المتعقّل شأناً، وتأنيثه باعتبارِه قصّةً.

﴿و﴾ لكن ﴿يَحسُنُ تأنيثُهُ إن كانَ﴾ في الجملة المفسّرة مؤنّثٌ، ووقع ذلك ﴿المؤنّثُ فيها عمدةً﴾ فاعلاً أو مبتدءاً، وتذكيرُه إن كان فيها مذكّر كذلك.

﴿وقد يستترُ﴾ هذا الضميرُ في «كان» و«كادَ»، ولا يجوز حذفُه؛ إذ يُؤْتَىٰ به لغرض المبالغة فحذفه نقض للغرضِ، إلّا تبعاً لغيره، كما في باب «إن» المخفّفة من المثقّلة نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٣) أي وإنّه، حُذِفَ ضميرُ الشأن تبعاً للنون المحذوفة من «إنّ» المثقّلة.

﴿ولا يَعمَلُ فيه إلّا الابتداءُ أو﴾ أحدُ ﴿نواسِخِهِ﴾؛ فعلاً كان أو حرفاً، ﴿ولا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ﴾؛ لعوده إلى متعقّلٍ واحدٍ يعبّر عنه بالشأن أو القصّة ولو فسّر بجملتين أو جمل.

---

(١) الإخلاص: ١.

(٢) ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ الأنبياء: ٩٧.

(٣) ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ القلم: ٥١.

﴿ولا يُفَسَّرُ بمفردٍ﴾ غيرِ جملةٍ لما مرّ(١).

﴿ولا يتبعُ﴾ بتأكيد أو بدلٍ أو بيانٍ؛ إذ الغرض منه الإبهامُ، أو نعتٍ؛ إذ الضمير لا ينعت، أو منسوقٍ؛ لأنّ هذا الضميرَ مخبرٌ عنه بجملةٍ، ولذا(٢) استغنى عن الرابط؛ لأنّه رابط بنفسه في الجملة، فلو عطف عليه غيرُه شَارَكَهُ في كونه مخبراً عنه بجملةٍ خاليةٍ عن الرابط، وهو ممتنع في غيره.

ولا يُفَسَّر إلّا بأمر عظيم خطير؛ إذ المبالغةُ لا يليقُ بها الحقير.

﴿نحو: «هو الأميرُ راكبٌ»﴾. قال الشيخ ﷺ: كأنّ المخاطب لمّا أُخْبِر بما يوجب الاستفهام عن الشأن من اضطراب الناس وتراكم الركبان سأل، فقال: ما الشأن؟ فقيل: هو الأميرُ راكبٌ، فلا يقال: هو الذبابُ طائرٌ(٣).

﴿و﴾ نحو: ﴿«هي هندٌ كريمةٌ»﴾، ذكر مثالين لما عمل فيه الابتداء، الأوّلُ للمذكّر، والثاني للمؤنّث.

﴿و«إنّه الأميرُ راكبٌ»﴾، لما عَمِلَ فيه حرفٌ ناسخٌ ﴿و﴾ قوله:

٤٦ ـ إذَا مِتُّ ﴿كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ﴾ شَامِتُ
وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ(٤)

لما عَمِلَ فِيهِ فعلٌ ناسخٌ.

---

(١) تقدّم آنفاً في صفحة ٢٥٩.

(٢) في نسخة «ب» بدل «لذا»: إنّما.

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٤٦٥: «تقول مثلاً: «هو الأمير مقبلٌ»، كأنّه سمع ضوضاء وجلبةً، فاستبهم الأمر فسأل: ما الشأن؟ فقيل: هو الأمير مقبل أي الشأن هذا ... فلا يقال مثلاً: هو الذباب يطير».

(٤) البيت من الطويل للعجير السلولي، ورد في الكتاب ١: ٧١، خزانة الأدب ٩: ٧٥، الأزهية: ١٩٠، شرح التسهيل ١: ١٦٢، الجمل في النحو ١: ١٤٥، همع الهوامع ١: ٢٧٤، أسرار العربيّة: ١٣٦، شرح الأشموني ١: ١١٧، اللمع في العربيّة: ١٢٢، الحدائق النديّة ٢: ١٧، ومعجم شواهد العربيّة: ٢٨١.

﴿**فائدةٌ: ذَكَرَ بعضُ المحَقِّقينَ**﴾، وهو الشيخ رحمه الله[١] ﴿**عـودَ الضـميرِ**﴾ الغـائب ﴿**إلى**﴾ المرجعِ ﴿**المتأخّر**﴾ عنه ﴿**لفـظاً ورتـبةً فـي خـمسةِ مـواضـعَ: إذا كـانَ**﴾ الضميرُ ﴿**مرفوعاً بأوّل**﴾ العاملينِ ﴿**المتنازِعينِ**﴾ على اسمٍ ظاهرٍ بعدهما ﴿**وأَعمَلْنا الثانيَ**﴾ وفاقاً للبصريّة[٢] ﴿**نحوُ: «أكرَمَني وأكرمتُ زيداً»**﴾؛ ففي «أكرمني» حـينئذٍ ضميرٌ مرفوعٌ لـ«زيد»، وهو متأخّر عنه لفظاً وهو ظـاهرٌ، ورتـبةً لأنّـه مـفعولٌ لفـعلٍ متأخّرٍ، فرتبتُهُ متأخّرةٌ عن الفعل فضلاً عن الضمير المتقدّم.

﴿**أو**﴾ كان الضميرُ ﴿**فاعلاً في باب «نِعْمَ»**﴾ و«بِئْسَ» ﴿**مفسَّراً بتمييز**﴾ على قاعدةِ الباب ﴿**نحو: «نِعْمَ**﴾ أو سَاءَ ﴿**رجلاً زيدٌ»**﴾؛ فالفاعل ضميرٌ مستترٌ مبهمٌ يفسِّرُه التمييز للمتأخّر لفظاً ورتبةً على المشهور، فـ«زيد» هو المخصوص بالمدح أو الذمّ، وقـيل: هو مبتدأ، فالمرجع مقدّم رتبةً، وقيل: هو الفاعل فلا ضمير[٣].

﴿**أو**﴾ كان الضمير ﴿**مبدلاً منه**﴾ اسمٌ ﴿**ظاهرٌ**﴾ يفسِّرُه ﴿**نحوُ: «ضربتُهُ زيـداً»**﴾؛ فالضمير المنصوب في «ضربته» يعود إلى بدله «زيداً» المتأخّر لفظاً ورتبةً.

---

(١) ذكر الرضيِ رحمه الله بعض المواضع في ضمن المثال في «رُبَّه رجلاً» و«نِعْمَ رجلاً»، وبعده قال: «وقريبٌ منه ضميرٌ يبدل منه مفسِّره نحو: «مررت به زيدٍ» إذا لم يؤت بالبدل إلّا للتفسير، وبعده عدَّ ضمير الشأن والقصّة، ثمَّ قال: «وأمّا تأخّرُ المفسِّر في باب التنازع نحو: «ضربني وضربت زيداً» على مذهب البصريّين فالحقّ أنّه بعيدٌ؛ لأنَ مجوِّزَ تأخير المفسِّر لفظاً ومعنًى: قصدُ تفخيم المفسَّر مع الإتيان بالمفسِّر؛ لمجرّد التفسير بلا فصل كما في «نِعْمَ رجلاً زيدٌ»، أو قصد التفخيم مع اتّصال المفسِّر كما في ضمير الشأن، والثلاثةُ في ضمير التنازع معدومةٌ، أعني قصدَ التفخيم والإتيان بالمفسِّر لمجرَّد التفسير واتّصاله بالضمير، فضَعُفَ، فمن ثَمَّ حذف الكسائي الفاعل في مثله»؛ شرح الرضي على الكافية ٢: ٤٠٦، ٤٠٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢: ٩٤، شرح الرضي على الكافية ١: ٢٠٤، أوضح المسالك ٢: ١٩٨، ارتشاف الضرب: ٢١٤٢، وغيرها.

(٣) انظر مغني اللبيب ٢: ٦٣٥، وارتشاف الضرب: ٢٠٤٨.

﴿أو﴾ كان الضميرُ ﴿مجروراً بـ«رُبَّ»﴾ الجارّةِ ﴿على ضعفٍ﴾ وشذوذٍ، ولذا عُدَّ «رُبَّ» في حروف الجرّ ممّا يختصّ بالمظهر ﴿نحو: «رُبَّهُ رجلاً»﴾، ولذا يجب إفرادُه وتذكيرُه عندَ البصريّةِ، خلافاً للكوفيّة[1]؛ حيث أوجبوا مطابقةَ التمييز نحو: «رَبَّـها امرأةً» و«رُبَّهَمُ رجالاً».

﴿أو كان﴾ الضميرُ ﴿لِلشأنِ والقصّةِ، كما مرّ﴾[2]؛ لرجوعه إلى الجملة المفسّرة المتأخّرة لفظاً ورتبةً، لأنّها خبر له بناءاً على ظاهرِ تفسيرها له، وإلّا فالتحقيق رجوعه إلى متعقّلٍ في الذهنِ في سؤالٍ مقدّرٍ، كما مرّ[3].

وذكروا عود الضمير إلى المتأخّر لفظاً ورتبةً في مواضعَ أخر غير مشهورة:

الأوّل: المخبر عنه بمفرد متأخّر يفسّره كقول الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[4]، وقولهم: «هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلَ مَا حَمَلْتَ»[5] إن جعلته جملتين.

الثاني: المميَّزُ بتالِيهِ في غير بابِ «نِعْمَ» و«رُبَّ» نحو: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[6]؛ قالهما الزمخشري[7].

---

(١) ينظر المذاهب في الارتشاف: ١٧٤٨، ومغني اللبيب ٢: ٦٣٨.

(٢) تقدّم في صفحة ٢٥٨.

(٣) تقدّم في صفحة ٢٥٩.

(٤) ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ الأنعام: ٢٩.

(٥) الظاهر هذا صدر بيت من المتقارب وقائله عليّ بن الجهم؛ ديوانه: ١٧٢، وأصله:

هي النفسُ تحمل ما حُمِّلت ... [وللدهر أيامٌ تَجُورُ وتَعْدِلُ]

ينظر مغني اللبيب ٢: ٦٣٦، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ٣: ٣٢.

(٦) ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظاً ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ فصّلت: ١٢.

(٧) قال الزمخشري الموردَ الأوّلَ في الكشّاف ٣: ٣٢: «هذا الضمير لا يعلم ما يعنى به إلّا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إنِ الحياةُ إلّا حياتنا الدنيا، ثمّ وضع «هي» موضع الحياة لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها. والموردَ ⇐

الثالث: ضمير مفعولٍ اتَّصَلَ بفاعلٍ مقدّمٍ كـ«ضَرَبَ أخوه زيداً» عند الأخفش وابن جنّي[١]؛ حيث جوّزاه لشواهدَ شعريّةٍ كثيرةٍ، وقصّره الجمهور على الضرورة.

فريدةٌ: يقع بين المبتدأ وخبره مع الناسخ وعدمه ضميرٌ مرفوع منفصلٌ مطابقٌ للمبتدأِ مفيدٌ للتوكيدِ والحصرِ، وأنّ ما بعده خبر لا نعت، ويسمّى فصلاً؛ لفرقِهِ بينهما واعتماداً لاعتمادِهم عليه في ذلك. ولابدّ من تعريفِ الخبرِ أو امتناعِهِ من «أل» نحو: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٢]، و ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ﴾[٣]؛ فإن دخله لام الابتداء فهو مبتدأ مستقلٌّ وَلَمْ يَكُنْ فصلاً نحو: «إنّ زيداً لهو قائمٌ»، و ﴿إِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾[٤]، فإن كان من الضمائر المشتركةِ بين المرفوعِ والمجرورِ جاز كونُ اللّامِ جارّةً فينقلب الضمير معها خبراً لما بعده نحو: «إنّ الزيدَيْنِ لَهُمَا غُلاَمَانِ»، فالمعنى على الأوّل أنّ الزيدَين غلامان للغير، وعلى الثاني العكس[٥]. وقلت مُلغزاً فيه:

بيِّن لَنَا مَجْرُورَ حَرفٍ إن غَدَا ... في حليةٍ مِنْ رَفْعِهِ بِالابتِدَا
على العكسِ مِن مَفْهُومِهِ والـ ... حرفُ توكيدٌ إذن للمبتدأ

⇐ الثانيَ في ٣: ٤٤٧: «يجوز أن يرجع الضمير فيه إلى السماء على المعنى كما قال: طائعين، ونحوه: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٌ﴾، ويجوزُ أن يكون ضميراً مبهماً مفسَّراً بـ«سبع سموات»، والفرق بين النصبين أنّ أحدهما على الحال، والثاني على التمييز. وانظر تضعيف كلامه في الحدائق النديّة ٢: ٢١.

(١) أجازه الأخفش وأبو الفتح ابن جنّي وأبو عبدالله الطوال وابن مالك: انظر شرح التسهيل ١: ١٥٧، ومغني اللبيب ٢: ٦٣٩، والخصائص ١: ٢٩٤، والارتشاف: ٩٤٣.

(٢) ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة: ٥ و... .

(٣) ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً﴾ الكهف: ٣٩.

(٤) الصافّات: ١٦٥.

(٥) يعني للزيدين غلامان.

ومنها: أسماءُ الإشارةِ، وهي مَا وُضِعَ لمشارٍ إليه محسوسٍ، فللمفردِ المـذكَّرِ: «ذَا»، ولمـثنّاه: «ذَانِ» مـرفوعَ المـحلّ، و«ذَيْـنِ» مـنصوبَهُ ومجرُورَهُ، و(إنّ هَذَانِ لَسَاحِرَان)[1] مـتأوّلٌ، وللـمؤنّثِ «تـا» و«ذي» و«ذه» و«تـي» و«تِـه»، ولمـثنّاه «تَـانِ» رفـعاً و«تَـيْنِ» نـصباً وجـرّاً، ولـجمعِهما «أولاء» مدّاً وقصراً، وتدخلُهَا «ها» التنبيه، وتـلحقُهَا كـافُ الخطابِ بلا لامٍ للمتوسِّطِ، ومعَهُ للبعيدِ، إلّا في المثنّى والجمعِ عندَ مَن مَدَّهُ، وفي مَا دَخَلَه حرفُ التنبيهِ.

﴿ومنها: أسماءُ الإشارةِ، وهي مَا وُضِع لمشارٍ إليه محسوسٍ﴾؛ لِيُشَارَ بـه إليـه إشارةً حسّيّةً، كما هو المتبادِرُ؛ فلا نقضَ بغيرها من المعارف، فلو استعملت في غير محسوس نحو: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ﴾[2] فمَجَازٌ.

فإن قيل تعريفه بالمشار إليه دورٌ، أُجيب بوجوه:

الأوّل: أنّ المراد بالحدِّ؛ المعنى اللغوي وبالمحدود: العرفي.

الثاني: أنّ اسم الإشارة كالعلم الجنس ألفاظٌ مخصوصَةٌ لِغَلَبَةٍ فيها، فلا يُرادُ مـعناه الإضافيّ كـ«عبدالله» علماً.

الثالث: ما قيل من أنّ المراد بكلٍّ من الحدِّ والمحدودِ معناه اللغوي، وغايتُهُ توقّف معرفة المحدود على معرفة جزئه البديهيّ التصوّر؛ فلا دَوْرَ؛ لعدم العكس.

﴿فللمفردِ المذكّرِ «ذا»، ولمثنّاه «ذانِ»﴾ حال كـونه ﴿مرفوعَ المحلِّ، و«ذَيْنِ»﴾

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ الأنعام: ٩٥ وباقي السور.

حال كونهِ ﴿منصوبَهُ ومجرورَهُ﴾؛ فليس الألفُ والياءُ علامتينِ للإعراب، ولا الياء منقلباً عن الألف كما في المثنّى المعرب، بل كلٌّ منهما أصلٌ موضوعٌ ليس فرعاً عن الآخر، فهو يختلف للدلالة على معانٍ مختلفةٍ، لكنّ الاختلافَ مستندٌ إلى الواضعِ حيثُ وَضَعَ لكلِّ معنًى لفظاً مستقلّاً؛ بياناً للمرادِ، لا إلى العوامل؛ فهو معها لا بها[1]، وفيه ألغز مَنْ قالَ:

وأيّ مبنيٍّ بهِ تَلاعَبَتْ ... عَوامِل إرادةَ البَيَانِ

﴿و﴾ أمّا ﴿(إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ)[2]﴾ فيمن شدّد «إنّ»[3]، فليس «هذان» بالألف اسماً لـ«إنّ»، بل هو ﴿متأوّلٌ﴾ بوجوهٍ:

الأوّل: «إنّ» حرفُ جوابٍ بمعنى «نعم»، فما بعدَه مبتدأٌ وخبرٌ.

الثاني: هي حرف ناسخٌ، اسمُهُ ضميرُ شأنٍ مقدّر.

ورُدّ الوجهان بأنّ اللّامَ المؤكّدةَ لا تدخل خبرَ المبتدأِ، ويأتي جوابه في حديقة المفردات[4].

الثالث: أنّ «هذان» اسمُ «إنّ» على لغةِ مَن جَعَلَ المثنّىٰ بالألف دائماً[5].

وفيه أنّ تلك اللغة في المعرب، وقيل: اجتمعت في «هذان» ألفان: أصليّةٌ وزائدةٌ

---

(١) أي التغيير مع العوامل لا بسبب العوامل.

(٢) ﴿قَالُوا إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ﴾ طه: ٦٣.

(٣) قرأ نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائي من السبعة بتشديد نون «إنّ» وأبو عمرو وابن كثير وحفص بتخفيفه: تنظر معجم القراءات القرآنيّة ٤: ٨٩.

(٤) سيأتي في صفحة ٥٣١، حيث أجاب بأنّ اللام زائدةٌ لا ابتدائيّة أو داخلةٌ على خبر مقدّر أي: لهما ساحران.

(٥) هكذا لغة خثعم؛ ينظر شرح التصريح ١: ٤٠٣: فإنّهم لا يقلبون ألف المثنّى ياءاً في حالتي النصب والجرّ.

للتثنية، فحذفت إحداهما للساكنين؛ فمن جعل المحذوفةَ هي الثانيةَ قال ببنائه؛ لأنَّ ألف «هذا» لا يقبلُ التغيّر، ومن جعلها الأُولى أعربه رفعاً بألف التثنية، ونصباً وجرّاً بياءٍ منقلبةٍ منها.

قلت: وعليه يتمشّى تلك اللغةُ، لكنَّ القائلَ ببنائه لا يقول بذلك، فالقول بالبناء عليه بناءٌ بلا أساسٍ وانحراف عن القياس.

﴿**وللمؤنّث**﴾ المفرد ﴿«**تا**» و«**ذي** و«**ذه**»﴾ بإسكان الهاء أوكسرها بلا ياء، ﴿و«**تي**» و«**ته**»﴾ كـ«ذه» في الوجهين. ﴿**ولمثنّاه** «**تان**» **رفعاً**، و«**تَينِ**» **نصباً وجرّاً**﴾ كـ«ذان» و«ذين». ﴿**ولجمعِهِمَا**﴾ أي المذكّرِ والمؤنّثِ ﴿«**أُولاء**» **مدّاً**﴾ في الحجاز بكسر الهمزتين[1]، وقد تضمّان فيكتب بالألف. ﴿**وقصراً**﴾ في «نجد»؛ فيكتب بالياء[2].

وهو للعاقل غالباً، ومن غيرهِ قليل، قولُهُ:

٤٧ ـ **[ذُمَّ المنازلَ بَعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَىٰ] وَالْـعَيْشَ بَـعْدَ أُولٰـئِكَ الأَيَّـامِ**[3]

وقد يقال: «أولاء» بإشباع ضمّ الهمزة الأُولى، و«هُلاء» بقلبها هاءاً.

﴿**و**﴾ أسماءُ الإشارةِ قد ﴿**تدخلها** «**ها**» **التنبيهُ**﴾ كـ«هـذا» و«هـاتان» و«هٰـؤلاء»، ﴿**وتلحقُهَا كافُ الخطابِ**﴾ الحرفيّة المتصرّفة تصرُّفَ الاسميّةِ غالباً، ومن غيره:

---

(١) هذا لكن قال الشارح ﷺ في الحدائق النديّة ٢: ٣٠: «والهمزة الأولى مضمومةٌ والأخيرةُ مكسورةٌ».

(٢) قال ابن هشام في الأوضح ١: ١٣٤، والشيخ خالد الأزهري في شرحه ١: ٤٠٤: «ولجمعهما في التذكير والتأنيث «أولاء» حال كونه ممدوداً عند الحجازيّين نحو: «هؤلاء القوم» و«هؤلاء بناتي»، مقصوراً عند أهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة وأسد، ذكر ذلك الفرّاء في لغات القرآن ولم يخصّه بتميم، كما قال الموضح في حواشي التسهيل ومن خطّه نقلت». ونجد قبيلةٌ عدنانيّة.

(٣) هذا البيت من الكامل لجرير بن عطيّة في ديوانه برواية «الأقوام» بدل «الأيّام»: ٥٥١، ورد في خزانة الأدب ٥: ٤١٣، ٤١٤، المفصّل: ١٨٠، ٤٩٥، المقتضب ١: ١٨٥، شرح ابن عقيل ١: ١٣٢، شرح التصريح ١: ٤٠٥، أوضح المسالك ١: ١٣٤، والحدائق النديّة ٢: ٣٠.

﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[١]. وتُبَيِّنُ حالَ المخاطبِ تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، **﴿بلا لامٍ للمتوسّط﴾** كـ«ذَاكَ» و«تَاكَ»، **﴿ومعه للبعيد﴾** في الحجاز كـ«ذلك» و«تلك»، **﴿إلّا في المثنّى والجمع عند مَن مَدَّهُ، و﴾** إلّا **﴿في ما دَخَلَه حرفُ التنبيهِ﴾**، فلا لام للبعيد في هذه الثلاثةِ، وتميمٌ لا يأتون باللّامِ مطلقاً[٢].

ويشار بما مَرَّ إلى الزمان والمكان وغيرهما، ويختصّ بالمكان «هُنَا» و«هَاهُنَا» للقريب، و«هُنَاكَ» و«هاهُنَاكَ» للمتوسّط، و«هُنَالِكَ» و«ثَمّ» بفتح المثلّثة، و«هَنَّا» بفتح الهاء وكسرها مع التشديد، و«هنّت» للبعيد.

وقال الشيخ: قد يُرادُ بـ«هنا» و«هناك» و«هنالك» الزمانُ، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[٣] أي حينئذٍ[٤].

---

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ المجادلة: ١٢.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ١: ٢٣٥: «وزعم الفرّاء أنّ ترك اللام لغة تميم».

(٣) ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً﴾ الكهف: ٤٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢: ٤٨٤.

ومنها: الموصولُ، وهو حرفيٌّ واسميٌّ، فالحرفيُّ كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مَعَ صِلَتِهِ بالمصدرِ. والمشهورُ خمسةٌ: «أنّ» و«أنْ» و«ما» و«كَي» و«لَوْ»، نحو: (أَوَلَمْ يكفِهِمْ أنّا أنزلْنا)(١)، و(أنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم)(٢)، و(بِمَا نَسُوا يَومَ الحِسَابِ)(٣)، و(لِكَيْ لا يكونَ عَلَى المُؤْمِنينَ حَرَجٌ)(٤)، و(يَوَدُّ أَحَدُهم لَوْ يُعَمَّرُ)(٥).

تكميلٌ: والموصولُ الإسميُّ ما افتَقَرَ إلى صلةٍ وعائدٍ، وهو: «الذي» للمذكّرِ، و«الّتي» للمؤنّثِ، ولمثنّاهما: «اللذان»، و«اللتان» بالألف إن كانا مرفوعَي المَحَلِّ، وبالياء إن كانا منصوبَيْه أو مجرورَيْه، و«الأُلىٰ» و«الّذِينَ» مطلقاً لجمع المذكّر، و«اللّائي» و«اللّاتي» و«اللواتي» لجمع المؤنّث، و«مَنْ» و«ما» و«أل» و«أيّ» و«ذو»، و«ذَا» بعدَ «ما» و«مَنْ» الاستفهاميّتينِ للمذكّرِ والمؤنّثِ.

مسألةٌ: إذا قلتَ «ماذا صَنَعتَ» و«مَن ذَا رأيتَ» فـ«ذا» موصولةٌ، و«مَا» و«مَنْ» مبتدءانِ، والجوابُ رفعٌ، ولك إلغاؤُهَا فهما مفعولانِ، وتركيبُهُمَا معهَا، بمعنى أيّ شيء وأيّ شخص، فالكلُّ مفعولٌ. والجوابُ على التقديرينِ نصبٌ، وقِسْ عليه نحوَ: مَاذَا عَرَضَ؟ ومن ذا قَامَ؟ إلّا أنّ الجوابَ رفعٌ مطلقاً.

---

(١) العنكبوت: ٥١.

(٢) البقرة: ١٨٤.

(٣) ص: ٢٦.

(٤) الأحزاب: ٣٧.

(٥) البقرة: ٩٦.

﴿ومنها: الموصولُ، وهو﴾ نوعانِ: ﴿حرفيٌّ واسميٌّ، فالحرفيُّ كُلُّ حرفٍ﴾ مصدريٍّ ﴿أُوِّلَ مَعَ صِلَتِهِ﴾ أي معمولِه المتّصلِ به ﴿بالمصدرِ﴾، ولا عائدَ له؛ إذ لا يَعُودُ ضميرٌ إلى حرفٍ.

﴿والمشهورُ﴾ منهُ ﴿خمسةٌ﴾، وهي: ﴿«أنّ»﴾ المفتوحةُ المشدّدةُ المشبّهةُ بالفعلِ. وصلتُه جملةٌ اسميّةٌ تتأوّل بمصدر الخبر كما مرّ[1].

﴿و«أَنْ»﴾ المفتوحة الناصبة للمضارع. وصلتُها فعلٌ متصرّفٌ مضارعٌ أو ماضٍ، وقيل: أو أمر[2].

﴿و«ما»﴾ المصدريّةُ. وصلتُهَا فعلٌ متصرّفٌ غيرُ الأمرِ، وقيل: أو جملة اسميّة غيرُ مصدَّرةٍ بحرفٍ، على قلّةٍ، وهو مختار الشيخ[3]؛ لقوله عليه السلام: «بَقَوْا فِي الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ»[4]، وهي ظرفيّة أو غيرها، وقد سبقنا في «مادام»[5].

﴿و«كَي»﴾ الناصبة، وصلتها المضارع.

---

(١) تقدّم في صفحة ١٢٢.

(٢) قائله سيبويه حيث قال في الكتاب ٣: ١٦٢: وأمّا قوله: «كتبت إليه أن إفعل» و«أمرته أن قم» فيكون على وجهين: على أن تكون «أن» التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصلُ «الذي» بـ«تفعل» إذا خاطبت، حين تقول: «أنت الذي تفعل»؛ فوصلت «أن» بـ«قم»، لأنّه في موضع أمر كما وصلت «الذي» بـ«تقول» وأشباهها إذا خاطبتَ، والدليل على أنّها تكون «أن» التي تنصب أنّك تدخل الباء فتقول: «أوعزت إليه بأن افعل» فلو كانت «أي» لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء، والوجه الآخر أن تكون بمنزلة «أي».

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٤: ٤٤١: «وصلة «ما» المصدريّة لا تكون عند سيبويه إلّا فعليّةً، وجوّز غيره أن تكون اسميّةً أيضاً وهو الحقّ، وإن كان ذلك قليلاً، كما في نهج البلاغة: «بقوا في الدنيا ما الدنيا باقيةٌ»».

(٤) يقول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: «ثمّ عمرتم في الدنيا ما الدنيا باقيةٌ» ١: ١٠٢؛ تحقيق وشرح الشيخ محمّد عبده.

(٥) تقدّم في صفحة ١١٥.

﴿ و«لَوْ» ﴾ على الخلاف ولم تثبت مصدريّتها عند الأكثر، وتوصل عند مُثْبِتِهَا بفعلٍ متصرّفٍ غيرِ الأمرِ[١].

﴿ نحو: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)[٢] ﴾ أي إنـزالُـنَا إيّـاه، و«بـلغني أنّك مـنطلقٌ» أي انطلاقُكَ، أو «أنّك زيدٌ أو في الدارِ»، أي: كونُك زيداً واستقرارُك فيها.

و ﴿ (أَنْ تَصُومُوا) ﴾ أي صومُكُم ﴿ (خَيْرٌ لَكُم)[٣] ﴾، و ﴿ لَوْلاَ أَن مَنَّ اللّهُ عَلَيْنَا ﴾[٤] أي مَنُّهُ. وحكى سيبويه: «كتبت إليه بأن قم»[٥] أي بالقيام.

و ﴿ (بِمَا نَسُوا) ﴾ أي نسيانهم ﴿ (يَوْمَ الْحِسَابِ)[٦] ﴾، و (لِكَيْ لاَ يكونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ)[٧] ﴾ أي لعدمِ كونِ حرجٍ، و«أسلمت كَي أدخل الجنّة» أي لدخولها.

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٤: ٤٤٢: «ومنها: «لو» إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمنّى ...، وصلتها كصلة «ما» إلّا أنّها لا تنوب عن ظرف الزمان». وقال ابن هشام في مغني اللبيب ١: ٣٥٠: «وأكثرهم لم يُثبِتْ ورودَ «لو» مصدريّةً، والذي أثبته، الفرّاء وأبو علي وأبوالبقاء والتبريزي وابـن مـالك»، وانـظر الجـنى الداني: ٢٨٨.

(٢) ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّـا أَنـزَلْنَا عَـلَيْكَ الْكِـتَابَ يُـتْلَىٰ عَـلَيْهِمْ إِنَّ فِـي ذٰلِكَ لَـرَحْمَةً وَذِكْـرَىٰ لِـقَوْمٍ يُـؤْمِنُونَ ﴾ العنكبوت: ٥١.

(٣) ﴿ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنْكُم مَرِيضاً أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ١٨٤.

(٤) ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلاَ أَن مَنَّ اللّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ القصص: ٨٢.

(٥) كتاب سيبويه ٣: ١٦٢ ـ ١٦٤.

(٦) ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللّـهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ ص: ٢٦.

(٧) ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذي أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللّـهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَـراً زَوَّجْـنَاكَـهَا لِكَـيْ لاَ يَكُـونَ عَـلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً وَكَانَ أَمْرُ اللّهِ مَفْعُولاً ﴾ الأحزاب: ٣٧.

﴿و (يودّ أحدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)[١]﴾ أي تعميره ألف سنة، وقيل: «لو» فيه شرطيّةٌ على حذفِ الجوابِ ومفعولِ «يودّ» أي يودُّ التعميرَ، ولو يُعَمَّر لَسَرَّهُ ذلك، ولا يخفىٰ تكلّفه[٢].

﴿تكميلٌ: والموصولُ الإسميُّ ما﴾ أي اسم: ﴿افتَقَرَ إلى صلةٍ و﴾ ضمير فيها ﴿عائدٍ﴾ عليه، رابط بينهما.

والصلة جملةٌ خبريّةٌ فعليّةٌ أو اسميّةٌ معهودةٌ كـ«جاء الذي أعطيتُه» إذا كان الإعطاء معلوماً للمخاطب، أو مبهمةٌ للتهويل والتفخيم كـ﴿غَشِيَهُم مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[٣]، وإمّا صفةٌ محضةٌ دالّةٌ على الحدثِ كاسم الفاعل والمفعول؛ لأنّهما بمعنى الفعل، وتختصّ بـ«أل» نحو: «الضارب»؛ إذ أصله «أل ضَرَبَ» بمعنى الذي ضَرَبَ، فكَرِهُوا دخولَ «أل» المشابهةِ لفظاً لـ«أل» الحرفيّة الخاصّة بالاسم على الفعل، فجعلوه معلوماً بصورة اسم الفاعل، ومجهولاً بصورة اسم المفعول تحرّزاً عن ذلك، فلو استعملا للثبوت نحو: «الطالق» و«الضامر»[٤]، أو غلبت اسميّتهما كـ«حارث» و«منصور» عَلَمينِ، لم يَقَعا صلةً؛ لخروجهما عن معنى الفعل، كالصفة المشبّهة واسم التفضيل، فـ«أل» فيها حرفُ تعريفٍ لا اسم موصول، وتوصل «أل» شاذّاً بالمضارع كقوله:

---

(١) ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ البقرة: ٩٦.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١: ٣٥٠: «ويقول المانعون [يعني المانعين مجيء «لو» مصدريّةً] في نحو: ﴿يودّ أحدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾: إنّها شرطيّةٌ وإنّ مفعول «يودّ» وجواب «لو» محذوفان، والتقدير: يودّ أحدهم التعمير لو يعمّر ألف سنةٍ لَسرّه ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلّف».

(٣) ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُم مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ طه: ٧٨.

(٤) الضامر، ضمر الفرس ضموراً من باب قعد وضمُر ضُمراً مثل قرب قرباً: دقّ وقلّ لحمُهُ فهو ضامرٌ: المصباح المنير «ضمر».

٤٨ ـ مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرضَىٰ حُكُومَتُهُ [وَلاَ الأَصيلِ ولا ذِي الرأيِ والجَدَلِ](١)

وبالظرف كقوله:

٤٩ ـ مَنْ لا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى المَعَه [فَهْوَ حَرٍ بعيشةٍ ذَاتِ سِعَهْ](٢)

وبالجملة الاسميّة كقوله:

٥٠ ـ مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ [لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بني مُعَدٍّ](٣)

ولا يقع الموصول جزءاً من كلامٍ إلّا بصلته، فهو المستحقّ للإعراب وهي مِن قيوده وتتمّته، ولذا عَدُّوا جملةَ الصلةِ ممّا لا محلّ له من الإعراب، كما يأتي(٤)، إلّا أنّهم أعربوا صلة «أل» بإعراب «أل» لأنّها لعدم استقلالها لفظاً كانت كالجزءِ مِن لفظ صلتِهَا كـ«أل» الحرفيّة فأُجريت مُجَراها، ولأنّ صلتَهَا مفردةٌ لفظاً وإن كانت بمعنى الجملةِ، فلابدّ لها من إعرابٍ، وإذ لا إعراب لها أُعربت بإعراب ما هي قيدٌ له وهو الموصول، وقد أُلغِزَ فيه فقيل:

حَاجَيْتُكُمْ لِتَخْبَرُوا مَا اسْمَانِ وَأوّلُ إعْرَابُهُ فِي الثّاني
وَذَاكَ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالِ هَا هُوَ لِلنَّاظِرِ كَالْعَيَانِ

---

(١) البيت من البسيط نسب إلى الفرزدق في لسان العرب ٦: ٨، مادّة «أمس» و١٢: ٥٦٥، مادّة «لوم» وليس في ديوانه، ورد في شرح التصريح ١: ١٦١، شرح الشذور: ١٦، الدرر اللوامع ١: ٦١، وشرح الأشموني ١: ١٥٦، ١٥٧، ومعجم شواهد العربيّة: ٤٠٦.

(٢) الرجز غير منسوب لأحدٍ، ورد في خزانة الأدب ١: ٥٢، مغني اللبيب ١: ٧٢، شرح ابن عقيل ١: ١٦٠، شرح التسهيل ١: ١٩٨، همع الهوامع ١: ٣٣٣، الجنى الداني: ٢٠٣، الحدائق النديّة ٢: ٥٣، شرح ألفية السيوطي: ٦٩.

(٣) الرجز لا يعلم قائله، ورد مستشهداً به في خزانة الأدب ٥: ٤٦١، شرح الكافية الشافية ١: ١٢٧، مغني اللبيب ١: ٧٢، شرح التسهيل ١: ١٩٨، شرح ابن عقيل ١: ١٥٨، همع الهوامع ١: ٣٣٣، الجنى الداني: ٢٠١، شرح ألفية السيوطي: ٦٩.

(٤) سيأتي في صفحة ٤٨٩.

وقوله: «للناظر» تلويح إلى المطلوب.

﴿**وهو**﴾ أي الموصول الاسمي: ﴿**«الَّذي» للمذكّر**﴾ المفرد العالِم وغيره نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ﴾(١)، ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾(٢).

﴿و**«الّتي» للمؤنّث**﴾ كذلك نحو: ﴿قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾(٣)، و﴿قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾(٤) ويُصغَّرُ على «اللتيّا»، يقال: «فَعَلَ بَعْدَ اللتَيَّا والَّتِي»، ويراد بَعْدَ صِغَرِ الأمرِ وكِبَرِه أي بعد مشقّةٍ، وينسلخان حينئذٍ عن الموصوليّة فلا حاجةَ إلى صلةٍ، وقيل: يراد بهما الداهيةُ، وألغزهما بعضهم فقال:

وما اللّذان جُرّدا مِن صلةٍ ... لكِنْ هُمَا فِي الأَصْلِ مَوْصُولانِ

وقد يُفَسَّرُ بما حكاه بعضُ النُّحاة: «جاءني الذي والتي» أي الرجالُ والنساءُ، من غير قصد صلةٍ.

﴿**ولِمُثنّاهما: «اللّذانِ» و«اللّتانِ» بالألف إن كانا مرفوعَي المَحَلّ، و**﴾ «اللّذينِ واللّتينِ» ﴿**بالياءِ إن كانَا منصُوبَيْهِ أو مجرورَيْهِ**﴾ كـ«ذانِ» و«ذينِ»، وكان قياس تثنيتهما وجمعها «اللّذيان» و«اللّتيان» باثبات الياء كـ«قاضِيَان»، و«ذيان» و«تيان»(٥) بقلب الألف ياءاً كـ«فتيانِ»، لكنّهم حذفوا أواخرَها فرقاً بينَ المعربِ والمبنيِّ، كما فرّقوا في المصغّر، فقالوا: «اللّذيّا» و«اللّتيّا» و«ذَيّا» و«تَيّا» بفتح الأوّل، وتعويض ضمّه بألف في

---

(١) النجم: ٣٧.

(٢) الواقعة: ٦٨.

(٣) ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ المجادلة: ١.

(٤) ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُل لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ البقرة: ١٤٢.

(٥) من أسماء الإشارة.

الآخر، وقيل: بعض العرب يجمع بينهما، وتميمٌ وقيسٌ يشدّدون نونَهُمَا عِوَضاً عن المحذوف، أو تأكيداً للفرق[١]، وقيل: للبعد في اسم الإشارة، ولا يختصّ ذلك بحال الرفع خلافاً للبصريّة[٢]، فقد قُرِئَ في السبع: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّـذَيْنِ﴾[٣]، و﴿إِحْدَىٰ ابْـنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾[٤] بالتشديد، كما قرئ به: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾[٥]، ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَان﴾[٦][٧].

وبلحارث[٨] وبعض ربيعة[٩] يحذفون نون «اللذان» و«اللتان» دون «ذان» و«تان»؛

---

(١) قال الشيخ خالد في شرح التصريح ١: ٤٢٠: «وحيث ثُنِّي الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفّف النون فيهما، وتميمٌ وقيسٌ تشدّدُ النونَ فيهما تعويضاً من المحذوف منهما، وهو الياء في «الذي» و«التي» والألف في «ذا» و«تا»، أو تأكيداً للفرق بين تثنية المبنيّ والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف».

(٢) أي لا يختصّ ذلك التشديد بحالة الرّفع عند الكوفيّين، بل يكون فيها وفي حالتي الجرّ والنصب خلافاً للبصريّين في زعمهم أنّ التشديد مختصّ بحالة الرفع.

(٣) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَـا الَّـذَيْنَ أَضَـلاَّنَا مِـنَ الْـجِنِّ وَالْإِنسِ نَـجْعَلْهُمَا تَـحْتَ أَقْـدَامِـنَا لِـيَكُونَا مِـنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ فصّلت: ٢٩.

(٤) ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَىٰ ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِـجَجٍ فَـإِنْ اتْـمَمْتَ عَشْـراً فَـمِنْ عِندِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ القصص: ٢٧.

(٥) ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾ النساء: ١٦.

(٦) ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ﴾ القصص: ٣٢.

(٧) في الآية الأولى أي ربّنا أرِنَا الّذين قرأ ابن كثير من السبع بتشديد النون؛ معجم القراءات القرآنيّة ٦: ٧٢.

وفي الآية الثانية أيضاً قرأ ابن كثير بتشديد النون؛ معجم القراءات ٥: ١٥.

وفي الآية الثالثة أيضاً قرأ ابن كثير بتشديد النون؛ معجم القراءات ٢: ١١٨.

وفي الآية الرابعة قرأها بتشديد النون ابن كثير وأبو عمرو من السبعة ورويس من الشواذّ؛ معجم القراءات ٥: ٢٠.

(٨) بلحارث بن كعب بطن من مذحج إحدى قبائل كهلان.

(٩) ربيعة هي الفرع الثاني لنزار بن معدّ بن عدنان، والنوع الأوّل مُضر، ومن أشهر قبائل ربيعة: أسد ووائل. وانظر النسبة إلى القبيلتين في شرح التصريح ١: ٤٢٢.

ففي الموصول ثلاث لغات، وفي نون الإشارة لغتان[١]، وقلت فيها:

أيُّ نونٍ للـمُثَنَّىٰ شَـدَّدُوهَا   فِي لُغَاتٍ كُلِّهم قَدْ سَدَّدُوهَا

﴿و«**الأُلىٰ**»﴾ قصراً كـ«الهُدَى»، وقد يُمدّ، ﴿و«**الّذِينَ**»﴾ بـاليـاء ﴿**مـطلقاً**﴾؛ رفـعاً ونصباً وجرّاً، ﴿**لجمع المذكّرِ**﴾ العالِم نحو: ﴿الَّذينَ آمَنُوا﴾: وقوله:

٥١ ـ رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الأُلى يَخْذلُونَنِي   عَـلى حَـدَثَانِ الدَّهْـرِ إِذْ يَـتَقلَّبُ[٢]

وقلّ مجيئهما لغيره كقوله تعالى في الأصنام: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّـهِ﴾[٣]، وقوله:

٥٢ ـ يُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلىٰ   مَــرَرنَ عَـلَيْنَا وَالزَّمَـانُ وَرِيـقُ[٤]

والواوُ رفعاً لغةُ هذيل أو عقيل، قال:

٥٣ ـ نحن اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   [يَومَ النُّـخَيْلِ غَـارَةً مِـلحَـاحا][٥]

﴿و«**اللّائي**»﴾ بهمزةٍ قبلَ الياء كـ«الجائي»، ﴿و«**اللّاتي**» و«**اللواتي**»﴾ بتاء مثنّاة من فوق قبل الياء ﴿**لجمع المؤنّثِ**﴾.

---

(١) في نون الموصول ثلاثُ لغات: الإثبات، والحذف والتشديد، وفي نون الإشارة لغتان: الإثبات والتشديد.

(٢) البيت من الطويل لعمرو بن أسد الفقعسي أو مرّة بن عداء الفقعسي، ورد في شرح التصريح ١: ٤٢٤، والدرر اللوامع ١: ٥٧، شرح اللمحة ١: ٢٧٠، وخزانة الأدب ٣: ٣٠، والحدائق النديّة ٢: ٤٨.

(٣) ﴿إِنَّ الَّـذِينَ تَـدْعُونَ مِـن دُونِ اللَّـهِ عِـبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ الأعراف: ١٩٤.

(٤) البيت من الطويل لمضرس بن قرط المزني، ورد في الحدائق النديّة ١: ٤٨، شرح التصريح ١: ٤٢٥، شرح اللمحة البدريّة ١: ٢٠٧.

(٥) اختلف في قائل الرجز؛ فقيل: لرجلٍ من عقيل اسمُهُ أبو حرب، وقيل: لرؤبة بن العجّاج، وقيل: لليلى الأخيليّة، ورد في ملحق ديوان رؤبة: ١٧٢، وديوان ليلى الأخيليّة: ٦٤، ونقل بدل «الذون»: الذين؛ فعلى هذا لا شاهد فيه، وشرح التصريح ١: ٤٢٦، وشرح اللمحة ١: ٢٦٩، وشرح الأشموني ١: ٢١٧، وخزانة الأدب ٦: ٢٣، وشرح ابن عقيل ١: ١٤٤، وهمع الهوامع ١: ٣٢١، والحدائق النديّة ٢: ٤٩.

ويكتب «الذي» و«التي» مفردَيْنِ ومجموعَيْنِ بلامٍ واحدةٍ، ومثنّاهما بلامينِ فرقاً.

وهذه موصولاتٌ صريحةٌ في معانِيها، والبواقي مشتركةٌ بين المذكّرِ وغيره والمفردِ وغيره، ﴿و﴾ هي ﴿«مَنْ»﴾ كـ«عَن»، للعالِمِ غالباً كـ﴿مَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾(١)، ولغيره قليلاً كـ﴿مَن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾(٢) لشموله الطير.

﴿و«مَا»﴾ بالعكس نحو: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ﴾(٣)، و ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾(٤).

﴿و«أل»﴾ للجمع، ولا توصل إلّا بصفة كما مرّ(٥).

﴿و«أيّ»﴾ بالتشديد، أعرَبَهَا الأخفشُ والكوفيّةُ مطلقاً(٦)، وقال سيبويه(٧): تُبْنَى على الضمّ مضافةً لفظاً موصولة بجملةٍ صدرُهَا ضميرٌ محذوفٌ نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(٨) أي الذي هو أشدّ منهم(٩)، وقد تعرب حينئذٍ أيضاً،

---

(١) ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ الرعد: ٤٣.

(٢) ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَاءٍ فَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ النور: ٤٥.

(٣) ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ النساء: ٣.

(٤) ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ النحل: ٩٦.

(٥) تقدّم في صفحة ٢٧٣.

(٦) «أيّ» معربةٌ مطلقاً؛ سواء أضيفت أم لم تُضَف، ذُكِرَ صدرُ صلتها أو حُذِفَ، عند الخليل ويونس والأخفش والزجّاج والكوفيّين؛ شرح التسهيل ١: ٢٠٣، شرح التصريح ١: ٤٣٨، الحدائق النديّة ٢: ٥٦، الارتشاف: ١٠١٧. وقال سيبويه: «سألت الخليل ﷺ عن قولهم: «اضرب أيّهم أفضل؟» فقال: القياس النصب كما تقول: «اضرب الذي أفضل»؛ الكتاب ٢: ٣٩٨ (تحقيق عبدالسلام هارون).

(٧) الكتاب ٢: ٤٠٣، ٤٠٤.

(٨) ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيّاً﴾ مريم: ٦٩.

(٩) «منهم» لم يذكر في نسخة «ب».

فقد قُرئت في الآية بالنصب[١].

ولا يعمل فيها إلّا فعلٌ مستقبلٌ متقدّمٌ. قال الكسائيّ: «كذا خُلِقَتْ «أيّ»»[٢].

وقد تؤنّثُ وتثنّى وتجمع.

﴿و«ذو»﴾ الطائيّة[٣] للعالمِ وغيرهِ. قالوا: «لا وَذُو فِي السماءِ عَرْشُهُ»، وقال:

٥٤ ـ [فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجدّي] وبئري ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ[٤]

والمشهور بناؤها على السكون ولزومُ إفرادها وتذكيرها، وحُكِيَ غير ذلك أيضاً[٥].

﴿و«ذَا»﴾ كائنةً ﴿**بعدَ «ما» و«مَنْ» الاستفهاميّتينِ للمذكّرِ والمؤنّثِ**﴾ لو لم تكن إشارةً ولا ملغاةً ولا مركّبةً مع «ما» أو «مَنْ»، كما يأتي[٦].

﴿**مسألةٌ: إذا قلتَ: «ماذا صَنَعتَ؟» و«مَن ذَا رأيتَ؟»**﴾ بذكرِ فعلٍ متعدٍّ بعدَ «ذا» خالياً عن ضميرِ نصبٍ ﴿**فـ«ذا» موصولةٌ، و«مَا» و«مَنْ»**﴾ الاستفهاميّتان ﴿**مبتدءانِ**﴾،

---

(١) قرأ «أيّ» في الآية السابقة بالنصب هارون، معاذ بن مسلم، طلحة، الأعرج، الأعمش وغيرهم؛ معجم القراءات القرآنيّة ٤: ٥٤.

(٢) قال ابن السرّاج في الأصول ٢: ٣٢٦: «وهذه المسألة سئل عنها الكسائي في حلقة يونس، فأجازها مع المستقبل، ولم يجزها مع الماضي وطولب بالفرق، فقال: «أيّ» كذا خلقت، قال أبوبكر: والجواب عندي في ذلك: أنّ «أيّاً» بعضٌ لما تضاف إليه، مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضياً فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت له «أيّ» والمستقبل ليس كذلك. وانظر شرح الأشموني ١: ١٦٧، شرح التسهيل لأبي حيّان ١: ١٩٦ ـ ٢٠٠، شرح التصريح ١: ٤٣٧، والحدائق النديّة ٢: ٥٧، وانظر تعليقة الحدائق هناك.

(٣) منسوب إلى قبيلة طيّئ.

(٤) البيت من الوافر لسنان بن الفحل الطائي أوردهُ أبو تمام في الحماسة ١: ٢٣١، ورد في الحدائق النديّة ٢: ٥٨، شرح التصريح ١: ٤٤٣، خزانة الأدب ٦: ٣٤، شرح التسهيل ١: ١٩٤، همع الهوامع ١: ٣٢٦، وتخليص الشواهد: ١٤٣.

(٥) ينظر الأصول لابن السراج ٢: ٢٦٢، ٢٦٣، وشرح التصريح ١: ٤٤٤، والحدائق النديّة ١: ٥٨، ٥٩.

(٦) يأتي في المسألة الآتية حول «ماذا» و«من ذا».

فـ«ذا» مع صلتها خبر، والعائدُ مقدّر أي «ماذا صنعتَهُ؟» و«مَن ذَا رَأَيْتَهُ؟»؛ قاله سيبويه[١]. وقيل: «ذا» مبتدأ و«ما» و«مَنْ» خبران قدّما للزوم تصدّرهما لا مبتدءان؛ لأنّهما نكرتان، ويردّه الإفادة مع تخصيصهما بالعموم، ومثله الخلاف في نحو: «أين زيدٌ؟».

﴿والجوابُ﴾ عنهُ حينئذٍ ﴿رفعٌ﴾، فتقول: «الصلحُ» أو «زيدٌ»، برفعهما بالخبريّة لمحذوف، أي «الذي صنعتُهُ الصلحُ» و«الذي رأيتُهُ زيدٌ»، ليطابق الجوابُ السؤالَ في الاسميّةِ، ويجوز النصبُ بتقدير فعل دلَّ عليهِ السؤالُ، لكنَّ الأوّلَ أولى، ولذا اقتصر عليه المصنّف.

﴿وَلَكَ إلغاؤها﴾ أي جعل «ذا» زائدةً، كأنّه قيل: «ما صنعتَ؟» و«من رأيتَ؟»، على رأي الكوفيّة وابن مالك من جواز زيادة الأسماء[٢]، ﴿فهما﴾ أي «ما» و«من» حينئذٍ ﴿مفعولانِ﴾ للفعلين، قدّما لتصدّرهما.

﴿و﴾ لك أيضاً ﴿تركيبُهُمَا﴾ مع «ذا»؛ فكلٌّ منهما ﴿معها﴾ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ؛ فلا يستحقّان إلّا إعراباً واحداً.

فـ«ماذا» ﴿بمعنى «أيّ شيءٍ»، و﴾ «مَن ذا» بمعنى ﴿«أيّ شخصٍ»﴾ لعموم «مَا» واختصاص «مَن» بالعالم وضعاً كالشخص عرفاً. ﴿فالكلُّ﴾ أي مجموعُ «مَاذَا» و«من ذا» ﴿مفعولٌ﴾ مقدّم.

---

(١) يعني على مذهب سيبويه من جواز الإخبار بمعرفةٍ عن نكرةٍ متضمّنةٍ معنى الاستفهام، فعلى مذهبه «ما» و«من» مبتدءان وعند غيره «ذا» في المثالين مبتدأ، و«ما» و«من» خبران مقدّمان للزومهما الصدر ولا يكونان مبتدئين لكونهما نكرتين؛ قاله في الحدائق النديّة ٢: ٦٢.

(٢) قال ابن جنّي في سرّ الصناعة ١: ٣٠١: «الأسماء لا تزاد، وإنّما تزاد الحروف»، وقال ابن هشام في مغني اللبيب ١: ٢٣٨: «والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت». وما وجدت صريح قول ابن مالك والكوفية في هذه المسألة.

﴿**والجوابُ على التقديرين**﴾: الإلغاء والتركيب ﴿**نصبٌ**﴾ بفعلٍ دَلَّ عليهِ السؤالُ، توفيقاً بينه وبينَ الجوابِ في الفعليّة، ويجوزُ الرفع مرجوحاً، ولذا تركه المصنّف.

﴿**وقِسْ عليه**﴾ أي على ما ذُكِرَ ﴿**نحوَ: «مَاذا عَرَضَ؟»، و«مَنْ ذَا قَامَ؟»**﴾: ممّا فعله لازمٌ؛ فيجوزُ جعلُ «ذا» موصولةً وإلغائُهَا وتركيبُها كما مرّ[1]، ﴿**إلّا أنّ الجوابَ**﴾ هُنَا ﴿**رفعٌ مطلقاً**﴾؛ إذ السؤالُ جملةٌ اسميّةٌ على التقاديرِ، ويمتنع النصبُ؛ إذ الفعلُ المدلول عليه السؤالُ قاصرٌ لا ينصبُ المفعولَ به، لكنّ في الرفع وجهان: أحدهما جعل المرفوع خبراً لمبتدءٍ مقدّرٍ، والآخرُ جعلُه فاعلاً لفعلٍ دلّ عليه السؤالُ، والأوّلُ أَوْلَى للمطابقةِ.

---

(١) تقدّم في صفحة ٢٧٩.

ومنها: المركَّبُ، وهو ما رُكِّبَ من لفظَينِ لَيْسَ بينَهُما نسبةٌ؛ فإنْ تَضَمَّنَ الثاني حرفاً بُنيا كـ«خَمْسَةَ عَشَرَ» و«حاديَ عَشَرَ» وأخواتِهما إلّا «اثنَي عَشَرَ» وفرعَيْهِ؛ إذ الأوّلُ منهَا معربٌ على المختارِ، وإلّا أُعرِبَ الثاني كـ«بعلبكّ» إن لم يكن قبلَ التركيبِ مبنيّاً كـ«سيبويه».

﴿ومنها: المركَّبُ، وهو ما﴾ أي اسمٌ **﴿رُكِّبَ مِنْ لفظينِ﴾** مهملينِ أو موضوعين، اسمين أو فعلين أو حرفين أو مختلفين، تركيباً **﴿ليس بينهما نسبةٌ﴾** حاصلةٌ مِنْه، فيخرجُ المركَّبُ الإضافيُ والإسناديُّ كـ«عبدالله» و«تأبّط شرّاً».

﴿فإنْ تَضَمَّنَ﴾ اللفظُ **﴿الثانِي﴾** منهما **﴿حرفاً﴾** حقيقةً أو حكماً **﴿بُنيا﴾** أي اللفظان؛ الأوّلُ لافتقارِه إلى الثاني(١)، والثاني لتضمّنه معنىٰ حرفِ العطفِ، على الحركة؛ إشعاراً بأصالة الإعراب، بالفتح؛ جَبْراً لثقل التركيب، **﴿كـ«خَمْسَةَ عَشَرَ»﴾**؛ إذ أصله: «خمسةٌ وعشرٌ»، فهو متضمّن للعاطف حقيقةً، وهو ظاهرٌ، ومنه: «حِيصَ بِيصَ»(٢) و«بين بين»(٣) و«حيث وبيث»(٤) وأشباهها، **﴿و«حاديَ عَشَرَ»﴾** بفتح الياء في الأفصح(٥)، ويجوز الإسكان تخفيفاً كـ«ثماني عشر»، وهو ليس متضمّناً للحرف

---

(١) هنا يمكن أن يقال: الافتقار الذي يوجب البناءَ الافتقار إلى الجملة، فالأولى أن يقال: بُني الأوّل لوقوع محلّ الإعراب، وهو حرفُ آخر حشواً، ولا يجري الإعراب في حشو الكلمة.

(٢) قولهم: وقعوا في حيص بيص، أي في اختلاط لا محيص لهم منه؛ الصحاح ٣: ١٠٣١.

(٣) هذا الشيء بين بين أي بين الجيّد والرديء، الصحاح ٣: ١٠٣٠.

(٤) تركتهم حيث بيث أي فرقهم وبددهم؛ القاموس المحيط «بيث».

(٥) قال أبو حيّان في الارتشاف: ٧٦٩: «واسم الفاعل المبنيّ إن كان في آخره ياءٌ، وذلك «حادي» و«ثاني» يجوز في يائه الإسكان والفتح، وهو الوجه».

حقيقةً ؛ إذ معناه ، واحدٌ من أحدَ عشر ، لا واحدٌ وعشرٌ ، لكنّه فرع مأخوذٌ من أصلٍ متضمّن للحرف ، وهو «أحد عشر» ، فكان متضمّناً له حكماً ، ﴿و﴾ كذا ﴿**أخواتُهُمَا**﴾ إلى «تسعةَ عشرَ» و«تاسع عشر» ، ﴿**إلّا «اثنَي عَشَرَ» وفرعَيْهِ**﴾ : «اثنتي عشرة» و«ثنتي عشرة» ؛ ﴿**إذ**﴾ الجزء ﴿**الأوّل منها معربٌ على المختار**﴾ ؛ لشَبَهِهِ بالمضاف في سقوط نونه ، والثاني مبنيّ لتضمّنِهِ الحرفَ . وقيل : كلاهما مبنيّان ؛ فاختلاف الأوّل رفعاً ونصباً وجرّاً كاختلاف «ذان» و«ذين» .

﴿**وإلّا**﴾ يتضمّن الثاني حرفاً بني الأوّلُ لما مرّ و ﴿**أُعرِبَ الثاني**﴾ غيرَ منصرفٍ إن كان علماً ؛ للعلميّة والتركيب ﴿**كـ«بعلبك»**﴾ علماً لبلد بالشام ، ﴿**إن لم يكن**﴾ الثاني ﴿**قبلَ التركيب مبنيّاً**﴾ ، وإلّا بني هو أيضاً كما كان ، ﴿**كـ«سيبويه»**﴾ ؛ فإنّ «ويه» قبلَ تركيبِهِ مبنيّ ؛ لأنّه اسم صوت ، على الحركة دفعاً للساكنين ، بالكسر على القاعدة فيهما ، فهو مثال للمنفيّ أي المبنيّ قبل تركيبه لا للنفي[١] .

فريدةٌ: من المبنيّات أسماءُ الشروطِ والاستفهامِ ؛ لوضعها لمعانٍ حرفيّة ، وقد مرّ تفصيلها في بحث الإضافات[٢] ، وحكى يونس إعراب «مَن» الاستفهاميّةِ في قول بعض العرب : «ضرب مَنٌ مَناً ؟» لِمَنْ قال : «ضَرَبَ رَجُلٌ رجلاً»[٣] ، وهو غريب ، مع أنّ «مَن» هذه واجب التصدير وقد فاتها هنا ، وفيها ألغز من قال :

مَا ذُو بِنَاءٍ مَعَ تَصَدُّرٍ أَتَى حَالاَه فِي ذَيْنِ مُخَالِفَانِ

(١) أي «سيبويه» مثالٌ للمبنيّ لا الذي لم يكن قبل التركيب مبنيّاً .

(٢) تقدّم في صفحة ١٨٥ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٤١١ (تحقيق هارون) : «زعم يونس أنّه سمع أعرابياً يقول : ضَرَبَ مَنٌ مَناً ؟ وهذا بعيدٌ لا تكلّم به العرب ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير» .

ومنها: الكنايات، وهي «كَمْ» و«كأيِّنْ» و«كَذَا» للعدد و«كَيْتَ» و«ذَيْتَ» للحديث.

فـ«كم» استفهاميّةٌ بمعنى أيّ عدد، فتُمَيِّزُ بمنصوبٍ مفردٍ نحو: «كم عبداً ملكتَ؟ أثلاثةً أم خمسةً»، أو مجرورٍ بـ«مِن» مضمرةً إن جُرَّتْ بحرفٍ نحو: «بِكَمْ درهمٍ بِعْتَه؟»، وخبريّةً[1] للتكثير، فتميّز بمجرورٍ مفردٍ أو مجموع، وإفرادُه أكثرُ وأفصحُ، وتشتركانِ في البناء على السكون ولزوم التصدّر، وتفترقان في اقتران بدل الأُولى بهمزة الاستفهام -كما مرّ[2]- والثانيةِ بـ«بل» الإضرابيّة نحو: «كم درهم أخذت، ألفاً بل ألوفاً»، واختصاصها بالماضي كـ«رُبَّ».

و«كأيّن» للتكثير، ولها الصدرُ، وتمييزها مفردٌ مجرور بـ«مِنْ» ظاهرةً نحو: ﴿كَأَيِّن مِنْ نَبِيٍّ﴾[3]، أو مضمرةً كقوله:

٥٥ - كأيّن قائل للحقّ يقضي[4]

لا بالإضافة كما زعم ابن كيسان، قال: نونها تنوين «أيّ» ثبت مع الإضافة، وهما ضدّان[5]، فيه ألغز من قال:

أَخْبِرُوا بِاسمٍ مُضَافٍ ثَابِتِ الـ ... ـتَّنوينِ فِيه اجْتَمَعَ الضِّدَّانِ

أراد به «كأيّن» على رأي ابن كيسان.

---

(١) «خبريّةً» عطف على «استفهاميّةً».

(٢) يعني مثالَ: كم عبداً ملكتَ؟ أثلاثةً أم خمسةً.

(٣) ﴿وَكَأَيِّن مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ آل عمران: ١٤٦.

(٤) لم نعثر على تمام البيت ولا على قائله، وفي نسخة «ج»: كأيّن قاتل.

(٥) قال ابن مالك في شرحه على التسهيل ٢: ٣٣٦: «منع من إضافة «كأيّن» أنّها لو أضيفت لزم نزع تنوينها وهي مستحقّة للحكاية، لأنّها مركّبة من كاف التشبيه و«أيّ». وينظر رأي ابن كيسان في الارتشاف: ٧٩٠، والمساعد ٢: ١١٦.

و«كذا» للعدد مطلقاً، قيل: وللحديث أيضاً[١]، وتمييزه منصوبٌ مفرد أو مجموعٌ، وتكرّره بالواو أكثر منه بدونه، ومن إفراده نحو: «لَهُ كذا درهماً».

و«كيتَ» و«ذيتَ» مبنيّان على الفتح، وقلّ الضمّ والكسر، ويجب تكريرهما بواو كـ«قُلْتُ كَيْتَ وَكَيْتَ» و«كَانَ ذيتَ وذيتَ». وحكى أبو عبيدة «كَيْهَ» بالهاء فتحاً وكسراً[٢].

---

(١) حيث ورد في كلام النحاة أنّه لغير العدد؛ فيظهر كونه للحديث؛ الارتشاف: ٧٩٤، ومغني اللبيب ١: ٢٤٧.

(٢) أبو عبيدة بالتاء مَعْمر بن المثنّى اللغوي البصري، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أوّل من صنّف غريب الحديث، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم وغيرهما، صنّف المجاز في غريب القرآن، الأمثال في غريب الحديث، المثالب، أيّام العرب، معاني القرآن وغيرها، مات سنة ٢٠٩هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٢٩٤ ـ ٢٩٦.

تنظر حكايته في شرح الرضي على الكافية ٣: ١٥٣.

ومنها: أسماء الأفعال، وهي عاملةٌ غيرُ معمولةٍ تعملُ عملَ معناها.

وهي إمّا بمعنى الماضي كـ«شَتَّانَ» و«بَطْئَانَ» و«هَيْهَاتَ» أي افترقَ، وبَطُؤَ، وبَعُدَ، وكـ«سَرْعَانْ» و«وَشْكَانَ» أي أَسْرَعَ.

أو بمعنى الأمر كـ«صَهْ» و«مَهْ» و«آمينَ» و«رُوَيْدَ» و«بَلْهَ» و«حَيَّهَلْ» و«دُونَكَ» و«عَلَيْكَ» و«أَمَامَكَ» و«وَرَاءَكَ» و«إِلَيكَ» بمعنى اسكُتْ، وانْكَففْ[1]، واستَجِبْ، وأَمْهِلْ، ودَعْ، وإيتِ، وخُذْ، والزم، وتَقَدَّمْ، وتأخَّرْ، وتَنَحَّ، وكـ«فَعَالِ» من الثلاثي المجرّد مطّرداً كـ«نَزَالِ» و«تَرَاكِ» بمعنى انزل، واترك.

أو بمعنى المضارع كـ«وَيْ» و«وَاهاً» و«وَا» و«وَيْهِ» بمعنى أتَعَجَّبُ، و«أوّه» و«أفّ» بمعنى أتوجّع، وأتضجّر.

ومنوّنُها نكرةٌ وغيره مَعَارِفُ، وذوالحالينِ ذو حالينِ[2] كـ«صَه» و«مَه».

وتستعمل «بَلْهَ» على ثلاثة أوجهٍ: اسمِ فعلٍ بمعنى «دَع»، فيُنصب ما بعدَه بالمفعوليّةِ، واسمِ استفهام بمعنى «كيفَ» فيرتفع تاليه بالخبريّة، أو الابتداء على الخلاف في نحو: «أين زيدٌ؟»، ومصدراً، فيجرُّ بالإضافةِ، يقال: «بَلْهَ زيداً» بالنصب أي دَعْهُ، وبالرفع أي كيفَ هُوَ؟ وبالجرّ بمعنى «ترك زيدٍ» من باب إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله، وفيه ألغزت فقلت:

بَيِّنْ لَنَا لُطفاً أَيَا مَاجِدُ — مَا اسْمٌ ثُلاَثِيٌّ لَنَا جَامِدُ
رَفْعٌ وَنَصْبٌ ثُمَّ جَرٌّ لِمَا — يَتْلُوهُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ وَارِدُ
مَعْنَاهُ مَعْ كُلٍّ مِنَ الأَوْجُهِ — مَعْنَىٰ جَدِيدٍ رَامَهُ النَّاشِدُ

---

(١) في نسخة «ب» أكفُف، وهو غلط قطعاً؛ لأنَّ «أكفُف» يتعدّي، و«مَهْ» لا يتعدّي؛ شرح شذور الذهب: ٤٠٢.

(٢) أي ما يأتي من أسماء الأفعال منوّناً وغيرَ منوَّنٍ فهو يكون نكرةً وغير نكرةٍ.

وقال ابن هشام: لا يلحق أسماءَ الأفعالِ ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ(١)، وبذلك رَدَّ قولَ من زعمَ منها: «تَعَالِ» و«هَاتِ» كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾(٢)، و ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾(٣).

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٥٦ (مع شرحه): ولا يبرزُ ضميره.

(٢) ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ الأنعام: ١٥١.

(٣) ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ البقرة: ١١١.

التوابعُ: كلُّ فرعٍ بإعرابِ سابقِهِ. وهي خمسةٌ:

الأوّلُ: النعتُ، وهو ما دَلَّ عَلى معنًى في متبوعِهِ مُطلقاً، والأغلبُ اشتقاقُهُ، وهو إمّا بحالِ موصوفِهِ، ويتبعُه إعراباً، وتعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، أو بحالِ متعلَّقِهِ، ويتبعُهُ في الثلاثةِ الأُوَلِ، وأمّا في البواقِي فإن رَفَعَ ضميرَ الموصوفِ فموافقٌ أيضاً، نحوُ: جاءتْنِي امرأةٌ كريمةُ الأبِ، وجاءني رجلَان كريمَا الأبِ، ورجالٌ كرامُ الأبِ، وإلّا فكالفعلِ، نحوُ: جاءَنِي رجلٌ حسنةٌ جاريتُه، أو عاليةٌ أو عالٍ دارُهُ، ولقيتُ امرأتين حسناً عبدُهما، أو قائماً أو قائمةً في الدار جاريتُهُمَا.

﴿التوابعُ: كلٌّ﴾ اسمٍ هو ﴿فرعٌ﴾ متلبّس ﴿بإعرابِ سابِقِهِ﴾ أي بجنس إعرابِهِ من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ؛ لفظيّينِ كان إعرابُهما أم تقديريّين، أم محليّينِ أو مختلفين.

﴿وهي خمسةٌ﴾: النعتُ والمعطوفُ بحرفٍ والتأكيدُ والبدلُ وعطفُ البيانِ.

﴿الأوّل: النّعتُ، وهو ما﴾ أي تابعٌ ﴿دَلَّ على معنًى﴾ كائنٍ ﴿في متبوعِهِ﴾ دلالةً مقصودةً بالوضعِ، كما هو المتبادر، ﴿مطلقاً﴾؛ سواءٌ كان اتِّصاف متبوعِه بذلك المعنى بواسطةٍ، كنعته بحال متعلّقه، أم لا؛ كنعته بحال نفسه، وسواءٌ كان التابع مشتقّاً أم لا، فخرجت أخواتُهُ؛ لأنّها لم توضع لتلك الدلالة وإن لزمتها أحياناً.

﴿و﴾ لكنّ ﴿الأغلبَ اشتقاقُهُ﴾، بلا اشتراطٍ خلافاً لشارطيه، فالحقّ أنّ أقسامه أربعة:

الأوّل: المشتقُّ، وهو أغلبُ كاسمَي الفاعلِ والمفعولِ، والصفةِ المشبّهةِ، واسم التفضيلِ، وصِيَغِ المبالغةِ.

والثاني: الجامدُ المتأوّل بالمشتقِّ اتّفاقاً كالمنسوبِ، واسمِ الإشارة، و«ذي» بمعنى صاحب، كـ«مررت برجلٍ بصريٍّ ذي مال هذا» أي منسوبٍ إلى بصرةٍ صاحبِ مالٍ حاضرٍ.

والثالث: المصدر كـ«رجلٌ عَدْلٌ رِضًى فطرٌ أو صومٌ»(١)، وهو مأوّل بالمشتقّ عند الكوفيّة، وبتقدير «ذو» عند البصريّة(٢)، ولذا التزموا إفرادَه وتذكيرَهُ كما لو صرّح بـ«ذو».

الرابع: الجمل، وتأتي في محلّها(٣).

وتنقسم الألفاظ بحسبِ الاحتمالاتِ العقليّةِ إلى ما يوصفُ به كاسم الإشارة والمعرَّف بـ«أل»، وما لا يوصفُ ولا يوصفُ به، وهو المضمر واسم الاستفهام والشرط والحروف، وما يُوصَفُ ولا يوصف به وهو العَلَم، وعكسها كالجمل.

《**وهو**》 أي النعت 《**إمّا بحالِ موصوفِهِ**》، وحينئذٍ يطابِقه في أربعةٍ من عشرةٍ، 《**ويتبعه إعراباً**》: رفعاً ونصباً وجرّاً، 《**وتعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً**》، إلّا فيما يستوي مذكّره ومؤنّثه كالمصدر، و«فَعُول» بمعنى فاعل، و«فَعِيل» بمعنى مفعول، فإنّه لا يُؤنَّثُ لفظُه بأداةٍ وإلّا فهو أيضاً مطابقٌ معنًى؛ لما مرّ في بحث الخبر مِن أنّه مذكّر مع المذكّر، مؤنّث مع المؤنّث(٤)، غير أنّه خالٍ عن علامة التأنيث لفظاً، وأمّا نحو: ﴿نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾(٥)، و«ثوبٌ أسمالٌ»، فقال سيبويه: «أفعال» فيه

---

(١) والمعنى عندهم: رجلٌ عادلٌ مرضيّ مفطرٌ أو صائمٌ؛ هذه التعليقة منسوبةٌ إلى الشارح في حاشية نسخة «ب».

(٢) ينظر أوضح المسالك ٣: ٣١٢.

(٣) سيأتي في صفحة ٤٧٥.

(٤) في صفحة ١٠٦.

(٥) ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ الدهر: ٢.

واحدٌ لا جمع(١). وقيل: جمع النعتِ باعتبار أجزاء المنعوت، فالنطفة أشياء كلّ منها مشيجٌ أي مخلوط، والثوب قِطَعٌ كلّ منها أسمل أي خَلِقٌ. وقيل: أفعال جَمعُ قلّةٍ فهو بحكم المفرد، ولذا أُفْرِدَ ضميرُه في قوله تعالى: ﴿نُسْقِيكُم مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾(٢) أي الأنعام(٣). قال السخاوي:

مَا اسمٌ مفردٌ فِي حُكْمِ جَمْعٍ وَمَا هُوَ بِاسمِ جَمْعٍ وَاسْمِ جِنْسِ
وَمَجْمُوعٌ أَتَى صِفَةً لِفَرْدٍ فَبَيِّنْهُ لَنَا مِنْ غَيْرِ لُبْسِ

وأراد بالأوّلِ نحوَ: «سراويل» كما يأتي(٤)، وبالثاني نحو: «أفعال» فيما مرّ(٥). وقال الزمخشري: أَخْبِرْنِي عَنْ نَعْتٍ مَجْرُورٍ مَنْعُوتُهُ مَرْفُوعٌ، وَعَنْ مَنْعُوتٍ مُوَحَّدٍ نَعْتُهُ مَجْمُوعٌ(٦).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٢٣٠: أمّا «أفعال» فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾.

(٢) ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُم مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ﴾ النحل: ٦٦.

(٣) ينظر كلّ الأقوال في شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٠٦.

(٤) سيأتي في صفحة ٣٦٢.

(٥) في كونه في ظاهر الجمع، في معنى المفرد.

(٦) الأحاجي النحويّة: ٢٩، المسألة ٩. قال الزمخشري في ذيل المسألة: جرّ النعت مع رفع المنعوت في قول بعض العرب: هذا جُحْرُ ضبٍّ خرب وقول امرئ القيس:

كأنّ ثبيراً في عرانين وَبْلِه كبيرُ أناسٍ في بجَادٍ مزَمَّلِ

والذي حثّهم على ارتكابه اتّحاد المضاف والمضاف إليه.

وجمع النعت مع توحيد المنعوت في قول القطامي:

كأنّ قتود رحلي حين ضَمَّتْ حوالبَ غُرَّزاً ومِعاً جياعاً

جعل المعا لفرط جوعه بمنزلة أمعاءٍ جائعةٍ، كقولهم: إنّ إبراهيم كان أمّةً، انتهى ملخّصاً.

وعنى بالأوّل نحوَ: «هَذَا جُحْر ضبٍّ خَرِبٍ» كما مرّ في جرّ الجوار[1]، وبالثاني نحو: «ثَوْبٌ أَسْمَالٌ».

﴿**أو بحالِ متعلَّقِهِ**﴾ أي متعلّق موصوفِه، ﴿**و**﴾ حينئذٍ ﴿**يتبعُهُ**﴾ أي النعتُ موصوفَهُ ﴿**في الثلاثةِ الأُوَل**﴾: الإعراب والتعريف والتنكير. ﴿**وأمّا في**﴾ الخمسة ﴿**البواقي**﴾ فعلى تفصيلٍ؛ ﴿**فإن رَفَعَ**﴾ النعت ﴿**ضميرَ الموصوفِ**﴾ أو نصب ذلك المتعلّق على التمييز أو جَرَّهُ بالإضافة، ﴿**فـ**﴾ النعتُ ﴿**موافقٌ**﴾ لموصوفِهِ في هذه الخمسة ﴿**أيضاً**﴾: كما يوافقه في الثلاثة، فهو إذن كنعته بحالٍ يوافِقُهُ في الكلِّ؛ إذ المسندُ إلى ضميره مسندٌ إليه حقيقةً، فله حكمُهُ ﴿**نحو: «جاءتْني امرأةٌ كريمةُ الأبِ»**﴾ أو «كريمةٌ أباً» بتأنيث النعتِ لتأنيثِ الموصوفِ مع تذكير المتعلَّقِ، ﴿**و«جاءني رجلانِ كريمَا الأبِ»**﴾ أو «كريمانِ أباً»، ﴿**و«رجالٌ كِرامُ الأبِ»**﴾ أو «كِرَامٌ أباً» بتثنية النعت أو جمعه مع إفراد المتعلّق.

﴿**وإلّا**﴾ يرفع ضميرَ موصوفِهِ لرفعه المتعلّق ﴿**فكَالفِعلِ**﴾، لو حَلَّ مَحَلَّه، في وجوب المطابقةِ لمرفوعه المذكّر مطلقاً، والمؤنّث الحقيقي، وجواز الوجهين برجحان التأنيث مع المؤنّث اللفظي والحقيقي المفصول بغير «إلّا»؛ فلا تجب مطابقته لمتبوعه في الخمسة، ﴿**نحو: «جاءني رجلٌ حسنةٌ جاريتُهُ»**﴾ كـ«حَسُنَتْ»، ﴿**أو «عاليةٌ أوعالٍ دارُهُ»**﴾ كـ«عَلاَ» أو «عَلَتْ» مع رجحانِ التأنيث فيها، ﴿**و«لقيتُ امرأتين**﴾ أو نساءاً ﴿**حسناً عبدُهما**﴾ أو عبدُهُنّ» كـ«حَسُنَ»، ﴿**أو «قائماً أو قائمةً في الدَّارِ جاريتُهُمَا**﴾ أو جاريتُهُنَّ» مع رجحانِ التأنيثِ للفصل بغير «إلّا»، وألغزت في ذلك فقلت:

مَا مُفْرَدٌ ذَكَرْتَهُ قَدْ أَتَى ... نَعْتاً لِجَمْعٍ جَاءَ لِلنِّسْوَةِ
أو صِيغَةِ الثِّنتَينِ مِنْهُنَّ فَمَنْ ... أَبْدَاهُ فَهُوَ الأَهْلُ لِلأُسْوَةِ

---

(١) في صفحة في ٢١٢.

فريدةٌ: إذا تعدّدت النعوتُ وجب تثنيتُها أو جمعها بحسب المنعوت إن اتَّـحدت معنًى؛ متعدّداً كان المنعوت كـ«جاء مَكّيٌّ وبصريٌّ عالمانِ»، أو «زيدٌ وبكـرٌ وأبُـوهُما الفضلاء»، أم واحداً؛ مثنًّى أو مجموعاً كـ«جاء رَجُلانِ فَاضِلانِ، ورجالٌ شُعَراءُ»، وإلّا فالتفريق كقوله:

٥٦ ـ [بَكَيْت وما بكا رجلٍ حزينٍ]   عَـلَى رَبْـعَينِ مَسْـلُوبٍ وَبَالِ(١)

وقولك: «جاء رجلٌ شاعِرٌ وكاتِبٌ وفقيهٌ»، قال السخاوي:

وجـمعُ نـعتِ أفـرادٍ أجـنبيّاً مُـحْسِناً صـنعا

وهَل للنعتِ دُونَ الوصفِ معنًى مفردٌ يُـرْعَىٰ

وعنى بالأوّل نحوَ: «جاءَ زيدٌ وبكرٌ وأبوهُمَا الفضلاء»، وبالثاني ما قاله قـوم مـنهم ثَعْلَب(٢) أنّ النعت له محلّ خاصّ من موصوفه كـ«أعور» و«أعرج» في العين والرِّجْل، والصفةُ عامّةٌ كالعظيم والكريم، لكنّ البصريّةَ لا يُفرِّقونَ بينهما، فاللّه سبحانَهُ يوصفُ اتّفاقاً ولا ينعت عند ثَعْلَب ومن تبعه(٣).

---

(١) البيت من الوافر لابن ميّادة الرمّاح بن أبيرد في ديوانه: ٢١٤، أو لرجلٍ من باهلة، ورد في كتاب سيبويه ١: ٤٣١، وشرح أبياته ١: ٦٠٣، والمقتضب للمبرّد ٢: ١٩١، والمقرّب لابن عصفور ١: ٢٢٥، ومغني اللبيب ١: ٤٦٥، ومعجم شواهد العربيّة: ٤٠٨، وشرح التصريح ٣: ٤٨٤.

الربع المنزل، أو هوَ في الربيع خاصّةً، والمسلوب: الذي سلب بهجته لخلوّه من أهله.

(٢) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني أبو العبّاس ثعلب، صنّف: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، الفصيح وغيرها، مات سنة ٢٩١هـ؛ بغية الوعاة ١: ٢٩٦ ـ ٢٩٨.

(٣) قال أبو هلال العسكري في الفروق اللغويّة: ٤٢: «الفرق بين الصفة والنعت: أنّ النعت في ما حكى أبو العلاء ﷺ لما يتغيّر من الصفات، والصفة لما يتغيّر ولما لا يتغيّر، فالصفةُ أعمّ من النعت؛ فعلى هذا يصحّ أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنّه يفعل ولا يفعل، ولا ينعَت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغيّر. ولم يستدلّ [يعني أبا العلاء] على صحّة ما قاله من ذلك بشيء، والذي عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر، ثمّ قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كلّ واحد منهما موضع الآخر لتقارب معنييهما،

⇐

⇐ ويجوز أن يقال: الصفة لغة والنعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في المعنى، والدليل على ذلك أنّ أهل البصرة من النحاة يقولون الصفة، وأهل الكوفة يقولون النعت، ولا يفرّقون بينهما».

وقال ابن يعيش في شرح المفصّل ٣: ٤٧: «الصفة والنعت واحدٌ، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ النعت يكون بالحلية نحو: طويل وقصير والصفة تكون بالأفعال نحو: ضارب وجارح، فعلى هذا يقال للباريً سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت، وعلى الأوّل هو موصوف ومنعوت».

الثاني: المعطوفُ بالحرْفِ، وهو تابعٌ بواسطةِ الواوِ، أو الفاءِ، أو «ثُمَّ»، أو «حتّى»، أو «أم»، أو «أو»، أو «بل»، أو «لَا»، أو «لَكِنْ» نحو: «جاء زيدٌ وعمروٌ»، و(جَمَعْنَاكُمْ والأوّلين)[1].

وقد يُعْطَفُ الفعلُ على اسمٍ مشابهٍ له أو بالعكسِ.

ولا يحسنُ العطفُ على المرفوعِ المتّصلِ؛ بارزاً أو مستتراً، إلّا مع الفصلِ بالمنفصلِ، أو فاصلٍ مَا، أو توسُّطِ «لا» بينَ العاطِفِ والمعطوفِ، نحو: «جئتُ أنا وزيدٌ»، و(يدخُلُونَهَا ومَنْ صَلَحَ)[2]، و(مَا أَشرَكْنَا وَلا آباؤُنَا)[3].

تتمّةٌ: ويُعَادُ الخافضُ على المعطوفِ على ضميرٍ مجرورٍ، نحوُ: «مررتُ بِكَ وبزيدٍ». ولا يُعْطَفُ عَلى مَعمُولَي عاملَينِ مختلفَينِ على المشهورِ، إلّا في نحو: «في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ».

﴿**الثاني: المعطوفُ بالحرْفِ**﴾، ويسمّى المنسوقَ، وعطفَ النسقِ؛ لانتساقِ المتعاطفين وتساويهما في المقصوديّة بالنسبة.

﴿**وهو تابعٌ بواسطةِ**﴾ إحدى الحروف العاطفة: ﴿**الواوُ**﴾ لمطلق الجمع؛ سواءٌ كان مع الترتيب نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ﴾[4]، أم لا نحو: ﴿كَذٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى

---

(١) المرسلات: ٣٨.

(٢) الرعد: ٢٣.

(٣) الأنعام: ١٤٨.

(٤) ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ الحديد: ٢٦.

الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ﴾(١)، ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾(٢)، ومع التعقيب أو المُهْلةِ.

﴿أو الفاءِ﴾ للجمع والترتيب والتعقيب، كما يأتي في المفردات(٣).

﴿أو «ثُمَّ»﴾ للجمع والترتيب والمهلة، خلافاً لِنَافي الآخرَين(٤)؛ محتجّاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾(٥)، وَوُجِّه بأنّه لترتيب الإخبار والتراخي في الإعجاب والغرابة لا في الوجود، وفيه وجوه أُخر يأتي بعضها(٦).

﴿أو «حتّى»﴾ للجمع والانتهاء، ويأتي في المفردات(٧).

﴿أو «أم»﴾ المتّصلة فقط في المشهور، والمنقطعة أيضاً عند ابن جنّي(٨)، ويبيّن هناك(٩).

﴿أو «أو»﴾ للتفريقِ وأحد الأمرين، للشكّ نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾(١٠)،

---

(١) ﴿كَذٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ الشورى: ٣.

(٢) ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ العنكبوت: ١٥.

(٣) سيأتي في صفحة ٥٧١.

(٤) نافي الترتيب الفرّاء والأخفش وقطرب حيث يقول: «ثمّ» بمنزلة الواو ولا ترتّب، كما في الجنى الداني: ٤٢٧. ونافي المهلة قال ابن هشام في مغني اللبيب ١: ١٥٩: فزعم الفرّاء أنّها قد تتخلّف.

(٥) ﴿خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقاً مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ الزمر: ٦.

(٦) سيأتي في صفحة ٢٩٧ وينظر مغني اللبيب ١: ١٥٩، ١٦٠ حيث ذكر خمسة أوجهٍ للجواب عن الآية.

(٧) سيأتي في صفحة ٥٦٥.

(٨) معناه أنّ ابن جني يرى أنّ «أم» المنقطعة عاطفة وهذا مخالف لما هو موجود في الخصائص ٢: ١٨٤ بتحقيق محمّد علي النجّار.

(٩) سيأتي في صفحة ٥٤٥.

(١٠) ﴿وَكَذٰلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً﴾ الكهف: ١٩.

أو الإبهام نحو: «أنا أو أنتَ المُحِقُّ»، أو التخيير إن امتنع الجمع كـ«تَزَوّج هنداً أو ابنتَها»، أو للإباحة حيث جازَ كـ«جَالِسْ زيداً أو بكراً».

﴿أو «بل»﴾ للإضراب، وسيأتي(١).

﴿أو «لا»﴾ لنفي حكم المعطوف عليه عن المعطوف، ويشترط كونها بعد إثباتٍ أو طلبٍ وبين متعاندين غير مقترنةٍ بعاطفٍ آخر كـ«جاء زيدٌ لا بكرٌ، أو رجلٌ لا امرأةٌ».

فالعاطفُ في «جاء زيدٌ لا بل بكرٌ» هو «بل»، و«لا» ردٌّ على السابق، وفي «ما جاء زيدٌ ولا بكرٌ» هو الواو، و«لا» تأكيدٌ لـ«ما»، فالمعنى جمعهما في حكم النفي.

﴿أو «لٰكِنْ»﴾ بالتخفيف، وتَعْطفُ غيرَ مقترنةٍ بالواو مفرداً على مفردٍ منفيٍّ لتحقيق حكمِ الأوّلِ ونفيِهِ عن الثاني كـ«ما جاء زيدٌ لكن بكرٌ». فالعاطف في نحو: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِن رِّجَالِكُمْ وَلٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾(٢) هو الواو، و«لكن» ابتدائيّةٌ أي: ولكن كان رسولَ اللهِ، من باب عطف جملةٍ على جملةٍ بالواو، وقيل: بل مفردٍ على مفردٍ(٣)، وقيل: العاطف «لكن» والواو زائدةٌ(٤)، وكذا لو تَلَتْها جملةٌ كانت ابتدائيّةً لا عاطفةً فتستعمل بالواو نحو: ﴿وَلٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾(٥)، أو بدونه كقوله:

---

(١) سيأتي في صفحة ٥٥٩.

(٢) ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِن رِّجَالِكُمْ وَلٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ الأحزاب: ٤٠.

(٣) قال المرادي في الجنى الداني: ٥٨٨: «وذهب يونس إلى أنّ «لكن» ليست عاطفةً، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفةٌ لما بعدها، عطفَ مفردٍ على مفردٍ». وينظر مغني اللبيب ١: ٣٨٦، ونسب الرضي ﷺ هذا القول للجزولي في شرحه على الكافية ٤: ٤٢٠ حيث قال: «قال الجزولي إنّها في المفرد عاطفةٌ إن تجرّدت عن الواو، وأمّا مع الواو فالعاطفة هي الواو».

(٤) قال ابن عصفور وابن كيسان بزيادة الواو، لكن قال ابن عصفور: الواو زائدةٌ لازمةٌ، وقال ابن كيسان، الواو زائدةٌ غير لازمة. ينظر الجنى الداني: ٥٨٧، ٥٨٨، ومغني اللبيب ١: ٣٨٦.

(٥) ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوىٰ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ البقرة: ٥٧ و....

٥٧ ـ إنَّ ابنَ وَرْقَاء لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الحَرْبِ تُنْتَظَرُ(١)

وكذا بعدَ الإيجاب كـ«قام زيدٌ لكن بكرٌ لم تقم»؛ فيمتنع «لكن بكر» على العطف؛ خلافاً للكوفيّة(٢).

﴿نحو: «جاء زيدٌ وعمروٌ»﴾: مثالٌ للواو محتملٌ للمعيّةِ والترتيبِ، ﴿و﴾ عكسُه ﴿(جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ)(٣)﴾ لا يحتمل الترتيب.

وليست من حروف العطف «إمّا» المكسورة المشدّدة، خلافاً للجمهور، لما يأتي(٤)، ولا «ليس» خلافاً للكوفيّة(٥)، ولا «أي» المفسّرة خلافاً لبعض(٦)، ولا «إلّا» خلافاً لقوم منهم الأخفش(٧). قال السخاوي:

---

(١) البيت من البسيط لزهير في ديوانه: ١/٣٤ وفي الديوان نقل بدل «بوادره»: غوائله. ورد مستشهداً به في مغني اللبيب ١: ٣٨٥، الجنى الداني: ٥٨٩، شرح التصريح ٣: ٦٠١، أوضح المسالك ٣: ٣٨٥، الحدائق النديّة ٢: ١١٣، ومعجم شواهد العربيّة: ٢٠٦.

(٢) ما أجازه الكوفيّون لم يجزه البصريّون؛ فلا تقع عندهم في الإيجاب. وذهب المالقي إلى أنّ النفيَ يقع قبلها لازماً؛ رصف المباني: ٢٧٥، ينظر مغني اللبيب ١: ٢٨٥.

(٣) ﴿هٰذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ المرسلات: ٣٨.

(٤) سيأتي في صفحة ٥٥١.

(٥) قال المرادي في الجنى الداني: ٤٩٨: «الرابع [من أوجه «ليس»] أن تكون حرفاً عاطفاً على مذهب الكوفيين، ولم يثبت كونها عاطفةً عند البصريين، وممّن نقل أنّها تكون حرفاً عاطفاً عند الكوفيين ابن بابشاذ، والنحّاس، وابن مالك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديّين»، ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٢٥.

(٦) قال المرادي في الجنى الداني: ٢٣٤: «وزاد بعضهم لـ«أي» قسماً ثالثاً، وهو أن تكون حرف عطف، وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب، نحو: هذا الغضنفر أي الأسد، وكونها حرف عطف هو مذهب الكوفيين، وتبعهم ابن السكّاكي الخوارزمي من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب، والصحيح أنّها التفسيريّة وما بعدها عطف بيان».

(٧) قال المرادي في الجنى الداني: ٥١٠: «إلّا» قد تكون بمعنى الواو عند الأخفش والفرّاء، وعاطفةً تشرك في الإعراب لا في الحكم عند الكوفيين».

وَ«إلّا» هَـلْ تَـجِيءُ مَكـانَ «إمّا» وَمَـا المـعنَىٰ إذَا جَـاءَتْ كَـغَيرِ
وهَـلْ عَـطَفت بـمعنَى الوَاوِ حِيناً فـإنْ بَـيَّنْتَ جِـئْتَ بِكُـلِّ خَـيرِ

أراد قولَهم: جاءت «إلّا» بمعنى «إمّا» بالكسر والتشديد نحو: «إمّا أن تنطقَ بخيرٍ وإلّا فاسكُتْ» أي وإمّا أن تسكتَ.

وبمعنى «غير» فتكون صفةً، والفرق بينهما وبين الاستثنائيّة في نحو: «لَهُ عَلَيَّ درهمٌ إلّا دانقاً» بالنصب على الاستثناء، وبالرفع على الصفة، أنّ الدرهمَ تامٌّ في الأخيرِ ناقصٌ بدانقٍ على الأوّل.

وبمعنى الواو في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[١] أي والذين، بمعنى ولا الذين، وفيه أقوال أخر ذكرناها في الشرح[٢].

﴿**وقد يعطفُ الفعل**﴾ الخبري مطلقاً ﴿**على اسم مشابهٍ له**﴾ معنًى كاسم الفاعل للحدوث كقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[٣]، و ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[٤] أي اللّاتي أغَرْنَ فأثَرْنَ، ويصففنَ ويَقْبضْنَ، فيمتنع «هذا طويلٌ ويَجِيءُ»؛ إذ ليس «طويل» بمعنى الفعل، فضعّف قول مَن جَعَلَ «ثمّ» في ﴿خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[٥] عاطفةً على «واحدة» بمعنى: تَوَحَّدَتْ وَانفرَدَتْ؛ لأنّ «واحدة»

---

(١) ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ البقرة: ١٥٠.

(٢) إن كان المراد من الشرح، الحدائق النديّة لم أعثر على ما نقله الشارح فيه.

(٣) العاديات: ٣ ـ ٤.

(٤) ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمٰنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ الملك: ١٩.

(٥) ﴿خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُم مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ ⇐

للثبوت لا الحدوث. نعم يصحّ تقدير «توحّدت» بقرينة «واحدة»، وهو أجود من تقدير «أنشأها» كما قيل(١).

ومنهم مَن أَوَّلَ الفعلَ بالاسمِ فقال: أي فالمثيرات، وقابضات، فيصحّ المثال(٢) عنده بتأويل «يجيء» بـ«جاءٍ».

﴿**أو بالعكس**﴾ أي يعطف على الفعل اسمٌ مشابهٌ له كقوله:

٥٨ ـ [يا رُبَّ بيضاءَ من العَوَاهِجْ] أُمُّ صَبِيٍّ قد حَبَا أَو دَارِجْ(٣)

أي حَبَا وَدَرَجَ.

ولا يعطف على المصدر قبل استيفاء معمولاته.

﴿**ولا يحسنُ العطفُ على**﴾ الضمير ﴿**المرفوع المتّصل: بارزاً**﴾ كان ﴿**أو مستتراً**﴾ لأنّه كجزء عاملِهِ لفظاً، وهو ظاهر، ومعنًى، لأنّه عمدة فالعطف عليه كالعطف على جزء كلمةٍ، ﴿**إلّا مع الفصل**﴾ بينه وبين العاطف ﴿**بـ**﴾الضمير ﴿**المنفصلِ**﴾؛ تأكيداً له؛ لأنّه يشعر بانفصاله عن عامله معنًى، فيضعَّفُ جزئيّتُهُ بعضَ الضعفِ، بل يُوهِمُ أنّ العطفَ على الفاصل لا عليه، ﴿**أو**﴾ بـ﴿**فاصلٍ مّا**﴾ غيرِ الضميرِ، أيَّ فاصلٍ كان، ﴿**أو**﴾ مع ﴿**توسُّطِ «لا»**﴾ النافية ﴿**بينَ العاطفِ والمعطوفِ**﴾؛ لاكتفائهم به عن

⇐ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقاً مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ الزمر: ٦.

(١) أي من نفسٍ واحدة أنشأها ثمّ جعل منها زوجها؛ ينظر مغني اللبيب ١: ١٥٩.

(٢) أي مثال «هذا طويلٌ ويجيئ».

(٣) الرجز لجندب بن عمرو، ورد في خزانة الأدب ٤: ٢٢٣؛ شرح التسهيل ٣: ٢٤٠، شرح الكافية الشافية ١: ٥٧٣، شرح التصريح ٣: ٦٢٠، أوضح المسالك ٣: ٣٩٤، الحدائق النديّة ٢: ١١٤، وشرح شواهد العيني ٤: ١٧٣.

ونقل البيت هكذا:

أمّ صبيّ قد حَبَا أو دارج غرثى الوشاح كزّة الدمالج

الفصل بين المتعاطفين، ﴿**نحو: «جئتُ أنا وزيدٌ»**﴾، بعطف «زيد» على التاء؛ للفصل بالمنفصل، ومنه: ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ**﴾[١]، خلافاً لابن هشام في الأوضح، قال: «زوجك» فاعل لمحذوفٍ معطوفٍ بالواو على «اسكن» عَطْفَ جملةٍ على أُخرى أي: ولتسكن زوجُك، وليس معطوفاً على الضمير المستتر عطفَ مفردٍ على مفردٍ، وإلّا لَزِمَ رفعُ فعلِ الأمرِ لاسمِ الظاهرِ، وهو ممتنع؛ لوجوب استتارِ فاعلِهِ[٢].

قلت: الممتنع كونُ الظاهرِ مرفوعاً به لا تابعاً لمرفوعه؛ لاغتفارهم فيه ما لا يغتفر في المتبوع، ولذا جاز: «رُبَّ شَاةٍ وسَخلَتِهَا»، و«يَا زيدُ والحارثُ»، و«إنّك أنتَ»، وامتنع: «رُبَّ سخلتِها» و«يا الحارثُ» و«إنّ أنتَ»، على أنّ التقدير هنا ـ مع أنّه خلاف الأصلِ والظاهر ـ يُقِلُّ فَوائدَ الضميرِ المنفصل؛ لأنّه عنده لمجرّد التأكيد ولا يفيد صحّةَ العطفِ، وإنّ أفادَهُ التحرّز عن صورته الممتنعة.

﴿**و**﴾ نحو قوله تعالى: ﴿(**يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ**)[٣]﴾ بعطف «مَن» على واو الجمع؛ للفصل بالمفعول، ﴿**و**﴾ قوله: ﴿(**مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا**)[٤]﴾ بعطف «آباؤنا»

---

(١) ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُما وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ٣٥.

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣: ٣٩٧: «وتختصّ الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله، مرفوعاً كان نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ أي: وليسكن زوجك، أو منصوباً نحو: ﴿وَالَّذين تَبَوَّءوا الدَّارَ وَالإيمَانَ﴾ أي: وألفوا الايمان، أو مجروراً نحو: «ما كلّ سوداءَ تَمرةً ولا بيضاءَ شحمةً»، أي ولا كلّ بيضاء، وإنّما لم يُجْعل العطف فيهنّ على الموجودِ في الكلام لئلّا يلزمَ في الأوّل [أي في آية ﴿اسكُن أنت وزوجك﴾] رفعُ فعلِ الأمر للإسم الظاهر».

(٣) ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِن كُلِّ بَابٍ﴾ الرعد: ٢٣.

(٤) ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ الأنعام: ١٤٨.

على ضمير «أشركنا» ؛ لتوسّط «لا» بين العاطف والمعطوف ، وجاء مع المنفصل في نحو : ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ﴾(١) .

وكلّ ذلك في المرفوع المتّصل ، فيحسن العطف على المنصوب مطلقاً كـ«ضربتُهُ وبكراً» ، والمنفصل كذلك كـ«جَاءَ هُوَ وأَبُوهُ» ؛ لأنّهما ليسا كالجزء .

﴿ تتمّة : ﴾

﴿ ويُعادُ الخافضُ ﴾ مطلقاً **﴿ على المعطوفِ على ضميرٍ مجرورٍ ، نحو : «مررتُ بِكَ وبزيدٍ» ﴾** وجوباً بالإجماع إن كان المعطوف مضمراً ، إذ المعطوف على المجرور مجرورٌ قطعاً ، والضمير المجرور لا ينفصل ، فلابدّ من إعادة العامل الجارّ ليتّصل به كـ«مررتُ بِكَ وبِهِ» ، وعلى المشهور بين البصريّة إن كان مظهراً(٢) ؛ لأنّ اتّصالَ الضميرِ المجرورِ بجارِّه أشدُّ من اتّصال الضميرِ المرفوعِ بعامله ؛ لأنّه جائزُ الانفصال بخلاف المجرور ؛ إذ ليس له منفصل حتّى يؤكَّدَ به ثمّ يُعْطَفَ عليه ، كما فعل في العطف على المرفوع ، التزموا إعادةَ الجارِّ ؛ إذ لا مسوّغ سواها .

وزاد الزيادي(٣) والجرمي تأكيدَه بمنفصلٍ مرفوعٍ كـ«مررت بكَ أنتَ وزيدٍ»(٤) ،

---

(١) ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيراً وَعُلِّمْتُم مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ الأنعام : ٩١.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢ : ٣٣٦ : «وهذا الذي ذكرنا أعني لزوم إعادة الجارّ في حال السعة والاختيار : مذهب البصريين ، ويجوز عندهم تركها اضطراراً ، وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلّين بالأشعار ، ولا دليل فيها ، إذ الضرورة حاملةٌ عليه» .

(٣) إبراهيم بن سفيان أبو إسحاق الزيادي ، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمّه ، صنّف : النقط والشكل ، الأمثال ، شرح نكت سيبويه ، تنميق الأخبار ، أسماء السحاب والرياح والأمطار ، مات سنة ٢٤٩هـ ؛ بغية الوعاة ١ : ٤١٤.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢ : ٣٣٦ : «وذهب الجرمي وحده إلى جواز العطف على المجرور المتّصل

⇐

والفرّاءُ تأكيدَهُ بظاهرٍ نحو: «بكَ نَفْسِكَ وزيدٍ»[١]، ولا يساعدهما سماعٌ.

وجوّز الكوفيّون[٢] وابن مالك[٣] العطفَ بلا إعادة الجارّ مطلقاً؛ استناداً إلى أمثلةٍ شعريّةٍ وغيرِها. وقال ابن هشام في الأوضح: إلّا أنّ الإعادة أكثر من عدمها فليست شرطاً لازماً؛ لِقراءة ابن عبّاس[٤]: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[٥] بالجرّ، وحكايةِ قطرب[٦]: «ما فيها غيرُهُ وفَرَسِهِ»[٧][٨].

⇐ بلا إعادة الجارّ، بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع». وقال أبو حيّان في الارتشاف: ٢٠١٣: «أنّه إن أكّد الضمير جاز نحو: «مررت بكَ أنت وزيدٍ»، وهو مذهب الجرمي والزيادي».

(١) قال أبو حيّان في الارتشاف: ٢٠١٣ «وقال الفرّاء: يجوزُ «مررتُ به نفسِه وزيدٍ»، و«مررتُ بهم كلِّهم وزيدٍ».

(٢) مضى من الرضي في شرحه على الكافية ٢: ٣٣٦ نقل إجازة ترك الإعادة من الكوفيين، ولينظر المساعد ٢: ٤٧٠، الارتشاف: ٢٠١٣، والحدائق النديّة ٢: ١١٨. وأضاف في الارتشاف أنّه مذهب يونس والأخفش وأبي علي الشلوبين.

(٣) قال ابن مالك في الألفية:

وعودُ خافضٍ لدى عطفٍ على ... ضميرِ خفضٍ لازماً قد جُعلا
وليس عندي لازماً وقد أتى ... في النظمِ والنثرِ الصحيحِ مُثْبَتَا

ينظر النهجة المرضية في شرح الألفية: ٢٩٠.

(٤) ابن عمّ رسول الله وأميرالمؤمنين وتلميذه في التفسير، قرأ الآية بخفض «الأرحام» حمزة والمطوعي وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش ومجاهد ويحيى بن وثّاب أيضاً؛ ينظر معجم القراءات القرآنية ٢: ١٠٤.

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ النساء: ١.

(٦) محمّد بن المستنير أبو عليّ النحوي المعروف بقطرب، لازَمَ سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، ولم يكن ثقةً، له من التصانيف: النوادر، الصفات، العلل في النحو: إعراب القرآن وغيرها؛ مات سنة ٢٠٦هـ؛ بغية الوعاة ١: ٢٤٢، ٢٤٣.

(٧) تنظر حكاية قطرب في شرح التسهيل ٣: ٢٣٣.

(٨) إلى هنا كلام ابن هشام في أوضح المسالك ٣: ٣٩٢.

وعلى المشهور يستثنى موضع يمتنع فيه عطف الظاهر؛ سواءٌ عادَ الجارُّ أم لا، وهو الضمير المجرور بـ«لولا» عند سيبويه ومن تبعه، في الجرّ به[1]؛ لأنّ «لولا» عندَهم لا يجرُّ الظاهرَ، فلو أُعيد ارتفع الظاهر بعده بالابتداء، كما هو قياس الأحرف الجارّة الزائدة وما بحكمها، ولو لم يَعُدْ امتنع العطف.

وموضعان يعطف فيهما على الضمير المجرور بلا إعادةٍ:

الأوّل: إذا التبس المراد معها كـ«جاء غلامُهُ وزيدٍ» لو أُريدَ غلامٌ واحدٌ مشتركٌ؛ إذ لو قيل: «وغلامُ زيدٍ» أوهم الاثنينيّة.

الثاني: إذا كان المعطوفُ جملةَ «أنّ» أو «أنْ» المصدريّتين وصلتهما؛ لجواز حذف الجارّ منهما قياساً مطّرداً نحو: «شجاعةَ زيدٍ عجبتُ مِنها وأنّه يبخل»؛ نصّ عليه الدماميني في المنهل[2].

وألغزت المواضعَ الثلاثة فقلت:

مَا خَافِضٌ لاتَعْطِفُ اسماً ظَاهِراً أَرَدْتَهُ ... لِلْمُضْمَرِ الْمَخْفُوضِ بِهِ أَصْلاً وَإِنْ أَعَدْتَهُ

مَا ذَاكَ مَاذَا آخَرُ قَدْ ... جَوَّزُوا العطفَ عَلَى مَا جُرَّ بِهِ

مِنْ مُضْمَرٍ إنْ كُنْتَ قَدْ قَصَدْتَهُ ... مِنْ غَيرِ رَدِّ الخَافِضِ فِي لَفْظِ مَا عَطَفْتَهُ

طُرْداً وإجْمَاعاً لَهُمْ بَيِّنْهُ إنْ وَجَدْتَه

﴿**ولا يُعْطَفْ**﴾ اثنانِ بعاطفٍ واحدٍ ﴿**على معمولَي عاملَينِ مختلفَينِ**﴾ إعراباً ﴿**على المشهور**﴾، كـ«ضَرَبَ غُلامُ زيدٍ بكراً وَبشرٍ خالداً»، ﴿**إلّا في نحوِ: «في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ»**﴾، و«إنّ في الدارِ زيداً وَالحجرةِ عمراً»، بتقديمِ المجرورِ؛ إذ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٧٣: «وذلك «لولاك» و«لولاي»، إذا أضمرت الاسمَ فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع».

(٢) ينظر الحدائق النديّة ٢: ١٢٠.

العاطف كعاملٍ ضعيف، فلا يكونُ كعاملينِ مختلفينِ، فليقتصر على ما سمع من المثالين.

ومنعه سيبويه(١) والمبرّد(٢) والزمخشري(٣)، وأوّلوا المسموعَ بتقدير الجارِّ؛ ليكونَ من عطفِ جملةٍ على جملةٍ.

وأمّا العطف على معمولَي عاملٍ واحدٍ أو معمولاتِه فجائزٌ اتّفاقاً كـ«ضربَ زيدٌ بكراً وبشرٌ هنداً».

فريدةٌ: العطف باعتبار المعطوف عليه أقسامٌ:

الأوّل: العطف على لفظه، وهو الأصل، كما مرّ(٤).

الثاني: العطف على محلِّهِ، وله عند المحقّقينَ شروطٌ(٥):

الأوّل: ظهور ذلك المحلّ في الفصيح.

الثاني: موافقته للأصل.

الثالث: وجود عاملٍ مقتضٍ له.

ولذا أجازوا العطفَ على خبرِ «ليس» بالنصب في نحو: «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً»، ومنعوا نَحْو: «مررت بزيدٍ وبكراً»؛ لعدم ظهورِ نصبِ المفعولِ به بـ«مررت»، ونحو: «هو ضاربٌ زيداً وأخيه»؛ لأنّ الأصل في الصفة الجامعةِ لشروطِ العملِ إعمالُها عملَ

---

(١) قال الرضي في شرحه على الكافية ٢: ٣٤٥: «ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقاً، وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين».

(٢) قال ابن هشام في المغني ٢: ٦٣٢: «فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرّد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجّاج».

(٣) ينظر مذهب الزمخشري في ضمن تفسير سورة الشمس في كشّافه ٤: ٢٥٨، ويقول ابن هشام في المغني ٢: ٦٣٤: «واعلم أنّ الزمخشري ممّن منع العطف المذكور».

(٤) مرّ من أوّل بحث العطف إلى هنا؛ لأنّ العطف في الأمثلة على اللفظ.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٢: ٦١٦، ٦١٧.

فعلِها، لا إضافتُها إلى معمولِها ونحو: «إنّ زيداً ذاهبٌ وبكرٌ»؛ لأنَّ رافعَ «زيد» وهو الابتداء قد نُسِخَ بـ«إنّ»، فلا رافعَ له معها، وقد مرّ(١) تجويزُ المصنِّفِ للأخيرِ بشَرْطِ مُضيّ الخبرِ وفاقاً للقدماء، تمسّكاً بقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(٢). وأُجيب بأنّ «رسوله» عطف على المستتر في «بريء»، للفصل بالظرف، أو مبتدأ المقدّر(٣) أي «ورسولُه كذلك».

الثالث: العطف التلقيني وهو أن يعطفَ أحدُ المخاطبِينَ قولَه على قول الآخر، وهو ضربانِ:

أحدهُمَا: ما يصحُّ جمع المتعاطفين في قول ذلك الآخرِ، كأن قال زيدٌ: «لأُعطينَّ بكراً فَرَسِي»، فقلت: «وسرجَه»؛ إذ يصحّ أن يقول زيدٌ: «لأُعطينَّ بكراً فَرَسِي وسَرْجَهُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَومِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾(٤)، على تجويز الزمخشري عطفَ «مَنْ كَفَرَ» على «مَنْ آمَنَ»(٥).

وثانيهما: ما لا يَقْبَلُ ذلك كقولك في المثال: «وغلامَكَ»، مريداً: غلامَ زيدٍ؛ إذ لا يصحّ أن يقول زيدٌ: «لأُعْطِيَنَّ بكراً فَرَسِي وغلامَكَ» مريداً: غلامَ نفسه، بل يجب أن

---

(١) تقدّم في صفحة ١٢٧.

(٢) ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ التوبة: ٣.

(٣) أي مبتدأ خبره مقدّر.

(٤) ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَومِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ البقرة: ١٢٦.

(٥) قال الزمخشري في الكشّاف ١: ٣١٠: و«من كفر» عطف على «من آمن»، كما عطف «من ذريّتي» على الكاف في «جاعلك».

يقول: «وغلامي»، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَتِي﴾[١] على تجويز الزمخشري عطفَ «من ذريّتي» على كاف «جاعلك»[٢]، وفيه ألغزت فقلت:

مَا عَاطِفٌ لِلْجَمْعِ قَدْ وُضِعَا ... فِي لَفْظِ مَنْ قَدْ رَامَهُ وَقَعَا

واللَّفْظُ مَعْطُوفٌ لَهُ حَامِلُ ... لاَ فِيهِ مَتْبُوعٌ وَلاَ عَامِلُ

تقديرهُ أيضاً أيا كامِلِي ... حالٌ عن المتبوعِ والعاملِ

حَتَّى بَدَا مِن موضعٍ ثَالِثِ ... هَذَانِ مَعْ مَا جَاءَ مِنْ حَادِثِ

لاَ يَقْبَلُ المَعْطُوفُ بِالْعَاطِفِ ... جَمْعاً مَعَ المَتْبُوعِ يَا عَارِفِ

الرابع: العطف على التوهّم كعطف مجرور على منصوب «ليس»؛ لتوهّم زيادة الباء فيه، نحو: «ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ»، كما مرّ في حروف الجرّ[٣]، وحُمِلَ عليه قولُه تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٤] فيمن جزم «أكُنْ»[٥]. وفيه ألغز السيوطي فقال:

أُحَاجِيكُمُ مَا تَابِعٌ غَيرُ تَابِعٍ ... لِمَتْبُوعِهِ فِي موضعٍ لا ولا لفظِ

وينحلّ أيضاً بنحو: «ما زيدٌ بشيءٍ غيرِ شيءٍ»، كما مرّ في بحث المستثنى[٦].

---

(١) ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ١٢٤.

(٢) كما تقدّم عن الزمخشري آنفاً في الكشّاف ١: ٣١٠.

(٣) تقدّم في صفحة ٢٠٢.

(٤) ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَا رَزَقْنَاكُم مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ المنافقون: ١٠.

(٥) قرأ من السبعة أبو عمرو بنصب «أكون» والباقي بجزمها؛ معجم القراءات القرآنيّة ٧: ١٥٥.

(٦) تقدّم في صفحة ٢٢٠.

الثالثُ: التأكيدُ، وهُوَ تابعٌ يُفيدُ تقريرَ متبوعِهِ، أو شمولَ الحكمِ لأفرادِه، وهو إمّا لفظيٌ، وهـو اللـفظُ المكـرَّرُ. أو مـعنويٌ، وألفـاظُهُ: «النـفسُ» و«العينُ»: يطابِقَانِ المؤكَّدَ في غيرِ التثنيةِ، وهما فيها كالجمعِ، تـقول: «جاء زيـدٌ نـفسُهُ والزيـدَانِ أَنْـفُسُهُمَا، والزيـدُونَ أنـفسُـهم»، و«كـلا» و«كلتا: للمثنّى، و«كلّ» و«جميع» و«عامّة» لغيره من ذي أجزاء يصحّ افتراقُها، ولو حكماً، نـحو: «اشـتريتُ العَـبْدَ كُـلَّهُ»، وتَـتَّصِلُ بـضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّدِ، وقد يُتْبَعُ «كلّ» بـ«أجمع» وأخواتِهِ مطابقةً.

مسألتانِ: الأُولى: لا تؤكَّدُ النكرةُ إلّا مَعَ الفائِدةِ، ومِنْ ثَمّ امـتنَعَ «رأيتُ رجلاً نفسَه»، وجازَ «شَرَيْتُ عبداً كلَّه».

الثانيةُ[1]: إذا أُكِّدَ المرفوعُ المتّصلُ؛ بارزاً أو مستتراً بالنفسِ والعـينِ، فبعدَ المنفصلِ، نحو: قوموا أنتم أنفُسُكُمْ، وقُمْ أنتَ نَفسُكَ.

﴿الثالثُ: التأكيدُ، وهو تابعٌ يُفيد تقريرَ﴾ نفس ﴿متبوعِهِ﴾، فيدلّ على أنّ المراد به نفسُه لا غيرُهُ على تـجوّزٍ أو سـهوٍ أو نسـيانٍ كـ«ضَـرَبَهُ الأمـيرُ نـفسُه»، ﴿أو﴾ تـقريرَ ﴿شمولِ الحكمِ لأَفرادِهِ﴾ أو أجزائِهِ؛ دفعاً لتوهّم التخصيص كـ«جاؤوا كلُّهم»، و«الماءُ كُلُّه طاهرٌ»[2].

﴿وهو﴾ أي التأكيدُ ﴿إمّا لفظيٌّ، وهو اللفظُ المكرَّرُ﴾ بعينه كـ«جاء زيدٌ زيدٌ»، أو بمرادفه كـ«حقيقٌ جديرٌ»، أو بمهملة كـ«حَسَن بَسَن» و«شـيطان ليـطان»، فـإنّه أيـضاً

---

(١) كلمة «الأولى» و«الثانية» في غالب نسخ الصمديّة موجودٌ، لكنّه لم يذكر في نسخ الفرائد.

(٢) روى الكليني في الكافي ٣: ١ بسنده عن أبي عبدالله عليه الصلوة والسلام، قال: الماء كـلّه طـاهر حتّى يعلم أنّه قذر.

لتكرير الأوّل، لكن لمّا لم يكن المقصودُ منه تقريرَ المتبوعِ أو شمولِهِ بل مجرّدَ تزيينِ اللفظِ، وهو غرضٌ ضعيفٌ لا يُعتَدّ به، كَرِهُوا التكريرَ لأجلِهِ، فَغَيَّرُوا الثانيَ بعض التغييرِ.

وأمّا نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾(١)، فالمؤكَّدُ المستتر، وإن لم يكن لفظاً حقيقةً، إلّا أنّه بحكمه، فهو مكرَّرٌ حكماً، وكذا في «رأيتُكَ أنتَ» و«مررتُ بكَ أنتَ»؛ إذ الثاني هو الأوّل معنًى وإن افترقا إعراباً واتّصالاً وانفصالاً، بناءاً على ما تقرّر من أنّ الضمير إذا أُكِّد بضمير كان الثاني مرفوعاً منفصلاً؛ سواء كان الأوّلُ مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، وفيه ألغزت فقلت:

مَا تابعٌ فِي عُرْفِهِمْ مَرْفُوعُ ... فِي أَيِّ إِعْرَابٍ أَتَى المَتْبُوعُ

واسمٌ لنا تَأْكِيدُهُ اللَّفْظِيُّ ... سمعاً وأَصلاً عِنْدَهُم مَمْنُوعُ

أردتُ بالأوّل مامرّ، وبالثاني المحذَّرَ منه في نحو: «احذر الأسدَ». فقد قال ابن هشام في تذكرته: لا يجوز تكريره؛ لئلّا يجتمع البدل والمبدل منه؛ لأنّهم جعلوا التكرار في نحو: «الأسدَ الأسدَ» نائباً عن الفعل، ويجوز في غيره من الأسماء مطلقاً.

﴿**أو معنويٌّ**﴾، وهو العمدة، ﴿**وألفاظُهُ**﴾ محصورة:

﴿«**النفسُ**» و«**العينُ**»﴾ بمعنى الذات؛ لدفع توهّم تجوّز أو سهو، و﴿**يطابِقانِ**﴾ المتبوعَ ﴿**المؤكَّدَ في غيرِ التثنيةِ**﴾؛ فيُفْرَدَانِ لمفرده، وَيُجْمَعَانِ لجمعهِ، ﴿**وهما**﴾ أي النفس والعين ﴿**فيها**﴾: في التثنية ﴿**كالجمع، تقول: «جاء زيدٌ نفسُهُ**﴾ أو عينُه، وهندٌ نَفْسُهَا أو عَيْنُهَا، ﴿**والزيدانِ**﴾ أو الهندانِ ﴿**أنفسُهما**﴾، أو أعينُهما، ﴿**والزيدُونَ أنفسُهم**﴾ أو أعينُهم، والهنداتُ أنفسُهنَّ أو أعينُهنّ».

---

(١) ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُما وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ٣٥.

وحكى ابن كيسان مثنّاهما للمثنّى[١]، وتبعه ابنا مالك[٢]، وغلّطهم أبو حيّان[٣].

وإنّما أكّدوا المثنّى بالجمعِ اكتفاءً بدلالة المضاف إليه، وهو ضمير المثنّى، ونظيره قوله تعالى: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٤]، وفيه ألغز بعضهم:

وَأَيُّ مُـضْمَرٍ مُـضَافٍ لِاسـمِ   وَأَيُّ أَشْـيَاء هُـمَا شَـيْئَانِ

أراد بالثاني نحو: «قلوبكما» و«أنفسهما»، وبالأوّل قولَهم: «إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتّينَ فإيّاه وإيّا الشوابّ» عند الجميع، وهو من الشواذّ، ونحو: «إيّاك» و«إيّاه» عند الخليل[٥].

﴿و«كلا» و«كلتا» للمثنّى﴾ ومعناه؛ لتقرير الشمول، بشرط اتِّحاد المسندِ كـ«قَامَ الرجلانِ أو زيدٌ وبكر كلاهما». ويمتنع «قام زيدٌ وقعدَ بكرٌ كلاهما»؛ لتوارد عاملين على معمول، وفي نحو: «جاءني زيدٌ وأتى بكرٌ» قولان؛ لاتّحادهما معنًى وتغايرهما لفظاً.

---

(١) نقله الرضي في شرح الكافية ٢: ٣٦٠، ٣٧٠، حيث قال: «وقد يقال: «نفساهما» و«عيناهما» على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب».

(٢) ابنا مالك هما: جمال الدين محمّد ابن مالك المعروف صاحب الألفية والتسهيل، وابنُهُ الشيخ بدرالدين محمّد شارح ألفية أبيه، ومتمّم شرح تسهيل أبيه وغير ذلك. ومالك جدّهما.
ينظر كلام بدرالدين ابن مالك في شرحه على ألفيّة أبيه: ١٩٦، حيث قال: وكذا [أي يجمع «نفس» و«عين»] في توكيد المثنّى على المختار، كقولك: جاء الزيدان أنفسهما، ولقيتهما أعينهما، ويجوز فيهما أيضاً الإفراد والتثنية. وما وجدت في كتب أبيه ما يدلّ على مذهبه، ولكن قال أبو حيّان في الارتشاف: ١٩٤٧: «وقد وهم الشيخ بدرالدين محمّد ابن الشيخ جمال الدين محمّد بن مالك تابعاً لأبيه، فأجاز أن تقول في تثنية المؤكَد: قام الزيدان نفساهما، وكذا: عيناهما، ولم يذهب إلى ذلك أحدٌ من النحويين».

(٣) حيث قال في الارتشاف: «قد وهم الشيخ ...»؛ ينظر الهامش السابق.

(٤) ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ التحريم: ٤. إذ الأصل أن يقال: قلباكما، ولكن قال: قلوبكما.

(٥) مرّ تفصيل الأقوال في صفحة ١٨٤.

﴿و«كلّ» و«جميع» و«عامّة» **لغيره**﴾ أي غير المثنّى ﴿**مِنْ**﴾ مثنًّى أو مفردٍ أو جمعٍ ﴿**ذي أجزاءٍ يصحُّ افتراقُها، ولو حكماً**﴾ لا حسّاً ﴿**نحو: «اشتريتُ العبدَ كُلَّهَ»**﴾ أو جميعَهُ، أو عامّته، أو نصفَيْه كُلَّهما، إذ يصحُّ افتراق أجزاءُ العبدِ في حكمِ البيعِ، وإن لم يصحّ حسّاً. و«جاءَ القومُ كُلُّهم»؛ لصحّة افتراقهم حسّاً أيضاً، فيمتنع «عرفتُ اللهَ كلَّه»؛ لعدم التركيب، و«جاء العبدُ كلُّهُ»؛ لامتناع افتراق أجزائه في حكم المجيء، فيلغو التأكيد، وكذا «اخْتَصَمَ الزيدانِ أو تَضَارَبا كلاهما».

﴿**وَتتَّصِلُ**﴾ ألفاظ التأكيد المعنويّ كلّها وجوباً ﴿**بضميرٍ مطابقٍ**﴾ في الإفراد والتذكير وأضدادهما ﴿**للمؤكَّدِ**﴾ عائد عليه، رابط له بها(١).

﴿**وقد يُتْبَعُ**﴾ لفظ ﴿«**كلّ**»﴾ لمبالغة التأكيد ﴿**بـ«أجمع» وأخواته**﴾: «أكتع» و«أبتع» و«أبصع» بالصاد المهملة أو المعجمة، حال كونِها ﴿**مطابقةً**﴾ للمؤكَّد في الخمسة السالفة كـ«بعت عبدي كلَّه أجمعَ أكتعَ أبصعَ أبتعَ بأمتك(٢) كلَّها جمعاءَ كتعاءَ بصعاءَ بتعاءَ»، و«عبيدي كلَّهُم أجمعينَ أَكتعِينَ أَبصعِينَ أبتَعِينَ بإمائك كلِّها جُمَعَ كُتَعَ بُصَعَ بُتَعَ»، ولا يتبع بها غير «كلّ»؛ فلا يقال: «جاؤوا جميعُهُم أجمعون»، ولا «ذهب الزيدانِ كلاهُمَا أجمعان». وممّن نصّ على عدم مجيءِ مثنّاها مطلقاً الشيخُ(٣) وابنُ هشام(٤) والسيوطيُ(٥)، ففي الأوضح: لا يجوز تثنيةُ «أجمع» و«جمعاء» استغناءاً بـ«كلا»

---

(١) أي يربط الضميرُ المؤكَّدَ بألفاظ التأكيد المعنوي.

(٢) الباء في «بأمتك» للمقابلة أي بعتك عبدي مقابل أمتك.

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٣٧٠: «كلّه» و«أجمع» إلى «أبصع» لغير المثنّى أي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط.

(٤) أوضح المسالك ٣: ٣٣٢.

(٥) قال السيوطي في همع الهوامع ١: ١٥٨: «وممّا لا يثنّى لتعريفه: أجمع وجمعاء في التوكيد وإخوته، خلافاً للكوفيين».

و«كلتا»، كما استغنوا بتثنيةِ «سيّ» عن تثنية «سواء». وأجاز الكوفيّون والأخفش[١] ذلك؛ فيقولون: «جاءَ الزيدانِ أجمعانِ والهندانِ جَمْعاوانِ»[٢].

﴿مسألتان:﴾

﴿لا تُؤكَّدُ النكرةُ﴾ المحضة توكيداً معنويّاً؛ لأنّ تعيينَ الذاتِ مقدّم على تقرير النسبة أو الشمولِ؛ فينبغي وصفها وبيانها ثمّ تأكيدها، **﴿إلّا مع الفائدةِ﴾** كقول عائشة: «صَامَ شَهْراً كُلَّهُ»[٣]، وقولِكَ: «اعتكفْتُ أُسبوعاً كلَّهُ»، و«هزمت عسكراً كلَّهُ».

﴿ومِن ثَمّ امتنَعَ﴾: «صمتُ شهراً» و**﴿«رأيتُ رجلاً نفسَه»﴾**؛ لعدم الفائدة، **﴿وجازَ «اشتريت عبداً كلَّه»﴾**؛ لحصولها؛ هذا عند الكوفيّة والأخفش وغيرهم ممّن جوّز تخالف التأكيد والمؤكَّدِ تعريفاً وتنكيراً. ومنعه البصريّون مطلقاً[٤]، قالوا: ألفاظ التوكيد مَعَارِفُ فلا تؤكِّدُ النكراتِ، وحملوا ما جاء منه على البدل أو الضرورة أو الشذوذ.

و **﴿إذا أُكِّدَ﴾** الضمير **﴿المرفوعُ المتّصلُ: بارزاً﴾** كانَ **﴿أو مستتراً﴾** أي إذا أُريد تأكيدُه **﴿بالنفسِ أو العين فـ﴾** إنّما يؤكّد بهما **﴿بعدَ﴾** توكيدِه بـ **﴿المنفصلِ، نحو: «قومُوا أنتم أنفُسُكُم»﴾** في البارز، **﴿و«قُم أنتَ نَفسُكَ»﴾** في المستتر. ولا يكفي هنا

---

(١) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد ٣: ١٥٣: ولا يثنّى «أجمع» و«جمعاء» خلافاً للكوفيين ومن وافقهم.

(٢) إلى هنا كلام ابن هشام في أوضح المسالك ٣: ٣٩٢.

(٣) ينظر مسند أحمد ٦: ١٧١؛ باب أحاديث عائشة، عن عبدالله بن شقيق، قال: قلت لعائشة: أكان [يعني رسول الله ﷺ] يصوم شهراً كلّه؟ قالت: ما علمته صام شهراً كلّه إلّا رمضان. ينظر مسند أحمد ٣: ١٦٠، سنن النسائي ٤: ١٥٢.

(٤) قال ابن مالك في الألفية: وَإِنْ يُفِدْ تَوكيدُ منكورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحاةِ البَصْرَةِ المنعُ شَمِلْ

وقال الرضي في شرحه على الكافية ٢: ٣٧٣: «وقد أجاز الكوفيّون تأكيد المنكّر إذا كان معلوم المقدار أو موقّتاً كدرهم ودينار ويوم وشهر وليلة وشهر بـ«كلّ» وأخواته، لا بالنفس والعين، وليس ما ذهبوا ببعيد» ثمّ قال: «خلافاً للبصريين».

الفصل بغير المنفصل(١)؛ فيمتنع «قُومُوا اليومَ أنفسُكم» و«عِذْنِي نَفْسُكَ». والفرق في ذلك بين التأكيد والعطف أنّ المعطوفَ منفصلٌ عن متبوعه لفظاً بالعاطفِ، ومعنًى بتغايرهما غالباً، فيكفيه فاصلٌ مّا، بخلاف التأكيد؛ لاتّصاله بمؤكّدِهِ لفظاً واتّحادِهِ به معنًى.

(١) «بغير المنفصل» لم يرد في نسخة «ب».

الرابعُ: البدلُ، وهُوَ التابعُ المقصودُ أصالةً بما نُسِبَ إلى متبوعِهِ، وهو بدلُ الكلِّ من الكلِّ، والبعض مِنَ الكلِّ، والاشتمال، وهو الذي اشتملَ عليه المُبَدلُ مِنهُ بحيثُ يتشوَّقُ السامعُ إلى ذكْرِهِ، نحو: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشهرِ الحرامِ قِتَالٍ فيه)[1]، والبدلُ المباينُ، وهو إن ذُكِرَ للمبالغةِ سُمِّيَ بدلَ بداءٍ، كقولك: «حبيبي قمرٌ شمسٌ»، ويقعُ من الفُصَحاءِ، أو لتداركِ الغلطِ فبدلُ الغلطِ، نحو: «جاء زيدٌ الفرسُ»، ولا يقعُ مِن فصيحٍ.

هدايةٌ: لا يُبْدَلُ الظاهرُ من المضمرِ بدلَ الكلِّ، إلّا مِن الغائبِ، نحو: «ضربتُهُ زيداً». وقال بعضُ المحقّقينَ: لا يبدلُ المضمرُ من مثلِهِ ولا من الظاهرِ، وما مُثِّلَ به لذلك مصنوعٌ على العَربِ؛ ونحو: «قمتَ أنتَ»، و«أحببتُ زيداً إيّاه» تأكيدٌ لفظيٌ.

﴿الرابع: البدلُ، وهو التابعُ المقصودُ أصالةً﴾ بفتح الهمزة[2] **﴿بما نُسِبَ إلى متبوعِهِ﴾** أي المقصود بالأصالة نسبة ما نُسِبَ إلى متبوعِه إليه[3]، فنسبتُهُ إلى متبوعه توطئةٌ وتمهيدٌ لنسبته إليه[4]؛ سواء توافقت النسبتان إثباتاً أو نفياً كـ«قام أو ما قام أخوك

---

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) «أصالة» بفتح الهمزة بمعنى الأصل، وبكسره مصدر باب إفعال.

(٣) «إليه» جارّ ومجرور متعلّق بـ«نسبة»، و«نسبة» نائب فاعل «المقصود»، والمراد من «ما نسب إلى متبوعه» الحكم الموجود في الكلام الذي فيه البدل؛ فعلى هذا معنى الكلام: البدل ما قُصِدَ نسبة الحكم إليه أصالةً.

(٤) ضمير «نسبته» في كلا الموردين يرجع إلى «ما» من «ما نسب إلى متبوعه»، وهو «الحكم» في الكلام وضمير «متبوعه» و«إليه» يرجع إلى البدل.

زيدٌ»، أم اختلفتا كـ«ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ»؛ فيخرج النعت والبيان والتوكيد؛ لأنّها غير مقصودة بالنسبة؛ لا أصالةً ولا تبعاً بل مكمّلاتٌ له، والمنسوق مطلقاً؛ إذ ليس المقصود فيه نسبة ما نسب إلى متبوعِهِ بعينه إليه، بل المقصود هناك إمّا نسبة مثل ما نسب إلى متبوعه إليه كـ«جاء زيدٌ وبكرٌ»، أو نسبةُ ضدّه إليه كـ«جاء زيدٌ لا بكرٌ» و«ما قامَ زيدٌ بل، أو لكن بِشرٌ»، ولذا قالوا: البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، والمعطوف مقصود مع متبوعه.

﴿وهو﴾ أربعةُ أقسامٍ: الأوّل: ﴿**بدلُ الكلِّ من الكلِّ**﴾، وهو ما ذاتُهُ عين ذات المبدلِ منه؛ فلا يشترط كونُه ذا أجزاءٍ وإن أوهمه لفظ الكلّ، ولذا قال ابن مالك: الأولى تسميتُه بالبدلِ المطابق أو الموافق دفعاً لإبهامه؛ فاسمه المشهور ناظر إلى الغالب أو المقابل(١).

﴿و﴾ الثاني: بدلُ ﴿**البعضِ من الكلِّ**﴾، وهو ما ذاته جزءُ ذاتِ متبوعِهِ؛ نصفاً كان أم أقلَّ أم أكثَرَ، فيشترطُ كونه ذا أجزاءٍ.

﴿و﴾ الثالث: بدلُ ﴿**الاشتمالِ، و**﴾ اختلف فيه، فقيل: ﴿**هو الذي اشتملَ عليه المبدَلُ منهُ**﴾، لا لكونه ظرفاً أو مظروفاً له، بل لكونه دالاً عليه إجمالاً، ومتقاضياً له بوجهٍ مّا، ﴿**بحيث يتشوّقُ السامعُ**﴾ عند ذكر المبدل منه ﴿**إلى ذكره**﴾ أي البدل، فيكون كالبيان بعد الإجمال ﴿**نحو**﴾ قوله تعالى: ﴿**(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)**(٢)﴾

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣: ١٩٢: «وعبّرت عن هذا النوع بـ«بدل كلّ من كلّ» جرياً على عادة النحويين، وهي عادة غير مطّردة، فإنّ المراد بها أن يكون مسمّى البدل والمبدل منه واحداً، فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه «كلّ» نحو: «إلى صراط العزيز الحميد، الله»؛ فالعبارة الجيّدة أن يقال: «بدل موافق من موافق».

(٢) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ⇐

بإبدال «قتال» عن «الشهر»، فمنه: «بَنَى الأميرُ وكيلُهُ». وقيل: هو ما اشتمل متبوعه عليه أو هو على متبوعه اشتمالَ الظرفِ على مظروفِهِ؛ فالأوّل كالآية، والثاني كـ«سُلِبَ زيدٌ ثَوبُهُ»، فنحو: «بنى الأميرُ وكيلُهُ» ليس منه، بل من بدل الغلط.

ولابدّ في بدل البعض والاشتمال من ضميرٍ عائدٍ على المبدَلِ؛ مذكورٍ كما مرّ[1]، أو مقدّرٍ نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾[2] أي منهم، و﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ﴾[3] أي فيه. وقيل: أصله «نارِهِ»، فنابت «أل» عن الضمير[4].

﴿و﴾ الرابع: ﴿البدلُ المباينُ﴾ للمبدَل، ﴿وَهُوَ﴾ ثلاثة أقسام؛ لأنّه ﴿إن ذُكِرَ للمبالغة﴾ في المرام والترقّي فيما سبق له الكلام ﴿سُمِّي بدلَ بداءٍ﴾ بالمدّ بمعنى الظهور بعد الخفاء، كأنّه ظهر بعد خفائه، وبدلَ إضرابٍ أيضاً، فلا يكون المبدل سابقاً عارياً عن الفائدة، ﴿كقولك: «حبيبي قمرٌ شمسٌ»﴾، كأنّك ادّعيت غلطَكَ في الأوّل لانحطاط القمر عن أن يشبّه به الحبيب، فهو أبلغ من قولك ابتداءً: حبيبي شمسٌ. ﴿ويقع﴾ ذلك ﴿من الفصحاء﴾ بل هو من محاسن البلاغة.

﴿أو﴾ ذكر ﴿لتدارُكِ الغلطِ﴾ فيكون المبدل ساقطاً، ﴿فبدلُ الغلطِ﴾ أي بدلٌ من لفظٍ هو الغلطُ، أو بدلٌ وقعَ بسببه لأجل تداركه؛ لأنّ المبدل هو الغلط، ﴿نحو: «جاء

⇐ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة: ٢١٧.

(١) أي كالأمثلة السابقة.

(٢) ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ آل عمران: ٩٧.

(٣) ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ البروج: ٤ـ٥.

(٤) قال ابن هشام في مغني اللبيب ١: ٧٧: «أجاز الكوفيّون وبعض البصريّين نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه».

زيدٌ الفرسُ» ﴾، إذا أردت الإخبار عن الفرس فسبقك لسانك إلى «زيد» غلطاً فتداركته، فإن وقع الغلط من الجنان لا اللسان فبدل نسيانٍ، نبّه عليه في الهامش، وفاقاً لابن هشام في الأوضح[١]، والأكثر سَمَّوْهَا بدلَ الغلطِ من غير فرقٍ[٢].

﴿ **ولا يقع** ﴾ هذانِ ﴿ **من فصيحٍ** ﴾ بل ولا عن رويّة من غير فصيح[٣]. وقال الدمامينيّ: لا وجه لذلك؛ لأنّ النسيان وفلتة اللسان لا ينافيان الفصاحة[٤]، نعم الأحسن في المباين بأقسامه العطف بـ«بل».

﴿ **هدايةٌ: لا يُبدَلُ** ﴾ الاسم ﴿ **الظاهرُ من المضمرِ بدلَ الكلِّ** ﴾ من الكلِّ ﴿ **إلّا مِن** ﴾ الضمير ﴿ **الغائبِ** ﴾؛ لأنّ الظاهر غائبٌ، والضمير الحاضر أخصُّ وأعرفُ منهُ، والبدل هو المقصود بالنسبة، فلا يكون أحطَّ وأخصَّ من المبدل، بخلاف الضمير الغائب ﴿ **نحو: «ضربتُهُ زيداً»** ﴾، نعم إن أفاد الظاهر شمولاً جاز إبداله من الضميرِ الحاضرِ أيضاً، كقوله تعالى: ﴿تَكُونَ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[٥]، بإبدال «أوّلنا» و«آخرنا» من مجرور «لنا»؛ خلافاً للأخفش[٦]؛ حيث جوّزه مطلقاً محتجّاً بقوله:

---

(١) يقول ابن هشام في أوضح المسالك ٣: ٤٠٣: «وقد ظهر أنّ الغلطَ متعلّق باللسان، والنسيان متعلّق بالجنان، والناظمُ وكثيرٌ من النحويين لم يفرّقوا بينهما، فسمّوا النوعين بدلَ غلطٍ».

(٢) مثلاً يقول ابن مالك في الألفية (مع شرحه للسيوطي): ٢٩٣:

وذا للإضراب أعزُ إن قصداً صَحِب ودون قصدِ غلَطٌ به سُلِب

(٣) أي لا يكون في شعر أصلاً.

(٤) إلى هنا كلام الدماميني؛ ينظر الحدائق النديّة ٢: ١٥٥.

(٥) ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونَ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ المائدة: ١١٤.

(٦) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل ٣: ١٩٤، حيث يقول ابن مالك: «فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلّة ولم يمتنع، كما زعم غيرُ الأخفش»، وينظر شرح التصريح أيضاً ٣: ٦٥١.

٥٩ ـ بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ   [وَأَمَّ نَهجَ الهُدَى مَنْ كانَ ضِلّيلا](١)

ويجوز مطلقاً اتّفاقاً في بدلَي البعض والاشتمال ؛ فإنّهما لمّا أفادا فائدةً زائدةً على المتبوع تسامحوا في انحطاط البدل ، قال الله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ﴾(٢) أي منكم . وقال الشاعر :

٦٠ ـ بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدَنَا وَسَنَاؤنَا   [وإنّا لَنَرْجُو فوقَ ذَلكَ مَظْهَرا](٣)

و آخر :

٦١ ـ رَمَتْكَ فُؤَادُكَ فِيمَنْ رَمَتْ(٤)

﴿وقال بعضُ المحقّقينَ﴾، منهم ابنا مالك وهشام في التسهيل(٥)

---

(١) البيت من البسيط ، لا يعلم قائله ، ورد في شرح التصريح ٣: ٦٥٢، شرح شذور الذهب: ٤٤٣، شرح التسهيل ٣: ١٩٤، والحدائق النديّة ٢: ١٥٨.

«كفينا»: وقينا، «معضلة» بكسر الضاد: اسم فاعل من «أعضل الأمرُ» إذا اشتدّ وصعب المخرج منه، «أمّ»: قصد، «نهج الهدى»: طريقه، «ضلّيلاً»: الشديد الضلال.

(٢) ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ الأحزاب: ٢١.

(٣) البيت من الطويل ، لأبي ليلى النابغة الجَعدي ، ديوانه : ٧١، ورد في خزانة الأدب ٧: ٣٩٠، شرح التصريح ٣: ٦٥٠، شرح الكافية الشافية ١: ٥٧٨، أوضح المسالك ٣: ٤٠٦، والحدائق النديّة ٢: ١٥٨.

وصدر هذا البيت في الديوان : بلغنا السماء مجداً وجوداً وسؤدداً .

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

(٤) لم أعثر على قائله ، ولا على صدره أو عجزه .

(٥) شرح التسهيل ٣: ١٩٢، قال : «ويبدل المضمر من الظاهر نحو : «رأيت زيداً إيّاه»، والمضمر من المضمر . نحو : «رأيتك إيّاك»، ولم أمثّل بهذه المثالين إلّا جرياً على عادة المصنّفين المقلّد بعضهم بعضاً ، والصحيح عندي أنّ نحو : «رأيت زيداً إيّاه» لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً ، وأمّا نحو : «رأيتك إيّاك» فقد تقدّم في باب التوكيد أنّ البصريين يجعلونه بدلاً ، وأنّ الكوفيين يجعلونه توكيداً . وأنّ قول الكوفيين عندي أصحّ ، لأنّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب

⇐

والأوضح[١]: ﴿**لا يُبْدلُ المضمرُ**﴾ مطلقاً ﴿**من**﴾ مضمرٍ ﴿**مثلِهِ**﴾ توافقَا غيبةً وحضوراً أم لا، ﴿**ولا من الظاهر**﴾؛ لعدم السماع، ﴿**وما مُثِّلَ به لذلك**﴾ في كتب الفنّ ﴿**مصنوعٌ على العربِ**﴾. قال ابن هشام: لا يبدلُ مضمرٌ من ظاهر، وأمّا نحو: «رأيت زيداً إيّاه» فمن وضع النحويّين وليس بمسموع[٢].

﴿**ونحوُ: «قمتَ أنت» و«لقيتُ زيداً إيّاهُ»**﴾ ليس منه، بل الثاني ﴿**تأكيدٌ لفظيٌّ**﴾ فيهما، أمّا في نحو: «قمتَ أنتَ» و«مررت بكَ أنتَ» فبالإجماع؛ نقله ابن مالك وابن هشام[٣].

وقال المرادي: إنّما أجمعوا على جواز كونه تأكيداً، لا على تعيّنه؛ لتجويزهم الإبدالَ أيضاً، وأمّا في نحو: «رأيتك إيّاك» فعند الكوفيّين، وصحّحه ابن مالك بأنّ المنصوب المنفصل من متّصله بمنزلة المرفوع المنفصل من متّصله، والمرفوع تأكيدٌ فكذا المنصوب.

وقال الشاطبي[٤]: الظاهر البدليّة، كما عليه البصريّون؛ لما ثبت عن العرب أنّهم إذا أرادوا التوكيدَ أتوا بالضمير المرفوع المنفصل مطلقاً، فيقال: «جئتَ أنتَ» و«رأيتُكَ أنتَ» و«مررتُ بكَ أنتَ»، وإذا أرادوا البدلَ جعلوه على وفق الأوّل، فيقال: «جئتَ

⇐ المتّصل في «رأيتك إيّاك» كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتّصل، في «فعلتَ أنت»، والمرفوع توكيدٌ بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً، فإنّ الفرق بينهما تحكّم بلا دليل».

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣: ٤٠٤، ٤٠٥: «لا يبدل المضمر من المضمر، ونحو: «قمتَ أنتَ» و«مررت بكَ أنت» توكيدٌ إتّفاقاً، وكذلك نحو: «رأيتكَ إيّاك» عند الكوفيين والناظم [يعني ابن مالك]، ولا يبدل مضمرٌ من ظاهرٍ، ونحو: «رأيت زيداً إيّاه» من وضع النحويين، وليس بمسموع».

(٢) ينظر الهامش السابق.

(٣) ينظر إتّفاق البصريين والكوفيين في المصادر السابقة. وانظر مذهب البصريين في الكتاب ٢: ٣٨٥.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد اللخمي الغرناطي الشاطبي، تلقّى عن أئمّة المغاربة، له: شرح ألفية ابن مالك، توفّي سنة ٧٩٠هـ.

أنتَ» و«رأيتُكَ إيّاكَ» و«مررتُ بِه به»؛ فيتّحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره؛ هكذا نقله سيبويه عن العرب[١]، وتلقّاه غيرُه بالقبول، وهم المؤتمنون فيما ينقلون: فلايعارَضُ بقياسٍ[٢]، انتهى ملخّصاً. وصرّح بذلك غير واحدٍ منهم، وفيه قلت:

مَـا تَـابِعٌ بَـالَغْتَ فِـي إعْـرَابِـهِ إذْ خَـالَفَ المَـتْبُوعَ فِـي إعْـرَابِـهِ
إنْ كَـانَ تَـوْكِـيداً وَذَا قَـدْ طُـوبِقَا إنْ كَـانَ مِـن إبـدَالِـهِ فـي بَـابِهِ

وأمّا في نحو: «لقيت زيداً إيّاه» فقد عرفت إنكارَ ابنِ هشامٍ له، فكلام المصنّف كأنّه على التنزّل، كما قال ابن مالك: الصحيح عندي أنّه لم يستعمل في كلام العرب؛ نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً[٣].

وقال ابن هشام: فيما قاله نظر؛ إذ لا يؤكّد القويُّ بالضعيفِ، وقد قالت العرب «زيدٌ هو الفاضلُ»، وجَوَّزَ النحويّون في «هو» أن يكون بدلاً أو مبتدءاً أو فصلاً[٤]، ولم يُجَوِّزْ أحدٌ كونَهُ تأكيداً، كما جوّزوا في «إنّك أنتَ» كونَ «أنت» تأكيداً أو مبتدءاً أو فصلاً.

وفيما قاله نظر؛ لأنّ «هو» في المثال يدفع توهّمَ التجوّزِ في «زيد»، فيصلحُ للتوكيد. وإن كان أضعفَ، وإجماعُهم على المنع ممنوعٌ، فقد جوّزه الكوفيّون[٥] وابن مالك[٦]

---

(١) يقول سيبويه في كتابه في باب البدل ٢: ٣٨٦: «إن أردت أن تجعلَ مضمراً بدلاً من مضمرٍ قلت: رأيتك إيّاك، ورأيته إيّاه».

(٢) ينظر شرح الشاطبي على الألفية: ٤٠٢، رسالة دكتوراه في كلّيّة اللغة العربيّة بالقاهرة، تحقيق الدكتور بسيوني لبن.

(٣) شرح التسهيل ٣: ١٩٢.

(٤) أي ضميرَ فصل. إلى هنا نقل الشارح عينَ كلامِ ابن هشام في شذور الذهب: ٤٤١. وينظر أيضاً مغني اللبيب ٢: ٦٤٦.

(٥) يقول الرضي في شرح الكافية ٢: ٤٦٢: «والكوفيّون يجعلون له محلّاً من الإعراب ويقول هو تأكيد لما قبله».

(٦) هذه النسبة إلى ابن مالك من الشارح مخالف لما يقوله هو نفسه في شرح التسهيل ١: ١٦٥: «لا موضع له مِن الإعراب خلافاً لقوم يجعلونه توكيداً لما قبله».

وابن الحاجب[1] وغيرهم.

فريدةٌ: لا يجب توافق البدل لمتبوعه تعريفاً وتنكيراً مطلقاً، فيكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين، ولا في الإفراد وضدّيه، والتذكير وضدّه كـ«أعجبني زيدٌ وجنتاه أو خصلتاه»، إلّا في بدلِ الكلِّ كـ«جاء أخوك زيدٌ[2] وأُمُّك هندٌ وابناكَ الزيدانِ وأعمامُكَ المحمَّدُونَ»، إلّا إذا كان أحدُهما مصدراً نحو: ﴿مَفَازاً* حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً﴾[3]، أو قصد به التفضيل كقوله:

٦٢ - وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَينِ رِجلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرِجلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمانُ فَشَلَّتِ[4]

ولك حينئذٍ رفعُهُ ونصبُهُ على القطع بتقدير مبتدأ أو فعل.

---

(١) يمكن أن يستفاد ممّا قاله ابن الحاجب في شرح الوافية: ٢٨٢: «لأنّه في معنى التأكيد كما تقول في التأكيد: «ضربتك أنت»».

(٢) في نسخة «ب»: جاء زيدٌ أخوك.

(٣) ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً* حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً﴾ النبأ: ٣١ـ٣٢.

(٤) البيت من الطويل لكثيّر عزّة ابن عبدالرحمن الخزاعي في ديوانه: ٩٩، ورد في شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٩٣، خزانة الأدب ٥: ٢٠٨، الكتاب ١: ٤٣٣، مغني اللبيب ٢: ٦١٤، شرح التسهيل ٣: ١٩٣، المقتضب ٤: ٢٩٠، ٢٩١، والحدائق النديّة ٢: ١٦٠.

الخامسُ: عطفُ البيانِ، وهُوَ تابعٌ يشبهُ الصفةَ في توضيحِ متبوعِهِ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ أخوكَ»، ويتبعُهُ في أربعةٍ من عشرةٍ كالنعتِ، ويفترقُ عن البدلِ في نحو: هندٌ قامَ أخُوهَا زيدٌ؛ لأنّ المبدلَ منه مستغنًى عنه وهنا لَابُدَّ منه، وفي نحو: «يا زيدُ الحارثُ»، و«جاء الضاربُ الرجلِ زيدٍ»؛ لأنّ البدلَ في نيّةِ تكرارِ العاملِ[1]، و«يا الحارثُ» و«الضاربُ زيدٍ» ممتنعانِ.

﴿**الخامسُ: عطفُ البيانِ**﴾، سُمّي به لأنّه عين الأوّل معنًى، فكأنّك كرّرته وعطفته على نفسه للبيان، غير أنّك لم تأْتِ بعاطفٍ لاتّحادِهما معنًى.

﴿**وهو تابعٌ يشبهُ الصفةَ في توضيحِ متبوعِهِ نحو: «جاءَ زيدٌ أخوكَ»**﴾، فإن افترقا من حيث إنّه يوضح ذاتَ متبوعِهِ وهي تُوضِحُ معنًى فيه، فخرجت هي: لأنّ مشابه الشيء غيرُه، والبواقي؛ لأنّها لم تُوضَعْ للإيضاحِ وإن أفادته أحياناً.

﴿**ويتبعُهُ**﴾ أي يتبع البيانُ متبوعَهُ ﴿**في أربعةٍ من عشرةٍ**﴾: أحدِ الأعاريب الثلاثة، وواحدٍ من الإفراد وضدّيه، وواحدٍ مِن كلٍّ مِن التذكير والتنكير وفرعيهما ﴿**كالنعت**﴾؛ فهما يشتركان في مطابقة المتبوع وتوضيحه، ويفترقان باشتراط جمود البيان واشتقاق النعت عند الأكثر[2]، وغلبتهما عند بعضهم، فقالوا: البيان في الجوامد بمنزلة النعت

---

(١) «لأنّ البدلَ في نيّةِ تكرار العامل» في غالب نسخ الصمديّة موجود، وسقط عن نظر الشارح ﷺ في الفرائد البهيّة، فلم يذكره ولم يشرحه.

(٢) مثلاً زاد أبو حيّان في الارتشاف: ١٩٤٣ قيدَ الجمودِ في تعريف عطف البيان، ثمّ قال: «جامد» خرج به النعت».

في المشتقّات اشتراطاً أو غلبةً، وعلى الأخير جوّزوا كونَ ﴿مَلِكِ النَّاسِ * إِلَٰهِ النَّاسِ﴾[١] بيانَين، وكونَ الرجل في «هذا الرجل» نعتاً.

﴿**ويفترق**﴾ البيان ﴿**عن البدل**﴾ في أُمور:

الأوّل: أنّ المبدَلَ ساقطٌ بخلاف المُبَيَّنِ؛ فـ«زيدٌ» ﴿**في نحو: «هندٌ قامَ أخوها زيدٌ»**﴾ بيانٌ لا بدلٌ، وإلّا لكان «أخوها» ساقطاً؛ ﴿**لأنّ المبدلَ منه مستغنًى عنه، و**﴾ هو ممتنعٌ، فإنّ «أخوها» ﴿**هنا لابُدَّ منه**﴾، لاشتماله على ما لابدّ منه من رابط جملة الخبر بالمبتدأ؛ هذا على قول المازنيّ فيما حكى المبرّدُ عنه من أنّ البدلَ ساقطٌ لفظاً ومعنًى[٢]، والحقُّ سقوطُهُ معنًى لا لفظاً، بمعنى أنّه غير مقصود بالذات كغيره من المتبوعات، لا أنّه هدرٌ مطروحٌ بالكلّيّة، وإلّا لكان بدلُ الفاعلِ مَثَلاً فاعلاً لا تابعاً للفاعل؛ إذ لا فاعل حينئذٍ سواه؛ فلزم انسداد باب البدل.

الثاني: أنّ البدل في نيّة تكرار العامل بخلاف البيان، ﴿**و**﴾ حينئذٍ فـ«الحارث» ﴿**في نحو: «يا زيدُ الحارثُ»**﴾، ﴿**و**﴾ «زيدٍ» في ﴿**«جاء الضاربُ الرَّجُلِ زيدٍ»**﴾ بيانَانِ لا بَدَلانِ، ﴿**و**﴾ إلّا كان التقدير ﴿**«يا الحارثُ» و «الضاربُ زيدٍ»**﴾ وهما ﴿**ممتنعانِ**﴾[٣]؛ لامتناع دخول حرف النداء على ذي اللّامِ وإضافةِ الصفةِ المحلّاة بها[٤] إلى الأعلام،

---

(١) الناس: ٢ و٣.

(٢) قال المبرّد في المقتضب ٤: ٣٩٩: «وكان المازني يقول: «إذا أبدلتَ من الشيء فقد أطرحته من لفظه، وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعتُّ ما قد سقط». فترى المازني يقول بسقوطه اللفظي فقط دون المعنوي، ولكن هما يلازمان معاً.

(٣) أصل عبارة متن الصمديّة هكذا: وفي نحو: «يا زيدُ الحارث» و«جاء الضاربُ الرجلِ زيدٍ»؛ لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل و«يا الحارثُ» و«الضارب زيدٍ» ممتنعان. ولكن ترى بعض تغييراتٍ من الشارح غير مُخِلٍّ بالمراد.

(٤) أي الصفة المحلّاة بـ«أل» يمتنع إضافتها إلى الأعلام.

فالضابط أنَّ البدل لابُدَّ من صحّة حلوله محلَّ المبدل، بخلاف البيان، وقيل: ينفيه اغتفارهم في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

الثالث: أنَّ البيانَ لا يقع بجملةٍ ولا بعينِ لفظِ الأوّلِ، بخلاف البدل كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾(١)، وقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾(٢) بنصب «كلّ» الثانية(٣)، لكن يشترط فيه إذا كان عين المبدل أن يفيدَ فائدةً زائدةً على فائدةِ الأوّل كما في الآية.

الرابع: أنَّ البيانَ لا يكون إلّا بمعرفة لمثلها بخلاف البدل؛ قاله الأندلسيّ في شرح المفصّل.

---

(١) ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ الشعراء: ١٣٢ و١٣٣.

(٢) ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الجاثية: ٢٨.

(٣) يعقوب بن إسحاق الحضرمي، إمام أهل البصرة وأحد القرّاء العشرة، مات سنة ٢٠٥هـ. قراءة المشهور برفع «كلّ» الثانية من الآية المذكورة وقراءته بنصب «كلّ»؛ معجم القراءات القرآنية ٦: ١٥٦.

الأسماءُ العاملةُ المشبّهةُ بالأفعالِ، وهي أيضاً خمسةٌ:

الأوّلُ: المصدَرُ. وهو اسمٌ للحَدَثِ الذي اشتقَّ منهُ الفعلُ، ويعمَلُ عملَ فعلِهِ مطلقاً، إلّا إذا كان مفعولاً مطلقاً، إلّا إذا كان بدلاً مِن الفعلِ فوجهانِ. والأكثرُ أن يُضَافَ إلى فاعِلِه، ولا يَتقدَّمُ معمولُه عَلَيه، وإعمالُه مع اللّامِ ضعيفٌ، كقوله:

ضـــعيفُ النكـايةِ أعـدائَـه　　　يـخالُ الفـرارَ يُـراخِـي الأجـلَ

﴿الأسماء العاملةُ المشبّهةُ بالأفعالِ﴾؛ فإنّها الأصل في العمل ثمّ الحروف ثمّ الاسم؛ فإنّه يعملُ عملَ الفعلِ بمشابهته له، ﴿وهي أيضاً﴾كالتوابع ﴿خمسةٌ:﴾

﴿الأوّل المصدَرُ: وهو اسمٌ للحدث[1] الذي اشتقَّ منهُ الفعلُ﴾عند البصريّة[2]، والموصول نعت الاسم كـ«الحدث»[3].

والمتبادر من الاشتقاق هو الأصغر، وهو اتّحاد الحروف الأصليّة والترتيب والمعنى كـ«ضَرَبَ» و«ضَارِب».

وله ضربان آخران[4]: صغير، ويُسمّى كبيراً وأوسطَ، وهو اتّحاد الحروف دون الترتيب كـ«نقر» و«قرن».

---

(١) في نسخة «ب»: الحدث.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٣: ٣٩٩: «ولو قال: «اسم الحدث الذي يشتقّ منه الفعل» لكان حدّاً تامّاً على مذهب البصريّة، فإنّ الفعل مشتقّ منه عندهم، وعكس الكوفيّون».

(٣) إن كان العبارة: «الحدث» كما في نسخة «ب» فهو مضاف إليه، وإن كان «للحدث» كما في نسخة «أ» فمجموعه صفة لا «الحدث» فقط.

(٤) أي للاشتقاق ضربان آخران؛ فمجموع أقسام الاشتقاق ثلاثة.

وأكبرَ، وهو اتّحادُ بعض الحروف دونَ بعضٍ كـ«ثلم» و«ثلب».

ثمّ المصدر من الثلاثي المجرّد سماعيٌّ ارتقى في المشهور إلى اثنين وثلاثين كـ«قَتْل، وعِلْم، وشُغْل، ورَحْمة، ونِشْدَة، وحُمْرة، وسَرِقَة، وغَلَبَة، وذَهَاب، وكِتَاب، وسُؤَال، وزَهَادَة، وعِبَادة، ودُعَابة، وقَبُول، ودُخُول، ولَيَّان، ونَزَوَان، وحِرْمَان، وغُفْرَان، وطَلَب، وكَذِب، وكِبَر، وهُدَى، ودَعْوَى، وذِكْرَى، وبُشْرَى، ورَحِيل، وصُعُوبَة، ومَسْعَاة، ومَحْمِدَة وكَرَاهِيَة». وجاء على فاعل وفاعلة كـ«فالح» و«كاذبة».

والبيان أنّ كلّاً من «فَعَل» بالفتح و«فَعِل» بالكسر متعدٍّ وقاصرٌ، و«فَعُل» بالضمّ قاصرٌ لا غيرُ.

وقياس المصدر من المتعدّيين «فَعْل» بفتحٍ فسكون كـ«فَهْم» و«ضَرْب» و«أَكْل».

ومن قاصرِ الأوّل إن دلّ على تمنّعٍ: فـ«فِعال» بالكسر كـ«إباق»، أو ولايةٍ وحرفةٍ فـ«فِعالة» كذلك كـ«إمَارة» و«تِجَارة»، أو تقلّب وتنقّل فـ«فَعَلان» بفتحتين كـ«غَلَيان» و«جَوَلان»، أو صوت أو داء فـ«فُعال» بالضمّ كـ«خُوار» و«مُشَاء»، أو «فعيل» كـ«شهيق»، أو كلاهما كـ«نَبيح» و«نُباح»، أو سيرٍ فـ«فعيل» كـ«وَزِيف»، وإلّا فـ«فُعول» كـ«قُعُود».

ومن قاصر الثاني «فَعَل» بفتحتين كـ«فَرَح»، وإن كان وصفُه «أفعل فعلاء» شاركه أو أغنى عنه «فُعْلة» بضمٍّ فسكونٍ كـ«سُفْع» و«سُفْعة»، وكـ«دُهْمة» و«أُدمة»، كـ«فَعالة» بالفتح في المعاني الثابتة كـ«نَدَم» و«نَدَامة» وكـ«سَعَادة» و«شَقَاوة».

وأمّا «فَعُلَ» بالضمّ فقياسه «فُعولة» بالضمّ و«فَعالة» بالفتح كـ«رُطوبة» و«صَراحة».

وما خالف ذلك فسماعيّ كـ«جَحَدَه جُحُوداً» و«مَاتَ موتاً» و«حَكَمَ حُكْماً» و«بَاتَ بَيْتُوتَةً» و«نَمَّ نَميمةً» و«ذَهَبَ ذَهْباً» من «فَعَلَ» بالفتح، و«رَغِبَ رغوباً» و«رَضِيَ رِضاً» و«بَخِلَ بُخْلاً» من «فَعِلَ» بالكسر، و«غَلُظَ غلظاً» و«كَمُلَ كمالاً» و«شَرُفَ شَرَفاً» و«حَلُمَ حِلْماً» من «فَعُلَ» بالضمّ، وخولف في نحو: «حَسُنَ حُسْناً»؛ فقال سيبويه: ليس

بقياس[١]، خلافاً للزّجاجي[٢] وابن عصفور[٣]، ومصدر غيرها قياس بيّن في محلّه.

والمصدر الميميّ ما أوّله ميم زائدة لغير المفاعلة، وهو اسم المفعول من غير مجرّد الثلاثي مطلقاً، و«مَفْعَل» بفتح العين من مجرّده مطلقاً كـ«مَسْعَى» و«مَنْجَا» و«مَـذْهَب» و«مَدْخَل»، و«مَغرَب» و«مَحَلّ» إلاّ في نحو: «مَوعِد» و«مَوسِم»، ويصلح الجميع للزمان والمكان أيضاً، إلّا «مغرباً»؛ فإنّه يكسر عينه لهما فرقاً.

وغير ذلك لا ينقاس؛ فبابه النقل لا القياس كـ«مَرجِع» و«مَطلِع» بالكسر و«مَـهيِل» و«معصية» و«مجيء».

﴿ويَعمَلُ﴾ كلُّ مصدرٍ ﴿عملَ فعلِهِ﴾ بالأصالة عند ابن مالك[٤]؛ لأنّه أصل الفعل في الاشتقاقِ، ويلزمه إعماله ﴿مطلقاً﴾، وبمشابهته له عند الجمهور؛ لأنّه بمعنى فعل مقرون بحرف مصدريّ، ولذا أعملوه مطلقاً: ماضياً وحالاً ومستقبلاً.

﴿إلّا إذا كان مفعولاً مطلقاً﴾: لأنّه حينئذٍ ليس بتقدير الفعل؛ إذ ليس «ضربت

---

(١) بل قال سيبويه في الكتاب ٤: ٢٨: «أمّا ما كان حُسناً أو قبحاً فإنّه ممّا يبني فعله على فَعُلَ يفعُلُ، ويكون المصدر فَعَالاً وفعالةً وفُعْلاً»، ثمّ قال: «وأمّا الفُعل من هذه المصادر فنحو: الحُسْن والقُبح، والفعالة أكثر». فما قال سيبويه بعدم قياس «فُعل» بل صَرَّح بأنّ الفعالة أكثر من الفُعل كما ترى.

(٢) قال الزّجّاجي في الجمل: ٣٨٥: «وما كان على «فعُل يفعُل» بضمّ العين في الماضي والمستقبل فمصدره اللازم له «فُعل» نحو: «حَسُن يحسُن حُسناً»، ثمّ قال: وقد يجيئ على «فَعَالة» و«فَعَل».

(٣) أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، أخذ النحو عن الشلوبين، مِن مؤلّفاته: المُمْتع، المقرّب، شرحه لم يتم، شرح الجزوليّة، مختصر المحتسب، ثلاثة شروح على الجمل وغير ذلك، توفّي سنة ٦٦٣هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٢١٠.

قال ابن عصفور في المقرّب ٢: ١٣٣: «وإن كان على «فَعُل» كان غير متعدٍّ أبداً، ويكون المصدر منه على «فُعل» كحُسن، و«فَعالة» كوسامة، و«فَعَال» كوسام، وأكثرها استعمالاً «فُعل»».

(٤) قال ابن مالك في الألفية (مع شرح السيوطي): ٢٤٠:

بفعلِهِ المصدرَ ألحق في العَمَلْ مضافاً أو مجرّداً أو مع «أل»

وقال في شرح الكافية ١: ٤٥٢: «يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لأنّه أصل، والفعل فرعٌ».

ضرباً» بمعنى «ضربتُ أن ضَرَبْتُ»، وأمّا نحو: «ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ اللُّصَّ» فليس المصدر فيه مفعولاً مطلقاً في الأصل بل تقديره «ضرباً مثلَ ضربِ الأميرِ».

﴿**إلّا إذا كان**﴾ المفعول المطلق ﴿**بدلاً من الفعل**﴾ سادّاً مسدَّه بعد حذفه وجوباً ﴿**فـ**﴾ فيه حينئذٍ ﴿**وجهان**﴾: إعمال الفعلِ المحذوف؛ لأنّه الأصل، والمصدرِ؛ لأنّه بدله. وقيل: الوجهانِ إعمالُ المصدرِ للمصدريّة أو البدليّة.

وهو يطلب فاعلاً فقط إن كان قاصراً، ومعَ مفعولٍ واحدٍ أو أكثرَ بحسبِ فعله إن كان متعدّياً، فيضاف لواحدٍ ويعربُ الباقي بإعرابه كـ«أعجبك ضربُ زيدٍ بكراً أو بكرٍ زيدٌ» و«إعطاؤُك إيّاه درهماً».

﴿**والأكثرُ أن يُضَافَ إلى فاعله**﴾؛ لأنّ المضاف إليه تتمّة المضافِ وكجزئه، والعمدة أحقّ بالجزئيّة من الفضلة.

وغيرُ الأكثرِ إضافتُهُ للمفعول أو تجرّده عنها مطلقاً؛ لوجود «أل» كما يأتي(١)، أو التنوين كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً﴾(٢) بنصبه بـ«إطعام».

﴿**ولا يتقدَّمُ معمولُه عَلَيه**﴾ مطلقاً عند قوم(٣)، وهو ظاهر المصنّف، وإلّا الظرف وشبهه على الأصحّ(٤)، ففي الدعاء: «اللُّهمَّ ارْزُقْنِي مِنْ عَدُوِّكَ البَرَاءَةَ وإلَيْكَ الفَرَارَ»(٥)،

---

(١) سيأتي في صفحة ٣٢٩.

(٢) ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ البلد: ١٤ـ١٥.

(٣) قال ابن هشام في شرح قطر الندى: ٢٦٦، في شروط إعمال المصدر: «الثامن: أن لا يكون مؤخراً عنه، فلا يجوز: «أعجبني زيداً ضربُك»، وأجاز السهيلي تقديم الجارّ والمجرور».

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٣: ٤٠٦: «وأنا لا أرى منعاً من تقدّم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهَهُ» ثمّ قال: «وفي نهج البلاغة: وقلّت عنكم نبوّته».

(٥) ليست هذه قطعةً من الأدعية المشهورة بل قول يقال في الدعاء، ينظر شرح الرضي على الكافية ٣: ٤٠٦، ورياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين ٤: ١٩٨.

وقال الله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾[1]، و ﴿بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[2]، وتقديرُ عاملٍ قبلَ الظرفِ ـ كما قيل[3] ـ تَكَلُّفٌ مستغنًى عنه، مع توسّع دائرة التوسّع فيه.

﴿وإعمالُه﴾ في فاعل أو مفعول صريح حال كونه **﴿مع اللّامِ ضعيفٌ﴾** قياساً، لبعده حينئذٍ عن الفعل باقترانه بـ«أل» التعريف الخاصّة بالاسم **﴿كقوله﴾**:

٦٣ ـ **﴿ضَعِيفُ النِّكَايةِ أَعْدَائَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُراخِي الأَجَلَ﴾**[4]

بنصب «أعدائه» بـ«النكاية» وهو مصدر «نكا عدوَّه أو فيه» إذا قتله وجرحه أي ضعيف نكايته إيّاهم.

ومنعه الكوفيّة وبعض البصريّة مطلقاً[5]، وبعضهم[6] في غير المعاقبة للضمير كـ«يحسن الضرب بكراً»؛ فأجاز نحو: «مَا لَكَ والضربَ زيداً»؛ إذ المعنى «وضَرْبَكَ

---

(١) ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ النور: ٢.

(٢) ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ الصافّات: ١٠٢.

(٣) قاله المانعون من تقديم معمول المصدر عليه مطلقاً.

(٤) البيت من المتقارب، لم يعلم قائله. ورد في خزانة الأدب ٨: ١٢٩، أوضح المسالك ٣: ٢٠٨، شرح التصريح ٣: ٢٥٧، شرح الشذور: ٣٨٤، شرح الكافية الشافية ١: ٤٥٣، شرح ابن عقيل ٢: ٩٥، شرح التسهيل ٢: ٤٤٤، المفصّل في صنعة الإعراب: ٢٨١، كتاب سيبويه ١: ١٩٢، همع الهوامع ٣: ٥٩، المقرّب ١: ١٣١، والحدائق النديّة ٢: ١٨٣.

«ضعيف» مبتدأ و«النكاية» مضاف إليه، و«أعدائه» مفعول به، و«يخال» مضارع «خال» من أفعال القلوب، و«هو» فاعله راجعٌ إلى «ضعيف»، و«الفرار» مفعولُه الأوّل، و«يراخي» مضارع باب المفاعلة و«هو» فاعله و«الأجل» مفعول به، وجملة «يراخي الأجل» مفعول «يخال» الثاني، وجملة «يخال» إلى آخره خبر المبتدأ أعني «ضعيف».

(٥) ينظر مذهب الكوفيّة وبعض البصريّة في منهج السالك: ٣١٣، والأصول لابن السرّاج ١: ١٣٧، والحدائق النديّة ٢: ١٨٤. لكن سيبويه والخليل يقولان بالجواز؛ ينظر الكتاب ١: ١٩٢.

(٦) هذا مذهب ابن طلحة وابن الطراوة، شرح التصريح ٣: ٢٥٨.

زيداً؛ فـ«أل» عوضٌ عن الضمير، ومنه البيت أي ضعيف هو نكايته. قيل: هو الصحيح[1]، لأنّ «أل» في شواهد الجواز معاقبَةٌ للضمير.

ويشترط في إعماله أيضاً عدم التاء والتصغير والتثنية والجمع؛ إذ يقلُّ بذلك شبهُه بالفعلِ.

وقد يعمل اسمُ المصدر عملَه وهو قياسٌ عند نحاة الكوفة وبغداد[2] كقوله:

٦٤ ـ **لأنّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدِ [جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوسِ فِيهَا يُخَلَّدُ]**[3]

وقوله:

٦٥ ـ **[أكُفراً بَعْدَ رَدِّ المَوتِ عَنّي] وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائةَ الرِّتَاعَا**[4]

أي إثابة الله وإعطائك.

---

(١) قائله أبو حيّان في منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك: ٣١٣.

(٢) اعلم أنّ اسم المصدر لو كان علماً لم يعمل اتّفاقاً، وإن كان مصدراً ميميّاً فكالمصدر بشرائطه يعمل اتّفاقاً، وإن كان غيرهما لم يعمل عند البصريين ويعمل عند الكوفيين والبغداديين؛ ينظر منهج السالك لأبي حيّان: ٣١٦، ٣١٧، والارتشاف: ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، وشرح شذور الذهب: ٤١٣، وشرح التصريح ٣: ٢٦٠.

(٣) البيت من الطويل، لحسّان بن ثابت في ديوانه: ٨٣، وفيه بدل: «لأنّ»: وإنّ. ورد في شرح شذور الذهب: ٤١٣، والدرر اللوامع ٢: ١٢٨، وشرح الأشموني ٢: ٢٨٨، وارتشاف الضرب: ٢٢٦٤، وشرح التسهيل ٢: ٤٤٩.

والثواب اسم لما يثاب به العمّال، ثمّ نقل إلى معنى الإثابة.

(٤) البيت من الوافر للقطامي، ديوانه: ٣٧، ورد في شرح الرضي على الكافية ٣: ٤١٢، شرح التصريح ٣: ٢٦١، شرح التسهيل ٢: ٤٥٠، منهج السالك: ٣١٧، خزانة الأدب ٨: ١٣٧، شرح شذور الذهب: ٤١٢، شرح ابن عقيل ٣: ٩٩، الخصائص ٢: ٢٢١، همع الهوامع ٢: ١٠٢، ٣: ٦٦، ارتشاف الضرب: ٢٢٧٦، والحدائق النديّة ٢: ١٨٥. والعطاء في الأصل اسم لما يعطى، ثمّ نقل إلى معنى الإعطاء.

الثاني والثالثُ: اسمُ الفاعلِ والمفعولِ:

واسمُ الفاعلِ مَا دلَّ على حَدَثٍ وفاعلِه على مَعنى الحدوثِ، فإنْ كانَ صلةً لـ«أل» عَمِل مطلقاً، وإلّا فيشترطُ كونُهُ للحالِ أو الاستقبالِ، واعتمادُه عَلى نَفْيٍ، أو استفهامٍ، أو مخبرٍ عنه، أو موصوفٍ، أو ذي حالٍ. ولا يعمَلُ بمعنَى الماضِي خلافاً للكسائي، و(كلبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ)[1] حكايةُ حالٍ ماضِيهِ.

واسمُ المفعولِ ما دَلَّ عَلى حَدَثٍ ومفعولِهِ، وهوَ في العملِ وشرطِه كأَخِيهِ.

﴿**الثاني والثالثُ: اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ: واسمُ الفاعلِ ما دَلَّ**﴾ وَضْعاً ﴿**على حَدَثٍ وفاعلِه**﴾؛ فخرج اسمُ المفعولِ، لكن ﴿**على مَعنى الحدوثِ**﴾ بأنْ يفيد حدوثَه وتجدُّدَه عن فاعله. مقيّداً بأحد الأزمنة الثلاثة. وإن لم يَدُلَّ بنفسه على ذلك الزمان؛ فخرج اسم التفضيل والصفة المشبّهة؛ فإنّهما يدلّان على حدث وفاعله على معنى الثبوت. ودخل بقيد الوضع نحوُ: «ضامر» و«طالق» و«عالم» ممّا تجرّد عن معنى الحدوث واستعمل في الثبوت. وخرج به نحو: «عَدْل» بمعنى «عادل».

﴿**فإنْ كانَ**﴾ اسمُ الفاعلِ ﴿**صلةً لـ«أل»**﴾ الموصولة الداخلة عليه ﴿**عَمِلَ**﴾ عَمَلَ فعلِهِ المعلومِ ﴿**مطلقاً**﴾؛ ماضياً وحالاً ومستقبلاً، اعتمد على ما يأتي أم لا، لوقوعه حينئذٍ محلّ الفعل؛ لما مرّ[2] من أنّ «الضارب زيداً» بمعنى «أل ضرب زيداً»؛ فعُدِلَ به إلى صورة الاسم، والمعنى بحاله.

﴿**وإلّا**﴾ يكُنْ صلةً لـ«أل» ﴿**فيشترطُ**﴾ لعمله في مفعول صريح ﴿**كونُهُ للحالِ أو**

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) تقدّم في صفحة ٢٧٢.

الاستقبالِ﴾؛ لتكملَ مشابهته للمضارعِ لفظاً لموافقتهما في الحركات والسَّكَنَاتِ وترتيبها، بمشابهته[1] له معنًى أيضاً.

﴿**واعتمادُهُ على نَفْيٍ أو استفهامٍ**﴾ بحرفٍ أو فعلٍ أو اسم كـ«مَنْ ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً؟»، ﴿**أو**﴾ على اسم ﴿**مخبرٍ عنه أو موصوفٍ**﴾ كـ«زيدٌ ضاربٌ بكراً أو رجلٌ مكرمٌ بشراً الآنَ أو غداً» ﴿**أو**﴾ على ﴿**ذي حال**﴾ كـ«زُرْنِي راكباً فرساً الآنَ أو غداً».

وإنّما اشترط ذلك في اسم الفاعل دونَ المصدرِ لأنّه يطلب الفاعل والمفعول بنفسه؛ لأنّهما من ضروريّات الحدث، واسمُ الفاعل وإن كان أقوى منه شبهاً بالفعل لكنّه وُضِعَ لذات متّصفة بالحدث، والذات من حيث هي هي لا تقتضي فاعلاً أو مفعولاً، فاقتضاؤه لهما بتضمّنه للحدث، لا بنفس معناه المطابقي كالمصدر؛ فبهذه الشروط يقوى شبهه بالفعل واقتضاؤه لمقتضياته؛ إذ النفي والاستفهام بالفعل أولى، والوصف والحال والمخبر به في المعنى مسندة إلى الموصوف وذي الحال والمخبر عنه، والإسناد حقّ الفعل.

لكن لا يجب إعماله بالشروط بل يجوز معها إضافته أيضاً كقوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾[2]، ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾[3] فيمن جرَّ، فهي مجوّزة لا موجبةٌ، فإضافته

---

(١) «بمشابهته» جارّ ومجرور متعلّق بـ«تكمل»، أي لتكملَ تلك المشابهةُ اللفظيّة بهذه المشابهة المعنويّة.

(٢) ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ الزمر: ٣٨.

قرأ أبو عمرو وعاصم والكسائي من السبعة وغيرهم من الشواذ بعدم إضافة «كاشفات» إلى «ضرّه»، أي برفع «كاشفات» ونصب «ضرّه»، وغيرهم يقرأون بإضافة «كاشفات» إلى «ضرّه»؛ معجم القراءات القرآنية ٦: ١٩.

(٣) ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ الصف: ٨.

⇐

معها جائزة ولفظيّةٌ، وبدونها واجبةٌ ومعنويّة. ويرجِّحُ سيبويه معها الإعمالَ على الإضافة(١)، وعكس أبو حيّان(٢)، وقال الكسائيّ: هما سيّان(٣).

﴿ولا يَعمَلُ﴾ اسم الفاعل مجرّداً عن «أل» إذا كان ﴿بمعنَى المَاضِي﴾؛ لضعف الشبه بكلٍّ من الماضي والمضارع؛ لأنّه حينئذٍ يشبه الأوّلَ معنًى فقط، والثانيَ لفظاً فقط ﴿خلافاً للكسائيّ(٤)، و﴾ احتجّ بقوله تعالى: ﴿(كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)(٥)﴾؛ حيث أعمل «باسط» ولم يضف مع مُضيّه. وأُجيب بأنّه ﴿حكايةُ حالٍ ماضيه﴾، وذلك بأن يقدّر الماضي لقرابته واقعاً في الحال بإحضاره للمخاطب وتصويره في ذهنه؛ ليتعجّب منه حقَّ التعجّبِ، بقرينة قوله قبل ذلك: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ﴾(٦) و﴿نُقَلِّبُهُمْ﴾(٧).

وأيضاً(٨) لو جاز عمله ماضياً، كانت إضافتُه حينئذٍ لفظيّةً، وليس كذلك لوصف

⇐ قرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم من السبعة برفع «متمّ» ونصب «نوره»، وغيرُهم بإضافة «متمّ» إلى «نوره»؛ معجم القراءات القرآنية ٧: ١٣٩.

(١) أي يقول سيبويه: النصب أولى من الجرّ؛ الكتاب ١: ١٦٦.

(٢) الارتشاف: ٢٢٧٥.

(٣) ينظر: المساعد ٢: ٢٠٠، وشرح الأشموني ٢: ٣٠١، والحدائق النديّة ٢: ١٩٦.

(٤) هذا مذهب الكسائي وتبعه هشام وأبو جعفر ابن مضاء؛ تنظر هذه المذاهب في المقتصد ١: ٥١٢، الإيضاح في شرح المفصّل ١: ٦٤٠، ارتشاف الضرب: ٢٢٧٢، شرح كافية الرضي ٣: ٤١٧، وشرح التصريح ٣: ٢٧١، شرح مفصّل ابن يعيش ٦: ٧٧، وشرح التسهيل ٢: ٤٠٠، والكافية (مع شرح الرضي عليه) ٣: ٤١٦، والحدائق النديّة ٢: ١٩٧.

(٥) ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْباً﴾ الكهف: ١٨.

(٦) ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُّرْشِداً﴾ الكهف: ١٧.

(٧) الكهف: ١٨.

(٨) علّةٌ أخرى لبطلان قول الكسائي وعدمِ عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي.

المعرفةِ به في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّماوَاتِ﴾[1]، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾[2].

وقد يقال: إنّ الماضيَ لكونه معلوماً بوقوعه، قريبٌ من المعرفة معنًى، وإن كان لفظه منكّراً، فلا بأس بوصف المعرفة به، سيّما مع تعيّنه كـ«فاطر السماوات».

واختلف أيضاً في اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة الثلاثة؛ فقيل: لا يعمل كالماضي؛ فإضافته حقيقيّة[3]، وقيل: يعمل؛ فإضافته لفظيّةٌ، وقيل: إنّه لمّا تناول الماضيَ وأخوَيْهِ صحّ إعماله نظراً إلى الآخرين فإضافته لفظيّة، وعدمُهُ نظراً إلى المضيّ، فهي حقيقيّة.

﴿**واسمُ المفعولِ مَا دَلَّ**﴾ وضعاً ﴿**على حَدَثٍ ومفعولِهِ**﴾ أي مفعول به على الحذف والإيصال؛ إذ المفعول بلا قيد هو الحدث، ولذا سمّي مفعولاً مطلقاً، وخرج به اسم التفضيل والصفة المشبّهة، فلم يحتج إلى التقييد بكونه على معنى الحدوث، وبالوضع[4] نحو: «رهين» و«جريح»، ولا يبنى من ناقص مطلقاً ولا قاصر إلّا بمعدٍّ كـ«ممرورٌ به».

﴿**وهُوَ في العملِ وشرطِهِ كأخِيهِ**﴾ اسمِ الفاعلِ؛ فيعمل عملَ فعلِهِ المجهول بما مرّ من الشروط[5]، وهي شروط عملهما في صريح المفعول به، فيعملان مطلقاً في الظرف

---

(١) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فاطر: ١.

(٢) ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ الأنعام: ١٤.

(٣) أي معنويّةٌ.

(٤) أي خرج بالوضع نحو: رهين.

(٥) تقدّم في صفحة ٣٣١.

وشبهه؛ إذ يكفيهما[1] رائحةٌ من الفعل، وفي الفاعل ونائبه؛ إذ يمتنع خلوّهما عنهما، كالفعل؛ لشدّة الحاجة إليهما، ولذا لا يضافان إلّا مع وجود مرفوعهما؛ ظاهراً كـ«زيدٌ ضاربُهُ أو مضروبُه أبُوهُ»، أو مضمراً كـ«زيدٌ مُكْرَمِي» أي هو.

فإن أُضيف إلى المرفوع انتقل ضميرُهُ إليهما، فيرتفِعُ بهما كـ«زيدٌ ضاربُ الأبِ أو مضروبُهُ» أي هو؛ إذ أصله «ضاربٌ أو مضروبٌ أبوه»، فلمّا أُضيفا إلى الأب انتقل ضميرُهُ إليهما مرفوعاً بهما، فلو لم يكن في مرفوعهما ضمير قابلٌ للانتقال كـ«زيدٌ ساكنٌ في دارِهِ أميرٌ» و«ضاربُهُ أبوكَ» امتنعت الإضافةُ إليه؛ لاستلزامها حينئذٍ خلوَّهما ظاهراً عن المرفوع، وهو ممتنع.

وكلّ ما يرتفع بالفعل المجهول يصحّ أن يرتفعَ باسم المفعولِ وما لا فلا.

فريدة: قال ابن المعطي في ألفيّته:

مسألةٌ بـها امـتحانُ النشأة ... أُعْطِيَ بِالمُعْطَىٰ بِه ألفٌ مِائَة

وكُسِي المَكسُوُّ فرواً جبّه ... ونُقِصَ الموزونُ ألفاً حبّة

وهذه مسألة لامتحان الأذهان دائرة بين أهل اللسان في اجتماع فعلٍ مجهولٍ واسمِ مفعولٍ ممّا يتعدّى لاثنين، وصورها أربعٌ ذكرها ابن القوّاسِ:

أُولاها: اشتغالهما بالحرف نحو: «أُعْطِيَ بالمعطى به ألفٌ مائة»؛ فـ«مائة» مرفوع بـ«أعطى»، وهو مفعوله الأوّل ناب عن فاعله، و«بالمُعْطَىٰ» في موضع نصب على المفعول الثاني، و«ألف» مرفوع بـ«معطىٰ»، و«به» نصب به كذلك، وهو صلة «أل»، ولا يرفع «ألف» بـ«أعطى»، و«مائة» بـ«معطى»؛ حفظاً لاتّصاله بمرفوعه ولا المجرور لوجود المفعول به الصريح، أي: أُعْطِيتُ بِالثّوبِ المُعْطَىٰ بِه زيدٌ ألفاً مائةً.

---

(١) ضمير المثنّى في «يعملان» يرجع إلى اسم الفاعل والمفعول، وضمير المثنّى في «يكفيهما» يرجع إلى الظرف وشبهه.

والثانية : تجرّدهما عن الجارّ نحو : «كُسِيَ المكسوُّ فرواً جبّة» ؛ فـ«مكسوّ» مرفوع بـ«كُسِيَ» و«جبّة» مفعوله الثاني ، وضمير «أل» في «مكسوّ» مرفوعُهُ ، و«فرواً» مفعولٌ ثانٍ له ، ولم يُرْفَعْ بـ«كُسِيَ» ليتّصلَ كلٌّ بمرفوعه ، نعم لو رفعته بـ«مكسوّ» و«جبّة» بـ«كسي» ونصبت «مكسوّ» وضميره ، وقلت : «كُسِيَ المَكْسُوُّ إيّاه فروٌ جبّةً» جاز على حدّ الصورة الأُولى ، لعدم اللبس .

والثالثة : اشتغال الأوّل فقط بالحرف كـ«أُعْطِي بالمُعْطىٰ ألفاً مائة» ، فترفع بـ«أعطى» «مائة» لا «المعطى» لمكان الجارّ ، فيهما ، ينصب به محلاً ، ومرفوع «مُعطَىٰ» ضمير «أل» ، و«ألفاً» مفعوله الثاني .

والرابعة: اشتغال الثاني فقط كـ«أعطى المعطى به ألفٌ مائةً» ؛ فالأولى رفع «المُعطَى» ونَصَب «مائة» بـ«أُعْطَىٰ» ، ويجوز عكسه أيضاً ، ويتعيّن «ألف» للرفع بـ«معطى» .

الرابعُ: الصفةُ المشبَّهةُ، وهِيَ مَا دَلَّ على حَدَثٍ وفَاعِلِه على مَعنى الثُبوتِ، وتفترقُ عن اسمِ الفاعلِ بصوغِهَا من اللّازمِ دُونَ المتعدِّي كـ«حَسَـن»، و«صَعْب»، وبعدمِ جوازِ كونِهَا صِلةً لـ«أل»، وبعمَلِهَا مِن غيرِ شرطِ زمانٍ، وبمخالفةِ فعلِها في العملِ، وبعدمِ جريانِها عَلى المضارعِ.

تبصرةٌ: ولمعمولِها ثلاثُ حالاتٍ: الرفعُ بالفاعليّةِ، والنصبُ على التشبيه بالمفعولِ إن كانَ معرفةً، والتمييزِ إن كانَ نكرةً، والجرُّ بالإضافةِ. وهي مَعَ كلٍّ من هذه الثلاثةِ إمّا باللّامِ أو لا، والمعمولُ معَ كلٍّ من هذه الستّةِ إمّا مضافٌ أو باللّامِ أو مجرّدٌ؛ صارَتْ ثمانيةَ عشرَ.

فالممتنعُ: «الحسنُ وجهِهِ» و«الحسنُ وجهٍ»، واختُلِفَ في «حسنُ وجهِهِ».

أمّا البواقِي فالأحسَنُ ذو الضميرِ الواحدِ، وهو تسعةٌ، والحسنُ ذوالضميرينِ، وهو إثنانِ، والقبيحُ هو الخالِي عن الضميرِ، وهو أربعةٌ.

﴿الرابع: الصفةُ المشبَّهةُ﴾ باسم الفاعل في الدلالة على حدث وفاعله، ﴿وهي ما دَلَّ على حَدَثٍ وفاعِلِه على مَعنى الثُبوت﴾ أي كونٍ مطلقٍ في الحال الحاضر، وحصول مجرّد عن التقييد بالتجدّد والحدوث في أحد الأزمنة الثلاثة، فتدلّ هي على الاتّصاف بالحدث في حال التكلّم مطلقاً، واسمُ الفاعل على حدوث الاتّصافِ وتجدّده في أحد الأزمنة لا بمعنى أنّها موضوعةٌ لزمان الحال وهو لأحد الأزمنة الثلاثة، بل بمعنى وضعهما للحضور والتجدّد الملزومين لتلك الأزمنة.

قال ابن مالك في العمدة في تعريف الصفة: أنّها موضوعةٌ لحضور فاعليّته من أصل فعل لازم. وقال في شرحها: خرج بذلك اسم الفاعل اللّازم المبيّن حضور وقته بقرينة.

وقال ابن القوّاس: إنّ الصفة تدلّ على الثبوت في الحال؛ سواءٌ تثبت في غيره أم لا، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنّه يستعمل في كلّ من الأزمنة الثلاثة ويعمل حالاً ومستقبلاً. وقال: ولذلك إذا قصد بالصفة معنى الحدوث أُتِيَ بها على زنة اسم الفاعل فيقال في: «حَسَن»: «حاسن»، فـ«حَسَن» مَنْ له الحُسْن مطلقاً في الحال، و«حاسن» مَن حَدَثَ له الحُسْن الآن أو غداً أو أمسِ، ففي التنزيل: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾[1]؛ فعدل عن «ضَيِّق» إلى «ضائق»؛ إذ قصد عروض ضيقٍ حصل وزال، لا مجرّد ثبوته في الحال.

وقال الفرّاء: العرب تقول لِمَنْ سَيَمُوتُ: إنّه مائت، ولا يقال: إنّه ميّت، إلّا لمن قد مات، وكذا يقال: هو سَيِّد قومِه أي الآن، وسائدُهم عن قليل[2]، وهكذا حقّق المرادَ غيرُ واحدٍ من الأعلام[3].

وأمّا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَيِّتُونَ﴾[4] فلا يخلو عن وجه وجيه، وكذا قولهم: «الجمل الفعليّة للحدوث، والاسميّة للثبوت»، معناه: أنّ الفعليّة تُفيدُ حدوثَ النسبةِ في أحد الأزمنة الثلاثة، والاسميّة لإثباتها في الحال من غير تقييد الحدوث

---

(١) ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ هود: ١٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفرّاء ٢: ٢٣٢.

(٣) مثلاً ينظر الكشّاف عن حقائق التنزيل ٣: ٣٩٧: الفرق بين الميّت والمائت أنّ الميّتَ صفةٌ لازمةٌ كالسيّد، وأمّا المائت فصفة حادثة، تقول: زيدٌ مائت غداً، كما تقول: سائرٌ غداً، أي سيموت وسيسود، وإذا قلت: زيدٌ ميّت، فكما تقول: حيٌّ في نقيضه فيما يرجع إلى اللزوم والثبوت.

(٤) الزمر: ٣٠.

والتجدّد في أحد الأزمنة، لا أنّها للدوام والاستمرار في جميعها كما سبق إلى بعض الأوهام.

ثمّ اعلم أنّ خروج اسمَي الفاعل والمفعول عن الحدّ واضح، وأمّا اسم التفضيل فداخلٌ قطعاً على المشهور من أنّه للثبوت، اللهمّ إلّا أن نقول: أراد ما دلّ على حدث وفاعله فقط[١] على الثبوت، واسم التفضيل يدلّ على ذلك وزيادةٍ؛ فيخرج قطعاً.

﴿**وتفترقُ**﴾ الصفة ﴿**عن اسم الفاعلِ بصوغِهَا**﴾ أي أخذ صيغتها ﴿**من**﴾ الفعل ﴿**اللّازم**﴾ ولو نقلاً أو تنزيلاً ﴿**دونَ المتعدِّي كـ«حَسَن» و«صَعْب»**﴾ من «حَسُنَ» و«صَعُبَ» اللّازمين وضعاً، و«رَحْمٰن» و«رحيم» من «رَحِمَهُ» بالكسر، المنقول إلى «رَحُمَ» بالضمّ أي صار الرّحمُ طبيعتَهُ، أو المنزَّل منزلة اللّازم كـ«زيدٌ يعطي ويمنع».

بخلاف اسم الفاعل لصوغه منهما كـ«ضارب» و«ذاهب» و«شارب» و«سالم» و«فاره»[٢].

وقياسها من «فَعِلَ» بالكسر: «فَعِل» بفتح فكسرٍ في الأعراض كـ«فَرِح» و«خَجِل»، و«أفعل» في الخلق والألوان كـ«أشنب»[٣] و«أسود»، و«فَعْلان» بالفتح في الامتلاء وضدّة كـ«ريّان» و«شَبْعَان» و«غَرْثان»[٤] و«عَطْشَان»، و«فعيل» في قوّة أو ضعف كـ«قويّ» و«عبيّ» و«سمين» و«مريض».

ومِن «فَعُل» بالضمّ «فعيل» غالباً كـ«ظريف» و«شريف»، ثمّ «فَعْل» بفتح فسكون كـ«رَطْب» و«عَذْب»، ثمّ «أفعل» كـ«أخضب» لذي حمرة إلى كدرة، و«فَعَل» بفتحتين

---

(١) بقرينة اقتصاره على ذكر ذلك في معرض البيان؛ منه ﷺ.

(٢) أي بيّن الفروهة، حاذق؛ القاموس المحيط: «فره».

(٣) الشنب: عذوبةٌ في الأسنان، أو نقط بيضٌ فيها، أو حدّة الأنياب كالغَرْب تراها كالمنشار؛ القاموس المحيط «شنب».

(٤) غرِثَ: جاع، فهو غَرْثان؛ القاموس المحيط «غرث».

كـ«بَطَل»، و«فَيعِل» كـ«جيّد»، و«فَعال» بالفتح كـ«جَبان»، أو الضمّ كـ«شُجاع»، و«فُعُل» بضمّتين كـ«جُنُب»، وغيرها سماع كـ«شيخ» و«طيّب» و«عفيف» من «فَعَل» بالفتح.

﴿**وبِعدَمِ جَوَازِ كونِهَا صلةً لـ«أل»**﴾ على المشهور؛ لأنّ الصلة إمّا جملةٌ أو مفردٌ بمعناها كاسمَي الفاعل والمفعول؛ لأنّهما للحدوث كالفعل، بخلاف الصفة؛ فإنّها للثبوت، فليست بمعنى الجملة، وقيل: تقع صلةً مع القرينةِ على إرادة الحدوث[١].

﴿**وبعمَلِهَا مِن غيرِ شرطِ زمانٍ**﴾ خاصٍّ من الثلاثة، كما في أخويها؛ لأنّ عملَهما لمشابهة المضارع فلابُدَّ من كونهما بمعناه، وعملَها لمشابهة اسم الفاعل فيما مرّ[٢].

﴿**وبمخالفةِ**﴾ الصفة ﴿**فِعْلَها في العمل**﴾؛ لأنّه قاصرٌ لا يَنْصَبُ، وهي تنصبُ؛ تشبيهاً بالمفعول، كما يأتي[٣]، بخلاف اسم الفاعلِ؛ فإنّه يعمل مثلَ عمل فعله لا غير.

﴿**وَبِعَدَمِ جريانِها على**﴾ اللفظ ﴿**المضارعِ**﴾، بخلافه؛ فإنّه جارٍ عليه موافقٌ له في عدده وحركاته وسكناته وترتيبها.

وبعملها في السببي كـ«هو حسنٌ وجهُه» دون الأجنبي فلا يقال: «حسنٌ وجهُ بكرٍ»، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنّه أقوى، فيعمل فيهما كـ«ضاربٌ ابنَ زيدٍ».

وبعدم تقدّم معمولها عليها بخلافه.

﴿**تبصرةٌ: ولمعمولها ثلاثُ حالاتٍ: الرفعُ بالفاعليّة**﴾ لها، بلا إضمار فيها، في المشهور؛ لئلّا يجتمع فاعلان، أو معه على إبداله من ضمير موصوفها فيها، بدلَ بعضٍ أو كلٍّ من كلٍّ، كما قاله الفارسيّ[٤]، لكنّه لا يطّرد فيما حكاه الفرّاء والكوفيّون من

---

(١) قال ابن مالك وابن أمّ قاسم وابن الضائع بجواز كون الصفة المشبّهة صلةً لـ«أل»، لكن مطلقاً لا بشرط وجود القرينة على إرادة الحدوث كما قاله الشارح؛ ينظر الحدائق النديّة ٢: ٢٠٥.

(٢) تقدّم في صفحة ٣٣٧، أي في الدلالة على حدث وفاعله.

(٣) سيأتي في صفحة ٣٤١.

(٤) قال أبو علي الفارسي في ضمن بيان قوله تعالى: «مفتّحةً لهم الأبواب» في كتاب الإيضاح: ١٨٠: «فليس

⇐

قولهم: «امرأة حسنٌ الوجهُ قويمٌ الأنفُ» بتذكير الصفة(١).

﴿**والنصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ**﴾ به ﴿**إن كان**﴾ معمولها ﴿**معرفةً**﴾ باللّام أو الإضافة ﴿**و**﴾ على ﴿**التمييز إن كان نكرةً**﴾؛ إذ لا ضرورةَ في ارتكاب التجوّز والتشبيه مع إمكان موافقة القياس.

﴿**والجرُّ بالإضافةِ**﴾ إليه، وهو فاعلٌ معنًى أبداً، لا يختلف معناه باختلاف إعرابه، وفيه ألغز من قال:

ومَا الَّـذِي إعْرَابُهُ مُخْتَلِفٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَخْتَلِفَ المَعَانِي

﴿**وهي**﴾ أي الصفة ﴿**مع كلٍّ من هذه**﴾ الوجوه ﴿**الثلاثة إمّا**﴾ مقرونةٌ ﴿**باللّام أو لا**﴾، فهذه ستّةٌ. ﴿**والمعمولُ مَعَ كلٍّ من هذه السِّتَّةِ إمّا مضافٌ**﴾ إلى غير موصوفِها ولو بواسطةٍ ﴿**أو باللّامِ أو مجرّدٌ**﴾ عنهما، فقد ﴿**صارتِ**﴾ الأقسامُ ﴿**ثمانيةَ عشرَ**﴾، حاصلةً مِن ضربِ أحوالِه الستّةِ في أحواله الثلاثة، فلكلٍّ من رفعِ المعمول ونصبِهِ وجرّه ستّةُ صُوَرٍ؛ لأنّه بـ«أل» أو الإضافة أو بدونهما، والصفة في كلّ من هذه الثلاثة إمّا بـ«أل» أو لا نحو: «حَسَنٌ أو الحَسَنُ وجهٌ أو وجهُهُما أو وجهٌ» برفع «وجه» أو نصبه أو جرّه، أو «الوجه أو وجهه» كذلك.

واسم الفاعل واسم المفعول ممّا يتعدّى لواحد، والمنسوب مثل الصفة في تلك الوجوه وأحكامها؛ فترفع الفاعلَ ونائبَه بالفاعليّة، وتنصبهما للتمييز أو التشبيهِ بالمفعول، وتجرّهما بالإضافة كـ«قائم الأب» و«مضروب الأخ» و«بصريّ الجدّ» بالأوجه السابقة، وفيها قيل:

⇐ على «مفتّحةً لهم الأبواب منها» ولا على أنّ الألف واللامَ سدّا مسدّ الضمير العائد من الصفة»، ولكنّ الأبواب بدلٌ من الضمير الذي في «مفتّحة»؛ لأنّك قد تقول: فتحت الجنان، إذا فتّحت أبوابها، وفي التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً﴾ فصار بمنزلة قولك: ضُرِبَ زيدٌ رأسه».

(١) تنظر حكايتهم في شرح المفصّل لابن يعيش ٦: ٩٠، شرح التصريح ٣: ٣٥٤.

مَـا فَـاعِلٌ ونـائبٌ عَـنْ فَـاعِلِ بِأَوْجَــهِ الإعْــرابِ يَــجْرِيَانِ

﴿ **فالممتنعُ منها** ﴾ أي مِن الثمانية عشر إثـنان: إضـافة الصـفة بـ«أل» إلى مـعمولها المضاف إلى ضمير موصوفها بواسطةٍ أو بدونِها نحو: ﴿ **«الحسنُ وجـهِهِ»** ﴾ و«وجـهِ أبيه»؛ إذ يمتنع الإضافة اللفظيّة بلا تخفيف، ولا تخفيفَ هنا؛ لأنّه إمّا بحذف التـنوين والنونين من الصفة كـ«حسن وجهِهِ» بالجرّ، أو بحذف ضمير موصوفها من فاعلها أو ما أُضيف إليه الفاعل، واستتاره فيها نحو: «الحسن الوجهِ» أو «وجه الأبِ» بالجرّ؛ إذ أصله «الحسنُ وَجْهِهِ» أو «وجه أبيهِ»، أو بحذفهما معاً كـ«حسن الوجه» بالجرّ، ولم يحصل هنا شيءٌ منها؛ إذ التنوين إنّما سقط بـ«أل» لا بالإضافة، وتجويز الفرّاء للعكس يكذّبه الحسّ.

﴿ و ﴾ الثاني إضافتها كذلك إلى مجرّد عن «أل» أو مـضاف إلى مـجرّد عـنها نـحو: ﴿ **«الحسنُ وجهٍ»** ﴾ أو «وجهِ أبٍ»؛ فإنّه وإن خفّف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكن فيه إضافة معرفة إلى نكرةٍ، وهي عكس ما عهد من الإضافة الحقيقيّة؛ كـذا قـال الشيخ[1] وابن الحاجب[2]، لكنّه لا يوجب الامتناع.

﴿ **واختُلِفَ في** ﴾ صورة إضافتِهَا مجرّدةً إلى معمولها المضاف إلى ضمير موصوفها نـحو: ﴿ **«حسنُ وَجْهِهِ»** ﴾؛ فـجوّزه سـيبويه والبـصريّة[3]؛ لحـصول الخـفّة بـحذف التنوين، لكن في ضرورة الشعر خاصّةً على قبح؛ إذ التخفيف بحذف الضمير أولى،

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣: ٤٣٦.

(٢) لم أعثر على قوله.

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٣: ٤٣٦: «فسيبويه وجميع البصريين يـجوّزونها عـلى قـبح فـي ضـرورة الشعر فقط، والكوفيّون يجوّزونها بلا قبح في السعة».

قال سيبويه في الكتاب ١: ١٩٩: قد جاء في الشعر «حسـنةُ وجـهها» شـبّهوه بـ«حسـنةِ الوجـه»، وذلك رديءٌ؛ لأنّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأوّل كما أنّه من سببه بالألف واللام.

فتركُهُ مع إمكانه واختيارُ التخفيفِ بحذف التنوينِ ترجيح المرجوح، والكوفيّون مطلقاً بلا قبحٍ؛ لحصول الخفَة في الجملة، وهو مختار ابن مالك(١)، قال: ورد في الحديث: «صِفْرُ وِشَاحِها»(٢) و«أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى»(٣). قال: ومع جوازه ففيه ضعف(٤)، ووافقه أبو حيّان(٥).

﴿أمّا البواقي فالأحسنُ مِنْهَا ذُو الضميرِ الوَاحِدِ﴾؛ لحصول الربط، فالزائد زائدٌ على قدر الحاجة، ﴿وهو تسعةٌ﴾، والضمير في سبعة منها في الصفة، وهي «الحسنُ الوجهِ» نصباً وجرّاً، و«حسنٌ الوجهَ» كذلك مع تنوين الصفة، و«الحسن وجهاً» و«حسن وجهاً» و«حسنُ وجهٍ» بالجرّ، وفي اثنين منها في المعمول، وهما «حسن وجهُهُ» و«الحسن وجهُهُ» برفعه؛ فإنّها حينئذٍ لا تحمل الضمير لامتناع اجتماع فاعلين.

﴿والحسنُ ذو الضميرينِ﴾؛ لوجود الرابط مع زائد غير مُخلٍّ، فلا يقبح وإن انحطّ في الحُسن عن الخالي عن ذلك الزائد، ﴿وهو اثنانِ﴾: «حسنٌ وجهَهُ» و«الحسنُ وجهَهُ» بالنصب؛ لاشتمال كلٍّ من الصفة ومعمولها على ضمير موصوفها، ﴿والقبيحُ هو الخالي عن الضميرِ﴾؛ لعدم الرابط، ﴿وهو أربعةٌ﴾: «حسنٌ الوجهُ أو وجهٌ»، «الحسنُ الوجهُ أو وجهٌ» بالرفع.

والضابط أنّ المعمولَ في غير الممتنعَينِ إمّا مضاف ومرفوع أو لا مضاف

---

(١) قال: والصحيح ما ذهب إليه الكوفيّون من جوازه مطلقاً؛ شرح التسهيل ٢: ٤٢٣.

(٢) «صفر» بكسر الصاد المهملة، والمعنى أنّها ضامرة البطن، فكأنّ وشاحها خالٍ، والوشاح: شيء مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها. لكن في شرح النووي ١٥: ٢١٩، وفتح الباري ٩: ٢٣٦: صفرُ ردائها.

(٣) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق ٤: ١٤١، والترمذي ٣: ٣٤٩، وفتح الباري ٦: ٣٥٣، وعمدة القارئ ١٦: ٣٤.

(٤) حيث قال في شرح التسهيل ٣: ٤٢٣: ونحو: «حسن وجهِه» و«حسنٌ وجهَه» قليلٌ غير ممتنع.

(٥) ارتشاف الضرب: ٢٢٥٣.

ولا مرفوع؛ فالضمير واحدٌ في الصفة على الثاني، وفي معمولها على الأوّل، وهو أحسن، أو مضافٌ غيرُ مرفوعٍ فاثنان، وهو حسنٌ، أو بالعكس فخالٍ، وهو قبيح.

فريدتان:

الأوّل: الصفة الرافعة لمعمولها خاليةٌ عن الضميرِ مفردةٌ أبداً، كالفعل؛ فلا تثنّى ولا تجمع بتثنية فاعلها الظاهر وجمعه مطابقةً له تذكيراً وتأنيثاً، لا لموصوفها، وذاتُ الضميرِ تطابقُ موصوفَها في الجميع كـ«هندٌ حسنٌ الوجهُ أو وجهُهَا» برفع المعمول، أو «حسنةُ وجهٍ أو حسنةٌ وجهاً» بجرّه أو نصبه، و«الزيدان حسنٌ الوجهُ أو الوجهانِ أو وجهُهُما» برفعه، أو «حَسَنا وجهٍ» بجرّه، أو «حسنَانِ وجهاً».

والثاني: قد يعمل الجامد لتضمّنه معنى اسم الفاعل أو الصفةِ عملَهُمَا في الفاعل كـ«زيدٌ أسدٌ أبوه» أي مفترس أو شجاعٌ، و«قَمَرٌ أخوهُ» أي حَسَنٌ، وسُمِعَ «مررت بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه»[1] بالرفع، و«بقومٍ عَرَبٍ أجمعونَ»، بتأكيد الضمير المستتر في «عرفج» و«عرب» بالمرفوعين؛ لتضمّنهما معنى «خَشِن» و«فُصَحَاء».

---

(١) أي أرضٍ سهلةٍ مطمئنَةٍ خَشِنٍ كلُّه.

الخامسُ: اسمُ التفضيلِ، وهو مَا دَلَّ على موصوفٍ بزيادةٍ على غيرِهِ، وهُوَ «أفعل» للمذكّرِ و«فُعْلَى» للمؤنّث، ولا يُبنَى إلّا مِن ثلاثيٍّ تامٍّ متصرّفٍ قابلٍ للتفاضلِ، غير مصوغٍ منه أفعلُ لغيرِ التفضيلِ، فلا يبنى مِن نحو: «دَحْرَجَ» و«صَارَ»، و«نِعْمَ»، و«مَاتَ»، ولا مِنْ «عَوِرَ» و«خَضَرَ»، و«حَمُقَ»؛ لمجيء «أعور» و«أخضر» و«أحمق» لغيره.

فإن فقدَ شرطٌ توصّلَ بـ«أشدّ» ونحوه، و«أحمقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ» شاذٌّ، و«أبيضُ من اللبنِ» نادرٌ.

تتمّةٌ: ويستعملُ إمّا بـ«مِن»، أو بـ«أل» أو مضافاً.

فالأوّلُ: مفردٌ مذكّرٌ دائماً، نحو: هندٌ أو الزيدانِ أفضلُ مِن عمروٍ، وقد تُحْذَفُ «مِنْ» نحو: «اللهُ أَكْبَرُ».

والثّانِي: يطابقُ موصوفَهُ ولا يُجامِعُ «مِن»، نحو: «هندٌ الفُضلَى» و«الزيدانِ الأفضَلاَنِ».

والثالثُ: إنْ قُصد تفضيلُهُ على من أُضيفَ إليه وَجَبَ كونُه منهم، وجازت المطابقةُ وعدمُها نحو: الزيدان أعلما الناسِ أو أعلمُهم. وعلى هذا يمتنع «يوسفُ أحسنُ إخوتِهِ». وإنْ قُصِدَ تفضيله مطلقاً فالمطابقةُ[1] نحوُ: يوسفُ أحسنُ إخوتِهِ، والزيدانِ أحسنَا إخوتِهِمَا أي أحسنُ الناسِ مِنْ بينِهِمْ.

تَبْصرةٌ: ويَرفَعُ الضميرَ المستترَ إجماعاً، ولا ينصبُ المفعولَ به إجماعاً، ورفعُهُ للظاهرِ قليلٌ، نحو: رأيتُ رجلاً أحسنَ منه أبوُه، ويكثرُ ذلكَ في نحوِ: «ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ»؛ لأنّه بمعنى الفعلِ.

---

(١) في أكثر نسخ الصمدية: «إنْ قصد تفضيله مطلقاً فمفرد مذكّر مطلقاً»، وهذا غلط صريح كما نبّه عليه الشارح ﷺ فليرجع إليه.

﴿**الخامس: اسمُ التفضيلِ**﴾، ويُسمّى «أفعل التفضيل» أيضاً، ﴿**وهو ما دلّ على**﴾ مبهم ﴿**موصوفٍ بزيادةٍ**﴾ في حدث معيّن ﴿**على غيره**﴾، وهو من مشاركاته في نفس أصل ذلك الحدث، كما يفهم من لفظ الزيادة، فخرج نحو: «زائد» و«غالب»؛ لعدم دلالتهما على زيادة في «الزيادة» و«الغلبة» المشتركين، وكذا اسم الفاعل المشتقّ من باب المغالبة كـ«طاولته فطلته طولاً فأنا طائلٌ» أي ذو غلبةٍ بالطولِ؛ إذ الظاهرُ اشتقاق «طائل» بهذا المعنى من الطول بمعنى الغلبة في البعد الطولي لا أصل الطول، فلا يدلّ على الإتّصاف بزيادةٍ على حدثه المشتقّ منه بل على الإتّصاف بنفسه.

وعبّر بالموصوف ليشتمل ما قام به الحدثُ وما وقع هو عليه، فدخل من أفراد المحدود ما بمعنى فاعل كـ«أعلم»، أو مفعول كـ«أشهر»، فظاهر إطلاقه الاكتفاء بالمغايرة الاعتباريّة، فدخل نحو: «هذا بسراً أطيبُ منه رطباً».

﴿**وهو أفعل للمذكّر، وفُعْلَى للمؤنّث**﴾.

﴿**ولا يُبنَى**﴾ اسم التفضيل ﴿**إلّا من**﴾ فعل ﴿**ثلاثيٍّ**﴾، وهو في عرف الفنّ ما حروفه ثلاثة لا ما أصله ثلاثة، كما في عرف الصرف، فقيدُ المجرّدِ كما في الكافية[1] فضلةٌ، ﴿**تامٍّ**﴾ لا ناقصٍ ﴿**متصرّفٍ**﴾ فيه، لا جامدٌ، دالٌّ على معنًى ﴿**قابلٍ للتفاضلِ**﴾ والزيادة والنقصان، كمّاً أو كيفاً، ﴿**غير مصوغ منه أفعلُ لغيرِ التفضيلِ**﴾.

﴿**فلا يُبنَىٰ**﴾ اسم التفضيل ﴿**من**﴾ غير الفعل؛ فيمتنع «أَحْنَك» من «الحنك»، و«ألصّ» بمعنى آكلَ وأَسْرَق[2]، وقولهم: «ألصّ من شظاظ»[3] شاذٌ، خلافاً لابن

---

(١) قال ابن الحاجب في الكافية (مع شرح الرضي عليه) ٣: ٤٤٧: «وشرطه أن يبني من ثلاثي مجرّد ليمكن البناء».

(٢) أي أحنك بمعنى آكَلَ، وألصّ بمعنى أسرَق.

(٣) شظاظ اسم لصٍّ معروف من بني ضبّة.

القطّاع[1] حيث حكى «لَصَّ» كـ«مَدَّ» أي أخذ المالَ خِفْيةً.

ولا من فعل رباعيّ ﴿نحو: «دَحْرَجَ»﴾ و«تدحرج»، أو ثلاثي مزيد فيه، وشذّ «أخصر» و«أعطى» مِن «اختصره» و«أعطاه»، وإنّما لم يُبْنَ منهما لأنّ صيغته لا تَسَعُ زيادةً على ثلاثة بعدَ الهمزة، فيتعذّر بناؤُهُ منهما مع إبقاء جميع حروفهما لما مرّ[2]، ومع حذف الزائد على الثلاثة كذلك للالتباس.

ويطّرد عند ابن مالك[3] والخضراوي[4] مِن «أفعَلَ» مِن المزيد فيه، قالا: ليس فيه إلّا حذف إحدى الهمزتين، وقد حذفت في متكلّم مضارعه؛ إذ أصل «أُكرِم»: «أُأَكْرِمُ».

﴿و﴾ لا من الأفعال الناقصة، ﴿«صار»﴾ وأخواته في المشهور؛ خلافاً لابن الأنباري[5] والشيخ الرضي ﷺ، قال: لعلّ علّة المنع ما اشتهرَ من عدم دلالتها على حدث، فإنّ «أفعل» للزيادة في الحدث، فلا يبنى من غيره، لكن الحقّ خلافه؛ فلا مانع، وإن لم يسمع من نحو: «هو أكون منك منطلقاً» أي أقرب أو أغلب انطلاقاً، و«أنت أصْيَرُ

---

(١) عليّ بن جعفر بن محمّد المعروف بابن القطّاع، كان إمام عصره بمصر في علوم العربيّة وفنون الأدب، صنّف: الأفعال، وأبنية الأسماء، وحواشي الصحاح وغير ذلك، توفّي سنة ٥١٥هـ؛ بغية الوعاة ٢: ١٥٣، ١٥٤. ينظر نصّه في كتاب الأفعال ٣: ١٤٤: «لَصَصْتُ الشيءَ لَصّاً، فعلتُه في ستر، ومنه: اللصّ».

(٢) لأنَّ صيغته لا تسعُ زيادةً على ثلاثة بعد الهمزة.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٧٧: «وإن كان المزيد فيه على وزن أفعل لم يقتصر في صوغ التعجّب منه على المسموع، بل يحكم فيه بالاطّراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع، ما لم يمنع مانعٌ آخر». ونسب هذا المذهب إلى سيبويه في الكتاب ١: ٧٣: «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفعَلَ».

(٤) محمّد بن يحيى أبو عبدالله الخزرجي، ابن هشام الخضراوي، توفّي سنة ٦٤٦هـ، عني بكتاب الإيضاح للفارسي فألّف الإفصاح بفوائد الإيضاح، وفصل المقال في أبنية الأفعال وغيرهما؛ بغية الوعاة ١: ٢٦٧. ينظر مذهبه في الارتشاف: ٢٠٧٨، والمساعد ٢: ١٦٤.

(٥) أبوبكر محمّد بن القاسم بن الأنباري، أخذ عن أبيه وعن ثعلب، صنّف: الكافي والواضح، والموضح، الأضداد، المشكل، المقصور والممدود، توفّي سنة ٣٢٨هـ؛ بغية الوعاة ١: ٢١٢ ـ ٢١٤. ينظر مذهبه في الارتشاف: ٢٠٧٩.

منه عالماً» أي أشدّ أو أسرع انتقالاً إلى العلم(١).

﴿و﴾ لا ممّا لم يتصرّف؛ لخروجه عن حكم الفعل من الدلالة على الحدث والزمان كـ«بئس» و﴿«نِعْمَ»﴾، و«صار»، أو لاكتفائهم بتصرّف مُرَادِفِه كـ«يذر» و«يدع» حيث تركوا ماضيهما اكتفاءاً بـ«ترك».

﴿و﴾ لا ممّا لا يقبل التفاضل كـ«جاء» و﴿«ماتَ»﴾؛ إذ لا يتصوّر زيادةٌ أو نقصٌ في المجيء والموت.

﴿ولا﴾ ممّا صيغ منه «أفعل» لغير التفضيل ﴿مِنْ﴾ نحو ﴿«عَوِرَ» و«خَضِرَ» و«حَمُقَ»﴾ مِن أفعال الألوان والعيوب الظاهرة والباطنة، ﴿لمجيئ «أعور» و«أخضر» و«أحمق»﴾ منها، صفاتٍ مشبّهةً، ﴿لغيره﴾ أي غير التفضيل، فلو بنى له أيضاً التبسا، ولذا جاء «أجهل» و«أضلّ» و«أظلم» للتفضيل من العيوب الباطنة؛ لعدم مجيئها صفاتٍ مشبّهةً، فلا حاجة إلى استثنائها، كما قيل؛ لعدم المنافات.

﴿فَإِنْ فُقِدَ شرطٌ﴾ من شروط بناء اسم التفضيل في لفظ ﴿توصّلَ﴾ إلى إفادة التفضيل فيه ﴿بـ«أشدّ» ونحوِه﴾، كـ«أعظم» و«أكثر»، ويذكر بعده اسمٌ من لفظ الفاقد منصوباً على التمييز نحو: «أكثر مالاً وأعزّ نفراً وأشدّ تأديباً ودحرجةً وبياضاً وعِمًى وصيرورةً وموتاً»، ويجوز ذلك في جامع الشرائط أيضاً؛ للنصّ على جهة التفضيل نحو «أكثر أو أحسن علماً».

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٣: ٤٤٨: «وقولنا: «تامّ» احتراز عن الأفعال الناقصة، كـ«كان» و«صار»، فإنّه لا يقال: أكون، وأصير، كما قيل، ولعلّ ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث، كما توهّم بعضهم، والأفعل موضوع للتفضيل في الحدث، والحقّ أنّها دالّةٌ على الحدث أيضاً، كما سيجيء في بابها، فلا منع، وإن لم يسمع أن يقال: هو أكون منك منطلقاً، وهو أصير منك غنياً، أي أشدّ انتقالاً إلى الغني».

﴿و﴾ أمّا قولهم: «فلانٌ ﴿أَحْمَقُ مِن﴾ ابن ﴿هَبَنَّقَةَ﴾[(١)]» على معنى التفضيل بقرينة «مِن»، فهو ﴿شاذٌّ﴾ مخالف للقياس.

﴿و﴾ قوله صلّى الله عليه وآله في وصف ماء الكوثر: ﴿«أبيضُ مِنَ اللَّبَنِ»[(٢)] نادرٌ﴾ قليلٌ؛ فلا يقاس عليهما، خلافاً للكوفيّة في الأخير[(٣)].

وجوّز ابن مالك أن يكونَ مِن «باضه بيوضاً» إذا فاقه بياضاً، فالمعنى إنّ غلبةَ بياضِ ذلك الماء وتفوّقَهُ على بياضِ غيرِه أكثرُ من غلبةِ بياضِ اللبن عليه، أو تكونُ «من» متعلّقةً بمحذوف أي أبيضُ أصفى مِن اللبنِ[(٤)].

وكذا سمع «أسودُ مِن حَنَكِ الغُرَاب» و«أحمرُ مِن الدمِ»، وقد يقال في القبيحين: «هذا أحسنُ من ذلك» بمعنى أقلّ قبحاً.

وحذفوا همزةَ «أخْيَر» و«أَشَرّ» تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، وإثباتُها نادرٌ كقراءة أبي قلابة[(٥)] ﴿مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾[(٦)]، وقوله:

٦٦ ـ بلالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ[(٧)]

---

(١) اسمه يزيد بن مروان، به يضرب المثل في الحمق، قال الفرزدق:

فلو كانَ ذا الودع بن ثروان لَالْتَوَتْ ... بها كفُّهُ عنها يزيدَ الهبنَّقا

والهبنّق: القصير الخَلق، المتقاربُ الأعضاء.

ينظر بعض أخبار وقضايا حمقه في الحدائق النديّة ٢: ٢٢٥.

(٢) بحارالأنوار ٨: ٢٧، ٥٤: ٣٦١، مسند أحمد ٣: ٢٣٦، صحيح البخاري ٧: ٢٠٧، فتح الباري ١١: ٤١١.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢٠٨٣، ٢٠٨٤.

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١: ٥٠٤.

(٥) أبو قلابة محمّد بن أحمد بن أبي دارة، مقرئ معروف، قرأه بفتح شين «أشر» وتشديد الراء، وقراءة المشهور بكسر الشين وتخفيف الراء؛ معجم القراءات القرآنيّة ٧: ٣٧.

(٦) ﴿سَيَعْلَمُونَ غداً مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ﴾ القمر: ٢٦.

(٧) الرجز منسوب لرؤبة، ورد في المحتسب ٢: ٢٩٩، همع الهوامع ٣: ٣١٩، شرح الكافية الشافية ١: ⇐

وشذّ حذفها من «أحبّ» كقوله:

٦٧ - [وَزَادَنِي كَلَفاً في الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ]   وَحَبُّ شَيءٍ إِلَى الإنسانِ مَا مُنِعَا[1]

﴿تتمّةٌ: ويستعملُ﴾ اسم التفضيل وجوباً بأحد ثلاثة وجوه: ﴿إمّا﴾ مقروناً ﴿بـ«مِن»﴾ الداخلة على المفضَّلِ عليه، وهي لابتداء غاية الارتفاع أو الانحطاط[2] عند سيبويه[3]، ويُبَعِّدُهُ امتناعُ مقابلتها بـ«إلى»، وللمجاوزة عند ابن مالك[4]، وهو أقرب؛ فامتناع حلول «عن» محلّها لمانع لفظيّ لا معنويّ، فإنّ «مِن» صلة «أفعل» وكجزئه؛ فلا يُبْدَل[5].

﴿أو﴾ معرّفاً ﴿بـ«أل»﴾، ويقال: إنّها للعهد.

﴿أو مضافاً﴾ إلى المفضّل عليه.

﴿فالأوّل﴾ المقترن بـ«من» ولو تقديراً ﴿مفردٌ مذكّرٌ دائماً﴾؛ سواء وافقه موصوفُه أم لا، ﴿نحو:﴾ زيدٌ و ﴿هندٌ، أو الزيدانِ﴾ والهندانِ، والزيدونَ والهنداتُ ﴿أفضلُ

⇐ ٥٠٤، شرح التسهيل ٢: ٣٨٢، شرح التصريح ٣: ٤٣٣، ارتشاف الضرب: ٢٣٢٠، الدرر اللوامع ٢: ٢٢٤، والحدائق النديّة ٢: ٢١٩.

(١) البيت من البسيط للأحوص في ديوانه: ١٩٥، ورد في شرح التسهيل ٢: ٣٨٢، والمساعد ٢: ١٦٧، والدرر اللوامع ٢: ٢٢٤، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٠، وشرح التصريح ٣: ٤٣٤.

(٢) ابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، وابتداء الانحطاط في نحو: شرٌّ منه.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤: ٢٢٥: وكذلك: هو أفضل من زيدٍ، إنّما أرادَ أن يفضِّلَه على بعضٍ ولا يعمَّ، وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: «شرّ من زيدٍ».

(٤) قال ابن مالك في باب حروف الجرّ في ضمن معاني «عن» في شرح التسهيل: «ولهذا المعنى [يعني المجاوزة] صاحبت أفعل التفضيل، فإنّ القائل: زيدٌ أفضل من عمروٍ، كأنّه قال: جاوز زيدٌ عمراً في الفضل، وهذا أولى من أن يقالَ لابتداء الارتفاع في نحو: «أفضل منه»، والانحطاط في: «شرّ منه» كما زعم سيبويه، إذ لو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن تقع بعدها «إلى»».

(٥) لا يخفى هذا جواب إشكال مقدّر: إذا كان «مِن» في «أفعل من» للمجاوزة يلزم جواز حلول «عن» محلّها، واللازم باطلٌ بالإجماع؛ فالملزومُ مثله.

من عمرو﴾؛ لأنّ «من» حينئذٍ كالجزء له، ولذا لا تفصل عنه بأجنبيّ، فلو ثنّي أو جمع أو أنّث وحده كان كتثنية بعض لفظ أو جمعه وتأنيثها قبل تمامه، أو معها[1] كان كتثنية لفظين أو جمعهما أو تأنيثهما، وهما ممتنعان، قال تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾[2]، نعم، ضمير موصوفه فيه يطابِقُ موصوفَه في ذلك.

﴿وقد تُحذَفُ﴾ كلمة **﴿«مِن»﴾** مع المفضول؛ للعلم به، **﴿نحو: «اللهُ أكبرُ»﴾** أي من كلّ شيء، أو من أن يوصَف، وتقدّم وجوباً مع مجرورها إن كان استفهاماً أو مضافاً له نحو: «أنت مِمَّن أو مِن غلامِ مَنْ أفضلُ ؟»، وضرورةً في غيره كقوله:

٦٨ ـ [إذَا سَائَرَتْ أَسْمَاءُ يوماً ظعائناً] فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينةِ أَمْلَحُ[3]

﴿والثاني﴾ المعرّف بـ«أل»: **﴿يطابِقُ﴾** وجوباً **﴿موصوفَهُ﴾** فيما مرّ[4]، **﴿ولا يجامعُ﴾** «أل» فيه مع **﴿«مِن»﴾**؛ لحصول الغرض بإحداها، فتلغو الأُخرى **﴿نحو﴾**: «زيدٌ الأفضل»، و **﴿«هندٌ الفُضلَى»، و«الزيدانِ الأفضلانِ»﴾**، و«الهندانِ الفُضْلَيان» و«الزيدونَ الأفضلونَ أو الأفاضل»، و«الهنداتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَل»، ويقتصر على السماع؛ فلا يقال في «أشرف» و«أظرف»: أشارف وأظارف، بل: أشرفون وأظرفون، ولا: «شُرْفىٰ» و«ظُرفىٰ» فيهما، و«كرمى» و«مجدى» في «أكرم» و«أمجد»، فيغتفر التخالف حينئذٍ.

---

(١) أي مع «مِن»، عطف على «وحده».

(٢) ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ يوسف: ٨.

(٣) البيت من الطويل لجرير في ديوانه: ١٠٧، ورد في العيني ٤: ٥٢، أوضح المسالك ٣: ٢٩٣، شرح التصريح ٣: ٤٤٥، شرح ابن عقيل ٢: ١٨٦، والحدائق النديّة ٢: ٢٣١.

سائرت: سارت، ظعينة: المرأة مطلقاً، وأصلها المرأة إذا كانت في الهودج على نيّة السفر. وحكي الضعائن.

(٤) أي في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

وقوله:

٦٩ ـ وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى [وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكاثِرِ][(١)]

على زيادة «أل» للضرورة، أو تعلّق «من» بمقدّرٍ منكّرٍ مبدلٍ من المذكور أي لست بالأكثرِ أكثرَ منهم، أو كونها تبعيضيّةً لا تفضيليّةً أي لست حال كونك منهم بالأكثر حَصًى.

﴿ **والثالث** ﴾: المضاف، إن أُضيف إلى نكرة وجب تذكيرُهُ وإفراده أبداً، ومطابقتُهَا للموصوف نحو: «هو أفضلُ رجلٍ» و«هي أفضلُ امرأةٍ»، و«هما أفضلُ رجلينِ أو امرأتينِ»، و«هم أفضلُ رجالٍ»، و«هنّ أفضلُ نساءٍ». وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[(٢)] فبتقدير «أوّلَ فريقٍ كافرٍ»، أو معناه: «لا يَكُنْ أَحدُكُمْ».

و ﴿ **إن** ﴾ أُضيف إلى معرفةٍ و ﴿ **قُصد** ﴾ به ﴿ **تفضيلُهُ** ﴾ أي تفضيلُ موصوفِهِ ﴿ **على من أُضيفَ إليهِ** ﴾ «أفعل»، وهو الغالب، ﴿ **وَجَبَ كَوْنُهُ** ﴾ أي الموصوفِ ﴿ **منهم** ﴾: ممّن أُضيف إليه «أفعل».

ولو قال: «منه» كان أجود؛ لئلّا يتوهّمَ وجوب الجمعيّة، وإنّما يكون فرداً من مدلوله من حيث هو هو، لا من حيث المفضوليّة، وإلّا لزم تفضيلُهُ على نفسه وغيره.

﴿ **وجازَتْ** ﴾ فيه ﴿ **المطابقةُ** ﴾ لموصوفه في الإفراد والتذكير وأضدادهما، حملاً على ما مع «أل» ﴿ **وعَدَمُها** ﴾ بإفراده وتذكيره دائماً، حملاً على ما مع «مِن». قال

---

(١) البيت من السريع للأعشى ميمون، في ديوانه: ٩٤، ورد في شرح ابن يعيش ٦: ١٠٠، مغني اللبيب ٢: ٧٤٤، شرح شواهد العيني ٤: ٣٨، خزانة الأدب ٨: ٢٥٤، شرح التصريح ٣: ٤٤٦، شرح الكافية الشافية ١: ٥٠٨، شرح التسهيل ٢: ٣٨٧، شرح ابن عقيل ٢: ١٨٠، والحدائق النديّة ٢: ٢٣٢.

(٢) ﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ البقرة: ٤١.

ابن هشام: وهو الغالب[1]، وفي الأفصح خلاف، ﴿**نحو: «الزيدانِ أعلَمَا الناسِ»**﴾ و«الهندان فضليا النساء» بالمطابقة كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[2]، ﴿**أو**﴾ «الزيدان ﴿**أعلمُهُمْ**﴾، و«الهنداتُ فُضلُهنّ» بدونها، كقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾[3].

﴿**وعلى هذا**﴾ القصد ﴿**يمتنعُ «يوسفُ أحسنُ إخوتِهِ**﴾ أو الجنّ»؛ لخروج يوسف عن إخوته للإضافة، وعن الجنّ لتباين الحقيقة.

﴿**وإن قُصِدَ تفضيلُهُ**﴾ على جميع ما عداه ﴿**مطلقاً**﴾ من أفراد المضاف إليه وغيرها، لا على من أُضيف إليه خاصّةً، ﴿**فالمطابقةُ**﴾ حُكْمُهُ لا غيرُ إجماعاً، والإضافة حينئذٍ لتوضيح المضاف إليه، وتخصيص المضاف إليه من بين أفراد المفضّل عليه لغرضٍ بالذكر لا بالحكم؛ فلا يجب كونُ الموصوفِ من هذا البعض المضاف إليه بخصوصه، بل يكفي كونه من المفضّل عليه مطلقاً ﴿**نحو**﴾: «محمّدٌ ﷺ أفضلُ قريشٍ»، بمعنى أنّه أفضل الخلق من بين قريش، فإضافته إلى القبيلة لتوضيحه أو تشريفهم أو غير ذلك، وعلى هذا يجوز: ﴿**«يوسفُ أحسنُ إخوته» و«الزيدان أحسنا إخوتِهما»**﴾ و«الزيدون أحسنُوا إخوتِهم» ﴿**أي**﴾ الموصوف ﴿**أحسن الناس**﴾ كلِّهِمْ ﴿**من بينهم**﴾ أي إخوتِهِ.

وقد يضاف حينئذٍ إلى غير أفراد المفضّلِ عليه ممّا يفيد التخصيصَ والتوضيحَ، أو

---

(١) قال في أوضح المسالك ٣: ٢٩٧: «وهذا هو الغالب، وابن السرّاج يُوجبه»؛ ينظر الأصول لابن السرّاج ٢: ٧١٦.

(٢) ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَراً مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾ هود: ٢٧.

(٣) ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ البقرة: ٩٦.

غيرهما من الأغراض كما مرّ نحو: «هو أعلمُ بغداديٍّ» أي أعلم الناس مطلقاً، وهو مختصّ بتوطّن بغداد.

ومن الغريب أنّ نسخ المتن هكذا: «وإن قُصِدَ تفضيلُهُ مطلقاً فمفردٌ مذكّرٌ مطلقاً نحو: «يوسف أحسنُ إخوتِهِ» و«الزيدانِ أحسنُ إخوتهما» أي أحسن الناس من بينهم»، وهو غلطٌ صريحٌ؛ لإجماع النُّحاة على وجوب المطابقة حينئذٍ[١]، واتّفقت فيه كلمةُ الكلمةِ[٢] في كتبهم حتّى التهذيب للمصنّف، ففيه هكذا: «إن قصد به الزيادة على من أُضيف إليه وجب كونُه منهم، وجاز الوجهان، أو زيادةٌ مطلقةٌ فالمطابقة» انتهى، وحاشاه ﷺ أن يقع مثله من مثله، ولذا أصلحناه فأبدلنا بعبارته في التهذيب؛ إذ لا مجال في سمع ذي صماخ إلّا نسبته إلى نسخ النسّاخ.

فكَمْ أَفْسَدَ الرَّاوِي كَلاماً بِعَقْلِهِ　　وكَمْ حَرَّفَ المَنْقُولَ قومٌ وصَفَّحُوا[٣]

وكَمْ نَاسِخٍ أَضْحَى لِمَعْنًى مُغيِّراً　　وَجَاء بِشَيْءٍ لَمْ يُرِدْهُ المُصَنِّفُ

والمنسلِخُ عن معنى التفضيلِ مطابقٌ أبداً نحو: «الناقصُ والأشجّ أعدلا بني مروان»[٤] أي عادلاهم.

﴿**تبصرةٌ**[٥]: **ويرفعُ**﴾ اسمُ التفضيلِ ﴿**الضميرَ المستَتِرَ اتّفاقاً**﴾؛ لأنّه معمولٌ ضعيفٌ خفيٌّ يكفيه أدنى عامل من غير الحروف، ﴿**ولا ينصبُ المفعولَ به**﴾

---

(١) مثلاً في شرح التصريح ٣: ٤٥٠: «فإنْ أوّلَ «أفعل» بما لا تفضيل فيه، أو قصد به زيادةٌ مطلقةٌ وجبت المطابقة للموصوف به».

(٢) أي اتّفق فيه أقوال جميع النحاة.

(٣) بعض النسخ: صحّفوا.

(٤) الناقص هو اليزيد بن الوليد بن عبدالملك بن مروان، لقّب بذلك لأنّه نقص أرزاق الجند. الأشجّ هو عمر بن عبدالعزيز، لقّب بذلك؛ لأنّ بجبينه أثر شجّة من دابّةٍ ضَرَبَتْه.

(٥) قال الشارح ﷺ في الهامش: لا يخفى لطفُ تصدّر مبحث مسئلة الكُحْلِ بالتبصرة، فتبصّر.

الصريح؛ مضمراً وظاهراً ﴿إجماعاً﴾، لالتحاقه بالأفعال الغريزيّة القاصرة، فيمتنع «هو أشرَبُهُم عَسَلاً وآكَلُهُم خُبزاً»، والمنصوب في ﴿أَعَزُّ نَفَراً﴾[١] تمييز لا مفعول.

فإن قلت: في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾[٢] ليست مضافاً إليها؛ إذ لم يقصد أنّه تعالى أعلم من المضلّين فهي مفعول به.

قلت: «مَن» موصولة أو موصوفة مفعولٌ لمقدّرٍ يدلّ عليه «أعلم» أي يعلم من يضلّ، أو استفهاميّة فمبتدأ و«يضلّ» خبره، والجملة مفعول علّق عنه المقدّر.

ولا خلاف في جواز نصبه به بواسطة «من» التفضيليّة كما مرّ[٣]، أو جارّ آخر كـ«هو أعلم بالفقه وأقوى على الذهاب أو فِي السباب».

﴿وَرَفعُهُ للظاهر قليلٌ﴾ في لغةٍ ضعيفةٍ حكاها سيبويه[٤]، **﴿نحو: «رأيت رجلاً أحسنَ﴾** بالنصب على النعت **﴿منه أبوه»﴾**، فلو رفعته صحّ إجماعاً بلا قلّة وضعفٍ، فيكون خبراً مقدّماً رافعاً لضمير المبتدأ المتأخّر، وهو «أبوه»، فالجملة صفةُ «رجل» والرابط ضمير «منه» و«أبوه».

﴿ويكثر ذلك﴾ أي رفعه للظاهر في مسألة الكحل، وضابطها أن يقع «أفعل» لفظاً صفةً لاسمِ جنسٍ منفيّ، ومعنًى لمتعلّقه المفضّلِ باعتبارٍ على نفسه، ومفضّلٍ عليه باعتبار آخر تفضيلاً منفيّاً **﴿في نحو: «ما رأيت رجلاً أحسنَ﴾** بالنصب **﴿في عينه الكحلُ﴾** بالرفع بـ«أحسن» **﴿منه في عينِ زيدٍ»﴾**. قال سيبويه: إنّما جاز رفعه للظاهر هنا؛ لأنّ الكحلَ لو لم يكن فاعلاً كان مبتدءاً، و«أحسن» خبره كما مرّ في «رأيت رجلاً

---

(١) ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ الكهف: ٣٤.

(٢) ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ الأنعام: ١١٧.

(٣) تقدّم في صفحة ٣٥٠.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٤: «وتقول مررت بعبدالله خيرٍ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه».

أحسنَ منه أبوه»، فيلزم فصل «أفعل» عن «من» التفضيليّة بأجنبيّ غير معمول له، وهو الكحل، وذلك ممتنع؛ لما مرّ[١].

وقال المصنّف وفاقاً لابن الحاجب[٢]: ﴿**لأنّه**﴾ أي «أفعل» هنا ﴿**بمعنى الفعل**﴾؛ لصحّة حلوله محلّه مع بقاء المعنى بحاله. فيقال: «ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينِهِ الكحلُ كحسنهِ في عينِ زيدٍ»، بخلاف الإثبات؛ فيمتنع: «رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيدٍ» بنصب «أحسنَ»، لأنّ إيقاع الفعل محلّه يغيّر المعنى، وقاس ابن مالك النهيَ والاستفهامَ على النهي[٣]، ومنعه أبو حيّان وقوفاً مع السماع[٤].

وفي الأوضح: الأصل أن يقعَ هذا الظاهرُ بين ضميرينِ أوّلُهُما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مرّ، وقد يحذف الثاني فتدخل «مِن» على الظاهر أو محلّه، أو ذي المحلّ فيقال: «مِن كُحْلِ عَينِ زيدٍ، أو مِن عَينِ زيدٍ أو مِن زيدٍ»، وقد لا يذكر بعد الظاهر المرفوع شيءٌ، فيقال: «ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنَ فِيها الكحلُ»[٥]، والمعنى واحد، والمصنّف اقتصر على الأصل.

---

(١) الكتاب ٢: ٣١، ٣٢.

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية (مع شرح الرضي عليه) ٣: ٤٦٣: لأنّه بمعنى «حَسُنَ».

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٩٤: «وذلك الضمير مفسَّرٌ بعد نفي أو شبهه».

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٤: ٧٦٣ (رسالة دكتوراة في جامعة الأزهر كلية اللغة العربيّة بالقاهرة، تحقيق الدكتور الشربيني أبو طالب).

(٥) إلى هنا كلام ابن هشام في أوضح المسالك ٣: ٢٩٨ بتغيير يسير.

خاتمةٌ:

موانعُ صرفِ الاسمِ تسعُ فَـعُجْمَةٌ وجـمعٌ وتأنـيثٌ وعـدلٌ ومَـعرِفَه
وزَائِـدَتَا فَـعْلانَ ثُـمَّ تـركُّبٌ كَذَلِكَ وزنُ الفعلِ والتَّاسِعُ الصِّفَه
[بِثِنْتَيْنِ منْهَا يُـمنَعُ الصـرفُ هَكَـذا بواحدةٍ نابَتْ فَـقَالُوا: مُـضَعَّفَه][1]

فالعُجْمةُ تمنعُ صرفَ العَلَمِ العجميِّ العلميّةِ، بشرطِ زيادتِه على الثلاثةِ، كـ«إبراهيم»، ولا أثَرَ لتحرّكِ الأوسطِ عندَ الأكثرِ.

والجمْعُ يمنَعُ صرفَ وزنِ «مَفَاعِل» و«مَـفَاعِيل» كـ«دَرَاهِـم» و«دنـانير»، بالنيابةِ عن عِلّتين، وأُلحق به «حَضَاجِر» للأصلِ، و«سَرَاويل» للشبهِ.

والتأنيثُ إن كَانَ بألفَيْ «حُبْلى» و«حمراء» نَابَ عن عِلَّتينِ، وإلاّ مَنَعَ صرفَ العلمِ حتماً إن كانَ بالتاءِ كـ«طلحة»، أو زائداً على الثلاثةِ كـ«زينب»، أو متحرّكَ الوسطِ كـ«سقر»، أو أعجمياً كـ«جور». فلا يتحتَّمُ منعُ صرفِ «هند» خلافاً للزجّاجِ.

والعدْلُ يمنَعُ صرفَ الصفةِ المعدولةِ عَن أصلِهَا، كـ«رُبَاع» و«مَـرْبَع»، وكـ«أُخَر» في «مررتُ بنسوةٍ أُخرَ»؛ إذ القياسُ: بنسوةٍ آخرَ؛ لأنّ اسمَ التفضيلِ المجرَّدِ عن اللّامِ والإضافةِ مفردٌ مذكّرٌ دائماً، ويقدَّرُ العدلُ فيمَا سُمِعَ غيرَ منصرفٍ وليسَ فيهِ سِوَى العَلَمِيّة، كـ«زُحَل» و«عُمَر» بتقديرِ زَاحلٍ وعامرٍ.

والتعريفُ شرطُ تأثيرِهِ في منعِ الصرفِ العلميّةُ.

---

(١) بين المعقوفين في أكثر نسخ الصمدية ولم يذكرها الشارح ﷺ.

والألفُ والنونُ يمنَعُ صرفَ العَلَمِ كـ«عمران»، والوصفِ غيرِ القابلِ للتاءِ كـ«سكران»؛ فـ«عريان» منصرفٌ، و«رحمن» ممتنعٌ.

والتركيبُ المزجيُّ يمنَعُ صرفَ العلمِ كـ«بعلبك».

ووزنُ الفعلِ شرطُهُ الاختصاصُ بالفعلِ، أو تصديرُهُ بواحدةٍ من زوائدِهِ، ويمنعُ صرفَ العَلَمِ كـ«شَمَّر»، والوصفِ غيرِ القابلِ للتاءِ كـ«أحمر»، فـ«يعمل» منصرفٌ لوجودِ «يعملة».

والصفةُ تمنعُ صرفَ الموازنِ للفعلِ بشرطِ كونِها الأصلَ فيه، وعدمِ قبولِه التاءَ؛ فـ«أربع» في «مررت بنسوةٍ أربعٍ» منصرفٌ لوجهينِ.

وجميعُ البابِ يُكْسَرُ معَ اللّامِ والإضافةِ والضرورةِ.

﴿خاتمةٌ﴾ لحديقة الأسماء في غير المنصرف، وهو ما فيه علّتان أو واحدةٌ قائمةٌ مقامهما من علل التسع، نَظَمَهَا تسهيلاً للضبط بقوله:

﴿موانعُ صرفِ الاسمِ تسعٌ فَعُجْمَةٌ وجمعٌ وتأنيثٌ وعدلٌ ومَعرِفَه
وزَائِدَتَا فَعْلانَ ثُمَّ تركُّبُ كَذَلِكَ وزنُ الفعلِ والتَّاسِعُ الصِّفَه
[بِثنتينِ مِنها يُمنَعُ الصرفُ هكذا بواحدةٍ نَابَتْ فقالوا مُضعَّفَه][1]﴾

اعلم أنّ الاسم إمّا مبنيٌّ، وهو غير متمكّن، أو معربٌ، وهو إن أشبهَ الفعلَ في فرعيّة الاشتقاقيّة والإسناديّة[2] للاسم بالعلّتين، أو ما بمنزلتهما أعرب لإصالة الإعراب في الأسماء، لكن يمنع من تنوين[3] التمكّن والجرّ الخاصّين بها؛ لشبه الفعل الممتنع من

---

(١) بين المعقوفتين في أكثر نسخ الصمدية ولم يذكرها الشارح ﵀.

(٢) أي الفعل فرع الاسم لفظاً؛ لأنّ أصل الفعلِ الاسم أي المصدر، ومعنًى؛ لأنّ الإسنادَ لا يتحقّق مع الفعل إلّا بضميمة اسمٍ أي الفاعل أو نائبه.

(٣) في نسخة «ب» بدل «تنوين»: مؤثّر.

خواصّها، جمعاً بين الحقّين، ويُسمّى ممتنعاً وغيرَ منصرفٍ وغيرَ أمكنَ، وإلّا صرف وسمّي منصرفاً وأمكنَ، وذلك لأنّ كلّ علّةٍ من التّسع فرعٌ لشيء؛ فبعلّتين منها تحصل للاسم فرعيّتان كفرعيّتَي الفعل؛

ففرعيّة العجمة للعربيّة؛ إذ هي الأصل في كلام العرب، والجمع للإفراد، والتأنيث لضدّه، والعدل للمعدول عنه، والتعريف لأُخته، والألف والنون المزيدتين للمزيد فيه، والتركيب للإجزاء[١]، ووزن الفعل لوزن الاسم؛ إذ الأصل في كلّ اسم أن يكون على أوزان الأسماء لا الأفعال، والصفة للموصوف، إلّا أنّ الجمع بصيغة منتهى الجموع، والتأنيث بألِفَيْه، نزلت كلٌّ واحدةٍ منهما منزلة علّتين لقوّتهما؛ لما يأتي[٢].

والصرف قيل هو تنوين التمكّن وحده[٣]؛ لأنّه الدالّ على أمكنيّة الاسم في الإعراب، فمنعُهُ سقوطُ هذا التنوينِ فقط، وإنّما تبعه الجرّ فأسقطوه تأييداً للغرض من إسقاط التنوين، وهو إبعادُ غيرِ المنصرف عن الاسميّة، وفي ألغاز الزمخشري: أَخْبِرْنِي عَنْ شَيءٍ مِنَ العَلاَمَاتِ يَشْفَعُ لِأَخِيهِ فِي السّقُوطِ دُونَ الثّباتِ[٤].

---

(١) ويمكن أن يقال: للأجزاء بفتح الهمزة، أي كلّ جزءٍ أصل والمركّب فرعه.

(٢) سيأتي في صفحة ٣٦٢.

(٣) ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ١: ٥٨.

(٤) الأحاجي النحويّة: ٦١، المسألة ٣٠. قال الزمخشري في ذيل المسألة: التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف، وإنّما سقط الجرُّ لأخوّة ثبتت بينه وبين التنوين، وذلك أنّهما جميعاً لا يكونان في الأفعال، ويختصّان بالأسماء، فلهذه الأخوّة لمّا سقط التنوين تبعَهُ الجرُّ في السقوط، فالتنوين أصلٌ فيه والجرّ تبعٌ.

فإن قلت: بِمَ عُلِمَ أنّ التنوين وحده هو المقصود بالإسقاط، وما أنكرت على من يزعمهما مقصودَينِ به؟ قلت: بأنّه لو كانا مقصودين به لما رجع الجرّ؛ إذ أمن التنوين لقيام ما يأتي بجامعته من اللام والإضافة في قولك: مررت بالأحمر وبأحمركم، مع قيام السببين وثباتهما؛ فإنَ اللام والإضافةَ ليستا بقادحتين في الصفة والزنة حتّى يقال: رجع منصرفاً فيدخلُ الجرَ. انتهى ملخّصاً.

وفسّره السخاوي بالتنوين ؛ لأنّه المقصود بالإسقاط ممّا لا ينصرف، وسقط الجرّ لأخوّتِهِ له في الاختصاص بالاسم، كما يُسقطُ الرجل عن منزلته فيسقط أتباعه.

وقيل: الصرف: التنوين والجرّ[١]، فسقوط كلٍّ عن غير المنصرف بالأصالة، لا بتبع الآخر، وتظهر فائدة الخلاف في نحو: «عرفات» كما يأتي[٢].

﴿**فالعُجْمةُ**﴾، وهي كونه غيرَ عربيٍّ، تعرف بنقل أهل اللغة، أو خروجه عن الأوزان المحصورة للأسماء العربيّة كـ«إبريسم»[٣]، أو تصدّره بنون قبل راء كـ«نرجس»، أو ضَمِّه بزاي بعد دال كـ«مهندز»[٤]، أو اجتماع الجيم فيه مع الصاد المهملة كـ«الجصّ»[٥]، أو مع القاف كـ«منجنيق»[٦]، أو الكاف كـ«أُسكرجة»[٧]. أو كونه خماسيّاً أو رباعيّاً عارياً عن أحرف الذلاقة التي تجمعها «مربنفل»[٨].

و ﴿**تَمنعُ صَرفَ العَلَمِ العجميِّ**﴾، وهو ما جعل عَلَماً بوضع العجم لا العربي ﴿**العلميّة**﴾ كـ«قالون»[٩] للقارئ المعروف، ﴿**بشرط زيادته على الثلاثة**﴾ بدون ياء

---

(١) المصدر السابق.

(٢) سيأتي في صفحة ٣٧٦.

(٣) بفتح السين وضمّها: الحرير، أو معرّبٌ، مفرّح مسخّن للبدن؛ القاموس المحيط «برسم».

(٤) الهِنداز بالكسر: الحدّ، معرّب، أصلُه: أندازه، بالفتح، ومنه: المهندز لمقدّر مجاري القُني والأبنية؛ القاموس المحيط «هنذز».

(٥) الجَصّ، ويكسَر: معروف معرَّبُ گچ، القاموس المحيط «جصّ».

(٦) معروف.

(٧) إناءٌ صغير فارسي معرّب.

(٨) الحروف الذلق: حروف طرف اللسان والشفة، الواحد أذلق، وهنَ ستّة، ثلاثةٌ منها ذولقيّة وهي الراء واللام والنون، وثلاثة شفوية وهي الفاء والباء والميم، وإنّما سمّيت هذه الحروف ذلقاً لأنّ الذلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف الستّة؛ الصحاح ٤: ١٤٧٩.

(٩) «قالون» كلمةٌ روميّة كانت في تلك اللغة اسمَ جنس بمعنى الجيّد، سُمّي به القارئ العربي لجودة قراءته؛ منه ﷺ، وهو عيسى بن مينا بن وردان المتوفّى سنة ٢٠٥هـ، أو ٢٢٠هـ. من رواة قراءة نافع بن أبي نعيم المدني.

التصغير **﴿كـ«إبراهيم»﴾**؛ إذ أصل العربيّ كونه ثلاثيّاً لا أقلّ؛ لأنّه وضع الحروف، ولا أكثر؛ لثقله، بخلاف العجميّ، فإنّهم لا يُراعُونَ خفّةَ الأوزانِ، فلو كان العجميّ ثلاثيّاً ضعفت عجمته؛ لموافقته للأصل في الاسم العربي فلا تؤثّر، ولم يمنعوه بعد تصغيره أيضاً مع زيادة يائه؛ استصحاباً لما كان.

﴿ولا أَثَرَ لتحرّك الأوسط﴾؛ فلا يغني عن الزيادة على الثلاثة **﴿عندَ الأكثرِ﴾** خلافاً لابن الحاجب(١)، فـ«نوح» منصرف إجماعاً، و«شَتَر»(٢) عندهم، علماً لحصن بديار بكر.

﴿والجمعُ يمنَعُ صرفَ﴾ ما هو على **﴿وزن «مَفَاعِل» و«مَفَاعيل»﴾** و«فواعل» و«فواعيل» و«فعالل» و«فعاليل» و«أفاعل» و«أفاعيل»(٣) و«تفاعيل» **﴿كـ﴾** «مساجد» و«مصابيح» و«خواتم» و«خواتيم» و **﴿«دراهم» و«دنانير»﴾** و«أفاضل» و«أعاجيب» و«تفاسير» **﴿بالنيابة عن علّتين﴾**؛ لأنّها كصيغة جمع الجمع كـ«أَكَالِب» لـ«أَكْلُب» لـ«كَلْب»، و«أقاويل» لـ«أقوَال» لـ«قول»؛ فهو بمنزلة جمعين.

ويشترط عدم التاء؛ لوجود نحو «مَفَاعِلَة» في أوزان المفردات كـ«رفاهية» و«كراهية»، وبذلك تضعّف جمعيّته، فـ«صيارفة» و«فرازنة» منصرفان، وإنّ ذا من الغرابة بمكان؛ إذ يمنع الصرفُ بهذا الجمع وحدَه، وبالتاء مع علّة أُخرى،

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٤٣: «ففي العجمة على ما قال المصنّف [يعني ابن الحاجب] مجموع الشرطين واجبٌ: العلميّةُ في العجميّة مع أحد الشرطين الباقيين، وهو إمّا الزيادة أو تحرّك الأوسط، وعند سيبويه وأكثر النحاة تحرّك الأوسط لا تأثير له في العجميّة؛ فنحو: «لَمَك» عندهم منصرف متحتماً كـ«نوح» و«لوط»، فهم يعتبرون الشرطين المعيّنين: كون الأعجمي علماً في أوّل استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة، وهو [يعني قول سيبويه والأكثر] أولى».

(٢) شَتَر اسم حصن بآذربيجان.

(٣) في نسخة «ب» قبل «تفاعيل» ذكر: «تفاعل»، والظاهر عدمه بقرينة الأمثلة التي ستُذكر الآن، ولم يذكر مثال لـ«تفاعل».

وينصرف اللفظ باجتماعهما فيه، وفيه قيل:

مَا عِلَّةٌ تَمْنَعُ الإسْمَ صَرْفَهُ   وَهْيَ وَأُخْرَى ليسَ تَمْنَعَانِ

وقال الحريري: «أيَّةَ تاءٍ إذَا التَحَقَتْ، أَمَاطَتِ الثِّقْلَ وَأَطْلَقَتِ المُعْتَقَلَ»[١].

﴿**وأُلحق به**﴾ أي بالجمع ﴿«**حَضَاجِر**»﴾ علماً لجنس الضبع، فمنع اعتباراً ﴿**للأصل**﴾؛ لأنّه في الأصل جمع «حضجر» بمعنى عظيم البطن.

﴿**و**﴾ أمّا ﴿«**سراويل**»﴾ فهو وإن كان مفرداً في الأصل أيضاً، لكنّه امتنع ﴿**للشبه**﴾ بالجموع وزناً، فهو مفرد لفظاً، جمعٌ وزناً وحكماً. وقيل: جمع لـ«سراولة» تقديراً، كان كلُّ قطعةٍ منه سروالةً[٢]، ولا تضرّه العلميّة وإن نافى معناهما فيمتنع علماً أيضاً، خلافاً لسعيد الأخفش[٣]، وقيل: إجماعاً.

وكذا منع «شراحيل» وهو جمع سمّي به الرجل.

﴿**والتأنيثُ إن كان بألفَيْ**﴾ نحو: ﴿«**حُبْلى**» و«**حمراء**» **نابَ عن عِلّتين**﴾ كالجمع، نزل لزومها لبنية الكلمة منزلة علّةٍ ثانيةٍ.

﴿**وإلّا**﴾ يكن بألفَيْهِ المقصورة والممدودة ﴿**مَنَعَ صرفَ العلمِ حتماً**﴾ وجوباً ﴿**إن كانَ**﴾ معه أحدُ شروطٍ أربعة: بأن يكون مؤنّثاً ﴿**بالتاء**﴾ لفظاً؛ سواءٌ كان مؤنّثاً معنًى أيضاً كـ«فاطمة» أم لا ﴿**كـ«طلحة»**﴾؛ فيمتنع بالعلميّة والتأنيث بتاء لازمة حيث صارت جزءاً من العَلَم، فلا يمتنع نحو «فاطمة» وصفاً؛ لعدم لزوم التاء.

﴿**أو زائداً على الثلاثة كـ«زينب»**﴾، فيمتنع للتأنيث المعنويّ والعلميّة، ﴿**أو متحرّكَ الوسطِ كـ«سَقَر»، أو أعجميّاً كـ«جُوْر»**﴾ كـ«نُور» علماً لحصنٍ بديار بكر؛

---

(١) ينظر مقامات الحريري؛ المقامة الرابعة وعشرون، القطيعية: ٢٤٠.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٥١: «وقال المبرّد: هو عربيّ جمع سروالة، والسروالة جمع خرقة»؛ ينظر المقتضب ٣: ٣٤٦.

(٣) المصدر السابق، وشرح التصريح ٤: ٢١٧.

منعوهما للعجمة والتأنيث المعنوي تنزيلاً لثقل حركة «سَقَر» وعجمة «جُوْر» منزلةَ حرفٍ رابع؛ خلافاً لابن الأنباري في الأوّل[١]، فأجاز صرفَه كـ«هند». والعجمة هنا شرط لتأثير التأنيث لا مؤثّره، فلا ينافي ما مرّ من عدم تأثيرها في الثلاثي.

﴿**فلا يتحتَّمُ منعُ صرف**﴾ فاقد الأربعة كلّها كـ﴿«**هِنْد**»﴾، بل يجوز منعه لوجود علّتين وصرفه؛ لعدم تحتّم المنع بعدم شرطه. ﴿**خلافاً للزجّاج**[٢]﴾؛ إذ أوجب منعه؛ لأنّ السكون لا يغيّر حكماً أوجبته العلّتان. ولذلك رجّح الجمهور تحاشياً عن إلغائهما.

وقال ابن جنّي: هو القياس والأكثر في الاستعمال[٣]، وترجيح الفارسي صرفَه مردودٌ لا سلف له ولا خلف.

وعلى المشهور يستثنى المنقول من المذكّر إلى المؤنّث كـ«زيد» علماً لامرأة؛ لثقله بنقله، وهو قول سيبويه[٤]، وخالفه عيسى[٥] والجرمي[٦]

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٣٥: «وخالفهم ابن الأنباري، فجعل «سقر» كـ«هند» من جواز الأمرين نظراً إلى ضعف السادّ مسدّ التاء».

(٢) إبراهيم بن السريّ أبو إسحاق الزجّاج، أخذ عن المبرّد، وله من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، شرح أبيات سيبويه، ما ينصرف وما لا ينصرف وغيرها، توفّي سنة ٣١١هـ؛ بغية الوعاة ١: ٤١٢، ٤١٣.
ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجّاج: ٤٩.

(٣) ينظر قول ابن جنّي وترجيح شيخه الفارسي في همع الهوامع ١: ١٢٢.

(٤) ينظر رأي سيبويه في الكتاب ٣: ٢٤٢.

(٥) عيسى بن عمر الثقفي أبو عمرو، إمام في النحو والعربيّة والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء. وعبدالله بن أبي إسحاق، صنّف في النحو: الإكمال، والجامع، ويقال: إنّ له نيّفاً وسبعين مصنّفاً ذهبت كلّها! مات سنة ١٤٩هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٢٣٨.
ينظر رأيه في الكتاب ٣: ٢٤٢، شفاء العليل ٢: ٩٠١، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥١، وارتشاف الضرب: ٨٨١، وشرح الرضي على الكافية ١: ١٣٧.

(٦) ينظر رأي الجرمي في شرح الكافية للرضي ١: ١٣٧، وارتشاف الضرب: ٨٨٢.

والمبرّد[١]، فجعلوه كـ«هند»، وهو ظاهر المصنّف.

فريدة: إذا سمّي مذكّر بوصف مجرّد عن التاء لاختصاصه بالمؤنّث كـ«حائض» و«مرضع» صرف عند البصريّة[٢]؛ لأنّه عندهم مذكّر وصف به المؤنّث، لأَمنِ اللبس، أو لحمله على المعنى بتأويل «حائض» بـ«شخص حائض» ونحوه، وأُيّد بعدم التاء في تصغيره. ويمتنع عند الكوفيّة؛ لأنّه عندهم مؤنّث، غير أنّه استغني عن التاء لاختصاصه بالمؤنّث معنًى، وفيه ألغزت بقولي:

مَا لَفْظَةٌ كوفيَّةٌ ألفيتَها كَخُنْثَى ... قَد ذُكِّرت لفظاً وَمعنًى وهي بَعْدُ أُنْثَى

﴿والعَدْلُ﴾ اعتبار تحوّل الاسم عن صيغته الأصليّه التي ينبغي أن يكون عليها، إلى أُخرى[٣]؛ لا لإعلالٍ أو قلبٍ أو ترخيمٍ أو إلحاقٍ؛ فخرج تحوّل المشتقّات عن المصدر؛ لأنّه ليس صيغتها الأصليّة، وتحوّل[٤] «دم» عن «دمو»؛ لأنّه ليس إلى أُخرى، و«مقام» عن «مَقْوَم»؛ لإعلاله، و«شاكي» عن «شائك» للقلب، و«حارِ» عن «حارث» لترخيمه، و«كوثر» عن «كثر» لإلحاقه بـ«جعفر».

وهو ﴿يمنعُ صرفَ الصفةِ المعدولةِ عن أصلها﴾؛ فيمتنع به وبالوصف، ﴿كـ«رُباع» و«مَرْبَع»﴾ المعدولين عن «أربعة أربعة»، بدليل تكرّر معناهما المفتقر لتكرّر اللفظ، وكذا «أحاد» و«موحد» و«ثُنَاء» و«مَثنى» و«ثلاث» و«مَثلث» بالإجماع، و«خُماس» و«مَخْمس» إلى «عُشَار» و«مَعْشر» على الأصحّ[٥]؛ لحكاية أبي عمرو

---

(١) ينظر المقتضب ٣: ٣٥١.

(٢) ينظر مذهب البصريّة والكوفيّة في الارتشاف: ٨٨٠.

(٣) «إلى أخرى» متعلّق بـ«تحوّل» المقدّم.

(٤) في نسخة «ب» بدل «تحوّل»: نحو، وكلاهما صحيح بالنظر إلى المعنى.

(٥) ومقابل الأصح قيل: في العشرة والخمسة فدونها سماعاً، وما بينهما قياساً عند الكوفيين والزجّاج، وقيل: يقاسُ على «فُعال» خاصّة، لأنّه أكثر؛ شرح التصريح ٤: ٢٢٨.

الشيبانيّ[١] وأبي حاتم[٢] وابن السكّيت[٣] وخلف الأحمر[٤] وغيرهم، فلا يسمع قول من لم يسمعها؛ لتقدّم بيّنة الإثبات على بيّنة النفي.

واعتبار الوصف فيها لا ينافي عدمَ اعتبارِه في أُصولها؛ لعروضها؛ لأنّه عارضٌ هناك استعمالاً في نحو: «مررتُ بنسوةٍ أربعَ»، وأصليّ ثابتٌ بالوضع هنا؛ ولذا لا تستعمل إلّا نعوتاً أو أحوالاً أو أخباراً نحو: ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾[٥]، ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ

---

(١) إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي، صنّف كتباً كثيرةً، منها: غريب الحديث، والنوادر الكبير، مات سنة ٢٠٦هـ؛ بغية الوعاة ١: ٤٣٩.

ينظر رأيه في ارتشاف الضرب: ٨٧٤، والمساعد ٣: ٤٣، والمخصّص ١٧: ١٢٠، والمساعد ٣: ٣٤.

(٢) سهل بن محمّد بن عثمان أبو حاتم السجستاني، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرّتين، وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد وغيرهما، وترك النحو بعد اعتنائه به حتّى كأنّه نسيه، صنّف إعراب القرآن، لحن العامّة، القراءات وغيرها، توفّي سنة ٢٥٠هـ؛ بغية الوعاة ١: ٦٠٦، ٦٠٧

ينظر رأي أبي حاتم السجستاني في الارتشاف: ٨٧٤، والمساعد ٣: ٣٤.

(٣) يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكّيت، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفرّاء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي، وله تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر وتفسير الدواوين، مثل إصلاح المنطق، الكنز اللغوي وغيرهما.

كان معلّم ولدَي المتوكّل: المعتزّ والمؤيّد، فيوماً قال له المتوكّل: يا يعقوب، من أحبّ إليك؟ ابناي هذان أم الحسن والحسين؟ قال ابن السكّيت: والله إنّ قنبراً خادم عليّ خيرٌ منك ومن ابنيك، فأمر المتوكّل الأتراكَ فداسوا بطنَه، فحمل فعاش يوماً وبعض الآخر، وقيل: قال المتوكّل: سُلّوا لسانه مِن قفاه، ففعلوا به ذلك فمات، وكان ذلك يوم الاثنين لخمسٍ خلون من رجب سنة ٢٤٤هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٣٤٩.

قال في الكنز اللغوي: ٧٩: «فإذا أردت أن تقول: أحاد أحاد وثناء ثناء وثلاث إلى العشر وهو مضموم ممدود».

(٤) خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيّان، صنّف جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان شعر حمله عنه أبو نؤاس، ومات في حدود ١٨٠هـ؛ بغية الوعاة ١: ٥٥٤. لم أعثر على مرجع قوله.

(٥) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلاَئِكَةِ رُسُلاً أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فاطر: ١.

لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾(١)، و«صلاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى»(٢)، بخلاف الأُصول.

﴿وكـ«أُخَر»﴾، كـ«عُمَر» ﴿في «مررتُ بنسوةٍ أُخَر»؛ إذ﴾ هو جمع «أُخرى»، مؤنّثِ «آخر»، بفتح الخاء بمعنى المغاير، وهو اسم تفضيل، و﴿القياس﴾ فيه أن يقال: ﴿بنسوةٍ آخَرَ﴾ ورجالٍ آخرَ، ورَجُلَيْن آخَر، وامرأتَينِ آخَر، بإفراده وتذكيره أبداً؛ ﴿لأنّ اسمَ التفضيلِ المجرَّدَ عن اللّامِ والإضافةِ مفردٌ مذكّرٌ دائماً﴾، كما مرّ(٣)، فعلم أنّه معدول عن «آخر من»، وكذا «أُخرى» وأخواتها من فروع «آخر»، لكنّهم خصّوا «أخر» بالذكر؛ لأنّ «أُخرى» امتنع للألف، وهو أوضح من عدله، و«آخران» و«آخرون» معربان بالحرف، فليسا من الباب، وأمّا «آخر» فلا عدل فيه؛ لموافقته للقياس؛ وإن لزم في فروعه، وإنّما امتنع هو لوزن الفعل والوصف، وأمّا «أُخرى» مؤنّث «آخِر» ـ بالكسر ـ فتجمع على «أُخَر» منصرفاً؛ لأنّه صفة مشبّهة لا اسم تفضيل، بل في كون الأوّل أيضاً اسم تفضيل كلام مفصّل في الشرح حقّ التفصيل(٤).

---

(١) ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ النساء: ٣.

(٢) عن رسول الله ﷺ في باب الدعاء في قنوت الوتر في بحارالأنوار ٨٤: ١٩٩، قال ﷺ: صلوة الليل مَثْنَى مَثْنَى، فَإذَا خِفْتَ الصّبح، فأوتِر بِوَاحِدةٍ، إنّ اللهَ يُحِبُّ الوَتْرَ لأنّه واحد. وينظر أيضاً علل الشرائع ٢: ٤٦٨، وعوالي اللئالي ١: ١٣٠، والبخاري ٢: ١٣، ومسلم ٢: ١٧٢.

(٣) تقدّم في صفحة ٣٥٠.

(٤) قال الشارح في الحدائق النديّة ٢: ٢٦٠:

الأوّل: قال في التصريح: في جعل «آخر» من باب التفضيل إشكال، لأنّه لا يدلّ على المشاركة والزيادة في المغايرة، ومِن ثمّ قال الموضح في الحواشي: الصواب أنّ «آخَرَ» مشابه لـ«أفضل» من ثلاث جهات: إحداها: الوصف، والثانية: الزيادة، والثالثة: أنّه لا يتقوّم معناه إلّا باثنين مُغايِرٍ ومُغايَرٍ، كما أنّ «أفضل» إنّما يتقوّم معناه باثنين مُفضَّلٍ ومُفَضَّلٍ عليه، فلمّا أشبهه من هذه الجهات استحقّ أحكامه في جميع تصاريفه، وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير، بل مع «ال» والإضافة لمعرفة، فلمّا

⇐

هذا هو العدل الحقيقي، وما يتحقّق اعتباره بدليل آخر غير منع الصرف، والتقديري ما لا دليل عليه سواه، وأشار إليه بقوله:

﴿ويُقدَّرُ العدلُ فيما سُمِعَ غيرَ منصرفٍ، وليسَ فيه﴾ من العلل التِّسع **﴿سِوَى العَلَميّة﴾**؛ إذ هي وحدَها لا تمنع الصرفَ، فلابُدَّ من تقديرٍ أُخرى، ولا يصحّ ذلك إلّا في العدل، فيقدّر فيه حفظاً للقاعدة **﴿كـ«زُحَل» و«عُمَر»، بتقدير﴾** تحوّلهما عن **﴿«زاحل» و«عامر»﴾**، ولذلك لم يقدّر في «طُوَى» فيمن لا يصرفه، علماً لبقعة؛ لوجود التأنيث المعنوي فيه مع العلميّة.

وفي الأوضح: المعرفة المعدولة خمسة أنواع:

الأوّل: «فُعَلُ فَعْلاَء» كـ«جُمَع» و«كُتَع» و«بُصَع» و«بُتَع»؛ فإنّها معارفُ بنيّة الإضافة إلى ضمير المتبوع معدولةً عن «فعلاوات»؛ لأنّه قياس جمع «فَعْلاء» اسماً كـ«صحراوات» لـ«صحراء».

والثاني: «سَحَر» معيَّناً وظرفاً مجرّداً من «أل» والإضافة، فإنّه معرفةٌ معدولةٌ عن السحر، وقيل: مبنيّ؛ لتضمّنه معنى «أل»[1]، فلو أُبهم كـ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[2]، أو استعمل غير ظرف أو مع «أل» والإضافة لم يكن معدولاً.

والثالث: «فُعَل» علماً لمذكّر كـ«عُمَر» و«زُفَر» و«زُحَل».

⇐ خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلاً عمّا استحقّته بمقتضى المشابهة، فعلى هذا إذا قيل: «بنسوةٍ أُخَرَ» كان معدولاً عن «آخر» ـ بالفتح والمدّ ـ، ولا تقول: «عن الآخر» لأنّه نكرة لجريه على نكرة نعتاً، ولا عن «آخرَ مِن» لما بيّنّا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة، وكثيرٌ غَلَطَ في المسألة، انتهى.

الثاني: إذا كانت «أُخرى» بمعنى آخِرة ـ بكسر الخاء ـ، مقابلة «الأُولى» جمعت على «أُخر» مصروفاً، لأنّه غير معدول، لأنّ مذكّرها «آخِر» ـ بالكسر ـ فليست من باب اسم التفضيل.

(١) القائل صدر الأفاضل أبوالفتح المطرّزي كما في شرح التصريح ٤: ٢٥٩.

(٢) ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ القمر: ٣٤.

والرابع: «فَعَالِ» علماً لمؤنّث كـ«حَذَامِ» و«قَطَامِ» في تميم، منعوا صرفَهُ، فقال سيبويه: للعلميّة والعدل عن «فاعلة»(١). والمبرّد: للعلميّة والتأنيث المعنوي(٢)، فإن ختم بالرّاء كـ«سَفَارِ» لماء، و«وَبَارِ» لقبيلة، بَنَوْهُ على الكسر، إلّا قليلاً منهم، والحجازيّون يبنون الجميع على الكسر تشبيهاً بـ«نَزَالِ»(٣) كقوله:

٧٠ ـ إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا [فَإنَّ القولَ ما قالت حَذَامِ](٤)

والخامس: «أَمْسِ» إذا أُريد به اليوم الذي يليه يومُكِ، ولم يُضَف، ولم يقترن بـ«أل»، ولم يقع ظرفاً، فبعض تميم يمنع صرفَه مطلقاً؛ لأنّه معدول عن الأمس كقوله:

٧١ ـ لَقد رأيتُ عجباً مُذْ أَمسَا [عَجَائزاً مِثْلَ السَّعَالي خَمْسَا](٥)

وجمهورهم يخصّه بحالة الرفع، والحجازيّون يَبنونه على الكسر مطلقاً؛ لتضمّنه معنى «أل»؛ فإن أُبهم أو اقترن بـ«أل» أو الإضافة فمُعرب إجماعاً، وإن قصد به معيّنٌ ظرفاً مجرّداً عنها بُني اتّفاقاً(٦).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٢٧٧: «ألا ترىٰ أنَ بني تميم يقولون: «هذه قَطَامُ» و«هذه حَذَامُ»؛ لأنّ هذه معدولةٌ عن «حاذمة» و«قطامَ» معدولة عن «قاطِمَة» أو «قطمة»، وإنّما كلّ واحدة منهما: معدولة عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة».

(٢) قال المبرّد في المقتضب ٣: ٣٧٥: «وأمّا بنو تميم فلا يكسرون اسم امرأة، ولكنّهم يجرونه مجرى غيره من المؤنّث؛ لأنّهم لا يذهبون به إلى «العدل».

(٣) وقيل: لتوالى العلل. أي العلميّة والتأنيث والعدل، وليس بعد منع الصرف إلّا البناء؛ المقتضب ٣: ٣٧٤.

(٤) البيت من الوافر، لجيم بن صعب، ورد في العيني ٤: ٣٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجّاج: ٧٥، والكامل: ٥٩١، وشرح شذور الذهب: ٩٥، وشرح التصريح ٤: ٢٦٦.

(٥) البيتان من الرجز المشطور، لا يعرف قائلهما، ورد في الكتاب ٣: ٢٨٥، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٥، شرح شذور الذهب: ٩٩، شرح القطر: ٢٢، شرح شواهد العيني ٤: ٣٥٧، والدرر اللوامع ١: ١٧٥، وشرح التصريح ٤: ٢٦٩. العجائز جمع «عجوز»، ولا تقل: «عجوزة»، وهي عطف بيان أو بدل من «عجبا»، والسعلاة: أنثى الغول، أو ساحرة الجنّ، و«مذ» يُرفع ما بعدها ويخفض كما هنا.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤: ١٢٨ ـ ١٣٥.

﴿**والتعريفُ شرطُ تأثيرِه في منعِ الصَّرفِ العلميّةُ**﴾ أي كونُه هذا النوعَ من أنواع التعريف، بأن يكون علماً لشخص كـ«أحمد»، أو جنس كـ«أُسامة»؛ فالسبب هو التعريف، لأنّه فرع التنكير.

وإنّما العلميّة شرطه لأنّ غيرها من أسباب التعريف إمّا سببٌ للبناء، كما في المبهمات سوى «أيّ» و«أيّة»، أو مزيل لمنع الصرف كالإضافة و«أل»، أو غير لازم كالنداء؛ لدَوَرانه فيه على قصد المتكلّم للمعيّن وعدمه، مع إيجابه البناءَ في بعض الصور.

﴿**والألفُ والنونُ**﴾ المعبَّرُ عنهما في البيتين بـ«زائدتي فعلان» ﴿**يمنَعُ صرفَ العَلَم**﴾، أفرد ضميرهما لأنّهما معاً سببٌ واحدٌ ﴿**كـ«عِمران»**﴾ و«عثمان»، ﴿**والوصفِ غيرِ القابلِ للتاء**﴾؛ سواء لم يكن له مؤنّثٌ أصلاً كـ«لحيان» لكبير اللحية، أو كان تأنيثه بالألف ﴿**كـ«سكران»**﴾؛ فإنّ مؤنّثه «سكرى» في الأفصح، وأمّا «سكرانة» في بني أسد فضعيف رديء[(١)]، ويقال لهم: مناكير لا يؤخذ بها[(٢)].

﴿**فـ«عريان» منصرفٌ**﴾؛ لوجود «عريانة»، ﴿**و«رحمن» ممتنعٌ**﴾؛ لانتفاء «رحمانة»، خلافاً لشارط وجود «فَعْلى»، هذا إذا لم يكن علماً، وإلّا فممتنع قطعاً.

وقال ابن هشام: إنّه لم يستعمل صفةً ولا مجرّداً من «أل» إلّا في ضرورةٍ[(٣)]، ولذا

---

(١) بنو أسد من أشهر قبائل ربيعة التي هي من ولد إسماعيل على نبيّنا وآله وعليه السلام، أسد، واشتهر من بني أسد: بنو فقعس، ومن وائل: بكر بن وائل.

(٢) قال الأزهري في شرح التصريح ٤: ٢٢٠: «وأمّا ما نقل عن بني أسد أنّهم يقولون: «سكرانة» ويصرفون «سكران». فقال الزبيدي: ذكر يعقوب أنّ ذلك ضعيف رديء، وقال أبو حاتم: «لبني أسد مناكير لا يُؤخَذ بها».

(٣) ينظر مغني اللبيب ٢: ٦٠١، قال: «إنّه لم يستعمل صفةً ولا مجرّداً من «أل»، وإنّما حذفت في البيت للضرورة».

جعله في البسملة بدلاً من لفظ الجلالة لا صفةً[١]، فلا فائدة يعتدّ بها في تحقيق علميّته أو وصفيّته.

فريدتان:

الأُولى: تعرف زيادة الألف والنون بوقوعهما بعدَ ثلاثةٍ أصليّة؛ فإن كان قبلهما حرفان ثانيهمامضعّفٌ جازت أصالةُ التضعيفِ مع زيادتهما وزيادتُهُ[٢] مع أصالة النون، فـ«حسّان» و«حيّان» من الحسّ والحيوة ممتنعان، وزنهما «فعلان»، ومن الحُسن والحين منصرفان، وزنهما «فعّال».

وقد قال بعض الملوك لحيّان النحوي: «حيّان» منصرف أم لا؟ فقال: إن حيّاه الملك فغير منصرف، وإلّا فمنصرف[٣]، ولا يخفى لطفه[٤].

الثاني: جميع أبنية «فُعْلان» مؤنّثاتها «فَعْلى» إلّا أربع عشر أبنيةٍ أُنِّثت بالتاء فصرفت، وقد جمع ابن مالك اثنتي عشرة منها، فقال:

أَجِزْ فَعْلَى لِفَعْلَانَا إذا اسْتَثْنَيْتَ حَبْلانا
ودَخْنَانا وسَخْنَانَا وسَيفَانَا وضَحْيانا
وصَوْحَانَا وعَلَّانا وقشوانا ومَصَّانَا

---

(١) في المصدر السابق: «وينبني على علميّته أنّه في البسملة ونحوها بدلٌ لا نعتٌ، وأنّ الرحيم بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا يتقدّم البدل على النعت».

(٢) أي زيادة الحرف المضعَّف.

(٣) ذكره شرف الدين حسين بن محمّد الطيبي في التبيان في المعاني والبيان.

(٤) أراد أنّه إن رعاه وأعطاه ما يجديه لذّة وجدان الحياة فغير منصرف عن باب الملك، وإنْ أخرجه وخيّبه فمنصرف؛ هذا هو المعنى الظاهري، والمعنى النحوي: أنّه إن جعل مشتقاً من الحيوة فلا ينصرف للعلميّة وزيادة الألف والنون، وإن جعله مشتقاً من الحين فمنصرف؛ قاله الشارح في حاشية الحدائق النديّة ٢: ٢٦٤.

وَمَـوْتَانَا وَنَـدْمَانَا   وأَتْبِعْهُنَّ نَصْرَانَا[١]

وألحق المرادي الباقيتين بقوله:

وَزِدْ فيهنّ خمْصَانا   عـلى لُـغَةٍ وألْـيَانَا

﴿**والتركيبُ المزجيُّ**﴾ وهو جعلُ لفظين واحداً ﴿**يَمنَعُ صرفَ العلمِ كـ«بعلبك»**﴾ إلّا إذا كان الثاني مبنيّاً كـ«سيبويه»، خلافاً للجرمي[٢]، حيث جوّز إجرائه مُجرى «بعلبك». والأوّل إن كان معتلاً بني على السكون كـ«معدي كرب» و«قالي قلا»، وإلّا فبني عَلَى الفتح، وإضافته معرباً إلى الثاني، وفتحهما لغتان.

وليس منه نحوُ: «تأبّط شرّاً» و«شَابَ قَرْنَاهَا» وإن صار علماً بالغلبة، فإنّه مركّبٌ كلاميٌّ باقٍ على ما كان عليه قبلَ العلميّةِ؛ إذ التسمية به ليس بوضعه لذات المسمّى، بل لدلالته على أمر متعلّق بها مذكرٍ لها من قصّة عجيبة أو أُضحوكة غريبة، فقيل: مبنيّ على الحكاية، وقيل: معرب تقديراً.

﴿**ووزنُ الفعلِ**﴾ ما يستحقّه الفعل وينبغي كونُه عليه مختصّاً به أو غالباً فيه، و ﴿**شرطُهُ**﴾ لمنع الصرف ﴿**الاختصاصُ بالفعلِ**﴾، بأن لا يوجد في اسم عربيّ إلّا منقولاً من فعل، فإنّه عارية لا تضرّ الاختصاصَ، ﴿**أو تصديرُهُ**﴾ أي الوزنِ أو الاسمِ الموزون به ﴿**بزائدٍ من زوائدِهِ**﴾ أي زوائد الفعل الدالّة فيه على التكلّم والغيبة والخطاب من حروف «أتين»، وإن لم تدلّ على ذلك في الاسم.

﴿**ويمنعُ**﴾ وزن الفعل بأحد الشرطين ﴿**صرفَ العَلَمِ كـ«شَمَّر»**﴾ مضعّفَ العينِ عَلَماً لفرس، فيمتنع للعلميّة، ووزنُه المختصّ بماضي التفعيل، وأمّا «بقّم» للعندم[٣]

---

(١) قاله ابن مالك في كتاب نظم الفرائد، كما في المزهر ٢: ١١٥، والسلسيلي في شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢: ٨٩٥.

(٢) ينظر مذهب أبي إسحاق الجرمي في ارتشاف الضرب: ٨٦٧.

(٣) القاموس المحيط «عندم»: «العندم: دَمُ الأخوين، أو البقّم»، وفي «بقم»: «البقَّم: مشدّدة القاف: خشبٌ ⇐

و«شلّم» لبيت المقدس فعجميّتان، وامتناعهما للعلميّة والعجمة لا وزن الفعل؛ لعدم تأثيره في الاسم العجمي.

وكـ«ضُرِبَ» علماً، بالبناء للمفعول؛ إذ البناء للفاعل لعدم اختصاصه لا يؤثّر إلّا عند الفرّاء وعيسى بن عمر[1].

﴿و﴾ كذا صَرْفَ ﴿**الوصفِ غيرِ القابلِ للتاء**﴾ إمّا لأنّه لا يؤنّث كـ«أكمر» لعظيم الكَمَرَة بفتحتين أي الحشفة؛ لاختصاصه بالمذكّر، أو لأنّه يؤنّث بالألف لا غير ﴿**كـ«أحمر»**﴾ و«أفضل»، وإنّما شرط ذلك لأنّ قبول التاء يبعّده عن الفعل؛ لاختصاص التاء الحرفيّة المتحرّكة في الآخر بالأسماء.

﴿**فـ«يعمل»**﴾، وهو الجمل القوي في السير والعمل ﴿**منصرفٌ لوجودِ «يعملة»**﴾ لناقة كذلك.

وقال بعض المحقّقين: لا يصحّ التمثيل به لأنّه اسم لا وصف، لا يقال: جمل يعمل أو ناقةٌ يعملة؛ نصّ عليه في القاموس[2] وغيرِه، فالأولى التمثيل بـ«أرمل» للائم، لوجود أرملة.

ويشترط أيضاً لزوم الوزن للاسم؛ فينصرف «امرؤ» في لغة اتّباع الراء لآخره وإن كان رفعاً كـ«أُنْصُر»، ونصباً كـ«أعْلَم»، وجرّاً كـ«إِضْرِبْ»؛ لبُعده عن الفعل؛ إذ لا اتّباع

⇐ شجرةٌ عظام، وورقه كورق اللوز، وساقه أحمر، يصبَغُ بطبيخه، ويُلحِم الجراحات، ويقطع الدمَ المنبعث من أيّ عضوٍ كان، ويجفّف القروحَ، وأصله سم ساعةٍ».

وقال الشارح في الحدائق النديّة ٢: ٢٦٩: «وأمّا «بقّم» اسم لصبغ معروف وهو العندم، و«شلّم» لبيت المقدس، فهما من الأسماء العجميّة المنقوله إلى العربيّة، فلا يقدحان في الاختصاص».

(١) ينظر رأي الفرّاء وعيسى بن عمر في الارتشاف: ٨٥٧، وينظر رأي عيسى بن عمر في الكتاب ٣: ٢٠٦، وشرح الرضي على الكافية ١: ١٦٧، وأوضح المسالك ٤: ١٢٧.

(٢) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط «عمل»: «اليعملة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة، وناقةٌ عَمِلَة، كفَرِحة بَيِّنَة العمالة: فارهة».

فيه. وأيضاً عدم تغيّره بإعلال إلى وزن الاسم، فلا يؤثّر وزن «ضُرِبَ» مجهولاً في نحو: «رُدَّ»، وقيل: لانتقاله بالإدغام والإعلال إلى وزن «قُفْل» و«ديك».

﴿**والصفة**﴾ وهي كون الاسم دالاً على ذات مبهمة متّصفة بحدث معيّن ﴿**تَمنَعُ صرفَ المُوَازنِ للفعلِ**﴾ كما مرّ[١]. ﴿**بشرطِ كونِها الأصلَ فيه**﴾ أي أصليّةً ثابتةً وضعاً كـ«أحمر»، لا عارضةً كـ«إرنب» بمعنى: ذليل؛ لأنّه وضعاً اسمٌ، فلا تؤثّر، كما لا تقدح الاسميّة العارضة في «أدهم» للقيد و«أسود» و«أرقم» للحيّة.

﴿**وعدمِ قبولِهِ التاءَ؛ فـ«أربع» في «مررت بنسوةٍ أربعٍ» منصرفٌ لوجهينِ**﴾: قبوله للتاء في نحو: «مررت برجالٍ أربعة»، وعروض وصفيّته، لأنّه وضع اسماً لعدد معيّن، وفيه ردّ على الشيخ ﷺ حيث قال: لم يظهر لي إلى الآن دليلٌ قاطعٌ على عدمِ تأثيرِ الوصفِ العارضِ، والاحتجاجُ بـ«أربع» مدخول؛ لجواز استناده إلى انتفاء شرط وزن الفعل في الوصف، وهو عدم قبول التاء، وليس بشيء؛ لحصول القطع به بصرف «إرنب» بمعنى ذليل، مع أنّه لا يقبل التاء، فهو في «أربع» من وجهين[٢].

﴿**وجميعُ البابِ يُكْسَرُ**﴾ جرّاً على أصله وجوباً ﴿**مع اللّام**﴾، ولو موصولةً كـ«مررت بالأصمِّ في المساجدِ»، ﴿**والإضافةِ**﴾ أي إضافته إلى غيره كـ«مررت بأحمدِكم وأحمرِكم»، ﴿**والضرورةِ**﴾ كقوله:

٧٢ ـ [إذَا مَا غَزَوا في الجيشِ حَلَّقَ فَوقَهُمْ] عَصَائِبُ طَيرٍ تَهْتَدِي بِعصائِبِ[٣]

وقوله:

٧٣ ـ [بشيرٍ نذيرٍ هاشميٍ مكرَّمٍ] عَطُوفٍ رَؤُوفٍ مَن يُسَمَّىٰ بأَحْمَدِ[٤]

---

(١) تقدّم في صفحة ٣٧٢.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ١: ١٣٧ بتغيير يسير.

(٣) البيت من الطويل للنابغة الذبياني: ٤٩، ورد في خزانة الأدب ٤: ٢٦٩، شرح التصريح ٤: ٢٧٥، المثل السائر ٢: ٣٨٢، الحدائق النديّة ٢: ٢٧٣.

(٤) لم نعثر على قائله.

لكسر قوافي القصيدتين.

وهل ينصرف أم لا؟ فيه أقوال: أوّلها قويّ، وثالثها ـ وهو التحقيق ـ: أنّه ينصرف إن زالت بذلك إحدى علّتيه كعلم المضاف وذي اللّام، وإلّا فلا، كـ«سكرانكم»[١]، وقد ينوّن الممتنع لضرورة كقوله:

٧٤ ـ أَعِـدْ ذِكْـرَ نُـعمَانٍ لَـنَا إِنَّ ذِكْـرَهُ [هُـوَ المِسْكُ مَـا كَـرَّرْتَهُ يَـتَضَوَّعُ][٢]

أو تناسبٍ كقراءة نافع ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾[٣][٤]، وقد اجتمعا في قرائة ﴿قَوَارِيـرا * قَوَارِيراً﴾[٥][٦] بتنوين الثاني؛ لضرورة الفواصل، والأوّل للتناسب.

واستثنى صاحب البسيط[٧] المقصور؛ لأنّ تنوينه يؤدّي إلى زيادة ساكن وحذف آخر، فلا يفيد، ورُدّ بأنّه يفيد؛ إذا احتاجَ الوزنُ إلى تبديلِ الألفِ بما يقبلُ الحركةَ، فينوّن ليلتقي ساكناً آخر فيكسر.

---

(١) ينظر تفصيل الأقوال في الحدائق النديّة ٢: ٢٧٣.

(٢) لم نعثر على قائله، ورد في تاج العروس ١١: ٣١٣، والحدائق النديّة ٢: ٢٧٤. ويتضوّع: انتشرت رائحته.

(٣) ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً﴾ الدهر: ٤.

(٤) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، إمام أهل المدينة، وأخذ القراءةَ عن جماعة من تابعي أهل المدينة، وهو من قرّاء السبعة، توفّي سنة ١٦٩هـ؛ غاية النهاية ٢: ٣٣٠. قرأ نافع والكسائي وعاصم وابن كثير من السبعة بتنوين «سلاسلاً»، وحمزة وابن كثير بسكون «سلاسل»؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٨: ١٩، ٢٠.

(٥) ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً﴾ الدهر: ١٥ ـ ١٦.

(٦) قرأه كذلك نافع والكسائي وعاصم من السبعة، وقرأ ابن كثير بفتح «قوارير» الثاني؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٨: ٢٢، ٢٣.

(٧) هو ضياء الدين بن العلج ومرّت ترجمته في صفحة ٧٨. وأسندَ هذا القولَ في الحدائق النديّة بابن بابشاذ في شرح الجمل وابن عصفور، والرضي في شرح الكافية، وابن هشام في الجامع الصغير، مثلاً قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٠٧: «لا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة».

فرائدُ:

الأوّل: غير المنصرف ضربان: ما لا ينصرف مطلقاً؛ معرفةً ونكرةً، وهو ما امتنع بالجمع أو الألفين أو الوصف مع الألف والنون، أو العدل، أو وزن الفعل.

وما لا ينصرف معرفةً، فإذا نُكِّر صرفَ وهو سبعة.

ولا ثالث لهما، ونظم ذلك علم الدين السخاوي بقوله:

«مَسَاجِدُ» مَعْ «حُبْلى» و«حَمْرَاء» بعدها ... و«سَكْرَان» يتلوه «أُحَاد» و«أحمرُ»

لذِي ستّةٌ لَمْ تنصرفْ كيفما أَتَتْ ... سواءٌ إذا مَا عُرِّفَتْ أو تُنكَّرُ

و«عثمان» «إبراهيم» «طلحة» «زينب» ... ومع «عمر» قل «حضرموت» يستطر

و«أحمد» فأعدُد سبعةً جاء صرفُها ... إذا نُكِّرَت، والبابُ في ذاك ينحصر

وسِرُّهُ أنّ العلميّة في السبعة مؤثِّرةٌ بنفسها أو شرطٌ لمؤثِّرٍ، فينتفي بالتنكير كلتا العلّتين على الأخير، وإحداهما على الأوّل، وفيها قال الزمخشري: أَخْبِرْنِي عَنْ سَبَبٍ مَتَى آذَنَ في الذَّهَابِ يَتْبَعُهُ سَائِرُ الأَسْبَاب(١).

والثاني: لا فرق في منع الصرف بين العَلَم ومصغّره؛ إذ لا تزول علميّته بتصغيره، فإن زال به سببه الآخر كالعدل وألف التأنيث ومزيدتي «فعلانَ» ووزن الفعل والجمع، صُرِفَ كما في «عُمَير» و«حُبَيْل» و«سُرَيْحِين» و«شُمَّيْر» و«جُنَيْدِل» في تصغير «عمر» و«حبلى» و«سرحان» و«شمّر» و«جنادل»، وكذا لو زال به شرطه، كالزيادة على الثلاثة في «بُرَيه» و«سُمَيع» في التصغير الترخيمي لـ«إبراهيم» و«إسماعيل»؛ إذ لا اعتداد بياء التصغير كما مرّ، وإلّا فكما كان كـ«طليحة» و«بُريهيم».

---

(١) الأحاجي النحويّة: ٦١، المسألة ٢٩، وفيه: بالذهاب يتبعه أثر سائر الأسباب.

قال الزمخشري في ذيل المسألة: هو التعريف في نحو: آذربيجانَ و درابجرد وخُوارزمَ إذا ذهب عنه التنكير لم يبق لسائر الأسباب أثرٌ، وذلك أنّ فيها أربعةَ أسباب: التعريف، والتأنيث والعجمة والتركيب، فكانت قضية القياس إذا زال سببٌ واحدٌ أن تبقى غير منصرفة، ولكنّ التأنيث والعجمة في النكرات لا عبرةَ بهما ولا أثر لهما، والتركيب وإن كان مؤثراً. إلّا أنّه لوحدته لا يظهر أثره.

وقد يمتنع المنصرف بعد تصغيره لإحداثه سبب المنع كـ«نويرة» في «نار» عَلَماً، أو شرط تحتّمه كـ«هنيدة» في «هند».

ومن الغريب أنّ تصغير «أبيض» وهو «أُبَيِّض» موازنٌ لمضارع «بَيَّضْتُه تبييضاً»، لكن إذا سمّي بالمضارع منع للعلميّة، ووزن الفعل، وإذا سمّي بالمصغّر صُرِف؛ إذ همزته أصليّةٌ، ووزن الفعل لا يؤثّر مع عدم اختصاصه به إلّا بتصدّره بإحدى زوائد الأربع، وفيه ألغز السخاوي:

مَا اسمٌ تُصَغِّرُهُ فيُشْبِهُ ... لَفْظُهُ لَفْظَ المُضَارِعِ
فَإِذَا أَتَى عَلَماً فَمَا ... فِي صَرْفِهِ أَحَدٌ يُنَازِع

الثالث: نحو: «جوار» ممتنع نصباً اتّفاقاً، فثبت ياؤُهُ مفتوحةً ويجب حذفها رفعاً وجرّاً، فينوّن كـ«قاضي»، ثمّ اختلف فيها؛ فقيل: تمنع للجمع وتنوينُه عِوَضٌ عن الياء المحذوفة، وقيل: منصرف لتغيّر صيغة منتهى الجموع بالإعلال، فلا يؤثّر؛ فتنوينه للتمكّن، ويونس وعيسى والكسائي[1] يبنونه على سكون الياء رفعاً وفتحاً وجرّاً.

الرابع: المشهور امتناع «عرفات» للعلميّة والتأنيث؛ فتنوينه في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[2] للمقابلة لا الصرف، وكسره للمح الأصل قبل العلميّة، أو لأنّه منع عن غير المنصرف تبعاً لمنعه عن التنوين، وتنوين المقابلة كالعوض عن تنوين الصرف، فكأنّه لم يسقط، فلم يسقط الكسر، وقيل: منصرف، واختاره الزمخشري[3]،

---

(١) هذا مذهب يونس، وأبي زيد وعيسى والكسائي وأهل بغداد كما في الارتشاف: ٨٨٩، وشرح الرضي على الكافية ١: ١٥٣.

(٢) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنْتُمْ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ البقرة: ١٩٨.

(٣) ينظر رأي الزمخشري في الكشّاف ١: ٣٤٨: «عرفات» علم للموقف، سمّي بجمع كأذرعات، فإن قلت: ⇐

ووجّهه بأنَّ التاء المذكورة مع الألف قبلها علامة الجمع وليست للتأنيث، وإن أغنت عن علامة التأنيث كتاء «بنت» و«أُخت»؛ لاختصاصها بالمؤنّث مع الاستغناء بالمذكورة، ولا يصحّ التقدير أيضاً.

قلت: العبرة بلفظ التاء وإلّا لم تؤثّر في نحو: «حمزة» و«طلحة» من أعلام الذكور.

⇐ هلّا منعت الصرف وفيها السببان التعريف والتأنيث؟ قلت: لا يخلوا التأنيث إمّا أن يكون بالتاء التي في لفظها وإمّا بتاء مقدّرة كما في «سعاد»، فالتي في لفظها ليست للتأنيث، وإنّما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنّث، ولا يصح تقدير التاء فيها لأنّ هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنّث مانعة من تقديرها، كما لا يقدّر تاء التأنيث في «بنت» لأنّ التاء التي هي بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنّث كتاء التأنيث فأبت تقديره.

الحديقةُ الثالثةُ في ما يتعلَّقُ بالأفعالِ:

يختصُّ المضارعُ بالإعرابِ؛ فيرتفعُ بالتجرّدِ عنِ الناصبِ والجازمِ، وينتصبُ بأربعةِ أحرفٍ: «لن»، وهي لتأكيدِ نفيِ المستقبلِ، و«كي»، ومعناهَا السببيّةُ، و«أنْ»، وهي مصدريّة، والَّتِي بعدَ العلمِ غيرُ ناصبةٍ، وفِي «أَن» الّتي بعدَ الظنِّ وَجْهانِ، و«إذنْ»، وهيَ للجوابِ والجزاءِ، وتنصبُهُ مصدَّرةً مباشرةً مقصوداً به الاستقبالُ، نحو: «إذَنْ أُكْرِمَكَ» لمَنْ قالَ: «أَزُورُكَ»، ويجوزُ الفصلُ بالقسمِ، وبعدَ التاليةِ للواو أو الفاءِ وجهانِ.

تكميلٌ: ويُنْصَبُ بـ«أن» مضمرةً جوازاً بعدَ الحروفِ العاطفةِ لَهُ عَلى اسمٍ صريحٍ نحوُ: «لَلُبسُ عَبَاءةٍ وتقرَّ عَيْنِي»، وبعدَ لامِ «كي» إذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بـ«لا» نحوُ: أسلمتُ لأدخُلَ الجَنَّةَ.

ووُجوباً بعدَ خمسةِ أحرفٍ: لامُ الجحودِ، وهي المسبوقةُ بكونٍ منفيٍّ، نحو: (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)(١)، و«أو» بمعنى «إلى» أو «إلاّ» نحو: «لَأَلْزَمَنَّكَ أو تُعْطِيَنِي حَقِّي»، وفاءُ السببيّةِ وواوُ المعيّةِ مسبوقَتَين بِنفيٍ أو طلبٍ كـ«زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ»، و«لا تأكلِ السمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبنَ»، و«حَتّى» بمعنى «إلى» أو «كي»، إذا أُريدَ به(٢) الاستقبالُ، نحو: «أسيرُ حَتّى تغربَ الشمسُ»، و«أسلمتُ حَتّى أدخُلَ الجنّةَ»، فإن أردْتَ الحالَ كانت حرفَ ابتداءٍ.

---

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) «به» في غالب نسخ الصمديّة موجود لكن في نسخة الفرائد لم يذكر.

﴿الحديقةُ الثالثةُ: فيما يتعلّق بالأفعال﴾

ممّا لم يُذْكَرْ قبلُ.

﴿يختصُّ المضارع﴾ من بينها **﴿بالإعرابِ﴾** أصالةً كالاسم عند الكوفيّة، ولمشابهة اسمَي الفاعل والمفعول ـ كما مرّ[١] ـ عند غيرهم[٢].

﴿فيَرْتَفِعُ بالتجرّدِ عَن﴾ جنسِ **﴿الناصب والجازم﴾** أو جميع أفرادهما عند الفرّاء[٣] وحذّاق الكوفيّة[٤]، وبحرف المضارعةِ عندَ الكسائي[٥]، وبمضارعه للاسم عند ثعلب[٦]، وبوقوعه موقعَهُ عندَ البصريّةِ[٧]، قالوا: ولذا امتنع رفعه بعد ما لا يليه

---

(١) تقدّم في صفحة ٦٢.

(٢) ينظر اختلاف البصريّة والكوفيّة في الارتشاف: ٨٣٤، قال أبو حيّان: «والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، وعند الكوفيين أصلٌ في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخّرين أنَّ الفعل أحقّ بالإعراب من الاسم، وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة».

وقال الرضي في شرح الكافية ٤: ١٧: «والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم، وقال الكوفيّون: أعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة».

(٣) ينظر معاني القرآن للفرّاء ١: ٥٣، قال: «رفعت «تعبدون» لأنَّ دخول «أن» يصلح فيها، فلمّا حذف الناصب رفعت».

(٤) ينظر شرح التصريح ٤: ٢٨٣، وشرح الوافية لابن الحاجب: ٥١٠.

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ٤: ٢٨: «وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة؛ لأنّها دخلت في أوّل الكلمة، فحدث الرفع بحدوثها، إذ أصل المضارع إمّا الماضي وإمّا المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع، بل حدث مع حدوث هذه الحروف، فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفرّاء».

(٦) ينظر رأي ثعلب من الكوفيين في شرح الألفية للمرادي ٤: ١٧٢، وشرح الأشموني ٣: ٢٧٧، وشرح التصريح ٤: ٢٨٤.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٩: «اعلم أنّها [يعني الأفعال المضارعة] إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو

⇐

الاسم كـ«لم» و«لن» وأخواتهما.

وقال ابن هشام: الأصحَ الجاري على ألسنة المعربين هو الأوّل، وأجاب عن الثاني بأنّ جزءَ الشيءِ لا يعمل فيه، وعن الثالث بأنّ المضارعةَ اقتضتْ مطلق الإعرابِ، والكلامُ في الرفع خاصّةً، مع أنّه يلزمها رفعُ المضارعِ أبداً، ولا قائلَ به، وعن الرابع بارتفاعه بعدَ «هلّا» مع عدمِ وقوع الاسم بعدَه[١].

﴿وينْتَصِبُ بـ﴾ أحد ﴿أربعةِ أحرفٍ﴾ على الأصحّ:

﴿«لن»، وهي لتأكيد نفي﴾ الفعل ﴿المستقبل﴾ وفاقاً للشيخ[٢]، والزمخشري في غير أُنموذَجِهِ[٣]، تقول: «لا أبرح مكاني»، فإذا أكّدت قلتَ: «لن أبرحَ»، لا لنفي التأكيد، كما وقع فيه مَن بَيَّنَ تأكيدَه للنفي بأنّ «لا» لنفي «أفعَلُ»، و«لن» لنفي «إنّي أَفْعَلُ»، على أنّ نفيَ الأوّل آكدُ من نفي الثاني، وإن كان المنفيّ بالعكس، اللّهمّ إلّا أن يراد أنّ «لا أفعل» بإزاء «أفعل»، فهو في النفي مثل «أفعل» في الإثبات، فلا يدلّان على أمر زائد على مجرّد النفي والإثبات، وكذا «لن أفعلَ» و«إنّي أفعلُ»؛ فتأكيد «لن» في النفي كتأكيد «إنّ» للإثبات، فـ«لن» في مراتب النفي تُساوي «إنّ» في مراتب الإثبات.

وذهب الزمخشري في أُنموذجه إلى أنّها لِتأبيد النفي[٤]، قال: «لن أفعلَ» معناه:

⇐ اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم غير مبتدأ، ولا مبنيّ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنّها مرتفعةٌ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سببٌ لدخول الرفع فيها».

(١) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٥٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٨.

(٣) ينظر رأي الزمخشري في الكشّاف ٢: ١١٣، ذيل آية «لَنْ تراني يا موسى». والمفصّل في صنعة الإعراب: ٤٠٧.

(٤) اعلم قال الزمخشري في الأنموذج (المطبوعة مع شرحه للأردبيلي في جامع المقدّمات طبع الهجرة): ٤٤١: ««لن» نظيرة «لا» في نفي المستقبل ولكن على التأكيد»، والأردبيلي في شرحه قال: «وفي بعض النسخ: التأبيد، بدل قوله: والتأكيد».

لا أفعلُ أبداً، وقد تعرّض له جمعٌ كثيرٌ واعترضه الصغيرُ والكبيرُ، وأغرب ما قيل عليه قول ابن مالك(١): الحامل له على ذلك اعتقاده في ﴿لَنْ تَرَانِي﴾(٢) أنّ الله لا يُرىٰ أبداً، قلت: يعلم الفطن بذلك الحامل لابن مالك حيث تَبعَ الأشاعرةَ في تجويز رؤية الله بالباصرة في الدنيا والآخرة، نعوذ باللّه من صفقة خاسرة. فهو متّهم كأصحابه، فلا يعتمد على إضرابه.

وقولهم: لو كان للتأبيد لما جاز تقييده بزمان منقطع في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً﴾(٣) للتنافي، ولا بالأبد في ﴿لَنْ يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَداً﴾(٤) للتكرار، سخيف(٥)؛ إذ الكلام في المعنى الحقيقي المفهوم عند الإطلاق؛ فلا ينافيه اقترانه بقرينة صارفة عنه إلى غيره أو تأكيد التأبيد بصريح لفظه.

وهو عند سيبويه(٦) والجمهور لنفي المستقبل منقطعاً نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ

---

(١) قال بدرالدين بن مالك في باب إعراب الفعل وعوامله في شرح تسهيل أبيه (لأنّ أباه لم يتمّ شرح التسهيل وتمّمه ابنه) ٣: ٣٣٦: «وذكر الزمخشري في أنموذجه أنّ «لن» لنفي التأبيد، قال الشيخ [يعني ابن مالك]: وحامله على ذلك اعتقاده أنّ الله تعالى لا يرىٰ، وهو اعتقاد باطل؛ لصحّة ثبوت الرؤية عن رسول الله !!».

(٢) ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلٰكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً وَخَرَّ مُوسىٰ صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأعراف: ١٤٣.

(٣) ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَانِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً﴾ مريم: ٢٦.

(٤) ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوْا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قَالُوا هَذَا الَّذِيْ رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهاً وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة: ٢٥.

(٥) «سخيفٌ» خبر «قولهم» في الخطّ السابق.

(٦) حيث قال في كتابه ٣: ٧: كما كان «لن يفعل» نفياً لـ«سيفعل»، وقال في ٤: ٢٢٠: «لن» وهي نفي لقوله: «سيفعل».

حتّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسىٰ﴾[١]، أو مؤبّداً نحو: ﴿لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئاً﴾[٢]، كأنّهم جعلوه للقدر المشترك وأسندوا التحديدَ والتأبيدَ إلى قرائن خارجة، وهو أقرب: فلا ينافي ذلك إنكارُهم اقتضائه للتأبيد بنفسه.

﴿و«كي»، ومعناها السببيّة﴾ أي سببيّة سابقها لتاليها خارجاً[٣] أو العكس ذهناً، أو كليهما معاً كـ«أسلمت كي أدخلَ الجنّةَ»، وهي حرف المصدريّة، وقد مرّت في الموصول[٤]، أمّا التعليليّة فهي جارّة والناصب بعدها «أن» مضمرةً، وقد تظهر في الشعر، فالجملة بتأويل مصدر مخفوض بـ«كي».

وتتعيّن المصدريّةُ إن تلت لاماً جارّةً نحو: ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾[٥]، والتعليليّةُ إن تلتها اللّام أو «أن» نحو: «كي لتقضيَ حقّي»، وقوله:

٧٥ - [فَقَالَتْ أَكُلَّ النّاسِ أصبحتَ مانِحا لسانَكَ] كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا[٦]

ويجوز الأمرانِ في نحو: ﴿كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً﴾[٧] بتقدير لام قبلها وعدمه، وفي نحو قوله:

---

(١) ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ طه: ٩١.

(٢) ﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ الجاثية: ١٩.

(٣) في نسخة «ب»: «سببية تاليها لسابقها خارجاً».

(٤) تقدّم في صفحة ٢٧٠.

(٥) ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ الحديد: ٢٣.

(٦) البيت من الطويل لجميل بن عبدالله بثينة في ديوانه: ٤٣، ورد في خزانة الأدب ٨: ٤٨١، شرح التصريح ٣: ١١، ٤: ٢٩٣، شرح مفصّل ابن يعيش ٩: ١٤، ١٦، شرح التسهيل ١: ٢١٩، شرح الكافية الشافية ٢: ١١٦، مغني اللبيب ١: ٢٤٢، أوضح المسالك ٣: ١١، ٤: ١٥١، شرح الشذور: ٢٨٩، الجنى الداني: ٢٧٩، همع الهوامع ٢: ٣٧٠، المفصّل في صنعة الإعراب: ٤٤٥، والحدائق النديّة ٢: ٢٨٤.

(٧) ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ الحشر: ٧.

٧٦ ـ [أَرَدْتُ] لِكَيمَا أن تَطِيرَ بِقُرْبتي [فتَتْرُكَـهَا شـنّاً بـبيداءَ بـلقع](1)

بتأكيد «كي» للّام في التعليل أو تأكيد «أن» لـ«كي» في السبك.

﴿و«أنْ»، وهـي﴾ أيضاً ﴿مصدريّة﴾، وأهملها بعضهم(2) حملاً على «ما» المصدريّة، وخرّج عليه قولَه تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾(3) فيمن رفع(4)، وقولَه:

٧٧ ـ أنْ تَقْرَءَانِ عَلى أَسْمَاءَ وَيحْكُمَا [مِنّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحدًا](5)

﴿و﴾ «أن» ﴿التي بعد﴾ لفظ ﴿العلم﴾ أو معناه ﴿غير ناصبةٍ﴾ بل مخفّفةٌ من الثقيلة، فتعمل عملَها، واسمُها ضميرُ شأنٍ حُذِفَ تبعاً لإحدى النونين نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾(6)، ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ﴾(7).

---

(١) البيت من الطويل، لم يعلم قائله، ورد مستشهداً به في أوضح المسالك ٤: ١٥٤، شرح التصريح ٤: ٢٩٤، مغني اللبيب ١: ٢٤٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٥٨٠، شرح الرضي على الكافية ٤: ٤٩٠، وخزانة الأدب ١: ٣٨، ٨: ٤٨٥.

(٢) قال ابن مالك في الألفية: وبعضهم أهملَ «أن» حملاً على «ما» أختِها، حيث استحقّ العملا

وهذا قول الكوفيّة كما في خزانة الأدب ٣: ٥٦٠، والخصائص (تحقيق النجّار) ١: ٣٩٠. ولكن نسبه ابن هشام إلى البصريّة وهذا وهم فاحش منه: مغني اللبيب ١: ٤٦.

(٣) ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾ البقرة: ٢٣٣.

(٤) قرأه بالرفع مجاهد: ينظر معجم القراءات القرآنيّة ١: ١٧٧.

(٥) البيت من البسيط، غير منسوب لأحد، ورد في شرح التسهيل ١: ٤٢٥، أوضح المسالك ٤: ١٥٦، شرح التصريح ٤: ٢٩٦. مغني اللبيب ١: ٤٦، شرح الكافية الشافية ٢: ١١٢، خزانة الأدب ٨: ٤٢١، والحدائق النديّة ٢: ٢٨٦، ٥٢٥.

(٦) ﴿... فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ...﴾ المزمّل: ٢٠.

(٧) ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَراً وَلَا نَفْعاً﴾ طه: ٨٩.

﴿وفي «أن» التي بعدَ الظنِّ وَجْهانِ﴾: كونها مخففةً بتأوّله بالعلم، وناصبةً على ظاهره، وهو أرجح، ولذا أجمع القرّاء عليه في ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾[1]، واختلفوا في ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[2]؛ فقرأ الأخوان وأبو عمرو بالنصب والباقون بالرفع[3].

﴿و«إذنْ»﴾، والمشهور حرفيّته، وقيل: اسم[4]، وإنّ أصل «إذَن أُكْرِمَكَ» في جواب «آتيك»: إذا تأتِني أُكْرِمك، حذفت الجملة المضاف إليها لدلالة السؤال عليها وعوّض عنها التنوين وأُضمرت «أن» بعدها.

﴿وهي للجواب والجزاء﴾ أبداً عند قوم، وغالباً عند آخرين[5]، قالوا: وقد ترد للجواب وحده كقولك: «إذن أظنّك صادقاً» لمن قال: «أُحبّك»؛ لأنّ تالِيَهُ هنا للحال، ولا مجازاة إلّا في الاستقبال.

﴿وتنصبُه﴾ أي تنصبُ «إذن» المضارعَ بشرط كونها ﴿مصدّرةً﴾ في جملتها ﴿مباشرةً﴾ أي متّصلةً بالمضارع وحال كونه ﴿مقصوداً به الاستقبالُ﴾ لا الحال ﴿نحو﴾ قولك: ﴿«إذن أُكْرِمَكَ»﴾ بالنصب ﴿لمن قال: «أَزورُك»﴾؛ فيجب جزمه في «إن تَزُرْني إذن أَزُرْك»، ورفعُه في «أنا أو إنّي إذن أزورُكَ»؛ لعدم تصدّرها، وفي «إذن زيدٌ

---

(١) ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ العنكبوت: ٢.

(٢) ﴿وَحَسِبُوا أَن لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ المائدة: ٧١.

(٣) قرأ حمزة والكسائي (الأخوان) وأبو عمرو من السبعة، وحمزة ويعقوب وخلف، والأعمش من الشواذ بالرفع؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٢: ٢٣١.

(٤) هذا قول الكوفيّة، ذكره الأشموني في شرحه ٢: ٢٨٨، والجنى الداني: ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١: ١٩٠، وهمع الهوامع ٢: ٣٧٣.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤: ٢٣٤: «وأمّا «إذن» فجواب وجزاءٌ»، وانظر الجنى الداني: ٣٦٤. وقال الشلوبين: في كلّ موضع، وقال أبو علي الفارسي: في الأكثر؛ ينظر مغني اللبيب ١: ٣٠.

يُكرِمُك» ؛ للفصل بغير ما استُثنِيَ، وفي «إذَنْ تَصَدَّقُ» لحاليّته.

﴿ويجوز الفصلُ﴾ بينهما ﴿بالقسم﴾ كقوله:

٧٨ ـ تُشِيبُ الطِّفلَ من قَبلِ المَشِيبِ   إذن وَاللهِ نَرْمِيَهُم بِحَرْبِ[١]

قيل: وبـ«لا» النافية نحو: «إذن لا أهينك»[٢]؛ إذ القسم للتأكيد، والنافي كجزء النفي فلا يُمْنَعَانِ. وقال ابن بابشاذ: وبالنداء والدعاء[٣]، وابن عصفور: وبالظرف[٤]، والكسائي وهشام: بمعمول الفعل نحو: «إذن درهماً أُعْطِيَكَ»، لكن رجّح الكسائي النصب، وهشام الرفع[٥].

﴿و﴾ في المضارع ﴿بعد﴾ «إذن» ﴿التاليةِ للواو أو الفاء وجهانِ﴾: رفعه لعدم تصدّرها بسبق العاطف، ونصبه نظراً إلى أنّ ما بعد العاطف مستأنف وأنّ المعطوفَ على الأوّل أوّلُ، قال تعالى: ﴿وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٦]، ﴿فَإِذاً لاَ يُؤْتُونَ النَّاسَ

---

(١) البيت من الوافر لحسّان بن ثابت، ورد في ديوانه: ٢٢، ومغني اللبيب ٢: ٩١٠، وأوضح المسالك ٤: ١٦٨، وشرح التصريح ٤: ٣١١، وشرح الشذور: ٢٩١، وشرح قطر النّدىٰ: ٥٨، ٥٩، وهمع الهوامع ٢: ٣٧٤، والحدائق النديّة ٢: ٢٩٢. ورد في الديوان شطره الثاني مكانَ شطره الأوّل.

(٢) انظر الكتاب ٣: ١٤.

(٣) أبوالحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، عراقي الأصل، أخذ عن علماء بغداد ومصر القراءاتِ والتفسيرَ والنحو والحديث، من مؤلّفاته: المقدّمة، شرح المقدّمة المحسبة، وشرح جمل الزجّاجي، توفّي سنة ٤٦٩هـ. ولم يذكر رأيه في شرح المقدّمة المحسبة، ولكن ألحقه المحقّق في الحاشية؛ ينظر المقدّمة المحسبة ١: ٢٣٢، ٢٣٣، وانظر الجنى الداني: ٣٦٣.

(٤) قال ابن عصفور في المقرّب ١: ٢٦٢: «ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور، نحو قولك: إذن واللهِ أُكرمَك، وإذن في الدار آتيَكَ، ولا يجوز في غيرهما من النواصب إلّا في الضرورة».

(٥) أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير، أحد أصحاب الكسائي، مؤلّفاته: مختصر النحو، والحدود والقياس، مات سنة ٢٩٠هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٣٢٨.

ينظر رأيهما في مغني اللبيب ١: ٣٢، وهمع الهوامع ٢: ٣٧٥.

(٦) ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ الإسراء: ٧٦.

نَقِيراً﴾[(١)]، وقُرِئ نصبهما شاذاً[(٢)].

هذا إذا لم يكن هناك مجزوم صالح للعطف عليه، وإلّا جاز جزمه أيضاً نحو: «إن تَزُرْنِي أَزُرْك وإذن أُحْسِن إليك»؛ فإن عطفت على الجواب جزمت ما بعد «إذن»، وإن عطفت على جملتي الشرط وجوابه معاً فالوجهان.

﴿**تكميلٌ: ويُنْصَبُ**﴾ المضارع ﴿**بـ«أن»**﴾ حالَ كونها ﴿**مضمرةً جوازاً**﴾ أي إضماراً جائزاً في خمسة مواضعَ:

﴿**بعد الحروفِ**﴾ الأربعةِ: الواو والفاء و«ثمّ» و«أو» ﴿**العاطفةِ له**﴾: للمضارع ﴿**على اسمٍ صريحٍ**﴾ غير منسبك من حرف المصدريّ ولا مُؤوَّل بالفعل ﴿**نحو**﴾ قول زوجةِ معاوية:

٧٩ ـ ﴿لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي﴾ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[(٣)]

بنصب «تقرّ» بـ«أن» مضمرةً جوازاً، وعطف المصدر المنسبك منها على «لبس» أي لبس عباءةٍ وقرّةُ عيني، وفي نسخ المتن «للبس» باللام، ومثله في الأوضح لابن هشام[(٤)]، وقيل[(٥)]: هو تحريف والصواب الواو عطفاً على قولها قبله:

لَبَيْتٌ تخفقُ الأرواحُ فِيه أحبّ إليّ مِنْ قَصْرٍ منيفِ

---

(١) ﴿أم لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لَا يُؤْتونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾ النساء: ٥٣.

(٢) قرأ آية الإسراء أُبيّ وعبدالله بنصب «يَلبَثُوا»؛ ينظر معجم القراءات القرآنية ٣: ٣٣٤.

وقرأ آية النساء عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عبّاس بنصب «لا يؤتوا»؛ معجم القراءات القرآنيّة ٢: ١٣٩.

(٣) البيت من الوافر لميسون الكليبية، ورد في خزانة الأدب ٨: ٥٠٥، الكتاب ٣: ٤٥، المقتضب ٢: ٢٧، شرح التسهيل ٣: ٣٦٩، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣٣، شرح شذور الذهب: ٣١٤، أوضح المسالك ٤: ١٩٢، مغني اللبيب ١: ٤٧٢، شرح القطر: ٦٠، همع الهوامع ٢: ٤٠٤، شرح التصريح ٤: ٣٤٩، والحدائق النديّة ٢: ٢٩٥، ٣٠٩، ٦٥٨.

(٤) أوضح المسالك ٤: ١٩٢.

(٥) شرح التصريح ٤: ٣٤٩.

وليس بواضح.

وبعد الفاء كقوله:

٨٠ ـ لولا تَوَقُّعُ مُعترٍّ فأُرْضِيَهُ [مَا كُنْتُ أوثِرُ أتراباً عَلَى تِربي](١)

أي توقّع معترٍّ فإرضائي إيّاه. وقوله:

٨١ ـ إنّي وقَتْلِي سُليكاً ثمّ أَعْقِلَه [كالثّور يُضْرَبُ لمّا عافَتِ البَقَرُ](٢)

أي إنّي وقتلي سليكاً ثمّ عقلي إيّاه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾(٣) في قراءة نافع(٤) بنصب «يرسل» بـ«أن» مضمرةً وعطفه على «وحياً»(٥).

﴿و﴾ الخامس ﴿بعدَ لامِ «كي»﴾، وهي التعليليّة، تُضَافُ إلى «كي»؛ لأنّها بمعناها وفي محلّها، ﴿إذا لم يَقْتَرِن﴾ الفعل بعدها ﴿بـ«لا»﴾ النافية أو الزائدة ﴿نحو: «أسلمت لأدْخُلَ الجنّةَ»﴾ أي لأن أدخلَها بمعنى «كي أدخلَها»، قال تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾(٦)، فإن اقترن بـ«لا» وجب إظهار «أن» نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ

---

(١) البيت من البسيط لبعض الطائيين، ورد في شرح التسهيل ٣: ٣٧٠، شرح التصريح ٤: ٣٥٠، أوضح المسالك ٤: ١٩٤، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣٤، شرح شذور الذهب: ٣١٥، شرح ابن عقيل ٢: ٣٦٠، والحدائق النديّة ٢: ٢٩٥.

(٢) البيت من البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي، ورد في شرحه شواهد العيني ٤: ٣٩٩، شرح التصريح ٤: ٣٥١، خزانة الأدب ٢: ٤١٠، شرح التسهيل ٣: ٣٧٠، أوضح المسالك ٤: ١٩٥، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣٤، شرح ابن عقيل ٢: ٣٥٩، شرح شذور الذهب: ٣١٦، والحدائق النديّة ٢: ٢٩٦.

(٣) ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ الشورى: ٥١.

(٤) العبارة الصحيحة: قراءة غير نافع كما سيتّضح.

(٥) قرأ نافع وابن عامر برفع «يرسل» و«يوحي» بعده، وباقي القرّاء بنصبهما؛ معجم القراءات القرآنيّة ٦: ٩٦.

(٦) ﴿قُلْ أَنَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ

⇐

حُجَّةٌ﴾(١)، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾(٢)، وإلّا ثقل اللفظ بالتقاء اللّامين.

﴿و﴾ ينصب أيضاً بالمضمرة ﴿وجوباً بعد خمسةِ أحرفٍ﴾:

الأوّل: ﴿لامُ الجحود، وهي﴾ المكسورة ﴿المسبوقةُ بكونٍ﴾ ناقصٍ ماضٍ ولو معنًى فقط ﴿منفيٍّ، نحو﴾ قوله تعالى: ﴿(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)(٣)﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٤)، وسُمّيت لام جحود لملازمتها للجحد والنفي، وموضع الجملة نصبٌ خبراً للكون عند الكوفيّة، فاللّام زائدة للتوكيد، وجرٌّ باللّام عند البصريّة، فهي متعلّقة بخبر مقدّر أي ما كان مريداً لأن يفعل(٥).

واحتجّوا بمجيء الخبر مفرداً مصرّحاً به في قوله:

٨٢ـ سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو ... [وَلكِنَّ المُضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ](٦)

وبذلك تفارق لام «كي»: لتعلّقها بالمذكور.

⇐ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام: ٧١.

(١) ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ البقرة: ١٥٠.

(٢) ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ الحديد: ٢٩.

(٣) ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ الأنفال: ٣٣.

(٤) ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً﴾ النساء: ١٣٧.

(٥) ينظر اختلاف البلدين في الجنى الداني: ١١٨، وارتشاف الضرب: ١٦٥٧، وشرح التصريح ٤: ٣١٢، والحدائق النديّة ٢: ٣٠٠.

(٦) البيت من الوافر، لم يعلم قائله، ورد في شرح التصريح ٤: ٣١٢، الجنى الداني: ١١٨، همع الهوامع ٢: ٣٧٨، والحدائق النديّة ٢: ٣٠١.

وفرّق أبو حيّان بينهما بعشرة أوجه، منها: أنّ لام «كي» لا تقع إلّا بعد كلام تامّ بخلاف هذه.

وأنّ فاعل مدخول لام الجحود لا يكون إلّا مرفوع «كان» بخلاف تلك.

وأنّ هذه لا تقع بعد المستقبل؛ فلا يقال: «لَن يكونَ اللهُ لِيَغْفِرَ لَه»، بخلاف لام «كي» نحو: «سأتوبُ ليَغْفِرَ اللهُ لي».

وأنّ هذه يمتنع إيجاب ما بعدها؛ فلا يقال: «ما كان زيدٌ إلّا ليضربَ بكراً»، بخلاف تلك نحو: «ما أَسلمَ إلّا ليدخلَ الجنّةَ»، وأنّ هذه لا يقيّد الفعل المنفيّ قبلها بظرف نحو: «ما كان زيدٌ أمسِ لِيذْهَبَ»، بخلاف أُختها.

﴿و﴾ الثاني: ﴿«أو»﴾ العاطفة كائنةً **﴿بمعنى «إلى» أو «إلّا»﴾** على الخلاف **﴿نحو: «لأُلْزِمَنَّكَ أو تُعطِيَني حقّي»﴾** أي إلى أو إلّا أن تُعطِيَهُ، فقول بعضهم: «أو» بمعنى «إلى أن» أو «إلّا أن»، فيه تسامح.

﴿و﴾ الثالث: ﴿فاء السببيّة، و﴾ الرابع: ﴿واو المعيّة﴾ حال كونهما **﴿مسبوقَتَيْنِ بنفي﴾** محض غير مسبوق بنفي آخر، ولا منتقض بـ«إلّا» نحو: ﴿لاَ يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[١]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٢]؛ سواء كان النفي بحرف ـ كما مرّ[٣] ـ أم بغيره كـ«ليس زيدٌ حاضراً فَنُكَلِّمَهُ» و«قلَّما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا».

﴿أو طلبٍ﴾ من أمر **﴿كـ«زُرني فأُكرِمَك»﴾**، وقوله:

٨٣ ـ فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ... [لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِيَ دَاعِيَانِ][٤]

---

(١) ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ فاطر: ٣٦.

(٢) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ آل عمران: ١٤٢.

(٣) في الآيتين السابقتين.

(٤) هذا البيت من الوافر ورد منسوباً إلى الأعشى، أو الحطيئة، أو ربيعة بن حبشم، أو دثار بن شيبان ⇐

أو نهي نحو: ﴿لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[١]، ﴿و«لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ»﴾ بمعنى لا تجمع بينهما.

أو دعاءٍ بصريح فعل طلبيّ كقوله:

٨٤ ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أعدِلَ عَنْ [سَنَنِ السَّاعِينَ في خيرِ سَنَنْ][٢]

وقولك: «ربِّ اغفِر لِي وتُوَسِّعَ رِزْقِي».

أو استفهام نحو: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ﴾[٣]؛ و«هل تأتيني وتُحَدِّثَنِي».

أو تمنٍّ نحو: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَكُمْ فَأَفُوزَ» و«لَيتَكَ تأتيني وَتُكَلِّمَنِي».

أو عَرْض نحو: «أَلا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ أو وتُصِيبَ خيراً»، أو تحضيضٍ نحو: «هلّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا أو وَتُحَدِّثَنَا».

⇐ النمري، ورد في الكتاب ٣: ٤٥، معاني القرآن للفرّاء ٢: ٣١٤، شرح شواهد العيني ٤: ٣٩٢، شرح التسهيل ٣: ٣٥٨، شرح الكافية الشافية ٢: ١٢٥، مغني اللبيب ٢: ٥١٩، أوضح المسالك ٤: ١٨٢، شرح الشذور: ٣١١، شرح التصريح ٤: ٣٢٥، همع الهوامع ٢: ٣٩٢، والحدائق النديّة ٢: ٣٠٧.

«أدعُوَ» مضارع منصوبٌ بـ«أن» مضمرةً وجوباً بعد الواو، و«أندىٰ» أفعل من الندىٰ وهو بُعد الصوت، و«لِصوت» متعلّق به، و«أن يُنادِيَ» خبر «إنّ»؛ و«داعيان» فاعل «ينادي»؛ شرح التصريح ٤: ٣٢٥.

(١) ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ طه: ٨١.

(٢) البيت من الرمل، لا يعلم قائله، ورد مستشهداً به في شرح التسهيل ٣: ٣٥٥، شرح الكافية الشافية ٣: ١٢٣، شرح الشذور: ٣٠٨، شرح شواهد العيني، شرح التصريح ٤: ٣٢٧، شرح ابن عقيل ٢: ٣٥١، همع الهوامع ٢: ٣٨٩، والحدائق النديّة ٢: ٣٠٦.

(٣) ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ البقرة: ٢٤٥.

وألحق الفرّاء[١] الترجّيَ مع الفاء كقوله: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٢] فيمن نصب[٣]، خلافاً للبصريّة[٤].

﴿و﴾ **الخامس**: ﴿«**حتّى**» **بمعنى** «**إلى**»﴾ الغائيّة ﴿**أو** «**كي**»﴾ السببيّة، ﴿**إذا أُريدَ**﴾ بالمضارع بعدها ﴿**الاستقبال**[٥]﴾ حقيقةً، بمعنى تأخّره عن زمان التكلّم ﴿**نحو**: «**أسيرُ حتّى تغربَ الشمسُ**»﴾ أي إلى أن تغرب، ﴿**و**«**أسلمتُ حتّى أدخلَ الجنّةَ**»﴾ أي كي أدخلَها، أو حكايةً ونظراً إلى ما قبلَها عند وقوع القصّة المحكيّة كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[٦]، فيمن نصب «يقول»[٧]؛ نظراً إلى استقباله بالنسبة إلى الزلزال المحكيّ لتأخّره عنه وجوداً.

﴿**فإن أردتَ**﴾ بالمضارع بعد «حتّى» هذه، ﴿**الحالَ**﴾ تحقيقاً كـ«سرت حتّى

---

(١) قال الفرّاء في معاني القرآن ٣: ٩، في ذيل الآية ٣٦ من غافر: «ومن جعله [يعني من جعل «اطّلع»] جواباً لـ«لعلّي»، وقد قرأه به بعض القرّاء، قال: وأنشدني بعض العرب:

علّ صروفَ الدّهرِ أو دولاتها يدلننا اللّمّةَ من لمّاتها

فتستريحَ النفس من زفراتها

(٢) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ غافر: ٣٦ـ٣٧.

(٣) نصب «أطّلع» في الآية الشريفة حفص، ورفعه نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم؛ معجم القراءات القرآنيّة ٦: ٤٦.

(٤) حيث يجعله البصريّون منصوباً إمّا في جواب «ابنِ» أو عطفاً على «الأسباب»؛ ينظر الارتشاف: ١٦٨٤، شرح التصريح ٤: ٣٤٥.

(٥) عبارة الصمدية هنا: «إذا أريد به الاستقبال».

(٦) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ البقرة: ٢١٤.

(٧) قرأ نافع والكسائي ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج برفع «يقول» وباقي القرّاء بنصبه؛ معجم القراءات القرآنية ١: ١٦٥.

أدخُلَها»؛ إذا قيل حالَ الدخولِ، أو تأويلاً نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ في قراءة نافع بالرفع[١] على حكاية الحال الماضية، ﴿كانت﴾ «حتّى» حينئذٍ ﴿حرفَ ابتداءٍ﴾، يستأنف ما بعدها، فيرتفع المضارع بعدَها إن كان فضلةً أو مسبَّباً عمّا قبلها ـ كما مرّ[٢] ـ؛ فلا يرفع إن كان عمدةً كـ«سيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا»[٣]، أو غيرَ مسبَّبٍ عنه كـ«سِرْتُ حتّى تطلعَ الشّمسُ»؛ لأنّ الابتدائيّة منقطعةٌ عمّا قبلها لفظاً؛ فلا تكون عمدةً وركناً منه، ولأنّها لو لم يكن مدخولُها مسبَّباً عن سابقها ارتفع ارتباطها معنًى أيضاً، فيختلّ النظم والتأليف، ويأتي تمام الكلام فيها في بحث المفردات[٤].

---

(١) في التعليقة السابقة.

(٢) في الأمثلة السابقة.

(٣) لأنّ «سيرِي» مصدر مضاف إلى الياء مبتدأ، و«حتّى أدخلها» يؤوّل بالمصدر في محلّ خبر المبتدأ، فلذلك عمدةٌ.

(٤) سيأتي في صفحة ٥٦٥.

فصلٌ: والجوازمُ نوعانِ: فالأوّلُ: مَا يَجزِمُ فعلاً واحداً، وهو أربعةُ أحرفٍ: اللّامُ و«لا» الطلبيّتان نحو: ليَقُمْ زيدٌ. و«لم» و«لمّا»؛ يشتركانِ في النفيِ والقلبِ للمضيِّ، وتختصُّ «لَمْ» بمصاحبةِ أداةِ الشَّرطِ نحوُ: «إن لَمْ تَقُمْ أَقُمْ»، وبجوازِ انقطاعِ نفيِهَا نحوُ: لم يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، وتختصّ «لمّا» بجوازِ حذفِ مجزومِهَا نحوُ: «قارَبْتُ المدينَةَ وَلمَّا»، وبكونِه متوقّعاً غالباً نحو: لمّا يركبِ الأميرُ، للمتوقّعِ ركوبُهُ.

الثاني: ما يجزِمُ فعلَينِ، وهو: «إنْ» و«إذْمَا» و«مَنْ» و«ما» و«مَتى» و«أيّ» و«أيّان» و«أينَ» و«أنّى» و«حيثُمَا» و«مَهْمَا»؛ فالأوّلانِ حرفانِ، والبواقي أسماءُ على الأشهرِ، وكلٌّ منهَا يقتضِي شرطاً وجزاءً؛ ماضيَيْنِ أو مضارعَيْنِ أو مختلفين؛ وإنْ كانا مضارعَيْن أو الأوّلُ فالجزمُ، وإن كان الثاني وحدَهُ فالوجهانِ.

وكلُّ جزاءٍ يمتنعُ جعلُهُ شرطاً فالفاءُ لازمةٌ لَهُ، كأن يكونَ جملةً إسميّةً أو إنشائيّةً، أو فعلاً جامداً، أو ماضياً مقروناً بـ«قد» نحو: إن تقم فأنَا أقومُ، أو فَأَكْرِمْنِي، أو فَعَسَى أن أقومَ، أو فَقَدْ قُمْتُ.

مسألةٌ: وينجزمُ بعدَ الطلبِ بـ«إنْ» مقدّرةً مَعَ قصدِ السببيّةِ نحوُ: زُرْنِي أُكْرِمْكَ، ولا تكْفُرْ تَدْخُلِ الجنّةَ، ومن ثَمّ امتنعَ «لا تَكْفُرْ تدخلِ النارَ»؛ لفسادِ المعنى.

﴿فصلٌ: والجَوَازمُ﴾ للمضارع **﴿نوعانِ: فالأوّلُ: مَا يَجزِمُ فعلاً﴾** مضارعاً **﴿واحداً، وهو أربعةُ أحرفٍ: اللّام﴾** المكسورة، وقد تُسكن بعد واو أو فاء أو «ثمّ»،

﴿ و«لا» **الطلبيّتان** ﴾، الدالّتان على طلب مطلقاً، فدخل لام الأمر ﴿ **نحو: «لِيَقُمْ زيدٌ»** ﴾، و«لا» الناهيةُ نحو: ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ (١)، والدعائيّتان نحو: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (٢) و ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ (٣).

وجزمهما فعلَ المتكلّم مبنيّاً للفاعل قليلٌ؛ لقلّة طلبه من نفسه كـ«قوموا فلِأُصَلِّ» (٤)، ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (٥)، وقوله:

٨٥ ـ إذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ [بِهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ] (٦)

بخلاف المبنيّ للمفعول؛ لأنّ المأمور والمنهيّ حينئذٍ غير المتكلّم، وأطلق الأكثر الحكمَ بالقلّة.

---

(١) ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَابُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ لقمان: ١٣.

(٢) ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ ﴾ الزخرف: ٧٧.

(٣) ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ البقرة: ٢٨٦.

(٤) قال النبيّ ﷺ لأصحابه: قوموا فلأصَلِّ بكم؛ ينظر السنن الكبرى ١: ٢٨٥، تاريخ مدينة دمشق ٩: ٣٥٠، سير أعلام النبلاء ٢: ٣١٦.

(٥) ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ العنكبوت: ١٢.

(٦) البيت من الطويل للوليد بن عقبة أو الفرزدق، ورد مستشهداً به في شرح التسهيل ٣: ٣٨٣، مغني اللبيب ١: ٣٢٦، أوضح المسالك ٤: ٢٠٠، شرح التصريح ٤: ٣٥٨، والحدائق النديّة ٢: ٣١٤.

«لا» ناهية أو دعائيّة، كما في المغني، و«نَعُدْ» مجزوم بها، وهو مسندٌ إلى المتكلّم المعظِّم نفسَه، وهو على النهى نادرٌ، لأنّ المتكلّم لا ينهى نفسه إلّا على المجاز؛ تنزيلاً له منزلة الأجنبي، و«دمشق» بكسر الدال، وفتح الميم، وقد تكسر الميم، كما في القاموس، قصبة الشام، و«الجراضم» الأكول الواسع البطن، وعنى به معاوية بن أبي سفيان، يقول الشاعر مادام معاوية في دمشق لا نعد إليها أبداً.

وأقلّ منه جزم اللّامِ فعلَ المخاطب كقراءة بعضهم: «فَبِذٰلِكَ فَـلْتَفْرَحُوا»[١]، وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[٢]، والقياس هنا الأمر بصيغته.

وتحذف اللّام لضرورة على الأصحّ، ومطلقاً عند الكسائيّ[٣]، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾[٤] أي ليقيموا، والمشهور جزمه بشرط مقدّر يدلّ عليه الأمر أي «إنْ تَقُل يُقِيمُوا»، وقيل: بعد القول خاصّةً[٥]، ولو غير أمر، ومنع المبرّد مطلقاً[٦]، وجوّز ابن عصفور[٧] إبقاءَ «لا» وحذف مجزومها لقرينةٍ كـ«قُمْ إنْ قُمْتُ وإلَّا فلا» أي فلا تقم.

﴿و«لم» و«لمّا»﴾ النافية، وهما ﴿يشتركانِ فِي النفيِ والقلب للمضيّ﴾ تقول: «لَم أو لمّا يَقُمْ» أي ما قام، وفي الحرفيّة، والاختصاص بالمضارع، ودخول همزة الاستفهام عليهما.

---

(١) من الآية ٥٨ من سورة يونس، وأصله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.
قرأ ابن عامر (في قراءة غير المشهورة عنه؛ البحر المحيط ٥: ١٧٢)، وعثمان بن عفّان، وأبيّ وأنس، وبعض آخر بالتاء أي فلتفرحوا، وباقي القرّاء والمشهور قرأوا بالياء؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٣: ٨٠.

(٢) رُوي عن النبي في بعض غزواته؛ تخريج الآثار ٢: ١٢٧، وتفسير الرازي ١٧: ١١٨.

(٣) ينظر نصّ الكسائي في الجنى الداني: ١١٣، خزانة الأدب ٣: ٦٢٩، ومغني اللبيب ١: ٢٩٨، ونقله الرضي في شرح الكافية عن الفرّاء؛ شرح الرضي على الكافية ٤: ٨٥، وهو وجه عند الزجّاج، انظر معاني القرآن ٣: ١٦٢.

(٤) ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ إبراهيم: ٣١.

(٥) ينظر الارتشاف: ١٨٥٦.

(٦) المقتضب ١: ١٣٢، ١٣٣.

(٧) ينظر المقرّب: ٣٠٣.

﴿ **وتختصّ «لَمْ» بمُصَاحَبةِ أداةِ الشرطِ نحو: «إنْ لم تَقُمْ أقُمْ»** ﴾، و ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ﴾[1]، وهل الجزم حينئذٍ بـ«لم» أم بـ«إن»؟ جزم الدماميني والبيضاوي[2] بالأوّل، وهو الحقّ؛ إذ لا يجوز إهمال «لم» لفظاً بخلاف «إن»، ولأنّها متّصلةٌ بالمجزوم ومختصّةٌ بالمضارع؛ فهو أولى بالعمل، ولأنّها لمّا قلبته إلى الماضي صارت كجزئه، وحرف الشرط كالداخل على المجموع كأنّه قيل: إن تركت الفعل، ولأنّ الشرط انتفاء الفعل فلم يقع شرطاً إلّا بعد الجزم بـ«لم» ونفيه إيّاه وعمله فيه، ونصّ الشيخ على الثاني[3]، وهو ضعيف.

﴿ **و** ﴾ تختصّ «لم» أيضاً ﴿ **بجواز انقطاع نفيها** ﴾ عن الحال وعدم استمراره إليها؛ لأنّها لمطلق النفي فتصلح للمستمرّ نحو: ﴿لَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[4]، ولغيره نحو: «لم يكن زيدٌ ثُمَّ كان»، بخلاف «لمّا» لاستمرار نفيها إلى حال التكلّم؛ فلا يقال: «لمّا يَكُنْ ثُمَّ كَان»، بل «لمّا يَكُنْ وسَيَكُون»، خلافاً للأندلسيّ[5] بتسويته بينهما في جواز الانقطاع، ولابن هشام بجعله «لمّا» لنفي الماضي القريب دون البعيد؛ فلم يُجَوِّزْ «لمّا يكن في العام الماضي»[6].

---

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ المائدة: ٦٧.

(٢) عبدالله بن عمر أبوالخير قاضي القضاة ناصرالدين البيضاوي، صنّف: مختصر الكشّاف، شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، شرح الكافية لابن الحاجب وغيرها، توفّي سنة ٦٨٥هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٥١. لم أعثر على قولهما.

(٣) قال الرضي في شرح الرضي ٤: ٨٣: «وكأنّ ذلك لكونها فاصلةً قويّةً بين العامل الحرفي وشبهه، وبين معموله».

(٤) الإخلاص: ٤.

(٥) ينظر قول الأندلسي في شرح الرضي على الكافية ٤: ٨٣، وهمع الهوامع ٢: ٥٤٤.

(٦) ينظر قول ابن هشام في همع الهوامع ٢: ٥٤٤.

﴿**وتختصُّ «لمّا» بجوازِ حذفِ مجزومِها**﴾؛ لقرينة، اختياراً ﴿**نحو: «قارَبْتُ المدينةَ وَلمَّا»**﴾ أي ولمّا أَدْخُلْها. قال أبو حيّان: هذا أحسن ما يخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1] فيمن شدّد «إنّ» و«لمّا»[2] أي لمّا ينقص من عمله[3]، وقيل: لمّا يُهْمَلوا[4]، وقيل: يوفَّوا أعمالَهم[5].

﴿**وبكونِهِ**﴾ أي مجزومِها ﴿**متوقّعاً غالباً نحو: «لمّا يركبِ الأميرُ» للمتوقَّعِ**﴾ أي لأميرٍ متوقَّعٍ ﴿**ركوبُهُ**﴾، أو بالكسر أي لقائلٍ متوقِّعٍ إيّاه أو مخاطبٍ أي لم يركب إلى الآن لكنّه متوقَّعٌ مرجوّ الوقوع، قالوا: هذا معنى قولهم: «"لم" لنفي فَعَلَ فهما متوازيان، و"لمّا" لنفي قَدْ فَعَلَ»؛ فهي تأكيد للنفي كـ«قد» في الإثبات؛ فإنّ توقُّعَ المضارعِ ورجاءَ حصولِهِ في المستقبل يؤكِّدُ انتفائه ماضياً، واستمرار عدمه إلى حال التكلّم، ومن غير الغالب قولك: «نَدِمَ إبْليسُ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ».

﴿**الثاني: ما يجزِمِ فعلَينِ، وهو**﴾ أحدَ عَشَرَ لفظاً:

﴿**«إنْ»**﴾ الشرطيّة بالكسر والتخفيف، وهي أصل الباب والبواقي يجزم على معناها.

﴿**و«إذْ ما»**﴾، وقيل: لا يجزم إلّا في ضرورة[6]، ﴿**و«مَنْ»**﴾ للعالِم، ﴿**و«ما»**﴾ لغيره، ﴿**و«متى»**﴾ للزمان، ﴿**و«أيّ»**﴾ بحسب ما أُضيف إليه، ﴿**و«أيّان»**﴾ كـ«متى»، ﴿**و«أينَ» و«أنّىٰ» و«حيثُما»**﴾ للمكان، ﴿**و«مهما»**﴾ كـ«ما».

---

(١) ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود: ١١١.

(٢) قراءة أبي عامر وحمزة حفص بتشديد نون «إنّ» وميم «لمّا»؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٣: ١٣٦.

(٣) ينظر قول أبي حيّان في الارتشاف: ١٨٥٩، ١٨٦٠.

(٤) هذا قول ابن الحاجب في أماليه ١: ٦٧، ٦٨.

(٥) قاله محمّد بن مسعود الغزني في البديع، ينظر همع الهوامع ٢: ٥٤٤، وارتشاف الضرب: ١٨٦٠.

(٦) ينظر الجنى الداني: ١٩١، ومغني اللبيب ١: ١٢٠.

﴿فالأوّلان﴾: «إن» و«إذما» ﴿حرفانِ﴾ وُضِعَا لمجرّد تعليق فعل مسبّب عن آخر عليه، ﴿والبواقي أسماءٌ﴾ وُضِعَت لما ذكر، ثمّ ضمّنت معنى الشرط، فجَزَمَتْ على معنى «إن»، ﴿على الأشهر﴾ فيهما[١].

ولا تجزم «إذ» و«حيث» إلّا مع «ما»، كما مرّ[٢]، على الأصحّ، خلافاً للفرّاء، والبواقي ضربان: ما لا تلحقه «ما»، وهو: «مَن» و«أنّى» و«ما» و«مهما» خلافاً للكوفيّة في الأوّلَين، وما يجوز فيه الأمران، وهو: «أين» و«أيّ» و«متى» بالاتّفاق، و«أيّان» على قول[٣].

وزاد بعضهم في الجوازم «كيفما»، ولم يثبت، و«لو» و«إذا»، ولا تجزمان على الأصحّ إلّا في الضرورة على ندرة، وقال بعضهم ملغزاً في «إن» و«إذا»:

سَلِّم عَلَى شَيْخِ النُّحاةِ وَقُلْ لَهُ ... هَذَا سُؤَالٌ مَنْ يُجِبْهُ يُعَظَّمُ

إن شَكَكْتَ وَجَدْتُمُونِي جَازِماً ... وَإِذَا جَزَمْتَ فَإِنَّنِي لا أَجْزِمُ

أراد أنّه إن أتي بـ«إنْ» الشرطيّة الموضوعة للشكّ في وقوع فعلِ الشرطِ جُزِمت، وإذا أتي بـ«إذا» وقد وضعت للجزم بوقوع الشرط لم تجزم، ولا يخفى لطف مقابلة الجزم الإعرابي والجزم العملي وإتيانه بـ«إن» في البيت الأوّل و«إذا» في الثاني.

﴿و﴾ هذه الأحد عشرَ ﴿كلٌّ منها يقتضي﴾ فعلين؛ يُسَمَّى أوّلهما ﴿شرطاً﴾، وهو لغةً: العلامةُ، سمّي به لأنّه علامةٌ للثاني المترتّب عليه، ﴿و﴾ ثانيهما ﴿جزاءً﴾؛ لترتّبه على الأوّلِ ترتُّبَ الجزاءِ على العمل، وجواباً أيضاً؛ لجريانه في المقال[٤] مجرى

---

(١) ومقابل الأشهر القول باسميّة «إذما».

(٢) كما صرّح عليه المصنّف في المتن، حيث قال: «إذما» و«حيثما».

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٤: ٩١: ويجوز اتّصال «ما» الزائدة بـ«إن» و«أيّ» و«أيّان»، و«متى»، وأمّا في «حيثما» و«إذ ما» فكافةٌ [يعني كافةً من عمل الجرّ أي الإضافة].

(٤) في نسخة «ب» ورد بدل «المقال»: المقام.

الجواب عن السؤال، فقولك: «إن تضرِبْ أَضْرِبْ» في قوّة أن يقال لك: أضربُكَ، فتقول للقائل: أنا أيضاً أضربك.

وشرط الشرط كونه خبريّاً؛ لأنّه مفروض الصدق في الاستقبال، فلا يكون طلبيّاً، ويكون مضارعاً مثبتاً، أو منفيّاً بـ«لا» أو «لم»، غيرَ مقترن بحرف استقبال كالسين و«سوف» و«أن» الناصبة، أو ماضياً متصرّفاً مثبتاً عارياً عن «قد»، ويصلح للجزاء كلُّ فعلٍ استقباليٍّ ولو طلبيّاً نحو: «إن جاءَ زيدٌ فأكرمْهُ» مع الإفادة، فيمتنع «إن تَقُم تَقُمْ» إلّا بتخريجه على معنًى مفيدٍ نحو: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ»[1]، على حدّ قوله:

٨٦ـ أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي [لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي][2]

أو غيرِه، وجزمُ الأوّلِ بأداةِ الشرطِ اتّفاقاً كالثاني عند المحقّقين، وقيل: بفعل الشرط، وقيل: بهما، وقيل: بالجواب[3].

وجاز للقرينة حذف الشرط بعد «إن» مقترنةً بـ«لا» النافية كقوله:

---

(١) في عوالي اللئالي ١: ٨١: «وفي الحديث عنه ﷺ أنّه قال: «إنّما الأعمال بالنيّات، وإنّما لِكلّ امرئٍ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى الدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوّجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»؛ ينظر أيضاً بحارالأنوار ٦٧: ٢١١، جامع أحاديث الشيعة ١: ٣٥٩، صحيح البخاري ١: ٢٠، ٣: ١١٩، صحيح مسلم ٦: ٤٨.

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه: ١٩٨، ورد في شرح الرضي على الكافية ١: ٢٥٥، ٣٢٥، خزانة الأدب ١: ٤١٨، ٨: ٣٠٧، مغني اللبيب ١: ٤٣٤، ٢: ٥٧١، ٨٦٣، وهمع الهوامع ١: ٢٣٦، ٢: ٥٥٤. و«شعري» الأوّل مبتدأ والثاني خبرٌ عنه على معنى: شعري هو شعري المعروف، وفيه عدم مغايرة الخبر للمبتدأ في اللفظ، ولكنّه مغايرٌ له في المعنى، أي: شعري هو المعروف بالفصاحة.

(٣) ينظر تفصيل اختلاف الأقوال في جزم الجواب في شرح الرضي على الكافية ٤: ٩١، وشرح التصريح ٤: ٣٧٣، ٣٧٤، والحدائق النديّة ٢: ٣٢٤، والمساعد ٣: ١٥٢.

٨٧ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْؤٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ(١)

أي وإن لا تطلّقها.

وحذف الجزاء بعد شرط ماضٍ أو مجزوم بـ«لم» نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾(٢) أي فافعل، وحذفهما معاً كقوله:

٨٨ ـ قَالَتْ بَنَاتُ العَمّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْ(٣)

أي وإن كان فقيراً مُعدِماً فَزَوِّجْنِيه. وقيل: هو ضرورة(٤).

ولا تحذف الأداة مطلقاً على الأصحّ.

ويكون الفعلان ﴿ماضيَيْنِ أو مضارعينِ أو مختلفينِ﴾؛ ماضياً فمضارعاً، أو عكسه؛ ﴿فإن كانا مضارعينِ﴾ أو ماضيين ﴿أو﴾ كان ﴿الأوّلُ﴾ فقط مضارعاً ﴿فالجزم﴾ لازمٌ للمضارع لفظاً، وللماضي محلّاً نحو: «وإن تَعُدْ نَعُدْ»، ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾(٥)، ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾(٦)، وفي الحديث: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَاناً

---

(١) البيت من الوافر للأحوص الأنصاري، ورد في ديوانه: ٢٣٨، وفي الديوان نقل بدل «بكفؤ»: بأهلٍ، وبدل «يعلُ»: شَقَّ، وورد مستشهداً به في شرح التسهيل ٣: ٣٩٨، شرح الكافية الشافية ٢: ١٦٤، خزانة الأدب ٢: ١٣٣، أوضح المسالك ٤: ٢١٥، شرح شذور الذهب: ٣٤٣، مغني اللبيب ٢: ٨٤٨، شرح شواهد العيني ٤: ٤٣٥، شرح التصريح ٤: ٣٩٣، والحدائق النديّة ٢: ٣٣٢.

(٢) ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ الأنعام: ٣٥.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجّاج في ملحقات ديوانه: ١٨٦، ورد مستشهداً به في شرح التصريح ١: ١٥٤، خزانة الأدب ٩: ١٥، أوضح المسالك ١: ١٨، شرح الرضي على الكافية ٤: ٨٦، مغني اللبيب ٢: ٨٥٢، همع الهوامع ٢: ٦٢١، والحدائق النديّة ١: ١٥٧، ٢: ٣٣٢.

(٤) قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢: ١٦٥.

(٥) ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَهُ مَخْرَجاً﴾ الطلاق: ٢.

(٦) ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيراً﴾ الإسراء: ٨.

وَاحْتِسَاباً غُفِر لَه»[١]. وكون الأوّل مضارعاً فقط مخصوصٌ بالضرورة عند الجمهور، ورُدَّ بالحديث[٢]، وأُجيب بجواز نقله بالمعنى[٣].

﴿وإن كان الثاني وَحْدَهُ﴾ مضارعاً **﴿فـ﴾** فيه **﴿الوجهان﴾**: الجزم، وهو الفصيح المختار؛ لوجود الجازم، والرفع وهو كثير أيضاً لضعفه بحيلولة غير المجزوم، نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ﴾[٤]، وقوله:

٨٩ ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْئَلَةٍ ... يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[٥]

وفي الأوضح: رفعُ الجوابِ مسبوقاً بماضٍ ـ كما مرّ[٦] ـ، أو مضارعٍ منفيٍّ بـ«لم» نحو: «إن لم تقمْ أَقُومُ» قويٌّ، وفي غيره ضعيفٌ، وعليه قراءة طلحة: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا

---

(١) صحيح البخاري ١: ١٤، صحيح مسلم ٢: ١٧٧، وفتح الباري ١: ٨٥.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٤: ٣٧٦ مضمّناً كلامَ ابن هشام في أوضح المسالك ٤: ٢٠٦: وتارة يكونانِ عكسَهُ، مضارعاً فماضياً، وهو قليل، حتّى خَصَّهُ الجمهور بالشعر، ومذهب الفرّاء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له»، رواه البخاري، ومنه: ﴿إِن نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾؛ فـ«ظلّت» ماضٍ، وهو معطوف على الجواب وهو «ننزّل» فيكون جواباً؛ لأنّ تابع الجواب جوابٌ، وردّ الناظم في شرح التسهيل بهذين: الحديث والآية، ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خصّوا هذا النوع بالضرورة.

(٣) شرح التصريح ٤: ٣٧٧.

(٤) ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَصِيبٍ﴾ الشورى: ٢٠.

(٥) البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٩١، ورد مستشهداً به في الكتاب ٣: ٦٦، مغني اللبيب ٢: ٥٥٢، شرح الكافية الشافية ٢: ٤٨، شرح التصريح ٤: ٣٧٨، خزانة الأدب ٩: ٧٤، أوضح المسالك ٤: ٢٠٧، المقتضب ٢: ٧٠، شرح شذور الذهب: ٣٤٩، شرح شواهد العيني ٤: ٤٢٩، همع الهوامع ٢: ٥٥٧، والحدائق النديّة ٢: ٣٢٦.

(٦) أي كما في الشعر السابق.

يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[1] برفع «يدرك»[2][3].

ثمّ إذاتلا الفعلين مضارعٌ مقرونٌ بفاءٍ أو واوٍ فَلَكَ جزمُهُ بالعطفِ ورفعُهُ بالاستيناف، ونصبه بـ«أن» مضمرةً وجوباً، وهو قليل، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾[4][5]، و ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾[6][7]؛ فإنْ تَوَسَّطَ بين الفعلين فالوجه الجزم[8] على الشرط، وجاء النصب أيضاً.

فرائدُ:

الأوّل: متى أتي بعدَ «متى» مجزومٌ فهو اسمُ شرطٍ، وإلّا فاسم استفهام يرفع بعده الفعل كـ«متى تقومُ؟»، والاسم كـ«متى سفرك؟» فهو مبتدأ أو خبرٌ لما بعده على الخلاف[9].

---

(١) ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِن عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾ النساء: ٧٨.

(٢) قرأ طلحة بن سليمان من الشواذّ برفع «يدرك» وباقيهم بجزمها؛ معجم القراءات القرآنيّة ٢: ١٤٧.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤: ٢٠٦ ـ ٢٠٩.

(٤) ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة: ٢٨٤.

(٥) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي من السبعة والخلف واليزيدي والأعمش من الشواذّ بجزم «يغفر»، وقرأ ابن عبّاس والأعرج وأبيّ وأبو حيوة وعاصم الجحدري بنصب «يغفر»، وقرأ عاصم وباقي القرّاء برفعها؛ معجم القراءات القرآنيّة ١: ٢٣٠.

(٦) ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ الأعراف: ١٨٦.

(٧) قرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو (في رواية ابن مصرف) بجزم «يذر»، وعاصم وأبو عمرو برفع «يذر» مع الياء والباقون بالرفع مع النون، ولم أقف على من قرأ بالنصب.

(٨) في نسخة «ب»: الجزم عطفاً على الشرط.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٢: ٦٠٧.

وبعضُ العرب يجرُّ به بمعنى «مِن» عند يعقوب[١] و«وسط» عند الكسائي[٢] كقوله: «أَخْرَجَهُ مَتَى كُمِّهِ» أي منه أو وسطه، وقوله:

٩٠ ـ [شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعت] مَـتَى لُـجَجٍ خُـضْرٍ لَـهُنَّ نَـئِيجُ[٣]

فتستعمل على وجوه أربعة، وله مع كلّ من الاسم والفعل وجهان، وفيه ألغز مـن قال:

مَا كَـلْمَةٌ مَتَى أَتَـىٰ اسْمٌ بَـعْدَهَا فَـــــرَفْعُهُ وَالجَــرُّ جَــارِيَانِ
وَالفِــعْلُ بِــالرَّفْعِ وَبِــالْجَزْمِ أَتَـىٰ وَهْــيِ لَــهَا فِــي كُــلٍّ ذَا مَــعَانِ

وقد ألطف بالإتيان بـ«متى».

والثاني: اسم الشرط والاستفهام إن وقع على زمانٍ أو مكانٍ فَنُصِبَ محلاً ظرفاً لتاليه كـ«مَتى تقم أَقُمْ» و«أينَ تَقْعُد أَقعُد»، أو على حدث فمفعول مطلقٌ نحو: «أَيَّ ضـربٍ تَضْرِبُ»، وإلّا فالفعل بعده إمّا لازمٌ كـ«مَنْ يَقُمْ أَقُمْ» فهو مبتدأٌ وخبره المستفهم عنه، أو جملةُ الشرطِ؛ لأنّه المشتمل على العائد، وقيل: الشرط والجزاء معاً؛ إذ لا يتمّ الكلام إلّا بهما، أو متعدٍّ، وهو إمّا واقعٌ عليه كـ«مَنْ يُكرِمْنِي أُكْرِمْ» فمفعول به للجزاء، وكذا «مَن أَزُور؟» في الاستفهام، أو على ضميره أو متعلّقه فهو مبتدأٌ لما بعدَه أو مفعولٌ لمـقدّر مفسّر به، كما في باب الاشتغال، فاسم الشرط عامل في فعله مطلقاً، وقد يكون معمولاً

---

(١) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط «متى»: وقد تكون بمعنى «مِن»: أَخْرَجها متى كمّه.

(٢) لم أقف على قول الكسائي، لكن هذا أعني استعمال «متى» بمعنى وسط حكاه أبو زيد كما في شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٠٤، وفي مغني اللبيب ١: ٤٤١: «قال ابن سيدة بمعنى وسط».

(٣) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليّين ١: ١٢٩، ورد مستشهداً بـه فـي خـزانـة الأدب ٧: ٨٩، شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٠٤، شرح التصريح ٣: ٧، مـغني اللـبيب ١: ١٤٢، شـرح التسهيل ٣: ٢٢، شرح ابن عقيل ٢: ٦، شرح قطر الندىٰ: ٣٥٠، شرح الكافية الشـافية ١: ٣٥١، أوضـح المسالك ٣: ٦، همع الهوامع ٢: ٤٦٠، والحدائق النديّة ١: ٥٧٨.

له أيضاً؛ فالمترتّبان متعارضتان من الجانبين، لكن رجّح تقديم الاسم لصدارتها لمعنى الشرط، وقيل فيه:

وَمَـا اللَّـذَانِ يَـعْمَلَانِ دَوْلة   وَالْـعَامِلَانِ فِـيهِ مَـعْمُولَانِ

ويصحّ أيضاً في المبتدأ وخبره على ترافعهما.

والثالث: في «مهما» قولان: أحدهما: أنّه مركّب من «مَه» بمعنى «اكفف» و«ما»[١]. والثاني: أنّ أصله «ما» زيدت عليها «ما»، ثقل عليهم التكرار؛ فأبدلوا ألفَ الأُولى هاءاً؛ فصار «مهما»، وعليه الأكثر[٢]، وألغز فيه الحريري بقوله:

«مَا اسمٌ لَا يُفْهَمُ إلَّا بِاسْتِضَافَةِ كَلِمَتَيْنِ، أو الاقتصارِ مِنْه عَلَى حَرْفَينِ، وَفِي وَضْعِهِ الأَوَّلَ التِزَام، وَفِي الثَّانِي إلزَامُ»[٣].

أراد أنّه لا يفيد إلّا بأن يجعل «مهما» شرطيّاً؛ فيستلزم كلمتين مجزومتين به شرطاً وجزاءً، وفيه حينئذٍ التزام للجزاء عند تحقّق الشرطِ، أو بأن يحذفَ مِن «مهما» حرفان، ويقتصر على «مه» بمعنى اكفف، وهو حينئذٍ إلزام وإيجاب للكفّ على المخاطب؛ فقد لا يفيد إلّا مع ضمّ كلمتين، وقد يفيد مع إسقاط حرفين.

﴿**وكلُّ جزاءٍ يمتنعُ جَعْلُه شَرطاً**﴾؛ لعدم استجماع شروطه ﴿**فالفاءُ لازمةٌ لَـه**﴾؛ لترتّبه بشرطه؛ لما فيها من معنى السببيّة والترتّب، وهو ستّةٌ، ذكر المصنّف أربعةً منها، فقال:

﴿**كأن يكونَ**﴾ الجزاءُ ﴿**جملةً اسميّةً**﴾، ولو خبريّة.

---

(١) مذهب الأخفش والزجّاج والبغداديين فيها أن تكون مركّبةً من «مه» بمعنى اسكت لا اكفف، و«ما» الشرطيّة؛ انظر الارتشاف: ١٨٦٣، والجنى الداني: ٦١٢، ٦١٣.

(٢) ينظر الكتاب ١: ٤٣٣، الجنى الداني: ٦١٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٤: ٨، والمقتضب ٢: ٤٨. وفيه قول آخر وهو كونه بسيطاً.

(٣) ينظر مقامات الحريري: ٢٤١: المقامة الرابعة والعشرون، القطيعية النحوية.

﴿أو﴾كان جملةً ﴿إنشائيّةً﴾، ولو فعليّة.

﴿أو﴾كان ﴿فعلاً جامداً، أو ماضياً مقروناً بـ«قد»﴾.

ومثّل لها على ترتيبها ﴿نحو: «إن تَقُمْ فأنا أقومُ»﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[١].

﴿أو﴾«إنْ تَقُمْ ﴿فَأَكْرِمْني»﴾، ومنه: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[٢]، واجتمعت الاسميّةُ والإنشائيّةُ في نحو: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم﴾[٣].

﴿أو﴾«إن تقم ﴿فعَسَىٰ أنْ أقومَ»﴾، ومنه: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً * فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ﴾[٤].

﴿أو﴾«إن تقم ﴿فَقَدْ قُمْتُ»﴾، ومنه: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾[٥]. وقد يحمل على حذف «قد» قوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[٦] بتقدير «قد صدقت».

والخامس: المقرون بحرف استقبال نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾[٧]،

---

(١) ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الأنعام: ١٧.

(٢) ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ آل عمران: ٣١.

(٣) ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ آل عمران: ١٦٠.

(٤) ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً * فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَاناً مِّنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيداً زَلَقاً﴾ الكهف: ٣٩ و٤٠.

(٥) ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَاناً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ يوسف: ٧٧.

(٦) ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ يوسف: ٢٦.

(٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة: ٢٨.

﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[١].

والسادس: المقترن بما له الصدر نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِنْ أَجْرٍ﴾[٢]، وقد تحذف الفاء لضرورة كقوله:

٩١ ـ من يَفْعلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يشكُرُها [والشـرُّ بالشرِّ عِنْدَ اللهِ مثلانِ][٣]

أي فاللّه.

وقد يستغنى عنها بعد «إن» بـ«إذا» الفجائيّة في جملة اسميّة غير طلبيّة ولا منفيّة ولا مصدّرةٍ بـ«إنّ» نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٤].

فريدةٌ: يجب رفع الجواب بعد الفاء؛ ماضياً كان شرطُهُ أم مضارعاً نحو: ﴿وَمَن عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[٥]، ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾[٦] على تقدير مبتدأ، فيكون الجواب جملةً اسميّةً. وقال بدر الدين ابن مالك: الفعل هو الجواب[٧]، ولا يجوزُ جزمُهُ بجعل الفاءِ زائدةً. ومن قرأ «لَا يَخَفْ»[٨] جعل «لا» ناهيةً.

---

(١) ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ آل عمران: ١١٥.

(٢) ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ يونس: ٧٢.

(٣) البيت من البسيط لحسّان بن ثابت أو لابنه عبدالرحمن أو لكعب بن مالك، ورد في الكتاب ٣: ٦٥، المقتضب ٢: ٧٢، مغني اللبيب ١: ٨٠، شرح التصريح ٤: ٣٨٦، خزانة الأدب ٩: ٥٢، شرح الكافية الشافية ٢: ١٥٧، شرح التسهيل ٣: ٣٩٥، أوضح المسالك ٤: ٢١٠، همع الهوامع ٢: ٥٥٥، شرح شواهد العيني ٤: ٤٣٣، والحدائق النديّة ١: ٥٧٤، ٢: ٣٣١، ٤٦٠.

(٤) ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ الروم: ٣٦.

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَن عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ المائدة: ٩٥.

(٦) ﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَىٰ آمَنَّا بِهِ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رَهَقاً﴾ الجن: ١٣.

(٧) شرح ألفية بدرالدين بن مالك: ٢٧٤.

(٨) قرأ يحيى بن وثّاب والأعمش وإبراهيم بجزم «يخف» والباقي برفعه؛ معجم القراءات القرآنيّة ٧: ٢٤٣.

﴿مسألة: وينجزمُ﴾ المضارعُ ﴿بعدَ الطلبِ﴾ مِن أمرٍ، أو نهيٍ، أو دعاءٍ، أو تمنٍّ، أو ترجٍّ، أو استفهامٍ، أو عَرْضٍ، أو تحضيضٍ ﴿بـ«إنْ»﴾ الشرطيّة ﴿مقدّرةً﴾ مع فعل الشرط الذي دلّ عليه ذلك الطلب ﴿مع قصدِ السببيّةِ﴾ أي سببيّة الطلب للمضارع ﴿نحو: «زُرْنِي أُكْرِمْكَ»﴾ أي فإن تَزُرْني أُكْرِمْكَ، بتقدير الزيارةِ سبباً للإكرام، ﴿«ولا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ»﴾ أي فإن لا تكفرْ تدخلْها؛ إذ ترك الكفر سبب لدخولها، و«رَبِّ وَفِّقْنِي أَقُم دينَكَ»، و«لَيتَ أو هَلْ أو هَلَّا أو ألا تَزُورُنِي أَزُرْكَ».

ولا فرق هنا بين صريح الأمر ـ كما مرّ[(١)] ـ، والأمرِ المقصود بلفظ الخبر كقولهم: «اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خَيراً يُثَبْ عَلَيهِ» أي ليتّق اللهَ ولْيَفْعَلْ خيراً، فإن يَتَّقِ ويَفْعَلْ يُثَبْ، وقولهم: «حَسْبُكَ الكلام يَنَمِ الناس» أي اسكت فإن تَسْكُتْ يَنَمِ الناس.

فإن لم تقصد السببيّة رفعت المضارع نحو: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[(٢)]، ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي﴾[(٣)] فيمن رفع[(٤)].

﴿ومِنْ ثَمّ امتنع «لا تكفُرْ تدخلِ النّارَ»﴾ بالجزم على تقدير «إن لا تكفر تدخلها»؛ ﴿لفسادِ المعنى﴾؛ فإنّ تركَ الكُفرِ ليس سبباً لدخول النارِ، وأجازه الكسائيّ

---

(١) في الأمثلة الماضية نحو: «زُرْني» و«وَفِّقْني».

(٢) ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيراً وَعُلِّمْتُم مَالَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ الأنعام: ٩١.

(٣) ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً﴾ مريم: ٥ـ٦.

(٤) في الآية الأولى جميع القرّاء قرأوا بالرفع وفي الآية الثانية غير أبي عمرو والكسائي قرأ بالرفع وهما بالجزم؛ معجم القراءات القرآنيّة ٤: ٣١.

بل الكوفيّون جميعاً[1] بتقدير: إن تكفر، بغير نفي، قياساً على النصب بـ«أن» مضمرةً في «لا تكفر فتدخلَ النار»، وفي التنزيل: ﴿لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾[2]، والفاء تفيدُ كونَ ما بعدها مسبَّباً عن المنفيّ أي الافتراء، لا عن نفيه؛ فيجوز الجزم أيضاً بتقدير «إن تفتروا» وهو حسنٌ، والتحقيق أنّ النزاع لفظيٌّ وأنّ المجيز إنّما يجوّزه مع قرينةِ تقديرِ المنفيّ، والمانع يمنع مع الإطلاق أو قرينة تقدير النفي؛ لأنّ صدر الكلام لا يدلّ إلّا على النفي؛ فلا قرينةَ فيه على تقدير المنفيّ، إلّا أن يقالَ فسادُ المعنى بتقدير النفي، نِعْمَ الدليلُ على تقدير المنفيّ.

فائدةٌ: اقتران الشرطين يكون على أحد وجوهٍ ستّةٍ كما حقّقه ابن هشام[3]:

الأوّل: أن يقترنَ الأوّلُ بجوابه ثمّ أتي بالثاني، فيقدّر جوابه بعده بقرينة المتقدّم كقوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُسْلِمِينَ﴾[4].

والثاني: أن تَأتِيَ بالثاني مع الفاء لفظاً عقيبَ الأوّلِ فجوابه الثاني وجوابُهُ، نحو: «إن تَكَلَّمَ زيدٌ فإن أجاد فَأَكْرِمْه».

والثالث: أن يقترن الثاني بالفاء تقديراً فكذلك، نحو: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[5]؛ إذ أصله: مهما يكن فإن كان المتوفّى من المقرّبين فجزاؤه روحٌ، حذفت «مهما» وشرطها وناب عنهما «أمّا»، فصار: أمّا فإن، فأخّروا الفاء إلى الجزاء

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤: ١٢١، وشرح جمل ابن عصفور ٢: ١٩٣، وشرح التصريح ٤: ٣٤٠.

(٢) ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ﴾ طه: ٦١.

(٣) لابن هشام رسالةٌ اسمها: اعتراض الشرط على الشرط، تنظر صفحة ٣٢، تحقيق الدكتور عبدالفتّاح الحموز.

(٤) ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُسْلِمِينَ﴾ يونس: ٨٤.

(٥) ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ الواقعة: ٨٨ـ٨٩.

كراهةَ تلوِها لـ«أمّا» بغير فصلٍ، وحذفت الفاء التي هي جواب «إن» لئلا تلتقي فاءانِ.

الرابع: أن يعطف على فعل الشرط شرطٌ، فهو تابعٌ، والجزاء لهما كقوله: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾[١]، وقوله: ﴿وَلاَ يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ * إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا﴾[٢].

الخامس: أن يلي شرطٌ شرطاً آخر، بحذف جوابهما نحو: ﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا﴾[٣]؛ فيقدّر جوابُ كلٍّ تالياً له مدلولاً عليه بما تقدّمه.

السادس: أن يؤتى بجوابٍ واحدٍ بعد شرطين نحو: «إن جاءَ إن تَكَلَّمَ فَاضْرِبْهُ» وهذا ما اختلف فيه، ويُعبَّر عنه بمسألة اعتراض الشرط على الشرط، فمنع بعضهم صحّة التركيب؛ حكاه ابن الدهّان[٤]، وأجازه الجمهور. ثمّ اختلفوا في تخريجه على أقوال:

الأوّل: أنّ المذكور جواب الأوّل، وجواب الثاني محذوف؛ لدلالة الأوّل وجوابه عليه، وأنّ الجزاء معلَّقٌ على حصولِ الشرطين ووقوعِ الثاني قبل الأوّل، فإن تكلّم فجاء استحقّ الضرب، وأمّا إذا فعل أحدهما خاصّةً أو الثانيَ بعدَ الأوّلِ فلا.

الثاني: أنّ الشرطَ إنّما هو وقوع الفعلين مطلقاً مجتمعين أو مترتّبين على الترتيب

---

(١) ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ محمّد ﷺ: ٣٦.

(٢) محمّد ﷺ: ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾ الأحزاب: ٥٠.

(٤) سعيد المبارك ابن علي الأنصاري. توفّي سنة ٥٦٩هـ. له من المصنّفات: الغرّة في شرح اللمع لابن جنّي، تفسير القرآن وشرح إيضاح أبي علي الفارسي.

الذكري أو العكس ؛ حكي عن إمام الحرمين[1] وغيره[2].

الثالث : أنّ المذكور للأوّل ، ولا جواب للثاني ؛ لا لفظاً ولا تقديراً ؛ لأنّه قيد للأوّل بمنزلة الحال ، فالمعنى : إن جاء متكلّماً فاضربه ، وتحقيق المرام لا يسعه المقام[3].

---

(١) أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني : نسبة إلى «جوين» وهي ناحية كبيرة من نواحي سبزوار ، كان من فقهاء الشافعيّة ، واستاذ الغزالي وغيره من العلماء في الفقه والأدب والأصول ، ولقّب بـ«إمام الحرمين» ، لأنّه جاور بمكّة المعظّمة أربع سنين وبالمدينة المشرّفة يدرس ، ويفتي بها مدّةً ، توفّي في نيسابور سنة ٤٧٨هـ؛ الكنى والألقاب ٢ : ٤٨.

(٢) قال ابن هشام في الرسالة المذكورة : ٤٧ : «حكى لي بعض علمائنا عن إمام الحرمين أنّ القائل إذا قال : إن ركبت إن لبست فأنت طالق ، كان الطلاق معلّقاً على حصول الركوب واللبس ؛ سواء أوقعا على ترتيبهما في الكلام أم متعاكسين أم مجتمعين ، ثمّ رأيت هذا القول محكيّاً عن غير الإمام ، والذي يظهر لي فساد هذا القولِ ... إلى آخره».

(٣) ينظر رسالة اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام : ٣٢ ـ ٥٤.

فصلٌ: في أفعالِ المدحِ والذمِّ:

وهـي أفـعالٌ وُضِـعَتْ لإنشـاءِ مـدحٍ أو ذمٍّ. فـمنها: «نِـعْمَ» و«بِـئْسَ»، و«سَاءَ». وكلٌّ منها يرفعُ فاعلاً معرَّفاً بـ«ال»، أو مضافاً إلى معرَّفٍ بها، أو ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييزٍ، ثمّ يذكرُ المخصوصُ مطابقاً للفاعل، ويجعلُ مبتدءاً مقدّمَ الخبرِ، أو خبراً محذوفَ المبتدأِ، نحوُ: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، وبئسَ نساءُ الرجلِ الهنداتُ، وساءَ رَجُلاً زيدٌ.

ومنها: «حبَّ» و«لا حبَّ»، وهما كـ«نِعْمَ» و«بِئْسَ»، والفاعلُ «ذا» مطلقاً، وبعدَه المخصوصُ. وَلَكَ أن تَأْتِيَ قَبْلَهُ أو بعدَهُ بتمييزٍ أو حالٍ على وفقِهِ نحوُ: حَبَّذَا الزيدانِ، وحبّذا زيدٌ راكباً، وحبّذا امرأةً هندٌ.

﴿فصلٌ: في أفعال المدحِ والذمِّ: وهي أفعالٌ وُضِعَتْ لإنْشَاءِ مدحٍ أو ذمٍّ﴾ وإحداثهما بألفاظها، لا للإخبار عن موجود في الخارج في أحد الأزمنة، فخرج الفعل الخبري المستعمل لإنشائهما مجازاً لا وضعاً نحو: «تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ»[1]، أو للإخبار بهما كـ«مدحته» و«هجوته».

وأشار بتنكيرهما إلى إطلاقهما وإبهامهما وضعاً، فإنّ «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ» مدح مطلق له، لا يختصُّ بصفةٍ خاصّةٍ إلّا بمخصِّصٍ من تمييز أو حال كـ«نِعْمَ الرجلُ زيدٌ جوداً أو جَوَاداً».

---

(١) هذه قطعة من أدعية الصلوة، ينظر المقنع للصدوق: ٩٣، ومصباح المتهجّد للشيخ الطوسي: ١١٢، وغيرهما.

﴿ **فمنها** : «**نِعْمَ**» ﴾ للمدح ، ﴿ **و«بِئْسَ»** ﴾ للذمّ ، بكسر أوّلهما وسكون الثاني أو كسره أيضاً اتّباعاً ، وأصلهما فتح الأوّل وكسر الثاني ، وقد يردان كذلك[١] ، وقد يُسَكَّنُ الثاني تخفيفاً ؛ ففيهما أربع لغات تترتّب في الأفصحيّة كما ذكر . وحكى الأخفش والفارسي «بَيْسَ» بفتح الباء فياءٍ ساكنةٍ مبدلةٍ من الهمزة على غير قياس[٢] .

وهما فعلان عند البصريّة والكسائي ، وهو الأصحّ ؛ للحوق تاء التأنيث الساكنة لهما، واسمان عند باقي الكوفيّين[٣] ، احتجّوا بقول الأعرابي : «ما هِي بِنِعْمَ الولدُ»[٤] . ويمكن تنزيله على الحكاية أي : «بالمقولِ في حقّه : نِعمَ الولدُ» .

﴿ **و«سَاءَ»** ﴾ بالمدّ ، للذمّ ، أصله «سَوَءَ» بالفتح ، حوّل إلى «فَعُلَ» بالضمّ ، فصار قاصراً ، وضُمِّن معنى «بِئسَ» فمنع من التصرّف ، وأُجري مُجراه ، وكذا كلّ فعل ثلاثيّ صالح لبناء فعل التعجّب منه ، يجوز استعماله على «فعُل» بضمّ العين أصالةً كـ«ظَرُفَ» و«شَرُفَ» ، أو نقلاً من مفتوحها أو مكسورها كـ«ضَرُبَ» و«فَهُمَ» ، ثمّ أجري مُجرى «نِعْمَ» أو «بِئْسَ» في المدح والذمّ ، وحكم الفاعل والمخصوص على ما يأتي . واستثنى الكسائيّ «علم» و«جهل» و«سمع» ، قال : لا يجوز نقلها إلى الضمّ ، فتستعمل بحالها[٥] .

﴿ **وكلٌّ منها** ﴾ أي من الثلاثة ، وكذا ما يجري مجراها ﴿ **يَرْفَعُ فاعلاً** ﴾ مظهراً ﴿ **معرّفاً بـ«أل»** ﴾ كـ﴿نِعْمَ المَوْلَى﴾[٦] ، و ﴿بِئْسَ الْمَهَادِ﴾[٧] ، و«ساء الرجلُ زيدٌ» ، و«فَهُمَ المرءُ

---

(١) كما في هذا الشعر : ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ إِنَّهُمُ ... نَعِمَ السَّاعُونَ في الأمرِ المُبِر

(٢) تنظر حكايتهما في الارتشاف : ٢٠٤٢ ، والمساعد ٢ : ١٢٣ .

(٣) ينظر اختلاف البصريين والكوفيين في ارتشاف الضرب : ٢٠٤١ ، وأوضح المسالك ٣ : ٢٧٠ .

(٤) شرح التصريح ٣ : ٤٠١ : «في قول بعض العرب وقد بُشِّر ببنت : واللهِ ما هي بِنِعمَ الولد ، نصرها بكاءٌ وبرُّها سَرِقةٌ» . ينظر الحدائق النديّة ٢ : ٣٣٩ .

(٥) ينظر قوله في همع الهوامع ٣ : ٣٨ .

(٦) ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ الأنفال : ٤٠ .

(٧) ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ البقرة : ٢٠٦ .

بكرٌ»، و«خَبُثَ الشابُّ بِشْرٌ».

و«أل» هذه جنسيّةٌ عند الجمهور(١)، وحقيقةٌ عند أبي عليّ وعبدالقاهر(٢)، ونسب إلى سيبويه(٣). فالمدح والذمّ للجنس كلّه، وذِكرُ المخصوص تخصيصٌ بعدَ تعميمٍ، ورُدّ بلزوم التناقض في نحو: «نعم الرجلُ زيدٌ» و«ساءَ الرجلُ بكرٌ»، مع أنّهما لا يُعَدّان متناقضين، وبأنّ المقصود بيان حال المخصوص لا الجنس، ومجازٌ عند الآخرين بتنزيل المخصوص منزلة الجنس مبالغةً. وقيل: «أل» عهديّةٌ ذهنيّةٌ؛ فيراد بعض مبهم ثمّ يفسّر بالمخصوص تفخيماً للمقصود(٤). وقيل: خارجيّة، فالمراد شخص معهود هو المخصوص، فـ«نعم الرجلُ زيدٌ» بمعنى زيدٌ نعمَ الرجلُ هو(٥)، واحتجّ له بتثنية الفاعل وجمعه؛ فإنّ ذلك دليل عدم إرادة الجنس.

---

(١) ينظر قول الجمهور في الارتشاف: ٢٠٤٣، وشرح التصريح ٣: ٤٠٥، وشرح الرضي ٤: ٢٤٠، والحدائق النديّة ٢: ٣٤٢.

(٢) عبدالقاهر بن عبدالرحمن أبوبكر الجرجاني، عالمٌ بالنحو والبلاغة، أخذ النحو عن أبي الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي، من مصنّفاته: المقتصد في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرح التكملة، له: إعجاز القرآن، وأسرار البلاغة. توفّي سنة ٤٧١هـ.

ينظر قول أبي الفارسي وعبدالقاهر الجرجاني في المصادر السابقة.

(٣) وهو المفهومُ مِن قوله في كتابه ٢: ١٧٧: «واعلم أنّه محال أن تقول: عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ، والرجلُ غيرُ عبد الله، كما أنّه محال أن تقول عبدُ الله هو فيها، وهو غيرُه.

واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: «قومُك نِعْم صِغارُهم وكِبارُهم»، إلّا أن تقول: قومُكِ نِعْمَ الصغارُ ونِعْمَ الكبارُ، وقومُكِ نِعْمَ القومُ؛ وذلك لأنّك أردت أن تَجعلَهم من جماعاتٍ ومن أُمَمٍ كلّهم صالحٌ، كما أنّك إذا قلت عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ، فإنّما تريد أن تَجعله من أُمّةٍ كلُّهم صالحٌ، ولم ترد أن تعرّف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نِعْمَ.

(٤) هذا هو رأي ابن الحاجب، ينظر شرح الوافية نظم الكافية: ٥٨، وشرحه على كافيته: ٧١٨، وشرح الرضي على الكافية ٤: ٢٤٠.

(٥) هذا قول أبي منصور الجواليقي من أهل بغداد، محمّد بن مسعود من نحاة غزنة، ورجّحه الشلوبين الصغير؛ كما في الارتشاف: ٢٠٤٣، والمساعد ٢: ١٢٦.

﴿**أو مضافاً**﴾ ولو بواسطة أو أكثرَ ﴿**إلى معرَّفٍ بها**﴾ أي بـ«أل» نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[(١)]، و﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[(٢)]، و«سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أبولَهَبٍ»، وقوله:

٩٢ ـ فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ غيرَ مُكَذَّبِ [زُهَيْرٌ حُساماً مُفرداً مِنْ حمائلِ][(٣)]

أو إلى ضمير لمعرّف بها كقوله:

٩٣ ـ نِعْمَ أَخُو الهَيْجَاءِ ونِعْمَ شِهَابُها[(٤)]

﴿**أو**﴾ يرفع ﴿**ضميراً مستتراً**﴾ وجوباً مبهماً ﴿**مفسَّراً بتمييز**﴾ قابلٍ لـ«أل» متعدّدٍ غير ذي تفضيل، ولا توغّلٍ في الإبهامِ: فلا تُمَيَّزُ بنحو: «أفضل منّي»؛ لعدم قبوله لـ«أل»، ولا بنحو: «شمس»؛ لعدم تعدّدها، ولا بـ«مثل» و«غير»؛ لتوغّلهما في الإبهام، وهل يُمَيَّزُ الفاعل المظهر؟ قيل: لا مطلقاً[(٥)]، وقيل: نعم كذلك[(٦)]، وقيل: إن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل كـ«نِعْمَ الرجلُ رجلاً صالحاً زيدٌ»...[(٧)] والأوسط أوسط لا يقدّم

---

(١) ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ النحل: ٣٠.

(٢) ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ الزمر: ٧٢ و....

(٣) البيت من الطويل لأبي طالب سلام الله وصلواته عليه من كلمةٍ يمدح بها رسولَ الله ويعاتب قريشاً على ماكان منها؛ ينظر: أبو طالب حامي الرسول وناصره: ١١٤، خزانة الأدب ٢: ٦٤، شرح شواهد العيني ٤: ٥، شرح التسهيل ٢: ٣٤٢، شرح التصريح ٣: ٤٠٧، شرح الكافية الشافية ١: ٤٩٥، أوضح المسالك ٣: ٢٧٢، همع الهوامع ٣: ٢٧، والحدائق النديّة ٢: ٣٤٣.

(٤) البيت من الطويل، لم أقف على تتمّته ولا على قائله، ينظر خزانة الأدب ٩: ٤١٨، الارتشاف: ٢٠٤٨، شرح الأشموني ٣: ٢٨، النكت الحسّان: ١٣٣، الدرر اللوامع ٢: ١١٠، والحدائق النديّة ٢: ٣٤٣.

(٥) عليه سيبويه في الكتاب ٢: ١٧٧ (تحقيق عبدالسلام هارون)، والسيرافي في حاشية الكتاب ١: ٣٠٠، ٣٠١ (طبع بولاق).

(٦) أي مطلقاً عليه المبرّد في المقتضب ٢: ١٥٠، وابن السرّاج في الأصول ١: ١١٤، وأبو علي الفارسي في الإيضاح: ١٢٨، ١٢٩، وابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٤٧.

(٧) بعد المثال سقط من النسختين، وهذا قول ابن عصفور في المقرّب ١: ٦٨، قال: إن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما، وإن لم يُفدْ امتنع الجمع.

التمييز على الفعل مطلقاً[١] ولا على المخصوص اختياراً خلافاً للكوفيّة[٢].

﴿ثمّ يُذْكَرُ المخصوصُ﴾ بالمدح أو الذمّ بعد الفاعل المظهر ويُمَيَّزُ المضمرُ **﴿مطابقاً للفاعل﴾** في الإفراد والتذكير وفروعهما.

﴿ويُجْعَلُ﴾ المخصوصُ **﴿مبتدءاً مقدّمَ الخبر﴾**، وهو الجملة قبلَه، فالكلام كلُّهُ جملةٌ واحدةٌ، **﴿أو﴾** يُجْعَل **﴿خبراً محذوفَ المبتدأِ﴾** وجوباً، كأنّه إذا قلت: نِعمَ الرجلُ، قيل: مَن هو؟ فقلت: زيدٌ، أي: هو زيدٌ، فالكلام جملتان.

وجاز الوجهان عند الجمهور، وقيل: يتعيّن الأوّل[٣]، وقيل: الثاني[٤]. وقال ابن عصفور: مبتدأ حذف خبره وجوباً أي: زيدٌ ممدوحي أو مذمومي أو نحوهما[٥]، وردّه ابن مالك بأنّ الخبر لا يجبُ حذفُه إلّا مع سادّ مسدَّه وليس[٦]. وقال ابن كيسان: بدلٌ من الفاعلِ[٧]، ورُدّ بأنّه لازمٌ، ولا شيء من البدل كذلك.

فالرافع للظاهر **﴿نحو: «نِعمَ المرأةُ هندٌ»، و«بئسَ نساءُ الرجلِ الهنداتُ»﴾**، و«نعم الرجلُ زيدٌ»، و«نعم رجال الحربِ الزيدون». **﴿و﴾** للمضمر **﴿نحو «ساءَ رجلاً زيدٌ»﴾**، أو «نعم أخوَيْن الفرقدان وضرّاتٍ[٨] الهنداتُ».

---

(١) أي سواء أفاد التمييز ما لم يُفِدْه الفاعل أم لا.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢٠٤٩، وهمع الهوامع ٣: ٣٢.

(٣) قاله سيبويه في الكتاب ٢: ١٧٧، وابن خروف وابن الباذش على ما نقل عنهما في التصريح ٣: ٤١٨.

(٤) شرح التصريح ٣: ٤١٩.

(٥) قاله في المقرّب ١: ٦٩، وشرح جمل الزجّاجي ١: ٦٠٥، ٦٠٦.

(٦) ينظر ردّ ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٤٩.

(٧) ينظر قول ابن كيسان في شرح الأشموني ٣: ٣٧، وشرح التصريح ٣: ٤١٩.

(٨) الضرّة، بفتح الضاد: جمعه: ضرّات وضرائر: إحدى زوجات الرجل المتزوّج بأكثر من واحدة؛ المصطلحات، إعداد مركز المعجم الفقهي: ١٦٠.

وما ذكره من أنّ الفاعلَ ضميرٌ مستترٌ والمنصوب تمييزُه قول سيبويه والجمهور، وذهب الكسائيّ والفرّاء إلى أنّه لا ضميرَ بل المخصوص هو الفاعل، ثمّ اختلفا؛ فجعل الكسائيُّ المنصوبَ حالاً، والفرّاء تمييزاً منقولاً عن الفاعل[١]، فأصل «نعم رجلاً زيدٌ»: «نعم الرجلُ زيدٌ»، ويُبطِلُهما دخولُ الناسخِ على المخصوص في نحو: «نِعْمَ رجلاً كانَ زيدٌ»، و«ساء رجلاً ظننتُ بكراً»؛ فالجملة في موضع خبر «كان» في الأوّل وثاني مفعولِ «ظننت» في الثاني، ولا جملةَ لولا الضمير.

هذا إذا تأخّر المخصوص عن الفعل، وإلّا فيتعيّن للابتداء، وخبرُهُ الجملة بعده، فـ«زيدٌ نِعْمَ الرجلُ» معناه: زيد مقولٌ في حقّه: نِعمَ الرجلُ.

ومَن جعل «نِعمَ» و«بِئسَ» اسمينِ أجاز كونهما مبتدئين أو خبرين.

فائدتان: الأوّل: لابدّ من كون المخصوص معرَّفاً أو مقارباً له، أخصّ من الفاعل، صالحاً لأن يخبر به عن الفاعل الموصوف بالمدح أو الذمّ كقولك في «نِعم الرجلُ زيدٌ»: الرجل الممدوحُ زيدٌ، وفي «بِئسَ الوَلَدُ العاقّ»: الولد المذموم العاقّ، فقوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[٢] مُؤوَّل بتقدير فاعلٍ أي: بئسَ المثلُ مثلُ القومِ، أو مخصوصٍ أي: بئسَ مثلُ القومِ مَثَلُ الّذينَ.

وقد يحذف لدليل نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[٣] أي أيّوب، ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[٤] أي نحن،

---

(١) قال أبو حيّان في الارتشاف: ٢٠٤٨: «وذهب الكسائي والفرّاء أنّه لا ضميرَ ثَمَّ، والفاعل بـ«نعم» هو «زيدٌ». والمنصوب عند الكسائي حالٌ، وتبعه دريود، وعند الفرّاء تمييز من قبيل المنقول، والأصل: رجلٌ نعم الرجل زيدٌ، حذف «رجل» وقامت صفته مقامه، ثمّ نقل الفعلُ إلى اسم الممدوح فقيل: نعم رجلاً زيدٌ».

(٢) ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الجمعة: ٥.

(٣) ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ ص: ٣٠.

(٤) ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ الذاريات: ٤٨.

وقد يخلفه محذوفاً نعته المفرد اتّفاقاً كـ«نعم الرَّجلُ حليمٌ كريمٌ» أي رجل حليم. والجملة الفعليّة أيضاً عند الكسائي كـ«نِعمَ الصاحبُ تَستعينُ به فيُعينك» أي صاحب تستعين به[1].

الثاني: لا يكون فاعلها منكّراً إلّا ضرورةً كقوله:

٩٤ ـ فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُم [وَصَاحبُ الرَّكْبِ عُثْمانِ بن عَفَّانا][2]

خلافاً للكوفيّة[3]، ولا موصولاً غير «الذي» عند المبرّد[4]، و«مَن» و«مَا» عند قوم[5]، ومِن ثَمّ اختلف في نحو: ﴿بِئْسَ مَا اشْتَرَوْا﴾[6] على ستّة أقوال:

فقال سيبويه[7] والمحقّقون: «ما» معرفةٌ تامّةٌ أي لا تفتقر إلى صلة، فهي فاعل والفعل بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف أي: بِئْسَ الشّيءُ شيءٌ اشتروا.

وقيل: نكرة غير موصوفة، وهي تمييزٌ، والمخصوص محذوف أي: «ما» أُخْرى موصولة أو موصوفة بالفعل أي: بئس شيئاً شيءٌ اشتروا. وأُورد عليه أنّ كلمة «ما» هنا

---

(١) أي نِعْمَ الصاحبُ صاحبٌ تستعينُ به فيعينكَ. ينظر همع الهوامع ٣: ٣٧، والحدائق النديّة ٢: ٣٤٩.

(٢) البيت من البسيط، لم يعلم قائله، ورد في همع الهوامع ٣: ٣٢، وخزانة الأدب ٩: ٤١٧، ٤١٩، وشرح الرضي على الكافية ٤: ٢٥٣، والحدائق الندية ٢: ٣٤٣.

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ٣: ٣٢، ٣٣: ولا يكون الفاعل لـ«نعم» و«بئس» نكرةً اختياراً، وإن ورد فضرورةٌ، خلافاً للكوفيّة وموافقتهم في إجازتهم ذلك لما حكى الأخفش أنّ ناساً من العرب يرفعون بهم النكرة مفردةً ومضافةً، ولا يكون موصولاً، قاله الكوفيّون وكثيرٌ من البصريين، وجوّزه المبرّد في «الذي» الجنسيّة.

(٤) ينظر المقتضب ٢: ١٤٣.

(٥) ينظر همع الهوامع ٣: ٣٤.

(٦) ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُروا بِمَا أَنْزَلَ اللّهُ بَغْياً أَنْ يُنَزِّلَ اللّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهينٌ﴾ البقرة: ٩٠.

(٧) الكتاب ٢: ١٧٨، ١٧٩.

تساوي المضمر إبهاماً، فلا تقع تمييزاً له. قلت: ليس تمييزاً عن مفردٍ، فلا يجب كونه مفسِّراً له بل عن نسبته، ففائدتُه تعميم الذمّ؛ كأنّه قيل: ما اشتروا مذمومٌ من حيث الشيئيّة أيَّ شيءٍ كان.

وقيل: موصولة صلتها الفعل، والمخصوص محذوف، أو هي المخصوص، فالفاعل ضمير مميَّزٌ بـ«ما» أُخرى محذوفةً. أو هي الفاعل اكتفي بها وبصلتها عن المخصوص[(١)].

وقيل: مصدريّة ولا حذفَ أي: بئس شراؤهم.

وقيل: نكرةٌ موصوفةٌ بالفعل فهي فاعل اكتفي بها وبصفتها عن المخصوص.

وقيل: كافّة كفّت «نِعمَ» كما كفّت «قلَّ»[(٢)].

وفي نحو[(٣)]: ﴿نِعِمَّا هِيَ﴾[(٤)] القولان الأوّلان وثالثٌ هو أنّ «ما» مركّبةٌ مع الفعل لا محلّ لها إعراباً، والمرفوع بعدها فاعل.

﴿**ومنها**﴾ أي من تلك الأفعال: ﴿**«حبَّ» و«لَا حبَّ»، وهما كـ«نِعمَ» و«بِئْسَ»**﴾، الأوّل للمدح والثاني للذمّ، وفضل «حَبَّ» على «نعم» بإفادة محبوبيّة الممدوح، أصله «حَبُب» بضمّ العين محوَّلاً عن مفتوحها أي صار حبيباً، وكان دخول «لا» على الماضي الجامد باعتبار تصرّفه الأصلي.

﴿**والفاعلُ**﴾ لهما ﴿**«ذا»**﴾ الإشاريّة، ولذا يلزمها الإفراد والتذكير، ﴿**مطلقاً**﴾

---

(١) نقل عن أبي علي الفارسي كما في البغداديّات: ٢٥٢: ٢٥٣.

(٢) ينظر الارتشاف ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، وشرح التصريح ٣: ٤١٥، ٤١٦، وهمع الهوامع ٣: ٣٤.

(٣) أي في كلّ مثال وَلِيَ «ما» اسمٌ مفرد.

(٤) ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِن سَيِّآتِكُم وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ البقرة: ٢٧١.

أي وإن خالفه المخصوص فيهما كقوله:

٩٥ ـ [يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ] وَحَـبَّذَا سَـاكِـنُ الرَّيَّـانِ مَـنْ كَـانَا[1]

وقوله:

٩٦ ـ وَحَـبَّذَا نَـفَحَاتٌ مِـنْ يَـمَانِيَةٍ [تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّـانِ أحْـيَانَا][2]

وقوله:

٩٧ ـ وَحَـبَّذَا أَنْـتُمَا خَـلِيلَيَّ إِنْ لَـمْ [تَـعْذُلاني مِنْ دَمْعِيَ المُـهْرَاقِ][3]

وقوله:

٩٨ ـ ألاَ حَـبَّذَا هِـنْدٌ وَأَرْضٌ بِـهَا هِـنْدُ [وهندٌ أَتَى مِـنْ دونِـهَا النأيُ والبُـعدُ][4]

وقوله:

٩٩ ـ ألاَ حَبَّذَا أهلُ المَلَا غيرَ أنّه إذا ذُكِرَتْ هندٌ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا[5]

وهل ذلك لكونه كالمَثَل والأمثالُ لا تتغيّر، أو على تقدير مضاف مطّرد، بأن يُقدَّر في «حبّذا هندٌ وزيدٌ»: حبّذا حُسْنُها أو امرأةً، ونحو ذلك، أو على إرادة الجنس؟ فيه

---

(١) البيت من البسيط للأخطل، ورد في شرح شواهد المغني ٢: ٧١٣، وخزانة الأدب ١١: ٢٠٩، همع الهوامع ٣: ٣٩، والحدائق النديّة ٢: ٣٥٣.

(٢) البيت من البسيط لجرير بن عطية في ديوانه: ٥٩٦، ورد في مغني اللبيب ٢: ٧٢٥، همع الهوامع ٣: ٣٩، والحدائق النديّة ٢: ٣٥٤.

(٣) البيت من الخفيف، لم يعلم قائله، ورد في همع الهوامع ٣: ٣٩، والدرر اللوامع ٥: ٢٢٠.

(٤) البيت من الطويل للحطيئة في ديوانه: ٣٩، ورد في همع الهوامع ٣: ٣٩، وشرح المفصّل ١: ١٠، ٧٠.

(٥) البيت من الطويل لذي الرُمّة، في ديوانه: ٥٦٨، ورد في شرح شواهد العيني ٤: ١٢، شرح الكافية الشافية ١: ٥٠٠، شرح التسهيل ٢: ٣٥٥، شرح التصريح ٣: ٤٢٦، شرح ابن عقيل ٢: ١٦٩، والحدائق النديّة ٢: ٣٥٠. وفي الديوان وغالب المراجع بدل «هند»: مَيٌّ.

خلاف، قال الخليل وسيبويه بالأوّل[١]، وابن كيسان بالثاني[٢]، والفارسي بالثالث[٣].

﴿**وبعدَهُ**﴾ أي بعدَ «ذا» هذه هو ﴿**المخصوصُ**﴾، ولا يجوز تقديمه وإن جاز في باب «نِعمَ»؛ فهو مبتدأٌ، خبرُهُ الجملة المتقدّمة أو محذوفٌ أو خبرٌ لمحذوفٍ، وقيل: بدل عن «ذا»، وقيل: عطف بيان؛ هذا على المشهور[٤]. وقال قوم: ركّبت «ذا» مع «حَبَّ»، ثمّ اختلفوا، فقيل: المجموع فعل بغلبة الفعليّه؛ لتقدّم الفعل، فما بعده فاعل، وقيل: اسم بغلبة الاسم؛ لشرفه. وهل هو مبتدأ خبره المخصوص أو بالعكس؟ قولان: الأوّل للمبرّد والثاني للفارسي[٥].

﴿**ولك أن تأتِيَ قبلَهُ**﴾ أي قبل المخصوص ﴿**أو بعدَهُ بـ**﴾ منصوب، اختلف فيه؛ فقال الفارسي[٦] والأخفش: هو حال مطلقاً[٧]، وأبو عمرو: تمييزٌ كذلك[٨]، وابن عصفور ﴿**تمييز**﴾ جامداً ﴿**أو حال**﴾ مشتقّاً[٩]، وأبو حيّان: تمييزٌ جامداً أو محتمل لهما مشتقّاً، فإن قصد تقييد المدح به فحال كقوله:

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢: ١٨٠: «زعم الخليل أنّ «حبّذا» بمنزلة «حَبَّ الشيء» ولكنّ «ذا» و«حَبَّ» بمنزلة كلمة واحدة نحو: «لولا»، وهو اسم مرفوع، كما تقول: «يا ابنَ عَمَّ»، فالعمّ مجرورٌ، ألا ترىٰ أنّك تقول للمؤنّث: «حبّذا» ولا تقول: «حبّذه»؛ لأنّه صار مع «حبّ» على ما ذكرت لك، وصار المذكّر هو اللازم، لأنّه كالمَثَل».

(٢) ينظر قوله في الحدائق النديّة ٢: ٣٥٠، وشرح التصريح ٣: ٤٢٨، وهمع الهوامع ٣: ٤٠.

(٣) ينظر مذهبه في همع الهوامع ٣: ٤٠، ولكن نصَّ أبو عليّ الفارسي البغداديّات: ٢٠١ ـ ٢٠٤ باتّخاذه مذهب ابن كيسان.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٢: ٧٢٥، وهمع الهوامع ٣: ٤٠.

(٥) ينظر الأقوال في همع الهوامع ٣: ٤٠.

(٦) ينظر رأي الفارسي في المسائل البصريّات: ٨٤٨.

(٧) انظر الأصول لابن السرّاج ١: ١٢٠.

(٨) انظر رأي أبي عمرو بن العلاء في المساعد ٢: ١٤٤، ومغني اللبيب ٢: ٦٠٣.

(٩) انظر همع الهوامع ٣: ٤٢.

١٠٠ ـ يَا حَبَّذَا الْمَاءُ مَبْذُولاً بلا سَرَفِ [في أَوجُـهِ البـرِّ إسـراراً وإعـلانا][١]

وإلّا فتمييز[٢]. وقوله ﷺ: «تمييزٌ أو حالٌ» يحتمل القولين الآخرين.

حال كون ذلك المنصوب ﴿**على وِفْـقِهِ**﴾ أي مـوافـقاً للـمخصوصِ فـي التـذكيرِ والإفرادِ وأضدادهما ﴿**نحو: «حَبَّذَا الزَيدانِ»**﴾: مثالٌ لما لم يـقترن بـتمييز أو حـال، ﴿**«وحبّذا زيدٌ راكباً»**﴾ لذي الحال أو المحتمل، ﴿**«وحبّذا امـرأةً هـندٌ»**﴾ أو «رجـلاً زيدٌ» للتمييز. وأتى في الأوّل بالمنصوب مؤخّراً، وفي الثاني مقدّماً استيفاءاً للأقسام.

واختلفوا في الراجح؛ فقيل: تقديمه[٣]، وقيل: تأخيره[٤]، وقـال الجـرمي وابـن خروف[٥]: هما في الحال سيّان، إلّا أنّ تقديمَ التمييز قليلٌ عند الجرمي، وأحسن عند ابن خروف[٦].

ويختصّ بجواز تكريره تأكيداً كقوله:

١٠١ ـ أَلا حَـبَّذَا حَـبَّذَا حَـبَّذَا حَبِيبٌ تَـحَمَّلْتُ فِـيهِ الأَذَى[٧]

---

(١) البيت من البسيط، لم يعلم قائله. ورد في الارتشـاف: ٢٠٦١، مـغني اللـبيب ٢: ٦٠٣، شـرح شـواهـده ٣: ٨٦٢، شرح عمدة الحافظ: ٨٠٦، المساعد ٢: ١٤٤، والحدائق النديّة ٢: ٣٥٥.

(٢) ينظر قول أبي حيّان في الارتشاف: ٢٠٦١.

(٣) قاله ابن مالك، شرح التسهيل ٢: ٣٦٠.

(٤) قاله الفارسي، كما في المسائل البصريّات: ٨٤٨.

(٥) علي بن محمّد ابن خروف، نحويّ أندلسيٌّ، له: شرح كتاب سيبويه، شرح الجمل وغيرهما، توفّي سنة ٦٠٩هـ.

(٦) قول الجرمي في كتابه المسمّى بالفرخ، ينظر قوله وقول ابـن خـروف فـي الارتشـاف: ٢٠٦٢، وهـمع الهوامع ٣: ٤٣.

(٧) البيت من المتقارب، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ١٠٣، ورد فـي ارتشـاف الضـرب: ١٩٥٨، ٢٠٦٣، الدرر اللوامع ٢: ١١٧، اللمحة البدريّة ١: ٢٨٥، المنصف ١: ٨٢، وهمع الهوامع ٣: ٤٣.

فصلٌ: فِعْلاَ التعجّبِ: فعلانِ وُضعَا لإنشاءِ التعجّبِ، وهُمَا: «مَا أَفْعَلَهُ»، و«أَفْعِلْ به»، ولا يُبْنَيَانِ إلّا مِمَّا يُبْنَىٰ منهُ اسمُ التفضيلِ، ويتوصَّلُ إلى الفاقدِ بـ«أَشَدَّ» أو «أَشْدِدْ بِه»، ولا يتصرّفُ فيهما، و«ما» مبتدأٌ اتّفاقاً، وهَلْ هي بمعنى «شيء» وما بعدَهَا خبرُهَا، أو موصولةٌ ومَا بعدَهَا صلتُهَا والخبرُ محذوفٌ؟ خلافٌ. وما بعدَ الباءِ فاعلٌ عندَ سيبويهِ، وهي زائدةٌ، ومفعولٌ عندَ الأخفشِ، وهي للتعديةِ أو زائدةٌ.

﴿فصلٌ﴾: التعجّب انفعال يحدث للنفس عند شعورها بأمر مجهول سببه، ولذا قيل: إذا علم السبب بطل التعجّبُ، فلا يصحّ على الله سبحانه؛ فما ورد منه في كلامه كقوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[1]، و﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾[2] يصرف إلى العباد، أو يراد أنّه ممّا يجب أن يتعجّبوا منه، فلا يكون للتعجّب بل لإيقاعهم فيه[3].

وله صيغ كثيرة: «لا إله إلّا الله»، و«سبحانَ اللهِ»، و«العظمةُ للّه»، و«للّه دَرُّهُ»، أو «أنت والله لا يؤخّر الأجل» و«قَاتَلَهُ اللهُ من شاعرٍ ساحرٍ» و«لا شَلَّ عشرِهِ»[4] و«حسبك أو

---

(١) ﴿أُولٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ البقرة: ١٧٥.

(٢) ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً﴾ الكهف: ٢٦.

(٣) هذا إذا كان وقوعه في كلامه سبحانه على الحكاية عن غيره من العباد، وقوله: «أو يراد» إلى آخره على تقدير كونه من كلامه سبحانه؛ من الشارح ﵀ في الحاشية.

(٤) هذا كقولهم: «دست مريزاد» بالفارسيّة؛ من الشارح ﵀ في الحاشية. و«عشره» أي عشر أصابعه، وهو كقولك: لا شلّت يَدَاه.

كفاك أو ناهيك به رجلاً» و«اعجبُوا لزيدٍ سخيّاً أو من سخيٍّ»، و«يا لَلماءِ»، ويا «للدَّوَاهي»، و«يا لَكَ فارساً»، و«ما أنت من رجلٍ»، و«يا حُسنَهُ رَجلاً»، و«يا طيبَهَا مِن ليلةٍ»، و«كَاليَومِ رجلاً وكاللَّيلةِ قمراً»، و«جاءَ رجلٌ أيُّما أو أيُّ رجلٍ»[1].

و«كيفَ» و«مَن» و«ما» و«أيّ» في الاستفهام نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[2]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[3] ﴿الْحَاقَّةُ ۞ مَا الْحَاقَّةُ﴾[4]، ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾[5]؛ فهذه جملٌ ضُمِّنت معنى التعجّب ولم توضع له، ولذا لا تدلّ عليه إلّا بقرينة، والمبحوث عنه في الفنّ ما وضع له، وهو صيغتان يقال لهما: ﴿ **فِعلا التعجُّبِ** ﴾.

وهما ﴿ **فعلانِ وُضِعَا لإنشَاء التعجّبِ** ﴾؛ فخرج نحو: «عجبت» و«تعجّبت» خبراً أو إنشاءً منقولاً، وما مرّ من الجمل؛ إذ وضع الجميع إخباراً وإن نقل معنًى إلى الإنشاء كصيغ العقود.

﴿ **وهما: «ما أَفْعَلَهُ» و«أَفْعِلْ به»** ﴾، كـ«ما أحسنَ زيداً» و«أَحسِنْ به»؛ ففعل التعجّب عَلَمٌ على صيغته المركّبة من فعله وغيره، وإلّا فمفيد التعجّب والموضوع له هو المجموع المركّب لا الفعل فقط.

﴿ **ولا يُبْنَيَانِ إلّا ممّا يُبْنىٰ منه اسمُ التفضيل** ﴾، وهو كلّ فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ متصرّفٍ مثبتٍ مبنيٍّ للفاعل قابلٍ للتفاضل غيرِ مصوغٍ منه «أفعل» لغير التفضيل: فلا يبنيان من غير الفعل، ونحو «أَقْمِنْ به» مِن «قَمِن» أي حقيق، شاذٌّ، ولا من غير ثلاثيّ ولا من ناقص أو جامد، وشذّ نحو: «ما أعطاه للمال» مِن «أعطيته»، و«ما أعساه» و«أعسِ به» مِن

---

(١) غالب هذه الأمثلة منقول من شرح الرضي ﵀ ٢: ٦١ في باب التمييز والشارح ﵀ أخذها عنه.

(٢) ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ البقرة: ٢٨.

(٣) النبأ: ١.

(٤) الحاقّة: ١، ٢.

(٥) المرسلات: ١٢.

«عَسَى» بمعنى قَرُبَ، ولا من منفيّ أو مبنيّ للمفعول؛ فـ«ما أخصره» شاذٌّ من وجهين(١)، ولا ممّا لا يقبل التفاضل أو صيغ منه «أفعل» لغير تفضيل؛ فلا يقال: «ما أماته» ولا «ما أبيضه»، وأجازه الكسائيّ وهشام في صيغ(٢) الألوان مطلقاً، وبعض الكوفيّة في «أسود» و«أبيض» خاصّةً، والأخفش في العيوب، وقول البصريّين المنع مطلقاً(٣)، والحقّ جواز التعجّب في صفات الله تعالى، وسند المنع ضعيف، وتحقيقه في الشرح(٤).

﴿ويتوصَّلُ إلى﴾ التعجّب من ﴿الفاقد﴾ للشروط المذكورة ﴿بـ«أَشَدَّ» أو «أَشْدِدْ بِهِ»﴾، و«أَحْسَنَ» و«أَحْسِنْ بِهِ» ونحوِهما ممّا يلائم المرام في كلّ مقام نحو: «ما أشدّ أو أحسنَ دحرجتَهُ أو موتَهُ أو بياضَهُ، وما أكثر مالَهُ».

ولا فرق فيه بين فاقد كلّ الشرط وبعضها، وما قيل: «إنّ الجامدَ وما لا يقبل التفاضل لا يتعجّب منهما لا بوصلة ولا بدونها» فليس بشيء؛ إذ الجمودُ وعدم قبول التفاضل لا يمنعان مع إمكان التوصّل بجامع الشرائط.

﴿ولا يتصرّف فيهما﴾ أي في فعلَي التعجّب؛ فيلزمهما الإفرادُ والتذكيرُ، وأحدُ الأمرين من الأمر والمضيّ؛ فلا يقال: «أحسِنا أو أحسِنوا أو أحسِني به»، ولا: «ما يُحسن زيدٌ» بلفظ المستقبل، خلافاً لهشام(٥).

ويمتنع تقديم معمولهما عليهما، والفصل بينهما، فيمتنع «ما زيداً أَحْسَنَ»، و«به

---

(١) هما الزيادة على الثلاثة، والبناء للمفعول؛ لأنّ فعله «اخْتُصِرَ» من قولك مثلاً: أُختُصِرَ الكلامُ.

(٢) «صيغ» غير موجود في «ب».

(٣) ينظر كلّ الأقوال في ارتشاف الضرب: ٢٠٨٢.

(٤) ينظر الحدائق النديّة ٢: ٣٥٦.

(٥) حيث أجاز هشام أن يؤتى لـ«ما أفعلَ زيداً» بمضارعٍ، فيقال: «ما يفعله»؛ ارتشاف الضرب: ٢٠٧٠، شرح التصريح ٣: ٣٨٠، والمساعد ٢: ١٥٦.

أحسِنْ»، وجوّز قوم منهم الفرّاء والجرمي والمازني الفصلَ بالظرف المتعلّق بهما؛ لقولهم: «ما أَحسنَ بالرجلِ أن يصدقَ» و«مَا أَقْبحَ به أن يكذبَ»[١]؛ خلافاً للمبرّد وأكثر البصريّة[٢]، ويمتنع في الظرف المتعلّق بمعمولهما اتّفاقاً نحو: «ما أَحْسَنَ في المسجد عَاكِفِيهِ» و«أحسِنْ عندَكَ بجالسٍ».

﴿و«ما»﴾ في «ما أفعله» اسمٌ ﴿مبتدأٌ اتّفاقاً﴾[٣]؛ لأنّه مرجع الضمير المستكنّ في «أفعل»؛ فيكون اسماً، وعارٍ عن العوامل اللفظيّة فيكون مبتدءاً. وقول الكسائيّ: «لا محلَّ لها من الإعراب»[٤] شاذٌّ، لا يضرّ الإجماعَ.

﴿وهل هي﴾ نكرةٌ تامّةٌ غيرُ موصوفة ﴿بمعنى «شيء»﴾؛ جعل مبتدءاً للإفادة أو قصد الإبهام، ﴿وما بعدَها خبرُها، أو﴾ هي ﴿موصولةٌ﴾ بمعنى «الذي» فهي مبتدأٌ، ﴿وَمَا بعدَهَا صلتها﴾، فلا محلّ لها إعراباً ﴿والخبرُ محذوفٌ﴾ وجوباً، أي الذي أفعله شيء عظيم؟ فيه ﴿خلافٌ﴾؛ قال سيبويه والجمهور بالأوّل[٥]، والأخفش بالثاني[٦]، وله قول آخر، هو أنّها نكرةٌ موصوفةٌ ما بعدها صفتها بحذف الخبر وجوباً[٧] أي: شيءٌ

---

(١) قال في الارتشاف: ٢٠٧١، ٢٠٧٢: «وإن تعلّق الظرف أو المجرور بالفعل فذهب الجرميّ والفرّاء والأخفش في أحد قوليه والمازني والزجّاج والفارسي وابن خروف والأستاذ أبو علي الشلوبين إلى جواز الفصل، وهو الصحيح المنصور».

(٢) ينظر قولهم في شرح التصريح ٣: ٣٨٤.

(٣) اتّفقوا على اسميّة «ما» وابتدائيّتها: قال ابن هشام في الأوضح ٣: ٢٥١: «فأمّا «ما» فأجمعوا على اسميّتها؛ لأنّ في «أحسن» ضميراً يعود عليها، وأجمعوا على أنّها مبتدأ؛ لأنّها مجرّدةٌ للإسناد إليها».

(٤) ينظر قول الكسائي في الارتشاف: ٢٠٦٥، وشرح التصريح ٣: ٣٦٦.

(٥) الكتاب ١: ٧٢، ٧٣: هذا باب ما يعمَلُ عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنَه، وذلك قولك: «ما أحسن عبدالله»: زعم الخليلُ أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجّب.

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١: ١٦٦.

(٧) انظر قوله الآخر في الارتشاف: ٢٠٦٥، وفيه نقل أبو حيّان للأخفش ثلاثةَ أقوال: والثالث هو قول الجمهور.

أفعله عظيمٌ[١]، ورُدَّ قولاه بأنَّ حذف الخبر إنّما يجب فيما التزم سادٌّ مسدَّه وليس فليس، بل لا يجوز لعدم القرينة[٢].

وقال الفرّاء وابن دُرستويه: «ما» استفهاميّةٌ ضمّنت معنى التعجّب، وما بعدها خبرها[٣]، ورُدَّ بأنَّ «ما» تلك لا يليه غالباً إلّا الاسم نحو: ﴿الْحَاقَّةُ* مَا الْحَاقَّةُ﴾[٤]، و﴿أَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[٥]، وهذه ملازمةٌ للفعل؛ فلا يصحّ تخريجها عليها إلّا على قول الكوفيّة باسميّة «أفعل» التعجّب، وهو مردود.

ورجّح قول سيبويه بأنَّ التعجّب يقع للجهل بالسبب فالتعبير عنه بنكرةٍ غير محضة لما فيها من الإبهام أنسب بالمقام[٦].

﴿**وما بعدَ الباءِ**﴾ مِن «أفعِلْ به» ﴿**فاعلٌ**﴾ لفعل الأمر ﴿**عند سيبويه[٧]**﴾ وجمهور البصريّة[٨]، ﴿**وهي**﴾: الباء ﴿**زائدةٌ**﴾ فيه.

قالوا: لفظ «أَفْعِلْ» في نحو: «أحسن بزيدٍ» أمرٌ ومعناه خبر أي أحسنَ زيدٌ، بمعنى: صار ذا حُسنٍ، عدل عنه إلى صيغة الأمر مبالغةً، كقولهم: «كُنْ ما شئتَ» مبالغةً في

---

(١) أي شيء أحسن زيداً عظيمٌ.

(٢) أي ليس سادٌّ مسدَّ الخبر فلا يحذف الخبر، بل لا يجوز حذف الخبر إلّا لقرينةٍ وهي هنا مفقودة.

(٣) ينظر قولهما في الارتشاف: ٢٠٦٥، وشرح التصريح ٣: ٣٦٨. ونسب ابن مالك في شرح التسهيل قولَهما إلى الكوفيّة؛ شرح التسهيل ٢: ٣٦٤.

(٤) الحاقّة: ١، ٢.

(٥) الواقعة: ٢٧.

(٦) نصّ عليه ابن مالك في شرح التسهيل؛ ينظر ٢: ٣٦٣، وقد بدأ ابن مالك كلامه بقوله: «والقول الأوّل قول البصريين وهو الصحيح».

(٧) لم أقف على قول سيبويه في الكتاب، ينظر الكتاب ٤: ٩٧.

(٨) ينظر المقتضب للمبرّد ٤: ١٨٣، والأصول لابن السرّاج ١: ١٠١، والإيضاح لأبي علي الفارسي: ١٣١، ١٣٢، وجمل الزجّاجي: ١٠٤، وشرح جمل ابن عصفور ١: ٥٨٨، وارتشاف الضرب: ٢٠٦٦.

«كان»، ولكونه بصورةِ الأمرِ قبح إسناده إلى الظاهر ظاهراً، فزيدت الباء عليه؛ ليكون في صورة المفعول بواسطة الحرف؛ رفعاً للقبح، ولذا التزموا زيادتَها هنا.

وضُعِّف بوجوه: استعمال «أفعل» للصيرورة قياساً مع أنّه سماعيّ، وإسناد أمر الحاضر إلى الظاهر، وزيادة الباء في فاعل غير «كفى»[1]، وجعل الأمر بمعنى الماضي؛ إذ المعهود عكسه، كما في نحو: «اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عَلَيه»، ونحو: «رحمه الله» للدعاء.

﴿و﴾ ما بعد الباء في نحو: «أَحْسِنْ بزيدٍ» ﴿مفعولٌ﴾ به ﴿عندَ الأخفشِ[2]﴾ وقومٍ من البلدين[3]، ﴿وهي﴾ أي الباءُ إمّا ﴿للتعدية﴾، فهمزة «أفعل» للصيرورة أي صيّره ذا حسنٍ، ﴿أو زائدةٌ﴾ فالهمزة للتعدية، فالإحسان بمعنى التحسين أي اجعله حَسَناً[4]؛ ففاعل الأمر ضميرٌ فيه للمخاطب الحقيقي أي كلّ مَن يصلح للخطاب أي صِفْهُ بالحسن يا صالحاً للخطاب، ففيه إشعارٌ بأنّ زيداً له مِن الحسنِ كلُّ ما يُمكنُ أن يَصفَ به أحدٌ أحداً.

والتزام إفراد الضمير لأنّه جارٍ مجرى المثل وهو لا يتبدّل؛ قاله الزمخشري[5] وأكثر الحذّاق[6].

وقال ابن كيسان: الضمير لمصدر الفعل خوطب اتّساعاً أي أحسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ،

---

(١) يعني في نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللهِ شَهِيداً﴾.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢: ٢٦١.

(٣) أي من البصريين والكوفيين، كالفرّاء والزجّاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف، ينظر الآراء في شرح التصريح ٣: ٣٧٢، والجنى الداني: ٤٧، وشرح الرضي ٤: ٢٣٥.

(٤) في نسخة «ب»: جعل حسناً.

(٥) المفصّل في صنعة الإعراب: ٢٧٦.

(٦) ينظر الهامش السابق المذكور فيه قول علماء البلدين.

أي دُمْ به والزَمْه. قال: ولذا التزم إفراده[١]. قال الشيخ ﷺ: وفيه تكلّف وسماجة[٢].

فريدة: مختار المصنّف من فعليّة «أَفْعَلَ» و«أَفْعِلْ» في التعجّب هو الحقّ، وهو في الثاني قول الكلّ سوى ابنِ الأنباري، قال: هو اسم[٣]، ولا وجه له، وفي الأوّل قول البصريّة والكسائي[٤]؛ للزوم نون الوقاية له مع الياء نحو: «ما أفقرني إلى ربّي». وقال غير الكسائي من الكوفيّة: إنّه اسم؛ لقولهم «ما أُحَيسِنَه» و«ما أُمَيْلِحَهُ»: إذ التصغير من خواصّ الاسم[٥]، وأُجيب بأنّه شاذٌّ، حتّى قال الجوهري: لم يُسمع تصغير «أفعل» التعجّب إلّا «أحسن» و«أملح»[٦]، وإنّما قاسه النُّحاة حملاً له على أفعل التفضيل، وفيه مع ذلك وجوه؛ فقيل: مرجع التصغير إلى المتعجّب منه أي هو مُلَيحٌ وحُسَينٌ من باب الشفقة كـ«بنيّ»، ويؤيّده قول بعضهم: لا يقال: «ما أُحَيْسِنَهُ» ولا «ما أُمَيْلِحَهُ» إلّا لمن صغر سنُّه، وقيل: إلى المصدر، أُقيم الفعل مُقامه في ذلك لدلالته عليه، وقيل: إلى «ما»؛ لوقوعها على سبب خفيّ، فيناسبه التصغير، لكن لمّا امتنع تصغير «ما» جعلوه في الفعل الذي يليه، وقلت ملغّزاً فيه:

قَدْ زَادَ فِي العَجَبِ ... مَا أَغْرَبَتْهُ العَرَبُ
مِنْ أَجْلِ تَصْغِيرِهِمُ ... فِعْلاً أَيَا ذَا الأَدَب

---

(١) ينظر قول ابن كيسان في الارتشاف: ٢٠٦٧، والرضي في شرح الكافية أسنده إلى الزجّاج؛ شرح الكافية ٤: ٢٣٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٣٥، قال: «وفيه تكلّف وسماجة من حيث المعنى».

(٣) ينظر قول ابن الأنباري في الارتشاف: ٢٠٦٦، وشرح التصريح ٣: ٣٧١.

(٤) يعني يقول البصريّة والكسائي بفعليّة «أَفْعَلَ» والكوفيّة باسميّته.

(٥) ينظر اختلاف البصري والكوفي في هذه المسألة في: الإنصاف ١: ١٢٦، مسألة ١٥، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٣٠، ارتشاف الضرب: ٢٠٦٥، وشرح التسهيل ٢: ٣٦٤.

(٦) قال الجوهري في الصحاح ١: ٤٠٧: «ويقولون: ما أُميلح زيداً، ولم يصغّروا من الفعل غيرَه وغير قولهم: ما أحيسنه، قال الشاعر:

يا ما أُميلح غزلانا عطون لنا ... من هؤلياء بين الضالّ والسمر

فصلٌ: أفعالُ القلوبِ: أفعالٌ تدخلُ على الاسميّةِ لبيانِ ما نَشَأَتْ عنهُ مِن ظنٍّ أو يقينٍ، وتنصبُ المبتدأَ والخبرَ مفعولَيْنِ، ولا يجوزُ حذفُ أحدِهما وحدَهُ.

وهي: «وَجَدَ» و«ألفَىٰ» لتيقُّنِ الخبرِ، نحو: (إنّهم ألفَوْا آباءَهُم ضالّين)(١)، و«جَعَل» و«زَعَمَ» لظنّه نحو: (زَعَمَ الذينَ كَفَرُوا أن لَنْ يُبْعَثُوا)(٢)، و«عَلِمَ» و«رَأى» للأمرينِ؛ والغالبُ اليقينُ نحو: (إنَّهُمْ يَرونَهُ بعيداً ونَرَاهُ قريباً)(٣). و«ظَنَّ» و«خَالَ» و«حَسِبَ» لهما، والغالبُ فيها الظنُّ، نحوُ: حسبتُ زيداً قائماً.

وإذا توسّطَتْ بين المبتدأِ والخبرِ أو تأَخَّرَتْ جَازَ إبطالُ عَمَلِها لفظاً ومحلّاً، ويُسمَّىٰ إلغاءاً نحو: «زيدٌ علمتُ قائمٌ»، و«زيدٌ قائمٌ علمتُ»، وإذا دخلَتْ على الاستفهامِ أو النفيِ أو اللّامِ أو القسمِ وَجَبَ إبطالُ عملِها لفظاً فَقَطْ، ويُسَمَّى التعليقَ نحوُ: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى)(٤)، و«عَلِمتُ لَزيدٌ قائمٌ».

﴿فصلٌ:﴾

﴿أفعالُ القُلوبِ﴾، سمّيت بذلك لقيام معانيها بالقلب، وهي **﴿أفعالٌ تَدْخُلُ على﴾** الجملة **﴿الاسميّةِ لبيانِ ما نَشَأَتْ﴾** وصدَرَتْ تلك الجملةُ **﴿عَنْهُ مِن ظَنٍّ﴾**

---

(١) الصافات: ٦٩.

(٢) التغابن: ٧.

(٣) المعارج: ٦ ـ ٧.

(٤) الكهف: ١٢.

أي اعتقادٍ راجحٍ ﴿أو يقينٍ﴾ أي تصديقٍ جازمٍ، ولذا سمّيت «أفعال الشكّ واليقين» أيضاً، فالمراد بالشكّ خلاف اليقين، لاما تساوي الطرفين، كما في عرف الفنون العقليّة.

﴿و﴾ هي نواسخُ، ﴿تنصبُ المبتدأَ والخبرَ﴾ حال كونهما ﴿مفعولين﴾ لها، فالمبتدأ مفعولٌ أوّلُ، والخبر مفعولٌ ثانٍ، هذا هو المشهور. وقال السهيلي: هما مفعولان ابتداءاً[1]، فلا نسخَ، كمفعولَي «أعطيت»، بدليل «ظننت زيداً بكراً»؛ إذ لا يصحّ «زيدٌ بكرٌ» إلّا على التشبيه، وهو غير مراد؛ إذ المعنى: ظَنَنْتُهُ إيّاه، لا شبيهاً به.

وقال الفرّاء: نصب الثاني على التشبيه بالحال، بدليل وقوعه ظرفاً وجملةً[2]، والحقّ هو الأوّل، والتحقيق موكول إلى الشرح[3].

﴿ولا يجوز﴾ في المفعولين ﴿حذفُ أحدِهما وحدَهُ﴾ اقتصاراً بالآخر إجماعاً؛ لامتناعه قبل النسخ، فكذا بعده، واختصاراً[4] أيضاً عند قوم منهم ابن الحاجب وابن عصفور[5]، وهو ظاهر المصنّف، وأجازه الجمهور كقوله[6] تعالى: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً﴾[7]. وجاز حذفهما معاً اختصاراً بالاتّفاق نحو:

---

(١) قاله أبو حيّان في الارتشاف: ٢٠٩٧، والشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ٢: ١٥٢، والذي في نتائج الفكر للسهيلي خلاف ذلك. قال: إنّ «علمت» عَمِلَت في المبتدأ والخبر؛ لأنّها اقتضتهما معاً، ومثلها «ظننت»؛ نتائج الفكر: ٣٣٩ـ ٣٤١.

(٢) ينظر رأي الفرّاء في الارتشاف: ٢٠٩٧، وشرح التصريح ٢: ١٥٣، والمساعد ١: ٣٥٢.

(٣) ينظر الحدائق النديّة ٢: ٣٦٧، ٣٦٨.

(٤) الحذف لغير دليل يسمّى اقتصاراً والحذف لدليل يسمّى اختصاراً.

(٥) يعني ابن الحاجب وابن عصفور أجازا الحذف الاختصاري، قال ابن الحاجب في الكافية (المطبوعة مع شرح الرضي) ٤: ١٥٤: «ومن خصائصها: أنّه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر». وينظر رأي ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣١١، المقرّب ١: ١١٦.

(٦) في نسخة «ب»: لقوله.

(٧) ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ آل عمران: ١٨٠.

﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[١] أي تزعمونهم شركاءَ.

وأمّا حذفهما اقتصاراً بأصل الفعل ففيه أقوال؛ أجازه الأكثر مطلقاً، ومنعه الأخفش كذلك، والأعلمُ[٢] في أفعال العلم دون الظنّ، وبعضهم قياساً مطلقاً وسماعاً في غير «ظَنَّ» و«خَالَ» و«حَسِبَ»[٣].

﴿وهي﴾ كثيرة، منها: ﴿«وَجَدَ»﴾ وجداناً؛ اتّفاقاً[٤] ﴿و«أَلْفَىٰ»﴾ عند الكوفيّة وابن مالك[٥] لقوله:

١٠٢ ـ قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ المُغِيثَ إذا [مَا الرَّوْعُ عَمَّ فلا يُلوىٰ على أحدِ][٦]

وأنكره البصريّة وابن عصفور؛ جعلوا ثانيَ منصوبيهِ حالاً، وأوّلوا البيت بزيادة «أل»[٧]، وهو تعسّف.

وهما ﴿لتيقُّنِ﴾ ثبوت ﴿الخبر﴾ للمبتدأ، ﴿نحو﴾: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾[٨] و ﴿(إِنَّهُمْ

---

(١) ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ القصص: ٦٢ و ....

(٢) يوسف بن سليمان الشنتمري المتوفّى سنة ٤٧٦هـ، عالم أندلسي برع بالأدب واللغة، له تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه، وشرح ديوان طرفة، وزهير وعلقمة الفحل.
ينظر رأيه في شرح جمل ابن عصفور ١: ٣١١.

(٣) ينظر تفصيل الأقوال في الارتشاف: ٢٠٩٧، وشرح التصريح ٢: ١٩٧، ١٩٨، والحدائق النديّة ٢: ٣٦٩.

(٤) أجمعوا على ثبوت «وجد» من أفعال القلوب، واختلفوا في مصدره؛ فقال الأخفش: مصدره «وجدان» وقال السيرافي: مصدره «وجود»؛ شرح التسهيل ٢: ١٠.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٢: ١٠.

(٦) البيت من البسيط لم يعلم قائله، ورد مستشهداً به في شرح التسهيل ٢: ١٠، شرح الكافية الشافية ١: ٢٤٣، خزانة الأدب ١١: ٣٥٧، الدرر اللوامع ٢: ٢٤٥، والحدائق النديّة ٢: ٣٧١.

(٧) ينظر قول البصريّة وابن عصفور في همع الهوامع ١: ٥٤١.

(٨) ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ البقرة: ١١٠.

أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ)[١]﴾ أي وَجَدُوهم.

﴿و«جَعَلَ» و«زَعَمَ»﴾ - بفتح عينهما - جَعْلاً كـ«ضَرَبَ»، وزَعْماً مثلّثة الزاي[٢] ﴿لظنّه نحو﴾: ﴿جَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثاً﴾[٣]، و﴿(زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)[٤]﴾، و«جعل» هذه بمعنى «اعتقد»، قيل: ومثله «زعم»، وقال السيرافيّ: الزعم قول اقترن به اعتقاد صحّ أم لا[٥]، وابنُ دريد: الأكثرُ استعماله في العقائد الباطلة[٦].

﴿و«عَلِمَ» و«رَأَى» للأمرين﴾: اليقين والظنّ، ﴿والغالبُ﴾ فيهما ﴿اليقينُ نحو﴾: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[٧] لليقين، و﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[٨] للظنّ، و﴿(إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَرَاهُ قَرِيباً)[٩]﴾ لليقين.

---

(١) الصافّات: ٦٩.

(٢) «جعلاً» مصدر «جَعَلَ» في عبارة المصنّف، و«زعماً» مصدر «زعم» فيها.

(٣) ﴿وَجَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثاً أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ الزخرف: ١٩.

(٤) ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ التغابن: ٧.

(٥) ينظر قول السيرافي في همع الهوامع ١: ٥٣٩.

(٦) محمّد بن الحسن أبوبكر الأزدي اللغوي، روى عنه أبو سعيد السيرافي، المرزباني، وأبو الفرج الإصبهاني، صنّف: الجمهرة في اللغة، والأمالي، اشتقاق أسماء القبائل، غريب القرآن، ولم يتمّ، وغيرها. مات سنة ٢٢٣هـ؛ بغية الوعاة ١: ٧٦ - ٨١. ينظر قوله في الجمهرة ٢: ٨١٦.

(٧) ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾ محمّد ﷺ: ١٩.

(٨) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ...﴾ الممتحنة: ١٠.

(٩) المعارج: ٦ - ٧.

﴿و«ظَنَّ»، و«خَالَ» و«حَسِبَ»﴾ حسباناً ﴿لهما﴾ أيضاً، ﴿والغالبُ فيها الظنّ نحو: «حسبتُ زيداً قائماً»﴾، وقد ترد لليقين نحو: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلاَقُوا رَبِّهِمْ﴾[1]، وقوله:

١٠٣ـ حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خيرَ تجارةٍ [رَبَاحاً إذا مَا المرءُ أصْبَحَ ثاقِلاً][2]

ثمّ قد يقال: «وَجَدَ عليه وجداً» أي حزنَ، أو «مَوْجِدَةً» أي حَقَدَ[3]، فيتعدّىٰ لواحدٍ بـ«على»[4].

و«علمه» أي عرفه.

و«رآه» أي اعتقده، من الرأي بمعنى المذهب.

و«ظنّه» أي اتّهمه نحو: «سُرِقَ مالُه فظَنَّ زيداً»؛ فيتعدّىٰ لواحد بنفسها، والمشهور إلحاقُ «رأى» الحُلميّة ومصدرُها «الرؤيا» بـ«رأى» العلميّة في التعدّي لاثنين، بجامع الإدراك الباطني، وقيل: الأحسن إلحاقها بالظنّيّة؛ لأنّ ما يُرَىٰ في المنام بالظنّ أشبه منه بالعلم[5]، ولعلّهم نظروا إلى أنّ العلميّة أغلبُ فهو بالإلحاق بها أحقّ.

مسألة: ﴿وإذا توسّطَتْ﴾ أفعالُ القلوب ﴿بينَ المبتدأِ والخبرِ أو تأخَّرَتْ﴾ عنهما ﴿جازَ إبطالُ عملِهَا لفظاً ومحلّاً﴾؛ لضعفها عن العمل في كلام مستقلّ؛ لتأخّرها أو توسّطها، وإن جاز إعمالها نظراً إلى فعليّتها وقوّتها في أنفسها للاصالة في

---

(١) ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ البقرة: ٤٦.

(٢) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه: ١١٩ ونقل فيه: رأيت التقىٰ والحمدَ، وورد في شرح شواهد العيني ٢: ٣٨٤، الدرر اللوامع ١: ١٣٢، شرح التصريح ٢: ١٦٢، شرح ابن عقيل ١: ٤٢٢، شرح التسهيل ٢: ١٢، أوضح المسالك ٢: ٤٤، همع الهوامع ١: ٥٤٢، والحدائق النديّة ٢: ٣٧٦.

(٣) القاموس المحيط: «وجد».

(٤) فلا يتعدّيانِ بنفسهما.

(٥) نَسَبَهُ في الحدائق النديّة ٢: ٣٧٨ إلى بعض المتأخّرين.

العمل، ﴿**ويُسمَّىٰ**﴾ هذا الإبطالُ ﴿**إلغاءً نحو: «زيدٌ عَلِمْتُ قائمٌ»، و«زيدٌ قائمٌ عَلِمْتُ»**﴾، وإلغاء المتأخّر أقوى من إعماله؛ لأنّه أضعف، والمتوسّط بالعكس عند بعض[١]، وقيل: هما فيه سيّان[٢].

وقد تُلغَى متقدّمةً على معمولَيها؛ لتأخّرها عن جزء من الكلام كقوله:

١٠٤ ـ [كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي] إنّـي وجـدت مِـلاَكُ الشّيمةِ الأدبُ[٣]

لكنّه ضعيفٌ، فإن لم يتقدّمها شيءٌ امتنعَ إلغاؤُها مع تقدّمها عليهما.

﴿**وإذا دَخَلتْ**﴾ هذه الأفعالُ ﴿**على الاستفهامِ**﴾ بحرفٍ أو اسمٍ ﴿**أو**﴾ على ﴿**النفي أو اللّام**﴾ الابتدائيّة ﴿**أو القسم**﴾ لفظاً أو تقديراً ﴿**وَجَبَ إبطالُ عملِهَا لفظاً فقط**﴾ لا محلاً؛ لأنّ اعتراضَ ما له الصدرُ إنّما يمنعُ من عمل ما قبله فيما بعده لفظاً، ﴿**ويُسمَّى**﴾ هذه الإبطالُ ﴿**التعليقَ**﴾؛ أخذاً من قولهم: «امرأةٌ معلَّقةٌ» أي مفقودة الزوج؛ فهي كالشيء المعلّق لا مع زوجٍ تنتفع به ولا بلا زوجٍ لتتزوّجَ بمن شاءت، بل ذات بعل باعتبار، وليس بها[٤] باعتبار، وكذا الفعلُ المعلَّقُ، عاملٌ معنًى ومحلاً غير عامل لفظاً ﴿**نحو: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصىٰ)[٥]**﴾، و«عَلِمْتُ هل أو ما زيدٌ قائمٌ أو لا زيدٌ في الدار ولا بكرٌ»، ﴿**و«عَلِمتُ لَزيدٌ قائمٌ»**﴾، والتعليق بالقسم لفظاً نحو: «علمت والله لَتَقُومَنَّ»، وتقديراً كقوله:

---

(١) كابن هشام في أوضح المسالك ٢: ٦٠.

(٢) قاله أبو حيّان في الارتشاف: ٢١٠٩.

(٣) البيت من البسيط لبعض بني فزارة، ورد في شرح الرضي ٤: ١٥٦، ٣٦١، خزانة الأدب ٩: ١٤١، ١٠: ٣٥٩، والمقرّب ١: ١١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١٤، وأوضح المسالك ٢: ٦٥، وشرح التصريح ٢: ١٩٠.

(٤) أي ليس بذات بعلٍ باعتبار.

(٥) ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾ الكهف: ١٢.

١٠٥ ـ ولَقَد عَلِمْتُ لَتَأْتِينَّ مَنِيَّتِي [إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا][١]

أي والله لتأتينّ.

والإلغاء والتعليق من خواصّ هذه الأفعال.

وإذا نقل «علم» و«رأى» إلى باب الإفعال تَعَدَّيا لثلاثة، قال الله تعالى: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[٢]، ويجوز حذف أوّلها اختصاراً[٣] كـ«أعلمت كبشَكَ سميناً».

وللثاني والثالث ما لمفعولي الباب من الإلغاء والتعليق وحذف أحدهما اختصاراً لا اقتصاراً.

---

(١) البيت من الكامل منسوب للبيد، وهذه رواية النحويين، لكنّ الذي في ديوانه: ١٧١ مختلف مع ما هنا في الصدر وصدره المذكور هناك:

صادفْنَ مِنها غِرَّةً فأصبنها إنَّ المنايا لا تطيش سهامها

ولذا قال ابن هشام في تخليص الشواهد: ٤٥٣: هذا البيت نسب للبيد ولم أجده في ديوانه.

ورد في الكتاب ٣: ١١٠، شرح شواهد العيني ٢: ٤٠٥، خزانة الأدب ٩: ١٦٠، الدرر اللوامع ١: ١٣٧، شرح التسهيل ٢: ٢٠، أوضح المسالك ٢: ٦١، شرح التصريح ٢: ١٧٩، همع الهوامع ١: ٥٥٦، شرح شذور الذهب: ٣٦٥، مغني اللبيب ٢: ٥٢٤، ٥٣٢، والحدائق النديّة ٢: ٣٨٣.

(٢) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ البقرة: ١٦٧.

(٣) في نسخة «ب» بدل «اختصاراً»: اقتصاراً.

خاتمةٌ:

إذا تَـنَازَعَ عـاملانِ ظـاهراً بَـعدَهما فَـلَكَ إعـمالُ أَيِّـهما شـئتَ، إلّا أنّ البصريّينَ يختارونَ الثـانِيَ؛ لِـقُرْبِهِ، وعـدمِ اسـتلزامِ إعـمالِهِ الفـصلَ بالأجنبيِّ، والعطفَ عَلَى الجملةِ قبلَ تمامِها، والكوفيّينَ الأوّلَ؛ لسـبقِهِ وعدمِ استلزامِهِ الإضمارَ قبلَ الذكرِ. وأيَّهما أعملتَ أضمرتَ الفاعلَ في المُهْمَلِ موافقاً للظاهرِ.

أمّا المفعولُ فالمهملُ إن كَانَ الأوّلَ حُذِفَ أو الثانيَ أُضْمِرَ إلّا أن يمتنعَ، وليسَ منه نحو: «حَسِبَني وحسبتهما منطلقينِ الزيدَانِ منطلقاً»؛ كـما قالَه بعضُ المحقّقينَ.

﴿خاتمةٌ﴾ لحديقة الأفعال في التـنازع، ذكـره هـنا لأنّـها الأصـل فـي العـمل، لا لاختصاصه بها[1]، ولذا قال: ﴿إذا تَنَازَعَ عاملانِ﴾ ليعمّ الفعل وشبهه، وحقيقة التنازع أن يطلبَ عاملانِ فصاعداً اسماً ﴿ظاهراً بـعدَهما﴾؛ سـواء كـانا فـعلينِ مـتصرّفينِ أو اسمينِ مشبّهينِ بالفعل عملاً، أو مختلفينِ رافعينِ، أم ناصبينِ أم مختلفينِ.

وإنّما خصّوه بغير الحرف لأنّ المقصود بالبحث هو تنازعٌ تـنازَعَ فـيه النُّحاة فـي تعيين المختار، وطريق رفع النزاع من حـذف أو تشـريك أو إضـمار، ولمّـا لم يكـن تنازعهم هذا جارياً في تنازع الحرف ـ لامـتناع الإضـمار فـيه ـ لم يـتعرّضوا له، وإلّا

---

(١) أي ذكر بحث التنازع هنا لأنّ الأفعَالَ الأصلُ في العملِ، لا لاختصاص التـنازع بـالأفعال، لأنّ التـنازع لا يختصّ بالأفعال.

فقد يتنازع حرفان أو حرفٌ وغيرُه، فيعمل الثاني في الأوّل[١]، والحرف في الثاني اتّفاقاً نحو: «ليت أنّ زيداً فاضلٌ» و«علمت أنّ بكراً عاقلٌ»، إلّا أنّه لقلّته وعدم تعرّض الأكثر له خفي على كثير من الناس، وانتظم في سلك الغريب حتّى ألغز فيه من قال:

حَـرْفَانِ قَـدْ تَـنَازَعَا فِـي عَـمَلٍ ... وَاسْـمَانِ لِـلْحَرْفَيْنِ مَـطْلُوبَانِ

وَفِـيهِمَا أَيْـضاً فَـصِيحاً قَـدْ يُـرَى ... فِـعْلٌ وَحَـرْفٌ يَـتَنَازَعَانِ

وفي الأوضح: ولا يقع تنازع بين حرفين ولا حرفٍ وغيرِه، ولا جامدَين ولا جامدٍ وغيرِه[٢]، وكأنّه أراد ما قلناه.

والتقييد بالظاهر ليس للاحتراز، بل بيان للواقع؛ إذ لا يتصوّر التنازع في المضمر؛ لصحّة الإضمار في كلٍّ من العاملين كـ«ضربتُ وأكرمتُ» و«ضَرَبَهُ وأَكْرَمَهُ».

واشترط المحقّقونَ كونَ الاسم المعمول غيرَ محصورٍ بـ«إلّا»؛ إذ لو صحّ التنازع فيه لوجب أن يقال في «ما قامَ وقعدَ إلّا الزيدان» مثلاً: «ما قام وقعدا» على إعمال الأوّل، أو «ما قاما وقعد» على إعمال الثاني، ولم يتكلّم بهما قطّ، ولعلّ المصنّف اكتفى عن هذا الشرط باعتبار البَعديّة؛ إذ المتبادر منها عدم الفصل.

وقوله: «بعدهما» صفةٌ لقوله: «ظاهراً»: فلا تنازعَ في متقدّم كـ«زيداً ضربتُ وأكرمت»، ولا في متوسّط كـ«ضربت زيداً وأكرمتُ»، بل العمل فيهما للأوّل.

ولابدّ في المتنازعين من تغايرهما كما هو المتبادر، فإن كان الثاني عينَ الأوّل لم يعمل؛ لأنّه أُتِيَ به لمجرّد التأكيد لا للإسناد، ولذا قيل:

١٠٦ ـ [فأينَ إلى أينَ النجاةُ ببغلتي] ... أتاكِ أتاكِ اللاحِقُونَ [احبس احبس][٣]

---

(١) مراده من إعمال الثاني في الأوّل: إعمال الحرف الثاني أو العامل الثاني في المعمول الأوّل. ويعمل الحرف في الثاني أي في العامل الثاني كما في المثال.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢: ١٩٢.

(٣) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله، ورد في شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٦٦، أوضح المسالك ٢: ١٩٤، شرح قطر الندى: ٢٨٩، ٣: ١٢٥، ١٧٣، همع الهوامع ٣: ١٢٥، ١٧٣، وشرح التصريح ٢: ٤٣٠.

ولو كان من التنازع لقيل: «أتاك أتوك» أو بالعكس، ومن طلبهما للمعمول معنًى، فلا تنازعَ في نحو قوله:

١٠٧ـ عَدَيْنَا فِي غَدٍ مَا شِئْتِ إِنَّا نُحِبُّ ولو مَطَلْتِ الواعِدِينَا[1]

فـ«الواعدينا» مفعول «نُحِبُّ» لا «مطلت»؛ إذ الممطولُ هو الموعود لا الواعد، فطالبه معنًى هو الأوّل دون الثاني.

فإذا تنازعا بشروطه ﴿**فَلَكَ إعمالُ أيِّهما شئتَ**﴾ اتّفاقاً، ﴿**إلّا أنّ**﴾ المختار مختلفٌ فيه؛ فإنّ ﴿**البصريّينَ يختارونَ**﴾ إعمالَ ﴿**الثاني**[2]؛ **لقُربه**﴾ من المعمول، ﴿**وعدمِ استلزامِ إعمالِه الفصلَ بالأجنبيّ**﴾ بين العامل ومعموله، كما يلزم من إعمال الأوّل فصله عن معموله بالثاني، ولعدم استلزام إعمالِ الثاني في نحو: «قَامَ وقعدَ زيدٌ» ﴿**العطفَ على الجملةِ قبلَ تمامِها**﴾، كما في إعمال الأوّل؛ إذ لو أعملتَه لكنت عطفتَ الثانيَ ـ وهو «قام» ـ بضمير المعمول[3] على الأوّل، وهو غير تامّ بعد؛ لعدم مجيء فاعله؛ لأنّه إنّما يذكر بعد العطف.

﴿**والكوفيّينَ**﴾ يختارونَ إعمالَ ﴿**الأوّلِ: لسبقِهِ**﴾ ذكراً، ﴿**وعدمِ استلزامِهِ الإضمارَ قبلَ الذكر**﴾؛ إذ لو أعملت الأوّلَ كان رتبةُ المعمولِ قبلَ الثاني؛ لأنّ حقّ المعمول أن يليَ عاملَه؛ فلا يلزم بإضماره في الثاني إلّا الإضمار قبل ذكر المرجع لفظاً فقط وهو جائز. بخلاف ما لو أعملت الثانيَ وأضمرت للأوّل؛ إذ يلزم حينئذٍ الإضمارُ قبلَ الذكر لفظاً ورتبةً معاً، وهو ممتنع في غير هذا الباب إلّا ما استثني.

---

(١) البيت من الوافر، لم يعلم قائله، ورد في الحدائق النديّة ٢: ٣٩٢، ومعجم شواهد العربيّة: ٢: ٥٠٢.

(٢) ينظر اختلاف البصريين والكوفيين في شرح التسهيل ٢: ٩٤، وشرح الرضي على الكافية ١: ٢٠٤، وأوضح المسالك ٢: ١٩٨، وارتشاف الضرب: ٢١٤٢، وغيرها.

(٣) الثاني في كلام المصنّف: قَعَدَ، وهو قام بضمير المعمول أي فاعله ضميرٌ يرجع إلى معمول «قام» الأوّل، وهو زيد.

وفي الارتشاف: نقلُ سيبويه[١] يدلّ على أنّ إعمالَ الثاني هو الكثير في كلام العرب وإعمال الأوّل قليل. قال ابن مالك: ومع قلّته لا يكاد يُوجَدُ إلّا في الشعر بخلاف إعمال الثاني؛ لكثرته في النثر والنظم والقرآن[٢].

﴿**وأيَّهما أعملتَ**﴾؛ الأوّلَ أو الثانيَ ﴿**أَضْمَرْتَ الفاعلَ في**﴾ الآخر ﴿**المُـهْمِلِ**﴾ عن العمل في الظاهر؛ فتعمل الأوّل وتضمر للثاني أو تعكس حال كون الفاعل المضمر ﴿**موافقاً للظاهر**﴾ في تذكيره وإفراده أو فروعهما؛ لوجوب موافقة الضمير لمرجعه فيها، تقول مع إعمال الأوّل: «قام وقعدا أخواك»، أو «وقعدوا غلمانُكَ»، ومع إعمال الثاني: «قاما وقعد أخواك»، و«قاموا وقعد الناس».

هذا إذا تَنازَعَا الفاعلَ؛ ﴿**أمّا المفعولُ**﴾ ففيه الحذف أو الإضمار؛ ﴿**فـالمُهمَلُ إنْ كَانَ**﴾ هو العاملَ ﴿**الأوّلَ**﴾ كما هو مختار البصريّة ﴿**حُذِفَ**﴾ مفعولُه ولا يضمر؛ حَذَراً عن الإضمار قبل الذكر في المفعول مع إمكان التخلّص عنه بالحذف، وإنّما ارتكبوه في الفاعل اضطراراً حيث لم يجز حذفه؛ لأنّه عمدةٌ، فتعيّن إضماره.

﴿**أو**﴾ كان المهمل هو ﴿**الثاني**﴾ وحينئذٍ ﴿**أُضمرَ**﴾ مفعولُه، ولا محذورَ؛ لعودِ الضميرِ على متقدّمٍ رتبةً متأخّرٍ لفظاً؛ إذ المرجع معمول الأوّل، فحقُّهُ أن يليَهُ، ﴿**إلّا أن يمتنعَ**﴾ إضمارُهُ ﴿**لمانع**﴾، فيجب إظهارُه، وذلك إذا كان الضمير في العامل المهمل خبراً معنًى عن اسمٍ مخالفٍ في أحد الأُمور الخمسة لمرجع الضمير[٣]، وهو الظاهر المتنازَعُ فيه؛ لأنّ الضمير حينئذٍ يجب موافقته لكلٍّ من المرجع والمخبَرِ عنه، وهو ممتنع؛ لامتناع موافقة ضمير واحد لمخالفين[٤] فيما اختلفا به، كما في نحو: «حَسِبَنِي

---

(١) انظر الكتاب ١: ٧٧ـ ٧٩.

(٢) إلى هنا كلام أبي حيّان في الارتشاف: ٢١٤٥، وينظر كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٩٦، ٩٧.

(٣) الأمور الخمسة هي التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وقول الشارح ﷺ: «لمرجع الضمير» متعلّق بـ«مخالف».

(٤) في نسخة «ب»: لمتخالفين.

وحَسِبْتُهُما منطلقين الزيدان منطلقاً»؛ فإنَّ المفعولَ الثانيَ للثاني هو «منطلقين» وللأوّل «منطلقاً»، ويمتنع إضماره؛ لأنّه خبر عن المفعول الأوّل وهو ضميرُ المتكلّم، فإن أضمرته مفرداً خالف مرجَعَه، وهو «منطلقين»، وإن ثَنَّيْتَه خالف المخبَرَ عنه وهو المفعول الأوّل، فوجب الإظهار على وفقه، ولا يعتبر حينئذٍ موافقته للظاهر المتنازَعُ فيه؛ لأنّه غير مفسّر له؛ إذ الظاهر لا يحتاج إلى مفسّر ومرجع؛ هذا ما هو المشهور، وأشار إلى مختاره بقوله: ﴿**ولَيسَ منه**﴾ أي من باب التنازع ﴿**نحوُ: «حَسِبَني وحَسِبْتُهُمَا منطلقَينِ الزّيدانِ منطلقاً»؛ كما قاله بعضُ المحقّقين**﴾، قال ابن هشام في الأوضح: الذي يظهرُ لِي فسادُ دعوى التنازعِ في «منطلقين»؛ لأنّ «حسبني» لا يطلبه، لأنّه مثنًّى والمفعولُ الأوّل مفردٌ[1] يجب توافق المفعولين في الأُمور الخمسة في باب «حسب» والذي عليه المحقّقون تحقّق التنازع فيه؛ إذ العاملان طالبان للمنطلق معنًى يطلبه الأوّل ليجعله مفعولاً ثانياً لنفسه، فيبقى على إفراده، والثاني أيضاً ليجعلَهُ مثنًّى ومفعولاً ثانياً لنفسه: فيصحّ تنازعهما فيه مختلفين في اقتضاء إفراده وتثنيته، كما يصحّ تنازع عاملين مختلفين في اقتضاء الفاعليّة والمفعوليّة في نحو: «نصرني ونصرت زيداً».

وبالجملة يجبُ كونُ كلٍّ منهما طالباً للظاهر قبلَ أن يأخذَه الآخرُ ويعملَ فيه؛ فلا يقدحُ امتناع طلبه إيّاه بعد إعمال صاحبه فيه وجعل لفظه على وفق مقتضاه من إفراد أو تذكير أو رفع أو أضدادها بناءاً على اختلاف مقتضاهما، ولذا قيل: إنّما التنازع في قلب المتكلّم أمّا بعد التركيب والتلفّظ فلا نِزاعَ.

---

(١) إلى هنا كلام ابن هشام في أوضح المسالك ٢: ٢٠٥. لكنّه مَثَّل بـ«أظنّ ويَظُنّاني أخاً الزيدينِ أخوين». وقال الأزهري في التصريح بعد أن نقل كلام ابن هشام وشرحه: وجوابه: أنّ المتنازع فيه مطلق الأخوّة، من غير نظرٍ إلى كونه مفرداً أو مثنًّى، قاله صاحب المتوسّط بمعناه، وفيه نظرٌ لأنّ التنازع لا يكون في مبهم».

الحديقةُ الرابعةُ: في الجملِ وما يَتْبَعُها.

الجملةُ قولٌ تَضَمَّنَ كَلِمَتين بإسنادٍ، وهي أعمُّ من الكلامِ عندَ الأكثرِ؛ فإنْ بُدِئَتْ باسمٍ فاسميّةٌ نحوُ: «زيدٌ قامَ»، و(أَنْ تَصُومُوا خيرٌ لكم)(١)، و«إنّ زيداً قائمٌ»؛ إذ لا عبرةَ بالحرفِ. أو بفعلٍ ففعليّةٌ كـ«قامَ زيدٌ»، و«هل قامَ زيدٌ»، و«هلّا زيداً ضربتَهُ»، و«يا عبدَاللهِ»، و(إن أحدٌ من المُشْرِكِينَ استَجَارَكَ)(٢)؛ لأنَّ المقدَّرَ كالمذكورِ.

ثمّ إن وقَعَتْ خبراً فصغرًى، وإن كانَ خبرُ المبتدأِ فيها جملةً فكبرًى، نحو: زيدٌ قامَ أبوُه؛ فـ«قامَ أبوه» صغرًى، والجميع كبرًى، وقد تكونُ صغرًى وكبرًى باعتبارين كما في: «زيدٌ أبوُهُ غلامُهُ منطلقٌ»، وقد لا تكونُ صغرًى ولا كبرًى كـ«قامَ زيدٌ».

﴿الحديقةُ الرَّابعةُ: فِي الجُمَلِ﴾ وأقسامِها وأحكامِها ﴿وما يتبَعُها﴾ مِن ظرفٍ وشبهِهِ.

﴿الجملة قولٌ﴾ أي مقولٌ؛ مفرداً كان أم مركّباً، إسناديّاً أم غيرَه، فهو كالجنس، وخرج المفرد بقوله: ﴿تَضَمَّنَ كَلمتينِ﴾ حقيقةً أو حكماً، أي كان كلٌّ منهما في ضمنه؛ إذ التثنية اختصار المتعاطفين؛ فكأنّه قال: تَضَمَّنَ كلمةً وكلمةً، فالمتضمِّن ـ بالكسر ـ المجموع، و ـ بالفتح ـ كلّ واحدة من الكلمتين، وخرج المركّب غير الإسنادي بقوله:

---

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) التوبة: ٦.

﴿بإسنادٍ﴾: وهو متعلّق بـ«تضمّن» أو بمقدّر هو نعت لمصدرٍ مقدّرٍ أي تَضمُّناً متلبّساً به، أو لـ«كلمتين» أي كائنتَينِ معه، أو حال عن فاعل «تضمّن» أي حال كون القول متلبّساً به، وتخصيصهما بالذكر لتحديد جانب الأقلّ فلا ينفي الزائد. أو المراد تضمّنه لهما سواءٌ تضمّنَ غيرهما أيضاً أم لا؛ فإنّ الحكم بتضمّنه إيّاهما لا ينفي الأكثر، فدخل ما تضمّن كلماتٍ كـ«زيدٌ ضاربٌ بكراً»، أو كلمةً وجملةً كـ«زيدٌ ضربتُهُ»، أو جملتين كالجمل الشرطيّة. وأراد بالإسناد معناه الأعمّ[1]، وهو نسبة كلمة إلى أُخرى نسبةً تامّةً[2]، سواء أفادت ما يصحّ السكوت عليه كـ«قمتُ»، أم لا، كجملة الصلة ونحوها، لا معناه العرفي الملزوم للإفادة، ولذا نَكَّرَهُ هنا وعرّفه في حدّ الكلام.

﴿و﴾ ذلك لأنّ الجملةَ ﴿هي أعمُّ﴾ مطلقاً ﴿من الكلام﴾، لاعتبار إفادة ما يصحّ السكوت عليه فيه دونها، فكلّ كلامٍ جملةٌ، وبعض الجمل ممّا لا يفيدُ ليس بكلامٍ كجملة الصلة والخبر والحال، فإنّ جملة «قام أبوه» في «مَن قام أبوه» غيرُ مفيدةٍ ما يصحّ عليه السكوت؛ لأنّ ما فيه من الإسناد ليس مقصوداً لذاته بل مُعرِّفٌ للموصول وآلةٌ لملاحظة حاله وإن أفادت عند استقلالِها والقصد إليها لذاتها، وكذا نظائرها، وذلك **﴿عندَ الأكثر﴾**، وقال الآخرون بترادفهما؛ لاعتبارهم الإفادةَ فيهما؛ قاله سيبويه، وتبعه المتقدّمون حتّى اتّفقوا على الترادف قولاً واحداً، وإليه ينظر قول من نسب الترادف إلى الجميع.

قال ناظر الجيش[3]: الذي يقتضيه كلام النُّحاة تساوي الكلام والجملة يعني تصادقهما كلّيّاً من الجانبين.

---

(١) في نسخة «ب» و«ج» بدل «الأعمّ»: «اللغوي»، وكلاهما صحيحٌ.

(٢) في نسخة «ج» لم يذكر «نسبةً تامّةً».

(٣) محمّد بن يوسف بن أحمد الحلبيّ، قدم القاهرة ولزم أبا حيّان والقزويني والتبريزي وغيرهم، شَرَحَ التسهيل إلّا قليلاً، توفّي سنة ٧٧٨هـ؛ بغية الوعاة ١: ٢٧٥.

وقال الأندلسي في شرح المفصّل: هما في اصطلاحهم مترادفان.

وقال ابن السيف في الضوء شرح المصباح(١): إنّ الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويّين، وظاهرهم كما ترى أنّه قول الكلّ، وهو كذلك؛ فإنّ القول بعموم الجملة والاصطلاح عليه إنّما نشأ عن متأخّريهم حتّى هجر الترادف عن أصله وصار عمومها في أعصارهم مذهبَ الأكثرِ والقول الأشهر، ولذلك قال المحقّق التفتازاني في المطوّل: إنّهم جعلوا(٢) الكلامَ والجملةَ مترادفينِ، لكن الاصطلاح المشهور على أنّ الجملة أعمّ من الكلام، انتهى(٣). حيث أشعر صدرُ كلامِه باتّفاقِ الأوائل على المرادفة وعَجزُه بأشهريّة عمومها في عصره؛ فالقائل به أكثر والقول به أشهر، وإن اختصّ عصر خاصّ من الأوائل بعكسه أو بالاتّفاق على خلافه، ومن لم يتفطّن بذلك استشكل نسبة العموم إلى الأكثر لظاهر ناظر الجيش والأندلسي؛ فلا تغفل.

﴿فإن بُدِئَتْ﴾ أي صدرُ الجملة **﴿باسم﴾** صريحٍ أو مُأوَّلٍ **﴿فاسميّةٌ نحو: «زيدٌ قامَ»، و (أَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)(٤)﴾**، والعبرة في الصدر بركنَي الإسناد: المسند والمسند إليه دون غيرهما، وإن أثّر لفظاً ومعنًى؛ فنحو: «لعلَّكَ منطلقٌ» و«ما زيدٌ قائماً» و«هل هو صائمٌ»، **﴿و«إنّ زيداً قائمٌ»﴾** اسميّةٌ؛ **﴿إذ لا عبرةَ بالحرف﴾**.

---

(١) تاج الدين محمّد بن محمّد ابن أحمد ابن السيف المعروف بالفاضل الإسفرايني المتوفّى سنة ٦٨٤هـ، له في النحو: اللباب، والضوء المنير على المصباح في النحو للمطرّزي.

(٢) في نسخة «ج»: إنّهم وإن جعلوا.

(٣) لم أعثر على كلام التفتازاني هذا في المطوّل إلّا ما قال في بدو بحث المعاني: ١٧٢: «قد علم أنّ الخبر كلامٌ يكون لنسبته خارجٌ في أحد الأزمنة الثلاثة، تطابقه أو لا تطابقه، فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم: «الخبر هو الكلامُ المحتملُ للصدق والكذب»».

(٤) ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: ١٨٤.

﴿أو﴾ بُدئتْ **﴿بفعلٍ﴾** متصرّف أو جامدٍ؛ تامٍّ أو ناقصٍ **﴿ففعليّةٌ كـ«قامَ زيدٌ»﴾**، و«عسى أن يقومَ»، و«كان قائماً»، و«إن تَقُمْ أَقُمْ» و«قد أو هل أو ما قامَ زيدٌ»؛ إذ لا عبرة بالحرف كما مرّ، والمعتبر الترتيب الأصليّ، فـ«نِعمَ الرجلُ زيدٌ» اسميّةٌ لو جُعِلَ جملةً واحدةً، و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[١]، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٢]، و﴿أَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[٣]، و﴿فَرِيقاً هَدَىٰ﴾[٤] جُمَلٌ فعليّةٌ، وكذا نحو: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[٥]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[٦]، **﴿و«هل قامَ زيدٌ»﴾**، و«زيداً ضربتُ»، **﴿و«هلّا زيداً ضربته» و«يا عبدَاللهِ»، و(إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[٧]؛ لأنّ﴾** ذلك كلّه بتقدير الفعل مصدّراً، و **﴿المقدّرُ كالمذكور﴾**. والجمل الظرفيّة كـ«زيدٌ في الدار، أو عندي» متردّدةٌ بينهما؛ فإن قدّر فيها الفعل ففعليّة، أو الاسم فإسميّة. وأمّا نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[٨]، و«أعندَكَ بكرٌ» فإن قدّر مرفوعه فاعلاً للظرف أو الجارّ والمجرور لا للاستقرار

---

(١) ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ البقرة: ٢٨ و....

(٢) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥.

(٣) ﴿وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ غافر: ٨١.

(٤) ﴿فَرِيقاً هَدَىٰ وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُهْتَدُونَ﴾ الأعراف: ٣٠.

(٥) ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ النحل: ٥.

(٦) الليل: ١.

(٧) ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ التوبة: ٦.

(٨) ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ إبراهيم: ١٠.

المحذوف فظرفيّةٌ؛ قاله في مغني اللبيب[١]، وإن قدّر مبتدءاً مخبراً عنه بهما فإسميّة.

﴿ثمّ﴾ الجملة مطلقاً **﴿إن وقعت خبراً فـ﴾** تُسمّى جملةً **﴿صغرًى، أو كان خبرُ المبتدأِ فيها جملةً﴾** مطلقاً **﴿فـ﴾** تُسمّى جملةً **﴿كبرًى نحو: «زيدٌ قامَ أبوه»﴾**، أو «أبوه قائمٌ»؛ **﴿فـ«قامَ أبوه»﴾** أو «أبوه قائمٌ» جملة **﴿صغرًى، والجميع﴾** أي مجموع الصغرى والمبتدأ جملة **﴿كبرًى﴾**.

﴿وقد تكونُ﴾ جملةٌ واحدةٌ **﴿صغرًى وكبرًى﴾** معاً **﴿باعتبارَينِ، كما في «زيدٌ أبوهُ غلامُه منطلقٌ»﴾**؛ فـ«أبوه غلامُهُ منطلقٌ» كبرى بالنسبة إلى «غلامُه منطلقٌ»؛ لأنّ الخبرَ فيهما جملةٌ، وصغرًى بالنسبة إلى الجميع؛ لوقوعها خبراً عن «زيد».

﴿وقد لا تكونُ﴾ الجملة **﴿صغرًى ولا كبرًى كـ«قام زيدٌ»﴾**، و«زيدٌ قائمٌ»؛ فالنسبةُ بينهما عمومٌ من وجه؛ لتصادقهما في «أبوه غلامُهُ منطلقٌ» مِن «زيدٌ أبوه غلامُهُ منطلقٌ»، وصدق الكبرى فقط في الجميع، والصغرى فقط في «غلامُهُ منطلق» منه.

ولا تنحصر الكبرى في الاسميّة كما زعمه بعضٌ، بل تكون فعليّةً أيضاً كـ«ظننت زيداً يقوم أبوه»، و«طَفِقَ بِشرٌ يكتبُ»، و«كان بكرٌ يقولُ كذا».

ثمّ الكبرى إن وافقت صغراها في كونهما اسميّتين أو فعليّتين فذاتُ جهةٍ كـ«زيدٌ أبوه قائمٌ» و«ظننته يقومُ أبوه»، وإلّا فذات جهتين؛ فإمّا اسميّةٌ فعليّةُ العَجُزِ كـ«زيدٌ قام أبوه»، أو فعليّةٌ اسميّةُ العجز كـ«خِلْتُ زيداً أبوه قائمٌ».

(١) ينظر مغني اللبيب ٢: ٤٩٢.

تتمّةٌ:

الجملُ الَّتِي لَهَا محلٌّ سبعٌ، وهي: الخبريّةُ، والحاليّةُ، والمفعولُ بها، والمضافُ إليها، والواقعةُ جواباً لشرطٍ جازمٍ، والتابعةُ لمفردٍ، والتابعةُ لجملةٍ لَهَا محلٌّ.

والَّتِي لا محلَّ لَهَا سبعٌ أيضاً: المستأنفةُ، والمعترضةُ، والتفسيريّةُ، والصلةُ، والمجابُ بها القسمُ، والمجابُ بها شرطٌ غيرُ جازمٍ، والتابعةُ لما لا محلَّ لَها.

﴿ **تتمّةٌ** ﴾: قال أبو حيّان: إنّ أصل الجمل أن لا يكون لها محلّ من الإعراب؛ إذ المعرب بالأصالة هو المفرد، وإنّما تُعْرَبُ الجمل لتأوّلها به؛ لوقوعها موقعه، والأصل فيها عدم ذلك.

و ﴿ **الجُمَل الّتي لَها محلٌّ** ﴾ من الإعراب اتّفاقاً ﴿ **سبعٌ** ﴾ في المشهور، ﴿ **وهي** ﴾ الجملة ﴿ **الخبريّةُ** ﴾ الواقعةُ خبراً، ﴿ **والحاليّةُ** ﴾ الواقعةُ حالاً، ﴿ **والمفعولُ بِها، والمضافُ إليها، والواقعةُ جواباً لشرطٍ جازمٍ، والتابعةُ لِمفردٍ، والتابعةُ لِجملة لها محلٌّ** ﴾.

﴿ **و** ﴾ الجمل ﴿ **التي لا محلَّ لَها** ﴾ من الإعراب ﴿ **سبعٌ أيضاً: المستأنفةُ، والمعترضةُ، والتفسيريّةُ، والصلةُ، والمجابُ بها القسمُ، والمجاب بها شرطٌ غيرُ جازمٍ، والتابعةُ لما لا محلَّ لَهَا** ﴾ من الإعراب.

تفصيلٌ: الأُولى ممّا لَهُ محلٌّ: الخبريّةُ، وهي الواقعةُ خبرَ المبتدأِ أو لأَحدِ النواسخِ، ومحلُّها الرفعُ، أو النصبُ، ولا بُدَّ فيها من ضميرٍ مطابقٍ مذكورٍ أو مقدّرٍ، إلّا إذا اشتملَتْ على المبتدأِ أو على شاملٍ له، أو إشارةٍ إليه، أو كانت نفسَ المبتدأِ.

﴿تفصيلٌ: الأُولى ممّا له محلٌّ﴾ من الإعراب: الجملة ﴿الخبريّة، وهي الواقعةُ خبرَ المبتدأ أو إحدى﴾ الحروف والأفعال ﴿النواسخِ﴾ للمبتدأ والخبر، ﴿ومحلُّهَا الرفعُ﴾ في باب المبتدأ، و«انّ» المشدّدةِ و«لا» النافية للجنسِ، ﴿أو النصبُ﴾ في باب «كان» و«كادَ»، و«ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس» وأفعال القلوب.

﴿ولابُدَّ فيها من ضميرٍ﴾ للمخبر عنه ﴿مطابقٍ له﴾ بالتذكير والإفراد وفروعهما؛ إذ الجملة من حيث هي جملةٌ كلام مستقلّ. فإذا جُعِلت جزءاً من أُخرى فلابدّ من رابط لها بالجزء الآخر لئلّا يتوهّم استقلالها وانقطاعها عن ما قبلها؛ ﴿مذكورٌ﴾ كـ«زيدٌ قام أبوه[1] أو ضربته أو أبوه قائم»، ﴿أو مقدّرٌ﴾ نحو: «السَّمنُ رَطلانِ بدرهمٍ» أي رطلانِ منه بدرهم. وقراءة ابن عامر: ﴿كُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[2][3] أي وَعَدَهُ.

---

(١) في نسخة «ب» و«ج» لم يذكر «أبوه».

(٢) ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ الحديد: ١٠.

(٣) قرأ باقي القرّاء بنصب «كلّ» وابن عامر من السبعة وعبدالوارث من الشواذّ قرءا برفعه؛ فلو كان «كلّ» ⇐

ويجوز حذفُه مجروراً أو منصوباً اتّفاقاً، ومنعه الشيخ[١] وابن مالك[٢] وأبو حيّان[٣] في المرفوع؛ لأنّه عمدة، وإن جاز حذفه من الصلة؛ لأنّها أشدُّ ارتباطاً بالموصول من الخبر، وجوّز بعضُهم حذفَه مبتدءاً كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٤]، عند من قدّر «لَهما ساحرانِ».

﴿إلّا﴾ في صُوَرٍ لا تحتاج إلى الضمير، وذلك ﴿**إذا اشتَمَلتْ**﴾ جملة الخبريّة[٥] ﴿**على المبتدأ**﴾ لفظاً ومعنًى نحو: ﴿الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ﴾[٦]، و﴿**أَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ**﴾[٧].

﴿**أو**﴾ معنًى فقط بغير الضمير باشتمالها ﴿**على**﴾ جنس ﴿**شاملٍ له**﴾ أي للمبتدأ كما في باب «نِعمَ»، كـ«زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»؛ فإنّ «الرجل» لكونه جنساً شاملاً للمبتدأ وغيره أغنى جملةَ الخبرِ عن الضمير، ولا يقاس عليه، فلا يقال: «زيدٌ ماتَ الناسُ»؛ لعدم السماع.

﴿**أو**﴾ على ﴿**إشارةٍ إليه**﴾ أي إلى المبتدأ كقوله تعالى: ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ**

⇐ منصوباً يصيرُ مفعولاً مقدّماً لـ«وعد» ولو كان مرفوعاً يكون مبتدءاً والجملة بعده خبره؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٧: ٨٠.

(١) شرح الرضي على الكافية ١: ٢٤١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٧.

(٣) ينظر همع الهوامع ١: ٣٤٨.

(٤) ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ﴾ طه: ٦٣.

(٥) في نسخة «ج» جملة الخبر.

(٦) القارعة: ١ و٢.

(٧) الواقعة: ٢٧.

خَيْرٌ﴾[١]، إذا جعل «ذلك» مبتدءاً ثانياً لا تابعاً، و﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[٢].

﴿أو كانت﴾ جملة الخبر ﴿نفسَ المبتدأ﴾ معنًى كما مرّ[٣] في خبر ضمير الشأن[٤] نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[٥] على وجهٍ.

أو كان معطوفةً أو معطوفاً عليها بجملةٍ أُخرى ذات ضميرٍ بفاء السببيّة[٦] كـ«زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ»، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٧]؛ فإنّ فاء السببيّة تنزل الجملتين منزلة جملةٍ واحدةٍ، فيكون الخبر مجموعَهما، فيكفيهما ضميرٌ واحدٌ.

أو اشتملت على «أل» النائبة عن الضمير عند الكوفيّة وقومٍ بصريّين[٨] نحو: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾[٩] أي مأواه، حذف الضمير وعوّض عنه «أل». وقيل: تقديره: هي المأوى له، بحذف العائد.

---

(١) ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذٰلِكَ خَيْرٌ ذٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ الأعراف: ٢٦.

(٢) ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ الأعراف: ٣٦.

(٣) في نسخة «ج» لم يذكر «مرّ».

(٤) تقدّم في صفحة ٢٥٨.

(٥) الإخلاص: ١.

(٦) «بفاء السببيّة» جارّ ومجرور متعلّقٌ بـ«معطوفة» أو «معطوفاً عليها».

(٧) ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ الحجّ: ٦٣.

(٨) قال ابن هشام في المغني ١: ٧٧: «أجاز الكوفيّون وبعض البصريين وكثيرٌ من المتأخّرين نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخرّجوا على ذلك: ﴿فإنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾، والمانعون يقدّرون: هي المأوى له».

(٩) النازعات: ٤٠ و ٤١.

فائدةٌ: اختلف في وقوع الجملة الإنشائيّة خبراً؛ فمنعه قومٌ مطلقاً[١]، وعلّلوه بأنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، والإنشاءُ ليس كذلك، وهو وهم؛ إذ الكلام في خبر المبتدأ وأصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلامِ والخبرِ الذي يقابل الإنشاء.

وقيل بمنعه إلّا بتأويل[٢]؛ لأنّ المبتدأ إنّما وضع لينسب إليه حالٌ من أحواله، بمعنى أنّ الخبر يجب أن يكون من أحواله لا بمعنى أنّ الخبر يجب أن يكون من أحواله القائمة به حتّى ينتقضَ بما هو حال لمتعلّقه كـ«زيدٌ قائمٌ أبوه»، بل بمعنى أنّ الخبر يجب كونُه ملحوظاً من حيث إنّه حال للمبتدأ، وبَيِّنٌ أنّ «إضْرِبْهُ» في «زيدٌ إضرِبه» ليس من أحوال زيد إلّا بتأويل.

وقوم محقّقون منهم الشيخ[٣] وابن هشام[٤] وابن مالك في التسهيل[٥] على جوازه بلا تأويل.

---

(١) منهم ابن الأنباري كما في شرح التسهيل ١: ٢٩٥، وشرح الرضي على الكافية ١: ٢٣٧.

(٢) كما يقوله ابن السرّاج؛ ينظر المصدر السابق.

(٣) يقول الرضي في شرح الكافية ١: ٢٣٨: ويدلّ على جواز كونها طلبيّةً قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لاَ مَرْحَباً بِكُمْ﴾.

(٤) مغني اللبيب ٢: ٥٣٠، ٥٣٦.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٩٥.

الثـانيةُ: الحـاليةُ، وشـرطُهَا أن تكـونَ خـبريةً، غـيرَ مـصدَّرةٍ بـحرفِ الاستقبالِ، ولابُدَّ مِن رابطٍ؛ فالاسميّةُ بالواوِ والضميرِ معاً أو بأحدِهما، والفعليّةُ إن كانت مبدوّةً بمضارعٍ مثبتٍ بدونِ «قـد» فـبالضميرِ وحـدَهُ نحو: «جاء زيدٌ يسرعُ»، أو مَعَهَا فَمَعَ الواوِ نحو: (لِمَ تُؤْذُونَنِي وقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رسُولُ اللهِ إليكم)، وإلّا فكالاسميّةِ. ولابُدَّ فِي الماضِي المثبتِ مِن «قد» ولو تقديراً.

﴿الثانية﴾ ممّا له محلّ من الإعراب: الجملةُ **﴿الحـاليّةُ﴾**، ومـحلّها النـصب عـلى الحاليّة، **﴿وشرطُها أن تكونَ خبريّةً﴾** لا إنشائيّةً، وحكى ابن هشام إجماعَهم عليه[1]، وصرّح التفتازاني[2] والسيّد الشريف[3] بـجواز وقـوع الإنشـائيّة حـالاً بـتأويل. قـال التفتازاني في المطوّل في قوله:

١٠٨ ـ مَيَّزَ عَنْهُ قـنزعاً عَـنْ قُـنْزُعِ   جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي[4]

---

(١) مغني اللبيب ٢: ٧٣٦.

(٢) المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٢٠٣.

(٣) علي بن محمّد بن علي الشريف الجرجاني، له تصانيف، شرح المواقف، شرح التجريد لنصيرالدين الطوسي، شرح القسم الثالث من المفتاح، حاشية المطوّل، حاشية المختصر، حاشية الكشّاف ولم يتم، رسالة في تحقيق معنى الحرف وغيرها. توفّي سنة ٨١٦هـ؛ بغية الوعاة ٢: ١٩٦.
يقول السيّد علي خان في الحدائق النديّة ٢: ٤٣٤: وقد صرّح بذلك في شرح المفتاح أيضاً وقبله الشريف الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور.

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي. ورد في خزانة الأدب ١: ٣٥٢، أسرار البلاغة: ٣٣٨، الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٩، شرح التلخيص: ٢٠٣، والحدائق النديّة ٢: ٤٣٤.

إنّ قوله: «أبطئي أو أسرعي» حالٌ من «الليالي» بتقدير القول أو كون الأمر بمعنى الخبر[(١)].

وأن تكون ﴿غيرَ مصدَّرةٍ بحرفِ الاستقبالِ﴾؛ فيمتنع «مررتُ بزيدٍ سيقومُ أو لن يقومَ»، وعلّلوه بتنافي الحال والاستقبال، وفيه بحث مشهور؛ إذ الاستقبال إنّما ينافي زمان الحال الحاضر وهو زمان التكلّم، لا الحال بمعنى مبيّن الهيئة، والحال هنا بالمعنى الثاني دون الأوّل، وهو غير مختصّ بزمان التكلّم، بل بحسب عامله، فيكونُ ماضياً ومستقبلاً وحالاً كـ«جاءَ أَمْسِ راكباً»، و«سيجيءُ غداً صائداً»، و«يجيء الآن مُغْضِباً»، وسيأتي الجوابُ وتحقيق الحقّ فيه في بحث «قد» من حديقة المفردات[(٢)].

وإنّما يمتنع نحو: «مررت بزيد سيقومُ أو لن يقومَ» لعدم مقارنة زمان الحال وعاملها، لكن قياس قولهم في الحال المقدّرة جوازُه بتقدير الجملة حالاً مقدّرةً أي «مررتُ به حال كونه مقدّراً أن سيقومَ أو لن يقومَ»؛ كما نبّه عليه بعض المحقّقين.

﴿ولابُدَّ﴾ لها ﴿من رابطٍ﴾ يربطها بذي الحال لما مرّ[(٣)]؛ ﴿فـ﴾ الجملة الحاليّة ﴿الاسميّة﴾ تكون ﴿بالواو﴾ الحاليّة ﴿والضمير﴾ العائد على ذي الحال ﴿معاً﴾ كقوله تعالى: ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾[(٤)]، ﴿أو بأحدهما﴾ فقط نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[(٥)]، و ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ﴾[(٦)].

---

(١) المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٢٠٣.

(٢) سيأتي في صفحة ٥٧٨.

(٣) لما مرّ آنفاً من وجوب وجود رابط بين الجملة الخبريّة الحالية وذي الحال؛ لوجود المقارنة بينهما.

(٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِن كُنتُم مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنكُم مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوّاً غَفُوراً﴾ النساء: ٤٣.

(٥) ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذاً لَخَاسِرُونَ﴾ يوسف: ١٤.

(٦) ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ الزمر: ٦٠.

وتمتنع الواو فيها معطوفةً بعاطفٍ غيرِها نحو: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾(١)، لا يقال: «أو وَهُم» كراهةَ اجتماع عاطفتين ظاهراً، أو مؤكّدةً(٢) لمضمون جملةٍ نحو: «هو الحقّ لا ريبَ فيه»؛ إذ الواو بين المؤكِّد والمؤكَّد في صورة عطف الشيءِ على نفسِه.

﴿والفعليّةُ إن كانت مبدوّةً بمضارعٍ مثبت﴾ حال كونه ﴿بدونِ «قد» فبالضمير وحدَه نحو: «جاء زيدٌ يسرعُ»﴾، قالوا: لأنّه بمعنى «مسرعاً»، ويمتنع فيه الواو، وأمّا نحو: «قمتُ وأصكُّ وجهَهُ» فقيل على حذف المبتدأ أي «وأنا أصكّ»، وقيل: الواو للعطف لا للحال أي قمت وصككت، عدل عن لفظ الماضي إلى المضارع حكايةً للحال الماضية.

﴿أو﴾ حال كونِها ﴿معها﴾ أي مع «قد» ﴿فـ﴾ تكون حينئذٍ بالضمير ﴿مع الواو نحو: (لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)﴾(٣).

﴿وإلّا﴾ تكُن الجملة الحاليّة الفعليّة مبدوّةً بمضارعٍ مثبتٍ، بل بمضارعٍ منفيٍّ أو بالماضي مطلقاً(٤) ﴿فـ﴾ هي ﴿كـ﴾ الجملة ﴿الاسميّةِ﴾ في كونها بالواو والضمير معاً، أو بأحدهما، لكن على تفصيل تركه حذراً عن التطويل، وهو أنّ المضارع المنفيَّ بالضمير فقط نحو: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾(٥) أي ما نصنعُ غيرَ مؤمنينَ، أو مع الواو نحو:

---

(١) ﴿وَكَم مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ الأعراف: ٤.

(٢) عطف «مؤكّدة» على «معطوفةً» في «ويمتنع الواو فيها معطوفةً بعاطفةٍ غيرها».

(٣) ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ الصف: ٥.

(٤) أي سواءٌ كان منفياً أو مثبتاً.

(٥) ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ المائدة: ٨٤.

﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾[١] بتخفيف النون[٢]، وكذ الماضي لفظاً أو معنًى نحو: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾[٣]، و﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٤]، و﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[٥]، ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[٦]، وتمام البيان في الشرح[٧].

---

(١) ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يونس: ٨٩.

(٢) قرأ ابن عامر من السبعة وابن ذكوان والداجوني وهشام من غيرها بتخفيف النون؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٣: ٩٠.

(٣) ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ آل عمران: ٤٠.

(٤) ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ النساء: ٩٠.

(٥) ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ آل عمران: ٤٧.

(٦) ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ آل عمران: ١٧٤.

(٧) قال السيّد علي خان المدني في الحدائق النديّة ٢: ٤٣٩، ٤٤٠: أمّا المبدوءة بالمضارع المنفيّ فإن كان النافي «لا» فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرّد عن الواو نحو: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾؛ فإن ورد بالواو قدّر مبتدأً على الأصحّ كقراءة ابن ذكوان ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيف النون؛ نصّ على ذلك في التسهيل. وجعل بعضهم تركَ الواو أكثريّاً والظاهر عدم التأويل.

وإن كان النافي غيرَها جازت الأوجه الثلاثة، والمسموع من ذلك «لم» و«لمّا» و«ما» والقياس يقتضي إلحاق «إن»، وأمّا «لن» فحرف استقبال لا مدخل له هنا.

وقال الأندلسيّ: المضارع المنفيّ بـ«لم» لا بُدّ فيه من الواو؛ كان مع الضمير أو لا.

قال الرضي: ولعلّ ذلك لأنّ نحو: «لَم يَضرِبْ» ماضٍ معنًى كما أنّ «ضَرَبَ» ماضٍ لفظاً، فكما أنّ «ضرب» لمناقضته للحال ظاهراً احتاج إلى «قد» المقرِّبة له إلى الحال لفظاً أو تقديراً كذلك «لَم يضربْ» يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحاليّة، لمّا لم يصحّ «قد»؛ لأنّ «قد» لتحقيق الحصول و«لم» للنفي، انتهى.

﴿ولابدّ في الماضي المثبت مِن «قد» ولو تقديراً﴾ كما مرّ، ويأتي وجهه وتحقيقه في بحث «قد» من حديقة المفردات(١).

فإن تلا «إلّا» أو تلاه «أو»، غلب ترك الواو أو وجب على الخلاف نحو: «ما لقيته إلّا أَكْرَمَنِي» و«لَأُكْرِمَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ»، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾(٢).

فائدة: قال ابن هشام في المغني: ممّا يشكل قولهم في «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ»: «إنّ الجملة الاسميّة حال»، مع أنّها لا تنحلّ إلى مفردٍ، ولا تُبَيِّنُ هيئةَ فاعلٍ أو مفعول، ولا هي مؤكّدة، فقال ابن جنّي: تأويلها: «جاء زيدٌ طالعةَ الشمسِ عندَ مجيئِهِ»؛ فهي كالحال والنعت السببيّين كـ«مررتُ بالدارِ قائماً سكّانُها» و«برجلٍ قائمٍ غلمانُهُ». وقال ابن عمرون: هي مؤوّلةٌ بقولك: «مبَكِّراً» ونحوِه. وقال صدر الأفاضل: الجملة مفعولٌ معه، وأثبت وقوعه جملةً(٣)، انتهى.

وكذا «جاء زيدٌ وبِشْرٌ يكتبُ» أو «وقد خرج» أو «وما خرج بَكرٌ».

---

(١) سيأتي في صفحة ٥٧٨.

(٢) الحجر: ١١.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢: ٦٠٦، ٦٠٧.

الثالثةُ: الواقعةُ مفعولاً، وتقعُ محكيّةً بالقولِ نحو: (قَالَ إِنِّي عبدُاللهِ)[1]، ومفعولاً ثانياً لبابِ «ظنّ»، وثالثاً لبابِ «أعلَمَ»، ومعلّقاً عنها العاملُ، نحو: (لِنعلمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى)[2]، وقد تنوبُ عن الفاعلِ، ويختصُّ ذلكَ ببابِ القولِ نحو: «يُقالُ: زيدٌ عالمٌ».

﴿الثالثةُ﴾ ممّا له محلّ: الجملةُ ﴿الواقعةُ مفعولاً﴾ بها ومحلّها النصب.

﴿و﴾ لها أنواع:

الأوّل: ﴿تقع محكيّةً بالقول﴾ أي بحاكٍ هو لفظ القول؛ لأنّه آلة الحكاية؛ فالباء للآليّة، والتركيب نظير قولك: «هو مكتوبٌ بالقلم». وقال بدرالدين ابن مالك: معنى حكاية الجملة بالقول أن تحكى ومعها القول، لأنّ الجملة إذا حكي بها القول فقد حُكيت هي نفسها مع مصاحبة القول[3]، انتهى. فالباء للمعيّة، قيل: والمحكي عنده القول، وفيه ما فيه[4]. قلت: بل الجملة نفسها؛ فالقول المحكيّ بمعنى المقول والذي معها هو لفظ القول، فلا غبار عليه.

﴿نحو﴾ قوله تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿(قَالَ إِنِّي عَبدُاللَّهِ)[5]﴾؛ فجملة «إنّ» ومعموليها محكيّةٌ بـ«قال»، بدليل كسر همزة «إنّ» مع وقوعها حشواً، والأصل في

---

(١) مريم: ٣٠.

(٢) الكهف: ١٢.

(٣) لم أعثر على قوله.

(٤) في نسخة «ج»: وهي ما فيه.

(٥) ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً﴾ مريم: ٣٠.

حكاية الجمل مراعاة أصلها ـ كما مرّ[١] ـ وقد يراعى الحال كما إذا قال زيد: «أنا منطلق»، فتقول في غيبته: «قال زيدٌ هو منطلق»، ومنه قوله تعالى عن الكفّار: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾[٢]؛ إذا قلنا أصله: «إنّكم لذائقون عذابي»، عدلوا عنه إلى التكلّم؛ لأنّهم حالَ الحكايةِ يتكلّمون عن أنفسهم وإن كانوا مخاطبين بأصل المحكيّ، ويحتمل حذف المقول؛ لظهوره؛ فيكون «إنّا لذائقون» من كلامهم، فإنّه استيناف وتعليل لـ«حَقَّ» كقوله تعالى: ﴿فَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[٣]؛ إذ «إنّا نعلم» من كلامه تعالى لا من كلامهم.

﴿و﴾ **الثاني**: أن تقع ﴿**مفعولاً ثانياً لبابِ «ظنّ»**﴾ كـ«ظننتك تأكل» كما مرّ[٤]، ﴿و﴾ مفعولاً ﴿**ثالثاً لباب «أعلم»**﴾ كـ«أعلمتُكَ كبشَكَ قَرْنَهُ منكسِرٌ»، ولا تقع مفعولاً أوّلاً، للأوّل ولا ثانياً للثاني؛ لأنّهما في الأصل مبتدئان والمبتدأ لا يقع جملةً.

﴿و﴾ **الثالث**: أن تقع ﴿**معلّقاً عنها العاملُ**﴾؛ فتكون في موضع المفعولين إن كان العامل متعدّياً لاثنين ﴿**نحو: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصىٰ)**[٥]﴾، ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَاماً﴾[٦]، وفي موضع مفعولٍ إن تعدّى لواحد كـ«عرفتُ مَنْ أنتَ»[٧].

واختلف في «سمع» المتعلّقة باسم عين نحو: «سمعت زيداً يقرأ»؛ فقيل: تعدّى

---

(١) كالآية التي تقدّمت آنفاً.

(٢) صافّات: ٣١.

(٣) يس: ٧٦.

(٤) لا أدري ما معنى هذا الإرجاع إلى السابق من الشارح ﷺ، اللهمّ إلّا أن يكون إرجاعاً إلى باب أفعال القلوب؛ فانظر صفحة ٤٣٣.

(٥) ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾ الكهف: ١٢.

(٦) ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَاماً فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً﴾ الكهف: ١٩.

(٧) في نسخة «ج»: «ما عرفت».

لاثنين ثانيهما جملةٌ، وقيل: لواحدٍ والجملة حالٌ، أمّا المتعلّقة بمسموع فمتعدّية لواحد اتّفاقاً نحو: ﴿يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾[١]، و«سمعت قولَكَ».

والدليل على نصب المعلّق عنها محلاً ظهوره في توابعها كـ«عرفت مَن أنتَ وأخاك» و«علمت لزيدٌ قائمٌ وبكراً قاعداً»؛ نصّ عليه ابن مالك[٢] وابن النحّاس[٣] وابن الخشّاب[٤] وغيرهم.

﴿وقد تنوبُ﴾ الجملة المفعول بها **﴿عن الفاعل﴾**؛ فمحلّها الرفع، **﴿ويختصّ ذلك بباب القول﴾**؛ فلا تنوب عن فاعل غيره **﴿نحو: «يُقال»﴾** أو قيل **﴿«زيدٌ عالمٌ»﴾**؛ فجملةُ «زيدٌ عالمٌ» في محلّ الرفع بنيابة الفاعل؛ لأنّها قبل حذفه كانت مفعولاً بها، وهو متعيّن للنيابة؛ قاله في مغني اللبيب[٥]، وتبعه المصنّف ﷺ.

وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل: إذا قلنا: «قد قيل زيدٌ منطلقٌ» فموضع الجملة رفع؛ لأنّها مفسّرة لقول مقدّر أي «قيل قولٌ هو زيدٌ منطلقٌ». وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا﴾[٦]: نائب الفاعل مصدر الفعل، أضمر؛ لأنّ الجملة

---

(١) ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذٰلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ ق: ٤٢.

(٢) ما وجدت نصّ ابن مالك في كتبه إلّا ما نقل عنه ابن هشام في المغني ٢: ٥٤٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عبدالله بن أحمد بن الخشّابُ النحوي، صنّف شرح الجمل للجرجاني، شرح اللمع لابن جنّي، لم يتمّ، الردّ على ابن بابشاذ في شرح الجمل، الردّ على الحريري في مقاماته وغيرها، توفّي سنة ٥٦٧هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٣٠، ٣١.

ينظر قول ابن الخشّاب في شرح الرضي على الكافية ٤: ١٥٦.

(٥) قال ابن هشام في المغني ٢: ٥٢٥: «... وإذا قيل: ﴿إنّ وعدَ الله حقٌّ﴾، والصواب أنّ النائب الجملةُ؛ لأنّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبةً بالقول».

(٦) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ البقرة: ١١.

بعده تفسّره أي: إذا قيل لهم قولٌ هو لا تُفْسدوا[١].

وقال ابن عصفور: البصريّون يقدّرون نائب الفاعل ضميرَ المصدر وجملة النـهي مفسّرة لذلك المضمر[٢]، والصواب ما قالوه؛ لما بيّنّاه في الشرح[٣].

---

(١) قال أبو البقاء العكبري في إملاء ما مَنّ به الرحمن: ٢٥: والمفعول القائمُ مقامَ الفاعل مصدرٌ وهو القول، وأضمر لأنّ الجملةَ بعده تفسّره، والتقدير: وإذا قيل لهم قولٌ هو لا تفسدوا، و«قيل لهم» هو القائم مقام الفاعل، وهو بعيدٌ، لأنّ الكلام لا يتمّ به، وما هو ممّا تفسّره الجملة بعده، ولا يجوز أن يكونَ قـوله: «لا تفسدوا» قائماً مقام الفاعل؛ لأنّ الجملة لا تكون فاعلاً فلا تقومُ مقام الفاعل، و«لهم» في مـوضع نـصبِ مفعولُ «قيل».

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢: ٥٢٥.

(٣) قال السيّد علي خان ﷺ في الحدائق النديّة ٢: ٤٥٠: «والصواب مـا ذكـره المـصنّف مـن أنّ النـائب هـي الجملة بعينها لأنّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبةً، فكيف انقلبت مفسّرةً والمفعول به متعيّنٌ للنيابة».

الرابعةُ: المضافُ إليها، وتقعُ بعدَ ظروفِ الزمانِ نحوُ: (وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ)[1]، و(واذكُرُوا إذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)[2]، وبعدَ «حيث»، ولا يضافُ إلى الجملِ من ظروفِ المكانِ سواهَا، والأكثرُ إضافتُها إلى الفعليّةِ.

﴿الرابعةُ﴾ ممّا له محلٌّ: الجملة ﴿المضافُ إليها﴾، ومحلّها الجرّ، ولابدّ من خبريّتها. ﴿وتقع بعدَ ظروفِ الزَّمانِ نحو: (وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ)[3]﴾؛ فجملة «ولدت» في محلّ جرّ بإضافة «يوم» إليها، وكذا جملة «أنتم قليل» في ﴿(وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)[4]﴾ بإضافة «إذ»، وجملة الشرط بعد «إذا» كما يأتي[5].

وأصل أسماء الزمان المضافة إلى الجمل «إذ» و«إذا»؛ فلا يضاف لها سواهما إلّا إذا ساواهما في الإبهام كـ«وقت» و«حين» و«عصر» و«مدّة» و«زمن»، أو قاربهما فيه وإن اختصّ بوجه كـ«يوم» و«ليلة» و«عشيّة» و«غداة»، وفي المحدود كـ«أسبوع» و«شهر» و«عام» و«سنة» خلافٌ، والمنع قول من عدا المغاربة، والجمع غير محدود، قال الشاعر:

١٠٩ ـ لَيَالِي اقتَادَ الهَوى وَيَقُودُنِي[6]

---

(١) مريم: ٣٣.

(٢) الأنفال: ٢٦.

(٣) ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾ مريم: ٣٣.

(٤) ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ الأنفال: ٢٦.

(٥) يأتي عن قريب.

(٦) لم أعثر على تمامه ولا على قائل البيت، ينظر الحدائق النديّة ٢: ٤٥٤.

ولم يسمع إضافة المثنّى إلى الجمل كـ«يومين» و«وقتين».

﴿**و**﴾ تقع أيضاً ﴿**بعد «حيث»، ولا يُضَافُ إلى الجملِ من ظروفِ المكانِ سِواها**﴾؛ فإنّها لإبهامها بوقوعها على كلّ جهة تحتاج إلى تخصيصها بإضافةٍ، بخلاف ما اختصّ بوجه كـ«قُدَّام» و«خَلْف» و«يَمِين» و«شِمَال» و«فَوْق» و«تَحْت»، وتجب إضافة «حيث» إلى الجملة كما مرّ(١)، وقولُهُ:

١١٠ ـ [ونطعنُهُمْ حيث الكلى بعد ضربِهم ببيض المَوَاضِي] حيث ليّ العمائمِ(٢)

لا يقاس عليه.

﴿**والأكثر**﴾ استعمالاً ﴿**إضافتُها إلى الفعليّة**﴾، ومِن ثَمّ رجّح النصب بعده في نحو: «جَلَسَ حيثُ زيداً ضربتُهُ»، ولا حاجة في الجملة المضاف إليها إلى عائد على المضاف، بل لا يجوز كما في الارتشاف(٣)، فإن وجد نون المضاف ونعت بالجملة كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾(٤)؛ وقوله:

١١١ ـ مَضَتْ سنةٌ لعامٍ وُلِدْتُ فِيهِ [وعشرٌ بَعدَ ذاكَ وحِجَّتَانِ](٥)

بالإضافة، والضمير نادرٌ لا يقاس عليه.

---

(١) تقدّم في صفحة ١٨٦.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة إلى أحد، ورد في شرح الرضي ٣: ١٨٣، وخزانة الأدب ٦: ٥٠٣، وشرح التسهيل ٢: ٦٥٩، والحدائق النديّة ١: ٣٨٣.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٨٣٠.

(٤) ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ البقرة: ٢٨١.

(٥) البيت من الوافر للنابغة الجعدي في ديوانه: ١٧٨، ورد في خزانة الأدب ٣: ١٦٠، مغني اللبيب ٢: ٧٧٢، شرح التسهيل ٣: ١٢٦، همع الهوامع ٢: ٢٣٥، الارتشاف: ١٨٣٠، والحدائق النديّة ٢: ٤٥٨، وحكي «مضت مائةٌ».

الخامسةُ: الواقعةُ جواباً لشرطٍ جازمٍ مقرونةً بالفاءِ أو «إذا» الفجائيّةِ، ومحلُّهَا الجزمُ، نحوُ: (مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هادِيَ لَهُ)(١)، و(إنْ تُصِبْهُم سيّئةٌ بِما قَدَّمَتْ أيدِيهِم إذَا هم يَقْنَطُونَ)(٢)، وأمّا نحو «إنْ تَقُمْ أَقُمْ»، و«إن قُمتَ قمتُ» فالجزمُ للفعلِ وحدَهُ.

﴿الخامسةُ﴾ ممّا له محلّ: الجملة ﴿الواقعةُ جواباً لشرطٍ جازمٍ﴾ حال كونها ﴿مقرونةً بالفاء﴾ بعد «إن» الشرطيّة أو أخواتها مطلقاً؛ اسميّة كانت أو لا، خبريّةً كانت أم لا، ﴿أو﴾ اسميّةً مقرونةً بـ﴿«إذا» الفجائية﴾ بعد «إن»، ﴿ومحلُّها الجزمُ﴾؛ إذ ليس في صدرها على التقديرين مفرد يقبل الجزمَ لفظاً أو محلاً، فلابدّ من كون الجملة محلّ الجزم المحلّيّ، ﴿نحو﴾ قوله تعالى: ﴿(مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ﴾ وَيَذَرُهُمْ﴾(٣)؛ فجملة «لا هاديَ» في محلّ الجزم جواباً لـ«مَن» الشرطيّة، ولذا قُرِء بجزم «يذر»(٤)؛ عطفاً على محلّ الجملة، والفاء المقدّرة كالمذكور كقوله:

١١٢ ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها [والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مثلانِ](٥)

﴿و﴾ نحو: ﴿(إن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)(٦)﴾؛ فجملة

---

(١) الأعراف: ١٨٦.

(٢) الروم: ٣٦.

(٣) ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ الأعراف: ١٨٦.

(٤) قرأ بجزم «يذر» حمزة والكسائي وأبو عمرو؛ معجم القراءات القرآنيّة ٢: ٤٢٦.

(٥) تقدّم برقم ٩١ في صفحة ٤٠٨.

(٦) ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ الروم: ٣٦.

«هم يقنطون» جُزِمَ محلّاً جواباً لـ«إن»، ﴿وأمّا نحو﴾: «أَقُمْ» المجزوم لفظاً و«قُمْتُ» المجزوم محلّاً جواباً في[1] ﴿«إن تَقُمْ أَقُمْ»، و«إنْ قُمتَ قمتُ» فالجزم فيه﴾ أي في نحوهما ﴿للفعلِ وحدَهُ﴾ لا للجملة بأسرها، وكذا الشرط.

ومِن هُنا بانَ الفرقُ بين فعلَي الشرط والجزاء وجملتهما، ولاح فساد إيراد الدماميني على الجمهور بأنّ الذي يظهر لي أنّ جملة الجزاء لا محلّ لها من الإعراب مطلقاً؛ سواء اقترنت بالفاء أم لا، وسواء كانت جواباً لشرط جازم أو غير جازم.

قال: لأنّ الجملة إنّما تكون ذاتَ محلٍّ من الإعراب إذا صحّ وقوع المفرد في محلّها، والجزاء لا تكون إلّا جملةً، ولا يصحّ وقوعه مفرداً أصلاً؛ ضرورةَ أنّ حرف الشرط تدخل على الجملتين دالّاً على كينونة اللزوم أو السببيّة بينهما. فجملة الجزاء لا إعراب لها؛ لا لفظاً وهو ظاهر، ولا محلّاً؛ إذ لم تقع موقع المفرد، وجعل الجزم في «يذرهم» بشرط مقدّر دلّ عليه ما قبله، أي: وإن يضلّوا يذرهم.

قلت: وجوابه أنّ حرف الشرط وإن وضع للدلالة على لزوم مضمون جملة أو سببيّته لمضمون أُخرى لكن عمله ـ وهو الجزم ـ إنّما يكون في فعلين من مفردات تينِكِ الجملتين، ففي نحو: «إن يقم زيدٌ يَقُمْ بكرٌ» فعلان؛ الأوّل فعل الشرط، والثاني فعل الجزاء، والأوّل مع مرفوعه جملة الشرط، والثاني كذلك جملة الجزاء، فإذا قلت: «إن يقم زيدٌ فبكرٌ قائمٌ، أو فقد قام بكر، أو فليقم بكرٌ، أو إذا بكرٌ يقومُ»، فالجملة بعد الفاء أو «إذا» قائمةٌ مقامَ مفردٍ وهو المضارع المجزوم على الجزاء بمعنى أنّها وقعت موقعاً لو حلّ فيه مضارع انجزم جواباً للشّرط.

والتحقيق أنّ حرف الشرط له أثران: لفظيّ؛ هو جزم الفعلين لفظاً حقيقةً أو حكماً كالجزم المحلّي لـ«قمت» في المثال، ومعنويّ؛ هو الدلالة على السببيّة أو اللزوم بين

---

(١) في نسخة «ج»: المجزوم محلّاً في نحو ...

مضمونَي جملتَي الشرط والجزاء، فالجملة الواقعة جواباً لشرط جازم لها جهتان: معنويّة هي تعلّق اللزوم أو السببيّة بها، والجملة بهذه الجهة واقعة موقعها، وأُخرى لفظيّة هي وقوع لفظها موقعاً لو وقع فيه مفردٌ أي فعل المضارع كان مجزوماً بالشرط الجازم، وهي محكوم على محلّها بالجزم بهذه الجهة لا بالأُولى، ووقوعها موقع المفرد باعتبارٍ لا ينافي كونَها في محلّ الجملة باعتبار آخر.

السادسةُ: التابعةُ لمُفردٍ، ومحلُّها بحَسَبِهِ نحو: (وَاتَّقُوا يوماً تُرجَعُونَ فيه إلى الله)(١)، ونحو: (أوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيرِ فوقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)(٢).

﴿السادسةُ﴾ ممّا له محلّ: الجملة ﴿التابعةُ لمفرد، ومحلُّها بحَسَبِهِ﴾ أي بحسب إعراب ذلك المفرد مِن رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ أو جزمٍ ﴿نحو: (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)(٣)﴾؛ فجملة «ترجعون فيه إلى الله» في محلّ النصب نعتاً لـ«يوم» ﴿ونحو: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)(٤)﴾؛ فجملة «يقبضن» في محلّ نصب عطفاً على «صافّات»، وهو حال من «الطير»، ونحو: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ﴾(٥)؛ فجملة «لا بيع فيه» في محلّ رفع نعتاً لـ«يوم»، ونحو: ﴿لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾(٦)؛ فجملة «لا ريب فيه» مجرورة المحلّ نعتاً لـ«يوم»، ونحو قولك: «إن يقم زيدٌ فبكرٌ قائمٌ وبشرٌ حاضرٌ»؛ فجملة «بشرٌ حاضرٌ» في محلّ جزم عطفاً على «بكرٌ قائمٌ»(٧).

وللنعت بالجمل شروط:

---

(١) البقرة: ٢٨١.

(٢) الملك: ١٩.

(٣) ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾ البقرة: ٢٨١.

(٤) ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمٰنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ الملك: ١٩.

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ البقرة: ٢٥٤.

(٦) ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ آل عمران: ٩.

(٧) فيه نظر؛ لأنّ البحث في الجملة التابعة لمفرد وهذه هي الجملة التابعة لجملة أخرى.

الأوّل: تنكير المنعوت لفظاً، كما مرّ[١]، أو معنًى كالمعرّف بـ«أل» الجنسيّة في قوله:

١١٣ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي][٢]

الثاني: اشتمالها على ضمير عائد إليه ولو تقديراً نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾[٣] بتقدير «فيه».

الثالث: خبريّتها، فلا يقال: «مررت برجل إضرِبْهُ»؛ إذ المقصود من وصف المنكّر إيضاحه وبيانه، والجمل الإنشائيّة لا إيضاح بها، ألا ترى أنّك لو وصفت رجلاً مثلاً بقولك: «إضربه» أو «لا تشتمْه» أو «هل ضربتَه» لم تفد تخصيصه ولا توضيحه.

---

(١) أي كالأمثلة السابقة.

(٢) البيت من الكامل لرجل من بني سلول، ورد في خزانة الأدب ١: ٣٤٧، شرح التصريح ٣: ٤٥٧، مغني اللبيب ١: ١٣٨، والحدائق النديّة ١: ١٨٤، ٢: ٤٦٣.

(٣) ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ البقرة: ٤٨.

السابعةُ: التابعةُ لجملةٍ لها محلٌّ مِن الإعرابِ، ومحلُّهَا بحَسَبِها، نحو: «زيدٌ قامَ وقَعَدَ أبُوهُ» بالعطفِ على الصُّغرَى، وتقعُ بَدَلاً بشرطِ كونِها أَوْفَىٰ بتأديةِ المرادِ نحوُ:

أقولُ لَـهُ إرحَـلْ لا تُـقِيمَنَّ عِنْدَنَا
وإلَّا فَكُنْ فِي السرِّ والجَهْرِ مُسْلما

﴿السابعة﴾ ممّا له محلّ: الجملة ﴿التابعةُ لجملةٍ لها محلٌّ من الإعراب و﴾ التابعةُ ﴿محلُّها بِحَسَبِهَا﴾ أي بحسب متبوعه أي محلِّها ﴿نحو: «زيدٌ قامَ وقَعَدَ أبوه» بالعطف على﴾ الجملة ﴿الصغرى﴾، وهي «قام»، ومحلّها رفع بالخبريّة فكذا المعطوفة، وقيّد به لأنّه لو عطفت على الكبرى لم يكن لها محلّ، وإن جعلت حاليّةً لم تكن[1] تابعةً.

﴿وتقع﴾ التابعةُ ﴿بدلاً بشرطِ كونِهَا أَوْفىٰ﴾ من متبوعه ﴿بتأدية المراد نحو﴾ قول الشاعر:

١١٤ ـ ﴿أقول لَهُ إرحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وإلّا فَكُنْ فِي السرِّ والجَهْرِ مُسْلماً﴾[2]

فجملة «لا تقيمنّ» بدل اشتمال من «ارحل»؛ لما بينهما من اللزوم، وكون «لا تقيمنّ» أصرحَ في المقصود، وهو إظهار كراهته إقامةَ المخاطب؛ كذا قاله البيانيّون. ويحتمل التوكيد لاتّحاد المقصود.

---

(١) في نسخة «ج»: لم تكن لها.

(٢) البيت من الطويل، لم يعلم قائلهُ، ورد في خزانة الأدب ٥: ٢٠٥، ٨: ٤٦٥، مغني اللبيب ٢: ٥٥٧، ٥٩٥، شرح التصريح ٣: ٦٥٤، شرح شواهد العيني ٤: ٢٠٠، والحدائق النديّة ٢: ١٦٩، ٤٦٥، ومعجم شواهد العربيّة: ٤٣١.

هذا ما عليه الجمهور من انحصار ما له محلّ من الجمل في السبع، وقيل: تسع، والباقيتان:

أحدهما: الجملة المستثناة كقوله: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾[1]، قال ابن خروف: «مَن» مبتدأ و«يُعَذِّبُهُ» خبرٌ دخلته الفاء لمعنى الشرط في المبتدأ، والجملة في محلّ نصب على الاستثناء المنقطع[2].

والثانية: الجملة المسند إليها نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[3]، إذا جعل «سواء» خبراً لما بعده، ونحو: «تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه»، ولنا فيها[4] كلام ذكرناه في الشرح[5].

---

(١) ﴿لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢: ٥٥٨.

(٣) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة: ٦.

(٤) في نسخة «ج»: فيهما.

(٥) قال السيّد علي خان في الحدائق النديّة ٢: ٤٦٧: ونحو: «تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه» إذا لم يقدّر الأصل «أن تسمع»، بل قدّر «تسمع» قائماً مقام «السماع»، كما أنّ الجملة في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالُ﴾، ونحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرف سابك.

تفصيلٌ آخر: الأُولى ممّا لا محلَّ لَهُ: المستأنفةُ، وهي المُفتَتحُ بها الكلامُ، والمنقطعةُ عَمَّا قبلَهَا نحو: (وَلاَ يحزُنك قولُهُم إنّ العزّةَ للّهِ جميعاً)(١)، وكذلك جملةُ العاملِ المُلغَى لتأخُّرِه، أمّا المُلغَى لتوسُّطِه فجملةٌ معترضةٌ.

﴿تفصيلٌ آخر: الأُولى ممّا لا محلَّ له﴾ من الإعراب: الجملة ﴿المستأنفةُ، وهي﴾ إمّا ﴿المفتَتح بها الكلامُ﴾ أي الواقعة ابتداءَ الحديثِ غير المسبوق بكلام آخر، ﴿و﴾ المسبوقة به ﴿المنقطعةُ عمّا قبلَهَا﴾؛ لفظاً ومعنًى معاً كجمل آيات الكتاب بعد الاستعاذة، أو لفظاً فقط ﴿نحو: (وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً)(٢)﴾؛ فجملة «إنّ» ومعمولَيها مستأنفة منقطعة عمّا قبلها لفظاً؛ لأنّها غير معطوفة عليه ولا معمولة له، ولذا وجب كسر همزة «إنّ»، لا معنًى؛ لأنّها تعليل لما قبلها، أو معنًى فقط كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾(٣)؛ فجملة «ثمّ يعيده» مستأنفة منقطعة عمّا قبلها معنًى؛ إذ الهمزة للتقرير، وإعادة الخلق لم يظهر بعد، فكيف يقصد تقريرهم برؤيتها، بخلاف بدئه، لا لفظاً لوجود العاطف.

﴿وكذلك﴾ أي مثل المذكور من المنقطعة عمّا قبلها ﴿جملةُ العاملِ المُلغَى﴾ عن العمل ﴿لتأخُّرِه﴾ عن معموله كـ«زيدٌ قائمٌ أظنُّ»(٤)؛ فجملة «أظنّ» ومرفوعه مستأنفة منقطعة عمّا قبلها لفظاً لا معنًى؛ لبيان أنّه نشأ عن الظنّ لا اليقين.

---

(١) يونس: ٦٥.

(٢) ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ يونس: ٦٥.

(٣) ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ العنكبوت: ١٩.

(٤) في نسخة «ج»: زيدٌ أظنّ قائمٌ. وهذا غلطٌ كما سيتّضح.

﴿**أمّا**﴾ جملة العامل ﴿**الملغَىٰ لتوسّطه**﴾ بين معموليه كـ«زيدٌ أظنُّ قائمٌ» ﴿**فـ**﴾ هي أيضاً ﴿**جملةٌ**﴾ لا محلّ لها من الإعراب، لكنّها ﴿**معترضةٌ**﴾ لا مستأنفة.

وأمّا العامل غير المُلغىٰ في «أظنّ زيداً قائماً» فهو مع معموليه جملةٌ واحدةٌ لا جملتان، ومن قبيل القسم الأوّل من المستأنفة؛ هذا هو الاستيناف النحوي.

وأمّا البياني فما كان جواباً عن سؤال مقدّر كقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ﴾[1]؛ إذ جملة «قال» جواب سؤالٍ تقديرُهُ: فماذا قال لهم؟ ولذا لم تعطف على الأُولى كما لا يعطف على سؤال جوابه.

---

(١) ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ هود: ٦٩.

الثانيةُ: المعترضةُ، وهي المتوسّطةُ بين شيئينِ من شأنِهما عدمُ توسّطِ أجنبيٍّ بينَهما. وتقعُ غالباً بينَ الفعلِ ومعمولِه، والمبتدأِ وخبرِهِ، والموصولِ وصلتِهِ، والقسمِ وجوابِهِ، والموصوفِ وصفتِهِ.

﴿الثانية﴾ ممّا لا محلّ له: الجملة ﴿المعترضةُ، وهي المتوسّطةُ بينَ شيئينِ مِن شأنِهما﴾ الاتّصال و ﴿عدمُ توسّطِ الأجنبيِّ بينَهُمَا﴾، والغرض من توسيطها تقوية الكلام أو تحسينه، وقيل: يشترط تناسبها للجملة المقصودة وعدم كونِها معمولةً لشيء من أجزائها.

﴿وتقع﴾ المعترضة ﴿غالباً﴾ بين طرفي نسبة كما ﴿بينَ الفعلِ ومعمولِهِ﴾: فاعله أو مفعوله كقوله:

١١٥ـوَقَد أَدْرَكتنِي ـوَالحَوَادِثُ جُمَّةٌ ـ أَسِـنَّةُ قَـوْمٍ لَا ضِـعَافٍ وَلَا عُـزْلِ(١)

وقوله:

١١٦ـوَبُدِّلَتْ ـوَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ ـ هَيْفاً دَبُوراً بِـالصَّبَا وَالشَّـمْأَلِ(٢)

﴿و﴾ بينَ ﴿المبتدأِ وخبرِهِ﴾ كقوله:

١١٧ ـ وَفِيهِنَّ ـ وَالأَيَّامُ يَعْثُرنَ بِالفَتَى ـ نَـوادِبُ لَا يَـمْلَلْنَهُ وَنَـوَائِـحُ(٣)

---

(١) البيت من الطويل لرجلٍ من بني دارم، ورد في شرح التسهيل ٢: ٢٩٠، مغني اللبيب ٢: ٥٠٦، همع الهوامع ٢: ٣٢٩، والحدائق النديّة ٢: ٤٧١.

(٢) البيت لأبي النجم العجلي، ورد في خزانة الأدب ٢: ٣٤٥، مغني اللبيب ٢: ٥٠٧، شرح شواهده ٢: ٨٠٨، شرح التسهيل ٢: ٢٩٠، همع الهوامع ٢: ٣٢٩، والحدائق النديّة ٢: ٤٧١.

(٣) البيت لمعن بن أوس، ورد في خزانة الأدب ٧: ٢٤٣، مغني اللبيب ٢: ٥٠٧، همع الهوامع ٢: ٣٢٨، والحدائق النديّة ٢: ٤٧٢.

ومنه الاعتراض بجملة العامل المُلغَى لتوسّطه، وبجملة الاختصاص نحو: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُوَرِّثُ»[١]، وبين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله:

١١٨ ـ إنَّ سُلَيْمَى ـ وَاللهُ يَكْلَؤُهَا ـ ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَـرْزَؤُهَا[٢]

﴿و﴾ بين ﴿**الموصول وصلته**﴾ كقوله:

١١٩ ـ ذَاكَ الَّذِي ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكاً [والحـقّ يـدفَعُ تُـرَّهاتِ البـاطلِ][٣]

فقوله: «وأبيك» جملةٌ قسميّةٌ معترضةٌ بين الموصول وأجزاء الصلة كـ«جاء الذي فضلُهُ وأبيك بارعٌ».

﴿و﴾ بين ﴿**القسم وجوابِهِ**﴾ نحو: «وربّي وهو المقتدرُ لأُكْرِمَنَّكَ».

﴿و﴾ بين ﴿**الموصوف وصفته**﴾، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ* وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ**﴾[٤]؛ اعترضت جملة «لو تعلمون» بين «عظيم» وموصوفِه، وجملةُ «إنّه لقسم» الآيةَ، بين القسم وجوابه.

وتقع أيضاً بين الشرط وجوابه كقوله: ﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ**﴾[٥].

وبين الجارّ والمجرور نحو: «هذا غلامُ والله زيدٍ اشتراه بِوَاللهِ ألفِ درهمٍ».

---

(١) أصل العبارة: «نحن معاشر الأنبياء لانورّث، ما تركناه صدقةٌ»، رواها أبوبكر بن أبي قحافة عن النبيّ ﷺ عند فاطمة الزهراء عليها السلام، موجِّهاً بها لغصب الفدك، وكذبُهُ يظهر من آية ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ وغيرها وتفصيل الكلام في كتب علم الكلام؛ تنظر العبارة في فتح الباري ١٢: ٦، عمدة القاري ١٤: ١٦٣.

(٢) البيت من المنسرح لإبراهيم بن هرمة، في ديوانه: ٥٥، ورد مستشهداً به في مغني اللبيب ٢: ٥٠٨، ٥١٧، شرح شواهده ٢: ٨٢٦، والحدائق النديّة ٢: ٤٧٢.

(٣) البيت من الكامل لجرير في ديوانه: ٤٣٠، ورد مستشهداً به في مغني اللبيب ٢: ٥١١، شرح شواهده ٢: ٨١٧، خزانة الأدب ٥: ٤٤٦، شرح التسهيل ٢: ٢٨٩، همع الهوامع ١: ٣٤١، ٢: ٣٢٧، والحدائق النديّة ٢: ٦٧، ٤٧٣.

(٤) الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧.

(٥) ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ البقرة: ٢٤.

وقد تشبه المعترضةُ بالحاليّةِ فتعرف بكونها إنشائيّةً كقوله:

١٢٠ ـ إنَّ الثَّمَانِينَ ـ وَبُلِّغْتَهَا ـ قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجمَان[1]

أو مصدّرة بالفاء أو حرف استقبال كقوله:

١٢١ ـ واعلم فَعِلْمُ المرء يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأتِي كُلّ مَا قُدِرَا[2]

وقوله:

١٢٢ ـ وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ[3]

---

(١) البيت من السريع لعوف بن المحلّم الأسدي، ورد في خزانة الأدب ٩: ٥٧، مغني اللبيب ٢: ٥٠٨، همع الهوامع ٢: ٣٣١، والحدائق النديّة ٢: ٤٧٥.

(٢) البيت من السريع غير منسوب لأحد، ورد في المغني ٢: ٥٢٠، وشرح شواهده ٢: ٨٢٨، شرح التسهيل ٢: ٢٩١، شرح ابن عقيل ١: ٣٨٧، همع الهوامع ٢: ٣٣١، والحدائق النديّة ٢: ٤٧٥.

(٣) البيت من الوافر لزهير في ديوانه: ١٢، ورد في المغني ١: ٦١، ٢: ٥١٣، ٥١٩، وشرح شواهده ١: ١٣٠، وشرح التسهيل ٢: ٢٩١، وهمع الهوامع ١: ٥٥٤، والحدائق النديّة ٢: ٤٧٤، ٤٧٦.

الثالثةُ: المفسِّرَةُ، وهي الفضلةُ الكاشفةُ لِمَا تَلِيهِ نحوُ: (إِنَّ مَثَلَ عيسى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ)[1]، والأصحُّ أنّه لا مَحَلَّ لها، وقيل: بحَسَبِ ما تُفَسِّرهُ.

﴿الثالثة﴾ ممّا لا محلّ له: الجملةُ ﴿المفسِّرة، وهي الفضلةُ الكاشفةُ لِما تَليه﴾، بهذا عرّفها ابن هشام في المغني[2]، قال: وقولي: «الفضلة» احترزتُ به عن الجملة المفسِّرة لضمير الشأن، فإنّها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع؛ لأنّها خبره في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال، فقد قيل: إنّها تكون ذات محلّ ـ كما سيأتي[3] ـ وهذا القيد أهملوه ولابدّ منه[4]، انتهى.

والفضلة خلاف العمدة، يعني ما يتمّ بدونه الكلام والمراد؛ إذ الغرض من المفسِّرة إيضاح المفسَّر وبيانه لا غير، فلا تكون عمدةً قطعاً وإن كان مفسّرها عمدةً. وخرج بها مفسِّرة ضميرِ الشأنِ؛ لأنّها خبر وعمدة، وكذا مفسّرة باب الاشتغال إذا كان لها محلٌّ كـ«زيدٌ ضربته»؛ فإنّ «ضربته» مرفوع المحلّ بالخبريّة، ومن زعم أنّ خروجهما بمجرّد[5] كونهما ذاتَي محلٍّ من الإعراب؛ ففسّر «الفضلة» بالفضلة في الإعراب التي لا محلّ لها منه، فقد ركّب متن عشواء وخبط خبط عمياء، وأراد كشفها عن حقيقة

---

(١) آل عمران: ٥٩.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢: ٥٢١.

(٣) أي سيأتي بعد قليل في كلام ابن هشام، وكذلك في كلام الشارح.

(٤) مغني اللبيب ٢: ٥٢٦.

(٥) في نسخة «ج»: لمجرّد».

متلوّ ها كما هو المتبادر، فلانقضَ بالصلة والخبريّة والحاليّة المبيّنات لوصفه وحاله، لا لحقيقته وذاته.

ثمّ المفسّرة إمّا مع حرف تفسير كقوله:

١٢٣ـ وتَرمِينَني بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ ... [وتـقلينني لكـنّ إيّـاكِ لا أقـلي][١]

وقولِه تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[٢]، أو لا ﴿**نحو**﴾ قوله تعالى: ﴿﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[٣]، فجملة «خَلَقَهُ» تُفَسِّر «مَثَلَ آدمَ» أي شأنه الغريب الخارج عن المعتاد، وهو التولّد بين أبوين.

﴿**والأصحُّ أنّه**﴾ أي الشأن أنّ المفسّرة ﴿**لا محلّ لَهَا**﴾ من الإعراب مطلقاً، وعليه الجمهور. ﴿**وقيل**﴾ والقائل الشلوبين[٤]: إنّها ﴿**بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ**﴾؛ فإن كان له محلّ كان لها وإلّا فلا؛ فمحلّها في نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٥] نصبٌ بـ«إنّ»[٦]، وفي نحو: «زيدٌ رأيته» رفع بخبريّة المبتدأ، ولا محلّ لها في نحو: «زيداً رأيته» بنصب زيد.

قال ابن هشام: وكأنّ الجملة المفسّرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور

---

(١) البيت من الطويل، لا يعلم قائله، ورد في خزانة الأدب ١١: ٢٣٨، شرح الرّضي على الكافية ٤: ٤٣٨، مغني اللبيب ١: ١٠٦، ٢: ٥٢٣، ٥٣٩، همع الهوامع ٢: ٣٣١، والحدائق النديّة ٢: ٤٨٠.

(٢) ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ المؤمنون: ٢٧.

(٣) آل عمران: ٥٩.

(٤) قال ابن هشام في المغني ٢: ٥٢٦: «قولنا: «إنّ المفسِّرةَ لا محلّ لها» خالفَ فيه الشلوبين، فزعم أنّها بحسب ما تفسِّره».

(٥) القمر: ٤٩.

(٦) اعلم جملة «خلقناه» مفسِّرة للجملة المقدّرة مع «كلّ»، أي إنّا خلقنا كلّ شيء خلقناه، والجملة المفسَّرة خبر «إنّ» ومرفوع المحلّ فكذلك الجملة المفسَّرة «خلقناه» مثلها.

وقوعَ البيانِ والبدلِ جملةً، انتهى[١].

فإن قلت: قد أثبت المصنِّف وقوع البدل جملةً كما مرّ في قوله:

١٢٤ ـ أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وإلّا فَكُنْ في السرّ والجهرِ مسلما][٢]

فيلزمه قول الشلوبين، فكيف يختار خلافه؟

قلت: فيه تنبيه منه ﷺ على أنّ المفسّرة لا تقع بدلاً عن المفسّر؛ لمنافاة البدليّة للتفسير؛ إذ البدل مقصودٌ بذاته يسقط المبدَلَ منه، والمفسَّر مقصودٌ تبعاً لا بذاته وهو يقرّر مفسّره ويحقّقه ويبيّنه، فلا يسقطه، وظهر بهذا الكلام كلام على ابن هشام، فلو اكتفى بالبيان لم يكن عليه ملام.

وأمّا جملة باب الاشتغال فقد يكون لها محلّ، لكن لا تسمّى مفسِّرةً اصطلاحاً فالكلام في غيرها.

---

(١) ينظر قول ابن هشام في مغني اللبيب ٢: ٥٢٦.

(٢) تقدّم برقم ١١٤ في صفحة ٤٧٧.

الرابعةُ: صلةُ الموصولِ، ويشترطُ كونُهَا خبريّةً، معلومةً للمخاطَبِ، مشتملةً على ضميرٍ مطابقٍ للموصولِ.

﴿**الرابعة**﴾ ممّا لا محلّ له: جملة ﴿**صلةِ الموصولِ**﴾ مطلقاً؛ أمّا الاسميّ[1] فلأنّه المستحقّ للإعراب، والمعنى المقتضى له، دون صلته؛ لأنّه من قيوده وتتمّته ولظهوره فيه في نحو: «لِيقم أيُّهم أفضلُ»، و«زُر أيَّهم جاء»، و«امرُرْ بأيِّهم شئتَ».

وأمّا إعراب صلة «ال» فمستعار من «ال»، كما مرّ في بحث الموصول[2]؛ فالإعراب له وحده.

وأمّا الحرفي فهو مع صلته بتقدير مصدر مفرد؛ فمحلّه من الإعراب لهما معاً، لا لها وحدها؛ لأنّها لا يقدّر بالمفرد إلّا بموصول حرفيّ، ولا له وحده؛ لأنّه حرف، فلا إعراب له.

﴿**ويشترط**﴾ في صلة الموصول الاسمي ﴿**كونُها**﴾ جملةً ﴿**خبريّةً**﴾ عند الأكثر[3]؛ لأنّها كالنعت معنًى، ولا يُنْعَتُ بغير الخبريّة، وجوّز الكسائيُّ وصلَه بأمرٍ أو نهي نحو: «الّذي إضرِبه أولا تَضْرِبْه زيدٌ»[4]، والمازني وصلَه بالدعاء إن كان لفظه خبراً نحو: «الذي رحمه الله زيدٌ»[5]، وهشام بالمصدّرة بـ«ليت» أو «لعلّ» أو «عسى» كـ«الذي ليته

---

(١) أي الموصول الاسمي في مقابل الموصول الحرفي الذي يجيء عن قريب.

(٢) تقدّم في صفحة ٢٧٣.

(٣) قال أبو حيّان في الارتشاف: ٩٩٦: «ومذهب الجمهور أنّها لا تكونُ طلبيّةً».

(٤) انظر رأي الكسائي في شفاء العليل ١: ٢١٩، وارتشاف الضرب: ٩٩٦.

(٥) انظر رأي المازني في المصدر السابق.

قائمٌ زيدٌ»(١)، وفي الجملة الشرطيّة والتعجّبيّة والقسميّة نحو: «الّذي إن قامَ قمتُ أو مَا أَحْسَنَهُ أو أُقْسِمُ باللّهِ لَقَدْ قَامَ، زيدٌ» قولان، وظاهر المصنّف المنع.

ويشترط أيضاً كونُها ﴿**معلومةً للمخاطبِ**﴾؛ لتفيده تعريف موصولها، وقد يتوسّل بإبهامها إلى تهويله أو تعظيمه نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾(٢)، و«أَوْحَىٰ ربُّكَ مَا أَوحَىٰ»، ﴿**مشتملةً على ضميرٍ مطابقٍ للموصول**﴾ في الإفراد والتذكير وفروعهما كـ«جاء الذي قام أبوه والتي ذهبت أخوها واللّائي انطلقن».

هذا إذا طابق لفظ الموصول معناه فيما ذكر، فإن اختلفا جاز مراعاة أيّهما شئت، ورعايةُ لفظِهِ أكثرُ كـ«مِنهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ أو يَسْتَمِعُون إليكَ»، وكذا جاز في عائد موصولٍ أخبرَ به أو بموصوفه عن حاضر لحضور لمعناه، والغيبة للفظه؛ لأنّ أسماء الظواهر كلّها غُيّب نحو: «أنت الذي أو الرجل الذي جاء أو جئتَ ـ بالفتح ـ» و«أنا الذي أو الرجل الذي جاء أو جئتُ ـ بالضمّ ـ».

فائدة: لا يحذف العائد المرفوع فاعلاً أو نائباً عنه أو خبراً كـ«الذي قام أو قُوتِلَ هو»، أو «الذي الفاضل هو زيدٌ». وإن كان مبتدءاً فإن أخبر عنه بمفرد جاز حذفُه كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلٰهٌ﴾(٣) أي هو إلهٌ، ما لم يقع معطوفاً أو معطوفاً عليه، أو بعد «إلّا» أو «إنّما» أو حرف النفي نحو: «الذي هو وزيدٌ أو زيدٌ، وهو ذاهبانِ» و«الذي ما عندك إلّا هو» و«إنّما عندك هو» أو «ما هو قائمٌ»؛ فلا يحذف مخبراً عنه بجملة أو ظرف كـ«الذي هو يقوم أو في الدار أو عندك»؛ إذ لو حذف صلح الباقي لأن يكون صلةً كاملةً، فلا يعلم أحذف شيء أم لا؟ بخلاف الخبر المفرد.

---

(١) انظر رأي هشام في الارتشاف: ٩٩٦.

(٢) ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُم مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ طه: ٧٨.

(٣) ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلٰهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ الزخرف: ٨٤.

ويجوز حذف المنصوب إن اتّصل بفعل أو صفة غير صلة «أل» نحو: ﴿نعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾(١)، وقوله:

١٢٥ ـ مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحمدنهُ بِهِ [فما لدىٰ غيره نفعٌ ولا ضررُ](٢)

أي يُسِرُّونَهُ ومُولِيكَهُ، فإن انفصل أو اتّصل بغيرهما لم يحذف كـ«الذي إيّاه أعبد أو إنّه فاضلٌ زيدٌ».

ويجوز حذف المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماضٍ نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾(٣) أي قاضيه، وبالحرف إن كان الموصول أو موصوفه مجروراً بمثل ذلك الحرف معنًى وعاملاً نحو: ﴿يَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(٤) أو «من الشراب الذي تشربون» أي منه.

---

(١) ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ يس: ٧٦.

(٢) البيت من البسيط غير منسوب لأحد، ورد مستشهداً به في شرح التسهيل ١: ٢٠٠، شرح الكافية الشافية ١: ١٢٢، شرح التصريح ١: ٤٧٢، أوضح المسالك ١: ١٦٩، همع الهوامع ١: ٣٤٦، والحدائق النديّة ٢: ٤٨٨.

(٣) طه: ٧٢.

(٤) ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ المؤمنون: ٣٣.

الخامسةُ: المجابُ بها القسمُ نحو: (والقرآنِ الحكيم * إنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ)(١).

ومتَى اجْتَمعَ شرطٌ وقسمٌ اكتفَى بجوابِ المتقدِّمِ منهما، إلّا إذا تَقَدَّمَهُما ما يفتقرُ إلى الخبرِ، فيكتفي بجوابِ الشرطِ مطلقاً.

﴿الخامسةُ﴾ ممّا لا محلّ له: الجملة ﴿المجابُ بها القسمُ﴾؛ ذُكِرَ فعلُه كـ«أُقسِمُ باللّه لأفعلنّ»، أم لا ﴿نحو: (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)(٢)﴾، وأمّا مجموع الجملة القسميّة أعني القسم وجوابه فقد يكون له محلّ كـ«قال زيدٌ واللهِ أو أُقسِمُ باللّهِ لأفعلنّ».

﴿ومتى اجتمع﴾ في كلامهم ﴿شرطٌ وقَسَمٌ﴾ ولو تقديراً ﴿اكتفى بجواب المتقدّم منهما﴾ عن جواب المتأخّر؛ سواءٌ كان المتقدّمُ هو الشرطَ نحو: «إن جاء زيدٌ واللهِ أكرمتُهُ»؛ فحذف جواب القسم وجوباً؛ لدلالة جواب الشرط عليه، أم القسم الملفوظ نحو: «والله إن جئتَ لأكرمتكَ»، أو المقدّر كقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ﴾(٣). وجوّز الفرّاء(٤) وابن مالك(٥) قيل: والكوفيّون(٦) الاكتفاءَ بجواب

(١ و٢) يس: ٢ و٣.

(٣) ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ يوسف: ٣٢.

(٤) ينظر معاني القرآن للفرّاء ١: ٦٦، ٦٧، ٢: ١٣٠

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١: ٤٠٠، وقال في الألفية:

ورُبَّما رُجِّح بعدَ قسمِ شرطٌ بلا ذي خبرٍ مقدّم

(٦) ينظر الحدائق النديّة ٢: ٤٩٣، وشرح التصريح ٤: ٤٠٠.

الشرط وإن تأخّر لقوله:

١٢٦ ـ لَـئِنْ كَـانَ مَـا حُـدِّثْتُهُ الـيَوْمَ صَـادِقاً أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ ضَاحِيَا(١)

ومنعه البصريّون(٢)، وهو ظاهر المصنّف، قالوا: البيت ضرورة؛ أو اللّام زائـدة لا موطّئة.

﴿**إلّا إذا تـقدّمَهُما**﴾ أي الشـرطَ والقسـمَ ﴿**مـا يـفتقرُ إلى الخـبر**﴾ كـالمبتدأ ولو منسوخاً، ﴿**فيكتفي بجواب الشرط**﴾ عن جواب القسم ﴿**مطلقاً**﴾؛ تقدّم أو تأخّر، تفضيلاً للشرط؛ لشدّه الاعتناء به حيث يختلّ المقصود بسقوطه عـلى القسـم؛ لأنّـه لمجرّد التأكيد نحو: «زيدٌ أو إنّ زيداً واللهِ إن يَقُم أَقُم»، و«زيدٌ إن يقم واللهِ أَقُمْ»؛ فالجملة الشرطيّة هي الخبر، والقسم تأكيدٌ وجوابه محذوف، وهل حذفه واجب أو راجـح؟ ظاهر المصنّف الأوّل، وعليه ابن مالك في التسهيل(٣)، وابن الحاجب في الكافية(٤). وقال ابن عصفور بالثاني(٥)، فجوّز العكسَ مرجوحاً كـ«زيدٌ إن يقم واللهِ لأقومنّ».

---

(١) البيت من الطويل لامرأة من عقيل، ورد مستشهداً به في خزانة الأدب ١١: ٣٥٩، وشـرح الرضـي عـلى الكافية ٤: ٤٥٧، مغني اللبيب ١: ٣١٢، شرح شواهده للسيوطي ٢: ٦١، شرح الكافية الشـافية ١: ٤٠٠، شرح التصريح ٤: ٣٩٩، أوضح المسالك ٤: ٢١٩، همع الهوامـع ٢: ٤٩١، والحـدائـق النـديّة ٢: ٤٩٣، واعلم في أكثر كتب القوم نقل بدل «ضاحياً»: بادياً.

(٢) ينظر الحدائق النديّة ٢: ٤٩٤، وشرح التصريح ٤: ٤٠٠.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل باب القسم ٣: ٨٢: «فلو تقدّم عليهما ذو خبر استغنى بجواب الشـرط، تقدّم على القسم، أو تقدّم القسم عليه وكان الشرط حقيقاً بأن يغنى جوابه مطلقاً؛ لأنّ تقدير سقوطه مخلٌّ بالجملة الّتي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخلّ، لأنّه مسـوقٌ لمـجرّد التـوكيد، والاسـتغناء عـن التوكيد سائغ ففضّل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقاً إذا تقدّم عليه وعلى القسم ذو خبر».

هذا ولكن خالف ذلك في الألفية فقال:

وإن تَـوالَـيَا وقـبلُ ذو خـبر فـالشرطَ رَجِّـحْ مطلقاً بـلا حَذَرْ

(٤) الكافية ٤: ٤٥٥ (مع شرح الرضي عليه).

(٥) ينظر شرح التصريح ٤: ٣٩٩.

فريدةٌ: إن وقع قسم بعد ما يفتقر إلى خبر أو صلة بنيتَ على أيّهما شئتَ؛ فإن ذكرتَ الخبرَ أو الصلةَ حذفتَ جوابَ القسمِ؛ لدلالةِ المذكورِ عليه نحو: «زيدٌ أو إنّ زيداً واللهِ يقومُ»، و«جاء الذي واللهِ يصومُ»، وإلّا فالقسم وجوابه خبرٌ أو صلةٌ كـ«زيدٌ واللهِ ليقومنَّ» و«جاء الذي واللهِ ليصومنَّ».

ومَنْعُ ثعلب من وقوع الجملة القسميّة خبراً، لا وجهَ له.

السادسةُ: المجابُ بها شرطٌ غيرُ جازمٍ نـحوُ: «إذَا جِـئْتَنِي أكـرمتُكَ»،
وفِي حكمِهَا المجابُ بِهَا شـرطٌ جـازمٌ، ولم تَـقْتَرِنْ بـالفاءِ ولا بـ«إذا»
الفجائيّةِ، نحوُ: إن تَقُمْ أَقُمْ.

﴿السادسة﴾ ممّا لا محلّ له: الجملة ﴿المجابُ بها شرطٌ غيرُ جازمٍ﴾، وهو «إذا» و«لو» و«لولا» و«لمّا» و«كيف»، ﴿نحو: «إذا جئتَني أكرمتُكَ»﴾، و«كيف تجلسُ أجلسُ».

﴿وفي حكمِهَا المجابُ﴾ أي الجملة التي أُجيب ﴿بها شرطٌ جازمٌ ولم تقترن بالفاء ولا بـ«إذا» الفجائيّة﴾؛ فلا محلَ لهذه أيضاً ﴿نحو: «إن تقُمْ أَقُمْ»﴾؛ لأنّ فعل الجواب مجزوم لفظاً فلا محلَ للمحلّ، ونحو: «إن قمتَ قمتُ»؛ إذ محلّ الجزم للفعل وحده لا للجملة كما مرّ[1]. فإن اقترنت بالفاء أو «إذا» كان المحلّ للجملة كما مرّ[2].

(١) تقدّم في صفحة ٤٧٢.

(٢) تقدّم في صفحة ٤٧١.

السابعةُ: التابعةُ لمَا لَا مَحَلَّ لَهُ، نحو: «جاءَني زيدٌ فأكرمتُهُ»، و«جاءَنِي زيدٌ وأكرمُتُه»[1] إذا لم تقدّرِ الواوُ للحالِ بتقديرِ «قد».

﴿**السابعة**﴾ ممّا لا محلّ له: الجملة ﴿**التابعةُ لِمَا لا محلَّ له**﴾ من الإعراب ﴿**نحو: «جاءني زيدٌ فأكرمتُهُ»**﴾؛ فجملة «أكرمته» لا محلّ لها؛ لأنّها معطوفة على المستأنفةِ، ﴿**و**﴾ كذا ﴿**«جاءني زيدٌ وأكرمتُهُ»**﴾ بالواو، وفي بعض النسخ: «جاءني الذي زارني وأكرمته» بالعطف على الصلة، ﴿**إذا لم تقدّر الواوُ للحالِ**﴾، وإلّا إذا كانت الجملة حالاً ﴿**بتقدير «قد»**﴾ فمحلّها النصب.

قال الدماميني في شرح المغني: إطلاق التابعة على الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب مشكلٌ؛ لأنّ التابع هو ثانٍ بإعرابِ سابقِهِ من جهة واحدة؛ فلابدّ له ولمتبوعه من إعراب ولو تقديراً أو محلّاً. قال: والجواب بإرادة التبعيّة اللُّغَويّة لا العرفيّةِ مع أنّه خروج عن لسان أهل الفنّ لا يُجدي في قولهم في مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[2]: إنّ الجملة الثانية لا محلّ لها؛ لأنّها بدل من الصلة، وفي نحو: «جاءَ زيدٌ وذهبَ بكرٌ»: إنّ الثانية معطوفة على مستأنفة فلا محلّ لها.

وقال بعض الأعلام: الأولى أن يقال: إطلاق التابعة هنا مجازٌ لعلاقة المشابهة.

---

(١) في بعض نسخ الصمدية: جاءني الذي زارني وأكرمته.

(٢) الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣.

خاتمةٌ في أحكامِ الجارِّ والمجرورِ والظرفِ:

إذا وَقَعَ أحدُهُما بعدَ المعرفةِ المحضةِ فحالٌ، أو النكرةِ المحضةِ فصفةٌ، أو غيرِ المحضةِ فمحتملٌ لَهُمَا.

ولابُدَّ مِن تعلُّقِهِما بالفعلِ، أو بما فيه رائحتُهُ.

ويجبُ حذفُ المتعلّقِ إذا كَانَ أحدُهُما صفةً، أو صلةً، أو خبراً، أو حالاً، وإذا كانَ كَذَلك أو اعتمَدَ عَلَى نفيٍ أو استفهامٍ جَازَ أن يرفعَ الفاعلَ نحوُ: «جاءَ الَّذي فِي الدارِ أَبُوه»، و«ما عندِي أحدٌ»، و(أَفِي اللهِ شكٌّ)(١).

﴿**خاتمةٌ**﴾ للحديقة الرابعة ﴿**في**﴾ ذكر ﴿**أحكام**﴾ ما يشبه الجملة من ﴿**الجارِّ والمجرورِ والظرف**﴾ مطلقاً.

﴿**إذا وقع أحدُهما بعدَ المعرفةِ المحضةِ**﴾ الخالية عن شائبة التنكير ﴿**فَحالٌ**﴾ منها كـ«رأيتُهُ أو زيداً أو هذا أو مَن شئتَ أو الرجلَ في بيتكَ أو مَعَك»، وكذا نحو: «يا أيّها الرجل في الغرفة أو عندَ الأميرِ»، عند من أثبت مجيء الحال عن المنادى.

﴿**أو**﴾ بعد ﴿**النكرة المحضة**﴾ غير المخصَّصة ﴿**فصفةٌ**﴾ لها كـ«رأيت طيراً على غُصنٍ أو فوقَهُ»، ﴿**أو**﴾ بعد ﴿**غيرِ المحضةِ**﴾ من المعرفة والنكرة ﴿**فمحتملٌ لهما**﴾: للحال والصفة كـ«أعجبني الثمرُ في الشجر أو فوقَهُ»؛ لأنّ المعرَّف بـ«أل» الجنسيّة في حكم المنكَّر معنًى، وكـ«رأيت ثمراً بالغاً في الشجر أو فوقه»؛ إذ النكرة الموصوفة بحكم المعرفة، وبالجملة لغير المحضة جهتان: تنكيرٌ وشبه تعريف، أو تعريف وشبه

---

(١) إبراهيم: ١٠.

تنكير، فيحتمل ما بعدَه الحالُ لتعريفِهِ أو شبهه، والصفةُ لتنكيره أو شبهه.

﴿ولابدّ من تعلّقِهما﴾ أي الجارّ والمجرورِ والظرفِ **﴿بالفعل﴾**، أو شبهه، أو ما بمعناهما، **﴿أو بما فيه رائحتُهُ﴾** مِن حدثٍ أو ما فيه معناه نحو: **﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾**(١)، و«مَالَكَ وزيداً في مالِهِ» أي ما تصنع، و«هو حاتمٌ في قومِهِ» أي جواد، ومنه قوله:

١٢٧ ـ أَسَدٌ عَلَيّ وَفِي الحُرُوبِ نَعَامَةٌ ... [رَبْدَاءُ تَجْفَلُ مِن صَفِيرِ الصَّافِرِ](٢)

أي مجترئ علَيّ وجَبَانٌ في الحروب.

وإنّما وجب ذلك لأنّ حرف الجرّ وضع لإيصال معنًى إلى مجروره، فلابدّ من حدث يصل إلى مجروره بواسطته، ولا نعني بعامل الجرّ ومتعلّقه سوى لفظ دالّ على ذلك الحدث، ولمّا كان الظرف مقدّراً بحرف الجرّ كان بحكمه في ذلك، فإن لم يذكر معهما ما يصلح لأن يتعلّقا به وجب تقديره بحسب القرائن، قال الله تعالى: **﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ﴾**(٣) أي وأرسلنا إلى ثمود، بقرينة ذكر المرسَل والمرسَلِ إليهم وإن لم يذكر لفظ الإرسال.

وأجاز ابن الحاجب تعلّق الجارّ بحرف النفي في نحو: «ما أكرمت المسيء لتأديبه وما أهنت المُحسنَ لمُكافأتِهِ»؛ إذ المعنى: انتفى إكرامي المسيءَ لتأديبه وإهانتي المحسنَ لمكافأته، فلو تعلّق بالفعل فسد المعنى(٤).

---

(١) ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة: ٧.

(٢) البيت لعمران بن حطّان أموي، ينظر الحماسة البصرية ١: ٧٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ٢٠٣.

(٣) ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ الأعراف: ٧٣.

(٤) أمالي ابن الحاجب ١: ٥١، ٥٣.

وقال ابن هشام: هو كلامٌ بديعٌ، لكنّ جمهورَ النحاةِ يمنعون التعلّق بالحرف فيجب عندهم تقديرُ فعلٍ يدلّ عليه الحرف(١).

فإن قلت: قد جُعِلَ التعلّقُ للجارّ، وقومٌ للمجرور، وآخرونَ لهما، وهو ظاهر المصنّف، فكيف التوفيق؟

قلت: لكلٍّ وجهٌ؛ أمّا الجارّ فلِمَا عرفت، وأمّا المجرور فلأنّه معمول للمتعلَّق بواسطة الجارّ؛ إذ الحرف لا يكون معمولاً، فلو قيل عامل الجارّ كذا، كان تسامحاً وتنزيلاً له منزلة الجزء من مجروره الذي هو المعمول حقيقةً، فيتعلّق به الجارُّ تعلّق التعديةِ والإيصالِ، والمجرورُ تعلّقَ المعموليّةِ، ومن جعله لهما أراد الأمرين، بل الظاهر أنّ من عبّر بالجارّ أراده مع مجروره، ومن عبّر به أراده مع جارّه، فلا اختلاف في المعنى.

واستثني من القاعدة ما لا تعديةَ فيه، وهو الجارّ الزائد مطلقاً؛ لأنّه لمجرّد التوكيد، و«لعلّ» في عقيل(٢)؛ لأنّه للترجّي فقط، و«لولا» عند سيبويه في «لولاه» و«لولاي» و«لولاك»(٣)؛ لأنّه لمحض الامتناع، و«رُبَّ»؛ لأنّه للتكثير أو التقليل لا التعدية.

﴿**ويجبُ حذفُ المتعلَّقِ**﴾ بالفتح أي المتعلَّق به على الحذف والإيصال، أو بالكسر على أنّ التعلّق من الطرفين ﴿**إذا كان أحدُهما**﴾ أي الجارّ والمجرور أو الظرف ﴿**صفةً**﴾ كـ﴿صَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾(٤)، و«شكر عند البلاء».

﴿**أو صلةً**﴾ كـ﴿مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ و ﴿مَنْ عِنْدَهُ﴾.

---

(١) مغني اللبيب ٢: ٥٧٣.

(٢) حيث يجرّ «لعلّ» في لغة عقيل في مثل: لَعَلَّ أبي المغوار منك قريبُ.

(٣) لأنّ «لولا» عند سيبويه في هذه المسألة جارّةٌ، وفي المسألة أقوالٌ أخر.

(٤) ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ البقرة: ١٩.

﴿أو خبراً﴾ نحو: ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾، و«العلمُ عندَ الله»، ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾(١)، و ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾(٢).

﴿أو حالاً﴾ نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾(٣)، و ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾(٤).

أو رافعاً لظاهر نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾(٥)، و«هل عندَك شيءٌ».

أو كان الجارُّ واوَ القسمِ أو تاءَهُ نحو: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾(٦)، ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾(٧)؛ إذ لا يذكر فعل القسم مَعَهما.

أو حذف متعلّقه في مَثَلٍ كقولك للمعرس: «بالرفاء والبنين» أي أعرست، أو على شريطة التفسير نحو: «أيومَ الجمعةِ صمتَ فِيهِ».

ولا خلاف في أنّ المقدّرة فعلٌ في بابَي الصلة والقسم؛ إذ لا يكونان إلّا جملتين، وبحسب المفسّر في باب الاشتغال؛ ففعلٌ في «أيومَ الجمعةِ صمتَ فيه»، وصفةٌ في «أيومَ الجمعةِ أنتَ صائمٌ فيه»، وأيَّهما شئتَ في البواقي، إلّا أنّ المختار عند قوم تقديرُ الفعلِ؛ لأنّه الأصل في العمل، وعند آخرين تقديرُ الوصف؛ لتقليل المقدّر، ولأنّ الأصل إفراد الحال والنعت والخبر.

---

(١) ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ يونس: ٦٥.

(٢) ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾ المزّمّل: ١٢.

(٣) ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ القصص: ٧٩.

(٤) ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ يوسف: ٥٤.

(٥) ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ إبراهيم: ١٠.

(٦) يس: ٢.

(٧) ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ الأنبياء: ٥٧.

وقال ابن هشام: الحقّ أنّا لم نحذف الضميرَ بل نقلناه إلى الظرف والجارّ والمجرور، فالمحذوف ـ فعلاً كان أم وصفاً ـ مفردٌ لا جملةٌ. قال: والحقّ عندي أنّه لا يرجّح تقدير أحدهما بل هو بحسب المعنى؛ فيقدّر «أُقْسِم» في القسم، ومثلُ المفسَّر في باب الاشتغال، وبحسب المقصود في البواقي[1].

فريدةٌ: الظرف إمّا مستقرٌّ، وهو ما متعلَّقه عامٌّ واجبُ الحذفِ؛ لوقوعه صفةً، أو صلةً أو حالاً أو خبراً، سمّي به لاستقرارِ ضمير متعلَّقِهِ فيه على الحذف والإيصال. وقيل: هو ما حذف متعلَّقه وجوباً؛ لدلالته عليه؛ عامّاً كان أم خاصّاً، سمّي به لاستقرار معنى عامله فيه.

وإمّا لغو وهو بخلافه.

﴿**وإذا كان**﴾ أحدُهما أي الجارّ والمجرور أو الظرف ﴿**كذلكَ**﴾: صفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً كما مرّ[2]، ﴿**أو اعتمدَ على نفيٍ**﴾ بحرفٍ أو فعلٍ ﴿**أو**﴾ على ﴿**استفهامٍ**﴾ بحرفٍ أو اسمٍ أي وقع بعد نفيٍ أو استفهامٍ ﴿**جازَ أن يَرْفَعَ الفاعلَ**﴾؛ مضمراً أو ظاهراً ﴿**نحو: جاءَ**﴾ رجلٌ بيَدهِ أو مَعَهُ صقرٌ، و ﴿**الذي في الدار**﴾ أو عندي ﴿**أبوه**﴾، وزيدٌ في البيت أو عندي أخوه، وجاء بِشرٌ على كتفه أو مَعَهُ سيفٌ، ﴿**وما**﴾ أو ليس في السوق أو ﴿**عندي أحدٌ، و(أَفِي اللَّهِ شَكٌّ)[3]**﴾، وهل عندَك أحدٌ.

وفي مرفوعهما الظاهر أقوال؛ فقيل: يرجَّحُ كونُه مبتدءاً مخبراً عنه بهما؛ لضعفهما

---

(١) مغني اللبيب ٢: ٥٨٤.

(٢) تقدّم في صفحة ٥٠٣ و ٥٠٤.

(٣) ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ إبراهيم: ١٠.

عن العمل في الظاهر، وقيل: الراجح فاعليّته؛ إذ الأصل عدم التقديم والتأخير[١]، وقيل: يتعيّن كونُهُ فاعلاً[٢]. وعلى الفاعليّة عاملُه عاملُهما المقدّرُ عندَ قومٍ، وهما عندَ المحقّقين[٣]؛ لنيابتهما عن الفعل، وهو مختار المصنّف.

وكلّ من قال بحذف المتعلَّق وحدَه نقل ضميره إليهما؛ إذ الضمير لا يستكنّ إلّا في عامله، ولم يشذّ عنهم أحدٌ سوى ابن مالك حيث ناقض باختياره الأوّل قوله بذلك[٤].

فائدةٌ: حكم الجمل بعد المعارف والنكرات حكمُ الظروفِ؛ فالجملة الخبريّة غير الصلةِ والخبرِ والمحكيّةِ بالقولِ حالٌ بعد معرفةٍ محضةٍ نحو: ﴿لاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٥]، فيمن رفع «تستكثر»[٦] أي مستكثر، ونعت بعد نكرةٍ محضة كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[٧] أي كاتم لإيمانه[٨]، ومحتملة لهما بعد غير المحضة، كـ﴿مَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾[٩]، و﴿هٰذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾[١٠]؛ فإنّ

---

(١) اختاره ابن مالك: مغني اللبيب ٢: ٥٧٩.

(٢) نقله ابن هشام الخضراوي عن الأكثرين، كما في المصدر السابق.

(٣) أي عامل المرفوع نفس الجارّ والمجرور عند المحقّقين.

(٤) قال ابن هشام في المغني ٢: ٥٧٩: «واختار ابن مالك المذهب الأوّل، مع اعترافه بأنّ الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقضٌ، فإنّ الضمير لا يستكنّ إلّا في عامله.

(٥) المدّثّر: ٦.

(٦) هذه قراءة المشهور من القرّاء.

(٧) ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ غافر: ٢٨.

(٨) الظاهر أنّ «يكتم إيمانه» وقع بعد «رجل» لكنّه ليس محضةً بل غير محضةٍ، خلاف ما قاله الشارح ﷺ، لتوصيف «رجل» بـ«مؤمن».

(٩) ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الجمعة: ٥.

(١٠) ﴿وَهٰذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ أَفَأَنتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ﴾ الأنبياء: ٥٠.

تعريف الحمار جنسيّ والذكر نكرة موصوفة، فإن كانت الجملة إنشائيّةً كـ«هذا عبدي أو عبدٌ بعتكه» إذا قصد به إنشاء البيع فمستأنفة؛ إذ إنشاء البيع لا يقع نعتاً ولا حالاً، وإن كانت خبراً كـ«زيدٌ أو رجيلٌ[1] قام»، أو محكيّةً بقول كـ«قال زيدٌ أو رجلٌ أحمد الله»، أو صلةً كـ«جاء مَنْ ذَهَبَ» لم تصلح لهما.

---

(١) في نسخة «ج»: رجلٌ.

الحديقةُ الخامسةُ في المفرداتِ:

الهمزةُ: حرفُ تَرِدُ لنداءِ القريبِ والمتوسِّطِ، وللمضارعةِ وللتسويةِ، وهي الداخلةُ عَلى جملةٍ واقعةٍ في محلِّ المَصدرِ، نحوُ: (سواءٌ عَليهم ءَأَنْذَرْتَهُم أم لَمْ تُنْذِرْهُمْ)[1]، وللاستفهامِ؛ فيطلبُ بها التصوّرُ أو التصديقُ، نحو: «أزيدٌ في الدار أمْ عمروٌ»، و«أفي الدار زيدٌ أم في السوقِ»، بخلاف «هل»؛ لاختصاصها بالتصديق.

﴿الحديقةُ الخامسةُ فِي المفرداتِ﴾ التي يكثر استعمالُها وتشتدّ الحاجة إليها من الظروفِ والحروفِ وبعضِ الأسماء والأفعالِ التي تقربُ منها، وجملة ما ذكره المصنّف هنا أربعٌ وعشرونَ كلمةً، ذكرها على ترتيب حروف الهجاء:

الأوّل: ﴿الهمزةُ﴾، وهي ﴿حرفُ تَرِدُ لنداءِ القريبِ والمتوسِّطِ﴾، وهذا لا قائلَ به ظاهراً، نعم نقل ابن الخبّاز عن شيخه أنّها للمتوسّط[2]، وردّه في المغني بأنّه خرق لإجماعهم على أنّها للقريب[3]. وقال ابن هشام وابن الضائع: النداء بها قليل، ولم يأت في القرآن نداءٌ بغير ياءٍ[4]. وفي الهمع: ما ذكراه مِن قلّتها مردود فقد وقفت على أكثر من ثلاثمائة شاهد وأفردتها بالتأليف[5].

---

(١) البقرة: ٦.

(٢) ابن الخبّاز هو أحمد بن الحسين بن أحمد المتوفّى سنة ٦٣٧هـ، وشيخه ابن معط صاحب الألفية المتوفّى سنة ٦٢٨هـ؛ ينظر نصّه في مغني اللبيب ١: ١٧.

(٣) مغني اللبيب ١: ١٧.

(٤) قاله ابن هشام في شرح التسهيل أو حواشيه، ينظر قوله وقول ابن الضائع في همع الهوامع ٢: ٣٤.

(٥) المصدر السابق.

﴿وللمضارَعَة﴾ بفتح الراء، مصدرُ «ضارعَهُ» أي علامةٌ للمضارع المتكلّم وحده كـ«أقوم»، وهي أربعة أحرف تجمعها «أنيت».

﴿وللتسوية﴾ بين مضمونَي جملتين، ﴿وهي﴾ الهمزة ﴿الداخلة على جملة﴾ ﴿واقعة﴾ مع تلك الهمزة ﴿في محلّ المصدر نحو: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)[1]﴾ أي سواء عليهم الإنذار وتركه.

وقد يقال: تأويل الجملة بالمفرد هنا مشكل؛ إذ لا سابك لفظاً ولا تقديراً، فيلزم شذوذ التركيب كما صرّحوا به في «تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ مِن أن تراه» برفع «تسمع»، مع أنّه لا شذوذ هنا.

فيجاب بأنّ سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدريّ إنّما يُعَدّ شاذاً لو لم يطّرد في باب، أمّا مع اطّراده فلا، كسبك الجملة الأُولى في نحو: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ» بنصب «تشرب» بـ«أن» المقدّرة، والجملة المضاف إليها في نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]؛ حذراً من عطف الاسم على الفعل في الأوّل والإضافة إلى الفعل في الثاني.

والأولى أن يُجاب بأنّ الشذوذ هو مخالفة القياس، فلا يستلزم الضعف أو الندور، ولا ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال، وكأنّ هذا هو مرادُ المجيب الأوّل؛ فالمراد أنّ الشذوذ إذا اندفع قبحه بكثرة استعماله فاندفاعه باطّراده في بابٍ أولى، لا أنّه ينافي الاطّرادَ كما هو ظاهر لفظه.

﴿وللاستفهامِ﴾، وهو عند الجمهور أن يطلب المتكلّمُ لنفسه علمَه بمجهول وفهمَه إيّاه بإعلام مخاطبه وإفهامه له؛ تصوّراً كان المطلوب أم تصديقاً، ولذلك اشترطوا كونَ

---

(١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة: ٦.

(٢) ﴿قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ المائدة: ١١٩.

المطلوبِ غيرَ حاصلٍ للمتكلّم عندَ الطلبِ؛ لاستحالة تحصيل الحاصل، ومِن ثَمّ أطبقوا[١] على استحالته عليه تعالى، وأنّ ما ورد منه في كلامه أو كلام غيره العالم بالمطلوب عند طلبه، فهو مصروف إلى معنًى آخر غير الاستفهام من تقريرٍ أو توبيخٍ أو نحوها.

وقيل: الاستفهام طلب حصول فهم شيء وعلمه في ذهنٍ مّا، أعمّ من ذهن المتكلّم وغيره، كما أنّ الاستغفار طلب المغفرة؛ سواء كان للمتكلّم الطالب أم غيره، فالمطلوب باستفهامك إمّا فهمُ نفسِك وهو ظاهر، أو فهمُ غيرِك بأن أردت أن يجيبَ المخاطبُ ليسمعَ ذلك الغيرُ جوابَه فيعلم به مجهوله، فقولهم: «ليس الاستفهام منه تعالى على حقيقةٍ» ليس على إطلاقه، وإنّما يستحيل إذا كان مصروفاً إلى متكلّمه، وأمّا إذا كان لغيره ممّن يجهل فلا يستحيل، فقوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[٢] استفهامٌ حقيقيٌّ طَلَبَ به إقرارَ عيسى في مشهد القيامة بأنّه لم يقل ذلك ليفهمه النصارى ويتقرّر عندهم وعند سائر الخلق كذبَ ما ادّعَوْه وبراءتَهُ عليه السلام ممّا ابتدعوه.

وأقول: الحقّ هو الأوّل؛ إذ ليس الكلام في لفظ الاستفهام حتّى يقاس على الاستغفار، بل في حقيقة أدواته ومعناها الوضعي، ولا شكّ أنّ المتبادر منها عند الإطلاق وعدم القرائن هو أنّ المتكلّم جاهلٌ بالمستفهَمِ عنه، طالبٌ من مخاطبه إفهامَه إيّاه، حتّى لا يفهم غير ذلك ولا يعدل السامع إلى ما سواه إلّا بقرائنَ جليّةٍ وبواعث مقاليّة أو حاليّة، فهذا هو الحقيقة.

---

(١) أي أجمعوا، على استحالة الاستفهام على الله تبارك وتعالى.

(٢) ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ المائدة: ١١٦.

وأمّا غيره من تقريرٍ كما في الآية أو إنكار إبطالي نحو: «أله البنات»(١)، أو توبيخيٍّ نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾(٢)، أو تعجّب نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾(٣)، أو استبطاءٍ كقوله: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾(٤)، وقولك: «أَذَهَبْتَ» لِمن أمرته بالذهاب وعلمت عدمَه، أو تسويةٍ كما مرّ(٥) فمجاز مفتقر إلى القرينة كما في الآية.

ثمّ الهمزة أصل أدوات الباب ﴿**فيطلبُ بِهَا**﴾ إمّا ﴿**التصوّرُ**﴾ أي إدراك غير النسبة الحكميّة، ﴿**أو التصديقُ**﴾ بها إيجاباً أو نفياً، وعلى الأوّل يؤتىٰ بـ«أم» معادلةً لها؛ فيطلب بها تعيين أحد الأمرين اللّذَين وقع أحدهما بعد الهمزة والآخرُ بعد «أم»، مع حصول تصديق إجماليّ بالنسبة الحكميّة وتصوّر الأمرين كذلك(٦)؛ فالمطلوب بالحقيقة هو تصوّر المحكوم عليه مثلاً على التعيين أي تصوّر التفصيليّ وتعيين أحد المتصوّرين، وفصله عن الآخر للحكم به أو عليه لا نفس التصوّر، ﴿**نحو: «أزيدٌ في الدار أم عمروٌ»**﴾؛ لطلب تصوّر المسند إليه، ﴿**و«أفي الدارِ زيدٌ أم في السوقِ»**﴾؛ لطلب تصوّر المسند.

وعلى الثاني امتنعت معادلة «أم» لها فيطلب بها نفسُ حكم الجملة نحو: «أقائمٌ

---

(١) الظاهر أنّ الشارح ﷺ ذكر هذه الفقرة على أنّها آيةٌ من القرآن، لكنّ الصحيح أنّ الآية: «فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ البناتُ ولَهُمُ البَنُونَ»: الآية ١٤٩ من سورة الصافات. وآية الطور: «أم له البنات ولكم البنون»؛ الطور: ٣٩.

(٢) ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ الصافّات: ٩٥.

(٣) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ الفيل: ١.

(٤) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ البقرة: ٢١٤.

(٥) يعني المثالَ المتقدّم في معنى التسوية للهمزة، وهو الآية الشريفة: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾.

(٦) في نسخة «ج»: وتصوّر الأمرين وفصله عن الآخر للحكم به أو عليه لا نفس طرفيها كذلك.

زيدٌ»[١]، وإنّما لم يمثّل المصنّف له لسهولة أخذه من مثالي التصوّر بترك «أم» وما بعدها، وقد يطلب بها تصوّرُ غير المسندِ والمسند إليه من المفعول والحال والتمييز والظرف، وإنّما اقتصر عليهما لأنهما العمدتان، والضابط أنّ المستفهَمَ عنه هو ما يليها نحو: «أزيداً ضربتَ أم بكراً؟»، و«أراكباً جاء أم ماشياً؟»، «أقلباً أَمِنَ أم لساناً؟»، «أفي المسجد صلّى أم في البيت؟».

﴿بخلاف «هل»؛ لاختصاصها بطلب التصديق﴾ فقط نحو: «هل قامَ زيدٌ؟» و«هل زيدٌ قائمٌ؟»، وسيأتي الكلام عليها[٢].

وبقيّة أدوات الاستفهام مختصّةٌ بطلب التصوّر؛ فـ«متى» لطلب تصوّر الزمان، و«أين» لطلب تصوّر المكان، إلى غير ذلك على ما مرّ في باب الإضافة[٣].

---

(١) في نسخة «ج»: و«أزيدٌ قائمٌ»، و«أقام زيدٌ».

(٢) سيأتي في صفحة ٥٩٩.

(٣) تقدّم في صفحة ١٨٥.

«أن» بالفتح والتخفيف: تردُ اسميةً وحرفيةً؛ فالاسميّةُ ضميرُ المخاطبِ كـ«أنت» و«أنتما»؛ إذ ما بعدَها حرفُ خطابٍ اتّفاقاً، والحرفيّةُ تَرِدُ ناصبةً للمضارعِ، ومخفّفةً من المثقّلةِ، ومفسّرةً، وشرطُها التوسُّطُ بينَ الجملتينِ أُولٰهُما بمعنى القولِ، وعدمُ دخولِ جارٍّ عليها. وزائدةً، وتقعُ غالباً بعدَ «لمّا»، وبين «لو» وفعلِ القسمِ.

الثاني: ﴿«أن» بالفتح والتخفيف: ترد اسميّةً وحرفيّةً﴾ أي اسماً وحرفاً؛ ﴿فالاسميّةُ ضميرُ المخاطب كـ﴾ «أن» في ﴿«أنت»﴾ بفتح التاء أو كسرها ﴿و«أنتما»﴾ و«أنتم» و«أنتنّ»؛ ﴿إذ ما بعدَها﴾ وهو التاء ﴿حرفُ خطابٍ اتّفاقاً﴾ يفتح للمذكّر، ويكسر للمؤنّث، وتوصل بنون حرفيّ لجمعها، وبميم لجمعه، وبميم وألف لمثنّاهما، فالضمير هو «أن» لا غير؛ هذا قول الجمهور.

وقال الفرّاء: الضمير مجموع «أن» وما بعده[1].

وقيل: هو التاء المتصرّفة و«أن» عمادٌ لها دعموها به حيث أرادوا انفصالها ولم تكن مستقلّةً بنفسها لفظاً[2]، كما هو قول ابن كيسان والكوفيّة في «إيّاك» وأخواته من أنّ الضمير هو الكاف المتصرّفة وما قبلها عمادها.

وقال الشيخ ﷺ: ما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين[3].

(١) ينظر قولُ الفرّاء والجمهور في شرح الرضي على الكافية ٢: ٤١٨، شرح التصريح ١: ٣٢٤، وارتشاف الضرب: ٩٢٦.

(٢) قائله ابن كيسان كما في المصادر السابقة.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢: ٤١٨.

فنقل الاتّفاق سهوٌ اتّفق منه ﷺ، تبعَ فيه صاحبَ الوافي وغفل عن غيره[١]، قيل: لا يفيد تأويله باتّفاق البصريّين؛ لخلاف ابن كيسان منهم، ولعلّه لم يعتدّ بخلافه.

وكذا «أن» في «أنا» هو الضمير وحده عندهم أُتِيَ بالألف وقفاً لبيان الحركة، ويؤيّده نقل قطرب[٢] عن بعض العرب وقفَهم على النون بالسكون، و«أنا» مجموعه الضمير عند الكوفيّة، واختاره ابن مالك[٣]، وأيّد بإثبات الألف وصلاً في لغة، واقتصار المصنّف على ضمير المخاطب على التمثيل أو الحصر، واختيار قول الكوفيّون في ضمير المتكلّم.

﴿**والحرفيّةُ تَرِدُ**﴾ على أربعة أوجه: ﴿**ناصبةً للمضارعِ**﴾ كما مرّ في حديقة الأفعال[٤].

﴿**ومخفّفةً من**﴾ «أنّ» ﴿**المثقّلة**﴾ المشدّدة، ولا تعمل عند سيبويه[٥] والكوفيّين[٦]،

---

(١) قاله في الحدائق النديّة ٢: ٥٢٢.

(٢) ينظر نقل قطرب في ارتشاف الضرب: ٩٢٧.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٣٧.

(٤) تقدّم في صفحة ٣٨٤.

(٥) يمكن أن يؤخذ مذهب سيبويه هذا من قوله في الكتاب ١: ١٦٥، ١٦٦. وهو بعيدٌ؛ انظر عبارته: «هذا بابٌ آخر «أن» فيه مخفّفةٌ، وذلك قولك: قد علمتُ أن لا يقولُ ذاك، وقد تيقّنت أن لا تفعلُ ذاك، كأنّه قال: «أنّه لا يقولُ» و«أنّك لا تفعلُ»، ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾، وقال أيضاً: ﴿لِئَلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾.

(٦) قال ابن هشام في المغني ١: ٤٧: «خلافاً للكوفيّين، زعموا أنّها لا تعمل شيئاً»، وقال محقّقه الدكتور محمّد الخطيب ناقلاً عن خزانة الأدب ما نصّهُ: ما ذهب إليه ابن هشام من أنّ الكوفيين لا يُعملون «أنْ» المخفّفة، غير صحيح. قال الفراء في تفسير سورة الحجر عند الحديث عن نون الوقاية: «وقد خفّفت العرب النون من «أنّ» الناصبة ثمّ أنفذوا لها نصبها ...» معاني القرآن ٢: ٩٠. وعلّق البغدادي على هذا قائلاً: «وظاهره أنّها تعمل مطلقاً كالمثقلّة، ونقل ابن المستوفي عنه ـ أي الفراء ـ في شرح أبيات المفصّل، ⇐

وتعمل عمل أصلها عند غيرهم.

واسمها ضمير شأنٍ محذوف عند الأكثر، وخبرها جملةٌ إمّا اسميّة مجرّدة كقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾(١)، أو مقرونة بـ«لا» نحو: ﴿أَن لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ﴾(٢)، أو فعليّةٌ؛ فإن كان فعلُها جامداً أو دعاءً لم تقترن بشيء نحو: ﴿أَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾(٣)، ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾(٤)، وإلّا اقترن بنفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾(٥)، و ﴿أَنْ لَن نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾(٦) و ﴿أَن لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾(٧)، أو بـ«لو» نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾(٨)، أو بـ«قد» نحو: ﴿أَن يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾(٩)، أو حرف تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾(١٠)، ويندر خلوّها عن ذلك كلّه كقوله تعالى:

⇐ لم يُسْمَع من العرب تخفيف «أنْ» وإعمالها إلّا مع المكنّى، لأنّه لا يتبيّن فيه الإعراب، فأمّا مع الظاهر فلا، ولكن إذا خفّفوها رفعوا. انتهى». قال البغدادي: «ومنه تعلم أن نقل ابن هشام في المغني عن الكوفيين أنّهم زعموا أنّها إذا خُفّفت لا تعمل شيئاً غير صحيح». انظر الخزانة ٢: ٤٦٦.

(١) ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يونس: ١٠.

(٢) ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ هود: ١٤ وغير هذه السورة من سُوَرِ القرآن.

(٣) النجم: ٣٩.

(٤) ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ النور: ٩.

(٥) ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾ طه: ٨٩.

(٦) ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ القيامة: ٣.

(٧) ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ البلد: ٧.

(٨) ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ الأعراف: ١٠٠.

(٩) ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ الصافات: ١٠٤ـ١٠٥.

(١٠) ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ ⇐

﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾(١) فيمن رفع «يتمّ»(٢).

﴿ومفسِّرةً﴾ بمنزلة «أي»، إلّا أنّها تدخل على الجملة لا غير نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾(٣)، و«كتبتُ إليه أن ما أنتَ وزيداً»، و«أي» تدخل على المفرد أيضاً.

﴿وشرطُهَا التوسّطُ بين الجملتينِ أُولٰهُمَا بمعنى القول﴾ دون لفظه كما قيل، أو مطلقاً كما عليه قوم(٤)، ﴿وعدمُ دخولِ جارٍّ عليها﴾ ولو زائداً، فإن دخل كانت مصدريّةً لا زائدةً كما زعمه أبو حيّان(٥)؛ إذ الجارُّ لا يدخل إلّا على اسم صريح أو متأوّل به.

﴿وزائدةً﴾ تفيد التوكيد كغيره من الزوائد، ﴿وتقعُ غالباً بعد «لمّا»﴾ الإيجابيّة نحو: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾(٦)، ﴿وبينَ «لو» وفعلِ القسمِ﴾ المذكور أو المقدّر نحو: «واللهِ أو أقسمُ به أن لو جئتَ لأُكرِمنَّك».

فائدةٌ: الحرف الزائد معنويّةً هي توكيد معنى الكلام ولا يفيد غيرَه، ولفظيّةً هي تزيين اللفظ وتحسينه؛ لكونه معه أفصحَ أو استقامة وزنٍ أو سجع به، ويمتنع خلوّه عن ذلك كلّه، وإلّا لعُدّ عبثاً، وهو قبيح، ولاسيّما في كلامه سبحانه، ومن هنا جاز كون

⇐ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ...﴾ المزّمّل: ٢٠.

(١) ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾ البقرة: ٢٣٣.

(٢) قرأ مجاهد من الشواذّ برفع «يتمّ»؛ معجم القراءات القرآنيّة ١: ١٧٧.

(٣) ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ المؤمنون: ٢٧.

(٤) ينظر تفصيل الأقوال في الحدائق النديّة ٢: ٥٢٧.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٦٩٢.

(٦) ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يوسف: ٩٦.

الزائد لازماً كـ«ال» في «الآن» على المشهور[١]، و«أن» في خبر «عسى» على قولٍ، وإنّما يسمّى مع ذلك زائداً لأنّ أصل المعنى المرادَ لا يختلّ بتركه مع أنّه لم يُفِدْ ما وضع له، فكأنّه لم يُفِدْ شيئاً، بخلاف ألفاظ التوكيد؛ لبقائها على ما وضعت له؛ فالفرق أنّ التوكيد وضعيّ فيها وعارض فيه.

(١) فيه قولان: الأوّلُ كون «أل» في «الآن» زائدةً لازمةً وهو مشهور، والثاني كونها فيه للعهد الحضوري.

«إنْ» بالكسرِ والتخفيفِ: تردُ شرطيةً ونافيةً نحو: (إِنِ الكافِرُونَ إلّا في غرورٍ)[1]. ومخففةً من المثقّلةِ نحو: (إنْ كلٌّ لمّا جميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرونَ)[2] في قراءةِ التخفيفِ.

ومتى اجتمَعَتْ «إن» و«ما» فالمتأخِّرةُ منهما زائدةٌ.

الثالث: ﴿**«إنْ» بالكسر والتخفيف: تردُ**﴾ على أربعة أوجه: ﴿**شرطيّةً**﴾ كما مرّ في باب الأفعال[3]، ﴿**ونافيةً نحو: (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)**[4]﴾، و ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ﴾[5]، و ﴿إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً﴾[6].

قيل: إن دخلت على اسم لزمت بعدها «إلّا» كما مرّ[7].

أو «لمّا» المشدّدة بمعناها كقراءة: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[8] بتخفيف «إن»

---

(١) الملك: ٢.

(٢) يس: ٣٢.

(٣) تقدّم في صفحة ٣٩٩.

(٤) ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَٰنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ الملك: ٢٠.

(٥) ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ التوبة: ١٠٧.

(٦) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَاباً فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً﴾ فاطر: ٤٠.

(٧) أي كالأمثلة السابقة.

(٨) الطارق: ٤.

وتشديد «لما»، أي ما كلّ نفس إلّا عليها حافظ(١)، ورُدّ بقوله: ﴿إِنْ عِندَكُم مِن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا﴾(٢)، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾(٣).

وإعمالها كـ«ليس» لغةٌ(٤)، وإهمالها أكثر نحو: «إنّ قائمٌ أو قائماً» بتقدير: إن أنا، كما مرّ في الحديقة الثانية(٥).

﴿**ومخفّفةً من المثقّلة**﴾؛ فتدخل الجملتين، فإن تلتها اسميّةٌ أُهملت غالباً؛ لزوال اختصاصها بالاسم ﴿**نحو: (إِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)(٦) في قراءة**﴾ «لمّا» بـ﴿**التخفيف**﴾(٧)؛ فـ«ما» زائدةٌ، و«جميع» بمعنى «مجموع» أي إنّ كلّاً لمجموعون لدينا، ومن قرأ بتشديدها جعل «إن» نافيةً و«لمّا» بمعنى «إلّا».

وجاز إعمالها كأصلها كقراءة: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٨) بتخفيف «إن» و«لمّا»(٩)، خلافاً للكوفيّة، وإن تلتها فعليّةٌ وجب الإهمال، ويغلب دخولها على ماضٍ ناسخٍ أو

---

(١) مرّ تخريج قراءاته في صفحة ٢٢٢.

(٢) ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِندَكُم مِن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يونس: ٦٨.

(٣) ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً﴾ الجنّ: ٢٥.

(٤) قال ابن هشام في المغني ١: ٣٥: وإذا دخلت على الجملة الإسميّة لم تعمل عند سيبويه والفرّاء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالها عمل «ليس».

(٥) تقدّم في صفحة ١٢٩.

(٦) يس: ٣٢.

(٧) قرأ بتخفيف «لمّا» من السبعة نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ومن الشواذّ ابن وردان ويعقوب وأبو جعفر وخلف وهشام؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٥: ٢٠٦.

(٨) ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود: ١١١.

(٩) قرأه كذلك نافع وابن كثير وعاصم من السبعة وشعبة وابن محيصن من الشواذّ؛ ينظر معجم القراءات القرآنيّة ٣: ١٣٦.

مضارعه نحو: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾(١)، و ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾(٢)، وإن أُهملت لزمت في خبرها لامٌ تسمّى فارقةً؛ لفرقها بينها وبين النافية.

والرابع من أوجه «إن» هذا أن تقع زائدةً، أشار إليه المصنّف بتغيير الأُسلوب روماً لتكميل الفائدة وتحصيل القاعدة بقوله: ﴿ومتى اجتمعَتْ «إن» و«ما»﴾ الحرفيّتان ﴿فالمتأخّرة منهما زائدةٌ﴾ كقوله:

١٢٨ ـ ما إن أَتَيْتُ بشيءٍ أَنْتَ تَكْرهُهُ   [إذاً فلا رَفَعَتْ سوطي إليَّ يدي](٣)

فـ«إن» زائدةٌ و«ما» نافيةٌ.

وكقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾(٤)، و ﴿إِمَّا تَرَيِنَّ﴾(٥)، فإنّ أصله «إن ما»؛ فـ«ما» زائدةٌ و«إن» شرطيّةٌ.

---

(١) ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذاً لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً﴾ الإسراء: ٧٣.

(٢) ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ القلم: ٥١.

(٣) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه: ٢٨، وانظر هامش الديوان أيضاً، ورد مستشهداً بها في مغني اللبيب ١: ٣٨، خزانة الأدب ٨: ٤٥١، والحدائق الندية ٢: ٥٣٥، ٥٣٦.

(٤) ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ الأنفال: ٥٨.

(٥) ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً﴾ مريم: ٢٦.

«أنّ» بالفتحِ والتشديدِ: حرف تأكيدٍ، وتؤوّلُ معَ معمولَيْهَا بمصدرٍ مِن لفظِ خبرِها إن كانَ مشتقّاً، وبالكونِ إن كانَ جامداً، نحو: «بلغَنِي أنّك منطلقٌ، وأنّ هذا زيدٌ».

الرابع: ﴿**«أنّ» بالفتح والتشديد**﴾، وهي ﴿**حرفُ تأكيدٍ**﴾ وتحقيقٍ من الحروف المشبّهة بالفعل، وتنصب اسماً وترفع خبراً، كما مرّ[1].

﴿**و**﴾ موصول حرفيّ ﴿**تُؤوَّلُ مع معمولَيها بمصدرٍ من لفظ خبرها إن كان**﴾ الخبر ﴿**مشتقّاً، وبالكون**﴾ ونحوه من المصادر العامّة ﴿**إن كان جامداً**﴾؛ فالأوّل ﴿**نحو: «بلغني أنّك منطلقٌ»**﴾ أي إنطلاقك، و«أنّك في الدار» أي استقرارُك فيها، ﴿**و**﴾ الثاني نحو: «بلغني ﴿**أنّ هذا زيدٌ»**﴾ أي كونه زيداً أو زيديَّتُه، هذا مع ثبوت الخبر، أمّا مع نفيه فيقدّر لفظ «عدم» مضاف إلى المصدر نحو: «بلغني أنّك لم تقم» أي عدمُ قيامك، أو «أنّه ليس زيداً» أي عدمُ كونِهِ زيداً أو عدمُ زيديّتِهِ.

---

(١) تقدّم في صفحة ١٢٢.

«إنّ» بالكسر والتشديد: تردُ حرفَ تأكيدٍ، تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، ونصبُهُما لغةٌ، وقد ينصبُ ضميرَ شأنٍ مقدّر فالجملةُ خبرُهَا. وحرفَ جـوابٍ كـ«نَـعَم»، وجَـعَلَ المـبرِّدُ مِـن ذلك قـولَه تـعالى: (إنّ هـذانِ لسَاحِرانِ)[1]. وردّ بامتناع اللّامِ في خبر المبتدأ.

الخامس: ﴿«إنّ» بالكسر والتشديد: تردُ حرفَ تأكيدٍ﴾ وتحقيقٍ كأختها.

﴿تنصبُ الاسم وترفعُ الخبرَ﴾ كما مرّ[2]، **﴿ونصبُهُمَا﴾** أي نصبها للاسم والخبر كليهما **﴿لغةٌ﴾** لبعض العرب كقوله:

١٢٩ ـ [إذَا اسوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُـطَاكَ خِـفَافاً] إنّ حُـرَّاسَـنَا أُسْـداً[3]

وفي الحديث: «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً»[4].

وفي الارتشاف: المشهور رفع أخبار هذه الحروف ـ يعني «إنّ» وأخواتها ـ وذهب ابن سلّام[5] وجماعة من المـتأخّرين إلى جـواز نـصبها، والكسـائي إلى جـوازه فـي

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) تقدّم في صفحة ١٢٢.

(٣) البيت من الطويل نسبه أبو حيّان في البحر المحيط ٤: ٤٤٠ إلى عمر بن أبي ربيعة وهو ليس في ديوانه، ورد في خزانة الأدب ١٠: ٢٦٢، شرح التسهيل ١: ٣٩١، مغني اللبيب ١: ٥٥، والحدائق النديّة ١: ٣٧١، ٢: ٥٣٩.

(٤) لم يوجد بهذا النص في كتب الصحاح والمسانيد. وأورده مسلم في صحيحه في أحاديث الشّفاعة آخر كتاب الإيمان من كلام أبي هريرة بلفظ «لسبعون»، وعلى هذا ليس فيه شاهدٌ نحوي؛ ينظر صحيح مسلم ١: ١٣٠.

(٥) محمّد بن سلّام بن عبيدالله، توفّي سنة ٢٣١هـ؛ بغية الوعاة ١: ١١٥، وكتابه المعروف طبقات الشعراء طبع بتحقيق الشيخ محمود شاكر. ينظر رأيه في كتابه هذا ١: ٧٨، ٧٩.

«ليت»[١]، وكذا نقل عن الفرّاء[٢]، وعنه أيضاً في «ليت» و«كأنّ» و«لعلّ». وزعم ابن سلّام أنّها لغةُ رؤبة[٣] وقومه، وحكي عن تميم أنّهم ينصبون بـ«لعلّ»، وسمع ذلك في خبر «إنّ» و«كأنّ» و«لعلّ»، وكثر ذلك في خبر «ليت» حتّى عَمِلَ عليه المولّدون، قال ابن المعتزّ:

١٣٠ ـ مَرَّتْ بِنَا سَحَراً طَيرٌ فَقُلْتُ لَهَا ... طُوبَاكِ يَا لَيْتَنِي إِيَّاكِ طُوبَاكِ[٤]

ولم يحفظ في خبر «إنّ» ولا خبر «لكنّ»، انتهى[٥].

ويُعْلَم منه أنّ هذه اللغة غير مختصّة عند مثبتها بـ«إنّ».

ثمّ المشهور رفع أخبار هذا الباب، وإنكار هذه اللغة، وتأويل شواهدها بتقدير الخبر، وجعل المنصوب حالاً أو مفعولاً أي تلقاهم أو تجدهم أسداً، وبأنّ القعر في الحديث مصدر «قعرت البئر» إذا بلغت قعرها، و«سبعين» ظرف له أي بلوغ قعر جهنّم في سبعين خريفاً.

﴿**وقد تنصب**﴾ «إنّ» ﴿**ضميرَ شأنٍ مقدّرٍ**﴾ هو اسمها، ﴿**فالجملةُ**﴾ بعدَها ﴿**خبرُها**﴾؛ ففي الحديث: «إنَّ مِن أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَومَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ»[٦]،

---

(١) رأي الكسائي يوجد في الإيضاح في شرح المفصّل ٢: ١٩٩.

(٢) ينظر رأي الفرّاء في شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٣٤.

(٣) رؤبة بن العجاج من أفصح الرجاز، احتجّ العلماء بشعره ولغته، دفن سنة ١٤٥هـ، وقال الخليل يوم مات: دفنّا اللغةَ والشعرَ والفصاحة.

(٤) عبدالله بن المعتزّ بالله، شاعرٌ ولي الخلافة يوماً واحداً ثمّ قتل سنة ٢٩٦هـ، ألّف البديع، وطبقات الشعراء وله ديوان شعرٍ.

البيت من البسيط لابن المعتزّ في ديوانه المخطوط في المكتبة الرضويّة برقم ٤٥٦٩ الورقة ٣٢٨، ورد في خزانة الأدب ١٠: ٢٥٤، ٢٥٥، ومغني اللبيب ١: ٣٧٦.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٢٤٢.

(٦) في صحيح مسلم كتاب الزينة ٦: ١٥٩ ذكر ثلاث رواياتٍ: الأولى: «إنّ أشدَّ الناس ...» بحذف «من»، ⇐

وحمل عليه كلّ موضع رفع بعدها الاسم.

ومنع ابن هشام[١] حذف ضمير الشأن حيث أُتي به لغرض تقوية الكلام وتفخيم المرام، فينافيه الحذف إلّا مع «أن» المخفَّفة من الثقيلة، فأجاز حذفَه تبعاً لحذف نونها؛ إذ بُني الكلام هنا من أوّل الأمر على الحذف والتخفيف، والمشهور جوازه مطلقاً. قال الشيخ ﷺ: لبقاء تفسيره وهو الجملة، ولأنّه ليس معتمدَ الكلامِ بل المرادُ به التفخيم فقط فهو كالزائد[٢]، وقيل: لا يختصّ ذلك بـ«إنّ» بل يعمّ أخواتِهَا أيضاً.

﴿و﴾ قد ترد ﴿حرفَ جوابٍ كـ«نَعَم»﴾ لتصديق المخبر وإعلام المستفهم ووعد الطالب؛ أثبته سيبويه[٣] والجمهور، وهو الحقّ. وقال ابن مالك: الشواهد قاطعةٌ به كقوله:

١٣١ ـ قَالوا أَخِفْتَ فَقُلْتُ إنَّ وَخِيفَتِي   مَا إنْ تَزَالُ منوطةً بِرَجَاءِ[٤]

وقول ابن الزبير: «إنّ وَرَاكبها» لِمَن قال له: لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك[٥]،

⇐ والثانية: «أشدّ الناس ...» بحذف «إنّ» و«مِن»، وهاتان الروايتان رواهما مسروق عن عبدالله بن مسعود، والثالثة وهي التي أثبتها الشارح ﷺ هنا رواها يحيى وأبو كريب عن أبي معاوية: «إنّ مِن أشدّ الناس ...» بإثبات «إنّ» و«من».

(١) مغني اللبيب ١: ٥٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤: ٣٧٦.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣: ١٥١: وأمّا قول العرب في الجواب: «إنّه» فهو بمنزلة «أجل»، وإذا وصلت قلت: «إنّ يافتى»، وهي التي بمنزلة «أجل». قال الشاعر:

بَكَرَ العواذِلُ في الصَّبُو   حِ يَلُمْنَني وألومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شيبٌ قد علا   كَ وقد كَبِرْت فقلتُ: إنّه

(٤) البيت من الكامل منسوب لبعض الطائيين كما في شرح التسهيل ١: ٤١٤، ينظر خزانة الأدب ١١: ٢٢٥، مغني اللبيب ٢: ٨٥١، شرح شواهد المغني ٢: ٩٣٦، والحدائق النديّة ٢: ٥٤١.

(٥) القائل لابن زبير هو عبدالله بن فضالة بن شريك الأسدي: تاريخ مدينة دمشق ٢٨: ٢٦٠، ٤٨: ٢٨٥، ⇐

أي نعم ولعن راكبها أيضاً.

﴿وجعل المبرّد(١) **من ذلك﴾** أي من باب «إنّ» الجوابيّة **﴿قولَه تعالى: (إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ)**(٢)**﴾**، كما مرّت إليه الإشارة في باب أسماء الإشارة(٣)، فـ«هذان» عنده مبتدأ و«ساحران» خبره. **﴿ورُدّ بـ﴾** أوجه:

الأوّل: «إنّ» بمعنى «نعم» شاذٌّ حتّى قيل لم يثبت، فلا يُنزَّلُ عليه التنزيل.

وفيه أنّ الحقّ ثبوته والقلّة لا تخلّ بالفصاحة.

والثاني: أنّهم اتّفقوا على **﴿امتناع﴾** دخولِ **﴿اللّامِ﴾** الابتدائيّة المؤكّدة **﴿في خبر المبتدأ﴾** كما يلزمه هنا، وإنّما امتنع لأنّ لام التوكيد لها الصدرُ وإدخالها على الخبر المفرد إبطالٌ لصدارتها، وإنّما جاز دخولها على خبر «إنّ» اضطراراً حيث امتنع دخولها

⇐ وتفصيل القصّة كما يقول ابن عساكر هكذا: أتى ابن فضالة بن شريك الكاهلي الأسدي أسد بن خزيمة عبدالله بن الزبير، فقال له: قد نفدت نفقتي ونقبت راحلتي، فاحملني، فقال له: أحضر راحلتك فأحضرها فقال له: أقبل بها وأدبر بها ففعل، فقال: أرقعها بسبت واخصفها بهلب وأنجد بها يبرد خفها وسر عليها البردين تصح، فقال ابن فضالة: إنّما أتيتك مستحملاً ولم آتك مستوصفاً، لعن الله ناقة حملتني إليك. فقال ابن الزبير: إنّ وراكبَهَا، يريد نعم وراكبها، فانصرف ابن فضالة وهو يقول:

أقول لغلمتي شدّوا ركابي ... أفارق بطن مكّة في سواد
فما لي حين أقطع ذات عرق ... إلى ابن الكاهليّة من معاد
سيبعد بيننا نصّ المطايا ... وتعليق الأداوي والمزاد
وكلّ معبد قد أعلمته ... مناسمهن طلاع النجاد
أرى الحاجات عند أبي خبيب ... نكدن ولا أميّة بالبلاد
من الأعياص أو من آل حرب ... أغرّ كغرة الفرس الجواد

قال القاضي: والكاهليّة إحدى جدّات ابن الزبير فقال: علم أنّها ألأم أمّهاتي فسبّني بها.

(١) ينظر المقتضب ٢: ٣٦٤.

(٢) ﴿قَالُوا إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ﴾ طه: ٦٣.

(٣) مرّت الإشارة إليه في صفحة ٢٦٦.

على «إنّ» أو اسمها المقدّم على خبرها؛ لامتناع اجتماع أداتَي التوكيد، ولذلك وجب تقديمُ خبرِها على اسمها في نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾(١)؛ حذراً من إيلاء اللّام لها.

والجواب بأنّها زائدة لا ابتدائيّة أو داخلةٌ على مبتدأٍ مقدّر أي: لهما ساحران، ضعيفٌ(٢)؛ لأنّ زيادتها في خبر المبتدأ خاصّةٌ بالشعر، والجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين.

وأُجيب بأنّها مؤكّدةٌ ودخلت خبراً لمبتدأ بعد «إنّ» الجوابيّة؛ لمشابهتها «إنّ» المشبّهة بالفعل لفظاً كما زيدت «إن» في قوله:

١٣٢ ـ وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ [عَلَى السِّنِّ خَيراً لا يَزَالُ يَزِيدُ](٣)

بعد «ما» المصدريّة لشبهها لفظاً بـ«ما» النافية.

الثالث: ما حكي عن أبي عليّ الفارسيّ واستحسنه الدمامينيّ من أنّ «إنّ» في الآية دخلت على الكلام مستأنفةً، ليس جواباً عن خبر أو طلب(٤)، وقال الشمنيّ: هي

---

(١) ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ آل عمران: ١٣ وغير هذه السورة من سور القرآن.

(٢) «ضعيف» خبر «الجواب» في ابتداء السطر.

(٣) البيت من الطويل للمعلوط القُريعي، ورد في كتاب سيبويه ٤: ٢٢٢، الأصول لابن السرّاج ٢: ٢٠٦، ٣: ١٧٣، مغني اللبيب ١: ٣٨، ٥٧، ٤٠١، ٢: ٨٠١، همع الهوامع ١: ٤٥٥، شرح التصريح ١: ٦١٠، شرح التسهيل ١: ٣٥٤، شرح الكافيه الشافية ١: ١٧١، أوضح المسالك ١: ٢٤٦، شرح شواهد العيني ٢: ٦٢، خزانة الأدب ٨: ٤٤٤، والحدائق النديّة ١: ٣٥٠، ٢: ٥٣٦، ٥٤١، ٦٨٨.

«على السّنّ» أي على زيادة السنّ، و«يزيد» في البيت يكون لازماً ومتعدّياً، فإنْ عُدَّ متعدّياً كان مفعوله الأوّل محذوفاً، و«خيراً» مفعوله الثاني، والتقدير: لا يزال يزيد خيره خيراً، وإنْ عدّ لازماً كان خيراً تمييزاً مقدّماً للضرورة، و«إن» بعد «ما» في البيت زائدة؛ هكذا في بعض التعليقات.

(٤) نقله الدماميني في شرح المغني المسمّى تحفة الغريب ١: ٨٠، قال: يحكى أنّ أبا عليّ الفارسي ردّهُ بأنّ ما قبل «إنّ» المذكورة لا يقتضي أن يكون جوابه «نعم»؛ إذ لا يصحّ أن يكون جواباً لقول موسى عليه السلام:

⇐

جواب لإخبار بعضهم بعضاً أو لاستخبار بعضهم عند إسرارهم النجوىٰ، ويؤيّده قولُ صاحب الكشّاف[١]: الظاهر أنّهم تشاوروا في السرّ وتجاذبوا أهداب القول، ثمّ قالوا: «إنّ هذان لساحرانِ»؛ فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفاً من غلبتهما وتثبيطاً للناس عن اتّباعهما[٢].

⇐ ﴿وَيْلَكُمْ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾، ولا أن يكون جواباً لقوله: ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾، وهذا كلام حسنٌ لم ينقله المصنّف [يعني ابن هشام الأنصاري].

(١) هذا من كلام الشمنيّ، ينظر قول الزمخشري في الكشاف ٢: ٥٤٣.

(٢) إلى هنا كلام الشمنيّ في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام الذي طبع مع تحفة الغريب للدماميني في مجلّد واحد، ينظر ١: ٨٠.

«إذ»: تردُ ظرفاً للماضِي، وتدخُلُ على الجملتينِ، وقد يُضافُ إليها اسمُ زمانٍ نحو: «حينئذٍ» و«يومئذٍ»، وللمفاجأةِ بعدَ «بينما» و«بينا»، وهَلْ هي حينئذٍ ظرف أو حرفٌ؟ خلافٌ.

السادس: ﴿«إذ»﴾، وهي اسم ﴿**تردُ ظرفاً للماضي**﴾ لا غير عند الجمهور، وقال قوم[1]: قد تخرج من المضيّ إلى الاستقبال بدليل قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[2]. والحقّ أنّه من باب ﴿نُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[3] في تنزيل المستقبل المحقَّقِ الوقوعِ منزلةَ ما وقع.

﴿**وتَدْخُلُ على الجملتين**﴾، وتجب إضافتها إلى جملة اسميّة أو فعليّة مذكورة أو مقدّرة معوَّضةٍ عنها التنوين.

﴿**وقد**﴾ تخرج عن الظرفيّة فـ﴿**يضافُ إليها اسمُ زمانٍ**﴾[4] يصحّ الاستغناء عنه

---

(١) من ذلك القوم ابن مالك الأندلسي في شرح التسهيل ٣: ٤٩؛ قال: الصحيح عندي أنّ «إذ» يراد بها الاستقبال كما قد يراد بها المضيّ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾؛ فأبدل «يومئذٍ» من «إذا» فلو لم تكن «إذ» صالحةً للاستقبال ما أبدل «يوم» المضاف إليها من «إذا»؛ فإنّها لا يراد بها الاستقبال.

(٢) الزلزال: ٤.

(٣) ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعاً﴾ الكهف: ٩٩ غير هذه السورة من سور القرآن.

(٤) اعلم أنّ متن الصمديّة هنا هكذا: «إذ» تردُ ظرفاً للماضي، وتدخُلُ على الجملتين، وقد يُضاف إليها اسمُ زمان نحو: «حينئذٍ» و«يومئذٍ». وفي نسخة «ألف» ورد: «وقد تخرج عن الظرفيّة فيدخلُ على الجملتين

⇐

بـ«إذ» ﴿**نحو: «حينَئذٍ» و«يومَئذٍ»**﴾، تقول: «جاءَ زيدٌ فأكرَمْتُه حينئذٍ» أي حين إذ جاء، ولو قلت: إذ جاء، صحّ أيضاً، أو اسمُ زمانٍ لا تغنى «إذ» عنه؛ لدلالته على أمر زائد على حقيقة الزمن نحو: ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[(١)]؛ فإنّ «إذ» لا تغنى عن لفظ «بعد» من حيث إفادته التأخر، فمحلّ «إذ» حينئذٍ الجرّ بالإضافة لا النصب بالظرفيّة.

ولا تتعدّى الحالينِ[(٢)] عند الجمهور، وهو ظاهر المصنّف. وقيل: قد تقع مفعولاً به نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾[(٣)]، ونحو: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ﴾[(٤)] بتقدير «اذكر»، وبدلاً منه نحو: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾[(٥)]؛ فـ«إذ» بدل اشتمال لـ«مريم»[(٦)]. وأوَّلَ الجمهور الأوّلَ بأنّه ظرفٌ لمفعول محذوف أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً فكثّركم، والثانيَ بأنّه ظرف لمضاف مقدّر أي اذكر قصّةَ مريمَ.

﴿و﴾ ترد «إذ» ﴿**للمفاجأة بعدَ «بينما» و«بينا»**﴾، أصلهما «بين» قطعت عن الإضافة بـ«ما» الكافّة في الأوّل وألفِ الإطلاق في الثاني[(٧)] نحو: «بينما أو بينا أنا جالس إذْ دَخَلَ

⇐ فيضاف إليها اسم زمانٍ...» وهذا قطعاً خطأ؛ لأنّ «إذ» إذا خرج عن الظرفيّة لا يدخُل على الجملتين باتّفاق، وفي نسخة «ب» هكذا: «وقد تخرج عن الظرفيّة، فيضاف إليها اسم زمان...» وهذا صحيحٌ لكن لا يكون قبله عبارة المصنّف: «وتدخل على الجملتين» وهذان الإشكالان في النسختين حَمَلاني على أن أغيّر العبارة كما ترى.

(١) ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ آل عمران: ٨.

(٢) أي لا تكون «إذ» عند الجمهور إلّا ظرفاً أو مضافاً إليها ولا تتعدّيهما.

(٣) ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجاً وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ وَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ الأعراف: ٨٦.

(٤) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ البقرة: ٣٤.

(٥) ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً﴾ مريم: ١٦.

(٦) ينظر مغني اللبيب ١: ١١١، ١١٢.

(٧) الباء في قول الشارح ﷺ: «بـ«ما»» سببيّةٌ أي قطعت «بين» عن الإضافة بسبب «ما» الكافّة في «بينما» وبسبب ألف الإطلاق في «بينا».

الأمير». وأنكر قوم منهم الحريري وقوعَها بعد «بينا»(١). وقال ابن مالك: ترك «إذ» بعد «بينا» و«بينما» أقيسُ(٢).

وقال الشيخ رحمه الله: كان الأصمعي لا يستفصح إلّا ترك «إذ» و«إذا» في جوابهما(٣)؛ لكثرة مجيئ جوابهما(٤) بدونهما، والكثرة لا تدلّ على أنّ القليل غير فصيح، بل على أنّ الأكثر أفصح، ألا ترى إلى قول أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام وهو من الفصاحة بحيث هو: «بَيْنَا هُو يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ»(٥)، انتهى(٦).

﴿وهَلْ هي﴾ أي «إذ» ﴿حينئذٍ﴾ أي حين إذ وردَتْ للمفاجأة بعد «بينما» و«بينا» ﴿ظرفٌ﴾ زمانٍ أو مكانٍ ﴿أو حرفٌ﴾ للمفاجأة أو زائدة؟ فيه ﴿خلافٌ﴾؛ فهي إمّا زائدةٌ كأن لم تذكر، فيعمل الفعل بعدها في «بين» وهو بيّن، أو ظرف أو حرف، فعامل «بين» فعل محذوف، ويفسّره ما بعد «إذ»، و«إذ» حرفاً لا عامل له، وظرفاً عامله الفعلُ بعده إن قلنا بأنّ «إذ» مقطوعة عن الإضافة إليه، وإلّا فلا يعمل الفعل حينئذٍ في «إذ» ولا في «بين»؛ إذ المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبلَه؛ فعاملهما محذوف، أو

---

(١) قال الحريري في درّة الغوّاص: ٧٦: «ويقولون: «بينا زيدٌ قامَ إذ جاء عمروٌ»؛ فيتلقّون «بينا» بـ«إذ»، والمسموع عن العرب: «بينا زيدٌ قامَ جاء عمروٌ» بلا «إذ»؛ لأنّ المعنى فيه بين أثناء الزمان جاء عمروٌ، وعليه قول أبي ذؤيب: بينا تعانقه الكماة وروغه ... يوماً أتيح له جريء سلفع
فقال أتيح، ولم يقل: إذ أتيح.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ١٣٧: ومثال تركها قول الشاعر:
بينا نحن نرقبه أتانا ... معلّق وفضة وزنَا دَراعي
وتركها أقيس؛ لأنّ المعنى المستفادُ معها مستفادٌ بتركها، وكلاهما مرويٌّ عن العرب نثراً ونظماً.

(٣) ينظر قول الأصمعي في المصدر السابق، والظاهر أنّ الرضي رحمه الله حكى كلام الأصمعي من ابن مالك.

(٤) في نسخة «ج»: لكثرة مجيئه بدونهما.

(٥) نهج البلاغة للإمام أميرالمؤمنين، الخطبة الشقشقيّة برقم ٣ من خطب الإمام ص٢٧؛ تحقيق الدكتور صبحي صالح، وتأمّل جيّداً في معنى كلام الإمام عليه السلام.

(٦) انتهى كلام الرضي عليه من الله الرضا في شرحه على الكافية ٣: ١٩٦.

عامل «بين» ما يليها؛ لأنّها مكفوفة عن الإضافة إليه، و«إذ» بدل منها، وقيل: «بين» خبر لمحذوف أي بينَ أوقاتِ جُلوسي دُخولُ الأميرِ إذ دَخَلَ، حُذفَ المبتدأ لدلالة ما بعد «إذ» عليه، وقيل: مبتدأٌ و«إذ» خَبرُه أي حين أنا جالسٌ حين دخل الأمير.

و«إذ» التعليليّة هي الظرفيّة يستفادُ التعليلُ منها بمعونة القرينة عند الأكثر نحو: «ضربته إذ أساءَ»، كما يفهم التعليل إذا قلت: «حين أساء»، وقيل: حرف وضع للتعليل كاللّام.

«إذا»: تردُ ظرفاً للمستقبلِ، فتضافُ إلى شرطِهَا، وتُنْصَبُ بجوابِهَا، وتختصُّ بالفعليّةِ، ونحوُ: (إذا السماءُ انشقَّتْ)[1] مثلُ: (وإن أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[2]. وللمفاجأةِ فتختصُّ بالاسميّةِ نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب»؛ والخلافُ فيها كأُختها.

السابع: ﴿«إذا»، تردُ ظرفاً للمستقبلِ﴾، وفيها معنى الشرط غالباً؛ ﴿فتضاف إلى شرطها﴾ عندَ الأكثر، ﴿وتُنْصَبُ بجوابها﴾ عندهم، لا بشرطها؛ لإضافتها إليه، وبه[3] لا بجوابه عند منكري الإضافة، ﴿وتختصّ﴾ بالجملة ﴿الفعليّة﴾ نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾[4]، و ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾[5]، خلافاً للأخفش والكوفيّين[6]؛ لتجويزهم دخولَها على اسميّة خبرها فعلٌ.

---

(١) الإنشقاق: ١.

(٢) التوبة: ٦.

(٣) أي تُنصَبُ «إذا» بسبب شرطها لا بسبب جوابها عند من ينكر إضافة «إذا» إلى شرطها.

(٤) ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هٰذَا إِنْ هٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ الأنفال: ٣١ غير هذه السورة من سور القرآن.

(٥) ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ النصر: ١.

(٦) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ١٤٠، ١٤١ في بحث «إذ»: «ولا يليها [يعني «إذ»] عند سيبويه إلّا فعلٌ ومعمول فعلٍ، فإن كان اسماً مرفوعاً وجب عنده أن يُرفع بفعلٍ مقدَّرٍ موافقٍ لفعل ظاهر بعده كقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۞ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾؛ فالشمس مرفوع بـ«كوّرت» مضمراً، والنجوم مرفوع بـ«انكدرت» مضمراً، وكذا ما أشبههما، لا يجيز سيبويه غيرَ ذلك، واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد «إذا» مبتدءاً، وبقوله أقول؛ لأنّ طلب «إذا» للفعل ليس كطلب «إن»، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى ممّا لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام؛ فكما لا يلزم فاعليّة الاسم بعد الهمزة، لا يلزم بعد «إذا». انتهى وتأمّل.

﴿و﴾ أمّا ﴿نحو﴾ قولِه تعالى: ﴿(إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّت)﴾(١) ممّا احتجّوا به، فهو ﴿مثلُ﴾ قوله: ﴿(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)(٢)﴾، و«أحد» وإن تعيّن للفاعليّة لمقدّر عندنا لكنّه عندهم محتمل لها وللابتداء، فالمرفوع هناك يصحّ كونه فاعلاً اتّفاقاً، ولا فرق بين المرفوع بعد «إن» الشرطيّة والمرفوع بعد «إذا» الشرطيّة؛ فلا بدّ لهم من بيان الفارق أو التسوية بينهما في احتمال الفاعليّة، ولا فارقَ؛ فيلزمهم الثاني. ومع قيام هذا الاحتمال لا حجّةَ لهم في الآية على جواز دخول «إذا» على الجملة الاسميّة.

ويحتمل أن يكون جواباً عن سؤال مقدّر على قاعدة اختصاص «إذا» بالفعليّة لا عن احتجاج الكوفيّة، وإلّا فلا ينفع مجرّدُ القياسِ على المرفوع بعد «إن»؛ لأنّه أيضاً مختلف فيه بين الفريقين كاختلافهما في المرفوع بعد «إذا» بعينه؛ فيجيزون في كلٍّ كونَه مبتدءاً، ونحن نمنعه، ومن زعم أنّ ذلك هو مراد المصنّف فقد أساء ظنّه به.

ثمّ المشهور وظاهره ﷺ أنّ «إذا» لا تخرج عن الظرفيّة خلافاً لقوم، وقد تخرج عن الاستقبال إلى المضيّ نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا﴾(٣)؛ لنزولها بعد الرؤية والانفضاض، أو الاستمرار في الأزمنة الثلاثة نحو: ﴿إِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾(٤) أي هذه عادتهم المستمرّة.

﴿و﴾ ترد «إذا» ﴿للمفاجأةِ فتختصُّ بـ﴾ الجملة ﴿الاسميّةِ﴾ على الأصحّ، وبذلك تفترق عن الشرطيّة نحو: ﴿«خرجت فإذا أسدٌ بالباب»﴾.

---

(١) الانشقاق: ١.

(٢) ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ التوبة: ٦.

(٣) ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ الجمعة: ١١.

(٤) ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ البقرة: ١٤.

ويجب دخول الفاء عليها، وهي زائدة عند قوم، وعاطفة للجملة التي بعدها على التي قبلها عند آخرين، وللسببيّة المحضة كفاء الجزاء عند الزجّاج[١].

وليس في «إذا» هذه معنى الشرط، ولا لها الصدر؛ لأنّها وضعت لتفيدَ حصولَ ما بعدها بعدَ ما قبلها فجأةً، فلابدَ من توسّطها بين جملتين مقارنتين زماناً، فزمان «إذا» هذه بحسب زمانيهما. وما اشتهر من أنّها للحال لا الاستقبال كأنّ المراد به أنّ زمانها حال بالنسبة إلى الجملة المتقدّمة عليها؛ لأنّ الجملتين لابدّ من مقارنتهما في جزء من الزمان فهي لحكاية الحال أبداً، وليس المراد أنّ زمانها حالُ التكلّم؛ لأنّها تكون للحال الماضية نحو: «أخرج يدَهُ فإذا هي بيضاءُ»[٢]، والمستقبلة نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٣]، والمستمرّة نحو: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾[٤].

﴿**والخلاف**﴾ فيها ﴿**كـ**﴾ الخلاف في ﴿**أُختها**﴾: «إذ»؛ هل هي حرفٌ أو ظرفُ زمانٍ أو مكانٍ؟ وتظهر فائدته في نحو: «خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب»: فلا يصحّ كون «إذا» خبراً عمّا بعدها على الأوّلين؛ إذ لا يخبر بحرف مطلقاً، ولا بزمان عن جثّة إلّا بتقدير مضاف أي فإذا حضورُ أسدٍ أو لقاؤه، ويصحّ على الثالث أي فبالحضرة الأسد أي بمكان الحضور، فإن قلت: «فإذا القتال» صحّت خبريّتها على الأقوال، خلافاً للأخفش والكوفيّة[٥].

---

(١) إبراهيم بن السريّ أبو إسحاق الزجّاج، صنّف معاني القرآن، الاشتقاق، شرح أبيات سيبويه وغيرها، توفّي سنة ٣١١هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٤١٢، ٤١٣.

قال أبو حيّان في الارتشاف: ١٤١٣: «الفاء في قوله: خرجت فإذا الأسد، ذهب المازني، إلى أنّها زائدة لازمة، والزجّاج إلى أنّها دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط، وأبوبكر مبرمان إلى أنّها عاطفة».

(٢) مأخوذة من آية: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾ الشعراء: ٣٣.

(٣) ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ الروم: ٣٦.

(٤) يس: ٣٧.

(٥) لأنّ الأخفش والكوفيين يقولون بحرفيّتها؛ ارتشاف الضرب: ١٤١٣.

فائدة: تقول: «خرجت فإذا زيدٌ جالسٌ» بالرفع على الخبريّة، فـ«إذا» نصب به، أو «جالساً» بالنصب على الحال؛ فالخبر «إذا»؛ إن كانت مكاناً، وإلّا فمقدّر أي كائنٌ جالساً، فإن قلت: الجالس، امتنع نصبه؛ لامتناع حاليّة المعرفة، وكذا نحو: «ظننته زيداً فإذا هو بكرٌ».

وهذا ما أنكره سيبويه على الكسائي حين سأله بمجلس يحيى البرمكي وزير الرشيد العبّاسي عن قول العرب: كنت أظنّ أنّ العقربَ أشدّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي أو إيّاها، فأنكر سيبويه النصبَ وأجازه الكسائي، وشهد له مَن حَضَرَ مِن العرب، فقيل: إنّهم أُرشوا على ذلك، وقيل: علموا منزلة الكسائي من الرشيد فصدّقوه خوفاً وطمعاً، وقيل: إنّما قالوا: القولُ قولُ الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإنّ سيبويه قال ليحيى: مُرْهم بأن ينطقوا به؛ فإنّ ألسنتهم لا تطيعهم[١].

وقد ذكروا له[٢] وجوهاً متكلّفة أشبهها قول ابن مالك: إنّ «إيّاها» مفعول به لمقدّر أي فإذا هو يساويها[٣]، حُذِفَ الفعل، فانفصل الضمير، نظيره قراءة عليّ عليه السلام: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[٤][٥] أي نُوجَدُ أو نُرىٰ عصبةً، وفيه ألغز من قال:

وَقَدْ نَرَىٰ مبتدءاً خَبَرُهُ　　الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لَهُ حَالاَنِ

---

(١) تُسمّىٰ هذه القصّة بالقصّة الزنبوريّة، ينظر تفصيل القصّة في مغني اللبيب ١: ١٢١، والحدائق النديّة ٢: ٥٥٦.

(٢) أي ذكروا أقوالاً في توجيه: فإذا هُوَ إيّاها.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٠٨: «ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ما رواه الكوفيّون من قول العرب: «حسبت العقرب أشدّ لسعةً مِن الزُّنبور فإذا هو إيّاها» أي فإذا هو يساويها».

(٤) ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذاً لَخَاسِرُونَ﴾ يوسف: ١٤.

(٥) أنظر الآية ٨ و١٤ من سورة يوسف، رواه النزال عن سبرة عن عليّ أميرالمؤمنين عليه السلام، قرأه عليه السلام بنصب «عصبة»؛ ينظر مختصر ابن خالويه: ٦٢، ومعجم القراءات القرآنيّة ٣: ١٥٠.

وفسّر أيضاً بما أجازه بعض المتأخّرين في قول ابن قتيبة[١]: «إنّما اللطع بياض في الشفتين وأكثر ما يعتري ذلك السودان»[٢] من رفع «السودان» على الخبريّة؛ فـ«ما» موصولةٌ أي أكثر ما يعتريه ذلك السواد، ونصبه على المفعوليّة، وهو حينئذٍ يغني عن الخبر و«ما» مصدريّة.

(١) عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، من أعلام الأدب، له: أدب الكاتب، الشعر والشعراء، والمعاني وغيرها، توفّي سنة ٢٧٦هـ.

(٢) وجدت هذا القول في كتب اللغة غير منسوب لابن قتيبة؛ الصحاح ٣: ١٢٧٩، معجم مقاييس اللغة: ٢٤٩، لسان العرب ٨: ٣١٩، القاموس المحيط ٣: ٨١.

«أم»: تردُ للعطفِ متّصلةً ومنقطعةً؛ فالمتّصلةُ: المرتبطُ ما بعدَهَا بما قبلَها، وتقعُ بعدَ همزتَي التسويةِ والاستفهامِ، والمنقطعةُ كـ«بل»، وحرفَ تعريفٍ، وهي لغةُ حِمْيَرٍ.

الثامنة: ﴿«أم»، تَردُ للعطف﴾ على ضربين: ﴿متّصلةً ومنقطعةً، فالمتّصلة:﴾ هي ﴿المرتبطُ ما بعدَها بما قبلَها﴾؛ فلا يستغنى بأحدهما عن الآخر، ﴿و﴾ لذا سُمّيت متّصلةً، وتُسمّى معادلةً أيضاً؛ لمعادلتها للهمزة حيث ﴿تقعُ بعدَ همزتَي التسويةِ والاستفهامِ﴾؛ حقيقيّاً كان أم غيرَه، فـ«أم» مع الأُولى بين جملتين متأوّلتين بمفردين تفيد مساواتَهما، فالكلام خبرٌ ولا يستدعي جواباً، ومع الثانية بين مفردين غالباً فيطلب تعيين أحدهما للحكم المعلوم للمتكلّم به أو عليه.

وقد تقع بين جملتين غير متأوّلتين لطلب تعيين المسند أو المسند إليه أو غيرهما من جملة مفردات الجملتين، فالهمزة لطلب التصوّر أيضاً نحو: «أزيدٌ عندَك أم عندَك بكرٌ» لتصوّر المسند إليه، و«أزيدٌ قائمٌ أم هو نائمٌ» لتصوّر المسند، قال الله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾[1]، وهو استفهام تقريريّ عن المسند إليه، والكلام إنشاءٌ وجوابه التعيين، لا «نعم» أو «لا».

ويجوز العطف بـ«أو» أيضاً بعد همزة التسوية المحذوفة كـ«سواءٌ علَيّ قمت أو قعدت» عند الشيخ ﷺ[2]، وعزاه بعضهم إلى سيبويه[3]، ومنعه الفارسي[4]

---

(١) الواقعة: ٥٩.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤: ٤١٣؛ قال الرضي: ويجوز مع هذا بعد «سواء» و«لا أبالي» أن تأتي بـ«أو» مجرّداً على الهمزة نحو: سواء عليّ قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت.

(٣) ينظر همع الهوامع ٣: ٢٠٧.

(٤) نقله الرضي في شرحه على الكافية ٤: ٤١٣.

وابن هشام(١)، ويجوز اتّفاقاً بعد همزة الاستفهام فتصير لطلب التصديق، والجواب حينئذٍ «نعم» أو «لا»، تقول: «أزيدٌ في الدارِ أو بكرٌ؟»، والمعنى هل أحدهما فيها.

﴿**والمنقطعةُ**﴾ هي الداخلة على جملةٍ غيرِ مرتبطةٍ بما قبلها معنًى، ويلزمها الإضراب ﴿**كـ«بل»**﴾ الإضرابيّة، إمّا مع استفهامٍ حقيقيٍّ نحو: «إنّها لأبلٌ أم شاء» أي بل أهي شاء، أو إنكاريّ نحو: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾(٢) أي بل أله البنات، أو مجرّداً عنهما نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾(٣)، ﴿أَم مَاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٤)؛ إذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام لا لتوكيدٍ ولا لغيره.

وتقع «أم» هذه بعد خبر محضٍ أو همزةٍ إنكاريّةٍ أو استفهامٍ بغير الهمزة كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَبِّ العَالَمين * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾(٥)، ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾(٦)، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾(٧).

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١: ٦٣.

(٢) الطور: ٣٩.

(٣) ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعاً وَلَا ضَرّاً قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ الرعد: ١٦.

(٤) ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ النمل: ٨٤.

(٥) ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْماً مَّا أَتَاهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ السجدة: ٢، ٣.

(٦) ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ الأعراف: ١٩٥.

(٧) ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعاً وَلَا ضَرّاً قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ الرعد: ١٦.

والمنقطعة عاطفةٌ عند ابن جنّي[١] وابن هشام[٢]، وهو مختار المصنّف، وحرف ابتداء عند الجمهور.

﴿و﴾ تردُ **﴿حرفَ تعريفٍ﴾** أيضاً كـ«أل»، **﴿وهي لغةُ﴾** طيّ وَ **﴿حِمْيرٍ[٣]﴾**، وهو كـ«درهم» اسم أبي قبيلة باليمن، وفي الحديث: «لَيْسَ مِنَ امْبَرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»[٤].

---

(١) انظر اللمع لابن جنّي: ١٨١، ١٨٢، تحقيق الدكتور حسين محمّد محمّد شرف، المطبوع بالقاهرة سنة ١٣٩٩هـ. قال في اللمع في بحث حروف العطف: الثاني [يعني «أم» المنقطعة] نحو قولك: هل زيدٌ عندكَ أم عندك عمروٌ، معناه: بل أعندك عمروٌ، تركت السؤال الأوّل وأخذت في الثاني، وقد تقع في هذا الوجه بعد الخبر، تقول: قام زيدٌ أم قعد عمروٌ، ومعناه: بل أقعد عمروٌ، ومثله من كلامهم: إنّها لأبلٌ أم شاءٌ، مضى صدر الكلام على اليقين ثمّ أدركه الشكّ، فاستثبت في ما بعد، فقال: أم شاء، إلّا أنّها ما بعدَ «بل» متحقّق، وما بعد «أم» مشكوك فيه مسئول عنه.

(٢) مغني اللبيب ٢: ٧٨٩، قال ابن هشام: «أم» المنقطعة لا تعطف إلّا الجمل.

(٣) حمير أبو قبيلة من اليمن، وهو حمير بن سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان، ومنهم كانت الملوك في الدهر الأوّل، واسم حمير: العرنجج.

(٤) في غالب كتب الحديث ورد: «ليس من البرّ الصيام في السفر» بـ«أل» بدل «أم» وعلى هذا لا شاهد فيه، ووَرَدَ في النهاية في غريب الحديث ٣: ٤٢، وتلخيص الحبير ٦: ٤٣٠ بـ«أم» في الكلمات الثلاث.

«أمّا» بالفتحِ والتشديدِ: حرفُ تفصيلٍ غالباً، وفيها مَعْنَى الشرطِ للزومِ الفاءِ، والْتزمَ حذفُ شرطِها، وعُوِّضَ بينَهُما عن فعلِها جزءٌ ممَّا في حيِّزِها، وفيه أقوالٌ، وقد تفارقُ التفصيلَ كالواقعةِ في أوائلِ الكُتُبِ.

التاسعة: ﴿«أمّا» بالفتح والتشديد﴾، وقد تبدل ميمها الأُولى ياءاً؛ استثقالاً للتضعيف.

وهي **﴿حرفٌ﴾** خلافاً لمَنْ جعلها اسماً لظاهر تفسير سيبويه إيّاها بـ«مهما»[1]، وفيها معنى **﴿تفصيل غالباً﴾**، ولذا وجب تكريرها نحو: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ﴾[2] الآياتِ، وقد تحذف الثانية كقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً * فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ﴾[3] أي: وأمّا الذين كفروا فَكَيْتَ وَذَيْتَ.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣: ١٣٧: «ألا ترىٰ أنّك تقول: أمّا يومَ الجمعةِ فإنّك ذاهبٌ، وأمّا فيها فإنّك داخلٌ، وإنّما جاز هذا في «أمّا» لأنّ فيها معنى: يومَ الجمعة مهما يكن من شيءٍ فإنّك ذاهب»، وقال أيضاً في ٤: ٢٣٥: «وأمّا «أمّا» ففيها معنى الجزاء، كأنّه يقول: عبدُالله مهما يكن مِن أمره فمنطلق، ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبداً».

(٢) ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً * وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَاناً وَكُفْراً * فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْماً * وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحاً فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْراً﴾ الكهف: ٧٩ ـ ٨٢.

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً * فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً﴾ النساء: ١٧٤ ـ ١٧٥.

﴿وفيها معنى الشرطِ﴾ أيضاً أبداً؛ ﴿للزومِ الفاءِ﴾ بعدها، كما مرّ[١]؛ فإنّها ليست عاطفةً؛ لدخولها على الخبر، ولا زائدةً؛ لامتناع الاستغناء عنها، فتعيّن كونها جوابيّةً ولزومُها دليلُ لزومِ معنى الشرط لها.

قال سيبويه: «أمّا زيدٌ فذاهبٌ» معناه: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ[٢].

وقال الشيخ رضي الله عنه: ليس مراده أنّ «أمّا» بمعنى «مهما»، وكيف و«أمّا» حرفٌ و«مهما» اسم، بل قصده إلى المعنى البحت[٣]، و«أمّا» بمعنى «إن»، وأصل «أمّا زيدٌ فقائمٌ»: أمّا يكن من شيءٍ فزيدٌ، قائمٌ أي إن يقعْ شيءٌ في الدنيا يقعْ قيامُ زيدٍ[٤].

قلت: ولذلك قيل فيها توكيدٌ أيضاً؛ إذ فيها تعليق الحكم على وقوع شيءٍ مّا وهو واقعٌ قطعاً، فلابدّ من وقوع الحكم.

قال الزمخشري: فائدة «أمّا» في الكلام أن تعطيَه فضلَ توكيدٍ، تقول: «زيدٌ ذاهبٌ»، فإذا قصدتَ توكيدَ ذلك وأنّه لا محالة ذاهب، وأنّه بصدد الذهاب، وأنّه منه عزيمة، قلتَ: أمّا زيدٌ فذاهبٌ[٥].

﴿والتزم حذفُ شرطِها﴾ وهو «يكن»، ﴿وعُوِّضَ بينَهما﴾ أي بين «أمّا» والفاء

---

(١) في الأمثلة السابقة.

(٢) الكتاب ٣: ١٣٧، ٤: ٢٣٥.

(٣) أي قصده صِرف بيان المعنى.

(٤) إلى هنا كلام الرضي عليه من الله الرضا في شرحه على الكافية ٤: ٤٦٩، والشارح رحمه الله من قوله: «وأمّا بمعنى «إن»» نقل بالمضمون، ويلزم لي نقلُ أصل كلام الرضي من هناك، قال الرضي: ويجوز أن يكون «أمّا» عند الكوفيين: «إن» الشرطيّة، ضُمَّتْ إليها «ما» عند حذف شرطها، على ما بيّنت من مذهبهم في «أمّا أنت منطلقاً انطلقت».

(٥) الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ١: ٢٦٦، وينظر أيضاً المفصّل في صنعة الإعراب للزمخشري: ٤٤٣.

﴿عن فعلِهَا﴾، وهو الشرط المحذوف وجوباً **﴿جزءٌ ممّا في حيِّزها﴾** أي «أمّا» أي بعدها، **﴿وفيه﴾** أي في ذلك الجزء **﴿أقوالٌ﴾** ثلاثة:

الأول: أنّه معمول الشرط المحذوف؛ سواء امتنع إعمال ما بعد الفاء فيه؛ لامتناع تقديم معموله عليه نحو: «أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ»؛ لامتناع تقديم معمول خبر «إنّ» عليها، أم لا نحو: «أمّا زيداً فأنا ضاربٌ» أي مهما تذكر زيداً، وإن رفعت ذلك الجزء قدَّرتَ الفعلَ مجهولاً أو لازماً نحو: «أمّا زيدٌ فذاهبٌ» أي مهما يَحصُلُ أو يُذْكَرُ زيدٌ، ورُدَّ بأنّه لو كان كذا لجازَ نصبُه باطِّرادٍ، وليس كذلك، بل هو لغة خبيثة قليلة، كما نصّ عليه سيبويه[1].

الثاني: أنّه جزء الجزاء الواقع بعد الفاء، قدّم عليها حذراً من إيلاء فاء الجزاء لأداة الشرط، وهو إمّا مبتدأً لما بعد الفاء نحو: «أمّا زيدٌ فمنطلقٌ»، أصله «فزيدٌ منطلقٌ»، أو معمولُه؛ سواء جاز تقديم معموله عليه نحو: «أمّا غداً فأنا ذاهب»، أم لا نحو: «أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ»؛ لأنّ لـ«أمّا» خاصّةُ تصحيحِ تقديمِ ما يمتنعُ تقديمُه؛ إذ يجب أن يليَهَا ما قصد تفصيله؛ مبتدءاً كان أو مفعولَه، أو ظرفاً أو غيرها؛ ليعلمَ من أوّل الأمر جنسُ ما[2] قصد تفصيله من غير التباس.

الثالث: أنّه جزء الجزاء إن لم يكن بعد الفاءِ مانعٌ من تقديم معموله عليه نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[3]، و«أمّا زيدٌ فذاهب»، وإلّا فهو معمول الشرط المحذوف نحو: «أمّا غداً فإنّي جالسٌ»، و«أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ».

وأمّا الفاء فليس مانعاً في هذا الباب وإن مَنَعَ في غيره من عمل ما بعده فيما قبله. قال

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٩.

(٢) في نسخة «ج»: جنسٌ ممّا.

(٣) الضحى: ٩.

سيبويه: ما يعمل بدون «أمّا» والفاء يعمل معهما[1] نحو: ﴿أَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[2]؛ لصحّة: «السائلَ لا تنهَرْ»، وما لا فلا نحو: «أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ»؛ لامتناع «زيداً إنّي ضاربٌ».

﴿**وقد تُفَارِقُ**﴾ «أمّا» معنى ﴿**التفصيلِ**﴾؛ فتردُ للاستيناف ﴿**كـ**﴾«أمّا» ﴿**الواقعةِ في أوائلِ**﴾ خطب ﴿**الكتبِ**﴾، كقوله: «أمّا بعدُ فَهذِهِ الفَوَائِدُ الصَّمَديّةُ»[3].

---

(١) لم يصرّح سيبويه بهذا المطلب، لكن يمكن أن يفهم من مضمون كلامه في الكتاب ١: ٣٨٤ ـ ٣٩٠، وأقرب ما وجدت في الكتاب بهذا المضمون قوله في ١: ٣٨٧: «واعلم أنّ ما ينتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عَمِلَ فيه، كما عَمِلَ في الحَذَرِ ما قبله إذا قلت: أكرمته حَذَرَ أن أعابَ، وكما عمل في قوله: أتاهُ مشياً وماشياً».

(٢) الضحى: ١٠.

(٣) تقدّم في صفحة ٤٥.

«إمّا» بالكسر والتشديد: حرفُ عطفٍ على المشـهورِ، وتـردُ للـتفصيلِ نحو: (إمّا شاكراً وإمّا كفوراً)[1]، والإبهامِ، والشكِّ، والتخييرِ، والإباحةِ، و«إمّا» لازمةٌ قبلَ المعطوفِ عليه بها، ولا تَنْفكُّ عن الواوِ غالباً.

العاشر: ﴿«إمّا» **بالكسر والتشديد**﴾، وفتحها لغةٌ[2]، وقد تبدل ميمها الأُولى يـاءاً في اللغتين.

ويجب تكريرها، ولا خلاف فـي أنّ الأُولى غـيرُ عـاطفةٍ؛ لوقـوعها بـين العـاملِ ومعمولِه كـ«زُرْ إمّا زيداً وإمّا بكراً»، والبدلِ ومتبوعِه كقوله تـعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾[3].

والثانية[4] ﴿**حرفُ عطفٍ على المشهورِ**﴾، ورُدَّ بدخول الواو العاطفة غالباً عليها؛ إذ لا يدخل عاطفٌ على عاطفٍ، ولذا أجمعوا على أنّ «لا» الثانية في نحو: «لا حولَ ولا قوّةَ» غير عاطفة، وأجاب ابن الحاجب بأنّ المجموع[5] حرفٌ واحدٌ للعطف، ولا يبعد أن يكون صورةَ حرفٍ جزءاً من آخر كـ«يا» مع «أيا»، وقيل: عَطَفَتْ «إمّا» اسـماً عـلى

---

(١) الانسان: ٣.

(٢) قيل: فتح الهمزة لغة تميم، وقيل: لغة قيس وتميم وأسد، وحكي عن قطرب في شرح الرضي ٤: ٤٠٢، ونُقِلَتْ حكايته عن أبي زيد، وينظر أيضاً شرح التسهيل ٣: ٢٢٣.

(٣) ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَداً حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضْعَفُ جُنْداً﴾ مريم: ٧٥.

(٤) أي «إمّا» الثانية في مثل «زُرْ إمّا زيداً وإمّا بكراً» حرفُ عطفٍ على المشهور.

(٥) أي مجموع قولنا: «وإمّا».

اسم، والواوُ «إمّا» على «إمّا»، وهو غريبٌ. وقيل: الواو زائدةٌ لتوكيد العطف. وحكى ابن عصفور الإجماع على أنّ الثانية أيضاً غير عاطفة كالأُولى، قال: وإنّما عدّوها من أحرف العطف لمصاحبتها للواو[1]، وكأنّ المصنّف تركها في باب العطف ونسب هنا القولَ بكونها عاطفةً إلى الشهرة تمريضاً له.

﴿وتردُ﴾ «إمّا» ﴿للتفصيلِ﴾ في الفاعلِ[2] كـ«جاء إمّا زيدٌ وإمّا بكرٌ»، والمفعولِ كـ«رأيت إمّا زيداً وإمّا أباه»، والظرفِ كـ«جاء إمّا اليومَ وإمّا أمسِ»، والحالِ ﴿نحو﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيل ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾﴾[3]. وأجاز الكوفيّون كونَ «إمّا» في الآية هي «إن» الشرطيّة و«ما» الزائدة[4] بإضمار «كان» أي إن كان شاكراً أو إن كان كفوراً كقوله:

١٣٣ ـ قَد قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقّاً وإن كَـذِباً ... [فَمَا اعتذارُكَ مِن قـولٍ إذا قِـيلَا][5]

﴿والإبهامِ﴾ على السامع وإبقائه على الشكّ من غير شكٍّ للمتكلّم كقوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[6].

---

(١) نقل ابن هشام حكاية ابن عصفور في المغني ١: ٨٥، وكُتُب ابن عصفور خاليةٌ من هذا الإجماع، قال ابن عصفور في المقرّب ١: ٢٩٩: وإنّما ذكرها مَن ذكرها [يعني «إمّا»] من النحويين في حروف العطف تقريباً؛ لأنّها بمعنى «أو».

(٢) في نسخة «ج»: للفاعل.

(٣) الدهر: ٣.

(٤) قال الفرّاء في معاني القرآن ٣: ٢١٤: «يقول: هديناه: عرّفناه السبيل شَكَرَ أو كَفَرَ، و«إمّا» ههنا تكون جزاءً، أي: إن شكر وإن كفر».

(٥) البيت من البسيط لنعمان بن المنذر اللخمي، ورد مستشهداً به في كتاب سيبويه ١: ١٦١، ٢٦٦، ٢٦٧، خزانة الأدب ٤: ١٠، ٩: ٥٥٣، شرح الكافية الشافية ١: ١٨٠، مغني اللبيب ١: ٨٦، همع الهوامع ١: ٤٤٠، شرح الرضي على الكافية ٢: ١٤٦، والحدائق النديّة ٢: ٥٨٧.

(٦) ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة: ١٠٦.

﴿ والشكِّ ﴾ من المتكلّم إذا لم يعلم أحد الأمرين على التعيين.

﴿ والتخييرِ ﴾ بينهما كـ«خُذْ إمّا المبيعَ وإمّا ثمنَهُ» أي أيَّهما شئت لا كليهما.

﴿ والإباحةِ ﴾ كـ«جَالِسْ إمّا الحسنَ وإمّا ابنَ سيرينَ» أي لا غيرهما، فيجوز الجمع بطريق الأولى، بخلاف التخيير.

وذكروا هذه المعانيَ الأربعةَ لـ«أو»، والأخيرين لصيغة الأمر أيضاً، ومثّلوا لكلّ بمثل ما ذكرناه من الأمثلة، والتحقيق أنّ شيئاً منها لم يُوضَعْ لشيء من ذلك، و«إمّا» و«أو» للتفريق أي أحدِ الشيئينِ أو الأشياءِ، وصيغة الأمر لطلب الفعل مع المنع من تركه، وتلك المعاني إنّما تستفاد بالقرائن، ولذلك تراهم لمّا أخطأوا في قولهم بدلالة الكلام عليها بالوضع لا بالقرائن لم يهتدوا إلى تعيين اللفظ الدالّ عليها سبيلاً، فزعموا تارةً أنّه لفظ الأمر، وأُخرى أنّه «إمّا» أو «أو»، ولانصّ من المصنّف على دعوى الوضع وإن كان ظاهره ذلك.

﴿ و«إمّا» ﴾ أي الأُولى ﴿ لازمةٌ قبل ﴾ اللفظ ﴿ المعطوف عليه ﴾ أي الذي عطف عليه ما بعد «إمّا» الثانية ﴿ بها ﴾ كما مرّ[١]، وتركُها نادرٌ لا يقاس عليه، خلافاً للفرّاء؛ فيجيز «زيدٌ يقومُ وإمّا يقعدُ» قياساً على «أو»[٢].

﴿ ولا تنفكّ ﴾ الثانية ﴿ عن الواو غالباً ﴾ كما مرّ[٣]، ومن غيره قولُهُ:

١٣٤ ـ لَا تُـفْسِدُوا آبَـالَكُم   أَيْمَا لَنَا أَيْمَا لَكُـمْ[٤]

بفتح الهمزة وإبدال الميم الأُولى ياءاً.

---

(١) كالأمثلة السابقة في أوّل البحث.

(٢) الفرّاء يجعل «إمّا» الثانية نائبةً عن «أو» ولا يقول إنّها محذوفةٌ؛ ينظر معاني القرآن للفرّاء ١: ٣٨٩، ٣٩٠.

(٣) كقوله تعالى: ﴿ إمّا شَاكِراً وَإمّا كَفُوراً ﴾.

(٤) الرجز غير منسوب لأحدٍ، وَرَدَ في شرح التسهيل ٣: ٢٠٣، ٢٢٤، شرح الكافية الشافية ١: ٥٥١، خزانة الأدب ١١: ٩١، همع الهوامع ٣: ٢٠٩.

«أيّ» بالفتح والتشديد: تردُ اسمَ شرطٍ نحو: (أيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسنَى)[1]، واسمَ استفهامٍ نحو: «أيُّ الرجلينِ قَامَ»، ودالّةً على معنى الكمالِ نحو: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ»، وصلةً لنداءِ ذي اللّامِ نحو: «يا أيُّها الرجلُ»، وموصولةً، ولا يُعرَب مِن الموصولاتِ سواها نحو: «أُكرِمُ أيّاً أكْرَمَكَ».

الحادي عشر: ﴿**«أيّ» بالفتح والتشديد: تردُ**﴾ على أوجه: ﴿**اسمَ شرطٍ نحو: (أَيّاً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنىٰ)[2]**﴾، بدليل الجزم والفاء الجزائيّة، ﴿**واسمَ استفهامٍ**﴾ لِيُسْئَلَ به عن مميّزِ شيءٍ من مشاركاتِهِ فيما أُضيف إليه «أيّ» ﴿**نحو: «أيّ الرَّجُلينِ قَامَ»**﴾، فيعلم المتكلّم أنّ القائمَ رجلٌ من الرجلين ويطلب ما يميّزهُ عن صاحبه المشارك له في الرجليّة عنده، ولذلك قال المنطقيّون: يجب الجوابُ عن «أيّ شيء هو في ذاته؟» بالفصل، وعن «أيّ شيء هو في عَرَضِه؟» بالخاصّة؛ لانحصار المميِّز الذاتي في الأوّل، والعرضي في الثاني، وهذا اصطلاحٌ منهم، ومقتضى اللغة أن يُجابَ بما يميّزه عند السائل؛ ذاتيّاً كان أم عرضيّاً عن مشاركاته فيما أُضيفت إليه «أيّ»؛ فلا يصحّ الجواب بنفس المضاف إليه أو بأعمّ منه كـ«إنسان» في المثال.

﴿**و**﴾ نعتاً لمنكّر مذكورٍ غالباً ﴿**دالّةِ على معنى الكمالِ**﴾ في موصوفها، وتضاف حينئذٍ إلى مثل الموصوف ﴿**نحو: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ»**﴾ أي رجلٍ كامل في

---

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَانَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلاً﴾ الإسراء: ١١٠.

الرجُليّة. قال ابن مالك: أو إلى مرادفه كـ«مررت برجل أيّ امرءٍ»[١]، ولم يُجِزْهُ غيرُه؛ لعدم السماع.

قيل: فيها معنى التعجّب أيضاً؛ كأنّ الموصوفَ لمّا خرج بكماله عن حدود أمثاله يتعجّب منه المتكلّم؛ لخفاء سببه، فيجب أن يستفهم عنه، وعباراتُهم في تفسيرها يدلّ على أنّها استفهاميّةٌ، لكنَّ الاستفهام لا يجامع الوصفَ، فالوجه أن تحمل على أنّها استفهاميّة في الأصل أُريد بها الآنَ أنَّ الموصوفَ من شأنه أن يُستفهمَ عنه.

﴿**وصلةً لنداءِ ذي اللّام نحو: «يا أيّها الرّجُلُ»**﴾، يؤتَىٰ بها بين «أل» وأداةِ النداءِ؛ كراهةَ اجتماعِ أداتَي التعريف، فالمنادى ظاهراً هو «أيّ»، وحقيقةً هو ذو اللّام، و«أيّ» وسيلة إلى ندائه. قيل: وللتنبيه على ذلك التزموا «ها» التنبيهَ بعدها، وقيل: هو عوض عن المضاف إليه، وقيل: أصله «يا أيّهذا الرجلُ»؛ حذف اسم الإشارة، فاتّصلت «ها» بـ«أيّ».

﴿**وموصولةً**﴾ بمعنى «الذي» وفروعه، والأفصح عدم التصرّف؛ فيقال: أيّهم وأيّهنّ وأيّها، وبعض العرب يقول: «أيّهم» للواحد، و«أيّتهنّ» للواحدة، و«أيّاهم» و«أيّاهنّ» لمثنّاهما، و«أيّوهم» و«أيّاتُهنّ» لجمعهما.

وأنكر ثعلب كونَها موصولةً[٢]، وفي الارتشاف أنّه محجوجٌ بثبوتها في لسان العرب[٣].

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٢١٦: «ولا تستغني في هذين الوجهين عن الإضافة معنًى ولفظاً إلى نكرة تماثلَ ما هي له لفظاً ومعنًى نحو: «دعوت امرءاً أيَّ امرءٍ»، أو معنًى لا لفظاً نحو: «دعوتُ امرءاً أيَّ فتًى».

(٢) ينظر رأي ثعلب في مغني اللبيب ١: ١٠٩.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٠١١.

﴿**ولا يُعرَبُ مِن الموصولاتِ سِواهَا**﴾، فقيل: تعربُ مطلقاً[١]، وقال سيبويه: إذا أُضيفت لفظاً وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً بُنيت على الضمّ كقوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٢][٣]، وقوله:

١٣٥ ـ [إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهِمْ أَفْضَلُ[٤]

وقد تُعرَبُ حينئذٍ أيضاً، فقد رويت في الآية بالنصب[٥]، وفي البيت بالجرّ.

ويجب استقبال عاملها إن كان فعلاً ﴿**نحو: «أُكْرِمُ**﴾ أو سأكرم ﴿**أيّاً أكْرَمَكَ»**﴾ أي الذي أكرمك، خلافاً للبصريّين[٦]. قيل: سُئل الكسائي: لِمَ لا يجوز «أعجبني أيُّهم قامَ»؟ فقال: «أيّ» كذا خُلِقَتْ[٧]. وزاد الأخفش: مجيئها نكرةً موصوفةً كـ«مررت بأيٍّ معجبٍ لك» أي بشيء معجبٍ[٨]، وقال ابن هشام: إنّه غير مسموع[٩].

---

(١) وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجّاج والكوفيّون؛ شرح التصريح ١: ٤٣٨.

(٢) ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيّاً﴾ مريم: ٦٩.

(٣) ينظر تصريح سيبويه في الكتاب ٢: ٤٠٣، وفي مواضع من الكتاب في ٢: ٣٩٨إلى ٤٠٣.

(٤) البيت لم ينسب إلى قائل معيّن، ورد في شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٦، ومغني اللبيب ١: ١٠٨، ٢: ٥٣٥، ٧١٧، وخزانة الأدب ٦: ٦٠، وهمع الهوامع ١: ٣٢٩، ٣٤٩، وشرح التصريح ١: ٤٣٨.

(٥) قرأ هارون، معاذ بن مسلم الهراء، طلحة، ابن مصرف، الأعرج والأعمش بنصب «أيّ»: كما في معجم القراءات القرآنيّة ٤: ٥٤.

(٦) ينظر أوضح المسالك ١: ١٥٢.

(٧) قال ابن السرّاج في الأصول ٢: ٣٢٦: «وهذه المسألة سئل عنها الكسائي في حلقة يونس، فأجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي؛ فطولب بالفرق، فقال: «أيّ» هكذا خلقت، قال ابن السرّاج: والجواب عندي في ذلك: أنّ «أيّ» بعض لما تضاف إليه مبهمٌ مجهولٌ، فإذا كان الفعل ماضياً فقد علم البعض الذي وقع به الفعل، وزال المعنى الذي وضعت له «أيّ»، والمستقبل ليس كذلك».

(٨) ينظر مغني اللبيب ١: ١٠٩.

(٩) المصدر السابق.

«بَلْ»: حرفُ عطفٍ، وتفيدُ بعدَ الإثباتِ صرفَ الحكمِ عن المعطوفِ عليه إلى المعطوفِ، وبعدَ النفيِ والنهيِ تقريرَ حكمِ الأَوّلِ وإثباتَ ضدّهِ للثاني أو نقلِ حُكْمِهِ إليه عندَ بعضٍ.

الثاني عشر: ﴿«بل»﴾، وهي ﴿**حرفُ عطفٍ**﴾ تعطف مفرداً على مفرد، ﴿**وتُفيدُ**﴾ حينئذٍ ﴿**بعدَ الإثبات**﴾؛ خبراً كان أم لا ﴿**صرفَ الحكمِ**﴾ المذكور ﴿**عن المعطوف عليه إلى المعطوفِ**﴾، وجَعلَ الأوّلِ كالمسكوت عنه كـ«اضرِبْ أو ضربتَ زيداً بل بكراً»، كأنّه أراد أن يقولَ بكراً، فسبق لسانه إلى زيد غلطاً، فتداركه بـ«بل»، ولذا قيل بدلُ الغلط قبيحٌ لا يقع من فصيح، وإنّما الأحسن تداركه بعطف البدل على المبدل بـ«بل».

﴿**و**﴾ تفيدُ ﴿**بعد النفيِ والنهيِ تقرير حكم الأوّل**﴾ المعطوفِ عليه ﴿**وإثباتَ ضدِّه**﴾، ضدّ ذلك الحكم ﴿**للثاني**﴾ المعطوف عند الأكثر كـ«ما رأيتُ أو لا تُهِن زيداً بل بكراً» أي بل رأيتُهُ أو أَهِنْهُ.

﴿**أو نقل حُكْمه**﴾ أي الأوّل ﴿**إليه**﴾ أي الثاني ﴿**عندَ بعضٍ**﴾ وهو المبرّد[1]، فترديد المصنّف للإشارة إلى الخلاف، وفيه قول ثالثٌ هو أنّه بعدَ الإثباتِ لتدارك الغلط، وبعدَ النفيِ والنهيِ يحتمله وتقريرَه حكمَ الأوّل وإثبات ضدّه للثاني، كما في اللباب، ولا يبعد حمل كلام المصنّف عليه؛ فيصحّ «ليس زيدٌ قائماً بل قاعداً» على الاحتمال الأوّل أي ليس قاعداً، و«بل قاعدٌ» على الثاني.

---

(١) ينظر المقتضب ١: ١٢، ٤: ١٨٨، ٢٠١.

وإن تلتها جملةٌ فهو إضرابٌ عمّا قبلَها لإبطاله كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾(١) أي بل هم عباد، وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾(٢)، أو لمجرّد الانتقال من غير إبطال كقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾(٣)، و ﴿لَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾(٤)، و «بل» حينئذٍ حرف ابتداء لا عطف على الصحيح.

وقد تزاد عليه «لا» بعد الإثبات؛ لتأكيد الإضراب نحو؛ «وجهه قمرٌ لا بل شمسٌ»، وبعد النفي والنهي لتقريرهما نحو: «ما قام زيدٌ لا بل بكرٌ».

ويقال في «لا بل»: «نَابَن»، و«نَابَل» و«لابَن»؛ قاله في الارتشاف(٥).

---

(١) الأنبياء: ٢٦.

(٢) ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ المؤمنون: ٧٠.

(٣) الأعلى: ١٤ ـ ١٦.

(٤) ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣.

(٥) الارتشاف: ١٩٩٦.

«حاشا»: تَرِدُ للاستثناءِ حرفاً جارّاً، أو فعلاً جامداً، وفاعلُهَا مستترٌ عائدٌ إلى مصدرٍ يُصَاغُ ممّا قبلَها، أو اسمِ فاعلٍ مِنه، أو بعضٍ مفهومٍ منه، وللتنزيه، كقوله تعالى: (حاشَ للّهِ)، وهل هي اسمٌ بمعنى براءة، أو فعلٌ بمعنى «برأتُ»، أو اسمُ فعلٍ بمعنى «أبَرِّءُ»؟ خلافٌ.

الثالث عشر: ﴿**«حاشا»: تَرِدُ للاستثناء**﴾ كما مرّ[1]، حال كونه ﴿**حرفاً جارّاً**﴾ فتجرّ المستثنى، ﴿**أو فعلاً جامداً**﴾ غيرَ متصرّفٍ بمعنى «جاوز» و«جانب»؛ فتنصبه بالمفعوليّة.

﴿**وفاعلُهَا**﴾ ضميرٌ ﴿**مستترٌ**﴾ فيها وجوباً اتّفاقاً لمن عدا الفرّاء، وهي عندَهُ فعل لا فاعل له، والنصب بعدها للحمل على «إلّا»[2]، وهو ضعيف.

وهل الضمير ﴿**عائدٌ إلى مصدرٍ يُصاغ ممّا قبلَها**[3]﴾ من فعلٍ أو شبهه كـ«جاء القومُ حاشا زيداً» أي جانَبَ المجيءُ زيداً، ﴿**أو**﴾ إلى ﴿**اسم فاعلٍ منه**﴾ أي جَانَبَ الجائي أو الجاؤونَ زيداً، ﴿**أو**﴾ إلى ﴿**بعضٍ مفهومٍ**﴾ ضمناً ﴿**منه**﴾ أي ممّا قبلها أي جَانَبَ بعضُ القومِ زيداً، فلم يكن بعضَهُم.

فيه خلافٌ جارٍ في كلّ فعل استثنائيّ، والأخير قول سيبويه[4] وأكثرُ البصريّة. وقال

---

(١) تقدّم في صفحة ٢١٨.

(٢) ينظر الجنى الداني: ٥٦٤، وشرح الرضي على الكافية ٢: ١٢٣.

(٣) في نسخة «ج»: إلى مصدر ماقبلها.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٤٧: «وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً، وما ⇐

ابن مالك: لا يطّرد قول غيرهم في: «القومُ إخوتُك وهؤلاءِ قومُكَ حاشا زيداً»؛ إذ ليس قبلَها فعلٌ أو شبهُه؛ فلابدّ لهم من المصير إلى قول سيبويه[1]، ولو سُلِّم فلا ينفي قولهم فيما وجد فيه فعل أو شبهه، والظاهر أنّهم إنّما ذكروهما على التمثيل، وإلّا فيكفي كلّ ما أفهم معنى المصدر أو اسم الفاعل والمفعول؛ فعلاً أو شبهه كان، أم غيرهما، فلهم أن يقولوا: إنّ المعنى في المثال الأوّل: جانب الأخ؛ لأنّه بمعنى اسم الفاعل وإن لم يكن به أو الأُخوّة، وفي الثاني: جانب المشار إليه أو الإشارة أو يعتبروا الكونَ ونحوَه فيهما.

﴿و﴾ ترد أيضاً ﴿**للتنزيه**﴾؛ فتفيد نزاهةَ مدخولها عمّا ذكر فيه من سوءٍ نحو: «حاشا لزيد» إذا ذكر فيه سوءٌ، وقد يقال: «حاشا للّه»، لتنزيه الله تعالى، لكن على جهة التعجّب والإنكار على ذكر السوء فيمن تنزّه عنه على حدّ «سبحانَ اللهِ» و«معاذَ اللهِ» و«لا إلهَ إلّا اللهُ» ونحوها في هذا المعنى، ﴿**كقوله تعالى**﴾ عن النسوة في يوسف: ﴿**قُلْنَ** ﴿**حَاشَ لِلَّهِ**﴾ مَا هٰذَا بَشَراً إِنْ هٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[2] أي منزّه عمّا قالت فيه امرأةُ العزيز زليخا.

﴿و﴾ «حاشا» التنزيهيّة ﴿**هل هي اسمٌ بمعنى «براءة»**﴾ أو «تنزيهاً» منصوب على المصدر الواقع موقع عامله المحذوف، ﴿**أو فعلٌ بمعنى «برأت»**﴾ أو «نزّهت»، ﴿**أو اسمُ فعلٍ بمعنى «أُبرّءُ»**﴾ أو «أُنزّه»[3]؛ فيه ﴿**خلافٌ**﴾، والأوّل الأصحّ، ومختار

⇐ أتاني أحدٌ لا يكونُ زيداً، كأنّه حين قال: أتوني، صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أنّ بعض الآتين زيدٌ، حتّى كأنّه قال: ليس بعضهم زيداً، وتركَ إظهارَ بعضٍ استغناءاً، كما ترك الإظهارَ في ﴿لَاتَ حِينَ﴾».

(١) لم أعثر على عين هذه العبارة في شيء من كتب ابن مالك، ولكن في شرح التسهيل ٢: ٢٢٦، ما يشير إليها.

(٢) ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّيناً وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هٰذَا بَشَراً إِنْ هٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ يوسف: ٣١.

(٣) اعلم من قال «حاشا» اسم فعل إمّا يقول: اسم فعل بمعنى: «أتبرأ» أو «برئت»، أو يقولُ: هو بمعنى «برئ من السوء»، أو بمعنى «أبرّئ» و«أنزّه»، أو بمعنى «أبرأ»، والنصوص هنا مختلفة.

أبي حيّان[١] وابن هشام[٢] بدليل تنوينها في «حاشاً للّه» في قراءة أبي السمال[٣] نحو: «حمداً له»، وإضافتها في قراءة ابن مسعود[٤] «حاشَ اللّهِ»[٥] كـ«سبحان الله».

وليست حرفاً جارّاً كما زعمه ابن عطيّة[٦]؛ لأنّها لا تجرّ في غير الاستثناء، ولدخولها على اللّام الجارّة في قراءة السبعة «حاشَ للّه»؛ إذ الجارُّ لا يدخل على الجارّ، ولتنوينها في قراءة غيرهم[٧].

وأمّا تركه[٨] في قراءتهم مع عدم الإضافة فعلى بنائها للشبه بـ«حاشا» الحرفيّة، ويقال: إنّ بنائها هو الحامل على القول بأنّها فعلٌ أو اسمُ فعلٍ، ورُدّ بإعرابها في بعض اللغات.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٥٣٥، ١٥٣٦.

(٢) مغني اللبيب ١: ١٦٥.

(٣) المعروف أنّها قراءة أبي السمال العدوي كما في معجم القراءات القرآنيّة ٣: ١٦٧، ونسبها المرادي لأُبيّ بن كعب؛ ينظر مختصر ابن خالويه: ٦٣، والجنى الداني: ٥٦١.

(٤) عبدالله بن مسعود، صحابيٌّ، توفّي سنة ٣٢هـ.

(٥) قرأ كذلك عبدالله بن مسعود وأُبيّ بن كعب كما في معجم القراءات ٣: ١٦٧.

(٦) أبو محمّد عبدالحقّ بن غالب بن تمام بن عطيّة، توفّي سنة ٥٤١هـ، وكتابه المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز من أجلّ كتب التفسير كما ذكروا. ينظر رأيه في المحرّر الوجيز ٧: ٤٩٦ـ٤٩٨.

(٧) مضى تخريج قراءة التنوين في التعليقات السابقة.

(٨) أي ترك التنوين.

«حتّى»: تردُ عاطفةً لِجزءٍ أقوَى أو أضعفَ بمهلةٍ ذهنيّةٍ، وتختصُّ بالظاهرِ عندَ بعضٍ، وحرفَ ابتداءٍ؛ فتدخلُ على الجملِ، وجارّةً؛ فتختصُّ بالظاهرِ خلافاً للمبرِّد، وقد يُنْصَبُ بعدَها المضارعُ بـ«أن» مضمرةً، لا بها، خلافاً للكوفيّين.

والرابع عشر: ﴿«**حتّى**»﴾[1]، وهي حرف ﴿**تردُ**﴾ على أوجهٍ ثلاثةٍ: ﴿**عاطفةً**﴾ لمفردٍ على مثله، وهي العاطفة ﴿**لجزءٍ**﴾ من شيء على ذلك الشيء، ولابدّ من كون الجزء ﴿**أقوىٰ أو أضعفَ**﴾ من سائر الأجزاء، في الحكم الواقع عليها في الكلام مترتّباً على سائر الأجزاء، ﴿**بمهلةٍ ذهنيّةٍ**﴾، بأن يكون الحكم مبتدءاً من الأضعف إلى الأقوى منتهياً إلى مدخولها كـ«مات النّاسُ حتّى الأنبياء»، أو بالعكس كـ«قَدِمَ الحاجُّ حتّى المُشاة»، فما بعدها غاية الأجزاء قوّةً أو ضعفاً، ذهناً وخارجاً معاً.

وحكمه متأخّر عن حكمها في الذهن بمهلةٍ ذهنيّةٍ؛ لأنّ بناء الحكم مع «حتّى» هذه على الترقّي فيتدرّج العقل في الحكم بموت الأضعف فالأقوى إلى أن ينتهيَ إلى الأنبياء، أو بقدوم الأقوى فالأضعف إلى أن ينتهي إلى المشاة، فالحكم على مدخول «حتّى» متأخّر ذهناً عن الحكم على سائر الأجزاء؛ سواء كان الواقع في الخارج أيضاً كذلك، بأن يتأخّر قدوم المشاة عن قدوم الرّكبان مثلاً في الخارج، أم لا.

ولا تعطف الجمل بـ«حتّى» على الصحيح، وإن عطفت على مجرور ولو ظاهراً،

---

(١) في بداية بحث «حتّى» يجب عليّ أن أنبّه الطلّاب والمشتاقين بالرجوع إلى رسالة الأستاذ حاجي محمّد حولَ «حتّى» التي قد خرجت أخيراً من الطبع، وهي من حيث التحقيق والتدقيق غير مسبوق إليها، اسمها: الاستقصاء في مباحث «حتّى»؛ فلا تغفل.

أُعيد الجارّ وجوباً أو استحساناً؛ لئلّا تلتبس بالجارّة إن احتملتها، كـ«اعتكفت في الشهر حتّى في آخره». وجاز كون ما بعدها خارجاً عمّا قبلها إذا كان كالجزء منه نحو: «أعجبني الغلامُ حتّى حديثُه»؛ لأنّ حديثه كجزئه، دونَ «حتّى أخوه».

﴿وتختصّ﴾ العاطفة كالجارّة ﴿بالظاهر﴾؛ فلا تعطف ضميراً ﴿عندَ بعضٍ﴾. وفي مغني اللبيب ذكره ابن هشام الخضراوي(١)، وقال ابن هشام الأنصاري: ولم أقف عليه لغيره(٢)، ونسبه إليه في الأوضح أيضاً(٣). فلا يجوز: «قام الناس حتّى أنا أو أنت».

﴿و﴾ ترد ﴿حرفَ ابتداءٍ﴾ واستينافٍ؛ ﴿فتدخلُ على الجملِ﴾ المستأنفة؛ اسميّةً كانت كقوله:

١٣٦ ـ فَمَا زَالَتِ القَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(٤)

أم فعليّةً؛ فعلُهَا مضارعٌ كقراءة نافع: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾(٥) برفع «يقول»(٦)، أو ماضٍ نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوْا﴾(٧)؛ مثبتةً كما مرّ أم منفيةً كـ«مَرِضَ زيدٌ حتّى لا يرجونه».

ولا محلّ للجمل بعدها خلافاً للزجّاج(٨)؛ زعمها في محلّ جرّ بـ«حتّى»، ورُدّ

---

(١) ينظر همع الهوامع ٣: ٢١٤.

(٢) مغني اللبيب ١: ١٧١.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣: ٣٦٥.

(٤) البيت من الطويل لجرير بن عطية في ديوانه: ٤٥٧، ينظر مغني اللبيب ١: ١٧٣، شرح شواهده ١: ٣٧٧، همع الهوامع ٢: ٤٢٧، خزانة الأدب ٩: ٤٨٢، والحدائق النديّة ٢: ٦٠٩.

(٥) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ البقرة: ٢١٤.

(٦) قرأ نافع والكسائي من السبعة ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج من الشواذّ برفع «يقول»؛ معجم القراءات القرآنيّة ١: ١٦٥.

(٧) ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ الأعراف: ٩٥.

(٨) ينظر الجنى الداني: ٥٥٢، ومغني اللبيب ١: ١٧٦.

بقولهم: «مرض حتّى إنّهم لا يرجونه» بكسر «إنّ»؛ إذ لو كانت جارّةً لفتحت نحو: «لأنّ» و«بأنّ» وغيرهما، مع أنّ حرف الجرّ إنّما يدخل على مفردٍ أو ما بتأويله.

وأهل كوفة ينكرون العطف بـ«حتّى»؛ فجعلوها في نحو: «جاء القومُ حَتَّى أبوك» و«رأيتهم حتّى أباك» ابتدائيّةً بإضمار عاملٍ لما بعدها أي: حتّى جاء أبوك، ورأيت أباك»[1].

وفي الارتشاف: رواه سيبويه[2] وأبو زيدٍ[3] وغيرهما من العرب، لكنّه لغةٌ ضعيفةٌ. وفي الأوسط إنّه غير معروف[4][5]، وفي المغني[6] والأوضح[7] إنّه قليل.

﴿و﴾ ترد **﴿جارّةً﴾** بمنزلة «إلى» كما مرّ في حروف الجرّ[8]، **﴿فتختصّ بالظاهر﴾**؛ فلا يقال: «حتّاه» و«حتّاك» و«حتّاي» **﴿خلافاً للمبرّد﴾** والكوفيّة[9] قياساً على «حتّاك» في بيتٍ[10] حُمِلَ على الضرورة.

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٣: ٣٦٤، ومغني اللبيب ١: ١٧٣.

(٢) أي روا سيبويه وأبو زيد العطف بـ«حتّى»؛ تنظر رواية سيبويه في الكتاب ١: ٩٦، ٩٧.

(٣) تنظر رواية أبي زيد في الإيضاح العضدي: ٢٩٣، والمقتصد ٢: ٩٥٦.

(٤) الأوسط كتاب أبي الحسن الأخفش.

(٥) إلى هنا كلام الارتشاف: ١٩٧٨.

(٦) مغني اللبيب ١: ١٧٣.

(٧) أوضح المسالك ٣: ٣٦٤.

(٨) تقدّم في صفحة ٢٠٦.

(٩) ينظر الجنى الداني: ٥٤٣، ومغني اللبيب ١: ١٦٦، وفي شرح التصريح ٣: ١٤ قال: الكوفيّون والفرّاء ولم يقل المبرّد.

(١٠) هنا بيتان دخل حتّى فيهما على الضمير، الأوّل:

أتت حتّاكَ تَقصِدُ كلَّ فَجٍّ ... تُرَجّىٰ مِنك أنّها لا تخيبُ

والأخرى:

فلا والله لا يلفى أناسٌ ... فتًى حتّاك يابن أبي زيادِ

ويجوز كونُ ما بعدها آخر أجزاء ما قبلها كـ«أكلت السمكة حتّى رأسها»، أو خارجاً عنه متّصلاً بآخر أجزائه كقوله تعالى: ﴿هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1].

وتفترق عن العاطفة بجواز ذكر ذي الأجزاء قبلها ـ كما مرّ[2] ـ وعدمه كـ«نمت حتّى الصباح» أي نمت الليل، بخلاف العاطفة؛ لوجوب ذكر ذي الأجزاء قبلها ليكونَ معطوفاً عليه.

وهي جارّة أصالةً عند البصريّة، ونيابةً عن «إلى» عندَ الفرّاءِ[3]، كنيابة الواو عن «رُبّ»، قال: وربّما أظهروا «إلى» بعدها كقولهم: «جاء الخبر حتّى إلينا»؛ فجمعوا بينهما على إلغاء إحداهما. قلت: فيه دليلٌ على اختصاص «حتّى» الجارّة بالظاهر، حتّى توصّلوا بـ«إلى» حين أرادوا إدخالَها على ضمير المتكلّم ترجيحاً لدخول الجارّ على الجارّ على دخول «حتّى» على الضمير.

وتلخّص ممّا مرّ أنّ «حتّى» يرفع الاسمُ بعدَها وينصبُ ويخفض، والذي هو عملها الخفض فقط. وقال الزمخشري ملغِّزاً فيها: أخبرني عن حرفٍ تَلْعَبُ الحركاتُ بما بعدَهُ ولا يعملُ مِنهَا إلّا الجرُّ وَحدَهُ[4].

---

(١) ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ القدر: ٥.

(٢) مرّ في مثال «أكلتُ السمكةَ حتّى رأسها».

(٣) قال المرادي في الجنى الداني: ٥٤٢: ومذهب البصريين أنّها جارّةٌ بنفسها، وقال الفرّاء: تخفض لنيابتها عن «إلى»، وربّما أظهروا «إلى» بعدها، قالوا: جاء الخبرُ حتّى إلينا.

(٤) الأحاجي النحوية: ٦٤، المسألة ٣١.

قال الزمخشري في ذيل المسألة: هو «حتّى»، يقع الاسم بعدها مجروراً ومرفوعاً ومنصوباً، كقولك: «أكلت السمكة حتّى رأسها» بالحركات الثلاث، والجرّ وحده عملُها. وتجرُّ أيضاً بالعطف على مجرور كقولك: «مررت بالناسِ حتّى زيد»، ومن الجرّ ما ينتصب بعدها بإضمار «أن»؛ لأنّه في تقدير الاسم المجرور كقوله تعالى: ﴿لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾، معناه: حتّى الإذنِ وأمّا الرفع فعلى ⇐

﴿و﴾ الجارّة هذه ﴿قد يُنصَبُ بعدَهَا المضارعُ بـ«أن» مضمرةً﴾ إضماراً جائزاً، فهي والفعلُ بتأويل مصدرٍ مجرورٍ بـ«حتّى» كـ«أسلمت حتّى أدخلَ الجنّةَ»، كما مرّ في حديقة الأفعال(١)، ونصب الفعل بـ«أن» ﴿لا بها﴾ أي بـ«حتّى» ﴿خلافاً للكوفيّين(٢)﴾؛ جعلوه بها لا بـ«أن»، ورُدّ بأنّ «حتّى» قد ثبت جرّها للاسم، وما يعمل فيه لا يعمل في الفعل وبالعكس.

وجاز إظهار «أن» بعدها نحو: «لأسيرَنَّ حتّى أن أدخلَ الجنّةَ».

و«حتّى» هذه إمّا بمعنى «إلى» كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(٣)، أو «كي» التعليليّة كقوله تعالى: ﴿لاَ تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا﴾(٤)، أو «إلّا» الاستثنائيّة كقول من قال:

١٣٧ ـ لَيْس العَطَاءُ مِن الفضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ(٥)

أي إلّا أن تجود؛ لأنّه ليس نهايتَه ولا معلولاً لما قبله ظاهراً.

⇐ الابتداء، ومنه قول امرئ القيس:

مطوت بهم حتّى تكلَّ غزيُّهم ... وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

انتهى ملخّصاً.

(١) تقدّم في صفحة ٣٩٢.

(٢) ينظر قول الكوفيين وردّه في المغني ١: ١٦٩، والجنى الداني: ٥٤٢، ٥٥٤، والمقتضب ٢: ٤٢، ٤٣، والإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٨٣.

(٣) ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ طه: ٩١.

(٤) ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ المنافقون: ٧.

(٥) البيت من الكامل للمقنّع الكندي محمّد بن ظفر، ورد مستشهداً به في المغني ١: ١٦٩، والجنى الداني: ٥٥٥، وشرح التسهيل ٣: ٣٤٦، وشرح شواهد العيني ٤: ٤١٢، وهمع الهوامع ٢: ٣٨١، وخزانة الأدب ٣: ٣٤٤.

الفاء: تردُ رابطةً للجوابِ الممتنعِ جعلُهُ شرطاً، وحُصِر هـذا فـي سـتّةِ مواضعَ، ولربطِ شبهِ الجوابِ نحوُ: «الذي يأتيني فلَهُ درهمٌ»، وعاطفةً فتفيدُ التعقيبَ والترتيبَ بنوعَيْهِ[1]؛ فالحقيقيُّ نحوُ: «قامَ زيدٌ فعمروٌ»، والذكرى نحو: (وَنَادَىٰ نوحٌ ربَّهُ فَقَالَ رَبِّ)[2]، وقد تُفِيدُ تَرَتُّبَ لاحِقِهَا على سابِقِهَا فتسمَّى السببيّةَ، نحوُ: (فَتُصْبِحُ الأرضُ مخضرّةً)[3]، وقد تختصُّ حينئذٍ باسمِ النتيجةِ والتفريعِ، وقد تُنبئُ عن محذوفٍ فتسمَّى فصيحةً عندَ بعضٍ نحو: (اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)[4].

والخامس عشر: ﴿الفاء: تردُ رابطةً﴾ لازمةً ﴿للجوابِ الممتنعِ جعلُه شرطاً﴾ بشرطه، ﴿وحُصِر هذا﴾ الجوابُ أو الرابطُ ﴿في ستّةِ مواضعَ﴾ ذُكِرَت في حديقة الأفعال[5].

﴿و﴾ تَرِدُ أيضاً ﴿لربطِ شبهِ الجوابِ﴾ بشبه الشرط، وهي الداخلة على خبر مبتدأٍ متضمّنٍ لمعنى الشرط؛ منسوخاً كان أم غيرَه.

وذلك إذا كان المبتدأُ اسماً موصولاً بفعلٍ أو ظرفٍ أو نكرةً موصوفةً بأحدها ﴿نحو: «الذي يأتيني﴾ أو في الدار ﴿فَلَهُ درهمٌ»﴾؛ فيفهم بالفاء أنّ المرادَ ترتّبُ لزوم إعطاء

---

(١) هنا خلط الشارح ﷺ كلام المصنّف في المزج.

(٢) هود: ٤٥.

(٣) الحج: ٦٣.

(٤) البقرة: ٦٠.

(٥) تقدّم في صفحة ٤٠٦.

الدرهم على الإتيان مثلاً، كترتّب الجزاء على شرطه، لا مجرّد الإخبار بأنّ الآتِيَ يُعطاه نحو: «كلّ رجلٍ يأتيني أو في الدارِ فله درهمٌ»، أو موصوفاً بالموصول بأحدهما كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾(١)، وهذه الفاء غيرُ لازمةٍ، وقُرئ بحذفها وإثباتها قولُه تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِن مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾(٢)(٣).

﴿و﴾ ترد ﴿عاطفةً؛ فتفيدُ﴾ حينئذٍ ﴿الترتيبَ﴾ وتأخّرَ المعطوفِ عن المعطوف عليه حكماً، ﴿والتعقيبَ﴾ أي وقوع حكم ما بعدها عقيب حكمِ ماقبلها بلا مهلةٍ عرفيّةٍ وتراخٍ عاديٍّ؛ سواءٌ لم تكن بينهما مهلةٌ أصلاً كقوله: «فقالوا سلاماً فقال سلام»(٤)، أم كانت، لكن لا بحيث تُعَدّ مهلةً عرفيّةً بحسب المتعاطفين عادةً كـ«تزوّجتُ هنداً فوَلَدَتْ»؛ إذا لم تكن بينهما إلّا مدّة الحملِ، و«دخلت البصرةَ فبغداد» إذا لم يقم بالبصرة ولا بينهما.

ونقض الأوّل(٥) بقوله: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾(٦)، ونحو: ﴿نَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ﴾(٧)، والثاني بقوله: ﴿أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾(٨).

---

(١) ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الجمعة: ٨.

(٢) ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِن مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَن كَثِيرٍ﴾ الشورى: ٣٠.

(٣) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر وشيبة بحذف الفاء، والباقون بإثباتها؛ معجم القراءات القرآنيّة ٦: ٩١.

(٤) ليس هذا المثال آيةً بل يمكن أن يكون مأخوذاً منها، إذ في القرآن الآية ٦٩ من سورة هود: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾.

(٥) أي في الآيتين جاءت الفاء ولم تفد الترتيبَ، وفي آية الأعلى جاءت الفاء ولم يكن للتعقيب، وتفصيل الإشكال مذكور في الحدائق النديّة ٢: ٦١٨.

(٦) ﴿وَكَم مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ الأعراف: ٤.

(٧) ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ هود: ٤٥.

(٨) ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ الأعلى: ٤ ـ ٥.

وأُجيب عن الأوّل بأنّ المعنى: أردنا إهلاكها، وعن الثاني بأنّ التقدير: فمضت مدّةٌ فجعله غثاءاً، وبأنّ الفاء نابت عن «ثمّ» كما قد تنوب «ثمّ» عنها كما يأتي(١).

وقد يجاب عن الأوّل بأنّ الفاء قد تعطف المفصَّل على المجمل، وتسمّى تفصيليّةً؛ إيذاناً بأنّ حقّ التفصيلِ من حيث هو تفصيلٌ ترتُّبه على الإجمال وتأخّره عنه، أو لتأخّره عنه في الذكر نحو: «تَوَضَّأَ فغسلَ وجهه وذراعَيْه، ومسح رأسه وقدميه».

وأشار إليه المصنّف بقوله: ﴿**بنوعيه**﴾(٢) أي تفيد الترتيب بقسميه؛ ﴿**فالحقيقيُّ**﴾ ويُسمّى معنويّاً أيضاً ﴿**نحو: «قام زيدٌ فعمروٌ»، والذكريُّ**﴾ إن تأخّر ما بعدها عمّا قبلها في الذكر أو استحقاقه التأخّرَ لكونِهِ تفصيلاً لما قبلها ﴿**نحو: (وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ)**(٣)﴾؛ إذ ليس المراد تأخّر القول عن النداء بل القول بيان وتفصيل للنداء؛ فلا ترتيبَ حقيقةً إلّا أنّ حقّ الترتيب الذكري تأخير المفصّل عن المجمل، فيؤتىٰ بالفاء إيذاناً بذلك.

﴿**وقد تفيدُ**﴾ الفاء العاطفةُ ﴿**ترتّبَ لاحقِهَا**﴾ في الوجود ﴿**على سابقِها**﴾ أي كونَه متفرّعاً عليه مسبّباً عنه؛ ﴿**فتُسمّى**﴾ فاءَ ﴿**السببيّة نحو:**﴾ «أساء زيدٌ فضربتُهُ» و«أحسنَ بكرٌ فأكرمته»، وهذه لا تقتضي عدمَ المهلة كقوله تعالى: ﴿**أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾(٤)؛ لمابين نزول الماء واخضرار الأرض بسببه من مهلة طويلة. وجعلها ابن هشام للتعقيب من باب «تزوّجت هنداً فولدت»(٥)، ونسب القول

---

(١) لم أعثر عليه.

(٢) هذا سهو من الشارح ﷺ في نقل كلام المتن حيث ذكر «بنوعيه» بعد «التعقيب»، واللازم ذكره بعد «الترتيب» كما يقوله نفسه.

(٣) هود: ٤٥.

(٤) ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ الحجّ: ٦٣.

(٥) قال في المغني ١: ٢١٤: الأمر الثاني: التعقيب، وهو في كلّ شيء بحسبه ... قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾.

بأنّها سببيّة إلى غيره(١). قيل: ولإفادتها الترتيب بلا مهلةٍ استعملت للسببيّة ورابطةً للجزاء بشرطه؛ لترتّب المسبّب على سببه والجزاءِ على شرطه من غير تخلّف.

﴿**وقد تختصّ**﴾ الفاء ﴿**حينئذٍ**﴾ أي حين إذ أفادت السببيّةَ بأن تُسمّى ﴿**باسم النتيجة**﴾، وهي في عرف المنطق ما يلزم قولاً آخر لذاته، وذلك القول الآخر هو القياس المنطقي المركّب من مقدّمتين أوّلهما الصغرى والآخر الكبرى، نحو: العالم متغيّرٌ، وكلّ متغيّرٍ حادثٌ، ينتج: فالعالم حادث؛ يدخل عليها فاء السببيّة؛ لأنّها فرع حاصل عن القياس مسبّب عنه، ﴿**و**﴾ لذلك تسمّى فاءَ ﴿**التفريع**﴾ أيضاً.

﴿**وقد تُنبئ**﴾ السببيّة ﴿**عن محذوف**﴾ يدلّ عليه ما قبلَها؛ ﴿**فتُسمّى**﴾ حينئذٍ ﴿**فصيحةً عند بعضٍ**﴾؛ لإفصاحها عن السبب المحذوفِ وإخبارِها عنه، ﴿**نحو**﴾ قوله تعالى: ﴿**(اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)**(٢)﴾ أي فضَرَبَ فانفجرت، أو فإن ضربتَ فانفجرتْ، نظير: عَرِّفْني بيتَك أَزُرْكَ.

---

(١) وقائله ابن الحاجب النحوي في الأمالي النحويّة ١: ٣٩؛ قال: «الفاء للتعقيب من غير مُهْمَلة، وإصباح الأرض مخضرّةً بعد النزول إنّما يكون بعد مُهْلَة، والجواب أنّ هذه الفاء فاء السببيّة، وفاء السببيّة إنّما شرطها أن يكون ما بعدها مسبّباً عن الأوّل كما لو صرّح بالشرط الأوّل إلى صحّة قولك: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنّة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما ...» فتأمّل !!

(٢) ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ البقرة: ٦٠.

«قد»: ترد اسماً بمعنى «يَكْفِي» أو «حسب»[1] نحو: «قدني درهمٌ»، وحرفَ تقليلٍ معَ المضارعِ، وتحقيقٍ مَعَ الماضي غالباً، قيل: وقد تُقَرِّبُه من الحالِ، ومِن ثَمَّ التزمَتْ في الحاليةِ المُصَدَّرةِ به، وفيه بحثٌ مشهورٌ.

والسادس عشر: ﴿«قد»: **تَرِدُ**﴾ على وجهين ﴿**اسماً**﴾ وحرفاً؛ فالاسميّة قسمانِ: اسم فعلٍ ﴿**بمعنى «يكفي»**﴾؛ فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، ويُبْنَىٰ على السكون، وتلحقه نون الوقاية مع الياء نحو: «قد زيداً أو قدني درهم» أي يكفيه أو يكفيني، ﴿**أو**﴾ ظرف بمعنى ﴿**«حَسْبُ»**﴾ مبنيّاً على الضمّ.

و«قد» هذه تجب إضافتها، وتُبنَىٰ على السكون غالباً؛ لمشابهتها بالحروف وضعاً، بـ«قد» الحرفيّة لفظاً ﴿**نحو**﴾: «قدْ زيدٌ درهمٌ» بالسكون، و ﴿**قدني**﴾ بالنون حفظاً للسكون، وقد تعرب، وهو قليل، يقال: قَدُكَ ﴿**درهمٌ**﴾ نحو: «حسبُكَ»، أو «قدِي ـ بغير نون كـ«حسبي» ـ درهمٌ».

والحرفيّة تختصّ بالفعل المتصرّف الخبريّ المثبت المجرّد عن الجوازم والنواصب وحروف التنفيس.

﴿**و**﴾ هي ﴿**حرف**﴾ اتّفاقاً أبداً[2]، وتفيد ﴿**تقليل**﴾ مدخولِها إذا استعملت ﴿**مع المضارع**﴾ كـ«قد أكتب» بمنزلة «ربّما» معه. وأثبت بعضُهم إفادَتَها التحقيقَ معه

---

(١) في بعض نسخ الصمديّة: تردُ اسماً بمعنى «حسب»، واسمَ فعلٍ بمعنى «يكفي» نحو ...

(٢) ينظر الجنى الداني: ٢٥٤ ـ ٢٥٦؛ يحصل الإجماع المركّب على حرفيّة «قد» هذه.

كقوله[١]: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾[٢]، و ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[٣]؛ لأنّ علمه تعالى ورؤيته للأشياء ممّا لا ينقطع ولا يزول، فلا معنى لتقليلهما، والمحقّقون على أنّها فيهما للتقليل أيضاً، إلّا أنّه نوعان: تقليل وقوع الفعل في نفسه كـ«قد يصدق الكذوبُ»؛ لقلّة صدق الكذوب، وتقليل متعلّقه كما في الآيتين، فقلّة وقوع علمه تعالى ورؤيته كنايةٌ عن قلّة وقوع معلومه ومرئيّة؛ لاستحالة أن يوجدا ولم يتعلّق علم الله ورؤيته بهما، فالمعنى: قد يعلم اللّه المعوّقين؛ لوقوع التعويق، وقد لا يعلم[٤]؛ لعدم وقوعِه، وقد نرى تقلّب وجهك، وذلك كلّما وقع منك تقليب، وقد لا نراه؛ لعدم وقوعه، فلا يلزم وجود شيء لا يعلمه أو لا يراه. وبعبارةٍ أُخرى: إنّما يلزم أن يكون رؤيته التقلّبَ أقلُّ من رؤيته عدمَه، لا من عدم رؤيته، وبينهما بون بعيدٌ[٥]، فلا يلزمُ عدمُ رؤيتِهِ في الأكثر بل رؤيتُهُ عدمَه، ولا محذور فيه.

﴿و﴾ هي حرف ﴿**تحقيقٍ مع الماضي غالباً**﴾؛ فلا تفيد غيرَه، إلّا أنّها تدخل على ماضٍ متوقّع كقولِ المؤذّنِ: «قد قامتِ الصلاةُ»؛ إذ الجماعة كانوا منتظرينَ لذلكَ قبل إخبارِه، وهذا مرادَ من جعلها للتوقّع، وإلّا فهو بمعنى انتظار الوقوع حال التكلّم ينافي المضيَّ؛ إذ لا انتظار لما قد وقع.

﴿**قيل: وقد تُقرِّبه**﴾ أي الماضيَ ﴿**من الحالِ**﴾، تقول: «قمت»؛ فيحتمل الماضي

---

(١) في نسخة «ج»: لقوله.

(٢) ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ الأحزاب: ١٨.

(٣) ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ البقرة: ١٤٤.

(٤) في نسخة «ج»: يعلمهم.

(٥) أي مسافة بعيدة.

القريب والبعيد. فإذا قلت: «قد قمت» اختصّ بالقريب من حال التكلّم ولذا لا تدخل ما للحال كـ«ليس» و«عسى».

قال الشيخ ﷺ: لابدّ في «قد» من معنى التحقيق، ثمّ ينضمّ إليه في بعض المواضع مع الماضي التقريبُ من الحالِ مع التوقّع، بأن يكون مصدره متوقّعاً للمخاطب واقعاً عن قريب، كما تقول لمن يتوقّع ركوب الأمير: «قد ركب» أي وقع ما كنت تتوقّعه قبيل كلامي، ومنه: «قد قامت الصلاة»؛ ففيه ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق والتوقّع والتقريب، وقد تكون للتحقيق والتقريب فقط كقولك: «قد ركب زيدٌ»، لمن لم يتوقّع ركوبه. وتدخل على المضارع فينضمّ إلى التحقيق في الأغلب التقليل نحو: «إنّ الكذوبَ قد يصدقُ»، وقد يجيء معه[1] للتحقيق فقط مجرّداً عن التقليل كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[2][3]؛ هذا ملخّص كلامه، ولا بأس به إلّا أنّ ظاهر الأكثر أنّ التحقيق غير لازم لها إلّا مع الماضي، فإنّها معه تفيده فقط غالباً[4]، ومع التقريب في غير الغالب، وأنّ معناها الأصلي مع المضارعِ التقليلُ، كما هو ظاهر المصنّف؛ فإن ثبت أنّ معناها الأصلي هو التحقيق مطلقاً مع الماضي أو المضارع، وأنّ التقليل والتقريب طارئان بالقرائن ـ كما هو ظاهر الشيخ ـ لا حاجة إلى ما تكلّفه المحقّقون في الآيتين؛ إذ المعنى الحقيقيّ ـ وهو التحقيق ـ متحقّق ولا قرينة على الزائد بل على عدمه.

قالوا: **﴿ومِن ثَمّ﴾** أي من أجل تقريبها الماضيَ من الحال **﴿أُلْتُزِمَتْ﴾** كلمةَ «قد»، على صيغة المجهول، **﴿في﴾** الجملة الفعليّة **﴿الحالية المصدَّرةِ به﴾**: بالماضي؛ لأنّ الحال ينافي المضيَّ، فلابدّ من «قد» لتجعله قريباً من الحال؛ ليصحّ وقوع الجملة حالاً؛

---

(١) أي مع المضارع.

(٢) البقرة: ١٤٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤: ٤٤٤، ٤٤٥.

(٤) أي إنّ «قد» مع الماضي تفيد التحقيق فقط.

هكذا علّل الأكثرون وجوب «قد» في الجملة الحالية الماضويّة.

﴿وفيه بحثٌ مشهورٌ﴾ ظاهرٌ، هو أنّ الماضيَ إنّما ينافي الحال بمعنى زمان حال التكلّم، لا كون الجملة حالاً، بمعنى كونها فضلةً مُبَيِّنةً للحالة والهيئة، والفعل الماضي ليس حالاً بالمعنى الأوّل بل بالمعنى الثاني، فلا يضرّ مضيّه؛ لعدم منافاته للمعنى الثاني، ولو فرضت فلا ينفع لفظ «قد»؛ لأنّه إنّما يجعل المضيّ قريباً من المعنى الأوّل المنتفى هنا، فلا دخل له في تصحيح الحاليّة بالمعنى الثاني، وتقريب الماضي من الحال بهذا المعنى، بل ربّما يبعّده عنه نحو: «جاء زيدٌ في العام الماضي وقد ركبَ فرسَه»؛ لأنّ الحال يقترن بعامله زماناً، وهو هنا متقدّم على حال التكلّم بِسَنَةٍ، فكلّما قرب عن حال التكلّم بَعُد عن زمان عامله.

ومنشأ وهمهم اشتراكُ الحال بين المعنَيينِ واشتباه أحدهما بالآخر، ولم يزيدوا في الاعتذار على ما ذكره العلّامة التفتازاني في المطوّل من أنّ غاية ما يمكن أن يقال: إنّهم استكرهوا معنى الجملة الحاليّه لمنافاته مع الحال في الجملة ولو بمعنى آخر، فتصديرها بـ«قد» لمجرّد استحسان لفظيّ. قال: وكثيراً ما يقيّد فعل واقع في حال التكلّم بماضٍ واقع قبلَه بمدّة طويلة، لكن تصديره بلفظ «قد» يكسر منه سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء:

١٣٨ ـ أُصَدِّقُهُ فِي مِرْيَةٍ وَقَد امْتَرَتْ صَحَابَةُ مُوسَى بَعدَ آياتِهِ التِّسعِ[(١)][(٢)]

---

(١) أبو العلاء أحمد بن عبدالله المعرّي التنوخي المتوفّى سنة ٤٤٩هـ، شاعر عالمٌ في الأدب واللغة وعلومها، له مؤلّفات كثيرة، منها: لزوم ما لا يلزم، وسقط الزند، ورسالة الغفران، والفصول والغايات.
ينظر بيت أبي العلاء في شروح سقط الزند ٣: ١٣٣٣.

(٢) إلى هنا كلام التفتازاني في المطوّل؛ باب الفصل والوصل: ٤٧٢، وعبارته: وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام: أنّ حالية الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله، ولفظة «قد» إنّما تقرّبه من حال التكلّم فقط،

⇐

وقال المحقّق الشريف: قد التجأ في المقام إلى ذلك الوجه المستبشع وجعله غايةَ ما يمكن أن يوجَّهَ به كلامُ القوم، وهذا الوجه وإن كان منقولاً من كلام الرضي[١] لكنّه غير مرضيّ، قال: والجواب[٢] أنّ الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بالأزمنة فهم منها استقباليّتها وحاليّتها وماضويّتها بالقياس إلى ذلك المقيَّد لا بالقياس إلى زمان التكلّم كما في معانيها الحقيقيّة، وليس ذلك بمستبعد، فقد صرّح النُّحاة في مباحث «حتّى» بكون الفعل مستقبلاً نظراً إلى زمان التكلّم[٣]، وعلى هذا فإذا قلت: «جاءني زيدٌ رَكِبَ» كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء، متقدّماً عليه، فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها، وإذا دخلت عليه «قد» قرّبه من زمان المجيء، ويفهم المقارنة بينهما فكأنّ ابتداء الركوب كان متقدّماً على المجيء، لكنّه قارنه دواماً، وإذا قلت: «جاني زيدٌ يركبُ» دلّ على الركوب في حال المجيء، وحينئذٍ يظهر صحّة كلامهم في هذا المقام، وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال؛ إذ لو صدّرت بها لفهم كونها مستقبلةً بالقياس إلى عاملها، انتهى.

⇐ والحالان متباينان، لكنّهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الحال في الجملة، فأتوا بلفظ «قد» لظاهر الحاليّة، وقالوا: «جاء زيدٌ في السنة الماضية وقد ركب فرسه»، كما مرّ في اشتراط خلوّ الجملة الحالية عن حروف الاستقبال، فظهر أنّ تصدير الماضي المثبت بلفظ «قد» لمجرّد استحسان لفظي، وكثيراً ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلّم بالماضي الواقع قبله بمدّة طويلة، لكن تصديره بلفظ «قد» يكسر منه سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء:

أصدّقه في مرية وقد امترت   صحابة موسى بعد آياته التسع

(١) لأنّ الرضي ﷺ قال في شرح الكافية ٢: ٤٤: «ولمثله التزموا «قد» إمّا ظاهرةً أو مقدّرةً في الماضي إذا كان حالاً، مع أنّ حاليّته بالنظر إلى عامله، ولفظة «قد» تقرّب الماضيَ من حال التكلّم فقط، وذلك لأنّه يستشبع في الظاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: جاء زيدٌ العامَ الأوّل وقد ركب، فالمجيئ بلفظ «قد» ههنا لظاهر الحاليّة كما أنّ التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك».

(٢) في نسخة «ج»: والصواب.

(٣) في نسخة «ج»: إلى زمان قبلها لا زمان التكلّم.

وقد مرّ[١] في بحث الجملة الحاليّة من حديقة الجمل جريان هذا الإشكال في اشتراط تجرّدها عن حرف الاستقبال، وقد عرفت هنا أنّه إنّما يندفع بهذا المقال؛ فتأمّل تتّضحْ لك حقيقة الحال.

---

(١) تقدّم في صفحة ٤٦٠.

«قط»: تردُ اسمَ فعلٍ بمعنى «انتَهِ»، وكثيراً ما تَجِيء بالفاءِ نحو: «قـام زيدٌ فقط»، وظرفاً لاستغراقِ المَاضي منفيّاً، وفيها خـمسُ لغـاتٍ. ولا تجامِعُ مستقبلاً.

السابع عشر: ﴿«**قط**»: **ترد**﴾ على وجهين: ﴿**اسم فعل بمعنى «اِنْتَهِ»، وكثيراً مـا تجيئ بالفاء**﴾، وهي فصيحة منبئةٌ عن شرط مقدّر، ﴿**نحو**: «**قام زيدٌ فـقط**»﴾ بـفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنةً، أي فإذا حكمتَ بقيامه فانته عن الحكم بالقيام ولا تُجِز[1] به عن غيره.

﴿**وظرفاً لاستغراقِ**﴾ الزمان ﴿**الماضي**﴾ حال كونه ﴿**منفيّاً**﴾، يقال: «ما فـعلت أو لم أفعله قطّ» أي في شيءٍ من الأزمنة الماضية.

﴿**وفيها**﴾ أي في الثانية ﴿**خمسُ لغاتٍ**﴾: فتح القاف مع ضمّ الطاء المشدّدة وهي الفُصْحَى، أو مخفّفةً، أو مع سكونها وضمّهما مع التشديد، أو التخفيف.

﴿**ولا تُجَامِعُ**﴾ فعلاً ﴿**مستقبلاً**﴾ لفظاً ومعنًى، وقول العامّة: «لا أفعله قط» لحـن. وهو مشتقّ من «قَطَطْتُهُ» أي قطعته، فمعنى: «ما فعلتُهُ قطّ»: ما فعلته فـيما انـقطع مـن عمري؛ لأنّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال.

وبُنيت لتضمّنها معنى «مذ» و«إلى»؛ إذ المعنى: «مُـذ أن خُـلِقْتُ إلى الآن»، وعـلى حركة؛ لئلّا يلتقي ساكنان، وعلى الضمّة تشبيهاً بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافُه طاءَه في الضمّ، وقد تخفّف طاؤُه مع ضمّها وإسكانها؛ قاله في مغني اللبيب[2].

---

(١) في نسخة «ج»: تخبر.

(٢) مغني اللبيب ١: ٢٣٣.

وزاد فيه وجهين آخرين[١]: كونه ظرفاً بمعنى «حسب»، وهو بفتح القاف وسكون الطاء مخفّفةً، يقال: «قط زيدٍ أو قطي أو قطك درهمٌ»، كما يقال: «حسب زيدٍ وحسبي وحسبك»، كما مرّ في «قد» أيضاً[٢]، إلّا أنّهما[٣] بُنيا لوضعهما على حرفين، و«حسب» معربةٌ، وكونه اسمَ فعلٍ بمعنى «يكفي»[٤]؛ فيقال: «قطني» بنون الوقاية، ويجوز إلحاقها في الأوّل حفظاً للسكون كما في «من» و«عن».

---

(١) أي زاد ابن هشام في المغني، المصدر السابق.

(٢) تقدّم في صفحة ٥٧٥.

(٣) أي «قد» و«قط».

(٤) هذا الوجه الثاني الذي ذكره ابن هشام في المغني.

«كم»: تردُ خبريّةً واستفهاميّةً، وتشتَرِكَانِ في البناءِ والافتقارِ إلى التمييزِ، ولزومِ الصدر، وتختصُّ الخبريّةُ بجرِّ التمييز؛ مفرداً أو مجموعاً، والاستفهاميّةُ بنصبِهِ، ولزومِ إفرادِهِ.

الثامن عشر: ﴿«كم»﴾، وهي اسمٌ وضع كنايةً عن المقدار، ﴿**تَرِدُ**﴾ على وجهين: ﴿**خبريّة واستفهاميّة**﴾.

﴿**وتشتركانِ في البناءِ على السكونِ**﴾؛ لوضعهما على حرفين.

﴿**والافتقارِ**﴾ معنًى ﴿**إلى التمييز**﴾؛ لرفع الإبهام عن الذات المقدّرة بالمقدار المفهوم منها. ﴿**و**﴾ في ﴿**لزوم الصدر**﴾؛ سواء كانا مبتدأينِ أم مفعولَين نحو: «كم رجلٍ أو رجلاً عندَك أو رأيتُ»، فلا يعمل ما قبلهما فيما بعدهما، وخروجهما عنه في قول بعضهم: «ملكتُ كم عبيد» ـ كما حكاه الأخفش(١) ـ إنّما هو على لغة رديئةٍ مردودة.

﴿**وتختصّ الخبريّة بجرّ التمييز**﴾ معها بـ«مِن» مقدّرةً لا بالإضافة، فلا ينصب؛ ﴿**مفرداً**﴾ كان ﴿**أو مجموعاً**﴾ نحو: «كم رجلٍ أو رجالٍ أكرمتُ».

﴿**و**﴾ تختصّ ﴿**الاستفهاميّةُ بنصبه**﴾ نحو: «كم رجلاً عندك»، وأجاز سيبويه(٢) والشيخ(٣) وابن هشام(٤) وغيرهم من المحقّقين جرَّهُ بشرط دخول حرف جرّ على «كم»؛ فإنّه يجوز فيه النصبُ وهو الكثير، والجرّ قليل نحو: «بكم درهمٍ أو درهماً

---

(١) تنظر حكاية الأخفش في البحر المحيط ٧: ٣١٩.

(٢) كتاب سيبويه ٢: ١٦٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣: ١٥٤.

(٤) مغني اللبيب ١: ٢٤٥.

بعتُ»، ومنه مسألة الكتاب: «عَلى كَمْ جَزَعٍ بَيتُكَ مبنيٌّ»[١]، وعُلِّل بأنّ التمييز والمميَّز متّحدان معنًى؛ فالجارّ الداخل عليها كأنّه دخل على تمييزها أيضاً، وفي جرّه قولٌ ثانٍ بالجواز مطلقاً[٢]، وثالثٌ بالمنع كذلك.

﴿و﴾ تختصّ الاستفهاميّة أيضاً بـ﴿لزومِ إفرادِهِ﴾ أي إفراد تمييزها؛ فلا يُجمَعُ ولا يُثنّى، وأمّا نحو قولهم: «كم لك غلماناً» فقالوا: المميَّزُ فيه محذوفٌ؛ تقديرُه: كم نفساً لك حال كونهم غلماناً أي مملوكين، فـ«غلماناً» حالٌ وعامله الظرف؛ لما فيه من معنى الفعل؛ فلا يجوز: «كم غلماناً لك»؛ لامتناع تقدّم الحال على عامله المعنويّ أي ما عمل فيه بتضمّنه معنى الفعل أو شبهه.

---

(١) ينظر الكتاب ٢: ١٦٠.

(٢) قائله الفرّاء والزجّاج وابن السرّاج وغيرهم؛ مغني اللبيب ١: ٢٤٥.

«كيفَ»: تردُ شرطيّةً، وتجزمُ الفعلين عندَ الكوفيّينَ، واستفهاميّةً؛ فتقعُ خبراً في نحو: «كيفَ زيدٌ» و«كيفَ كنتَ»، ومفعولاً في نحو: «كيفَ ظَنَنْتَ زيداً»، وحالاً في نحو: «كيفَ جَاءَ زيدٌ».

التاسع عشر: ﴿«**كيف**»﴾، وهي اسمٌ ﴿**تردُ**﴾ على وجهين: ﴿**شرطيّة**﴾ غير عاملة عند الأكثر ﴿**و**﴾ عاملة؛ فـ﴿**تجزمُ الفعلينِ**﴾: الشرطَ والجوابَ ﴿**عند الكوفيّين**﴾[١]، ويرونه قياساً. وقال الخليل[٢]: يخرج «كيف» مخرج المجازاة في نحو: «كيف يكونُ أكونُ»؛ لأنّ فيها معنى العموم الذي في كلمات الشرط إلّا أنّه لم يسمع الجزم بها في سعة. وفي اللُّباب: قد جاء «كيف تصنع أصنع» بالجزم، وهو ضعيف، وهو صريح في سماعه سعةً. ونقل الخليل أحرىٰ بالتعويل إلّا أنّ الشهادة على الإثبات مقدّمة على الشهادة على النفي[٣].

﴿**واستفهاميّة**﴾ يطلب بها تصوّر حال الشيء، وترد على أوجه:

﴿**فتقعُ خبراً**﴾ للمبتدأ، أو لـ«كان» وأخواته ﴿**في نحو: «كيف زيدٌ؟»، و«كيفَ كنتَ**﴾ أو أصبحت؟».

﴿**ومفعولاً**﴾ ثانياً ﴿**في نحو: «كيف ظننتَ زيداً؟»**﴾، وثالثاً في نحو: «كيف أعلمتَهُ فَرَسَك»، وهما أيضاً خبران في الأصل.

---

(١) هذا مذهب الكوفيين وقطرب؛ ينظر مغني اللبيب ١: ٢٧٠.

(٢) يقول سيبويه في الكتاب ٣: ٦٠: سألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنَعْ، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأنّ معناها على أيّ حالٍ تكُنْ أكن، انتهى، فعلى هذا وجب على الشارح أن يؤتي بفعل مجزوم بعد «كيف».

(٣) ينظر اللباب ٢: ٦٣.

﴿**وحالاً في نحو: «كيف جاء زيدٌ؟»**﴾ أي على أيّ حال. وإذا أبدلت منها قلت: كيف زيدٌ، أصحيح أم سقيم؟ وكيف جاء زيدٌ: أراكباً أم ماشياً.

وقال ابن هشام: تأتي مفعولاً مطلقاً أيضاً نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[1]؛ إذ المعنى: أيَّ فِعلٍ فَعَل ربّك[2]، وقد أشبعنا المقال في بيانها للهيئة والحال في بحث الحال[3].

وقال السيرافي والأخفش: أنّها اسم غير ظرف[4]، وعليه المحقّقون؛ فمحلّها الرفع مع المبتدأ، والنصب مع غيره.

وعن سيبويه أنّها ظرف، فمحلّها عنده نصبٌ دائماً[5].

وقال ابن مالك: لم يقل أحدٌ: إنّ «كيف» ظرفٌ؛ إذ ليست زماناً ولا مكاناً، لكنّها لمّا تفسّر بقولك: «على أيّ حال؟» لكونها سؤالاً عن الأحوال العامّة، سمّيت ظرفاً؛ لأنّها في تأويل الجارّ والمجرور، ويطلق عليها[6] اسم الظرف مجازاً[7]، واستحسنه ابن هشام[8]، وأيّده بالإجماع على إبدال المرفوع منه نحو: «كيف أنت، أصحيحٌ أم سقيمٌ؟»؛ إذ لا يبدل مرفوع من منصوب، وعلى هذا فلا نزاع معنًى في أنّها مرفوع المحلّ مع المبتدأ.

---

(١) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ الفيل: ١.

(٢) مغني اللبيب ١: ٢٧١.

(٣) تقدّم في صفحة ١٧٥.

(٤) ينظر قولهما في مغني اللبيب ١: ٢٧٢.

(٥) الكتاب ٤: ٢٣٣: قال: وهذه الأسماء تكون ظروفاً.

(٦) في نسخة «ج»: عليهما.

(٧) هكذا نقله الشارح عن ابن هشام في المغني ١: ٢٧٢، لكن قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣: ٣٨٩: وأمّا «كيف» فاسمٌ لتعميم الأحوال، وتمسّىٰ ظرفاً لتأوّلها بـ«أيّ حالٍ»، والدليل على اسميّتها جواز الاكتفاء بها مع صحّة دخولها على الأفعال.

(٨) مغني اللبيب ١: ٢٧٢.

«لو»: تردُ شرطيّةً فتقتَضِي امتناعَ شرطِهَا واستلزامَهُ لِجوابِهَا، وتختصُّ بالمَاضي ولو مُؤَوَّلاً، وبمعنى «إنْ» الشرطيّة إلّا أنَّها لا تَجْزِمُ عَلى المشهورِ، وبمعنى «لَيتَ» نحو: (لوأنّ لنا كرّةً)[1]. ومصدريّةً وقد مَضَتْ.

العشرون: ﴿**«لو»: تردُ شرطيّةً: فتقتضي امتناعَ شرطِها**﴾ لامتناع جزائها، ﴿**واستلزامَهُ**﴾ اي استلزام وجود شرطها ﴿**لجوابِها**﴾ أي لوجوده كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2] أي يستلزم كونُ آلهة غير الله فيهما فسادَهما، ويمتنع الأوّل لامتناع الثاني؛ ضرورةَ أنّ امتناعَ اللّازمِ ملزومٌ لامتناعِ الملزومِ، والحاصل أنّ «لو» تدلّ على امتناع الشرط لامتناع الجزاء، بمعنى أنّه لم يقع الشرط في الزمان الماضي فلم يقع بعدم وقوعه الجزاءُ[3] في ذلك الزمان، وعلى الشرطيّة وعقد السببيّه والمسبّبيّة بين جملَتي الشرط والجزاء، كما في جميع أدوات الشرط، إلّا أنّ «لو» تقيّد الشرط بالزمان الماضي وتُقيّدُهُ غيرها بالمستقبل، تقول: «إن جئتني أكرمتك» أي إن جئتني فيما سيجيء من الزمان أكرمتك فيه، فإذا انقضى زمان المجيء ولم يجئ قلت: «لو جئتني أكرمتك» أي لو جئتني في الزمان الماضي أكرمتك فيه، وهذا معنى قولهم: «الشرط بـ«إن» سابق على الشرط بـ«لو»».

﴿**و**﴾ من ثَمّ ﴿**تختصّ**﴾ «لو» من بين أدوات الشرط ﴿**بالماضي**﴾ أي بفعلٍ ماضٍ

---

(١) الشعراء: ١٠٢.

(٢) ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء: ٢٢.

(٣) «الجزاء» فاعل «لم يقع» في عبارة الشارح ﷺ، والباء في «بعدم» سببيّة.

معنًى، كما مرّ[١]، ﴿ولو﴾ كان ماضياً ﴿مؤوّلاً﴾ لا لفظاً نحو: «لو لم تُكْرِمْنِي أهنتُكَ»؛ لأنّ المعنى: لو تركت إكرامي فيما مضى أهنتك.

﴿و﴾ ترد ﴿بمعنى «إنْ» الشرطيّة﴾ عاقدةً للسببيّه والمسبّبيّة بين جملتيها في المستقبل، ﴿وليست﴾ هذه أيضاً ﴿جازمةً﴾، وإن تضمّنت معنى «إن»، ﴿خلافاً لبعضهم[٢]﴾ نحو: «لو تزورُني أزورُك».

﴿وبمعنى «ليت»﴾ في التمنّي ﴿نحو: (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً)[٣]﴾ أي ليت لنا رجعةً إلى الدنيا، فلا تقتضي جواباً.

﴿ومصدريّةً﴾ تتأوّلُ مع مدخولها إلى مصدره، ﴿وقد مَضَتْ﴾ مشروحةً في الموصول الحرفي[٤].

---

(١) كالأمثلة السابقة.

(٢) ينظر تفصيل الأقوال في الجنى الداني: ٢٨٦.

(٣) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ البقرة: ١٦٧.

(٤) تقدّم في صفحة ٢٧١ و ٢٧٢.

«لولا»: حرفُ تَردُ لِربطِ امتناعِ جوابِه بوجودِ شرطِهِ، وتختصُّ بالاسميّةِ، ويَغلبُ[1] مَعَهَا حذفُ الخبرِ إن كانَ كوناً مطلقاً، وللتوبيخِ فتختصُّ بالماضِي، وللتحضيضِ[2] فتختصُّ بالمضارعِ ولو تأويلاً.

الحادي والعشرون: ﴿**«لولا»**﴾، وهي ﴿**حرفٌ تَرِدُ**﴾ شرطيّةً ﴿**لربط امتناعِ جوابِهِ بوجود شرطِهِ**﴾، وعقد السببيّة والمسبّبيّة بينهما في الزمن الماضي نحو: «لولا عليٌّ لهلك عمر»[3] أي لم يهلك عمرُ، وسببُ عدمِ هلاكِهِ وجودُ عليٍّ عليه السلام.

﴿**وتختصّ بـ**﴾ الجمل ﴿**الاسميّةِ**﴾، فما بعدها مرفوعٌ بالابتداء والخبريّة، وقد تدخل على الفعليّة الواقعة صلةً لحرفٍ مصدريٍّ كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ﴾[4] أي لولا كونه منهم.

﴿**ويغلبُ**﴾ بل يجب ﴿**معها حذفُ الخبر إن كان**﴾ الخبرُ ﴿**كوناً مطلقاً**﴾ أو بمعناه كالكون والحصول والوجود، وإنّما التزم حذفه معها لأنّها تدلّ على امتناعِ جوابِها وسببيّةِ وجودِ شرطها لامتناع الجزاء؛ فتدلّ على ثبوت ما بعدها ووجوده، فهي قرينةٌ على الخبرِ، والجواب سادّ مسدّه، وقد التزموا حذف الخبر مع القرينة، وما سدّ مسدّه، كما مرّ[5].

---

(١) هكذا في نسخ الصمديّة، والصحيح «ويجبُ» كما نبّه عليه الشارح رحمه الله.

(٢) في بعض نسخ الصمديّة: وللتحضيض والعرض.

(٣) نُقل هذا الكلام أكثر من عشرات مرّات عن عمر في مدّة عمره وخلافته؛ ينظر الكافي للكلينيّ رحمه الله ٧: ٤٢٤، وشرح ابن أبي الحديد على نهج البلاغة ١: ١٨، ١٤١، ١٢: ١٧٩ وغيرها.

(٤) ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ الصافّات: ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٥) كما مرّ في مثال: لولا عليٌّ لَهَلَكَ عمرُ.

﴿و﴾ ترد حرف تحضيض أيضاً؛ فتكون ﴿**للتوبيخ**﴾ على ترك الفعل والتنديم، ﴿**فتختصّ بالماضي**﴾ لفظاً ومعنًى.

﴿**وللتحضيضِ**﴾ والترغيب؛ ﴿**فتختصّ**﴾ حينئذٍ كغيرها من حروف العَرضِ والتحضيضِ ﴿**بالمضارع، ولو**﴾ كان مضارعاً ﴿**تأويلاً**﴾، تقول: «لولا ضربتَ زيداً»؛ لتنديم المخاطب عن ترك ضرب زيد وتوبيخه عليه أي لِمَ ضربتَهُ؟ و«لولا تضربه» لحثّ المخاطب وترغيبه في ضربه، ومنه: «لولا تنزل» للعرض، ويشتركان في الطلب، ويفترق العرض بأنّ الطلب فيه أرفق وألطف منه في التحضيض، وهذه الحروف لها الصدر، ولصوق الفعل بها ولو تقديراً كما مرّ في باب الاشتغال[1].

---

(١) تقدّم في صفحة ٢٢٥.

«لمّا»: تردُ لِربطِ مضمونِ جملةٍ بوجودِ مضمونِ أُخرى نحو: «لمّا قمتَ قمتُ»، وهَلْ هي حرفٌ أو ظرفٌ؟ خلافٌ. وحرفَ استثناءٍ في نحو: (إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[1]، وجازمةٌ للمضارعِ كـ«لم»، وتفترقانِ في خمسة أُمورٍ.

الثاني والعشرون: ﴿«لمّا»﴾، وهي حرف نفيٍ جازمٍ للمضارع، وقد مضت[2]. و﴿تردُ﴾ إيجابيّةً أيضاً مفيدةً ﴿لربط مضمونِ جملةٍ بوجود مضمونِ أُخرى﴾ ربطَ الجزاء بشرطه؛ فتفيد وجود الثاني عند وجود الأوّل، ولذا قيل: حرفُ وجودٍ لوجودٍ، وقيل: وجوبٍ لوجوبٍ[3].

ولإفادتها توقيتَ الثانيةِ بوقت وجود الأُولى سُمِّيَتْ توقيتيّةً، ﴿**نحو**: «**لمّا قمتَ قمتُ**»، **وهَلْ هي حرفٌ**﴾ للتوقيت[4]، ﴿**أو ظرفٌ**﴾ بمعنى «حين»، كما قاله ابن السرّاج[5] والفارسي[6] وجماعة، أو بمعنى «إذ»، كما قاله ابن مالك[7]؟ فيه ﴿**خلافٌ**﴾.

---

(١) الطارق: ٤.

(٢) تقدّم في صفحة ٣٩٧.

(٣) قال المرادي في الجنى الداني: ٥٩٤: «وهي حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول: حرف وجود لوجود ـ بالدال ـ والمعنى قريب».

(٤) هذا مذهب سيبويه ٤: ٢٣٤؛ قال: «وأمّا «لمّا» فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنّما تجيئ بمنزلة «لو» لما ذكرنا، فإنّما هما لابتداء وجواب».

(٥) الأصول لابن السرّاج ٢: ١٥٧.

(٦) ينظر الجنى الداني: ٥٩٤.

(٧) قال ابن مالك في التسهيل (مع شرحه) ٣: ٤١٧: «وإذا ولي «لمّا» فعل ماضٍ لفظاً ومعنًى فهو ظرف بمعنى «إذ» فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب».

ويقع جوابها فعلاً ماضياً اتّفاقاً، وجملةً اسميّةً مقرونةً بالفاء أو «إذا» الفجائيّة عند ابن مالك[١]؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[٢] وظالمٌ[٣]، وقوله: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾[٤]، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور[٥] لقوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا﴾[٦]، وقيل: إنّه مؤوّلٌ بـ«جَادَلَنَا»، أو الجواب قوله: «جاءته البشرى» على زيادة الواو، أو محذوف أي: أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا[٧]، وفي الآية الأُولى محذوف أي انقسموا قسمين.

وقد تزاد «أن» بعد «لمّا» هذه نحو: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[٨].

﴿و﴾ تردُ **﴿حرفَ استثناءٍ في نحو: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٩]﴾** أي ليس كلّ نفس إلّا عليها حافظ.

وتدخل «لمّا» هذه على الجمل الاسميّة كما مرّ[١٠]، وعلى الماضي لفظاً لا معنًى نحو: «أَنشِدُكَ اللهَ لمّا فعلتَ» أي ما أسألك إلّا فعلَكَ؛ قاله في مغني اللبيب[١١].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ لقمان: ٣٢.

(٣) أي لمّا نجّاهم إلى البرّ فانقسموا قسمين: فمنهم مقتصدٌ ومنهم ظالمٌ، كما سيصرّحُ إليه الشارح.

(٤) ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ العنكبوت: ٦٥.

(٥) ينظر همع الهوامع ٢: ٢٢٢، وهذا رأي ابن مالك أيضاً كما في التسهيل ٣: ٤١٧.

(٦) ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ هود: ٧٤.

(٧) ينظر مغني اللبيب ١: ٣٧٠.

(٨) ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يوسف: ٩٦.

(٩) الطارق: ٤.

(١٠) أي كما مرّ في الآية الشريفة.

(١١) مغني اللبيب ١: ٣٧٠.

وهذان القسمان من «لمّا» لا يعملان.

﴿و﴾ تردُ أيضاً نافيةً ﴿جازمةً للمضارعِ كـ«لم»﴾ كما مرّ في بحث الجوازم[١].

و«لم» و«لمّا» تشتركان في الجزم وقلب المضارع ماضياً، ﴿وتفترقانِ في خمسة أُمورٍ﴾، تقدّمت أربعةٌ منها، وخامسها قول ابن هشام: إنّ منفيّ «لمّا» لا يكون إلّا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في «لم»، تقول: «لم يكن زيدٌ في العامِ الماضي بمسافرٍ»، ويمتنع «لمّا يكن»[٢].

قلت: ليس هذا وجهاً آخر غير الأربعة المتقدّمة، بل هو عين ما تقدّم من اعتبار استمرار النفي بـ«لمّا» إلى الحال، وامتناع انقطاعه، بخلاف النفي بـ«لم»؛ لأنّ النفي إذا وجب استمراره إلى الحال واتّصاله به لابدّ من كونه قريباً من الحال، ومن هنا جاز «لم يكن زيدٌ في العام الماضي بمسافرٍ ثمّ سَافَرَ»، ولا يجوز في «لمّا»؛ لعدم اتّصال النفي بالحال، فإن أُريدَ بقربه من الحال ذلك فهو من الأوجه الأربعة، وإن أُريد معنًى آخرَ فغيرُ واضحٍ. وأيضاً قرب المنفيّ من الحال إن كان باتّصال آخره بالحال فهو الاستمرار المعتبر، وإن كان بقرب زمان حدوث النفي وتعلّقه بمحلّه فاشتراطُهُ غير مسلّم؛ لصحّة نحو: «عصى إبليسُ ربَّهُ ولمّا يندم»، ولذلك منعه ابن مالك، قال: بل ذلك غالبٌ لا شرط واجب[٣]، ونقله عنه ابن هشام[٤]، وسكت عليه، وهو يُؤْذِنُ بميله إليه.

---

(١) تقدّم في صفحة ٣٩٧.

(٢) مغني اللبيب ١: ٣٦٨.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢: ١٤٢: «ولا أشترطُ كون المنفيّ بـ«لمّا» قريباً من الحال لقولهم: «عصى إبليس ربّه ولمّا يندم»، بل الغالب كونه قريباً من الحال.

(٤) مغني اللبيب ١: ٣٦٨.

«ما»: تردُ اسميّةً وحرفيّةً؛ فالاسميّةُ تردُ موصولةً، ونكرةً موصوفةً نحو: «مررتُ بما معجبٍ لَكَ»، وصفةً لنكرةٍ نحو: «لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أَنفَهُ». وشرطيّةً؛ زمانيّةً وغيرَ زمانيّةٍ، واستفهاميّةً، والحرفيّةُ تردُ مشبّهةً بـ«ليس»، ومصدريّةً؛ زمانيّةً وغيرَ زمانيّةٍ، وصِلةً، وكافّةً.

الثالث والعشرون: ﴿«ما»: ترد اسميّةً وحرفيّةً؛ فالاسميّةُ تردُ موصولةً﴾، وقد مضت في باب الموصولاتِ(١).

﴿ونكرةً﴾ بمعنى «شيء» أو «شخص» **﴿موصوفةً﴾** بما بعدَها **﴿نحو: «مررتُ بِمَا معجبٍ﴾** أي بشيء معجبٍ **﴿لك»﴾**.

﴿وصفةً لنكرةٍ﴾؛ فتفيد بإبهامها تعظيمَ موصوفِها **﴿نحو: «لأمرٍ ما﴾** أي لأمرٍ عظيمٍ **﴿جَدَع قصيرٌ أنفَهُ»﴾**(٢) أي قطعه.

﴿وشرطيّةً زمانيّةً﴾ كقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾(٣)، وحاصل المعنى: استقيموا لهم في مدّة استقامتهم لكم.

﴿وغيرَ زمانيّةٍ﴾ نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾(٤)، و ﴿مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾(٥).

---

(١) تقدّم في صفحة ٢٧٠ و٢٧٧.

(٢) ينظر مجمع الأمثال ١: ٢٣٥، ٢: ١٩٦.

(٣) ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ التوبة: ٧.

(٤) ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ النحل: ٥٣.

(٥) ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ البقرة: ١٩٧.

﴿**واستفهاميّةً**﴾ نحو: «ماذا صنعت؟»، و ﴿مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾(١)، و ﴿مَا خَطْبُكُمْ﴾(٢).

﴿**والحرفيّةُ تردُ مشبّهةً بـ«ليس»**﴾؛ وقد مرّت في نواسخ المبتدأ(٣)، ﴿**ومصدريّةً**﴾، كما مرّ في الموصول الحرفي(٤)، وهي تُؤوَّل مع ما بعدها بالمصدر؛ فإن كانت بتأويل المدّة سمّيت ﴿**زمانيّةً**﴾ نحو: «اجلس مادام زيدٌ جالساً» أي مدّةَ دوامِهِ جالساً، وقوله تعالى: ﴿لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾(٥) أي مدّة عدم المسّ، ﴿**و**﴾ إلّا سمّيت مصدريّةً ﴿**غيرَ زمانيّةٍ**﴾ نحو: «مَا أَحْسَنَ ما فَعَلْتَ» أي ما أحسن فعلك، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾(٦) أي بكونهم كاذبين.

وقد تقع زائدةً ﴿**و**﴾ هي نوعان: ﴿**صلة**﴾ أي(٧) غير كافّة كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٨).

﴿**وكافّة**﴾ إمّا عن الرفع، ولا تلحق إلّا ثلاثةَ أفعالٍ: «قلّ» و«كثر» و«طال»؛ لمشابهتهما لـ«ربّ» في التقليل أو التكثير، ولابدّ حينئذٍ من أن تليَهَا جملٌ فعليّةٌ نحو: «قلّما يركب الأمير»، أو عنه وعن النصب(٩)، وهي المتّصلة بـ«إنّ» وأخواتها نحو: «إنّما

---

(١) ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾ طه: ١٧.

(٢) ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ الحجر: ٥٧ و....

(٣) تقدّم في صفحة ١٣١.

(٤) تقدّم في صفحة ٢٧٠.

(٥) ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ البقرة: ٢٣٦.

(٦) ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ البقرة: ١٠.

(٧) في نسخة «ج»: لم يرد «أي».

(٨) ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ آل عمران: ١٥٩.

(٩) أي كافّةٌ عن الرفع وعن النصب.

زيدٌ قائمٌ أو قامَ زيدٌ»، أو عن الجرّ، كالمتّصلة ببعض أحرف الجرّ، والظروف كـ«رُبَّ» نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾[١]، و«بين» نحو: «بينما أنا جالسٌ إذ دخلَ الأميرُ»، كما مرّ[٢].

وقد تُزادُ «ما» عوضاً عن محذوف كقولهم: «إمّا أنت منطلقاً انطلقت» بكسر همزة «إمّا» أو فتحها؛ فإنّ أصله على الأوّل: «إن كنتَ منطلقاً انطلقت»؛ حذفوا «كان» فانفصل الضميرُ، صار «إن أنت» فزيدَتْ «ما»، وقلبت نون «إن» الشرطيّة ميماً وأُدغمت فيها، وعلى الثاني: «لئن كنتَ منطلقاً انطلقت»؛ حذفوا لامَ الجرّ من «أن» الناصبة المصدريّة على القياس أي: انطلقت لكونك منطلقاً، ثمّ فُعِل هنا ما فُعِل هنالك؛ فالصلة أيضاً نوعان: عوض وغير عوض.

---

(١) ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ الحجر: ٢.

(٢) تقدّم في صفحة ٥٣٤.

«هل»: حرفُ استفهامٍ، وتفترقُ عن الهمزةِ بطلبِ التصديقِ وحدَهُ، وعدمِ الدخولِ على العاطفِ والشرطِ، واسمٍ بعدَهُ فعلٌ، والاختصاصِ بالإيجابِ؛ فلا يقالُ: هَل لَمْ يَقُمْ، بخلافِ الهمزةِ نحو: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَك)[1].

الرابع والعشرون: ﴿«هل»﴾، وهي ﴿حرفُ استفهامٍ﴾، وقد مرّ تفسيره[2]، ﴿وتفترقُ عن الهمزة﴾ بأُمور:

الأوّل: باختصاصها ﴿بطلب التصديق وحدَه﴾، ولذا امتنع معادلة «أم» المتّصلة لها نحو: «هل قام زيدٌ ؟»، فلا يقال: «هل قام أم قعد ؟» بخلاف الهمزة، فإنّها ترد للتصوّر أيضاً كما مرّ[3].

﴿و﴾ الثاني: ﴿عدم الدخولِ على العاطفِ﴾؛ فلا يقال: «هل وأنت قائمٌ ؟» بخلاف الهمزة، قال الله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾[4]، ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾[5]، وفيه قولان:

أحدهما: أنّ الهمزة من أجزاء الجملة المعطوفة فكان حقُّها التأخير عن العاطف،

---

(١) الانشراح: ١.

(٢) تقدّم في صفحة ٥١٠.

(٣) تقدّم في صفحة ٥١٢.

(٤) ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ آل عمران: ١٤٤.

(٥) الصافات: ٥٨.

إلّا أنّها قُدِّمت عليه لتصدّرها وتمام صدارتها، وحروف الاستفهام يجب لجميعها صدارة الكلام، إلّا أنّ الهمزة أُمّ البابِ وأصل أدوات استفهام؛ فلذا خُصّت بأحكامٍ، منها تمامُ التصدير بحيث تتقدّم على العاطف، وهي من أجزاء المعطوف به بخلاف أخواتها، فإنّها تتأخّر عن العاطف على القياس نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[(١)]، ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[(٢)].

وثانيهما: أنّ الهمزة جزءٌ من جملة معطوف عليها، حذفت بقيّة الجملة، والمعطوفُ هو ما بعدَ العاطفِ وحده، وإنّ التقدير: أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قُتِل انقلبتم؟ أنحن مخلّدون فما نحن بميّتين؟ وهكذا في نظائرهما، وقد جوّز الزمخشري الوجهين في مواضعَ من الكشّاف[(٣)].

﴿و﴾ الثالث: عدم دخول «هل» على ﴿الشرط﴾ بخلاف الهمزة، قال تعالى: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[(٤)].

﴿و﴾ الرابع: عدم دخولها على ﴿اسمٍ بعدَهُ فعلٌ﴾؛ فلا يقال: «هل زيدٌ قامَ؟» وإن جاز: «هل زيدٌ قائمٌ؟»، بخلاف الهمزة؛ لجواز «أزيدٌ قامَ؟» بلا قبحٍ اتّفاقاً.

﴿و﴾ الخامس: ﴿الإختصاص بالإيجاب﴾؛ فإنّ «هل» لطلب التّصديقِ الإيجابي؛ ﴿فلا يقال: «هل لَمْ يَقُمْ»، بخلافِ الهمزةِ﴾؛ لدخولها على النفي؛ سواء كانت لغير[(٥)] الاستفهام الحقيقيّ مجازاً ﴿نحو: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)[(٦)]﴾؛ فإنّها لإنكارٍ أي

---

(١) التكوير: ٢٦.

(٢) ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّٰهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللّٰهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ آل عمران: ١٠١.

(٣) ينظر الكشّاف للزمخشري ٢: ٩٨، ٣: ٣٣٧.

(٤) ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ الأنبياء: ٣٤.

(٥) في نسخة «ب» لم يرد: لغير، والمعنى صحيحٌ مع قليل من التسامح.

(٦) الشرح: ١.

شرحنا صدرَك، أم للاستفهام الحقيقيّ للتصوّرِ نحو: «ألم يَقُم زيدٌ أم بكرٌ»، أو للتصديق نحو: «ألم يركب الأمير؟».

وقد سلكنا في هذه الحديقة ولا سيّما نصفها الأخير مسلكَ الاختصارِ على مجرّدِ شرح قصيرٍ لأنّي كنتُ على جناحِ السفرِ، مشوّش البال بوطر بعد وطر

ونقولُ كما قال المصنّف رحمه الله:

﴿اللّهمّ اشرَحْ صُدُورَنَا بأنوارِ المعارفِ، ونَوِّرْ قُلوبَنَا بحقائقِ اللطائفِ، واجْعَلْ ما أوردْنَاه في هذِهِ الوُرَيقاتِ خالصاً لوجهِكَ الكريمِ، والحمدُ للّهِ أوّلاً وآخراً، وظاهراً وباطناً﴾.

وتمّ بحمد الله لتحريره وتنميقه

سنة ١٢٤٢

❊ ❊ ❊

❊ ❊

❊

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيّان الأندلسي، ٧٤٥هـ، تحقيق رجب عثمان محمّد، مراجعة الدكتور رمضان عبدالتوّاب، مطبعة المدني، ط الأولى، القاهرة.

٢ ـ **الأحاجي النحوية**، لابن حاجب النحوي، تحقيق مصطفى الحدري.

٣ ـ **الأزهيّة في علم الحروف**، لعلي بن محمّد الهروي، ٤١٥هـ، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، ط الثانية، دمشق، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٤ ـ **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمّد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي، ٣١٦هـ، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٥ ـ **الأفعال**، لابن قطّاع، ٥١٥هـ، عالم الكتب، ط الأولى، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ١٩٨٣م.

٦ ـ **الأمالي**، للسيّد المرتضى علم الهدى، ٤٣٦هـ، تحقيق السيّد محمّد بدرالدين النعساني الحلبي، مطبعة مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ط الأولى، قم، ١٤٠٣هـ.

٧ ـ **الأمالي النحوية**، لهبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسيني العلوي، ٥٤٢هـ، تحقيق الدكتور محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط الأولى، القاهرة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٨ ـ **الأمالي النحويّة**، لابن الحاجب النحوي، تحقيق هادي حسن حمّودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٩ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات ابن الأنباري، ٥٧٧هـ، تحقيق جودة مبروك محمّد مبروك، مراجعة الدكتور رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي، ط الأولى، القاهرة.

١٠ ـ **الأنموذج**، طبع مع شرح الأردبيلي عليه في ضمن جامع المقدّمات.

١١ ـ **الإيضاح العضُدي**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دارالعلوم للطباعة والنشر، ط الثانية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٢ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة**، للخطيب القزويني، ٧٣٩هـ، تحقيق الدكتور محمّد عبدالمنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، ط الخامسة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٣ ـ **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، لأبي البقاء عبدالله ابن الحسين العكبري، ٦١٦هـ، تصحيح ونشر دارالفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١٤ ـ **أبوطالب حامي الرسول وناصره**، لنجم الدين العسكري، ١٣٩٠هـ، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٣٨٠هـ.

١٥ ـ **أسرار البلاغة**، لعبدالقاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمّد محمود شاكر، نشر دارالمدني، جدّة، ط الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

١٦ ـ **أسرار العربيّة**، لعبدالرحمن بن محمّد بن عبيدالله، أبو البركات الأنباري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط الأُولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

١٧ ـ **ألفيّة ابن مالك**، أو الألفية في النحو، لجمال الدين ابن مالك الأندلسي.

١٨ ـ **ألفية شعبان الآثاري**، كفاية الغلام في إعراب الكلام.

١٩ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ٧٦١هـ، تحقيق محمّد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٠ ـ **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار**، للعلّامة الشيخ محمّد باقر المجلسي، ١١١١هـ، نشر مؤسسة الوفاء، ط الثانية، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢١ ـ **البصريّات**، أو المسائل البصريات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور محمّد الشاطر وأحمد محمّد، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٢ ـ **البغداديات**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، بغداد، ١٩٨٣م.

٢٣ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ٩١١هـ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر، ط الثانية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٢٤ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيّد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي، ١٢٠٥هـ، تحقيق علي شيري، دارالفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٢٥ ـ **تاريخ ابن خلدون**، لابن خلدون، ٨٠٨هـ، طبع دار إحياء التراث العربي، ط الرابعة، بيروت.

٢٦ ـ **تاريخ مدينة دمشق**، لأبي القاسم عليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر، ٥٧١هـ، دراسة وتحقيق علي شيري، دارالفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ.

٢٧ ـ **التبيان في تفسير القرآن**، للشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، ٤٦٠هـ، تحقيق وتصحيح أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الاعلام الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، ط الأُولى، رمضان المبارك ١٤٠٩هـ.

٢٨ ـ **تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب**، لبدرالدين الدماميني، طبع مع المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، نشر أدب الحوزة.

٢٩ ـ **تخريج الأحاديث والآثار**، للزيعلي، ٧٦٢هـ، تحقيق عبدالله بن عبدالرحمن السعد، دار ابن خزيمة، ط الأولى، الرياض، ١٤١٤هـ.

٣٠ ـ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عبّاس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣١ ـ **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيّان الأندلسي، ٧٤٥هـ، تحقيق الدكتور حمّاد حمزة البحيري، رسالة دكتوراة برقم ٢٢٥١، ٢٢٥٣، في مكتبة كلية اللغة العربيّة بالقاهرة، ١٣٦٩هـ، ١٩٧٩م.

٣٢ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك الأندلسي، طبع مع شرحه.

٣٣ ـ **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيّان الأندلسي، ٧٤٥هـ، تحقيق أحمد عبدالموجود، دارالكتب العلمية، ط الأولى، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٣٤ ـ **تفسير الرازي**، للفخر الرازي، ٦٠٦هـ، طبع في ٣٢ مجلداً.

٣٥ ـ **تلخيص الحبير**، في تخريج الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ٨٥٢هـ، نشر دارالفكر، بيروت.

٣٦ ـ **التوحيد**، للشيخ أبي جعفر محمّد علي بن الحسين بن بابويه القمي، ٣٨١هـ، تصحيح وتعليق السيّد هاشم الحسيني الطهراني، طبع جامعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم المقدّسة.

٣٧ ـ **الجامع الصغير في النحو**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهربيل، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٣٨ ـ **جامع أحاديث الشيعة**، أُلِّف تحت إشراف آية الله العظمى السيّد حسين البروجردي، المطبعة العلميّة، قم المقدّسة ١٣٩٩هـ.

٣٩ ـ **الجمل في النحو**، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، ٣٤٠هـ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل بالأردن، ط الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٤٠ ـ **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط الأُولى، بيروت، ١٩٨٧م.

٤١ ـ **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط الأولى، بيروت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٤٢ ـ **حاشية الكتاب**، أو حاشية كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مطبوع مع الكتاب، طبع بولاق، ١٣١٦هـ.

٤٣ ـ **الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمدية**، للسيّد عليخان الحسيني المدني، ١١٢٠هـ، تحقيق السيّد حسين الخاتمي، مطبعة مهر بيكران، ط الأولى ، قم، ١٤٣٠هـ، ٢٠١٠م.

٤٤ ـ **الحماسة البصرية**، لصدرالدين علي بن الحسن البصري، تحقيق مختارالدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٤٥ ـ **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، لعبدالقاهر بن عمر البغدادي، ١٠٩٣هـ، تحقيق محمّد نبيل طريفي، إميل بديع يعقوب، دارالكتب العلميّة، ط الأولى، بيروت، ١٩٩٨م.

٤٦ ـ **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمّد علي النجّار، المكتبة العلمية.

٤٧ ـ **الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة**، للسيّد عليخان الحسيني المدني، ١١٢٠هـ، تقديم السيّد محمّد صادق بحر العلوم، مكتبة بصيرتي، ط الثانية، قم، ١٣٩٧هـ

٤٨ ـ **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، لأحمر بن الأمين الشنقيطي، مصوّرة عن طبعة الجمالية، القاهرة، ١٣٢٨هـ .

٤٩ ـ **دُرّة الغواص في أوهام الخواصّ**، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق محمّد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٥٠ ـ دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق التنجي، دار الكتاب العربي، ط الأولى، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٥١ ـ ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمّد جبّار المعبيد، النجف، ١٩٦٩م.

٥٢ ـ ديوان ابن معتزّ، المخطوط في المكتبة الرضويّة برقم ٤٥٦٩.

٥٣ ـ ديوان ابن ميّادة، الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني.

٥٤ ـ ديوان الأعشى ميمون بن قيس، إشراف كامل سليمان، دارالكتاب اللبناني، ط الأولى.

٥٥ ـ ديوان الفرزدق، تحقيق إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣م.

٥٦ ـ ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق الدكتور محمّد نبيل طريفي، دار صادر، طالأولى، بيروت، ٢٠٠٠م.

٥٧ ـ ديوان المتنبّي، تحقيق عبدالوهّاب عزّام، دارالزهراء، لبنان، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٥٨ ـ ديوان النابغة الجَعدي، تحقيق الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.

٥٩ ـ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق فوزي علوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠م.

٦٠ ـ ديوان امرئ القيس، تحقيق محمّدرضا مروة، الدار العالمية، لبنان، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٦١ ـ ديوان أبي العتاهية، تقديم وتحقيق الدكتور صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال، ط الأولى، بيروت، ٢٠٠٤م.

٦٢ ـ ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة، ١٣٠هـ تحقيق الدكتور محمّد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٦٣ ـ ديوان أميّة بن أبي صلت، بهجة عبدالغفور، بغداد، ١٩٧٥م.

٦٤ ـ ديوان تأبّط شرّاً ثابت بن جابر بن سفيان، تحقيق علي ذوالفقار شاكر، دارالغرب الإسلامي، طالأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٦٥ ـ ديوان جرير بن عطية بن الخطفى، تحقيق وشرح محمّد إسماعيل عبدالله الصاوي، طبع مصر.

٦٦ ـ ديوان جميل بثينة، قدّم له وعلّق حواشيه سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، لبنان.

٦٧ ـ ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، دار صادر، بيروت.

٦٨ ـ ديوان رؤبة بن العجّاج، مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد، ١٩٠٣م.

٦٩ ـ ديوان زهير بن أبي سلم، تقديم كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

٧٠ ـ ديوان شعر ذي الرُّمّة، تحقيق زهير فتح الله، دار صادر للطباعة والنشر، ط الأولى، بيروت، ١٩٩٥م.

٧١ ـ ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمّد ناصرالدين، دارالكتب العلميّة، ط الثالثة، بيروت، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٧٢ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق فوزي علوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠م.

٧٣ ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، نشر وتحقيق دار صادر، بيروت.

٧٤ ـ ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق عمر فاروق الطبّاع، طبع شركة دار الأرقم، بيروت، لبنان.

٧٥ ـ رصف المباني في شروح حروف المعاني، لأحمد بن عبدالنور المالقي، ٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، مجمع اللغة العربيّة، دار القلم، ط الثانية، دمشق، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٧٦ ـ رياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين عليه السلام، للسيّد علي خان الحسيني الحسني المدني الشيرازي، ١١٢٠هـ، تحقيق السيّد محسن الحسيني الأميني، مؤسسة النشر الإسلامي، ط الرابعة، قم، ١٤١٥هـ.

٧٧ ـ سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، ط الأولى، دمشق، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٧٨ ـ سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، ٢٧٩هـ، تحقيق عبدالوهّاب عبداللطيف، دارالفكر، بيروت.

٧٩ ـ السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، ٤٥٨هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٨٠ ـ سنن النسائي، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دارالفكر، ط الأولى، بيروت، ١٣٤٨هـ، ١٩٣٠م.

٨١ ـ سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ٧٤٨هـ، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط التاسعة، بيروت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٨٢ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٨٣ ـ **شرح الأربعين**، للشيخ البهائي، ١٠٣٠هـ، الطبعة الحجريّة، ١٣٠٨هـ.

٨٤ ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ومعه حاشية الصبّان، دار إحياء الكتب العلمية.

٨٥ ـ **شرح الألفية**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخرالدين قباوه، دار مكتبة المعارف، ط الأولى، بيروت، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

٨٦ ـ **شرح الألفية**، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ٩١١هـ، ويسمّى بالنهجة المرضية في شرح الألفية، تحقيق السيّد قاسم الحسيني، دارالحكمة، ط التاسعة، قم، ١٤١٩هـ.

٨٧ ـ **شرح الألفية**، لبدرالدين ابن الناظم، تصحيح محمّد بن سليم اللبابيدي البيروتي، مكتبة قديس جاورجيوس، بيروت، ١٣١٢هـ.

٨٨ ـ **شرح الأنموذج** للأردبيلي، مطبوع في ضمن جامع المقدّمات.

٨٩ ـ **شرح التبيان على ديوان أبي الطيب المتنبي**، لأبي البقاء العكبري.

٩٠ ـ **شرح التسهيل**، لأبي حيّان الأندلسي، ٧٤٥هـ، انظر التذييل والتكميل.

٩١ ـ **شرح التصريح**، أو التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد زين الدين بن عبدالله الأزهري، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالفتّاح بحيري إبراهيم، دارالزهراء للاعلام العربي، ط الثانية، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٩٢ ـ **شرح التصريف**، لسعدالدين التفتازاني، مطبوع في ضمن جامع المقدّمات.

٩٣ ـ **شرح الجمل في النحو**، لطاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ، ٤٦٩هـ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد حسن إمام، رسالة دكتورا، برقم ٨٠٩ ـ ٨١١ في مكتبة كليّة اللغة العربيّة بالقاهرة.

٩٤ ـ **شرح الرضي على الكافية في النحو**، للشيخ رضي الدين الاسترآبادي، ٦٨٦هـ، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٩٥ ـ **شرح الكافية الشافية**، لجمال الدين محمّد ابن مالك، ٦٧٢هـ، تحقيق علي محمّد معوّض، عادل أحمد عبدالموجود، دارالكتب العلميّة، ط الأولى، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٩٦ ـ **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**، لابن هشام الأنصاري، ٧٦١هـ، تحقيق الدكتور صلاح راوي، دار مرجان للطباعة، ط الثانية، القاهرة، ١٩٨٤م.

٩٧ ـ **شرح المفصّل في صنعة الإعراب**، ليعيش بن علي بن يعيش، ٦٤٣هـ، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر.

٩٨ ـ **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير**، لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، ط الأولى، الرياض، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٩٩ ـ **شرح المقدّمة المحسبة**، أو شرح المقدّمة النحويّة، لابن بابشاذ، تحقيق الدكتور محمّد أبوالفتح شريف، القاهرة، ١٩٨٧م.

١٠٠ ـ **شرح النووي على صحيح مسلم**، ليحيى بن شرف الخوارزمي، دارالكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٠١ ـ **شرح الوافية نظم الكافية**، لابن الحاجب النحوي، تحقيق الدكتور موسى بناى علوان، العليلي، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٠٢ ـ **شرح أبيات سيبويه**، لأبي سعيد محمّد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمّد علي سلطاني، دارالمأمون للتراث، ١٩٧٩م.

١٠٣ ـ **شرح أبيات سيبويه**، للأعلم الشنتمري، ٤٧٦هـ، ويسمّى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، طبع مع الكتاب، بولاق، ١٣١٦هـ.

١٠٤ ـ **شرح أشعار الهذليين**، لأبي سعيد السكري، تحقيق عبدالستّار أحمد فراج، مراجعة محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، مكتبة دار العروبة.

١٠٥ ـ **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لجمال الدين محمّد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الأندلسي، ٦٧٢هـ، تحقيق محمّد عبدالقادر عطا، طارق فتحي السيّد، دارالكتب العلميّة، ط الأولى، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٠٦ ـ **شرح تلخيص المفتاح**، ويسمّى بالمطوّل، انظر المطوّل.

١٠٧ ـ **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، دارالكتب، جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ.

١٠٨ ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ٧٦١هـ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، مؤسسة دارالهجرة، ط الثالثة، قم، ١٤١٤هـ.

١٠٩ ـ **شرح شواهد العيني أو المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لأبي محمّد محمود بن شهاب الدين أحمد العيني، مطبوع بهامش كتاب خزانة الأدب.

١١٠ ـ **شرح شواهد المغني**، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ٩١١هـ، المطبعة البهية، القاهرة.

١١١ ـ **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ**، لجمال الدين ابن مالك الأندلسي، ٦٧٢هـ، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، مطبعة الأمانة، ط الأولى، القاهرة، ١٩٧٥م.

١١٢ ـ **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ٧٦١هـ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط الحادية عشرة، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١١٣ ـ **شرح نهج البلاغة**، لابن أبي الحديد، تحقيق محمّد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء كتب العربيّة، طالأولى، بيروت، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٩م.

١١٤ ـ **شروح سقط الزند**، إشراف طه حسين، الدار القوميّة للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م.

١١٥ ـ **شعر الأحوص الأنصاري**، تحقيق عادل سليمان جمال، وقدّم له: الدكتور شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، ط الثانية، القاهرة، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١١٦ ـ **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، للسلسيلي، تحقيق الدكتور عبدالله علي الحسيني، مكّة المكرّمة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١١٧ ـ **الصحاح في اللغة**، ويسمّى تاج اللغة وصحاح العربيّة، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، ٣٩٣هـ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دارالعلم للملايين، ط الرابعة، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١١٨ ـ **صحيح البخاري**، لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، ٢٥٦هـ، دارالفكر، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١١٩ ـ **صحيح مسلم**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ٢٦١هـ، دارالفكر، بيروت.

١٢٠ ـ **الصمديّة**، أو الفوائد الصمديّة في علم العربيّة، للشيخ البهائي، ١٠٣٠هـ، مطبوع في ضمن جامع المقدّمات.

١٢١ ـ **الضرائر**، لابن عصفور الاشبيلي، ٦٦٩هـ، تحقيق السيّد إبراهيم محمّد، طبع دارالأندلس، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٢٢ ـ **طبقات النحاة واللغويّين**، لابن قاضي شهبة، تحقيق الدكتور محسن عياض، ١٩٧٣م.

١٢٣ ـ **طبقات فحول الشعراء**، لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمّد شاكر، دارالمعارف، مصر، ١٩٨٠م.

١٢٤ ـ **الطراز الأوّل والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل**، للسيّد علي خان الحسني الحسيني المدني، ابن معصوم، ١١٢٠هـ، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط الأولى، مشهد المقدّسة، إيران، ١٤٢٦هـ.

١٢٥ ـ **عدّة الداعي ونجاح الساعي**، لأحمد بن فهد الحلّي، ٨٤١هـ، صحّحه وعلّق عليه أحمد الموحد القمّي، مكتبة وجداني، قم.

١٢٦ ـ **علل الشرائع**، للشيخ أبي جعفر محمّد بن عليّ الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، ٣٨١هـ، تحقيق السيّد محمّد صادق بحرالعلوم، المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م.

١٢٧ ـ **علوم العربيّة**، قسم النحو، السيّد هاشم الحسيني الطهراني.

١٢٨ ـ **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**، لأبي محمّد محمود بن أحمد العيني، ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٩ ـ **عوالي اللئالي**، للشيخ محمّد علي الاحسائي، المعروف بابن أبي جمهور، ٨٨٠هـ، تقديم السيّد شهاب‌الدين النجفي المرعشي، تحقيق الحاج آقا مجتبى العراقي، مطبعة للسيّد الشهداء، ط‌الأولى، قم، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٣٠ ـ **الغرّة لابن الدّهان**، مخطوط بدار الكتب، الجزأين الثاني والثالث.

١٣١ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لشهاب الدين ابن حجر العسقلاني، ٨٥٢هـ، دارالمعرفة للطباعة والنشر، ط الثانية، بيروت.

١٣٢ ـ **الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري**، ٤٠٠هـ، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دارالكتب العربيّة، ط الأولى، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٣٣ ـ **الفوائد الصمديّة في علم العربيّة**، للشيخ البهائي، ١٠٣٠هـ، طبع في جامع المقدّمات.

١٣٤ ـ **القاموس المحيط**، لمجدالدين محمّد ين يعقوب الفيروزآبادي، ٨١٧هـ، دارالحديث، القاهرة.

١٣٥ ـ **الكافي**، لأبي جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، ٣٢٩هـ، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفّاري، دارالكتب الإسلاميّة، ط الخامسة، طهران، ١٣٦٣هـش.

١٣٦ ـ **الكافية في النحو**، لابن الحاجب النحوي، مطبوع مع شرحه للرضي الاستراآبادي.

١٣٧ ـ **الكامل**، لأبي العبّاس المبرّد، تحقيق الدكتور محمّد أحمد الدالي، مؤسّسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٣٨ ـ **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ١٨٠هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، دارالجيل، ط الأولى، بيروت.

١٣٩ ـ **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل**، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ٥٣٨هـ، مطبعة الحلبي، مصر، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م.

١٤٠ ـ **كفاية الغلام في إعراب الكلام**، صنعة زين الدين شعبان بن محمّد القرشي الآثاري، ٨٢٨هـ، تحقيق الدكتور زهير زاهد، الأستاذ هلال ناجي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٤١ ـ **الكنز اللغوي في اللسان العربي**، صنعة أبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت، ٢٤٤هـ، تحقيق الدكتور أوغست هفنر، طبع بالمكتبة الكاثوليكيّة للآباء اليسوعين في بيروت، ١٩٠٣م.

١٤٢ ـ **الكنى والألقاب**، للشيخ عبّاس القمّي، ١٣٥٦هـ، تقديم محمّد هادي الأميني، مكتبة الصدر، طهران.

١٤٣ ـ **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق الدكتور عبدالإله النبهان، دارالفكر، ط الأولى، دمشق، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٤٤ ـ **لسان العرب**، لأبي الفضل محمّد بن مكرّم بن منظور الإفريقي المصري، ٧١١هـ، نشر أدب الحوزة، قم، ١٤٠٥هـ.

١٤٥ ـ **اللمحة البدريّة**، لأبي حيّان الأندلسي المطبوع مع شرحه لابن هشام الأنصاري.

١٤٦ ـ **اللمع في العربيّة**، لابن جنّي، تحقيق الدكتور حسين محمّد محمّد شرف، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٤٧ ـ **ما ينصرف وما لا ينصرف**، للزجّاج، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

١٤٨ ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لنصر الله بن محمّد المعروف بابن الأثير، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥م.

١٤٩ ـ **مجالس العلماء**، للزجّاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٥٠ ـ **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمّد الميداني النيسابوري، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت.

١٥١ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان ابن جنّي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة بمصر.

١٥٢ ـ **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطيّة الأندلسي، ٥٤٦هـ، تحقيق عبدالسلام، عبدالشافي محمّد، دارالكتب العلميّة، ط الأولى، بيروت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١٥٣ ـ **مختصر شواذّ القرآن**، لابن خالويه، عنى بنشره برجشتراسر، القاهرة.

١٥٤ ـ **المزهر**، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ٩١١هـ، تحقيق محمّد أبوالفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، ط الأولى، ١٣٦١هـ، ١٩٤٢م.

١٥٥ ـ **المساعد على تسهيل الفوائد**، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل، لابن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات، دارالمدني، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

١٥٦ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، ٤٠٥هـ، إشراف يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دارالمعرفة، بيروت.

١٥٧ ـ **مسند أحمد**، لأحمد بن حنبل، ٢٤١هـ، دار صادر، بيروت.

١٥٨ ـ **مسند زيد بن علي**، لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي‌طالب عليهم السلام، ١٢٢هـ، دارمكتبة الحياة، بيروت.

١٥٩ ـ **مصباح المتهجّد**، للشيخ الطوسي، ٤٦٠هـ، تحقيق ونشر مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، ط الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

١٦٠ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد بن محمّد بن عليّ الفيّومي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠١م.

١٦١ ـ **المصطلحات**، إعداد مركز المعجم الفقهي، الشامل لمصطلحات ومفردات فقهيّة.

١٦٢ ـ **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، لسعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، ٧٩٢هـ، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، دارالكتب العلميّة، ط الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٦٣ ـ **معاني القرآن**، لأبي زكريّاء يحيى بن زياد الفرّاء، ٢٠٧هـ، تحقيق محمّد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، دارالكتب، ط الثالثة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٦٤ ـ **معاني القرآن**، للأخفش، تحقيق الدكتور هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٦٥ ـ **معجم البلدان**، للشيخ شهاب الدين ياقوت ابن عبدالله الحموي، ٦٢٦هـ، دارالتراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٦٦ ـ **معجم القراءات القرآنيّة**، إعداد الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبدالعال سالم مكرم، انتشارات أسوه، ط الأولى، قم، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

١٦٧ ـ **معجم شواهد العربيّة**، لعبدالسلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، ط الثالثة، القاهرة.

١٦٨ ـ **معجم مطبوعات العربيّة والمعربة**، لإلياس سركيس، ١٣٥١هـ، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم المقدّسة، ١٤١٠هـ.

١٦٩ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّاء، ٣٩٥هـ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتب الاعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

١٧٠ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ٧٦١هـ، تحقيق الدكتور مازن مبارك، ومحمّد علي حمد الله، دارالفكر، ط السادسة، دمشق، ١٩٨٥م.

١٧١ ـ **المفصّل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم محمّد بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور علي بوملحم، مكتبة الهلال، ط الأولى، بيروت، ١٩٩٣م.

١٧٢ ـ **مقامات الحريري**، للقاسم بن علي بن محمّد الحريري البصري، ٥١٥هـ، دارالفكر، بيروت.

١٧٣ ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحرالمرجان، بغداد، ١٩٨٢هـ.

١٧٤ ـ **المقتضب لأبي العبّاس المبرّد**، ٢٨٥هـ، تحقيق الشيخ محمّد عبدالخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة بمصر، لجنة إحياء التراث، ط الأولى، ١٣٨٥هـ.

١٧٥ ـ **المقرّب**، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق أحمد عبدالستّار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، ط الأولى، بغداد، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

١٧٦ ـ **المقنع**، لأبي جعفر الصدوق، ٣٨١هـ، تحقيق لجنة التابعة لمؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام، ونشر مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام، قم، ١٤١٥هـ.

١٧٧ ـ **مناقب آل أبي طالب**، لابن شهرآشوب، ٥٨٨هـ، تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م.

١٧٨ ـ **المنصف**، لابن جنّي، ٣٩٢هـ، شرح على كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ٢٤٦هـ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة الحلبي.

١٧٩ ـ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (حتّى آخر باب أفعل التفضيل)، لأبي حيّان الأندلسي، ٧٤٥هـ، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، أمريكان، ١٩٤٧م.

١٨٠ ـ نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق الدكتور محمّد إبراهيم البناء، دارالرياض للطباعة والنشر، ١٩٨٤م.

١٨١ ـ نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، للسيّد علي الميلاني، ط الأولى، قم ١٤١٤هـ.

١٨٢ ـ النكت الحسّان، لأبي حيّان الأندلسي، ٧٤٥هـ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٨٣ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لنصر الله بن محمّد ابن الأثير، ٦٠٦هـ، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود محمّد الطناحي، مؤسّسة إسماعيليان، ط الرابعة، قم، ١٣٦٤هـش.

١٨٤ ـ النهجة المرضية في شرح الألفية، (وقد يقال: البهجة بالباء)، انظر شرح الألفية للسيوطي.

١٨٥ ـ الوافية نظم الكافية لابن الحاجب النحوي، طبع مع شرحه لابن الحاجب.

فهرس الموضوعات

سيصدر عنّا قريباً إن شاء الله تعالى آثار كلّها للسيّد علي خان المدني رحمه الله:

١. الألفية في علم النحو المسمّىٰ بالدرّة الثمينة.

٢. موضح الرشاد في شرح الإرشاد (شرح إرشاد الهادي للتفتازاني) في علم النحو.

٣. تخميس قصيدة البردة.

٤. شرح زبدة الأصول للشيخ البهائي في علم أصول الفقه.